السنة النبوية وعلومها

بين أهل السنة والشيعة الإمامية

(مدخل ومقارنات)

تأليف

الدكتور/ عدنان محمد زرزور

دار الأعلام للنشر والتوزيع

الأردن - عمان


بسم الله الرحمن الرحيم

السنة النبوية وعلومها

بين أهل السنة والشيعة الإمامية

(مدخل ومقارنات)



الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع: ١٠٠٧ / ٢٠٠٨م

دار الأعلام للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - العبدلي - عمارة جوهر القدس

ت، ف: ٠٠٩٦٢٦٤٦٥٧٤٦٨

E.mail AIAALAM@YAHOO.COM



إهداء

- إلى روح ولدي حسان..
- الذي قضى - شهيداً بإذن الله - في حادث سير مفجع.
- جرح غائر في القلب لا تزيده الأيام إلا اتساعاً.
- وذكريات الطفولة والصبا التي كانت تبهج النفس.
- لا تزيدها اليوم إلا التياعاً.
- رحمك الله يا ولدي رحمة واسعة، وتقبلّك الله في الشهداء والصالحين.
- وكتب لي مع والدتك وأخيك وأخواتك ثواب الراضين المحتسبين الصابرين.
- ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

* * *



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الكرام الغرّ الميامين، وعلى من اهتدى بهديه وسنته، وتأسّى بسيرته إلى يوم الدين.

(١)

وبعد، فهذا الكتاب قسمان: **الأول نظري، والثاني: شواهد وتطبيقات**.

وقد تناولنا في **القسم الأول** - بإيجاز- علوم السنّة لدى كل من أهل السنة والشيعة الإمامية، مع العناية أو التركيز على مفهوم السنة وحجيّتها، ونشأة علم المصطلح وأنواع الحديث، ومسألة (التقية) في الفكر الإمامي وأثرها في الجرح والتعديل ومعايير النقد. ولم نَعْدُ في هذا كله حدود (المدخل) الذي جاء في عنوان هذه الدراسة أو هذا الكتاب، وإن كانت بعض نقاطه قد طالت أكثر مما كنا نظن، وبخاصة في الباب المتصل بالشيعة الإمامية؛ لأن قدراً من (المقارنة) مع أهل السنة فرض نفسه في هذا السياق.

أما **القسم الثاني** التطبيقي أو الخاص بالأمثلة والشواهد، فقد توزعه **فصلان**: تضمن **الأول** نحواً من أربعين حديثاً من روايات الشيعة الإمامية، وقد عوّلنا في هذه الأحاديث على الكتب الأربعة المعتمدة، وبخاصة (أصول الكافي) للكليني.. في المقام أو الاعتبار الأول.. وقد عقّبنا على الكثير من هذه الأحاديث ببعض الشروح والتعليقات التي خرجت عن حدّ الاختصار في بعض الأحيان.

ولم يكن عرض هذا العدد من الأحاديث مما اتجهنا إليه أو خططنا له، بل إن الأحاديث التي كنا نودّ الاستشهاد بها لا تتجاوز نصف هذا العدد، ولكن الأحاديث ـ في المصادر التي رجعنا إليها وبخاصة كتاب (الوافي) ـ كان يمهّد أو يسلم بعضها إلى بعضها الآخر، كما أننا رجحنا في بعض المواقف استكمال صورة بعض الآراء والعقائد ولو باختصار شديد.

أما **الفصل الثاني**: فقد تضمن نحواً من عشرة (أحاديث) مقارنة، أي مما رواه كلٌّ من أهل السنة والشيعة الإمامية بروايات متفقة أو مغايرة. وقد عوّلنا في هذه المقارنات على قواعد نقد المتن بوجه عام، ولم تخل هذه المقارنات ـ فيما نقدّر ـ من نظرات نقدية يمكن عدّها إضافة أو إضاءة تلحق بهذه القواعد.

(٢)

وتأتي هذه الدراسة من موقع الرغبة الجادّة والصادقة في هدم الحواجز وإقامة الجسور بين جميع أهل القبلة، ولهذا فقد عُنِيتْ ببيان طرفٍ مهم من (مآخذ) أهل السنة والجماعة على بعض العقائد الإمامية، لا بوصفها عقائد خاصة بفرقة من فرق أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ولكن بوصفها عقائد (تتناول) أهل السنة، وتنصبّ عليهم، أو هي موجهة ضدّهم إن صح التعبير! مثل تكفير الصحابة والاعتقاد بردّتهم وردّة جميع المسلمين ـ عدا نفرٍ قليل ـ واتهام الصحابة بأنهم وصفوا النبي بأنه مجنون، وأنهم (تآمروا) على قتله أو اغتياله!! وأنهم بعد وفاته نقصوا القرآن وحرّفوه.. ومثل التعريض ببعض أمهات المؤمنين رضي الله تعالى عنهنّ. وبخاصة السيدة عائشة التي وُصفت، وما تزال توصف في بعض القنوات الفضائية، بما تُنزّه عنه الألسنة والأقلام والأسماع!.. بل لقد وجدنا من الأوصاف والألقاب التي جرى إطلاقها على

خلفاء المسلمين أبي بكر وعمر وعثمان الذين ساسوا الناس بالعدل، ونشروا دين الله في الأرض ـ بعد تثبيت أركانه وأركان دولة الإسلام في حروب الردة ـ ما لا يقال مثله في الفجرة والخونة والمجرمين... بل أحط الناس قدراً في أي مجتمع من المجتمعات!.. ناهيك عن تكفير جميع بني أمية والزعم بأنهم يمسخون حين يموتون.. وأن في جهنم باباً خاصاً بهم هو «باب الهاوية»، يهوي بهم سبعين خريفاً.. ثم يهوي بهم كذلك سبعين خريفاً.. «فلا يزالون هكذا أبداً خالدين مخلّدين..».. إلخ.

هذه المسائل أو العقائد.. ونحوها كثير، لا يمكن التسليم بأنها تعبير خاص عن العقائد الإمامية، أو أنه مقصور على أصحابها! - كما هي حال عقيدة التثليث المسيحية في مقابل عقيدة التوحيد الإسلامية على سبيل المثال، وعلى قاعدة (لكم دينكم ولي دين)- ولكن هذه العقائد: طعنٌ ومناقضةٌ وهدمٌ لما يذهب إليه (الآخرون) بل لعقائدهم ومسلّماتهم التي تلي عقيدتهم في الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر. وإن شئت قلت: هذا كله تعبير عن رفض الآخر، وليس تعبيراً عن الذات، أو أكثر منه تعبيراً عن الذات.

علماً بأنه ليس من (مستلزمات) عقيدة الشيعة الإمامية في (الإمام) أو في الأئمة الإثني عشر وعصمتهم وسائر ما يتمتعون به من صفات وأحكام، ولا من مستلزمات إكبارهم الشديد للشهادة والشهداء والاحتفاء الدائم بهم وبذكرى ميلادهم وميلاد الأئمة ووفاتهم.. أو النياحة عليهم أو لذكراهم.. والتعلق العاطفي الحزين بهم.. ليس من مستلزمات هذا ونحوه أن يُشتم الآخرون أو يكفّروا أو يُطعن في عقائدهم وقرآنهم وسنّتهم ومروياتهم، وأئمتهم وفقهائهم... بل أن يصل ذلك إلى «طينتهم» وأصل خلقهم!!! (انظر في الكتاب: حديث الطينة).

وحين نعلّق على طرفٍ أو نزر يسير من روايات (وأحاديث) هذه الطعون، أو نبين فسادها روايةً ودرايةً، أو من خلال التحقيق العلمي، وملاحظة اللغة والنظم والسياق وغير ذلك؛ فإن هذا لا يعدو كونه من باب الدفاع عن النفس، ومن باب (محاولة) إحقاق الحق الذي نعتقد أو نأمل أن يشاركنا فيه كل منصف من جميع الملل والنحل! وليس من باب إلحاق (المظلومية) بالشيعة!! أو التشهير بهم أو الإساءة إليهم.

بل إن هذا الذي نقوم به أمر لا بدّ منه في باب التقارب الحقيقي، والتعايش الإيجابي بين جميع أهل القبلة؛ لأن فحواه ـ كما سيظهر لقارئ هذا الكتاب ـ: حصر الخلاف بين أهل القبلة هؤلاء فيما لا خطر فيه، ولا ضرر معه، ولا أحقاد أو ضغائن تتخلل ثناياه أو تمشي في ركابه! أو بعبارة أخرى: إن فحواه: رجع الخلاف إلى دائرة تعدد الفهوم والخلاف المشروع، بعد أن تجاوزه إلى دائرة تفريق الدين أو الاختلاف والتفرق المذموم. وقد نستطيع التأكيد ـ في هذا السياق ـ على أن المشكلة ليست في تفسير النصوص، ولكن في تأويلها بالباطن والباطل، أو على الوجه الذي يأباه اللسان... وفي التحريف والوضع والاختراع.

علماً بأن الانتقاص من أحد، أو التشهير به ـ سواء أكان من أهل القبلة أم سواهم ـ لم يخطر لنا ببال، وهو ليس من طبيعتنا أو طبيعة المنهج العلمي الذي ما زلنا نأخذ أنفسنا به منذ زمن بعيد! ونذكر هنا أننا سبق لنا أن درسنا في ستينيات القرن الماضي ـ في أطروحتين جامعيتين ـ أحد أعلام المعتزلة الكبار، وأحد أعلام الشيعة الزيدية، ومع التذكير أو التنويه بالصلة بين التشيع والاعتزال من جهة، وبشهادة الأوساط العلمية بمصر لهاتين الأطروحتين بالموضوعية والنـزاهة العلمية الشديدة، من جهة أخرى.

أدام الله تعالى رفعة مصر، وحفظها ركناً للعربية والعروبة، وحصناً للإسلام عقيدة وشريعة إلى يوم الدين.

(٣)

ولكن ليس خافياً ـ على قارئ هذا الكتاب ـ أن يلحظ أننا تفاجأنا، بل صُدمنا بموقف الشيعة الإمامية من السنّة والسيرة النبوية الشريفة، أو بالقدر الباهت المبثوث منها في كتب (السنّة) عندهم! من جهة، كما هالنا حجم ما نعتقد أنه لا أصل له من الأحاديث والروايات التي جاءت في باب العقائد والتي انطوى عليها كتاب (أصول الكافي) من جهة أخرى. علماً بأن هذا الجانب، وأعني جانب الأصول والعقائد، والذي انفرد به الكليني من بين سائر الكتب الأربعة، هو الذي ينأى بالشيعة الإمامية عن أن يكونوا مجرّد مدرسة من المدارس الفكرية أو الكلامية في تاريخ الإسلام، (كالمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والمرجئة ونحوهم) ـ على الرغم من التقاطع مع بعض أصول الاعتزال ـ أو مجرد مذهب من المذاهب الفقهية (كالحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وغيرهم) وإن كان فقه الإمام جعفر الصادق، أو المذهب الفقهي الجعفري، وإن شئت قلت: أحكام الشيعة الإمامية في الفقه والفروع، يمكن سلكها في هذه المذاهب، أو عدّها معها، علماً بأن فروع الكافي وسائر الكتب الأربعة: «من لا يحضره الفقيه»، «التهذيب»، «الاستبصار» التي تضمّنت أحكام هذا الفقه يسلكها الإمامية في (الحديث) أو يعدّونها مصادرهم في (السنّة)! ولهذا فإننا لم نجد بأساً في أن نصف هذه السنّة ـ حتى مع الأخذ بعين الاعتبار (أصول) الكافي ـ بالسنّة الجعفرية . . .

وربما كانت المفارقة ـ إن صح التعبير ـ أن أهل السنة والجماعة حين يتحدثون عن (السنّة) بوصفها مصدراً للتشريع والثقافة، فإنهم يتحدثون عن (السنة

النبوية) حصراً، وأن الشيعة الإمامية حين يتحدثون عن السنة، فإنهم يتحدثون عن (سنّة) الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق (ت ١٤٨هـ) في المقام الأول.

لقد انفرد أهل السنة برواية السنة النبوية بأسانيدها المتصلة عبر طبقة الصحابة وطبقة التابعين إلى عصر التدوين، وقاموا بتدوينها وتمحيصها والذبّ عنها، كما أنهم مجمعون على أن كتاب الله تعالى الذي نـزل به جبريل على قلب محمد ﷺ... هو عين ما بين الدفّتين لا زيادة فيه ولا نقصان، ولم يلحقه تحريف وتبديل. ومن ثم فإن خلافهم مع الشيعة الإمامية ـ أو سواهم من مدارس الفكر والفقه ـ يمكن أن يكون على قاعدة الاجتهاد وتعدد الفهوم في تفسير هذين الأصلين الخالدين.. ولكن (أصول الكافي) ونحوه مما صنّف فيما بعد، هي التي انتقلت وتنتقل بهذا الخلاف إلى موقع المناقضة والمضادّة والرفض لأهل السنة والجماعة... على قاعدة أن (قرآنهم) محرّف ـ وهو الذي لا يُعرف قرآن غيره!! - و(سنّتهم) مرفوضة، وصحابة النبي مرتدّون، وتابعوهم ضالّون (ربّاهم أمثال معاوية)! والأمّة كلها ملعونة «أشباه الخنازير» لُعنت وتُلعن ـ ولا بد ـ إلى يوم الدين... وأبو حنيفة ملعون، وعمر بن عبدالعزيز يلعنه من في السماء! «وعلماء السنة يعتبرون التشيع لأهل البيت جرماً يقتضي التضعيف ـ للرواة ـ وعدم الاعتبار»...

إلى آخر هذه القائمة، وهي قائمة طويلة جداً مع شديد الأسى والأسف..

وغني عن البيان أن المشكلة هي أن هذا كله يتم الاستدلال عليه وتأكيده بروايات وحكايات (ومعجزات)! لا تثبت أمام التمحيص والنقد العلمي، كما تجري (حراسته) وإذكاؤه عبر التوظيف الدائم ـ من قبل المؤسسة الدينية

الشيعية أو رجال الدين ـ للجانب العاطفي المشار إليه نحو (آل البيت) ومصارع شهدائهم عليهم الرحمة والرضوان، وبخاصة مأساة الحسين أبي الشهداء رضي الله عنه وأرضاه. بل ربما احتوى هذا الجانب نفسه روايات من هذا القبيل تدور حول عداوة الصحابة والسيّدة عائشة لآل البيت!!، واغتصابهم لحقوقهم، والعدوان عليهم... مما لم نقف عنده في هذه الدراسة، اللهم إلا أمام حديث حول السيدة عائشة رضي الله عنها، فصّلنا فيه القول، وحديث آخر عن قصة فَدَك، أوردنا فيه ـ على نحو عابر ـ رواية لمحدّث أهل السنة: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، وأخرى لمحدث الإمامية «ثقة الإسلام» محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ).

(٤)

وتأتي هنا ـ وفي هذا الوقت العصيب الذي تمر به الأمة الإسلامية ـ الأهمية البالغة للدعوات التي يقودها بعض العلماء الأعلام من المراجع الشيعية في الوطن العربي ـ وبخاصة في لبنان ـ والأحكام التي يقررونها والفتاوى التي يصدرونها... والذين يتقدمهم كلٌّ من سماحة الإمام العلاّمة الشيخ محمد مهدي شمس الدين رحمه الله، وآية الله العظمى سماحة السيد محمد حسين فضل الله، مدّ الله في عمره.

ويمكننا القول: إن فحوى هذه الدعوات والأحكام: العودة بالشيعة والتشيع إلى دائرة الاجتهاد وتعدد الفهوم والآراء، ومحاولة إخراج التشيع، وبخاصة الإمامي، من دائرة الرفض للآخر.. على النحو الذي أشرنا إليه. فالعلاّمة محمد حسين فضل الله رفض على نحو حاسم فكرة أو عقيدة تحريف القرآن، وقال إن هذا الرفض «يشكل إجماعاً أو شبه إجماع من علماء الشيعة» وقال: «إن كتاب الله تعالى هو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وإن هذا القرآن الذي بين يدي المسلمين... لم يزد فيه حرف، ولم

ينقص منه حرف» وأضاف: «ولذلك يعتبر القرآن هو المرجع في تصحيح ما شك فيه من الأحاديث التي قد تأتي هنا وهناك..»[١] وقال: «إن مصحف فاطمة ليس قرآناً.. ولكن فيه وصيّتها وبعض الأحكام الشرعية»[٢].

كما أصدر سماحته فتوى حاسمة بتحريم الإساءة إلى الصحابة وإلى أم المؤمنين السيدة عائشة، قال: «نحن نحرّم تحريماً مطلقاً الإساءة إلى الصحابة وسبّهم، ونحرّم الإساءة إلى السيدة عائشة، ونبرئها من قضية الإفك؛ لأن الله برأها في ذلك، ولا يجوز لنا اتهامها أو اتهام أية زوجة من زوجات النبي في هذا الموضوع»[٣] وقال: «إن هذا ليس منهج أهل البيت»[٤]!

وقال كذلك: «نحن لا نعتبر بحسب عقيدتنا أن الأئمة أفضل من الأنبياء» وأضاف: «إن الشيعة يحترمون الأئمة من أهل البيت ويعظمونهم، ولاسيما أنهم يعتقدون بعصمتهم.. ونحن نرفض أي نوع من الغلوّ لأي إمام من الأئمة، ولأيّ نبي من الأنبياء، لأننا نؤمن بالتوحيد الخالص، فالله سبحانه وتعالى هو الإله الواحد الذي لا بد أن نوحّده في الألوهية، ولا إله غيره. ونوحّده في العبادة فلا معبود سواه، ونوحّده في الطاعة فلا طاعة لغيره، ونوحّده في الحبّ فلا حب لغيره إلى جانب حبّه»[٥].

وقال في موضوع شد الرحال ـ أي السفر لزيارة مراقد الأئمة ـ عليهم السلام: «إن شد الرحال إلى المراقد لم يرد فيه أي نص من قبل أئمة آل البيت، بل هي حالاتٌ ولائية عاطفية تتحرك من خلال المسلمين الشيعة»[٦].

(١) برنامج بلا حدود: قناة الجزيرة الفضائية تاريخ ٧/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) جريدة (الوطن) البحرينية، العدد ٤٦٥ تاريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٧م (العربية نت).
(٣) المصدر السابق.
(٤) برنامج بلا حدود.
(٥) جريدة الوطن.
(٦) المصدر السابق.

ونشير أخيراً، في باب القصص والروايات حول عدوان الصحابة على (آل البيت) ـ الذي أشرنا إليه ـ إلى أن السيد محمد حسين فضل الله شكك في رواية هجوم عمر ﷺ على بيت الإمام علي ﷺ، وكسر ضلع فاطمة الزهراء عليها السلام!! وبدا مترفعاً عن تصديق مثل هذه الروايات . . . ونحن بدورنا نتساءل: لماذا لا تكون هذه الرواية وأمثالها موضع ترفع ـ بل سخرية ـ كل عاقل!

فإذا تذكرنا أن هذه المسائل، ونحوها، ورد فيها عشرات بل مئات الأحاديث والروايات الإمامية، وبخاصة (أحاديث) تحريف القرآن التي بلغت مبلغ التواتر ـ أو «أزيد» من التواتر! ـ كما زعم النوري الطبرسي وغيره؛ أدركنا أيَّ تصحيح مهم وتاريخي وتقارب حقيقيّ ـ لا مغشوش ـ بين السنّة والشيعة . . هذا الذي ينهض به ويقوده العالم المفكر المنظّر سماحة السيد محمد حسين فضل الله .

(٥)

أما الإمام محمد مهدي شمس الدين فإنّ آراءه وأحكامه في هذا الاتجاه كثيرة ومتشعبة، وما زال منذ عام ١٩٦٠م حتى وفاته رحمه الله عام ٢٠٠١م يعدّ وحدة الأمة الإسلامية من المقدّسات، وليست من السياسات، أي أنها بمنـزلة التكاليف الشرعية مثل الصلاة والزكاة[1] .

وأبرز ما نودّ الإشارة إليه من اجتهاداته وآرائه رحمه الله: ما كتبه حول المصدر الثاني وهو الحديث، أو السنّة بين أهل السنة والشيعة ـ موضوع هذا الكتاب ـ ومسألة الخلافة والحكم. لقد قدم الشيخ شمس الدين حلاً لهذه المسألة الثانية حين شدد على ضرورة «أن يكون مبدأ الشورى في الشؤون العامة أهم المبادئ الدستورية السياسية على الإطلاق عند جميع المسلمين» وقد

---

(١) مجلة الكلمة ص ١٢٤ السنة الأولى، العدد الخامس، خريف ١٩٩٤م.

أكد على هذا المبدأ انطلاقاً من فكرة (ولاية الأمّة على نفسها)[١] التي نادى بها رداً على مقولة (ولاية الفقيه) التي رفع لواءها الإمام الخميني في إيران؛ لأن هذه المقولة ـ (ولاية الأمة على نفسها) ـ تجسّد مفهوم الشورى الذي رأى أهل السنة إلزاميته منذ وفاة النبي ﷺ، ورأى الشيعة إلزاميته منذ عصر الغيبة كما يقول الشيخ رحمه الله، وبهذا تبقى مسألة الخلافة أو تنحصر في كونها قضية تاريخية، وينقطع أثر الخلاف فيها في حياة المسلمين. بالإضافة إلى أثر الشورى الدستورية في التعفية كذلك على حكم المؤسسة الدينية أو طبقة رجال الدين.

أما موضوعنا: السنة وعلومها: فقد تساءل الشيخ شمس الدين ـ رحمه الله ـ بقوله: «لماذا لا يعمل الشيعة في الأخبار التي تجمع شرائط الحجية عند أهل السنة؟ لماذا لا يحترم الشيعي السنّة السنيّة في كتاب البخاري ومسلم، وتسمى الصحاح؟ ونحن بطبيعة الحال لا نراها صحاحاً لماذا؟ هل هذه الأحاديث كلها لا يتمتع حديث واحد منها بأي اعتبار على الإطلاق؟ هل بُذلت محاولة في دراسة هذه السنّة، واكتشف أنها كلها من الناحية الرسمية مجموعة أكاذيب؟!... أو أن الموقف الشيعي أصدر حكماً مبدئياً صارماً بأن كل ما ليس عندنا فهو باطل. عند السنة يوجد موقف صارم بأن كل ما رواه الشيعة إما موضوع أو مشكوك على الأقل في صدقه بدرجة تجعله غير جدير بالقبول. وأنا أسأل: هل بُذلت محاولة سنّية من علماء حديث ومن محدّثين وفقهاء، في فحص هذه السنّة المروية عن طريق الشيعة، للتأكد من أن كل ما في الكتب الأربعة عند الشيعة مجموعة أكاذيب؟ وهل بذلت محاولة من المحدّثين وعلماء الحديث والفقهاء والسنة لفحص هذه الكتب الأربعة، وفهم قيمتها بصورة مجرّدة؟»[٢].

---

(١) انظر كتابه: في الاجتماع السياسي الإسلامي ص١٠٧ المؤسسة الجامعية، بيروت ١٩٩٢م.
(٢) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي ص ١٣٨ ـ ١٣٩، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٩م.

ونحن ـ بطبيعة الحال ـ لم نجب في محاولتنا المتواضعة هذه، أو في هذا المدخل، عن جميع هذه التساؤلات، وإن كان بعض جوانب هذه الدراسة قد أشار إلى أسباب الضعف والوضع في طائفة من أحاديث هذه الكتب، وبخاصة (أصول الكافي)، في الوقت الذي دلّت على اتساع دائرة الأحاديث الصحيحة أو المقبولة في سائرها ـ وبخاصة في (التهذيب) و (الاستبصار) ـ على الرغم من أن مفهوم السنة أو (الحديث) يتسع عند الشيعة الإمامية ليشمل الرواية عن جميع المعصومين (الثلاثة عشر، أو الخمسة عشر) وأن معظم ما جاء في الكتب الأربعة إنما هو من كلام الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق رضي الله عنه، كما أشرنا قبل قليل.

وأرجو ـ بهذه المناسبة ـ أن تكون هذه الدراسة فاتحةً لاستجابة علماء الحديث من السنة والشيعة لهذا الذي رغب فيه وحثّ عليه سماحة الإمام محمد مهدي شمس الدين، الذي كانت تربطني به أخوة وصداقة توثقت عراها من يوم سعدت بلقائه في رحاب المغرب (في الرباط ومراكش والدار البيضاء) عام ١٩٧٩م إلى أن لقي وجه ربّه عام ٢٠٠١م رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن العلم وأهله، وعن الإسلام والمسلمين أحسن ما يجزي عباده الصالحين.

(٦)

ولنا ـ بعدُ ـ إضافة أو تعقيب على هذا الذي قاله سماحة الشيخ شمس الدين، وهو أن هنالك واجباً خاصاً ـ أو إضافياً ـ بالشيعة، وهو أن يقوم علماؤهم الذين أشار إليهم الإمام شمس الدين ببيان صحيح أحاديث الكتب الأربعة من ضعيفها ومتروكها. وإن في وسعهم ـ أو من واجبهم ـ أن يفعلوا ذلك على غرار ما فعل أهل السنة:

أولاً: حين حكموا على أحاديث البخاري ومسلم بالصحة، بل حين عدّوا هـذه الكتابين ـ وبخاصة صحيح الإمام البخاري ـ في أعلى درجة الصحة والإتقان. ثم حين قام علماؤهم ـ **ثانياً** ـ بتتبع أحاديث سائر الكتب الستة ـ وسواها ـ والحكم عليها سنداً ومتناً، قبل أن يقوم أحد هؤلاء العلماء المعاصرين ببيان صحيح هذه الكتب من ضعيفها: كلٌّ في كتاب مفرد، فتم بذلك عزل الأحاديث الضعيفة والواهية، بالإضافة إلى أن علماء السنة خصّوا (الأحاديث) الموضوعة أو المكذوبة بكتب خاصة منذ قرون كما هو معلوم.

والمسألة المهمة هنا هي أن موقف علماء الإمامية ـ النظري ـ من (تصحيح) جميع أحاديث الكتب الأربعة ليس واحداً، سواء أكان ذلك بسبب اختلاف طريقة (الأخباريين) في التصحيح عن منهج الأصوليين الذين يأخذون بالمصطلح وعلوم الحديث، أم لغير ذلك من الأسباب. وقد أشرنا إلى هذه المسألة في الكتاب، وعبّرنا عن عدم قناعتنا بما قاله الشيخ محمد جواد مغنية رحمه الله، والذي «لفت فيه نظر من يحتج على الشيعة ببعض الأحاديث الموجودة في كتب بعض علمائهم»! إلى «أن الشيعة تعتقد أن كتب الحديث الموجودة في مكتباتهم، ومنها: الكافي والاستبصار والتهذيب ومن لا يحضره الفقيه (أي الكتب الأربعة) فيها الصحيح والضعيف... **فالأحاديث الموجودة في كتب الشيعة لا تكون حجة على مذهبهم**، ولا على أي شيعي بصفته المذهبية الشيعية، وإنما يكون الحديث حجة على الشيعي الذي ثبت عنده الحديث بصفته الشخصية! وهذه نتيجة طبيعية لفتح باب الاجتهاد لكل من له الأهلية! فإن الاجتهاد يكون في صحة السند وضعفه...» إلخ.

وعلى الرغم من أننا علّقنا على هذا القول في تعقيبنا على مذهب المتأخرين؛ فإن الذي نود إضافته في هذه المقدمة: هو التساؤل عن هذه

الأحاديث الموجودة في كتب الحديث عندهم كيف لا تكون حجة على مذهبهم؟ وإن جاز ألا تكون حجة على هذا المذهب؛ لأن فيها الصحيح وغيره، والحجةُ لا تقوم إلا بالأحاديث الصحيحة؟ فكيف لا تكون أحاديث هذه الكتب حجة على «أي شيعي بصفته المذهبية الشيعية»؟ لأن السؤال الذي يطرح نفسه هو: من أين اكتسب أي فرد (شيعي) الصفة المذهبية هذه؟ أي: كيف صار أو عُدّ شيعياً من الأصل؟ وبخاصة إذا كان لا يملك أهلية الاجتهاد!! لا بد في الحقيقة من وجود طائفة من الأحاديث والأخبار هي التي شكلت العقيدة الشيعية الإمامية. وهي التي تنحل المصدّق بهذه الأحاديث والأخبار والروايات والدلائل والمعجزات صفته المذهبية الشيعية التي يتحدث عنها الشيخ مغنية، أو هي التي تسلكه في عداد المؤمنين بالمذهب الشيعي.

نحن نريد من علماء الإمامية أن يعيّنوا أو يشيروا أو ينصّوا على هذه الأحاديث حتى نحتكم إليها أو نرجع إليها إذا أردنا معرفة موقف المذهب الشيعي في مسألة من مسائل الاعتقاد، أو حكم من أحكام الفقه، أو موقف من مواقف التاريخ! لا بد من تحديد هذه الأحاديث أياً كان عددها: أولاً في الكتب الأربعة، ثم في سائر الكتب، ودع عنك الأحاديث المختلف عند علمائهم على تصحيحها أو العمل فيها، أو التي تتعدد فيها الآراء أياً كان مساحة هذه الأحاديث كما يقال.

وبعبارة أخرى: يلزم علماء الشيعة، أن يبيّنوا (الحد الأدنى) ـ إن صح التعبير ـ من الأحاديث الصحيحة أو المتفق على صحتها، سواء أكان ذلك في كتب خاصة أم مُفردة، أو كان بطريقة التعقيب على كل حديث من أحاديث (أصول الكافي) ـ على سبيل المثال ـ بالتصحيح أو التضعيف أو الوضع، ـ أو بالرد والقبول بوجه عام ـ اللهم إلا أن يكون (تصحيح) كتاب (الكافي)،

لأسباب تاريخية وموضوعية، محل اتفاق بين علماء الشيعة! على الرغم من تقسيم (أو تنويع) أحاديثه بين الصحيح والحسن والضعيف والموثق والقوي الذي ذهب إليه ـ أي هذا التنويع ـ بعض علمائهم، بدليل أن واحداً من هؤلاء العلماء لم يقم ـ فيما نعلم ـ بتمييز الصحيح من غيره، أو بتعيين الأحاديث في كل نوع من هذه الأنواع، ولو بكلمة واحدة تلحق بكل حديث من هذه الأحاديث في أي طبعة من طبعات كتاب (الكافي) الكثيرة عبر مئات السنين! أو منذ أن ذهب إلى هذا التنويع أو التصنيف أولئك العلماء منذ قرون. ولا يدري الباحث ما قيمة أن يقال إن عدد أحاديث الكافي (١٦١٩٩) حديثاً، وإن الضعيف منها (٩٤٨٥) حديثاً. ثم لا يرى ترجمة لهذا في واقع الحال، أو تنفيذاً له على أرض الواقع كما يقال؟ إن هذا الموقف غير مقبول، أو لم يعد مقبولاً بعد الآن.. وسوف يقف القارئ على طرفٍ من أسباب هذا الذي نقول وهو يطالع بعض أحاديث الكافي ـ في هذه الدراسة أو في هذا المدخل ـ أو وهو يتأمل في طبيعة أبواب (أصول الكافي) وبعض أحاديثه الأخرى التي أشرنا إليها، إلى جانب ما عقّبنا به في ذلك، أو ناقشنا الكليني فيه ورددنا عليه.

ثم إن من دواعي التحقيق في هذا الموضوع: أن نطلب من علماء الإمامية، إذا لم يرغبوا (في الإشارة والنص) على الأحاديث الصحيحة أو المقبولة في أصول الكافي أو سواه «من مجاميع قدماء أصحابهم المعتبرة»، أن يشيروا وينصّوا على الأقل ـ وهذا أضعف الإيمان ـ على الأحاديث الموضوعة، أو التي يعدّونها مكذوبة أو مدسوسة، وذلك حتى لا يعوّل عليها أحد ـ من الباحثين أو سواهم ـ في نسبة عقيدة من العقائد، أو حكم من الأحكام، أو موقف من المواقف... إلى الشيعة الإمامية، علماً بأن مثل هذا

النص ليس متعذراً فيما يبدو ، ولن يكـون أشق عليهم ـ فيما نقدّر ـ مما قاموا به من النص على الأحاديث التي خرجت من الأئمة أو قالوها تقية!

وأياً ما كان الأمر ، فإنه ليس في وسعنا التسليم بما قاله الشيخ مغنية من جعل التصحيح والتضعيف مسألة فردية اجتهادية مفتوحة ـ حتى كأنه لا توجد (قواعد) أو أصول عقلية عامة للحكم على الرواة أو الأسانيد! ـ أو أنها تابعة للصفة الشخصية وليس للصفة المذهبية الشيعية ؛ لأن هذا لو صح أو كان له معنى لراعتنا (المذاهب الشيعية) في تعددها وكثرتها بأكثر مما عهدناه في المذاهب الوجودية!!

علماً بأن الواقع الإمامي يشير إلى ضربٍ من الاتفاق أو التسليم العملي بتصحيح جميع ما جاء في الكافي وسائر الكتب الأربعة .

(٧)

وأخيراً لا بد من التعليق على طرفٍ مما قاله ـ كذلك ـ سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين أو أشار إليه من قواعد نقد الأسانيد والمتون ، وذلك في سياق حديثه عن النصوص المروية في (السنة) حول المرأة ، فقد قسم هذه النصوص إلى قسمين:

«**أحدهما**: نصوص ضعيفة السند ، أو مرسلة أو مرفوعة (قلت: بالمصطلح الإمامي للإرسال والرفع) لا تصلح لأن تكون أدلة على الحكم الشرعي .

ثانيهما: نصوص معتبرة شرعاً إذا ثبت أنها واردة لبيان الحكم الشرعي الإلهي ، ولم تكن تدبيراً لمواجهة حالة طارئة ، أو توجيهاً خاصاً بشخص معين في حالة معيّنة . وتتوقف صلاحية هذه النصوص للاستدلال بها على أن لا تكون مخالفة لكتاب الله الذي هو المعيار في صلاحية ما روي من السنّة للدلالة على الحكم الشرعي» .

وأضاف رحمه الله: «وقد جرى كثير من الفقهاء في فقه المرأة على العمل بما روي من النصوص من دون احتراز عن الأحاديث الضعيفة، **ومن دون محاكمة لمتون الأحاديث المعتبرة . . .**» (كتاب: الستر والنظر ص ٢٤).

قلت: نحن ندعو مع الشيخ ـ رحمه الله ـ إلى محاكمة متون الأحاديث (المعتبرة)؛ أي المقبولة من حيث الإسناد، ولعل شطراً مما قمنا به في دراسة هذه المجموعة من الأحاديث أو أشرنا إليه ـ في قسمي الكتاب ـ يدخل في هذا الباب. ولكن الدراسة النقدية الشاملة لهذه الأحاديث المعتبرة، إنما هو من عمل علماء الإمامية أنفسهم، وبخاصة أن الأمر المهم الآخر ـ والذي أشار إليه كذلك سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين - وهو ضعف السند، والإرسال والرفع، والذي قدم فيه هؤلاء العلماء صفحات كثيرة، يحتاج شطر كبير منها إلى بيان سبب الحكم بالإرسال أو تعليله، مع ما يستلزمه هذا الحكم من معرفة سنيّ ولادة الرواة ووفاتهم ـ على قاعدة سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»، أو بحسب قول حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني احسبوا سنّه وسنّ من كتب عنه» ـ وهو الأمر الذي لم يلتزم به الإمامية في كتب التراجم والرجال، فضلاً عن أن بعض هذه الكتب يخلو من عبارات الجرح والتعديل. أما الاعتداد بالحديث المرفوع فيصعب التسليم به في جميع الأحوال!

وبعد: فإننا نأمل أن يكون هذا الكتاب قد أشار أولاً إلى طبيعة الخلاف بين السنة والشيعة الإمامية حول مفهوم السنة ومناهج تصنيفها أو تقسيمها بين المقبول والمردود.

ثم أومأ بعد ذلك إلى معالم الخروج بالفريقين من دائرة تفريق الدين والخلاف المذموم، إلى دائرة تعدد الفهوم والاختلاف المشروع، أو الذي تدعو إليه الضرورة. وذلك في ضوء كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين

يديه ولا من خلفه ، والذي تكفّل الله تعالى بحفظه من أي تنقيص وتحريف إلى يوم الدين ، وفي ضوء العقل الذي خاطبه الله ـ تعالى ـ بهذا الكتاب وجعله مناط التكليف .

والحمد لله أولاً وآخراً .

* * *

الفقير إلى عفو ربّه

د.عدنان محمد زرزور

البحرين: الرفاع الشرقي

ظهر يوم الأحد في ٢٣ من جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ

٨ تموز (يوليو) ٢٠٠٧م





الجزء الأول

القواعد والأصول النظرية



عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا تسبُّوا أصحابي، فلو أنَّ أحدَكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهباً، ما بلَغ مُدّ أحدهم، ولا نَصيفَه».

[رواه البخاريُّ ومسلم]

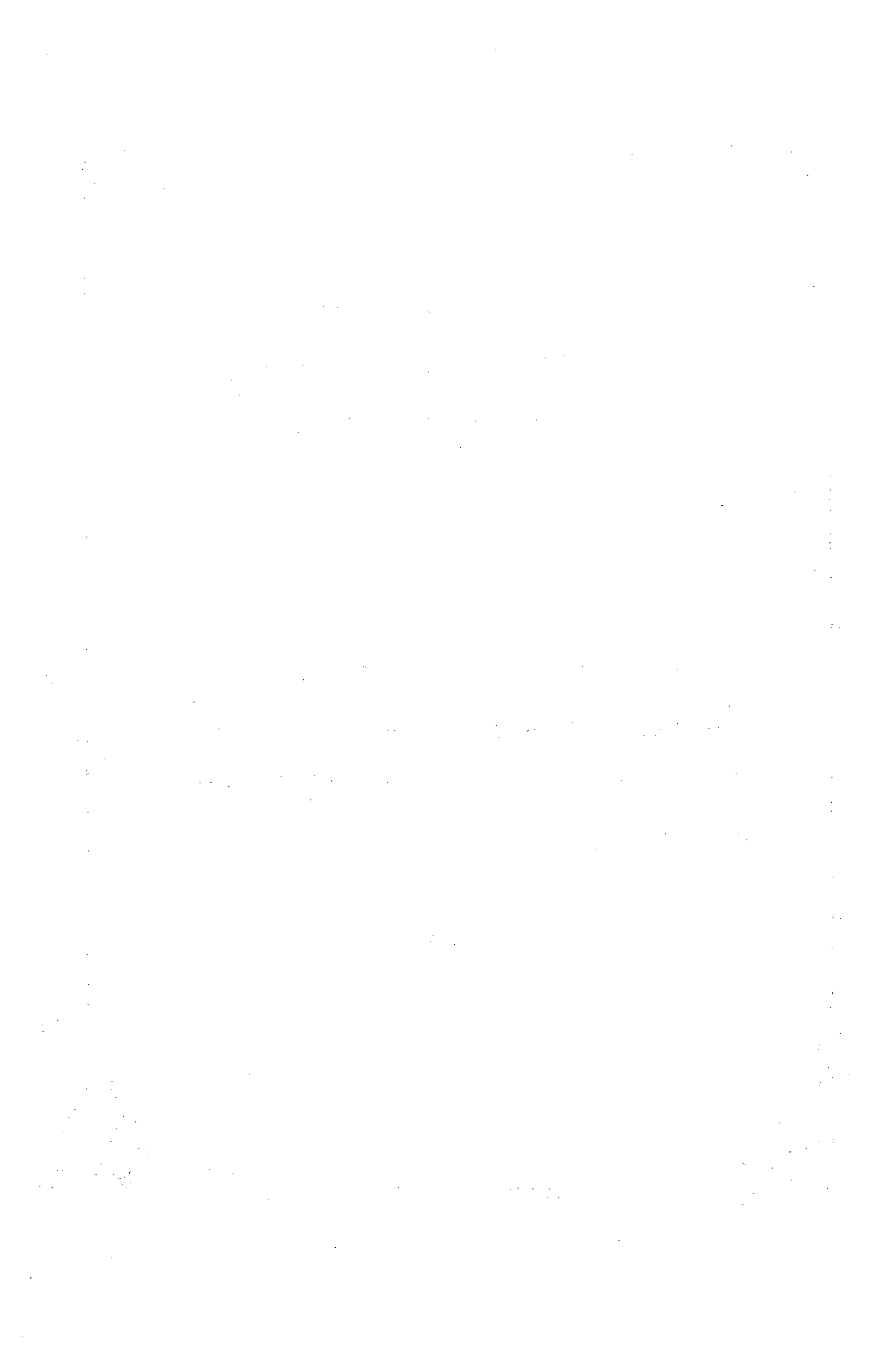
* * *

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال:

«خيرُ الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. ثم يجيء أقوامٌ تسبق شهادةُ أحدهم يمينَه، ويمينُه شهادتَه».

[رواه البخاريُّ ومسلم]

* * *



الباب الأول

السُّنة لدى أهل السُّنة والجماعة

(القواعد والمصطلحات)



تمهيد

السنة النبوية الشريفة هي المصدر الثاني للتشريع والثقافة الإسلامية بعد القرآن الكريم، ويشكل هذان الأصلان الخالدان الأساسَ في بناء الفرد والمجتمع والدولة، وفي بناء ثقافة الفرد المسلم التي تشكل شخصيته وأساس سلوكه في الحياة.

ويبدو أثر السنة النبوية المطهّرة جليّاً في هذه الشخصية أو هذا السلوك؛ لأنها جاءت بتفصيلات وتطبيقات واسعة لم ترد في القرآن الكريم في أبواب العبادة والتربية والأخلاق والسياسة والاجتماع والاقتصاد، وسائر ما يميز الشخصية المسلمة والمجتمعات الإسلامية عن سائر الشخصيات والمجتمعات الأخرى.

وربما كان هذا الأثر المهم هو السبب في الشبهات التي أثيرت حول السنة بوجه عام، وحول حجّيتها ومنزلتها بوجه خاص، بالإضافة إلى أن السنة لم تدون جميعها في عهد النبي ﷺ كما دوّن القرآن الكريم وحُفظ، وهو الأمر الذي استغله أصحاب البدع وبعض الجهلة وضعاف النفوس، فوضعوا أحاديث مكذوبة على لسان النبي ﷺ، الأمر الذي حدا بالعلماء المسلمين إلى النهوض بواجب الدفاع عن السنة، وتنزيهها عن المطاعن، وتنقيتها من الشوائب.

وقد تم لهم ذلك في فترة قياسية، ومن خلال مجموعة من الشروط والقواعد التي وضعوها، والعلم الجديد الذي أسّسوه، والذي دُعي بعلم «مصطلح الحديث».

وقد شكّل هذا العلم مع ما استلزمه وبُني عليه من علوم أخرى ، أو من سائر علوم الحديث ، ما يمكن تسميته بعلم التحقيق التاريخي ، حتى كان هذا العلم ، أو تلك العلوم ـ فيما نرى ـ أحد الأركان التي أقام عليها الفقيه العلامة ابن خلدون فيما بعد دراساته التاريخية الاجتماعية المبتكرة في مقدمته المشهورة .

ولهذا فإننا سوف نبحث في النقاط التالية:

١ ـ تعريف السنة النبوية وحجيّتها .

٢ ـ جهود المسلمين في تدوينها وحفظها والدفاع عنها .

٣ ـ لمحة عن نشأة علم المصطلح وأقسام الحديث .

* * *

الفصل الأول

السنة: تعريفها وحجّيتها

أولاً: التعريف بالسنة:

السنة في اللغة: الطريقة، حسنة كانت أو قبيحة، تقول: سننتُ لكم سنّةً حسنةً فاتبعوها: إذا عملت عملاً لم تسبق إليه، وأردت أن يتبعك غيرك عليه، قال النبي ﷺ: «**من سنَّ في الإسلام سنَّةً حسنةً فله أجرها وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سنَّ في الإسلام سنَّة سيئةً فعليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء**». رواه الإمام مسلم(١).

أما السنة في الشرع أو في **الاصطلاح**، فقد تعددت تعريفاتها بتعدد أهل الاصطلاح:

أ ـ **فالسنة عند الفقهاء**: أحد الأحكام الشرعية الخمسة المتعلقة بأفعال المكلّفين، وهي الوجوب والحرمة والسنة والكراهة والإباحة. فما يثاب على فعله ويعاقب على تركه هو الواجب أو الفرض. وما يثاب على تركه مع القصد ويعاقب على فعله هو المحرم أو الحرام. وما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه هو السنة أو المندوب، ومثله: الرواتب في الصلاة، والمضمضة في الوضوء، والسواك في كل حال، وما يثاب على تركه مع القصد ولا يعاقب على فعله هو المكروه، وما استوى فيه الفعل والترك فهو الجائز أو المباح.

ب ـ **والسنة عند الأصوليين** أو علماء أصول الفقه، هي كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي؛

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: الحديث رقم (١٠١٧) ص٦٤٥، بيت الأفكار الدولية.

ولهذا يقول الأصوليون في السنة: هي الأصل الثاني أو المصدر الثاني للتشريع .

فالسنن القولية هي أحاديث النبي الكريم التي قالها في مختلف المناسبات، مثل قوله: «**إنما الأعمال بالنيات**»[(١)] . وقوله: «**المسلم أخو المسلم**»[(٢)] . والسنن الفعلية هي أفعاله ﷺ مثل أدائه الصلوات الخمس بهيئاتها وأركانها، وأدائه مناسك الحج، وقضائه بشاهد واحد ويمين المدّعي .

والسنن التقريرية هي ما أقره الرسول ﷺ مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال، بسكوته وعدم إنكاره، أو بموافقته واستحسانه . فيعد بهذا الإقرار والموافقة عليه صادراً عن الرسول ﷺ، ومثاله: موافقته على لعب الحبشة بالحراب في المسجد . وما روي أن خالد بن الوليد رضي الله عنه أكل ضبّاً قُدّم إلى النبي ﷺ دون أن يأكله، فقال له الصحابة: «**أو يحرم أكله يا رسول الله؟ فقال: لا، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه**» . أخرجه الشيخان[(٣)] .

وعلى هذا فالسنة عند الأصوليين: دليل من أدلة الأحكام الشرعية، وعند الفقهاء: حكم شرعي يثبت للفعل بهذا الدليل .

جـ ـ **والسنة عند المحدّثين** ـ أو عند جمهورهم ـ هي أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وصفاته الخلقية والخُلقية وسيرته قبل البعثة وبعدها . زادوا عن الأصوليين الصفات الخلقية التي تتناول هيئة النبي ﷺ الجسمية كقول الراوي:

---

(١) رواه البخاري ومسلم من حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ . انظر تخريج المحدث الشيخ شعيب الأرنؤوط للحديث في جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي (١/ ٥٩) الطبعة التاسعة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م .

(٢) رواه الإمام مسلم ح (٢٥٦٤) مسلم بشرح النووي ص ١٥٣٧ . وانظر جامع العلوم والحكم (٢/ ٢٥٧) .

(٣) اللؤلؤ والمرجان، الحديث رقم (١٢٧٣) . دار الحديث – القاهرة .

كان عليه الصلاة والسلام ليس بالطويل ولا بالقصير، وكالحديث عن لونه الأزهر ووجهه المشرب بالحمرة، وابتسامته، ونحو ذلك .

والهدفُ من هذا النوع: الثناء والمدح، وبيان مدى الكمال الإنساني الذي أعطاه الله تعالى لنبيه، وفي ذلك ترغيب بمحبة صاحب الدعوة، وعدم النفور من دعوته عليه الصلاة والسلام . وزاد المحدثون كذلك الصفات الخلقية التي تتناول جميع شمائله ﷺ وسيرته قبل البعثة وبعدها، تأسياً به واقتداء بأعماله لأنه معصوم قبل البعثة وبعدها؛ ولأنه الأسوة الحسنة إلى يوم الدين، قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١] .

ويستفاد من سيرته قبل البعثة ما كان عليه من كريم الأخلاق ومحاسن الأفعال، كقول السيدة خديجة رضي الله عنها: «**كلا، أبشر فوالله لا يخزيك الله أبداً، فوالله إنك لتصل الرحم، وتصدُق الحديث، وتحمل الكلّ، وتكسب المعدوم، وتُقري الضيف، وتعين على نوائب الحق**»(١) .

والسنة بهذا المعنى الذي ذهب إليه المحدثون هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وهي المنهاج الأمثل لحياة الفرد والمجتمع . ويقوم هذا المنهج على التيسير وعدم التعسير، وعلى الشمول والتوازن . . . ويلتقي حول هذه السمات: الكتابُ والسنة بطبيعة الحال، ولكن سيرة النبي ﷺ هي التي أبرزت هذه السمات وسواها على أرض الواقع أو في واقع الحياة والتطبيق . ولهذا قالت السيدة عائشة رضي الله عنها حين سئلت عن خلق النبي ﷺ: «**كان خُلقه القرآن**» . وتُدرس هذه السمات جميعها في إطار مزايا الفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية .

---

(١) أخرجه البخاري (ج٤٩٥٣) كتاب التفسير .

د ـ **السنة والبدعة**: ويستعمل مصطلح «السنة» في كثير من الأحيان بالمعنى المقابل للبدعة، وهو ما يشير إليه حديث العرباض بن سارية: «**وإنه من يعش منكم يرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديّين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنها ضلالة**، وفي رواية: **فإن كل بدعة ضلالة**». رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن صحيح[1].

والبدعة في اللغة: الأمر المستحدث، ويراد بها **في الشرع**: ما أحدثه الناس من قول أو عمل في الدين وشعائره، مما لم يؤثر عن الرسول ﷺ وعن أصحابه. وذلك لأن الأصل في أحكام الدين وشعائره: الاتباعُ وليس الابتداع، كما أن الأصل في التعامل مع الطبيعة ووسائل الحياة: الابتداع والتجديد والابتكار.

ولهذا جاء النهي عن البدع في سياق الحديث عن الكتاب والسنّة، وليس عن الكون والطبيعة وعالم الأشياء والوسائل، روى مسلم من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرّت عيناه وعلا صوته، واشتد غضبه حتى كأنه مُنذر جيش يقول: صبّحكم ومسّاكم. ويقول: «**بُعثت أنا والساعة كهاتين**» ويقرن بين أصبعيه السّبابة والوسطى، ويقول: (أما بعد، فإن خير الحديث كتابُ الله، وخير الهدي هدي محمد، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ بدعة ضلالة) الحديث[2].

ولهذا يقال: فلان على السنة، إذا عمل على وفق ما كان عليه النبي ﷺ والسلف الصالح، ويقال: فلان مبتدع أو على بدعة إذا أحدث في الدين ما لا عهد لهم به، أو لم يكونوا عليه. ومنه قول الفقهاء: طلاق السنة، وطلاق البدعة، أو طلاق سنّي، وطلاق بدعي. وقول بعضهم: تصوف سنّي،

---

(١) جامع الترمذي: تحقيق وتعليق: عادل مرشد. ح رقم ٢٦٧٦ ص٥٣٥ دار الأعلام. ورواه أيضاً أحمد والدارمي وابن ماجه وغيرهم. راجع جامع العلوم والحكم (٢/ ١٠٩).

(٢) مسلم بشرح النووي. ح رقم (٨٦٧) ص ٥٦٦.

وتصوف بدعي.

هـ ـ الحديث والخبر والأثر[1]:

(**الحديث**) في اللغة: الجديد من الأشياء. وفي اصطلاح المحدثين ـ أو في عرف الشرع كما عبّر بعض العلماء ـ يرادف (**السنة**)، وإن كان يطلق في الغالب على ما يروى عن النبي ﷺ **بعد النبوّة** من قول أو فعل أو تقرير. وذهب بعض العلماء في تعليل هذا الاسم ـ الحديث ـ إلى القول: «كأنه أريد به مقابلة (القرآن) لأنه قديم». ويبدو لنا أن هذا التعليل بعيد؛ لأن (الحديث) في اللغة يطلق كذلك على الخبر كثيره وقليله؛ ولأن مسألة خلق القرآن إنما أثيرت بعد اصطلاح المحدّثين هذا بعدة عقود.

و(**الخبر**) مرادف له، أي الحديث، فيطلقان لذلك على المرفوع إلى النبي ﷺ، وعلى الموقوف على الصحابة وعلى التابعين. ولكن جرت عادة أكثر المحدّثين على أن يخصّوا (**الحديث**) بما جاء عن النبي ﷺ، و(**الخبر**) بما جاء عن غيره. ولهذا سمّوا المشتغل بالتواريخ: إخباري، والمشتغل بالسنة: محدّث. وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر، ولا العكس.

أما (**الأثر**) فهو لغة: البقية من الشيء، أو ما بقي من رسمه. وفي اصطلاح جمهور المحدّثين: هو المروي عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي أو تابعي مطلقاً ـ أي سواء أكان مرفوعاً أم موقوفاً ـ وبهذا المعنى سمّى الحافظ الطحاوي كتابه: «شرح معاني الآثار المختلفة المأثورة». واصطلح الفقهاء الخراسانيون ومن تبعهم على أن (الحديث) اسم للمرفوع إلى النبي ﷺ،

---

(١) راجع: قواعد في علوم الحديث للعلاّمة التهانوي (ت ١٣٩٤هـ) تحقيق الأستاذ/ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص ٢٤ ـ ٢٦. وموسوعة علوم الحديث الشريف: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر ص٤٦. والمختصر الوجيز في علوم الحديث للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب ص١٩، ٢٠.

و(الأثر) اسم للموقوف على الصحابة والتابعين. قال السخاوي: وظاهر تسمية البيهقي كتابه بـ (معرفة السنن والآثار) معهم، أي مع هؤلاء الفقهاء. وقد استحسن هذا المصطلح بعض المتأخرين «لأن التفاوت في المراتب يقتضي التفاوت في المرتَّب عليها، فيقال لما نسب لصاحب الشرع ﷺ: الحديث (أو الخبر) وللصحابة: الأثر، وللعلماء: القول والمذهب».

ثانياً: حجية السنة:

أجمع المسلمون على أن ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير على سبيل التشريع وتبليغ الرسالة، ونقل إلينا بسند صحيح، يعدّ حجة على المسلمين؛ لأنه أحد قسمي الوحي الإلهي الذي ينزل به جبريل الأمين على النبي ﷺ. والقسم الآخر من الوحي هو القرآن الكريم. والفرق بينهما أن القرآن وحي متلو، والسنة وحي غير متلو. ولا يستثنى من ذلك: الأحاديث التي كان يقولها ﷺ باجتهاده؛ لأن النبي ﷺ لا يُقرُّ على الخطأ، بل ينزل الوحي بالتصويب والتعديل.

وعلى هذا فمرد السنة إلى الوحي في جميع الأحوال. ولهذا قال تعالى في وصف النبي الكريم: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤]، وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]؛ لأن الرسول ﷺ مبلّغ عن ربه سبحانه، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]. وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ

عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فالسنة ـ إذن ـ واجبة الاتباع والطاعة في كل ما شرعه النبي ﷺ، أو ما صدر عنه من قول أو فعل أو تقرير، قال الإمام ابن قيِّم الجوزية:

«وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل ـ وأطيعوا ـ إعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمرَ به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً، سواء أكان ما أمر به في الكتاب أم لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه. ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالاً، بل حذف الفعل، وجعل طاعتهم ضمن طاعة الرسول إيذاناً بأنهم إنما يطاعون تبعاً لطاعة الرسول، فمن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع له ولا طاعة»[1].

ونضيف إلى هذا الكلام القيم الذي قاله ابن القيم أن الآية الكريمة أمرت كذلك في حال تنازعنا في شيء ـ في أي عصر ـ أن نحتكم أو نرد الأمر ﴿إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ بهذه الصيغة وليس بصيغة إعادة الفعل، إشارة إلى أن ما شرعه الرسول مقرّر وثابت مثل ما شرعه الله، وليس فيه ما يخالف ما شرعه الله، فمن أخذ عن رسول الله، فعن الله تعالى أخذ.

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: **«لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيّرات خلق الله»** قال: فبلغ ذلك امرأة من بني أسد، فقالت: يا أبا عبد الرحمن بلغني أنك لعنت كيت وكيت. فقال: وما لي لا

(١) إعلام الموقعين: (١/ ٤٨).

ألعن من لعنه رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله، فقالت المرأة: لقد قرأت ما بين لوحي المصحف فما وجدته، فقال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] قالت: بلى. قال: فإنه قد نهى عنه رسول الله ﷺ[(١)].

ورأى رجلاً محرماً في ثيابه المخيطة، قال له: اطرح هذا عنك! فقال له الرجل: أتقرأ عليَّ آية من كتاب الله؟ فقال ابن مسعود رضي الله عنه: نعم، وتلا هذه الآية[(٢)].

وهناك أدلة من الحديث النبوي على حجية السنة: منها قول النبي عليه الصلاة والسلام: «**تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيّه**»[(٣)]. وقوله: «**ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه**»[(٤)].

---

(١) أخرجه الشيخان. انظر اللؤلؤ والمرجان، حديث رقم (١٣٧٧).

(٢) راجع المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (١٤/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦) طبع قطر.

(٣) أخرجه الإمام مالك، وأخرج الحاكم نحوه مطولاً عن ابن عباس، وقال: صحيح الإسناد. ورواه أيضاً البيهقي عن أبي هريرة بزيادة في آخره، بلفظ: «إني قد خلّفت فيكم شيئين ـ لن تضلّوا بعدهما أبداً ـ: كتاب الله وسنة نبيه، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» حجية السنة (ص٣١٤). وانظر فيه أحاديث أخرى (ص٣٠٨) فما بعدها.

(٤) رواه أبو داود والترمذي والحاكم عن المقدام بن معديكرب ﷺ. (راجع حجية السنة للعلامّة الشيخ عبد الغني عبد الخالق. (ص٣٠٩) طبع المعهد العالمي للفكر الإسلامي).
قلت: وغني عن البيان أن الكتاب والسنة كلاهما نصوص، وكلاهما تشريع، ولهذا فإن هذا الحديث ـ برواياته ـ لا يتعارض مع حديث العترة، برواياته كذلك. أخرج الترمذي عن زيد بن أرقم ـ وقال: حسن غريب ـ أنه ﷺ قال: «**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي: أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض. وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرّقا حتى يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما**» وأخرجه أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد بمعناه ونحو لفظه ـ (انظر جامع الترمذي ح٣٧٨٨، وانظر مسند الإمام أحمد ح١١١٠٤ قال المحققون: «حديث صحيح بشواهده دون قوله: «فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض..» وانظر سائر تخريجهم للحديث في مصادر السنة. وقارن بتعليق محقق جامع الترمذي ص٨٢٥) ـ لأننا نخلف رسول الله ﷺ في الكتاب: بالعمل به وتلاوته وعدم هجره، ونخلفه في أهل بيته: بالاحترام والتقدير والمودّة؛ قال تعالى: =

ويمكن الاستدلال هنا ـ أو في هذا السياق ـ بالأحاديث الكثيرة التي أمر النبي فيها بحفظ حديثه وتبليغه ـ والتي سوف نعرض لطرفٍ منها عند الكلام

= ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [الشورى: ٢٣] .
كما نخلفه فيهم: بالأخذ عنهم كل ما صح من تفسيرهم للقرآن، وشرحهم للسنة وفقههم في دين الله تعالى. ولكن ليس باعتبارهم مشرّعين أو أن أقوالهم وأحاديثهم تقرن بالقرآن. وتزاحم سنة المصطفى أو تغني غناءها، أو تغني عنها. ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. وليس في القرآن آية مماثلة في حق العترة أو آل البيت. فضلاً عن سائر الآيات الواردة في حق المصطفى ـ وحده ـ عليه الصلاة والسلام، والتي استشهدنا ببعضها قبل قليل. كما أن رسول الله لم يقل: كتاب الله وسنّة عترتي أو أهل بيتي!!
فهو لم يعطف على القرآن بشخصه الكريم بل بسنّته ـ (وقال: وسنّة نبيه) ـ فلو شاء أن يرتقي بالعترة إلى مقامه هو في التشريع، لقال: وسنّة عترتي! وغني عن البيان أن من حق أهل البيت عليهم السلام تفسير القرآن الكريم، وشرح السنة الشريفة.. والاجتهاد في الفقه والأحكام.. وتتصدر آراؤهم تفسير المفسرين وشروح الشراح، وفقه المجتهدين، ولكن بالشروط التي لا تتحقق بالقرابة والنسب، أو بمجرد هذه القرابة، كما يشاركهم في ذلك العلماء والفقهاء والمفسّرون، وبشروط الفقه والاجتهاد والتفسير كذلك.
ثم إن هذه الأحاديث كلها أحاديث آحاد، وقد لا تتجاوز درجة الحسن، بل لو كانت من مرويات البخاري على سبيل المثال، فإنها لا تعدو أن تكون أحاديث آحاد كما قلت..
وموضوعها ليس العقائد فحسب وهي التي اشترط فيها جمهور العلماء: التواتر.. ولكن موضوعها بيان مصادر العقيدة والتشريع، أي إنها المعادل للقرآن الكريم، أو أنه ينطبق عليها ما ينطبق عليه.
قلت: وما كان هذا حاله لا بد فيه من التواتر. والله أعلم. هذا، ويؤيد ما ذهبنا إليه في تفسير هذه الأحاديث: رواية الإمام مسلم لحديث الثقلين عن زيد بن أرقم أيضاً، وهو حديث غدير خم، قال رسول الله ﷺ: «**أما بعد، ألا أيها الناس! فإنما أنا بشرٌ يوشك أن يأتي رسولُ ربي فأجيب، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به**» فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه، ثم قال: «**وأهلُ بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي**».
صحيح مسلم بشرح النووي: حديث رقم (٢٤٠٨).
قلت: وهذا التذكير واضح الدلالة في باب التعهد والرعاية والإكرام، وسائر ضروب الإعزاز والمودّة والتوقير والاحترام، وليس في باب عدّهم (مصدراً) للتشريع! أو أن اجتهاداتهم (سنة) تزاحم سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام.

على حفظ السنة وتدوينها في عهد النبي ـ ونذكر منها على سبيل المثال قول النبي الذي كرره في خطبة حجة الوداع المشهورة: «ألا فليبلغ الشاهدُ منكم الغائب، فربّ مبلَّغ أوعى من سامع) قال البيهقي: «لولا ثبوت الحجة بالسنة لما قال في خطبته ـ بعد تعليم من شهده أمر دينهم ـ ألا فليبلِّغ . . . إلخ» .

وروى الإمام الشافعي والإمام أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارمي عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قال: «**نضّر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدّاها، فربّ حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**» . وفي رواية: «**فربّ مبلَّغ أوعى من سامع**»[1] .

المنكرون لحجية السنة:

ومع كل هذه الأدلة التي وقف عندها وعمل بها العلماء وأئمة الاجتهاد، وما أفرزه ذلك كله من واقع الأمة الإسلامية التي عملت بالسنة خلال جميع عصور التاريخ، فقد وجد من أنكر السنة زاعماً «أن في القرآن غُنية عنها، وأن النظر فيه يوصل إلى مقاصده بدون الرجوع إليها» وبنوا هذا الزعم على ما فهموه من قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩] ، وقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨] . وعلى ما نسبوه إلى النبي من قوله: «ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله، وكيف أخالف كتاب الله وبه هداني الله» .

١ ـ أما الآية الأولى فمعناها أن القرآن الكريم بيان لجميع أمور الدين إما بطريق النص أو بالإحالة على السنة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ

---

(١) راجع كتاب حجية السنّة للشيخ عبد الغني عبد الخالق رحمه الله تعالى (ص٣٢٠) طبع المعهد العالمي للفكر الإسلامي .

ﭐلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]؛ ولأنه جلّ ذكره يقول: ﴿ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ ﴾ [النحل: ٦٤] .

فالقرآن تبيان لكل شيء، أو تبيان مُغن ببيان الرسول ﷺ، ويبدو هذا جلياً من قوله تعالى في وصف القرآن: ﴿تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل: ٨٩] مع قوله تعالى مخاطباً نبيّه الكريم: ﴿لِتُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ ..

٢ ـ والمراد بالكتاب في الآية الثانية: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨] اللوح المحفوظ، وليس القرآن بدليل سياق الآية، قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨] أي أن هذه الأمم مكتوب أرزاقها وآجالها كما كتبت أرزاقكم وآجالكم، ما تركنا أو أغفلنا ﴿فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أي اللوح المحفوظ ﴿مِن شَيۡءٖ﴾ من ذلك لم نكتبه، والمعنى العام للآية الكريمة أن الله تعالى لا يعزب عن علمه وتقديره شيء، ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ﴾ يعني الأمم كلها، يحشرها «فيعوضها وينصف بعضها من بعض»[1] ويحاسب من يستحق المساءلة والحساب والنعيم والعذاب، سبحانه وتعالى.

٣ ـ أما الحديث الذي نسبوه للنبي ﷺ فلا أصل له، وقد عدّه العلماء من وضع أصحاب الأهواء.

قال الحافظ ابن عبد البر: «أمر الله عز وجل بطاعة رسوله ﷺ واتباعه

---

(١) الحديث والمحدثون للشيخ محمد محمد أبو زهو (ص٢٢).

أمراً مطلقاً مجملاً لم يقيد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل: إذا وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزيغ»، قال ابن عبد البر: «وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح الحديث من سقيمه. وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا: لما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله؛ لأنا لم نجد في كتاب الله أنه لا يقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسّي به والأمر بطاعته، ويحذر من المخالفة عن أمره جملة وتفصيلاً»[1].

ومعنى هذا الرد الحصيف أننا لو عملنا بمقتضى هذا الحديث على فرض أنه صحيح، فسرعان ما يتبين لنا بأنه غير صحيح، كما صرّح علماء الحديث؛ لأنه أول حديث يخالف كتاب الله! ويبدو أن واضع هذا الحديث فاته أن أحاديث النبي ﷺ ليس فيها ما يخالف القرآن؛ لأنّ الوحي لا ينقض بعضه بعضاً، سواء أكان كتاباً أم سنة.

٤ ـ وقد حذّر رسول الله ﷺ وهو ينظر بنور الغيب، من مثل هذه الدعوة المطالبة بالاعتماد على القرآن وحده، فقال عليه الصلاة والسلام: **«يوشك الرجل متكئاً على أريكته يُحدَّث بحديثٍ من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل، فما وجدنا فيه من حلالٍ استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه، ألا وإن ما حرّم رسول الله مثل ما حرّم الله»**[2].

٥ ـ وأخيراً، فإن من العجيب حقاً أن يوجد من يعارض العمل بسنة رسول الله ﷺ اكتفاءً ـ على حد زعمه ـ بالقرآن! في الوقت الذي يعمل أو

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩٠).

(٢) أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي. انظر تيسير الوصول (١/ ٢٤). ورواه بنحوه الترمذي والحاكم من حديث المقدام بن معديكرب قال: قال رسول الله ﷺ: **«ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عنّي وهو متكئ على أريكته...»** جامع الترمذي ح٢٦٦٤. وراجع حجية السنة للعلاّمة الشيخ عبدالغني عبد الخالق (ص٣٠٩).

يؤمن بأن القرآن الكريم إنما جاءنا بواسطة النبي ﷺ نفسه، أو عن طريقه عليه الصلاة والسلام، فكيف يصدّقه فيما ينقل من القرآن، ولا يسلم بما جاء على لسانه أو نقل عنه من السنة، من حيث الاحتجاج بها والرجوع إليها لاستنباط الأحكام الشرعية وتبيّن معالم سلوك الفرد وحياة المجتمع. ويمكن تقسيم ما ورد فيها بالنسبة للقرآن إلى ما يلي:

١ ـ تقرير ما في القرآن وتأكيده، مثل النهي عن الشرك بالله، وعن شهادة الزور، وعقوق الوالدين، وعن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق.

٢ ـ بيان القرآن الكريم أو شرحه وتفسيره بواحد من وجوه البيان الآتية التي يذكرها الأصوليون:

أ ـ بيان المجمل، وذلك كالأحاديث التي فصّلت أحكام الصلاة والزكاة والصوم والحج، أو التي بيّنت صحيح البيع وفاسده، وأنواع الربا المحرم... إلخ، بعد أن أمر القرآن ونهى في هذه الأبواب وسواها إجمالاً بدون تفصيل، وهذه الوظيفة أهم وظائف السنة. ومن هنا جاء قول بعض العلماء: السنّة أبين من الكتاب؛ لأنها موضوعة لبيانه[1].

ب ـ تقييد المطلق، كالأحاديث التي بيّنت المراد من «اليد» التي تقطع في حد السرقة، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨] فبينت السنة أن المراد: اليد اليمنى، وأن القطع من الرسغ أو من مفصل الكف، وليس من المرفق.

جـ ـ تخصيص العام، كتفسير «الظلم» الوارد في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ

---

(١) شرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفي (ت٧١٦) تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي، المجلد الثاني ص٧٠٣ مؤسسة الرسالة: ط١: ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م وأضاف الطوفي: «وكلام الفقهاء أبين من السنّة؛ لأنه موضوع لتفصيل أحكام الكتاب والسنة، والله تعالى أعلم».

ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وقد فهم الصحابة من هذه الآية عموم الظلم فعزّ عليهم الأمر وحزنوا وقالوا: أيُّنا لم يظلم نفسه؟ فبيّنت السنة أن لفظ «الظلم» هنا ليس عاماً، ولكن يراد به «الشرك» تحديداً، وحملته على قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، فصار المعنى: الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بأي لون من ألوان الشرك، أولئك لهم الأمن وهم مهتدون. وقد رفعت السنة كذلك العموم الذي دلّ عليه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]، فقد قال النبي ﷺ: «**أحل لنا ميتتان ودَمان: السمك والجراد، والكبد والطحال**».

د - توضيح المشكل والمجاز ونحو ذلك، كالحديث الذي بين المراد من الخيط الأبيض والخيط الأسود في وقت الإمساك في الصوم، قال تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فقد وضع عديّ تحت رأسه عقالاً أبيض وعقالاً أسود، وأخذ يتبيّن أحدهما من الآخر، فقال له النبي ﷺ: «**إن وسادك لعريض! إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار**»(١).

---

(١) لما نزلت الآية أخذ عدي بن حاتم الطائي ؓ عقالاً أبيض وعقالاً أسود، حتى كان بعض الليل، نظر فلم يستبينا، فلما أصبح قال: يا رسول الله: جعلت تحت وسادتي خيطاً أبيض، وخيطاً أسود، قال: «إن وسادك إذاً لعريض، أن كان الخيط الأبيض والخيط الأسود تحت وسادتك»، رواه البخاري حديث رقم (٤٥٠٩) بيت الأفكار الدولية، وفي رواية أخرى له قال: قلت: يا رسول الله: ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود: أهما الخيطان؟ قال: (إنك لعريض القفا، أن أبصرت الخيطين) ثم قال: (لا، بل هو سواد الليل وبياض النهار)، صحيح البخاري حديث (٤٥١٠).

والعقال: الحُبيل الذي تشدّ به ركبة البعير لئلا يهرب. وفي معنى الحديث قولان: أحدهما: أن النبي كنّى بالوسادة عن النوم، يريد أن نومك لكثير، أو أراد: إن ليلك لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل حتى يتبين لك العقال! والقول الآخر: أنه كنّى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة إذا نام، والعرب تقول: فلان عريض القفا: =

٣ ـ إضافة أحكام جديدة لم ترد في القرآن الكريم، مثل تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها[١]، وتحريم أكل كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير[٢]، وتحريم لبس الحرير والتختم بالذهب على الرجال[٣]، وغير ذلك من الأحكام التي شرعت بالسنة وحدها.

قال الإمام الشافعي: «وقد سنَّ رسول الله ﷺ مع كتاب الله، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب، وكل ما سنَّ فقد ألزمنا الله اتباعه، وجعل في عدم اتباعه معصيته التي لم يعذر بها خلقاً، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجاً»[٤].

٤ ـ ويمكننا القول أخيراً: إن معظم الأحكام الشرعية الفرعية، بالإضافة إلى التوجيه الأخلاقي للحياة اليومية، لا مصدر لها سوى السنة النبويّة، ولهذا أجمعت الأمة على عدّها المصدر الثاني لشريعة الإسلام، وبدونها ينهدم

= إذا كان فيه غفلة أو قلة فطنة، ويؤيد هذا القول الرواية الأخرى السابقة، وغرضُ النبي ﷺ أن عديّاً غفل عما في الآية من المجاز والبيان!

(١) عن جابر ﷺ قال: نهى رسول الله أن تنكح المرأة على عمّتها أو خالتها. رواه الشيخان. وعن أبي هريرة ﷺ قال: نهى رسول الله قال: «**لا يُجمع بين المرأة وعمّتها، ولا بين المرأة وخالتها**» متفق عليه.
قال ابن المنذر: «أجمع أهل العلم على القول به، وليس فيه بحمد الله اختلاف، إلا أن بعض أهل البدع ممن لا تعد مخالفته اختلافاً، وهم الرافضة والخوارج، لم يحرّموا ذلك» المغني لابن قدامة (٦/ ٥٧٣) مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

(٢) روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله عن كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي مخلبٍ من الطير. صحيح مسلم بشرح النووي حديث (١٩٣٤).

(٣) من حديث البراء بن عازب ﷺ: أمرنا رسول الله بسبع، ونهانا عن سبع. رواه البخاري ومسلم. راجع: صحيح البخاري ح (١٢٣٩)، وصحيح مسلم بشرح الإمام النووي ح(٢٠٦٦).

(٤) الرسالة (ص٨).

الشطر التفصيلي من هذه الشريعة من جهة ، ومن سلوك الفرد والمجتمع في أكثر شؤون الحياة من جهة أخرى . والله تعالى أعلم .

***

الفصل الثاني

جهود المسلمين في حفظ السُّنة

أولاً: رواية الحديث وتدوينه في عهد النبي ﷺ:

لم تدون السنة النبوية في عهد النبي ﷺ كما دوّن القرآن، ولكن الصحابة رضوان الله عليهم حفظوها جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم، مع اختلاف حظهم من هذا الحفظ، نظراً لاختلاف أخذهم عن النبي ﷺ وملازمتهم له. ونظراً كذلك لاختلاف المناسبة أو الظروف التي قيل فيها الحديث، فبعض الأحاديث قالها النبي ﷺ على ملأ كبير من الصحابة. كخطبة حجة الوداع على سبيل المثال. وبعضها قاله أو خاطب به واحداً من الصحابة، مثل حديث ابن عباس رضي الله عنهما: قال: «**كنت خلف النبي ﷺ يوماً، فقال: يا غلام إني معلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تُجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله**»(١).

وهكذا حفظ مجموع الصحابة جميع السنة، وقاموا بنقلها والتحديث بها إلى التابعين. ومعلوم أن معظمها كانت من الكلمات القصار أو من جوامع الكلم، فكان سبيل حفظها ميسراً مع القرآن الكريم الذي يسّره الله تعالى للحفظ بنظمه المعجز، وأسلوبه المتفرد الذي جمع ـ على الرغم من كونه نثراً ـ خصائص النثر والشعر معاً أو في وقت واحد.

ومما ساعد على حفظ السنة كذلك: أسلوب النبي ﷺ وطريقته في التحديث؛ قالت السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «**ما كان رسول الله ﷺ يسرد سردكم هذا، ولكنه كان يتكلم بكلام بيّن فصْل يحفظه من جلس**

---

(١) رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. وخرّجه الإمام أحمد. انظر جامع الترمذي الحديث ٢٥١٦ والحديث التاسع عشر من جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ٤٥٩).

إليه»[١]، وفي رواية: «**إنما كان النبي يحدث حديثاً لو عدّه العادّ لأحصاه**»[٢]. وكان كثيراً ما يعيد الكلام ثلاثاً ليعقل عنه؛ عن أنس ﷺ، عن النبي ﷺ: «**أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه**»[٣].

ويمكننا أن نلحظ هنا أن الأحاديث النبوية المأثورة عن العهد المكي كانت قليلة؛ لأن وظيفة السنة ـ التي تحدثنا عنها ـ كانت أوسع ما تكون مع آيات التشريع التي نزلت بعد الهجرة، وكذلك مع سائر العبادات التي شرعت في المدينة[٤]، وليس مع آيات العقيدة، أو آيات الإيمان والاعتقاد، والآيات التي تحدثت عن الكون والإنسان، وتلك التي تناولت تاريخ النبوات والأمم السابقة، وسائر الآيات التي نزلت في مكة.

وقد ناسب هذا بدوره ـ أو في الوقت نفسه ـ قلة عدد المسلمين واستضعافهم في مكة، وبخاصة في السنوات الأولى للدعوة الإسلامية. وهكذا حفظت أحاديث العهد المكي على هذا النحو. **ولكن عدم تدوين السنة على عهد النبي ﷺ لا يمنع من أن يكون قد كتب في عصر النبي ﷺ شيء من السنة، لا على سبيل التدوين العام أو المأمور به كما دوّن القرآن، ولكن على سبيل التدوين الخاص أو المأذون فيه**، وكما تدل على ذلك بعض

---

(١) أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح. (جامع الترمذي: الحديث٣٦٣٩)، وأخرجه البخاري ومسلم مختصراً بلفظ: «لم يكن يسرد الحديث كسردكم» وزاد الإسماعيلي: «إنما كان حديث رسول الله ﷺ فصلاً فهماً تفهمه القلوب» صحيح مسلم بشرح النووي ح (٢٤٩٣).
وراجع زاد المعاد لابن القيم تحقيق شعيب الأرنؤوط مدّ الله في عمره، وعبد القادر الأرنؤوط تغمده الله برحمته (١/ ١٢٨) ط مؤسسة الرسالة.

(٢) فتح الباري (٧: ٣٨٩) وصحيح مسلم بشرح النووي ح (٢٤٣٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم (١/ ٣٢) الحديث رقم (٩٥) ط بيت الأفكار الدولية.

(٤) فرض صوم رمضان في شهر شعبان من العام الثاني للهجرة، وفرضت معه زكاة الفطر وصلاة العيد، وفرض الحج في العام الخامس، أما الزكاة فقد فرضت قبل هذا العام، وتم توزيع العمال لجبايتها في العام التاسع، وهو العام الذي عرف بعام الوفود.

الروايات الصحيحة .

بل إن الأمر لم يقف عند عدم الأمر بتدوين السنة ، بل تعداه إلى النهي عن أن يكتب عن النبي ﷺ شيء غير القرآن ، وقد ورد هذا النهي في حديث صحيح واحد أخرجه الإمام مسلم بسنده ، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه**»[1] .

ولكن هذه الصيغة للنهي التي بدأت بالنهي عن الكتابة عن النبي ﷺ بوجه عام ، ثم أمرت بمحو ما كتب عنه من شيء سوى القرآن ، تدل على أن الغرض الحقيقي من هذا النهي: أن تتوافر الجهود على تدوين القرآن في وقت لم يكن عدد الكتّاب كبيراً ، ولا وسائل الكتابة ميسورة بشكل واسع ، وقد كانت الآيات والسور تنزل مرة واحدة ، في حين أن النبي ﷺ عاش بين الصحابة ما يقرب من ربع قرن كانت الفرصة خلالها مهيأة لإعادة كثير من الأحاديث في أكثر من مناسبة ، حتى تلك الأحاديث التي قالها النبي ﷺ في مكة . وهذا أحد الأسباب التي لا تجعل الباحث ـ على سبيل المثال ـ يستغرب ما يقال عن كثرة رواية أبي هريرة رضي الله عنه مع تأخر إسلامه[2] .

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ح (٣٠٠٤) وسائر الحديث: «**وحدِّثوا عنّي ولا حرج، ومن كذب عليّ** (قال همّام ـ أحد رجال السند ـ أحسبه قال: متعمداً) **فلْيتبوأ مقعده من النار**» ص١٧٢٢ .

(٢) أسلم أبو هريرة (١٩ق هـ ـ ٥٩هـ) على يدي الطفيل بن عمرو الدَّوسي ، وقدم معه على رسول الله ﷺ سنة سبع وهو في خيبر فكان أول مشهد شهده مع رسول الله ﷺ ، ثم شهد المشاهد كلها فيما بعد . صحب رسول الله ﷺ ولزمه ما يقرب من أربع سنين حتى توفي رسول الله ﷺ ، حمل خلالها عنه علماً كثيراً طيباً ، قال فيه الإمام الشافعي رضي الله عنه: «أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره» ، وقد بلغت أحاديثه في مسند الإمام أحمد رضي الله عنه (٣٨٦٦) ستاً وستين وثمانمائة وثلاثة آلاف حديث . وجملة ما روي عنه في كتب الحديث (٥٣٧٤) حديثاً ، ولكن هذا العدد هو بالمكرر . وقد ذكر أحد علماء الحديث المعاصرين أن أحاديث أبي هريرة في المسند والكتب الستة – بعد حذف الأسانيد المتكررة ـ لا تزيد على ألفي حديث ، فيما عدا الطرق والمتابعات لهذه الأحاديث . راجع: كتاب التمهيد في علوم =

ويرى كثير من العلماء أن العلة في النهي المذكور: الخشية من اختلاط القرآن بالحديث، ولكن هذا ربما كان بعيداً مع اختلاف أسلوب القرآن المعجز عن أسلوب النبي ﷺ، على الرغم من كونه في أعلى درجات البلاغة والبيان، ولكنه يبقى أسلوباً بشرياً غير معجز وغير مقرون بالتحدي على كل حال. ومن هنا وجدت ألوف الأحاديث الموضوعة أي المكذوبة على لسان النبي ﷺ.

ولهذا أذن النبي ﷺ، على الرغم من هذا النهي العام، لعبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما بأن يكتب الأحاديث التي كان يسمعها منه، ولم يكن هذا الصحابي الزاهد منقطعاً لهذه الكتابة، أو مأموراً بها فِعْلَ كتّاب الوحي، ولم يكن كذلك من هؤلاء الكتّاب. وقد دوّن هذه الأحاديث في الصحيفة التي أسماها «الصادقة»، وقال: «ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة» وضمّت نحو ألف حديث، وقد ذكر الإمام أحمد أكثرها في مسنده المشهور.

ورجح بعض العلماء أن يكون النهي عن كتابة الأحاديث إنما كان في مكة أو في أول عهد النبوة، ثم أذن النبي ﷺ في ذلك ورخّص فيه عندما اتسع نطاق الكتابة وكثر عدد الكتّاب. وهذا تعليل حسن في ضوء ما قلناه عن السنة النبوية في مكة، وفي ضوء الروايات التي تشير إلى أن هذه الكتابة تم معظمها في المدينة بعد الهجرة؛ لقد أخرج الإمام أحمد والبخاري والترمذي: أن النبي ﷺ لما فتح مكة، خطب في الناس، فقام أبو شاه ـ رجل من أهل اليمن ـ فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال عليه الصلاة والسلام: «اكتبوا

= الحديث للأستاذ الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ص٧٤ وانظر تفنيداً علمياً عالياً للشبهات التي أثيرت حوله ﷺ في كتاب أستاذنا العلاّمة الشيخ مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. وانظر كتاب: أبو هريرة راوية الإسلام للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب.

لأبي شاه» أي هذه الخطبة التي خطبها فيهم[١].

وقد كتب النبي ﷺ كتباً إلى ملوك عصره وأمراء جزيرة العرب يدعوهم فيها إلى الإسلام، كما كان يبعث مع بعض أمراء سراياه كتباً، ويأمرهم ألا يقرؤوها إلا بعد أن يتجاوزوا موضعاً معيناً.

ثانياً: السنة في عهد الصحابة والتابعين:

في الوقت الذي نهى فيه الرسول ﷺ عن أن يكتب عنه غير القرآن ـ مع الإذن أو الاستثناء الذي أشرنا إليه ـ فإنه رغّب أيما ترغيب في تبليغ العلم عنه إلى من بعده، وأوصى الصحابة الكرام وحضهم على تبليغ حديثه الشريف إلى من وراءهم، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**نضّر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلّغها، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه...**»، وفي رواية عنه: «... **فبلّغه كما سمع، فربّ مبلّغ أوعى من سامع**»[٢].

وهذا نص واضح في الترغيب في الأداء والتبليغ على أفضل وجوه الأداء، وهو نص صريح أيضاً أو قبل ذلك في الحضّ على الحفظ، أو اعتماد الرواية والحفظ، يمكننا مقابلته بالنهي عن الكتابة الذي تحدثنا عنه قبل قليل. أي أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن كتابة السنة، ولكنه أمر بوعيها «وحفظها» وتبليغها. وهذا أوضح دلالة على أن نهيه عن كتابة السنة ليس بسبب عدم تأبيدها، أو أنه «لا يريد لها التأبيد القرآني» على حد قول بعض «الشراح» الجدد أو المعاصرين!! كل ما في الأمر أن وسيلة الحفظ والتبليغ في العهد النبوي تعددت وتنوعت بين القرآن والحديث؛ ولهذا فإن ما ينطبق على

---

(١) صحيح البخاري الحديث رقم (٢٤٣٤) و (٦٨٨٠) ومسند الإمام أحمد (٢/٢٣٨). وجامع الترمذي رقم ٢٦٦٧.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه، وأبو داود والترمذي وحسّنه. راجع جامع الترمذي: الأحاديث٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨ وجميعها أحاديث صحيحة.

القرآن الكريم من حيث الخلود إلى يوم الدين ينطبق على السنة النبوية بطبيعة الحال.

حض النبي ﷺ - إذن - على حفظ أحاديثه الشريفة وعلى وعيها وتبليغها، ولكنه أوصى الصحابة في الوقت نفسه بالتثبت مما يروون فقال عليه الصلاة والسلام: «**كفى بالمرء كذباً أن يحدّث بكل ما سمع**»[(١)]، وقال: «**من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار**»[(٢)]. وقد نزل الصحابة على أمر رسول الله ﷺ واستجابوا لإرشاده وتعليمه، فقاموا بتبليغ أمانته إلى المسلمين. وكان منهم المكثر من الرواية والتحديث، ومنهم المقل، مع اتفاقهم جميعاً على الدقة والاحتياط في الرواية. وكان المقلّون يتحرجون من التحديث خشية الوقوع في السهو والخطأ، أو لأن إخوانهم الآخرين قاموا عنهم بذلك. ولهذا فإن بعضهم لم يكن يحدّث إلا حيث تظهر الحاجة إلى الحديث، أو حين يتعين عليه أن يقوم هو بذلك رضي الله عنهم أجمعين.

«وقد اشتهر عدد من الصحابة بأنهم أكثر الصحابة رواية عن الرسول ﷺ، إما لقدم صحبتهم كعبد الله بن مسعود، أو لملازمتهم خدمته كأنس بن مالك، أو لإحاطتهم بأحواله داخل بيته الشريف كعائشة، أو لعنايتهم بحديثه وانقطاعهم له كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة، رغم صغر سن الأولين، وتأخر إسلام الثالث»[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم مرفوعاً من حديث أبي هريرة، ومرسلاً من حديث حفص بن عاصم: الحديث ٥.

(٢) انظر (باب إثم من كذب على النبي ﷺ) في صحيح البخاري: الأحاديث (١٠٦ ـ ١١٠).

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لشيخنا الدكتور مصطفى السباعي ـ رحمه الله ـ (ص٧٤). ويعد أنس بن مالك رضي الله عنه الذي خدم النبي ﷺ عشرة أعوام راوية الإسلام مع أبي هريرة رضي الله عنه. وكان أنس يجيد الكتابة، وقد بعثه أبو بكر رضي الله عنه إلى البحرين ساعياً. وكان يقول لبنيه: «يا بنيّ قيّدوا العلم بالكتاب» سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٨). وزاد المعاد لابن القيم ١/ ١١٧ ـ ١١٨.

وفي الوقت الذي اشتدت الحاجة إلى السنة النبوية لفهم القرآن وتطبيق أحكام الإسلام في أعقاب الفتوح واتساع رقعة الدولة الإسلامية في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ، كان الصحابة قد بدؤوا التفرق في الأمصار بعد وفاته شهيداً رضي الله عنه لليلةٍ بقيت من ذي الحجة عام ٢٣ للهجرة ، مع بقاء نفر منهم بالمدينة التي استمرت عاصمة للدولة والخلافة حتى نهاية عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان ﷺ.

وكانت الرواية عن الصحابة ميسورة لأهل البلاد التي استقر فيها أولئك الصحابة ، حتى صارت حواضر هذه البلاد معاهد لتعليم القرآن والحديث ، مثل مكة المكرمة ، والكوفة ، والبصرة ، والشام ، ومصر ، بالإضافة إلى المدينة المنورة بطبيعة الحال .

وإذا سمّينا هذه المعاهد دوراً للحديث كما فعل بعض العلماء ، نظراً لأنها عُنيت برواية الحديث (وأصّلت) لنقله بالأسانيد المتصلة بالنبي ﷺ عبر طبقتي الصحابة والتابعين حتى عصر التدوين ؛ فإن علينا أن نشير هنا إلى أشهر رجالات هذه الدور من الصحابة رضوان الله عليهم ، وممن تتلمذ عليهم وروى عنهم من التابعين ، قبل أن ننتقل إلى الكلام عن الرحلة في طلب الحديث ، وهي الرحلة التي قام بها بصورة رئيسة التابعون الذين رغبوا في الرواية والسماع من أكثر من صحابي ، أو في جمع أكبر طائفة ممكنة من حديث رسول الله ﷺ .

دور الحديث

أ ـ دار الحديث بالمدينة:

«اشتهر بالمدينة من الصحابة الذين كانت لهم قدم في الحديث والفقه عدد كثير، منهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وعلي كرم الله وجهه ورضي الله عنه قبل انتقاله إلى الكوفة. وأبو هريرة وعائشة أم المؤمنين وعبدالله بن عمر وأبو سعيد الخدري وزيد بن ثابت، رضي الله عنهم»[1] وقد تتلمذ على هؤلاء من كبار التابعين: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وابن شهاب الزهري، وسالم بن عبد الله بن عمر، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم.

ب ـ دار الحديث بمكة:

كان رأس هذه الدار أو هذه المدرسة: عبد الله بن عباس بعد رجوعه من البصرة، وإليه يعود الفضل فيما كان لمكة من شهرة علمية[2]، ومن رجالاتها: عبد الله بن السائب المخزومي، وخالد بن أسيد، والحكم بن أبي العاص، وعثمان ابن طلحة، وغيرهم.

وقد تتلمذ على هؤلاء من كبار التابعين: مجاهد بن جبر، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم.

جـ ـ دار الحديث بالكوفة:

كان على رأس هذه الدار عبد الله بن مسعود، واشتهر من رجالاتها: سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وخباب بن الأرت، وسلمان الفارسي، وحذيفة بن اليمان، وعمار بن ياسر، وأبو موسى الأشعري،

---

(١) الحديث والمحدثون للشيخ محمد محمد أبو زهو (ص١٠٢).

(٢) المصدر السابق (ص١٠٣).

والبراء بن عازب، والمغيرة بن شعبة، والنعمان بن بشير، وغيرهم رضي الله عنهم.

وتخرج فيها من التابعين: مسروق بن الأجدع الهمداني، وعبيدة بن عمرو السلماني، والأسود بن يزيد النخعي، وشريح بن الحارث، وإبراهيم النخعي، وعامر بن شراحيل الشعبي، وغيرهم.

د ـ دار الحديث بالبصرة:

كان على رأسها أنس بن مالك ﷺ، وكان ابن عباس والياً على البصرة من قبل الإمام علي كرم الله وجهه. ومن أبرز رجالات هذه الدار: عتبة بن غزوان، وعمران بن حصين، وأبو برزة الأسلمي، ومعقل ابن يسار، وأبو بكرة، وعبدالرحمن بن سمرة، وعبد الله بن الشخير رضي الله عنهم.

وقد تتلمذ على هؤلاء من كبار التابعين: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وأبو العالية الرياحي، وجابر بن زيد، وقتادة بن دعامة السدوسي، ومُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخّير، وأبو بُردة بن أبي موسى الأشعري، وغيرهم.

هـ ـ وأخيراً:

كان **بالشام** معاذ بن جبل وأبو الدرداء الأنصاري، وعبادة بن الصامت، وشرحبيل بن حسنة، والفضل بن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنهم.

وكان **بمصر** عبد الله بن عمرو بن العاص صاحب الصحيفة الصادقة ـ رضي الله عنهما، وعقبة بن عامر الجهني، وخارجة بن حذافة السهمي، ومعاذ بن أنس الجهني، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح وغيرهم.

ثالثاً: الرحلة في طلب الحديث:

قام التابعون ـ وبعض تابعيهم ـ بالرحلة إلى هذه البلاد والحواضر

ليسمعوا الحديث من صحابة الرسول ﷺ، وربما رحل كذلك صحابي بعد أن استقر به المقام في بلد، إلى بلد آخر ليضيف إلى سماعه سماع صحابي آخر شاركه في رواية حديث عن النبي ﷺ.

وكان يرحل من يرحل على الرغم من بعد الشّقّة وعناء الأسفار في تلك الأيام. وهم يرون أن الأمر يستحق ذلك وأكثر منه، قال الشعبي: «لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن ليسمع كلمة حكمة ما رأيت أن سفره ضاع»!

وفي رواية: «لو أن رجلاً خرج من أقصى حَجْر بالشام إلى أقصى حجر باليمن، فاستفاد حرفاً من العلم، ما رأيت عُمُره ذهب باطلاً، إذا كان لذلك واعياً فَهماً»[١].

بل لقد اشتهرت الرحلة في طلب بضعة أحاديث أو حديث واحد، قال سعيد بن المسيب: «إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد»، وقد رحل جابر بن عبد الله من الحجاز إلى الشام شهراً لسماع حديث من بعض أصحاب النبي ﷺ، وقال عمرو بن أبي سلمة للأوزاعي: يا أبا عمرو أنا ألزمك منذ أربعة أيام ولم أسمع منك إلا ثلاثين حديثاً! فقال: وتستقل ثلاثين حديثاً في أربعة أيام؟ لقد سار جابر ابن عبد الله إلى مصر واشترى راحلة فركبها حتى سأل عقبة بن عامر عن حديث واحد وانصرف إلى المدينة، وأنت تستقل ثلاثين حديثاً في أربعة أيام!

ورحل أبو أيوب الأنصاري من المدينة إلى عقبة بن عامر بمصر ليسأل عن حديث سمعه من النبي ﷺ، فلما وصل إلى منزله خرج إليه عقبة فعانقه وقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ

(١) جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد القرشي، تحقيق: الدكتور محمد علي الهاشمي (١/ ١٩٨)، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض ١٩٨١م.

يقول: «**من ستر مؤمناً في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة**» فقال أبو أيوب: صدقت، ثم انصرف إلى راحلته فركبها راجعاً إلى المدينة.

وكان بعضهم يرحل طلباً للأخذ المباشر عن راوي الحديث من الصحابة، وإن كان قد بلغه الحديث من غيره أو من أحد التابعين؛ قال أبو العالية رفيع ابن مهران الرياحي (ت٩٣هـ): «كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة، فسمعنا من أفواههم»[١].

رابعاً: السنة في القرن الثاني الهجري:

لقد شهد هذا القرن ـ بعد تلك الحركة العلمية التوثيقية النشطة التي عرفها القرن الأول ـ أول تدوين عام أو رسمي للسنة النبوية. وفي هذا يقول أستاذنا الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله: «تكاد تجمع الروايات على أن أول من فكر بالجمع والتدوين من التابعين عمر بن عبد العزيز (٦٣ ـ ١٠١هـ)، إذ كتب إلى أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم (ت١١٧هـ) عامله وقاضيه على المدينة: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء»[٢] وطلب منه أن يكتب له ما عند عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية (٢١ ـ ٩٨هـ) والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم (٣٥ ـ ١٠٥هـ).

«بل أرسل إلى ولاة الأمصار كلها وكبار علمائها يطلب منهم مثل هذا، فقد أخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل الآفاق: «انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه»[٣].

ويذكرنا صنيع هذا الملك الأموي العادل الذي لقب بخامس الخلفاء

---

(١) سنن الدارمي (١/ ١١٤) ط. اليماني.

(٢) طبقات ابن سعد (٨/ ٣٥٣).

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص١٠٤) الطبعة الثالثة.

الراشدين بصنيع أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم في جمع القرآن في مصحف واحد، ثم نسخه في مصاحف. مع الإشارة إلى الفروق بين هذين العملين التاريخيين، والتي يأتي في مقدمتها أن القرآن الكريم كان مكتوباً في عهد النبي ﷺ، وأن الصحابة حين تم جمع القرآن كانوا ما يزالون في المدينة ولما يتفرقوا في الأمصار.

وقد توفي عمر بن عبد العزيز قبل أن يدون أبو بكر بن حزم كل ما في المدينة من سنة وأثر، وإن كان قد أنفذ إليه ما عند عمرة والقاسم[1]. ولكن الذي قام بالتدوين الذي نتحدث عنه ـ وبأمر من عمر بن عبد العزيز كذلك ـ أحد النوابغ من صغار التابعين، وهو ابن شهاب الزهري المدني (أبو بكر محمد بن مسلم ت١٢٣هـ) الذي كان يسكن الشام، قال الحافظ ابن حجر: «أول من دون العلم ابن شهاب بأمر عمر بن عبد العزيز» وأخرج ابن عبدالبر بسنده إلى عمر بن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال: «أول من دون العلم وكتبه ابن شهاب»[2].

وكان عمر بن عبد العزيز يأمر جلساءه بأن يذهبوا إليه لأنه لم يبق على وجه الأرض أحد أعلم بالسنة أو «بسنّة ماضية» منه، وذكر كثير من أئمة العلم في عصره أنه لولا الزهري لضاع كثير من السنن. وقد سمع الزهري من أنس بن مالك وكثير من الصحابة. وقيل إنه جمع في تدوينه نحو ألفي حديث مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وغير مبوبة على أبواب

---

(١) طبقات ابن سعد (٨/ ٣٠٣) وسنن الدارمي (١/ ١٢٦). وقد خصّهما عمر بن عبد العزيز في طلبه لابن حزم أو أمره له؛ لأنهما أعلم الناس بحديث عائشة رضي الله عنها. وقال ابن كثير: لم يكن في النساء أعلم من تلميذاتها. عمرة بنت عبدالرحمن، وحفصة بنت سيرين، وعائشة بنت طلحة. انظر البداية والنهاية: (٨/ ١٠٠)، وبحوث في تاريخ السنة المشرّفة للأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري ص٢٩٩.

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١/ ٧٣.

العلم، على ما تقتضيه طبيعة البداءة في كل أمر جديد[١].

ثم شاع التدوين بمكة المكرمة والمدينة والكوفة والبصرة والشام ومصر وواسط وخراسان واليمن والري، أي في كل أنحاء العالم الإسلامي، وتم ذلك على يد أبناء الجيل التالي لجيل الإمام الزهري، والذي شهد النصف الثاني من هذا القرن وفاتهم بدءاً بابن جريج (ت١٥٠هـ) الذي كان أول من دوّن الحديث بمكة، وانتهاء بسفيان بن عيينة الذي توفي بالري عام ١٩٨هـ. أو بالإمام الشافعي الذي توفي بمصر عام ٢٠٤هـ، ومروراً بالإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة الذي توفي عام ١٧٩هـ والذي كتب مؤلفه المشهور «الموطأ».

*** تعريف بكتاب الموطأ:**

يعد كتاب «الموطأ» للإمام مالك من الكتب القليلة التي وصلت إلينا من كتب هذه الحقبة، وأقدمها: كتاب (المجموع) للإمام زيد بن علي زين العابدين (ت١٢٢هـ) ومنها: كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ) ومسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي. ويشمل كتاب الموطأ على حديث رسول الله ﷺ وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، جمعه الإمام بتكليف من الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، ومكث في تأليفه مدة طويلة، ثم عرضه على سبعين من فقهاء المدينة فواطؤوه أي وافقوه عليه، فسمي «الموطأ». وقد رتب الإمام مالك كتابه على أبواب العلم المختلفة، كما فعل بعد ذلك كل من البخاري ومسلم، ويبدأ الباب عنده بذكر الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ أولاً، ثم يثني فيه بما روي عن الصحابة والتابعين، واعتمد في روايته على

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لشيخنا السباعي ص٢١١. وانظر فيه الفصل الخاص بابن شهاب ص ٢٠٦ ـ ٢٢٦ والذي عوّل فيه الأستاذ السباعي على المصادر العلمية الموثوقة من مخطوط ومطبوع، وعلى النقد العلمي والأدلة العقلية والتاريخية، وذبّ فيه عن الزهري مطاعن الطاعنين وكذب المفترين من قدامى ومعاصرين. وعنوان هذا الفصل: «الإمام الزهري ومكانته في التاريخ».

أهل المدينة لأن الإمام مالك لم يغادرها، وندر روايته لغيرهم.

وجملة ما في «الموطأ» من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً.

أما الإمام مالك فهو مالك بن أنس الأصبحي الحِمْيَري إمام دار الهجرة ومحدّثها الأشهر رضي الله عنه. ولد بالمدينة عام ٩٣هـ ونشأ بها وطلب العلم على أكابر علماء التابعين، وسمع كثيراً من الإمام ابن شهاب الزهري، كما سمع من نافع مولى عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما، وما زال دائباً في طلب العلم حتى أصبحت له الإمامة في الحجاز. وكان يعقد للحديث مجلساً في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم في وقار وأدب جم، متطيباً لابساً أحسن ثيابه، ولا يرفع صوته فيه إجلالاً لرسول الله ﷺ. وتوفي رحمه الله عام ١٧٩هـ.

*** تعريف بكتاب (المجموع):**

أما (المجموع) فهو للإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم (٨٠ ـ ١٢٢ هـ) الذي تنسب إليه الفرقة الزيدية من الفرق الإسلامية. قال خالد بن صفوان: انتهت الفصاحة والخطابة والزهادة والعبادة من بني هاشم إلى زيد بن علي عليهما السلام[1].

وقد أملى على طلابه الحديث والفقه، وكان رضي الله عنه من أئمة الفقه

(١) الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية لحميد الشهيد المحلي (ت ٦٥٢هـ) ١/ ٢٤٣ وفيه أن ولادته عليه السلام كانت سنة خمس وسبعين. (ص٢٤٢) أما وفاته فلا خلاف على أنها كانت عام ١٢٢هـ. قال حميد الشهيد: قضى سلام الله عليه عشية الجمعة لخمس بقين من المحرم سنة اثنتين وعشرين ومائة على أصح الروايات. (ص٢٦٠) بعد أن أصيب بسهم في جبهته في المعركة التي دارت بين جيشه أو الخارجين الثائرين معه وجيش يوسف بن عمر الثقفي أمير العراق زمن هشام بن عبد الملك، وكان ذلك قريباً من الكوفة. وقد قتل وصلب رحمه الله ورضي الله عنه. وقد تمكن ابنه يحيى من النجاة، فذهب إلى خراسان واختفى عند شيعته من أهل البيت.

والاجتهاد في أوائل القرن الثاني للهجرة .

حيث دوّنت هذه الأمالي فيما عرف بـ (المجموع) الذي ضم (٢٢٨) حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ، و(٣٢٠) خبراً عن أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب ، وخبرين عن الحسن السبط رضي الله عنه . إلى جانب آرائه هو واجتهاداته الفقهية[١] .

وقد رتب (المجموع) على أبواب الفقه ، مثل كتب السنن التي نسجت على منواله ، والتي سنتحدث عنها بعد قليل .

خامساً: السنة في القرن الثالث:

يعد القرن الثالث أزهى عصور السنة النبوية ؛ لأنه حفل بالمؤلفات الحديثية التي لم يحفل بها قرن من القرون ، كما حظي بكبار علماء السنة الذين قل نظيرهم في تاريخ السنة والمعارف الإسلامية .

قال أستاذنا العلامة الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله: «ثم جاء القرن الثالث فكان أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث وتآليفهم العظيمة الخالدة»

وقد توزعت هذه التآليف بين المسانيد والصحاح والسنن ، والكتب التي تناولت قواعد الحديث ومصطلحاته وعلله وأحكامه ورجاله والجرح والتعديل ، بالإضافة إلى بعض الكتب التي دافعت عن السنة في وجه المنتقدين والمشككين ، ويأتي في مقدمة هذه الكتب الأخيرة كتاب: «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ت ٢٧٦) وإن كان من الملاحظ أن حماسته للدفاع عن السنة لم تترك له فرصة التثبت من بعض الأخبار ، أو من صحة نسبتها إلى من نسبها إليهم من المؤلفين ورجال الفرق رحمه الله .

ويبدو أن أنواع هذه التآليف مرت بالمراحل التالية:

---

(١) راجع كتاب: الإمام زيد لأستاذنا العلامة الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله .

١ ــ كتب المسانيد:

ابتدأ التأليف في هذا القرن بالمسانيد، وهي الكتب التي يجمع فيها المؤلف ما يروى عن الصحابي في باب واحد، أو هي الكتب التي يُجعل فيها حديث كل صحابي على حدة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً. **ومعظمها** تسرد أحاديث الصحابي دون النظر إلى موضوعاتها ولا إلى ترتيب أبوابها[١]. وبعضها رتب أحاديث كل صحابي على الأبواب الفقهية، وبعضها رتب الصحابة على أسمائهم وفق حروف الهجاء، ورتبها بعضهم على القبائل فقدم بني هاشم، ثم الأقرب فالأقرب نسباً إلى رسول الله ﷺ، وبعضها رتبهم على السبق في الإسلام.

*** وأهم هذه المسانيد:**

مسند عبد الله بن موسى (ت ٢١٣) وهو أول من ألف بهذه الطريقة. ومسند مسدد البصري (ت٢٢٨) ومسند إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٧) ومسند عثمان بن أبي شيبة (ت ٢٣٩) ومسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١) ومسند عبد بن حميد (ت ٢٤٩) والمسند الكبير لبقي بن مَخلَد الأندلسي (ت ٢٧٦).

وأبرز ما يميز هذه المسانيد ـ بعد هذه الطريقة الخاصة في التأليف ـ أمران:

الأول: اقتصارها على أحاديث النبي ﷺ دون أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

الثاني: أنها لم تقتصر على الأحاديث الصحيحة، بل مزج فيها الصحيح بغيره؛

---

(١) من الطبيعي أن تكون المسانيد فاتحة كتب عصر التدوين بعد عصر الرواية؛ لأنها دوّنت المرويّات على هيئتها المسموعة أو المنقولة بطريق السماع، وعمد هذه المرويات أو الروايات أو أساسها الصحابة ـ الذين رفعوا الأحاديث إلى النبي ﷺ ـ فبدأ التصنيف على أسمائهم أو على مسانيدهم ـ رضي الله تعالى عنهم ـ.

لأن همّ أصحابها كان مصروفاً إلى مبدأ الإحاطة والجمع بوجه عام، مع بعض الشروط والمواصفات التي حاول كل منهم أن يلتزم بها بوجه خاص.

تعريف بمسند الإمام أحمد بن حنبل:

يعد هذا الكتاب أجمع كتب السنة التي دونت في هذا القرن، اشتمل على نحو أربعين ألف حديث بالمكرر، ومن غير المكرر على نحو ثلاثين ألفاً.

وقد شرع الإمام أحمد بتصنيفه منصرفَه من عند عبد الرزاق، أي نحو سنة (٢٠٠هـ) وهو في السادسة والثلاثين من عمره، وقد رواه عن مئتين وثلاثة وثمانين شيخاً من شيوخه، وظل ينظر فيه إلى آخر حياته. «وكان رحمه الله شديد الحرص على إيراد ألفاظ التحمل كما سمعها، مثل: «حدّثنا»، «أخبرنا»، «سمعت»، «عن» لاسيما إذا روى الحديث عن أكثر من شيخ، فإنه يذكر لفظ كل واحدٍ منهم، كما هو مبين في الأصول الصحيحة المسموعة..»[(١)].

قال الحافظ ابن كثير: لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته، وقد فاته أحاديث كثيرة.

وقد روى عبد الله بن الإمام أحمد المسند عن أبيه، وزاد عليه زيادات ليست من رواية أبيه، وهذا هو السبب الأهم في وجود بعض الأحاديث الواهية في المسند المتداول.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «شرط أحمد في المسند ألا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، ثم زاد عبد الله بن أحمد زيادات منكرة على المسند ضمت إليه، كذلك زاد أبو بكر القطيعي ـ

---

(١) وهي التي اعتمدها محققو المسند في طبعته الأخيرة. راجع ص٦٠ ـ ٦١ من مقدمة التحقيق القيمة.

راوي المسند عن عبدالله بن أحمد ـ وفي تلك الزيادات كثير من الأحاديث الموضوعة، فظن من لا علم عنده أن ذلك من رواية أحمد في مسنده».

وقد عُني العلماء بالمسند اختصاراً وشرحاً وترتيباً خلال القرون، وقد لقي في الوقت الحالي عناية عدد من المحققين على رأسهم الأستاذ المحقق الشيخ شعيب الأرنؤوط، حيث عنوا به عناية فائقة في مقابلة النسخ والتخريج، والحكم على الأسانيد ـ مع الإشارة إلى الأسانيد التي هي على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم ـ بالإضافة إلى الحكم على كل حديث «بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف» مع الإحالات والفهارس العلمية، وغير ذلك من أعمال التحقيق، وقد بلغت مجلداته خمسين مجلداً كبيراً»[(١)].

أما الإمام أحمد فهو أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، ولد ببغداد سنة ١٦٤هـ وبها نشأ وترعرع، حضر في أول طلبه العلم مجلس أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة، ثم أخذ الفقه عن الإمام الشافعي، قبل أن ينتقل إلى طلب الحديث، وما زال يجد في طلبه حتى أصبح إمام السنة في عصره. وحتى قيل: أخذ عن الشافعي الفقه، ثم أخذ الشافعي عنه الحديث[(٢)].

ومن تلاميذه البخاري ومسلم، وكان على جانب عظيم من الزهد والأمانة والتشدد في الحق، قال فيه الإمام الشافعي، رضي الله عنه: «خرجت من بغداد وما خلّفت فيها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أورع ولا أتقى من أحمد ابن حنبل» وبحسبه موقفه يوم المحنة بخلق القرآن! الذي كان (امتحاناً) نجح فيه الإمام ونجت معه الأمة، وسقط فيه المعتزلة! وتوفي ببغداد سنة (٢٤١ هـ) ومشى في جنازته خلق لا يحصون رحمه الله ورضي الله عنه.

---

(١) انظر الفقرة الخاصة بـ (منهج التحقيق) (ص١٤٢ ـ ١٥٢) من مقدمة التحقيق التي صُدّر بها هذا السفر النفيس.

(٢) كان الإمام الشافعي يقول له: «إذا صحّ عندك الحديث فأعلمني به».

٢ ـ كتب الصحاح:

إن اشتمال كتب المسانيد على غير الصحيح، بل على الموضوع في بعض الأحيان أو في أحوال نادرة، جعل الإفادة من هذه الكتب مقصوراً على القادر على التمييز بين أنواع الحديث، ولا يقوى على ذلك إلا الأئمة من أصحاب الشأن «وهذا ما حدا بإمام المحدثين ودرة السنة محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) أن ينحو في التأليف منحىً جديداً، وذلك بأن يقتصر على الحديث الصحيح فقط دون ما عداه، فألف كتابه: الجامع الصحيح، وتبعه في طريقته معاصره وتلميذه الإمام مسلم (ت ٢٦١) فألف صحيحه المشهور، وكان لهما فضل تمهيد الطريق أمام طالب الحديث ليصل إلى الصحيح من غير بحث وسؤال، وتبعهما بعد ذلك كثيرون»[١].

والذي يمكن ملاحظته هنا: أن صنيع الإمام البخاري أو إنجازه التاريخي الذي جاء في وقته أو بعد كتب المسانيد التي تحدثنا عنها، إنما جاء كذلك أو في الوقت نفسه في أعقاب حركة التأليف في **علل الحديث ورجاله والجرح والتعديل**. وهي الحركة التي كان أبرز رجالاتها: شعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) ويحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) وعبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) وعلي بن المديني (ت ٢٣٤) شيخ البخاري، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣) ولا شك في أن الإمام البخاري قد أفاد من هذه الحركة النقدية الضخمة ـ التي شملت السند والمتن ـ في تمحيص الأحاديث، وإفراد طائفة صحيحة منها بالتأليف.

بل لقد شارك كل من البخاري ومسلم في هذه الحركة النقدية فألفا في العلل، والرجال، والجرح والتعديل، إلى جانب صحيحيهما اللذين نتحدث

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لأستاذنا الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله (ص١٠٦).

عنهما. وقد جاء تأليف هذين الصحيحين تالياً لتأليف تلك الكتب أو لمعظمها على الأقل. كتب الإمام البخاري كتاب الضعفاء، وأسامي الصحابة، وكتاب العلل، وكتاب الكُنى، إلى جانب التاريخ الكبير والأوسط والصغير، والأدب المفرد.

وكتب الإمام مسلم كتاب أوهام المحدثين، وكتاب التمييز، وكتاب العلل، وكتاب من ليس له إلا راوٍ واحد، وكتاب طبقات التابعين، وكتاب المخضرمين. وغيرها.

أما كتب **علي بن المديني** الذي كان أبرز رجالات هذه الحركة النقدية الواسعة، فنشير منها إلى كتاب الضعفاء، وكتاب الأسامي والكنى، وكتاب الطبقات. وكتاب علل المسند، وكتاب علل حديث ابن عيينة، وكتاب من لا يحتج بحديثه ولا يسقط، وكتاب الوهم والخطأ، وكتاب من نزل من الصحابة سائر البلدان، وكتاب من حدث ثم رجع عنه، وكتاب اختلاف الحديث. إلى جانب كتاب «العلل المتفرقة» الذي جاء في ثلاثين جزءاً، أي من أجزاء المحدثين التي كانت بحجم الكراريس.

وتجدر الإشارة إلى أن كتابه «علل المسند» ـ وهو كتاب يحمل دلالة إضافية في هذا السياق ـ يقع كذلك في ثلاثين جزءاً من هذه الأجزاء، في حين أن سائر كتبه تراوحت ما بين جزئين إلى ثلاثة عشر جزءاً، وأكثرها جاء في خمسة أجزاء.

أ ـــ الإمام البخاري وكتابه «الجامع الصحيح»:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل إمام المحدثين وشيخ حفّاظ زمانه، ولد ببخارى سنة ١٩٤هـ ونشأ فيها، وطلب العلم صغيراً، وسمع من شيوخ بلده قبل أن يرحل إلى شيوخ العلم وأئمته في بغداد والبصرة والكوفة ومكة والمدينة والشام ومصر وغيرها. وكتب عن مئات الشيوخ، وكان آية في الحفظ

وقوة الذاكرة، والبصر بعلل الأسانيد ومتونها، حتى لُقب بأمير المؤمنين في الحديث[١]، وتوفي قريباً من سمرقند عام (٢٥٦هـ).

أما كتابه «الجامع الصحيح» فقد بوبه أو رتبه على أبواب العلم والفقه، وانفرد فيه بوضع عنوان دقيق للحديث أو للأحاديث مستنبط بحسب فهم البخاري أو اجتهاده، حتى عُدّ ـ رحمه الله ـ من الفقهاء وأئمة الاجتهاد، وليس مجرد عالم موثق للأحاديث.

وذلك على الرغم من التكرار، ومن تقطيع الحديث الذي اضطرته إليه هذه الطريقة، ومن خفاء المناسبة بين الترجمة ـ أو العنوان ـ والأحاديث التي تحتها في بعض الأحيان[٢]، بالإضافة إلى بضعة عناوين جاءت خالية من الأحاديث، لأن الإمام البخاري توفي قبل أن يتم تبييض كتابه القيّم ـ رحمه الله.

---

(١) لقب (أمير المؤمنين) أعلى أنواع الألقاب عند المحدثين. وتبدأ الألقاب بـ (المحدّث) فـ(الحافظ) فـ(الحجة) ثم (الحاكم). وأخيراً (أمير المؤمنين في الحديث) وقد أطلق هذا اللقب على كل من سفيان الثوري (ت١٦١هـ) وشعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) وعبد الله ابن المبارك (ت١٨١هـ) وعلي بن المديني (ت٢٣٤) وأحمد بن حنبل (ت٢٤١ هـ) وأشهر من أطلق عليه هذا اللقب، وهو المراد عند الإطلاق: الإمام البخاري ﷺ. راجع (تذكرة الحفاظ) للذهبي. ودراسات في الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص٣٢٨ ـ ٣٣٢). وانظر مبحث (ألقاب أهل الحديث) من كتاب: المختصر الوجيز في علوم الحديث: ص٢٣٥ ـ ٢٣٦ للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب. ط١ مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م.

(٢) قال العلامة ابن خلدون: إن صحيح البخاري «يحتاج إلى إمعان النظر في التفقه في التراجم؛ لأنه يترجم الترجمة، ويورد فيها الحديث بسند أو طريق، ثم يترجم أخرى، ويورد فيها ذلك الحديث بعينه لما تضمنه من المعنى الذي ترجم به الباب، وكذلك في ترجمةٍ وترجمةٍ إلى أن يتكرر الحديث في أبواب متفقة بحسب معانيه واختلافها».
ويضيف ابن خلدون: «ومن النظر في تراجمه لبيان المناسبة بين الترجمتين والأحاديث التي في ضمنها، فقد وقع له في كثير من تراجمه خفاء المناسبة بينها وبين الأحاديث التي ضمنها وطال كلام الناس في بيانها» مقدمة ابن خلدون (ص٤٠٨).

وذكر الحافظ ابن حجر أن عدد ما في كتاب البخاري من الأحاديث بالمكرر (٧٣٩٧) سبع وتسعون وثلاثمائة وسبعة آلاف حديث[1]، وبغير المكرر من المتون الموصولة (٢٦٠٢) حديثان وستمائة وألفا حديث.

قال الإمام الذهبي: «وأما جامع البخاري الصحيح فأجلّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى».

قال ابن خلدون: «وقد سمعت كثيراً من شيوخنا ـ رحمهم الله ـ يقولون: شرح كتاب البخاري دين على الأمة» (ص٤٠٨).

قلت: وقد قام بهذا الشرح أو أداء هذا الدين: الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في مؤلفه النفيس الجامع «فتح الباري شرح صحيح البخاري» كما قام بشرحه والتعليق عليه كثير من العلماء الآخرين. منهم بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) في كتابه: عمدة القاري. والقسطلاني (ت ٩٢٢هـ) في كتابه: إرشاد الساري إلى صحيح البخاري، مع الإشارة إلى أن الفقيه العلامة ابن خلدون توفي سنة (٨٠٨هـ ـ ١٤٠٦م) رحمه الله تعالى.

ب ـ الإمام مسلم، وكتابه الصحيح (أو المسند الصحيح):

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة الحديث المشهورين، ولد سنة ٢٠٤هـ بنيسابور، وطلب العلم صغيراً على شيوخها، ثم رحل إلى حواضر العلم في أقطار الإسلام، وكان شديد التقدير للإمام البخاري، ووضع كتابه ـ واشتهر بصحيح مسلم ـ مقتدياً به.

وكما امتاز البخاري بدقة التراجم وفقه الحديث، فقد امتاز مسلم بجمع الأحاديث المتناسبة في مكان واحد مرتباً لها على أبواب الفقه، وإن لم يذكر تراجم الأبواب، وقد قام الإمام النووي بذلك في شرحه الذي وضعه على

---

(١) هدي الساري (٥٦٥).

صحيح مسلم ، فأحسن وأجاد كما يذكر علماء الحديث .

وتبلغ أحاديث هذا الصحيح أربعة آلاف حديث دون المكرر ، وعددها بالمكرر (٧٢٧٥) خمس وسبعون ومائتان وسبعة آلاف حديث[١] .

وقد عني كثير من العلماء بالمقارنة بين صحيحي البخاري ومسلم: في شروط صاحبيهما ، وبجمع أحاديثهما ، وبشرحهما ، وبالمستدركات عليهما . . . إلى غير ذلك من طرق العناية الكثيرة . قال العلامة ابن خلدون: « وأما صحيح مسلم فكثرت عناية علماء المغرب به ، وأكبّوا عليه ، وأجمعوا على تفضيله على كتاب البخاري ، وأملى الإمام المازري (ت ٥٣٦هـ) من فقهاء المالكية عليه شرحاً وسماه: «المعلم بفوائد مسلم» اشتمل على عيون من علم الحديث ، وفنون من الفقه ، ثم أكمله القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) من بعده وتمّمه وسمّاه «إكمال المُعْلِم» وتلاهما محيي الدين النووي (٦٧٦ هـ) بشرح استوفى ما في الكتابين وزاد عليهما ، فجاء شرحاً وافياً» . وسماه: (المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج) ، واشتهر بـ (شرح النووي على صحيح مسلم) .

ونشير أخيراً إلى أن عبارة «متفق عليه» أو «رواه الشيخان» في اصطلاح المحدثين تعني: أن الحديث أخرجه البخاري ومسلم ، وقد ألف محمد فؤاد

---

(١) رقم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي أحاديث صحيح مسلم دون المكرر منها فبلغت (٣٠٣٣) حديثاً ، وبلغت عنده بالمكرر (٥٧٧٧) حديثاً عدا المتابعات والشواهد التي تبلغ ١٦١١ حديثاً ، فيكون مجموع أحاديثه بالمكرر ـ في طبعة عبد الباقي ـ (٧٣٨٨) حديثا .
وهو قريب من عدد أحاديث صحيح البخاري بالمكرر ـ فقد بلغت ٧٣٩٣ حديثاً على ما حرره الحافظ ابن حجر ـ وأما حسب إحصاء «فنسنك» فتبلغ أحاديث صحيح مسلم بالمكرر ٥٧٨٨ حديثاً .
راجع بحوث في تاريخ السنة المشرفة للأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري (ص٣٢٣) مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة . الطبعة الخامسة ١٤١٥هـ .
وانظر (باب عدد أحاديث البخاري ومسلم دون المكررات) من مقدمة الإمام النووي (ت٦٧٦هـ) لشرحه على صحيح مسلم .

عبد الباقي، أحد العلماء المعاصرين، كتاباً بعنوان: «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان». وبلغت أحاديثه (١٩٠٦) ستة أحاديث وتسعمائة وألف حديث.

* **تعقيب:**

ولا بد هنا، تعقيباً على صحيحي البخاري ومسلم، من الإشارة إلى نقطتين:

الأولى: أن الإمامين البخاري ومسلم لم يلتزما في كتابيهما تخريج (جميع) الأحاديث الصحيحة! ولكنهما التزما تخريج أحاديث صحيحة. حتى لا يأتي باحث مستشرق أو مستغرب - وقد حصل - فيقول: إذا كانت هذه هي (الأحاديث الصحيحة) فلا بد أن تكون إذن سائر (باقي) الأحاديث ضعيفة، أو موضوعة! أو يقول آخر: إن البخاري لم يذكر جميع أحاديث مناقب فلان أو فلان، فلا بد إذن أن يكون ميله أو (هواه) مع من ذكر في مناقبه أحاديث أكثر!!

إن كتاب البخاري ينفي مثل هذه الشبهات، كما يردّها منهجه في الجمع وما نصّ هو عليه رحمه الله، قال الإمام البخاري: «ما أدخلتُ في كتابي الجامع إلا ما صحّ، وتركت من الصحيح حتى لا يطول» ونقل عنه الإسماعيلي قوله: «وما تركت من الصحيح أكثر»، بل إن رغبته أو رغبة شيخه إسحاق بن راهويه، كانت تأليف كتابٍ مختصرٍ في حديث رسول الله ﷺ.

قال إبراهيم بن معقل النسفي: «قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كنّا عند إسحاق بن راهويه، فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ! قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح». ولهذا سمّى كتابه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور

رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[١] .

النقطة الثانية: أن شروط البخاري في العنعنة، أي في الإسناد فلان عن فلان: أعلى من شروط مسلم؛ لأنه اشترط فيها: المعاصرة واللقيا، مقتفياً في ذلك أثر شيخه علي بن المديني، أحد أئمة الجرح والتعديل، بل الذي «ساد الحفاظ في معرفة العلل» ـ كما قال الإمام الذهبي ـ [٢] والذي «كان علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل» كما قال عنه أبو حاتم الرازي[٣] . في حين اكتفى مسلم بشرط المعاصرة، أو بمطلق المعاصرة كما يقال .

ولا ريب أن المعاصرة ـ مع عدالة الراوي بوصفها شرطاً أساسياً لا بد منه عند الكافّة ـ تكفي ليحكم باتصال الإسناد، وأن الراوي الثاني نقل عن الأول، ولكن الإمام البخاري (تشدّد) في هذا الشرط، زيادة في التحري والضبط .

ولا ريب في أن هذا التشدّد ـ وحده ـ سوف يُبقي خارج كتاب البخاري أحاديث كثيرة صحيحة، بغض النظر عن أن البخاري ـ كما أشرنا ـ لم يقصد إلى الإحاطة بجميع هذه الأحاديث .

٣ ـ كتب السنن:

جاء تأليف هذه الكتب في سياق تأليف كتب الصحاح، أي: بعد مرحلة المسانيد بوجه عام . وفي المناخ النقدي السائد، والقدرة التي تمتع بها أصحاب السنن، وسائر علماء الحديث على الحكم على الأحاديث والمرويات بالصحة، أو غيرها . وإن كانت قواعد أصحاب السنن الأربعة المشهورة في هذا الحكم لم تبلغ درجة التشدد التي التزم بها الإمام البخاري .

---

(١) راجع في هذه النقول: دراسات في الحديث النبوي للدكتور الأعظمي (ص٥٩٩) .

(٢) سير أعلام النبلاء: ١١/ ٤٣ وكان الإمام البخاري يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٧١ .

وهذه السنن هي:

أ ـ **سنن النسائي** (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ) نسبة إلى نَساء ـ بفتح النون ـ بلدة بخراسان، وصاحبها هو الإمام الفقيه الشافعي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ابن علي، وتأتي سننه هذه في المرتبة التالية للصحيح مباشرة؛ لأنها أقل السنن ضعفاً. وقد سئل ـ رحمه الله ـ عن كتابه: أكله صحيح؟ فقال: فيه الصحيح والحسن وما يقاربهما. قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجرّداً، فصنع (المجتبى من السنن) قال ابن حجر: المجتبى أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً.

ب ـ **سنن أبي دواد** (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ) للإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأسدي السجستاني، المعروف بأبي داود. كان إمام أهل الحديث في عصره. وقد قصر كتابه على السنن والأحكام المحضة، ولم يذكر فيه الأخبار والقصص والآداب والمواعظ والزهد والفضائل. وفيه الصحيح والحسن والضعيف، قال رحمه الله: «ذكرت الصحيح وما يشابهه ويقاربه، وما كان فيه وَهن شديد بينته. وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض». وقال: «ما ذكرت في كتابي هذا حديثاً أجمع الناس على تركه».

جـ ـ **(الجامع الكبير) المشهور بسنن الترمذي** (٢٠٩ ـ ٢٧٩هـ) للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي. ولد وتوفي بـ«تِرْمِذ» وقد أخذ عنه البخاري. واشتمل جامعه أو سننه على الصحيح والحسن والضعيف، مع بيان درجة كل حديث، ووجه ضعف الضعيف.

علماً بأن بعض الباحثين يرى أن جامع الترمذي هو الكتاب المتخصص في الحديث الحسن؛ «لأن الترمذي أول من أصّل للحديث الحسن، وجعل كتابه أصلاً له».

بالإضافة إلى أن الترمذي سمّى كتابه بالجامع؛ لأنه لم يقتصر فيه على

أبواب الأحكام، كالصلاة والزكاة والحج، وإنما تناول موضوعات أخرى منها: الفضائل والمناقب والفتن والزهد والأدب والتفسير والسير. وقد بلغت موضوعاته ستة وأربعين موضوعاً(١).

وقد شرحه أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٦هـ) في كتاب قيّم بعنوان «عارضة الأحوذي» كما شرحه ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ) وعبد الرحمن المباركفوري الهندي (ت ١٣٥٣هـ) في كتاب جامع سمّاه «تحفة الأحوذي».

د ـ سنن ابن ماجه (٢٠٩ ـ ٢٧٣هـ) ابن ماجه هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، و«ماجه» لقب أبيه. سننه دون الثلاث السابقة في الدرجة؛ لأنه تفرد بأحاديث عن رجال متهمين بالكذب. ولهذا وجدت فيه بعض المناكير والموضوعات التي يقرب مجموعها من ثمانين حديثاً، من عدد أحاديث السنن الذي بلغ ـ في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ـ ٤٣٤١ واحداً وأربعين وثلاثمائة وأربعة آلاف حديث(٢) وقد شرح سنن ابن ماجه عددٌ من العلماء، منهم مغلطاي (ت ٧٦٢هـ) في كتابه: شرح سنن ابن ماجه.

وقد عدّ جمهور علماء الحديث أصول كتب السنة خمسة هي: الصحيحان، وسنن النسائي، وأبي داود، وجامع الترمذي، وأضاف إليها بعض العلماء في مطلع القرن السادس سنن ابن ماجه، وصارت هذه الكتب جميعها تعرف بـ «الكتب الستّة». وبعضهم يجعل السادس سنن الدارمي؛ لأنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة.

وبعضهم يجعل السادس موطأ الإمام مالك؛ لأنه أعلى درجة من سنن

---

(١) التمهيد في علوم الحديث للأستاذ الدكتور همّام عبد الرحيم سعيد ص١٠٤، دار الفرقان ـ عمان ط١ ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

(٢) راجع الدكتور أكرم العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٤٦.

ابن ماجة . وقد علل الحافظ ابن حجر عدول بعض العلماء عن عدّ الموطأ إلى عد سنن ابن ماجه، بقوله: إن زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جداً، بخلاف سنن ابن ماجه . فإن هذه الزيادات فيها أضعاف زيادات الموطأ «فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة»[1] .

ويمكن القول: إن (ديوان) السنة النبوية المطهرة يتمثل في هذه الكتب الثمانية، مضافاً إليها مسند الإمام أحمد بن حنبل . هذا وقد قام أحد العلماء المعاصرين وهو العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بدراسة كتب السنن هذه وبعض كتب الحديث الأخرى، وميّز في كلٍّ منها بين الصحيح والضعيف، وطبع كل واحدٍ منهما في كتاب مفرد، فكتب ـ رحمه الله ـ صحيح سنن الترمذي وضعيف سنن الترمذي، وصحيح النسائي وضعيف النسائي، وكذلك فعل في سنن أبي داود وسنن ابن ماجه . وقد جاءت أعلى نسبة من الأحاديث الضعيفة في سنن ابن ماجه، حيث بلغت قريباً من الثلث . كما درس على هذا النحو كلاً من كتاب (الترغيب والترهيب) للمنذري، وكتاب (الجامع الصغير) للسيوطي (ت ٩١١هـ)، وكتاب (الأدب المفرد) للإمام البخاري .

كما كتب (سلسلة) في كل من (الأحاديث الصحيحة) و(الأحاديث الضعيفة) . وغني عن البيان أنه أفاد في عمله هذا من أعمال وأحكام العلماء الأعلام السابقين كابن حجر والذهبي وغيرهما، فأسدى بذلك للمكتبة الحديثية خدمة كبيرة، رحمه الله وجزاه عن سنة رسوله ﷺ أحسن الجزاء .

سادساً: السنة في القرن الرابع:

إذا كان القرن الرابع الهجري يمثل عصر النهضة في الإسلام حيث بلغت

---

(١) المصدر السابق ص ٣٤٥ وراجع ابن حجر: النكت على ابن الصلاح ص٢٨٠ .

هذه الحضارة ذروتها من الوجهتين المادية والمعنوية، أو في الجانب (العلمي) المتعلق بالطبيعة والمادة وتسخير السنن، والجانب (الثقافي) السلوكي ـ ونظام القيم ـ المتعلق بالإنسان، فإنه على صعيد علم الحديث الذي يعد من أبرز وجوه هذا الجانب الثقافي لم يشهد تطوراً أو ارتقاءً ذا بال؛ لأن هذا العلم قد ارتقى في القرن الثاني، وبلغ أوجه في القرن الثالث الذي يمكن عده العصر الذهبي للحديث، بل الحق أن هذا النضج المبكر كان أحد أسباب تلك النهضة؛ لأن السنة كما قدمنا هي المصدر الثاني للشريعة والثقافة في الإسلام.

ولا شك في أن وضعها بين يدي الأمة ـ بهذه الدقة وهذا الاتساع ـ أسهم في حركة الارتقاء مع سائر العلوم والمعارف الأخرى التي كانت تنمو باطراد، حتى آتت ثمارها في القرن الرابع، وذلك على الرغم من التمزق السياسي الذي أصاب الدولة الإسلامية في هذا القرن.

ولهذا فإن رجال الحديث في هذا القرن لم يقدموا إلا القليل مما استدركوه على أسلافهم من رجال القرن الثالث، وكان صنيعهم «جمع ما جمعه من سبقهم. والاعتماد على نقدهم، والإكثار من طرق الحديث»[1] أو بعبارة أخرى: قاموا بجمع ما تفرق في كتب أسلافهم، واختصروا مطولاتها، ورتبوا ما تشوّش منها، وهذّبوا ما شذّ من مسائلها، حتى إن الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال» عد رأس سنة ثلاثمائة من الهجرة الحد الفاصل بين «المتقدمين والمتأخرين» من رواة الحديث والمشتغلين به، علماً بأن هؤلاء جميعاً يعدّون في عُرفنا اليوم من المتقدمين! ولكن الذهبي كان يشير إلى الأساس والتأصيل، وإلى السبق والتفوق.

وهذا لا يغض من قدر العلماء الأجلاء الذين أسهموا بنصيب وافر من

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لأستاذنا السباعي رحمه الله (ص١٠٦).

خدمة السنة في هذا القرن، حيث بقي اعتماد المسلمين على كتب هذين القرنين، وبعض الكتب الجامعة الأخرى التي صنفت في القرون التالية، وخاصة كتب الإمام الذهبي نفسه، وكتب الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) بعد أن شهد القرن الثامن حركة بعثٍ لعلوم السلف على يد شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، وحتى شهدت السنة وعلومها نهضتها الحديثة في القرن الرابع عشر الهجري في إطار النهضة الثقافية العربية الإسلامية الشاملة، ومع افتتاح عشرات الجامعات والكليات والمعاهد الدينية وسواها في العالم الإسلامي.

أما أبرز مؤلفات القرن الرابع الذي نتحدث عنه، فهي:

١ ـ **المعاجم الثلاثة** التي وضعها الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ):

المعجم الكبير، الذي وضعه على مسانيد الصحابة ـ أحاديث كل صحابي على حدة ـ ورتب فيه الصحابة على حروف المعجم، وقد اشتمل هذا المعجم على خمسة وعشرين ألف حديث.

والمعجم الأوسط والصغير، جمع فيهما مسانيد شيوخه، ورتب هؤلاء الشيوخ على الحروف أيضاً. وقد بلغت أحاديث المعجم الوسيط اثني عشر ألف حديث، ويعدّ الكشف عن تفرد الرواة ببعض الأحاديث من أهم مزايا هذا الكتاب. وأما درجة أحاديثه ففيه الصحيح والحسن والضعيف والواهي والموضوع. وبعضها في المعجم الكبير ومنها ما ليس فيه. وأما المعجم الصغير فيضم ثمانية وتسعين وألف حديث. وقد اهتم بتسجيل مكان وتاريخ سماع شيوخه[١].

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرّفة للأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري ص ٢١٥ ـ ٢١٦. وانظر: مقدمة المعجم الوسيط للدكتور محمود الطحان ص٦ ـ ٧.

٢ ـ كتاب التقاسيم والأنواع لأبي حاتم محمد بن حبّان البُستي (ت٣٥٤هـ):

لم يرتبه على المسانيد ولا على الأبواب، وإنما قسمه إلى خمسة أقسام: أوامر، ونواه، وأخبار، وإباحات، وأفعال النبي ﷺ، وقسم كل قسم من هذه الأقسام إلى أنواع. وقد نسب العلماء إليه التساهل في تصحيح أحاديثه.

٣ ـ كتاب السنن للإمام علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ):

وقد جمع فيه الصحيح الحسن والضعيف ـ على طريقة من سبقه من أصحاب السنن ـ وقد رتبه على أبواب الفقه، ولا يخلو من الأحاديث الموضوعة التي نبّه عليها العلماء، وقد شرحه أبو الطيب الآبادي.

٤ ـ كتاب المستدرك لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ):

استدرك فيه على الشيخين البخاري ومسلم، أحاديث كثيرة رأى أنها صحيحة على شرطهما أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها في صحيحيهما، علماً بأنهما لم يلتزما بذلك، أو لم يسعيا إليه، كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل.

وقد عُدّ الحاكم بوجهٍ عام متساهلاً في الحكم على الحديث، وقرر العلماء أن ما انفرد بتصحيحه في المستدرك يبحث عنه حتى يحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف.

ويرى الإمام الذهبي أن الأحاديث الصحيحة في المستدرك تبلغ ثلث الكتاب ـ أو أقل ـ وأن الأحاديث التي لها أسانيد صالحة أو حسنة أو جيدة تبلغ نحو ربع الكتاب، وأن فيه نحو مائة حديث باطلة!

وقال الحافظ ابن حجر: إن الذي يسلم من أحاديث المستدرك على شرطهما أو شرط أحدهما دون الألف حديث. وأنه قد وقعت فيه أحاديث كثيرة ضعيفة ومنكرة وموضوعة[١].

---

(١) راجع: بحوث في تاريخ السنة المشرفة للأستاذ الدكتور أكرم العمري ص ٣٥٥.

وقد شهد هذا القرن **والقرن الخامس** مؤلفات جامعة في علوم مصطلح الحديث والقواعد الحديثية، استوعبت الكتب المتفرقة سابقاً، مثل:

كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي محمد بن خلاد المتوفى عام ٣٦٠هـ.

وكتب أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) تلميذ الحاكم النيسابوري.

وكتب الحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) التي لم تخل من بعض الإضافات المهمة على كتب السابقين.

وكتب الحافظ يوسف بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ).

كما شهد **القرن الخامس** من المصنفات القيمة في السنة كتاب: السنن الكبرى للإمام أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى عام ٤٥٨هـ رحمه الله.

وقد رتبه على أبواب الفقه، وقد أوجز بعض العلماء المعاصرين القول في أهمية هذا الكتاب بقوله: «لا شك في أن كتاب السنن الكبرى من موسوعات الحديث الجليلة التي حفظت لنا نصوصاً من كتب يعدّ الكثير منها في حكم المفقود، وأنه يضم معلومات مهمة في نقد الأسانيد والمتون، فيكشف عن علل الأحاديث وينقد الرواة، ويقوم بالتصحيح والتضعيف، وبيان الإرسال والإدراج والتدليس، ويكشف عن حالات النكارة والشذوذ، ويهتم بسوق الشواهد للحديث، ويشرح غريب الألفاظ، إلى غير ذلك من فنون الصناعة الحديثية، بالإضافة إلى الترجيح بين الأدلة في المسائل الفقهية؛ لأن البيهقي كان محدّثاً فقيهاً، وقد انتصر لمذهب إمامه الشافعي ووضع في تخريج أدلته كتابه الهام «معرفة الآثار والسنن»[1].

* * *

---

(١) الأستاذ الدكتور/ أكرم العمري: المصدر السابق، ص٣٥٢.

الفصل الثالث

الوضع في الحديث.. ونشأة علم المصطلح

المطلب الأول

(الوضع) تاريخه وبيئته

حذر النبي صلوات الله وسلامه عليه من الكذب عليه أو التقوّل على لسانه، وذلك في أحاديث صحيحة كثيرة، بلغت في دلالتها أو فحواها مبلغ التواتر. وكلها تَعِد مقترف هذه الخطيئة بعذاب النار. أخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم من حديث ربعي بن حِراش أنه سمع علياً ﷺ يخطب، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تكذبوا عليّ، فإنه من يكذب عليّ يلج النار**»[1].

وأخرج الشيخان أيضاً عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**». وروى الإمام أحمد عن عمر ﷺ مرفوعاً: «**من كذب عليّ فهو في النار**»[2]. وروى أحمد وأبو يعلى عن عثمان ﷺ قال: «ما يمنعني أن أحدِّث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكني أشهد أني سمعته يقول: «**من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده في النار**» وعند البخاري من حديث سلمة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من يقل عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار**»[3].

---

(١) مقدمة مسلم: باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ص٤٩ من شرح النووي على صحيح مسلم. وصحيح البخاري رقم ١٠٦ ص ٤٦.

(٢) البخاري ص٤٦ ومسلم المصدر السابق ص٤٦. ورواية الإمام أحمد من طريق أسلم مولى عمر بن الخطاب، قال: كنّا إذا قلنا لعمر: حدِّثنا عن رسول الله ﷺ، قال: أخاف أن أزيد حرفاً أو أنقص، إن رسول الله ﷺ قال: «من كذب عليَّ فهو في النار» المسند ١/ ٤١٠ حديث رقم٣٢٦.

(٣) البخاري الحديث رقم (١٠٩) ص٤٦، وانظر سائر أحاديث الباب، وعنوانه: (باب إثم من كذب على النبي ﷺ).

وروى البخاري أيضاً عن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله كما يحدث فلان وفلان! قال: أما وإني لم أفارقه، ولكني سمعته ﷺ يقول: **«من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار»**[1].

وغني عن البيان أن هذا الوعيد الشديد بدخول النار، لم يكن بسبب أن أحداً كذب على النبي ﷺ في عهده أو حال حياته ﷺ؛ لأن العاقل لا يكذب على الأحياء؛ ولأن الوحي الذي كان ينزل لطالما فضح المنافقين في مناسبات كثيرة. ولكن النبي الكريم حذر من الكذب عليه في المستقبل، أو فيما يستقبل من الزمان... حماية للشريعة ولأحكام الإسلام من العبث ومن التحريف والتبديل الذي وقع فيه أهل الكتاب ـ وبخاصة إذا علمنا أن تحريف القرآن المعجز لا سبيل إليه، وقد تكفّل الله تعالى بحفظه ـ ولأن مثل هذا الكذب على النبي ﷺ سوف تكون له آثار سيئة أخرى حين يكون في تفضيل رجل أو طائفة أو مذهب، علماً بأن «أحاديث الفضائل» كانت «أودية الأحاديث الموضوعة» كما يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله. وقد أفضت هذه الأحاديث في واقع الحياة الإسلامية والتاريخ الإسلامي إلى آثار دينية واجتماعية وسياسية فاسدة كما هو معلوم.

ولم تنشأ حركة (الوضع) هذه في عهد الخليفة الأول أبي بكر الصديق ﷺ؛ لأن من ارتد من العرب ومنع الزكاة فعل ذلك جهاراً نهاراً، ولم يخطر ببال أحد من العرب من رجال القبائل التي منعت الزكاة أن يحتج على هذا المنع بحديث مكذوب يضعه على لسان النبي ﷺ! أو لم يفعل ذلك على أقل تقدير. بل لقد كثُر مدّعو النبوة أو المتنبئون الكذبة المحاربون للإسلام علانية أو على رؤوس الأشهاد.

---

(١) المصدر السابق، نفس الصفحة، الحديث رقم (١٠٧).

وبقي الأمر على هذه الحال طيلة خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ ؛ لأن جمهور الصحابة الذين يحفظون السنة في صدورهم بقوا مقيمين في المدينة ، وفي وسعهم أن ينفوا عن السنة الدخيل والمكذوب ، وليس في وسع أحد أن يضيف الحديث إلى أحدهم وهو على قيد الحياة! بالإضافة إلى حرص عمر ﷺ على الإقلال من رواية الحديث ، وتحذير المكثرين منها ، وأخذه الناس بالحزم والعزم ، لقد عمل عمر ﷺ «على حفظ السنة من تقول المنافقين ، وأشار على الصحابة والبعوث بحفظ القرآن ، والإقلال من الحديث . وهو في كل أموره متمسك بسنة رسول الله ﷺ»[1] ، ولهذا فإننا لا نجد أي محاولة للوضع في الحديث في هذا العصر . وكذلك كانت الحال على عهد الخليفة الراشد الثالث ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، على الرغم من الفتوح الواسعة التي تمت في عهده في أذربيجان وفي شرق الدولة الإسلامية ، وما حملته هذه الفتوح من دخول الأجناس المختلفة في الإسلام في تلك البلاد النائية ، والفرصة التي أتاحتها ـ لذلك ـ لمن لم يدخل الإسلام في قلبه أن يكذب في الحديث بعيداً عن المدينة ، وعمن بقي على قيد الحياة من حفظة الحديث من الصحابة الذين تفرقوا في الأمصار ، وعن رواته من طبقة التابعين ـ أو لم نعلم أن أحداً فعل ذلك على الأقل في تلك الأصقاع ـ ولكن الأمر لم يستمر على هذا طيلة عهد عثمان رضي الله عنه ، فقد شهد أواخر عهده قلاقل واضطرابات انتهت باستشهاده على يد نفر من رعاع الفسقة الفجرة[2] . ثم كان ما كان من أمر الخلاف الذي نشب بين علي ومعاوية ،

---

(١) الحديث والمحدثون للشيخ محمد محمد أبو زهو (ص٨١) .

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة النبوية (٢/ ١٨٦): «إن خيار المسلمين لم يدخل واحد منهم في دم عثمان ، لا قتل ، ولا أمر بقتله . وإنما قتله طائفة من المفسدين في الأرض من أوباش القبائل وأهل الفتن . وكان عليٌّ ﷺ يقول: «**اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر، والسهل والجبل**» محب الدين الخطيب في العواصم من القواصم لابن العربي (ص٧٣) مكتبة السنة ط٦ . القاهرة ١٤١٢هـ .

والذي أخذ شكلاً حربياً في موقعة صفين[١]، وما أعقب ذلك من الانقسامات وظهور الشيع والأحزاب.

في هذا المناخ، وعلى يد نفر من أنصار هذه الشيع ومن اندس بينهم من يهود وأعاجم تظاهروا بالإسلام... بدأ الوضع في الحديث، والكذب على لسان رسول الله ﷺ، وكان أول باب من أبواب الوضع: فضائل الأشخاص، والتي أشرنا إليها قبل قليل، فقد بدأ هؤلاء بوضع الأحاديث الكثيرة في فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم، قبل أن يتسع نطاق الوضع ليشمل تأييد بعض الفرق والآراء السياسية، أو الانتصار للزندقة وإحياء بعض الموروثات الدينية القديمة، فضلاً عن بعض الأغراض الفاسدة الأخرى[٢].

قال ابن أبي الحديد في كتابه المشهور: شرح نهج البلاغة: «اعلم أن أصل الكذب في أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة»[٣].

وعلى هذا يكون **العراق** أول بيئة نشأ فيها الوضع، وقد أشار إلى هذا أئمة الحديث، فقد قال الإمام الزهري: «يخرج الحديث من عندنا شبراً فيرجع

---

(١) قال العلامة ابن خلدون: «ولما وقعت الفتنة بين علي ومعاوية، كان طريقهم فيها الحقّ والاجتهاد، ولم يكونوا في محاربتهم لغرض دنيوي أو لإيثار باطل أو لاستشعار حقد، كما قد يتوهمه متوهم وينزع إليه ملحد، وإنما اختلف اجتهادهم في الحق، فاقتتلوا عليه، وإن كان المصيب علياً فلم يكن معاوية قائماً فيها بقصد الباطل، إنما قصد الحق وأخطأ، والكل كانوا في مقاصدهم على حق» المقدمة: ص١٨٣.

(٢) انظر أسباب الوضع في الحديث وبيئته، في الفقرة التي عقدها أستاذنا العلاّمة الشيخ مصطفى السباعي بعنوان: «البواعث التي أدت إلى الوضع والبيئات التي نشأ فيها» ص٧٨ - ٨٩ في كتابه: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ط٣. وقد بدأ بالحديث في الخلافات السياسية، وأشار فيها إلى الإسراف في الوضع الذي وقع فيه الشيعة الرافضة، ونقل في ذلك طائفة من أقوال العلماء، كما تحدث عن أسباب الوضع الأخرى، مثل (الزندقة) و(العصبية للجنس والقبيلة والبلد والإمام) والقصص والوعظ... إلخ.

(٣) المصدر السابق ص٢٥٤، وانظر شرح نهج البلاغة (٢/ ١٣٤) وعلوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح (ص٣٢١).

إلينا من العراق ذراعاً»[١]، وسمّى الإمام مالك العراق «دار الضرب»![٢]، أي المكان الذي تُضرب فيه الأحاديث وتخرج إلى الناس للتعامل، كما تضرب أو تُسكّ النقود وتوضع في سوق التداول!.

* * *

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص٧٩) نقلاً عن ابن عساكر.
(٢) المصدر السابق.

المطلب الثاني

قواعد النقد والتمحيص

ولكن هذه العملة الزائفة لم تلق رواجاً في سوق العلم والعلماء، حيث تصدى لها هؤلاء الصيارفة المهرة، وكانوا لها بالمرصاد، ووضعوا لامتحانها ومعرفة جيدها من رديئها، وصحيحها من زائفها، أدق المعايير العلمية التي شهدها سوق الأخبار والروايات في التاريخ. يقول أستاذنا العلاّمة الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله: «لا يستطيع من يدرس موقف العلماء ـ منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة ـ من الوضع والوضاعين، وجهودهم في سبيل السنة وتمييز صحيحها من فاسدها، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا رحمهم الله، هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال، وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم»[١].

وقد تناولت هذه القواعد النقدية الدقيقة كلاً من السند والمتن.

أولاً: السند:

١ ـ **تعريفه**: يراد بالسند: سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث ـ في عصر الرواية والنقل ـ حتى عصر الكتابة والتدوين، أو حتى تم تدوين السنة على أيدي علماء الحديث الذين وضعوا في ذلك المصنفات الحديثية المتنوعة التي

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص٩٠).

تحدثنا عنها فيما سبق «المسانيد ـ الصحاح ـ السنن . . .» والتي شهدها القرنان الثاني والثالث كما قدمنا . فقد اشترط العلماء في السند ـ أو الإسناد ـ أن يكون متصلاً ، كما اشترطوا في الرواة: العدالة والضبط ؛ روى مسلم في صحيحه عن ابن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[١] .

وقال عبد الله بن المبارك: «والإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٢] وقال أيضاً: «بيننا وبين القوم القوائم» يعني الإسناد[٣] ؛ أي أننا نحتكم إلى الإسناد في بيان ما ينقله أو يرويه أصحاب الأهواء ، وهم المراد بـ «القوم» في كلمته هذه . وروى مسلم كذلك عن محمد بن سيرين قال: إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم .

*** الإسناد وشروط قبول الرواية:**

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هذه الشروط في قبول الروايات ، أعني اتصال الإسناد ، وعدالة الرواة (في أنفسهم) وضبطهم وإتقانهم (لما يروون وينقلون) ـ بأي طريق كان ـ هي الشروط العلمية الموضوعية التي يطلبها العقل والمنطق ، ليس فقط في رواية ونقل الأحاديث النبوية في عصر معين ، بل في رواية ونقل أي خبر أو واقعة في جميع العصور ـ بالإضافة إلى ما سنشير إليه بعد قليل من قواعد نقد المتن أو النص ـ وهذا هو السبب في تعويل كثير من الباحثين والمؤرخين المعاصرين على هذه الشروط وعلى علوم الحديث ومصطلحاته بعامة في نقد الروايات والأخبار التاريخية وتمحيصها . ولهذا ، فإن

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (ص٥٣) .
(٢) المصدر السابق (ص٥٤) .
(٣) المصدر السابق (ص٥٤) .

أي شروط أخرى تهمل هذه الشروط أو لا تعتدّ بها، أو تضيف إليها ما يعد إلغاء لها أو عدواناً عليها، لن تكون إلا شروطاً تعسفية أو مصطنعة، الغاية منها (تصحيح) أو قبول ما تميل إليه النفس، ويفرضه الهوى أو الرأي المسبق! ولا يراد منها في هذه الحال: التوثيق أو (التصحيح) العلمي، أو قبول ما هو ثابت في الواقع ونفس الأمر!

٢ ـ **الجرح والتعديل:** سمي هذا الفرع أو العلم من علوم الحديث بعلم ميزان الرجال، وقد دعت الحاجة إليه من أجل التفريق بين من تقبل روايته ومن لا تقبل. ويعرّف هذا العلم بأنه «علم يُبحث فيه عن أحوال الرواة وأماناتهم وثقتهم وضبطهم، أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان»، وقد كان العلماء يختبرون بأنفسهم من يعاصرونهم من الرواة، ويتحرّون عن السابقين ممن لم يعاصروهم. وكانوا يعلنون رأيهم فيهم ويكتبون ذلك، أو يدوّن ذلك عنهم، دون أي تحرج أو تأثم. بل إن الإمام مسلم بحث في هذه المسألة وفي مسألة الإسناد السابقة تحت العنوان المعبر التالي: «باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب»[(١)]. وقال الإمام الذهبي: «والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة بالحديث وعلله ورجاله»[(٢)].

ومعنى الجرح ـ بفتح الجيم ـ ظهور وصف في الراوي يقدح في عدالته أو حفظه وضبطه. وفي هذه الحال ترد روايته، أو يحكم على الإسناد بالضعف، وقد تقبل روايته بشروط أو في بعض الأحوال، وذلك تبعاً لدرجة ضبطه لما يرويه، وتبعاً كذلك لطريق هذا الضبط: عن طريق الحفظ في الصدر، أو عن طريق الكتابة والتدوين. أما من لم يظهر في حياته وسيرته ما يُخل بمروءته أو

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (ص٥٣).
(٢) الموقظة في أصول الحديث للإمام الذهبي ص٨٢.

يطعن في دينه، أو ينتقص من حفظه وضبطه فيدعى «عدلاً» أو يحكم بتعديله، ويسمى ظاهر العدالة، وتقبل روايته. ومن أهم أصناف المتروكين الذين لا يؤخذ حديثهم: الكذبة على رسول الله ﷺ، والكذابون في أحاديثهم العامة، وأصحاب البدع والأهواء، والزنادقة، والفساق، والمغفلون(١).

٣ ـ من علامات الوضع في السند:

لقد أثمرت جهود علماء الحديث: **الكشف عن الأحاديث الموضوعة وعزلها وإخراجها من دائرة الحديث النبوي الشريف**؛ الأمر الذي حفظ على المسلمين دينهم وتاريخهم؛ لأن السنة كما قدمنا هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي والثقافة الإسلامية.

وقد ذكر العلماء علامات كثيرة في السند، وأخرى في المتن ـ أو نص الحديث ـ تدل على الوضع والاختلاق، أو على أن الحديث مختلق مصنوع، وأن نسبته إلى النبي ﷺ محض افتراء. ونورد فيما يلي أهم علامات الوضع في السند:

أ ـ أن يكون راوي الحديث معروفاً بالكذب ـ ولا يروي الحديث أحد الثقاة ـ وقد أشرنا إلى مدى عناية المحدثين بالرجال وبعلم الجرح والتعديل. وقد بذلوا عناية فائقة بمعرفة الكذابين وحياتهم وتاريخهم، ووضعوا في ذلك المصنفات الخاصة.

---

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص٩٢ ـ ٩٤). وقد صنّف بعض العلماء أسباب الجرح في عشرة أسباب: خمسٌ منها فيمن فُقدت عدالته، هي ـ من الأعلى إلى الأدنى ـ: الكذب، التهمة بالكذب، الفسق، البدعة، الجهالة. وخمس منها خاصة فيمن فقد ضبطه، وهي: فحش الغلط، كثرة الغفلة، الوهم، مخالفة الثقات، سوء الحفظ، انظر: دراسات في الجرح والتعديل للدكتور/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص١١٧) مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية ط١: ١٤١٥هـ.

ب ـ أن يروي عن شيخ لم يثبت لقياه له ؛ لأنه ولد بعد وفاة هذا الشيخ ، أو لأنه لم يدخل المكان الذي ادّعى سماعه فيه . كما حدث عبد الله بن إسحاق الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب! فقيل له: مات محمد قبل أن تولد بتسع سنين! وكما ادعى مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام بن عمار ، فسأله الحافظ ابن حبّان: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين! قال ابن حيان: فإن هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومئتين! «ولا شك أن العمدة في مثل هذه الحالة على التاريخ: **تاريخ مواليد الرواة وإقامتهم ورحلاتهم وشيوخهم ووفاتهم**، ولذلك كان علم الطبقات علماً قائماً بذاته لا يستغني عنه نقاد الحديث»[1] .

جـ ـ أن يعترف واضع الحديث بالوضع ، كما اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم بوضعه حديث فضائل سور القرآن سورة سورة! (حديث واحد) واعتذر عن ذلك بأنه رأى الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق!! وحتى عدّ العلماء من أسباب الوضع في الحديث ، أو أضافوا إليها: «الجهل بالدين مع الرغبة في الخير»! فقد قام بعض الزهاد الذين نسكوا نسكاً أعجمياً بوضع أحاديث في الترغيب والترهيب ، ظنّاً منهم أنهم يتقربون إلى الله تعالى ، ويحببون الناس بالعبادة والطاعة ؛ لأن هؤلاء حين ذكّروا بقول النبي ﷺ: **«من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»** . قالوا: «نحن نكذب له لا عليه»!!

ثانياً: المتن:

أما المتن فهو النص ، أي نص الحديث النبوي المروي أو المنقول ، وهو المقصود بالحماية من الكذب والتحريف . أو هو الذي نشأ هذا العلم ـ علم مصطلح الحديث ـ للتحقق من صحة نسبته إلى النبي ﷺ .

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لأستاذنا السباعي: مصدر سابق (ص٩٨) .

وعلى الرغم من أن قواعد دراسة الأسانيد التي تحدثنا عنها قد مكنت العلماء من ذلك، وهيأت لهم فرصة تنقية الأحاديث النبوية، أي المتون، من الدخيل والموضوع؛ فإن هذا لم يمنع العلماء من وضع قواعد لنقد المتن في المرحلة التالية من مراحل نشأة علم المصطلح. وهو النقد الذي دعاه بعض العلماء **بالنقد الداخلي**، في حين سمّوا نقد الأسانيد ودراسة أحوال الرواة: **النقد الخارجي**، وهو النقد الذي يسبق إلى الخاطر حين يخبرك أحد بخبر عن آخر فإنك تستوثق أولاً من صدق المخبر «بالنظر في حاله وأمانته ومعاملته وغير ذلك، فإن استوثقت منه نظرت بعد ذلك في الخبر نفسه، وعرضته على ما تعرف عن صاحبه من أقوال وأحوال، فإذا اتفق مع ما تعلمه عن ذلك؛ لم تشك بصدق المخبر والاطمئنان إليه، وإلا كان لك أن تتوقف في قبول الخبر لا لريبة في المخبر ـ فأنت واثق من صدقه ـ بل لشبهة رأيتها في الخبر نفسه، ويصح أن يكون مرجعها وهماً أو نسياناً من المخبر، كما يصح أن ترجع إلى سرّ في الأمر لم تتبينه، فلعل في مستقبل الزمن ما يكشف السر ويوضح لك ما غاب عنك. فإذا أنت لم تقتصر على التوقف في الخبر في هذه الحالة، بل حكمت بكذبه، كان ذلك افتئاتاً منك على من أخبرك، ونقضاً لما أبرمته؛ إذ كذبت المخبر وأنت له مصدق وبه واثق»[1].

أما أهم قواعد نقد المتن، فنوجزها فيما يلي:

١ ـ ألا يخالف صريح القرآن الكريم، مثل حديث «ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء»! فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

٢ ـ ألا يكون ركيك اللفظ، بحيث لا يقوله بليغ أو فصيح؛ لأن رسول الله ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وقد أوتي جوامع الكلم، بل إن بلاغته

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص٢٧٠).

الفريدة تقع على القنطرة الواصلة بين إعجاز القرآن وبلاغة البلغاء .

٣ ـ ألا يكون الحديث فاسد المعنى:

أ ـ لمخالفته لبدهيات العقول ، مثل: «أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً ، وصلَّت عند المقام ركعتين» .

ب ـ أو خروجه عن القواعد العامة في الحكم والأخلاق ، مثل: «جور الترك ولا عدل العرب» .

جـ ـ أو مخالفته للحس والمشاهدة ، ولسنن الله تعالى في الكون والإنسان ، مثل حديث عوج بن عنق وأن طوله ثلاثة آلاف ذراع! وأن نوحاً عليه السلام كان يدخل يده في البحر فيلتقط السمكة من قاعه ويشويها قرب الشمس! .

د ـ أو لاشتماله على سخافات يصان عنها العقلاء! مثل: «اتخذوا الحمام المقاصيص فإنها تلهي الجنة (الجِنّ) عن صبيانكم»!!

٤ ـ ألا يكون مخالفاً لحقائق التاريخ ، مثل حديث أن النبي ﷺ وضع (فرَض) الجزية على أهل خيبر ، علماً بأن الجزية لم تكن قد شرعت عام خيبر ، وإنما نزلت آية الجزية في سورة براءة في السنة الثامنة من الهجرة[1] .

---

(١) كانت غزوة خيبر في المحرم ، أو في صفر ، سنة سبعٍ ، واليهود هم الذي زعموا أن لأسلافهم من أهل خيبر عقد ذمة ؛ ليتخذوا من ذلك سبيلاً للإقامة في أرض خيبر بالحجاز ، راجع زاد المعاد لابن القيم (٣/ ١٥١ ـ ١٥٢) وصفحة ٣٤٨ وانظر كتاب خاتم النبيين لأستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة ص٩٣٢ دار الفكر العربي . وقد أظهر اليهود سنة ٤٤٧هـ كتاباً قالوا إنه صادر بخط عليّ ﷺ ، وفيه شهادات لبعض الصحابة ، ولما قدّموه للدولة عرضته على الخطيب البغدادي ، فلما تأمّله قال: إنه مزوّر! ؛ لأن فيه شهادة معاوية ، ومعاوية أسلم في رمضان سنة ٨ هـ وتاريخ الكتاب في شهر صفر سنة ٧ هـ ، وفيه شهادة سعد بن معاذ ، وسعد مات يوم بني قريظة قبل خيبر بسنتين!! قال الحافظ ابن كثير: «قد ادّعى يهود خيبر في أزمان متأخرة بعد الثلاثمائة أن بأيديهم كتاباً من رسول ﷺ فيه أنه وضع الجزية عنهم . وقد اغترّ بهذا الكتاب بعض العلماء حتى قال بإسقاط الجزية عنهم ، وهو كتاب مزوَّر مكذوب مفتعل لا أصلَ له ، وقد بيَّنت بطلانه من وجوه عديدة في كتابٍ مفرد» البداية والنهاية: ٤/ ٢٢٢ .

وتعد هذه القاعدة ـ وما يتصل بها من الجغرافية أو الأرض في كثير من الأحيان فيما نرى ـ من أهم قواعد نقد المتن، أو وسائل الكشف عن الأحاديث المدسوسة والموضوعة.

٥ ـ ألا يشتمل الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير.

٦ ـ ألا يخبر عن أمر وقع بمشهد عظيم، ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد، مثل حديث الوصية في «غدير خُم»[1].

---

(١) راجع السنة لأستاذنا الدكتور السباعي رحمه (ص١٠٠ ـ ١٠١) وخلاصة هذا الحديث أن النبي ﷺ في رجوعه من حجة الوداع جمع الصحابة في مكان يقال له «غدير خم» وأخذ بيد علي رضي الله عنه، ووقف به على الصحابة جميعاً وهم يشهدون، وقال: «هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا». فإننا لم نجد أحداً من الصحابة حتى علياً ﷺ استشهد به، أو احتج به يوم استُخلف أبو بكر ﷺ، ولا يوم استخلف عمر أو عثمان رضي الله عنهما. ولا يمكن في نظر العقل أن يتواطؤوا جميعاً على كتمانه! قال ابن تيمية: «إن هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح، فضلاً عن أن يكون متواتراً!» وقال ابن حزم: «ما وجدنا قط رواية عن أحد في هذا النص المدَّعى إلا رواية واهية عن مجهول إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا نعرف من هو في الخلق»!. وراجع تعليقاً ضافياً لأستاذنا السباعي حول هذا الحديث، وتنبيهاً على ضرورة عدم الخلط بينه وبين الحديث الصحيح: «**من كنت مولاه فعليّ مولاه**» في مجلة المسلمون، العدد السادس ص٨٤ ـ ٨٥ السنة الثانية: نيسان/ إبريل ١٩٥٣ م القاهرة. وقد نقلنا هذا التعليق في كتابنا: مصطفى السباعي: الداعية المجاهد والفقيه المجدّد ص٣٦٨ ـ ٣٦٩ ط. الثانية ٢٠٠٣ دار القلم دمشق. ونشير بهذه المناسبة إلى طرف مهم من قصة هذا الحديث: ذكر المؤرخون وكتّاب السيرة أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد وعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهما ـ إلى اليمن قبل حجة الوداع. وفي رواية عن الإمام الشافعي أن رسول الله ﷺ وجّه علي بن أبي طالب وخالد بن سعيد ابن العاص رضي الله عنهما (راجع الاستيعاب في معرفة الأصحاب للحافظ ابن عبد البر القرطبي ص٥٠٢ دار الأعلام ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م عمّان) ـ وهي الأصح ـ ولما أقبل علي كرم الله وجهه من اليمن ليلقى رسول الله ﷺ بمكة، تعجل إلى رسول الله ﷺ، واستخلف على جنده الذين معه رجلاً من أصحابه، وقد وقع بين علي ﷺ وبعض هؤلاء الجند جفوة، ـ (انظر مثلاً خبر وصيفة كانت في السبي اصطفاها عليٌّ ﷺ: ابن كثير ٥/ ١٠٤ والعقاد: عبقرية الإمام ص١٢٩ ـ ١٣٠) ـ بل أظهر الجيش شكواه لما منعهم من استعمال=

= إبل الصدقة، كما أنه انتزع منهم الحلل التي كساهم إياها الرجل الذي استخلفه عليهم عندما خرج هو لاستقبالهم حين لحقوا به إلى مكة. فخطب النبي ﷺ بالناس وبَرّأ ساحة علي ورفع من قدره رضي الله عنه. روى محمد بن إسحاق عن أبي سعيد قال: اشتكى الناس علياً، فقام رسول الله ﷺ فينا خطيباً، فسمعته يقول: «أيها الناس لا تشكوا علياً، فوالله إنه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل الله، من أن يشكى» ورواه الإمام أحمد من حديث محمد بن إسحاق.

وقال الإمام أحمد: حدثنا الفضيل بن دكين، ثنا ابن أبي غنيّة، عن الحكم بن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن بريدة قال: غزوت مع علي اليمن، فرأيت منه جفوة، فلما قدمت على رسول الله ﷺ ذكرت علياً فتنقصته، فرأيت وجه رسول الله ﷺ يتغيّر! فقال: يا بريدة ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى يا رسول الله. قال: «**من كنت مولاه فعليّ مولاه**»، وكذا رواه النسائي عن أبي داود الحراني، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن عبد الملك بن أبي غنية بإسناده، نحوه.

قال ابن كثير: وهذا إسناد جيد قوي، رجاله كلهم ثقات. وقد عقد الحافظ ابن كثير في تاريخه فصلاً لخطبته ﷺ بمكان يقال له غدير خم قريب من الجحفة ـ بين مكة والمدينة ـ مرجعه من حجة الوداع، والتي «بيّن فيها فضل علي بن أبي طالب، وبراءة عرضه مما كان تكلم فيه بعض من كان معه بأرض اليمن، بسبب ما كان صدر منه إليهم من المعدلة التي ظنها بعضهم جوراً وتضييقاً وبخلاً، والصواب كان معه في ذلك».

قال ابن كثير: «وهذا لما تفرّغ عليه السلام من بيان المناسك، ورجع إلى المدينة، بيّن ذلك في أثناء الطريق، فخطب خطبة عظيمة في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة عامئذ ـ العام العاشر ـ وكان يوم الأحد بغدير خم تحت شجرة هناك، فبين فيها أشياء، وذكر من فضل علي وأمانته وعدله وقربه إليه، ما أزاح به ما كان في نفوس كثير من الناس منه. ونحن نورد عيون الأحاديث الواردة في ذلك، ونبين ما فيها من صحيح وضعيف بحول الله وقوته وعونه. وقد اعتنى بأمر هذا الحديث أبو جعفر ابن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ، فجمع فيه مجلّدين أورد فيهما طرقه وألفاظه، وساق الغث والسمين، والصحيح والسقيم، على ما جرت به عادة كثير من المحدّثين، يوردون ما وقع لهم في ذلك الباب من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه. وكذلك الحافظ الكبير أبو القاسم ابن عساكر أورد أحاديث كثيرة في هذه الخطبة. ونحن نورد عيون ما روي في ذلك، مع إعلامنا أنه لاحظ للشيعة فيه، ولا متمسك لهم ولا دليل؛ لما سنبينه وننبه عليه..» البداية والنهاية للإمام الحافظ إسماعيل بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤هـ (ج٥/ ص٢١٥ ـ ٢٢١) والصفحات: ١٠٤ ـ ١٠٧ وانظر كذلك الصفحات ٢٥٢ ـ ٢٦٢. المكتب الجامعي الحديث ـ الإسكندرية. وجامع الترمذي: ح٣٧١٢، ٣٧١٣ ص٨١٢. وانظر حول روايات اجتماع الغدير وما يتصل به: الفصل الذي عقده الزميل الأستاذ الدكتور محسن عبد الناظر في كتابه القيم=

= «مسألة الإمامة والوضع في الحديث عند الفرق الإسلامية» الصفحات ٢٣٩ ـ ٢٧٨ الدار العربية للكتاب .
قلت: والذي يوجز ذلك كله ويدل عليه: ما قاله الحسن بن الحسن بن علي ـ رضي الله عنهم ـ في هذا الحديث، أو فسّره به ـ وكان كبير الطالبيين في عهده، ووصيَّ أبيه، ووليَّ صدقة جدّه ـ قيل له عليه السلام: ألم يقل رسول الله: من كنت مولاه فعليٌّ مولاه؟ فقال: بلى، ولكن والله لو كان يعني رسول الله الإمارة والسلطان، والقيام على الناس، لأفصح لهم به ـ وزاد في رواية: كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت ـ فإن رسول الله كان أنصح للمسلمين، ولقال لهم: يا أيها الناس هذا وليّ أمركم والقائم عليكم من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا. والله لئن كان الله ورسوله اختار علياً لهذا الأمر، وجعله القائم للمسلمين من بعده، ثم ترك عليٌّ أمر الله ورسوله، لكان عليٌّ أول من ترك أمر الله ورسوله"! ا.هـ. رواه ابن عساكر عن الحافظ البيهقي. انظر تاريخ دمشق الكبير: ج ١٥ ص٥٦ و٦٠ ـ ٦١ .
وهذا الذي قاله أو فسّر به الحديث: الحسَن المثنى ﷺ، هو ما دل عليه فِعْلُ عليٍّ ﷺ، وما قاله وكتب به كذلك؛ جاء في (كلام له عليه السلام كلَّم به طلحة والزبير بعد بيعته بالخلافة. وقد عتبا عليه من ترك مشورتهما، والاستعانة في الأمور بهما) قوله: «والله ما كانت لي في الخلافة رغبة، ولا في الولاية إرْبة، ولكنكم دعوتموني إليها، وحملتموني عليها، فلما أفضَتْ إليَّ ، نظرتُ إلى كتاب الله وما وضَع لنا وأمرنا بالحكم به فاتبعته، وما استَنَّ النبي ﷺ فاقتديتُه، فلم أحتج في ذلك إلى رأيكما ولا رأي غيركما، ولا وقع حكم جهلته فأستشيركما وإخواني من المسلمين، ولو كان ذلك لم أرغب عنكما ولا عن غيركما..» .
وقد وصف بيعته بالخلافة، في أكثر من مناسبة، بأنها كانت استجابة لطلب المسلمين وإلحاحهم عليه في قبولها رضي الله عنه! قال في بعض هذه المقالات، ويا له من وصفٍ وتصوير: «وبسطتم يدي فكففتُها، ومددتموها فقبضتها، ثم تداككتُم عليَّ تَدَاكَّ الإبل الهيم على حياضها يوم ورودها، حتى انقطعت النّعل، وسقط الرداء، ووُطي الضعيف. وبلغ من سرور الناس ببيعتهم إيَّايَ؛ أن ابتهج بها الصغير، وهدج إليها الكبير، وتحامل نحوها العليل، وحَسَرت إليها الكِعَاب» .
قلت: ولو كان ﷺ (معيّناً) أو مسمّىً للخلافة بنصٍ نبوي، لما رغب عنها، أو كفَّ يده وقبضها حين مدّها له المسلمون! بل ربما كان عاتبهم أو أخذ عليهم أنهم تأخروا في ذلك إلى الآن!
وجاء أيضاً في (كتابٍ له عليه السلام إلى طلحة والزبير): «أما بعد، فقد علمتما ـ وإن كتمتما ـ أنّي لم أُرد الناس حتى أرادوني، ولم أبايعهم حتى بايعوني... إلخ». وقد جاء في هذا الكتاب قولَه: ـ الدستوري أو الذي يمكن عدّه أصلاً وقاعدة من قواعد السياسة=

٧ ـ ألا يوافق مذهب الراوي المبتدع أو صاحب البدعة إن كان مغالياً في بدعته ومتعصباً في الدعوة إليها .

ويدخل في هذا الباب معظم أحاديث الفضائل التي رواها الرافضة .

قال ابن الجوزي: «فضائل علي ﷺ الصحيحة كثيرة ، غير أن الرافضة لا تقنع ، فوضعت له ما يضع لا ما يرفع»!

وأخيراً: ما أحسن قول ابن الجوزي: «ما أحسن قول القائل: كل حديث رأيته تخالفه العقول ، وتناقضه الأصول ، وتباينه النقول ، فاعلم أنه موضوع» .

* * *

= والحكم ـ : «وإنّ دَفْعَكما هذا الأمرَ من قبل أن تدخلا فيه ؛ كان أوسع عليكما من خروجكما منه بعد إقراركما به . .» رضي الله عنه وأرضاه . انظر هذه النصوص الثلاثة في «نهج البلاغة» على هذا الترتيب الفقرة ٢٠٣ ص٤٠٤ ـ ٤٠٥ ، ف٢٢٧ ص٤٤٧ ، ف٢٩٣ ص٥٩١ ـ ٥٩٢ .

وقال من خطبة له ـ عليه السلام ـ لما أريد على البيعة بعد استشهاد عثمان ﷺ: «دعوني والتمسوا غيري . . وإن تركتموني فأنا كأحدكم ، ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن ولّيتموه أمركم ، وأنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً» . (الخطبة ٩٠ من نهج البلاغة ص١٥٣)

وأخيراً ، فإن علياً ﷺ يقرر بأنصع عبارة أن الإمامة بالشورى وليست بالنص والتعيين ، ـ سواء أكان ذلك بالتلميح أو التصريح ـ قال كرم الله وجهه في كتاب له إلى معاوية: «إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه ، فلم يكن للشاهد أن يختار ، ولا للغائب أن يَرُدّ. **وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً، كان ذلك لله رضىً،** فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ، ردّوه إلى ما خرج منه ، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين ، وولاّه الله ما تولّى» نهج البلاغة (باب المختار من كتب مولانا أمير المؤمنين ورسائله) ف٢٤٥ ص٤٦٦ .

قلت: لقد احتج على معاوية بشورى المسلمين (المهاجرين والأنصار) ، وبأن الذين بايعوه هم القوم الذين بايعوا من قبله أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، ولهذا فإن بيعته هو ﷺ ماضية لازمة كبيعة هؤلاء الذين سبقوه! ومن ثم فإن معاوية ليس من حقه أن يتخلّف عنها .

وإذا كان معاوية يحتج لهذا التخلف عن البيعة بمسألة دم عثمان الشهيد ﷺ ، فإن علياً يتابع أو يضيف إلى هذا الكلام النيّر ، قوله الذي ختم به هذا الكتاب: «ولعمري يا معاوية! لئن نظرت بعقلك دون هواك ، لتجدنّي أبرأ الناس من دم عثمان ، ولتعلمنّ أنّي كنت في عزلة ، إلا أن تتجنّى! فَتَجَنَّ ما بدا لك ، والسلام .» .

المطلب الثالث

علم المصطلح وأقسام الحديث

رأينا كيف نجحت قواعد المحدثين في دراسة السند والمتن ومعاييرهم النقدية في ذلك، في عزل الأحاديث الموضوعة وإخراجها من دائرة الحديث النبوي، ولكن العلماء قاموا في الوقت نفسه بتصنيف الأحاديث النبوية. أو وجدوا أنفسهم يقومون بهذا التصنيف الدقيق اعتماداً على درجة اتصال الإسناد، وعلى مستوى العدالة والضبط التي تمتع بهما الرواة، مع الإشارة إلى تفاوت هؤلاء العلماء في درجة التشدد في هذا المستوى، وفي شروط قبول الرواية بوجه عام.

ونورد فيما يلي الهيكل العام لهذا التصنيف أو أقسام الحديث، على النحو المعهود في كتب مصطلح الحديث، والمتفق عليه بين العلماء، تاركين القول في تفصيلات هذا العلم المهم من علوم الثقافة الإسلامية إلى موضعه من كتب المصطلح وعلوم الحديث.

أولاً: أقسام الحديث بحسب عدد الرواة:

يقسم الحديث من حيث عدد رواته ثلاثة أقسام: متواتر، ومشهور، وآحاد.

١ ـ **الحديث المتواتر**: وهو ما رواه جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم (أي اتفاقهم) على الكذب، عن مثلهم، من أول السند إلى منتهاه، وبحيث لا يختل هذا الجمع في أي طبقة من طبقات السند.

وقيل في تعريفه بإيجاز: «هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورةً، عن مثلهم، من أوله إلى آخره»[١] ولا يشترط فيه عدد معين على الأصح.

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي: ٢/ ١٧٦.

والتواتر أعلى أنواع النقل، والمتواتر قطعي الثبوت، وهو بمنزلة المشاهدة والعيان، ويورث علم اليقين.

٢ ـ **الحديث المشهور**: هو ما راوه من الصحابة عدد لم يبلغ حد التواتر، ثم تواتر بعدهم. وقيل: هو كل حديث له أكثر من طريقين ولم يبلغ حد التواتر.

والمشهور يوجب علم طمأنينة، ويجب العمل به.

٣ ـ **حديث الآحاد**: هو كل خبر لم تتوافر فيه شروط المتواتر أو المشهور، سواء رواه واحد أو اثنان أو أكثر، إذ لا عبرة فيه للعدد بعد نزوله عن مرتبة المتواتر والمشهور. وهو دونهما في إفادته للعلم، ويجب العمل به إذا توافرت فيه شروط الصحة أو القبول.

ثانياً: أقسام الحديث من حيث القبول والرد:

تظهر في هذه الأقسام الحلقة الثانية من جهود المحدثين في علم المصطلح، أو أثر هذه الجهود ـ بعد إقصاء الأحاديث الموضوعة ـ وقد قسموا الحديث من هذه الجهة، أي من حيث القبول والالتزام أو الإلزام، إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ **الحديث الصحيح**: وهو ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، أو إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً بعلةٍ قادحةٍ.

واحترزوا باتصال الإسناد عن أي انقطاع في سلسلة الرواة. ويريدون بالشاذ: رواية الثقة إذا خالف من هو أولى منه. أما العلة القادحة التي تنزل بالحديث عن مرتبة الصحة، فهي التي يتنبه لها العلماء المهرة بهذا الفن الذين قضوا معظم وقتهم في دراسة كتب الحديث، ووقفوا على أقوال أعلام المحدّثين، والذين طال اشتغالهم بدراسة الأسانيد، والنظر في المتون.

٢ ـ **الحديث الحسن**: يقع الحديث الحسن في المرتبة بين الصحيح والضعيف .

ويراد به: الحديث الذي يكون رواته من المشهورين بالصدق والأمانة، ولكنَّ واحداً منهم لم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان . ويسمى في هذه الحال: حسن لذاته . أو أن يكون أحد هؤلاء الرواة مستوراً لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً أو كثير الخطأ، ولا هو متهم بالكذب، ويكون الحديث الذي رواه قد روُي مثله أو نحوه من وجه آخر . وهذا القسم يسمّى حسناً لغيره . ويحتج بالحديث الحسن بنوعيه؛ لأنه مقبول وإن كان دون الصحيح في القوة . ويقدم الصحيح عليه عند التعارض[١] .

٣ ـ **الحديث الضعيف**: هو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن: أو هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات القبول . ومن أنواعه: المقلوب، والشاذ، والمنكر، والمعلَّل، والمضطرب . . . وغير ذلك .

ويبدو من هذه التعريفات السريعة أن منطلق هذه التقسيمات وأساس هذه التعريفات إنما هو تعريف الحديث الصحيح ؛ لأن تعريف الحديث الحسن والحديث الضعيف متفرع عنه أو مبني عليه . حتى إن بعض العلماء قال في تعريف الحسن بعد تعريفه للصحيح: فإن خفَّ الضبط ـ أي ضبط الراوي ـ فهو الحسن .

كما أن هذا واضح من التعريف الذي ذكرناه للحديث الضعيف .

بل يمكننا القول: إن علم مصطلح الحديث ينطلق ـ في جملته ـ من تعريف

---

(١) قال الإمام أبو سليمان أحمد بن إبراهيم الخطّابي: «الصحيح: ما اتصل سنده، وعُدّلت نقلته . والحسن: ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، وتستعمله عامّة الفقهاء» وقال أبو عيسى الترمذي: الحسن: ما ليس في إسناده من ٱُتّهم، وليس بشاذ، وروي من غير وجه» من مقدمة الإمام النووي لشرحه على صحيح مسلم ص٢٨، ٢٩ .

أو تحديد الحديث الصحيح ؛ لأن الغاية من هذا العلم ـ كما قدمنا ـ الوقوف على الأحاديث الصحيحة ، ونفي الأحاديث الواهية والموضوعة . والله تعالى أعلم .

*** مصطلحات وتصنيفات أخرى:**

وللمحديثن (مصطلحات) وتصنيفات أخرى لا تخرج بوجه عام عن **أنواع الحديث الضعيف**: إما بسبب عدم (رفعها) إلى النبي ﷺ ، أو بسبب **انقطاعٍ في سندها** .

وإذا كان الأصل في الحديث حتى يسمّى حديثاً أن يضاف إلى النبي ﷺ أو أن يرفع إليه ـ سواء أكان الإسناد متصلاً أم منقطعاً ـ فإن الحديث الذي يضاف إلى الصحابي ، قولاً كان أو فعلاً ، يسمى (**الموقوف**) وقد يُستعمل هذا في غير الصحابي ، ولكن مقيداً ، فيقال: حديث كذا وقفه فلان على عَطاء مثلاً .

وأما (**المقطوع**) فهو الموقوف على التابعي .

ومن هذه الأنواع كذلك: (**المنقطع**) وهو الذي سقط من إسناده راوٍ غير الصحابي . أو يُذكر فيه رجلٌ مبهم . فإن كان الساقط اثنان أو أكثر سمي (**مُعضَلاً**) .

وسمّى أكثر المحدّثين: ما سقط من إسناده الصحابي بحيث يرفعه التابعي إلى النبي ﷺ: بالحديث (**المرسل**) وهذا النوع لم يحتج به جمهور المحدّثين وجماعة من الفقهاء ، وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء إلى الاحتجاج به .

ومذهب الشافعي: أنه إذا انضم إليه ما يعضده احتج به .

وقد يطلق المرسل على ما يرويه الصحابي نفسه ـ عن النبي ﷺ ـ مما لم يحضره أو يشهده بنفسه . وهذا النوع من (المرسل) ـ وأحاديثه قليلة أو



معدودة ـ مما يحتج به عند جمهور العلماء؛ قال الإمام النووي: «وأما مرسل الصحابي، وهو روايته ما لم يدركه، أو يحضره، كقول عائشة رضي الله عنها: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي: الرؤيا الصالحة، فمذهب الشافعي والجماهير أنه يحتج به»(١) والله تعالى أعلم.

* * *

(١) مقدمة شرحه لصحيح مسلم ص٢٩ ـ ٣٠.

تعقيب حول شرط السلامة من الشذوذ والعلة في الحديث الصحيح

قال العالم المحقق المحدّث الشيخ شعيب الأرنؤوط: «وغير خافٍ على طلبة العلم الحذّاق أن صحة السند وحدها لا تكفي لصحة المتن، فإن جواز وقوع الخطأ من الثقة لا خلاف فيه، وهو جائز عقلاً وعادة، وواقع فعلاً وحقيقة. ولهذا اشتُرط في الحديث الصحيح: سلامته من الشذوذ والعلّة، وهما يقعان في أحاديث الثقات.

قال الإمام أبو عبد الله الحاكم ـ النيسابوري ـ في (علوم الحديث) ص ١١٢ ـ ١١٣: «**وإنما يُعّلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ**، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا: **الحفظ والفهم والمعرفة لا غير**».

«وقد قال أهل هذا الفن: إن قول المحدِّث في حديث ما: إسناده صحيح، هو دون قولهم: صحيح؛ لأنه قد يصح السند ولا يصح المتن، قال العلاّمة ابن القيم في الفروسية (ص٦٤): «وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث يصح بمجموع أمور منها: **صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته**» وقد ردّ غير واحد من العلماء الذين يُعوَّل عليهم في هذا الباب في القرون المفضّلة والتي تلتها، أحاديث غير قليلة من جهة المتن، وحكموا ببطلانها ونكارتها وشذوذها».

وأضاف: «وتدرك العلّة بتفرّد الراوي، أو بمخالفة غيره له، مع قرائن تنبه



العارف بهذا الشأن على إرسالٍ في الموصول ، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم، وغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث ، أو يتردد فيتوقّف فيه»[1] .

قلت: هذه الشروط العالية التي اشترطها المحدّثون ، والخبرة الواسعة والمهارة المكتسبة . . . كلُّ هذا في سبيل خدمة أحاديث المصطفى عليه الصلاة والسلام . وحتى لا يتسرب إليها الخطأ والوهم ، بعد أن نُفي عنها الموضوع والمكذوب . والله أعلم .

* * *

(١) من مقدمة التحقيق لمسند الإمام أحمد (ص١٤٦ ـ ١٤٧) ، طبع مؤسسة الرسالة .

آخر الشبهات حول عدم تدوين السنة
عدم التدوين لا يعني عدم التأبيد!

الشبهات التي أثيرت حول السنة النبوية لم تنقطع في القديم والحديث، وقد سمّاها أستاذنا الداعية العلامة الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله: أعاصير... وكتب في ذلك سلسلة من المقالات تحت عنوان: الأعاصير في وجه السنة قديماً. والأعاصير في وجه السنة حديثاً. وقد عوّل في هذه المقالات على كتابه القيم المشهور «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» وكان آخر من خاض معه معركة الدفاع عن السنة محمود أبو رية غفر الله له.

وقد طالعتنا الصحف المصرية بقول غريب للباحث الأستاذ جمال البنا، أو بتفسير عجيب لنهي النبي ﷺ عن أن يكتب عنه شيء غير القرآن. لقد فهم الأستاذ جمال البنا من هذا النهي أن النبي ﷺ لم يرد للسنة «التأبيد القرآني» على حد قوله، أي أنها ليست لجميع العصور، أو أنها لا تتصف بالخلود كما يوصف القرآن الكريم.

وعلى الرغم من أن كثيراً من العلماء صنّفوا أقوال النبي وأفعاله أو سنته الشريفة، وحاولوا أن يميزوا فيها بين أنواع من السنة أو التصرفات النبوية؛ بوصف النبي الكريم مشرعاً أو حاكماً أو قاضياً... أو أنه ﷺ قام بما قام به بحكم الجبلة والخلقة، أو بحكم معارف البيئة في الطب ونحوه، فإننا لم نجد حتى الآن من حاول تفسير النهي المذكور عن كتابة السنة على هذا النحو، أو بهذا الفهم والتفسير الذي ذكره الأستاذ جمال البنا، علماً بأنه لم يقف عند هذا الحد، بل طالب أيضاً بوضع معايير قرآنية لنقد السنة، فقال: «إن الحل الوحيد للتخلص من الأحاديث غير الصحيحة: إيجاد معايير من القرآن الكريم ليتم إخضاع الأحاديث النبوية لها».

قلت: كأن العلماء لم يعرفوا مثل هذه المعايير، وبخاصة قواعدهم في نقد المتن التي أشرنا إليها فيما سبق. أما النهي عن كتابة الحديث فقد اشتهر تفسيره عند العلماء بالخشية من اختلاط القرآن بالحديث، وقد جاءت صيغة النهي المذكور في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من حديث أبي سعيد الخدري بقوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**».

وكنا في أكثر من مناسبة سابقة لم نرجح هذا التفسير، لأنّ الخشية مأمونة نظراً لاختلاف أسلوب القرآن المعجز عن أسلوب النبي ﷺ على الرغم من كونه في أعلى درجات البلاغة والبيان.

أما ما ذهبنا إليه في تفسير هذا النهي فقد أتاح لنا التفسير الخاطئ للأستاذ البنا أن نعود إليه مرة أخرى، وأن نلقي عليه مزيداً من الضوء، في الوقت الذي نردّ فيه هذا التفسير ببعض الأدلة الإضافية إن شاء الله.

إن صيغة النهي المذكور في الحديث، والتي بدأت بالنهي عن الكتابة عن النبي ﷺ بإطلاق أو بوجهٍ عام، ثم أمرت بمحو ما كتب عنه من شيء سوى القرآن، تدل على أن الغرض الحقيقي من هذا النهي أن تتوافر الجهود على تدوين القرآن في وقت لم يكن عدد الكتاب كبيراً ولا وسائل الكتابة ميسورة بشكل واسع، وقد كانت الآيات القرآنية تنزل مرة واحدة، في حين أن النبي ﷺ عاش بين الصحابة ما يقرب من ربع قرن كانت الفرصة خلالها مهيأة لإعادة كثير من الأحاديث أو معظم الأحاديث في أكثر من مناسبة، حتى تلك الأحاديث الأولى التي قالها النبي ﷺ في مكة، والتي نرجح أساساً أنها كانت قليلة؛ لأن وظيفة البيان للقرآن التي أنيطت بالسنة النبوية كانت أظهر وأوسع ما تكون مع آيات التشريع التي نزلت بعد الهجرة، وكذلك مع عبادات الصوم والزكاة والحج التي شرعت في المدينة، وليس مع آيات الإيمان والاعتقاد، أو

الآيات التي تناولت تاريخ النبوات والأمم السابقة، أو تلك التي تحدثت عن الطبيعة والإنسان . . والتي نزلت جميعها في مكة كما هو معلوم.

وفي ضوء هذا التفسير لا مانع عندنا من قبول الرأي الذي فسّر النهي المذكور بأنه إنما كان في مكة أو في أول عهد النبوة، وأن النبي ﷺ أذن بعد ذلك بكتابة أحاديثه الشريفة، ورخّص في ذلك عندما اتسع نطاق الكتابة وكثر عدد الكتّاب، وهنالك عدة روايات صحيحة تشير إلى حصول هذا الإذن، في الوقت الذي تشير معظم هذه الروايات إلى أن ذلك قد وقع في المدينة.

وعلى أي حال، فإن ما قلناه أو ذهبنا إليه يرجحه أمران:

الأول: أن النبي ﷺ ـ على الرغم من هذا النهي العام ـ أذن لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما بأن يكتب الأحاديث التي كان يسمعها منه، ولم يكن هذا الصحابي الجليل الزاهد منقطعاً لهذه الكتابة، أو مأموراً بها كما كانت حال الكتّاب الذين يكتبون القرآن، والذين عرفوا بكتّاب الوحي، ولم يكن كذلك من هؤلاء الكتاب، وقد دوّن هذه الأحاديث في صحيفة سماها «الصادقة» وضمت نحو ألف حديث روى الإمام أحمد بن حنبل معظمها في مسنده المشهور، رحمه الله تعالى.

أخرج الإمام أحمد في مسنده ـ بإسناد صحيح ـ وأبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش فقالوا: تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «**اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق**»[1].

وفي حديث خطبة النبي ﷺ يوم الفتح من صحيح البخاري، وكذلك في

(١) مسند الإمام أحمد: الحديث (٦٥١٠) المجلد الحادي عشر.

سنن الترمذي وصححه عن أبي هريرة ﷺ قال: خطب رسول الله ﷺ (وذكر قصته في الحديث) فقال: أبو شاه: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه». وفي صحيح البخاري وسنن الترمذي عن أبي هريرة أنه قال: «ما كان في أحد ـ وفي رواية: ليس أحد ـ من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً عن رسول الله ﷺ مني، إلا ما كان من ابن عمر، فإنه كان يكتب ولا أكتب»(١).

وروى الإمام أحمد، في الحديث الصحيح، عن مجاهد، والمغيرة بن حكيم، عن أبي هريرة، قالا: سمعناه يقول: «ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ منّي، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده، ويَعِيه بقلبه، وكنت أعِيه بقلبي، ولا أكتب بيدي، واستأذن رسول الله ﷺ في الكتاب عنه، فأذن له»(٢).

بل إن النبي ﷺ حين استعمل عمرو بن حزم الأنصاري على نجران، كتب له كتاباً في السنن والفرائض والصدقات والجروح والديات، قال الحافظ ابن عبد البر: وشهرته أقوى من الإسناد، ورواه أبو داود والنسائي مفرقاً، وأكملهم له رواية: النسائي في كتاب الديات من سننه، ولم يستوفه أحد منهم في موضع. قال الباجي: وهو أصل في كتابة العلم وتصنيفه في الكتب.

الأمر الثاني: أن النبي ﷺ أمر بتبليغ العلم عنه إلى من بعده، وحضّ الصحابة على تبليغ حديثه الشريف إلى من وراءهم، فقال في الحديث الذي أخرجه ابن حبان في صحيحه والترمذي من حديث عبد الله بن مسعود قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**نضّر الله امرءاً سمع منّا شيئاً، فبلّغه كما سمع، فربّ**

---

(١) صحيح البخاري (١١٣)، وجامع الترمذي: ح٢٦٦٨.

(٢) مسند الإمام أحمد: الحديث (٩٢٣١) المجلد الخامس عشر.

مبلّغ أوعى من سامع»[(١)] .

وهذا حضّ على الحفظ ، أو على اعتماد الراوية والحفظ في نقل الحديث ، يمكننا مقابلته بالنهي عن الكتابة ، وفحوى ذلك **أن النبي ﷺ نهى عن كتابة الحديث وتدوينه، وأمر بحفظه وروايته.** بل أمر فوق ذلك بأن يتثبت المرء مما يحفظ حتى تأتي روايته وأداؤه على أحسن وجوه النقل والأداء ، فقال في الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري: «من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار» ، وقال في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم: «كفى بالمرء كذباً أن يحدِّث بكل ما سمع»!

وغني عن البيان أن الصحابة رضوان الله عليهم نزلوا على أمر رسول الله ﷺ ، واستجابوا لإرشاده وتعليمه ، فقاموا بتبليغ أحاديثه إلى المسلمين ، وكان منهم المكثر من الرواية والتحديث ، ومنهم المقلّ ، مع اتفاق جميعهم على الدقة والاحتياط وتحري الصدق في الرواية .

* **خلاصة الموقف إذن:**

احفظوا القرآن واكتبوه.

واحفظوا الحديث وبلّغوه.

أي أننا أمام وسائل وطرق متعددة في النقل والتبليغ للقرآن والسنة ، أو للوحي المعجز وغير المعجز .

وقد جاء هذا التعدد والتنوع بما يتناسب تماماً مع نزول القرآن المنجم ، في مكة والمدينة ، ومع أسباب ورود الحديث ، وبما يتناسب كذلك مع ظروف البيئة والزمان ، وما يتصل بها من وسائل الكتابة وعدد الكتّاب ، بل عدد المسلمين كذلك واستضعافهم في مكة . ولا صلة لذلك كله بتأبيد القرآن

---

(١) قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» جامع الترمذي ح٢٦٥٧ ص٥٨٩ .

وعدم تأبيد الحديث كما قال القائل، علماً بأن الله تعالى يقول في القرآن الكريم: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وهذا نص مؤبّد بطبيعة الحال أو في جميع الأحوال، ولهذا فإن ما ينطبق على القرآن الكريم من حيث الخلود إلى يوم الدين ينطبق على السنة. ومن زعم غير ذلك فهو يخالف الواقع، وينكر التاريخ والوقائع:

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

* * *



أ

الباب الثاني

الحديث لدى الشيعة الإمامية

(القواعد والمصطلحات)

عن منصور بن حازم، قال:

«قلت لأبي عبد الله الإمام جعفر الصادق عليه السلام، في حديث: فأخبرني عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقوا على محمد ﷺ أم كذبوا؟

قال: بل صدقوا، قلت :فما بالهم اختلفوا؟ فقال: أما تعلم أن الرجل كان يأتي رسول الله ﷺ فيسأله المسألة فيجيبه فيها بالجواب، ثم يجيئه بعد ذلك ما ينسخ ذلك الجواب، فنسخت الأحاديث بعضها بعضاً».

[أصول الكافي: ١/١٥٠]

الحديث الثالث من (باب اختلاف الحديث)

كتاب فضل العلم

* * *



الحديث عند الشيعة الإمامية

* **الإمامة والأئمة: مدخل وتمهيد:**

اتفقت الشيعة على «أن الإمامة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة، ويتعيّن القائم بها بتعيينهم، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام» كما يقول الفقيه العلامة ابن خلدون[١] ويضيف ـ رحمه الله ـ في بيان معالم هذا الذي اتفقوا عليه ـ في إيجاز شديد ـ : «ولا يجوز لنبي إغفاله، ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر».

«وإن علياً ﷺ هو الذي عيّنه صلوات الله وسلامه عليه، بنصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنة، ولا نَقَلة الشريعة، بل أكثرها موضوع، مطعون في طريقه، أو بعيد عن تأويلاتهم

---

(١) المقدمة (ص١٧٥) ط دار الشعب القاهرة. وانظر على سبيل المثال الأبواب التالية في كتاب أصول الكافي للكليني:

- باب في أن الأئمة شهداء الله عز وجل على خلقه.
- باب في أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه.
- باب في أن الأئمة خلفاء الله عز وجل في أرضه، وأبوابه التي منها يؤتى.
- باب في أن الأئمة نور الله عز وجل.
- باب في أن الأئمة هم أركان الأرض.
- باب في أن الأئمة هم العلامات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه.
- باب في أن الآيات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه هم الأئمة.
- باب في أن القرآن يهدي للإمام.
- باب أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عزّ وجلّ، وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها.

(راجع الجزء الأول: كتاب الحجة: الأبواب التي تحمل الأرقام التالية: ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٤، ٧٥، ٨٣، ٩١. وانظر سائر الأبواب).

الفاسدة. وتنقسم هذه النصوص عندهم إلى جليّ وخفيّ: فالجليّ مثل قوله: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» قالوا: ولم تطرد هذه الولاية إلا في علي، ولهذا قال له عمر ﷺ: «أصبحت مولى كل مؤمنٍ ومؤمنة». ومنها قوله: «أقضاكم علي» ولا معنى للإمامة إلا القضاء بأحكام الله، وهو المراد بـ (أولي الأمر) الواجبة طاعتهم بقوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ولهذا كان حكماً في قضية الإمامة يوم السقيفة، دون غيره! ومنها قوله: (من يبايعني على روحه وهو وصيّ هذا الأمر من بعدي؟) فلم يبايعه إلا علي.

«ومن الخفي عندهم: بعث النبيﷺ علياً لقراءة سورة (براءة) في الموسم حين أُنزلت، فإنه بعث بها أولاً أبا بكر، ثم أوحي إليه: ليبلغه رجلٌ منك، أو من قومك، فبعث علياً ليكون القارئ المبلّغ. قالوا: وهذا يدل على تقديم علي...»(1).

ويضيف ابن خلدون: «ثم منهم من يرى أن هذه النصوص تدل على تعيين عليّ وتشخصيه، وكذلك تنتقل منه إلى من بعده، وهؤلاء هم الإمامية، ويتبرؤون من الشيخين ـ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ـ حيث لم يقدّموا علياً ويبايعونه بمقتضى هذه النصوص، ويَغمِصون من إمامتهما. ولا يلتفت إلى نقل القدح فيهما من غلاتهم، فهو مردود عندنا وعندهم».

«ومنهم من يقول: إن هذه الأدلة إنما اقتضت تعيين علي بالوصف لا بالشخص، والناس مقصّرون حيث لم يضعوا الوصف موضعه، وهؤلاء هم الزيدية. ولا يتبرؤون من الشيخين، ولا يغمصون في إمامتهما، مع قولهم بأن علياً أفضل منهما، لكنهما يجوّزون إمامة المفضول مع وجود الأفضل»(2).

---

(١) المقدمة (ص١٧٦).

(٢) المصدر السابق: نفس الصفحة.

وسميت هذه الفرقة بالزيدية، نسبة إلى صاحب المذهب: زيد بن علي بن الحسين السبط . قال ابن خلدون: «ولما ناظر الإمامية زيداً في إمامة الشيخين، ورؤوه يقول بإمامتهما ولا يتبرأ منهما رفضوه، ولم يجعلوه من الأئمة، وبذلك سموا رافضة»[(١)] .

والفرق التي تشعبت إليها الشيعة كثيرة، وليس من همنا هنا استقصاؤها أو عدّها؛ لأن حديثنا في هذه الصفحات إنما هو عن الشيعة الإمامية أو الإثني عشرية ـ أكبر فرق الشيعة ـ وهم الذين ساقوا الإمامة في ولد فاطمة بالنص عليهم واحداً بعد واحد، من علي بن أبي طالب ﷺ إلى ابنه الحسن ـ بالوصية ـ ثم إلى أخيه الحسين، ثم إلى ابنه علي زين العابدين، ثم إلى ابنه محمد الباقر، ثم إلى ابنه جعفر الصادق، ثم إلى ابنه موسى الكاظم، ثم إلى ابنه علي الرضا، ثم ابنه محمد التقي أو الجواد، ثم ابنه علي الهادي، ثم ابنه الحسن العسكري، ثم ابنه محمد المهدي (الإمام الثاني عشر) وهو المهدي المنتظر، الملقب بصاحب الزمان، وصاحب الأمر، والقائم، والمنتظر، والحجة . . . ـ وتزيد ألقابه عندهم على السبعين ـ [(٢)] ويقولون إنه ولد سنة ٢٥٥ أو ٢٥٦ هـ وإن أباه الحسن العسكري توفي عام ٢٦٠ هـ، وإنه ـ أي المهدي ـ «أقام بسرّ من رأى بعد وفاة أبيه أحد عشر سنة . ثم كانت الغيبة التي لا بد منها! إلى أن يظهر الله له الأمر، فيأذن له فيظهر» كما يقول ابن رستم الطبري المعروف بابن جرير[(٣)] .

---

(١) المصدر السابق (ص١٧٧) .

(٢) دلائل الإمامة لابن جرير بن رستم الطبري (ص٢٦٧) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت . ومن هذه الألقاب: القابض والباسط، والساعة، والقيامة، والحاشر، وسدرة المنتهى، والمنتقم، والكرار، وصاحب الرجعة البيضاء، وكاشف الغطاء، والمجازي بالأعمال، والداعي إلى شيء نكر، والجَنب، والوجه، ومظهر الفضايح، ومبلي السراير، ومخبر بما لا يُعلم، والمنعم (وهو اللقب السابع والأربعون) والعين الناظرة، والأذن السامعة، واليد الباسطة، والجانب . وآخرها: التمام .

(٣) المصدر السابق (ص٢٦٨) .

ويتحدث مؤرخو الشيعة عن الافتراقات التي وقعت في تاريخهم، فيذكر النّوبختي أنه لما توفي أبو عبد الله جعفر بن محمد (ت١٤٨هـ) افترقت الشيعة بعده ست فرق، عدّ منها (الإسماعيلية) الذين قالوا بإمامة إسماعيل ـ ابنه الأكبر ـ بالنص من أبيه جعفر. وقال الشيخ المفيد: إنهم افترقوا بعد موت أبي عبد الله (الإمام الصادق) إلى خمس فرق ـ أي بالإضافة إلى الإمامية ـ هي الناووسية، والمباركية، والإسماعيلية، والشمطية (أو السمطية) والفطحية. كما تحدث عن الافتراق الذي حصل بعد وفاة الإمام الكاظم، ثم الافتراق الذي وقع بعد وفاة الإمام علي الرضا. وأخيراً عن الافتراق الأشد الذي حدث بعد وفاة الإمام الحادي عشر الحسن العسكري. قال الشيخ المفيد: «ولما توفي أبو محمد الحسن بن علي بن محمد افترق أصحابه بعده ـ على ما حكاه أبو محمد الحسن بن موسى رضي الله عنه ـ أربع عشرة فرقة...»[(١)].

قلت: والحسن بن موسى هو النوبختي الذي تحدث عن هذه الافتراقات في كتابه (فرق الشيعة) وقد قال في هذا الافتراق الأخير: «وتوفي ـ أي الحسن العسكري ـ ولم ير له خلف، ولم يعرف له ولد ظاهر، فاقتسم ما ظهر من ميراثه: أخوه جعفر وأمه، وهي أم ولد يقال له: عسفان، ثم سمّاها أبو الحسن: حديثاً... فافترق أصحابه بعده أربع عشرة فرقةً، كلٌّ يقول برأي مختلف»[(٢)].

---

(١) الفصول المختارة من العيون والمحاسن للإمام الفقيه محمد بن النعمان العكبري، الملقب بالشيخ المفيد، ص٢٥٨، وانظر الصفحات: ٢٤٧ ـ ٢٤٩، ٢٥٣ ـ ٢٥٤، ٢٥٦.

(٢) فرق الشيعة للنوبختي ص١٢٦ دار الأضواء: بيروت ٢٠٠٦م. وبعض هذه الفرق قال بمهدوية الحسن بن علي، وبعضها قال بمهدوية أخيه محمد (بن علي الهادي) وقال بعضها بإمامة ومهدوية أخيه الآخر جعفر بعد أن ادّعى الإمامة لنفسه، وقال للشيعة: «مضى أخي ولم يخلف أحداً لا ذكراً ولا أنثى، وأنا وصيّه» وقال بعضها بانقطاع الإمامة... وحتى الفرقة التي قالت بوجود وولادة وإمامة ومهدية محمد بن الحسن، اختلفت فيما بينها على أقسام، وذلك حول اسم وهوية المهدي! وقد فصّل مؤرخو الشيعة أخبار تلك الفرق التي أوصلها بعضهم إلى عشرين فرقة. ويجمع الشيعة على أن الإمام العسكري أوصى لأمّه =

وتستند الشيعة الإمامية، كسائر فرق الشيعة الأخرى، إلى (أحاديث) تؤيد عقائدها الدينية والسياسية.

بل إن الإمامية يعدّون النصّ على الأئمة الإثني عشر، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، مما استفاضت به الأخبار، روى الصدوق في كتابه (من لا يحضره الفقيه) ـ بسنده ـ عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده عليهم السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأئمة بعدي اثنا عشر، أوّلهم علي ابن أبي طالب، وآخرهم القائم، فهم خلفائي وأوصيائي وأوليائي وحجج الله على أمتي بعدي، المقرّ بهم مؤمن، والمنكر لهم كافر»[(١)] بل يقولون: «إن جبريل نزل بصحيفة من السماء فيها أسماؤهم واحداً بعد واحد»[(٢)].

= ولم يوص إلى أحد غيرها! ولهذا قال أحد الباحثين المعاصرين: «من هنا يمكننا القول، إذا استثنينا شرذمة قليلة، إن إجماع الشيعة في القرن الثالث والقرن الرابع كان قائماً على عدم الإيمان بوجود محمد بن الحسن العسكري. وقد ذكر ذلك عامّة مؤرّخي الشيعة كالنوبختي، والأشعري القمي، والكليني، والنعماني، والصدوق، والمفيد، والطوسي، الذين أطلقوا على ذلك العصر اسم (عصر الحَيرة). تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه. للأستاذ أحمد الكاتب (ص٢٣٩) دار الجديد. بيروت. ١٩٩٨م. وراجع فيه فقرة (عصر الحيرة) التي فصّل فيها تطوّر الآراء والفرق المشار إليها بعد وفاة الحسن العسكري في سامراء عام ٢٦٠ هـ: الصفحات: ١٢١ ـ ١٢٩ قال: «وقد امتدت هذه الحيرة إلى منتصف القرن الرابع الهجري حيث أشار الشيخ محمد بن علي الصدوق في مقدمة كتابه (إكمال الدين) إلى حالة الحيرة التي عصفت بالشيعة، وقال: «وجدت أكثر المختلفين إليَّ ـ أي المترددين عليه يزورونه ـ من الشيعة قد حيّرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم الشبهة» وذكر الكليني والنعماني والصدوق مجموعة كبيرة من الروايات التي تؤكد وقوع الحيرة بعد غيبة صاحب الأمر واختلاف الشيعة، وتشتتهم في ذلك العصر، واتهام بعضهم بعضاً بالكذب والكفر، والتفل في وجوههم، ولعنهم، وانكفاء الشيعة كما تكفأ السفينة في أمواج البحر، وتكسّرهم كتكسّر الزجاج أو الفخار» ص١٢٨ وانظر إحالاته على الكافي للكليني، والغيبة للنعماني، وعيون أخبار الرضا وإكمال الدين للصدوق.

(١) الوافي للفيض الكاشاني (٣/ ٣١٣).

(٢) مصابيح الأنوار، للحجة/ السيد عبد الله شبَّر (١/ ٣٤) مؤسسة النور ـ بيروت. وانظر: الإمام المهدي للقزويني (ص٣٢ ـ ٣٩).

قال في الوافي: «وروى الشيخ الصدوق ـ رحمه الله ـ في كتاب (إكمال الدين) بإسناده إلى النبي صلى الله عليه وآله في حديث أبيّ بن كعب الوارد في فضائل الأئمة وصفاتهم واحداً بعد واحد... قال أبيّ: يا رسول الله: كيف بيان حال هؤلاء الأئمة عن الله جلّ وعزّ؟ قال: «إن الله تبارك وتعالى أنزل عليّ اثني عشر خاتماً واثنتي عشرة صحيفة، اسم كل إمام على خاتمه، وصفته في صحيفته»[(١)].

قال في آخر الحديث: «وإن الله جل وعز ركّب في صلب الحسن، يعني العسكري عليه السلام، نطفة مباركة نامية زكية طيبة طاهرة مطهرة يرضى بها كل مؤمن ممّن أخذ الله ميثاقه في الولاية، ويكفر بها كل جاحد، فهو إمام تقي نقي بار مرضي هادٍ مهدي، أول العدل وآخره! يصدق الله عز وجل، ويصدقه الله في قوله، يخرج من تهامة حيث تظهر الدلائل والعلامات، وله بالطالقان كنوز لا ذهب ولا فضة، إلا خيول مطهّمة، ورجال مسوّمة، يجمع الله عز وجل من أقاصي البلدان على عدد أهل بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً، معه صحيفة مختومة فيها عدد أصحابه بأسمائهم وأنسابهم وبلدانهم وصنائعهم، وحلاهم وكناهم، كرارون مجدّون في طاعته...»[(٢)] إلخ

(١) الوافي: ٢/ ٤٦٥ وأورد الكليني ـ في مطلع القرن الرابع الهجري ـ عشرين رواية في (الإثنى عشر) ثم أورد الصّدوق ـ بعد ذلك بنصف قرن ـ خمساً وثلاثين رواية في هذا العدد في كتابه المشار إليه (إكمال الدين) ثم (أكمل) محمد بن علي الخزّاز في أواخر القرن الرابع هذه الروايات إلى مائتي رواية في كتابه: (كفاية الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر)، وقال عنها: **إنها متواترة!** «وذلك لعدم إمكانية اتفاق صحابة رسول الله ﷺ وخيار العترة والتابعين الذي يُنقل عنهم **شطر من هذه الروايات** على الكذب! كفاية الأثر (ص٢٠١). وانظر كتاب: تطور الفكر السياسي الشيعي للأستاذ أحمد الكاتب، ص١١١.

(٢) الوافي للمحدث الفاضل محمد محسن، المشتهر بالفيض الكاشاني. المجلد الثاني (ص٤٦٤ ـ ٤٦٥) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة ـ أصفهان ١٤١٢هـ. وانظر في أصول الكافي للكليني ـ في كتاب الحجة ـ الباب ١٨٣ (باب ما جاء في الإثني عشر والنص عليهم عليهم السلام) الروايات العشرين التي أشرنا إليها: (ص٤٠٢ ـ ٤١٠). والحديث التاسع منها عن أبي جعفر (ع) عن جابر بن عبد الله الأنصاري! قال: =

الحديث .

وروى الحجة المحدث عبد الله شبّر عن المحدث الحرّ العاملي عن الشيخ في كتاب الغيبة بإسناده، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ في الليلة التي كانت وفاته: يا أبا حسن أحضر دواة وصحيفة، فأملى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصيته، حتى انتهى إلى هذا الموضع، فقال: يا عليّ إنه يكون بعدي **اثني عشر** إماماً، ومن بعدهم **اثني عشر** مهدياً. فأنت يا علي أول الاثني عشر إماماً، وذكر النص عليهم بأسمائهم وألقابهم، إلى أن انتهى إلى الحسن العسكري عليه السلام، فقال إذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد المستحفظ من آل محمد ﷺ فذلك ابنه أول المهديين له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي واسم أبي وهو عبد الله، وأحمد، والاسم الثالث المهدي هو أول المؤمنين.

«وعن الشيخ في كتاب الغيبة بإسناده عن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل قال فيه: يا أبا حمزة إن منّا بعد القائم أحد عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام. وبالإسناد عن الشيخ في المصباح الكبير، في الدعاء المروي عن صاحب الزمان الذي خرج إلى أبي الحسن الضرّاب الأصفهاني بمكة، وفيه: اللهم صل على محمد المصطفى وعلي المرتضى، وفاطمة الزهراء، والحسن الرضا، والحسين المصطفى، وجميع الأوصياء

= «دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من وُلْدها، فعددت اثني عشر، آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم علي» ـ وانظر هذه الرواية مطوّلة في الحديث الثالث ـ أما الحديث العاشر: فمن طريق علي بن إبراهيم! ـ بسنده ـ عن أبي جعفر.. وفيه: «... **والأوصياء الذين من بعد محمد ﷺ على سنة أوصياء عيسى، وكانوا اثني عشر، وكان أمير المؤمنين عليه السلام على سنة المسيح**». (ص٤٠٨) وانظر كذلك: (باب ما ورد من النصوص على عددهم وأسمائهم عليهم السلام) في الوافي المجلد الثاني: الأحاديث: ٧٥٥ ـ ٧٧٦ مع (البيان) ص: ٢٩٦ ـ ٣١٣.

مصابيح الدجى . . . إلخ[١] .

وقال في الوافي: «وعن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: المهدي رجل من ولدي، لونه لون عربي، وجسمه جسم إسرائيلي، على خده الأيمن خال، كأنه كوكب دريّ، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، يرضى في خلافته أهل الأرض وأهل السماء، والطير في الجو. .»[٢] .

وعن الصادق جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ عليهم السلام ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «المهدي من ولدي، اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، وهو أشبه الناس بي خلقاً وخُلقاً، يكون له غيبة وحيرة بين الأمم، حتى تضل الخلق عن أديانهم، فعند ذلك يقبل كالشهاب الثاقب[٣] . فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»[٤] .

وقال الإمام علي أمير المؤمنين عليه السلام: «المهدي من ذريتي، يظهر بين الركن والمقام، عليه قميص إبراهيم، وحلة إسماعيل، وفي رجله نعل شيث»[٥] .

ونعتقد ـ بهذه المناسبة ـ أن تفسير بعض الإمامية للجسم الإسرائيلي بأن

---

(١) مصابيح الأنوار للمحدث الحجة السيد عبد الله شبّر (١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) .

(٢) الوافي، المجلد الثاني (ص٤٦٦ ـ ٤٦٧) . ورواه ابن رستم الطبري بإسناده إلى حذيفة بن اليمان: دلائل الإمامة ص٢٣٠ .

(٣) أخرج الكليني بسنده عن أم هانئ قالت: سألت أبا جعفر محمد بن علي عليهما السلام عن قول الله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ * ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٦]، قالت: فقال: «إمام يخنس سنة ستين ومائتين، ثم يظهر كالشهاب يتوقد في الليل الظلماء، فإن أدركت زمانه قرّت عينك! الوافي للفيض الكاشاني (٢/ ٤١٧) حديث رقم (٩٢٨) .

(٤) الإمام المهدي من المهد إلى الظهور للسيد محمد كاظم القزويني (ص٦٠) . وانظر دلائل الإمامة ص٢٤٦ .

(٥) الإمام المهدي (ص٣٦٦) .

المراد منه: أنه «مثل بني إسرائيل في طول القامة»[1] بعيد؛ لأن النبي ﷺ - والمهدي أشبه الناس به خلقاً وخُلقاً كما مرّ - كان «أطول من المربوع، وأقصر من المشذّب» كما جاء في صفته في كتب السيرة، والمشذّب هو البائن الطول في نحافة. وهو ما عبرعنه في بعض المصادر بأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن بالطويل المُمَّغِط (المفرط الطول).

وقد عقد الفيض الكاشاني في كتابه (الوافي) فصلاً تحت عنوان (باب النهي عن الاسم) وذكر فيه بضعة أحاديث، منها أحاديث الباب الرئيسة وهي: أربعة أحاديث، وجميعها عن (**الكافي**) للكليني، نوردها هنا بأسانيدها:

١ ـ علي بن محمد، عمن ذكره، عن العلوي، عن داود بن القاسم الجعفري، قال: سمعت أبا الحسن العسكري عليه السلام يقول: الخلف من بعدي الحسن، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟ فقلت: كيف نذكره؟ فقال: قولوا الحجّة من آل محمد صلوات الله وسلامه عليه.

٢ ـ عنه، عن أبي عبد الله الصالحي قال: سألني أصحابنا بعد مضيّ أبي محمد عليه السلام (الحسن العسكري) أن أسأل عن الاسم والمكان، فخرج الجواب: إن دللتهم على الاسم أذاعوه، وإن عرّفتهم المكان دلّوا عليه.

٣ ـ العدة، عن جعفر بن محمد، عن ابن فضّال، عن الريان بن الصلت قال: سمعت أبا الحسن (علي) الرضا عليه السلام يقول، وسئل عن القائم، فقال: لا يرى جسمه ولا يسمّى اسمه.

٤ ـ محمد، عن محمد بن الحسين، عن السرّاد، عن ابن رئاب، عن أبي عبد الله (الإمام جعفر الصادق) عليه السلام قال: صاحب هذا الأمر لا يسميه إلا كافر![2]

---

(١) الإمام المهدي (ص ٦٥).

(٢) الوافي: المجلد الثاني (ص٤٠٣ ـ ٤٠٤) الأحاديث (من رقم ٩٠٣ إلى ٩٠٦).

قلت: وقد روى الكليني كذلك في كتابه (الكافي) ـ بسنده ـ عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سئل عن القائم عليه السلام، فضرب بيده على أبي عبد الله عليه السلام، فقال: «هذا والله قائم آل محمد عليه السلام» قال عنبسة: فلما قبض أبو جعفر عليه السلام دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فأخبرته بذلك، فقال: «صدق جابر» ثم قال: «لعلكم ترون أن ليس كل إمام هو القائم بعد الإمام الذي كان قبله»!![1]

نحن هنا لا نستعرض عقائد الإمامية. ولكن لا بدّ لنا من ذكر معالم عقيدتهم في (الإمام) ـ إلى جانب هذه الإشارة إلى طرفٍ من عقيدتهم في المهدي[2]، ومن أسانيد رواياتهم ـ نظراً للأثر البالغ لهذه العقيدة في مفهومهم عن السنة بوجه خاص، وفي مسائل الجرح والتعديل وشروط قبول الرواية بوجه عام.

وأكتفي في بيان معالم هذه العقيدة في الإمام بذكر تراجم (عناوين) بعض الأبواب التي ذكرها الكليني في [كتاب الحجة] من مصنّف: أصول الكافي:

---

(١) الوافي: المجلد الثاني (ص٣٤٨).

(٢) عقد الفيض الكاشاني في كتابه لـ(الغيبة) أي غيبة المهدي محمد بن الحسن العسكري، وسائر الأحاديث المتصلة بشأنه، ثمانية فصول، وذكر فيها أكثر من ثمانين حديثاً، آخرها من الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يقوم القائم وليس لأحد في عنقه عهد ولا عقد ولا بيعة». المجلد المذكور (ص٤٠٥ ـ ٤٧٦). قال الكاشاني: إنه «قد رآه عليه السلام غير واحد من الناس، وشاهدوا منه المعجزات والكرامات... وقد ذكر محمد بن أبي عبدالله الكوفي عدد من انتهى إليه ووقف على معجزاته» قال: «وقد أورد الصدوق رحمه الله أسمائهم! في كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة، مع نبذ من توقيعاته وحكاياته. وذكر الشيخ أحمد بن أبي طالب الطبرسي أيضاً بعض توقيعاته في كتاب الاحتجاج، وكذا الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله في كتاب الغيبة. ومن الناس من وصل في بعض أسفاره إلى بلدته عليه السلام، ورآه فيها وسمع منه الأحاديث، وشاهد منه الأعاجيب. ويقال: إن له ببلدته أولاداً وأصحاباً وحشماً، وإن الله عز وجل أخفى تلك البلدة عن أعين الناظرين» الوافي (٢/ ٤٠٢).

(باب رقم ١٠٠ من الكتاب المذكور فما بعده)[1]:

(باب لولا أن الأئمة عليهم السلام يزدادون لنفد ما عندهم): ٤ أحاديث.

(باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل): ٥ أحاديث.

(باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم) ٨ أحاديث.

(باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم) ٦ أحاديث.

(باب أن الله عز وجل لم يعلّم نبيّه علماً إلا أمره أن يعلّمه أمير المؤمنين، وأنه كان شريكه في العلم) ٣ أحاديث.

(باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الأئمة عليهم السلام في أمر الدين) ١٠ أحاديث.

(باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة) ٧ أحاديث.

(باب أن الأئمة عليهم السلام محدَّثون مفهَّمون) ٥ أحاديث.

(باب الروح التي يسدِّد الله بها الأئمة عليهم السلام) ٦ أحاديث.

(باب وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي كان قبله عليهم السلام) ٣ أحاديث.

(باب أن الإمام عليه السلام يعرف الإمام الذي يكون من بعده وأن قول

---

(١) أصول الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني، الملقب بثقة الإسلام (ص١٨٣) فما بعدها. دار المرتضى. بيروت. ١٤٢٦ هـ. وانظر الأبواب السابقة، بدءاً من الباب رقم (٥٨). مع الإشارة إلى الباب ٦١ (أن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام) والباب ٦٢ (أن الأرض لا تخلو من حجة).. إلخ.

الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فيهم عليهم السلام نزلت) ٧ أحاديث.

قلت: هذا والأبواب كثيرة، وقد خصّ كل واحد من الأئمة الاثني عشر، بحسب ترتيبهم، بباب يتضمن الأحاديث التي وردت في الإشارة إلى إمامته والنص عليها، بدأها بـ (باب الإشارة والنص على أمير المؤمنين عليه السلام) وقد تكرر هذا العنوان في سائرهم حتى الإمام الغائب الذي أسماه (صاحب الدار) فقال في عنوان بابه: (باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار عليه السلام) ثم أتبعه بـ (باب في تسمية من رآه)[١] . . . إلخ.

وأخيراً، فإن هذا الاعتقاد في الأئمة وصل إلى حد القول إنهم أوتاد الأرض، وإن ليلة القدر تكون لهم، وإن عليهم مسحة من الصفات الإلهية! وإنهم يضمنون على الله الجنـة! بل إنهم يَحتِمون عليه سبحانه! روى في الكافي ـ بسنده ـ عن أبي جعفر عيه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إنّي واثني عشر من ولدي وأنت يا عليّ؛ زِرُّ الأرض يعني أوتادها: جبالها، بنا أوتد الله تعالى الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الإثنا عشر من وُلدي ساخت الأرض بأهلها ولم يُنظَروا»[٢]!!

وروى أيضاً ـ بسنده ـ عن أبي جعفر الثاني (محمد بن علي الرضا الملقب بالجواد ت٢٢٠هـ) قال: قال رسول الله ﷺ لأصحابه: آمنوا بليلة القدر إنها تكون لعليّ بن أبي طالب عليه السلام ولولده الأحد عشر من بعدي»[٣].

وجاء في (رجال الكشي) من طريق محمد بن مسعود، عن أبي بصير قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال لي: حضرت علياً عند موته؟ قلت

---

(١) أصول الكافي ص٢١٣ ـ ٢٤٦ وانظر سائر الأبواب.
(٢) الوافي ٢/ ٣١١ ح٧٧٢. وقد اجتمع في هذا الحديث كلام النبي ﷺ، أو ما نسب إليه، وما نُسب إلى الامام أبي جعفر، علماً بأن الأرض لم تسخ بأهلها بعد.
(٣) المصدر السابق ٢/ ٣١٠ ح ٧٦٨.

نعم، وأخبرني أنك ضمنت له الجنة، وسألني أن أذكّرك ذلك، قال: صدق. قال: فبكيت ثم قلت: جُعلت فداك فمالي؟ ألست كبير السنّ، الضعيف الضرير البصر المنقطع إليكم؟ فاضمنها لي! قال: قد فعلت. قلت: اضمنها على آبائك، وسميتهم واحداً واحداً، قال: قد فعلت. قلت: فاضمنها لي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: قد فعلت، قلت: فاضمنها لي على الله تعالى! قال: فأطرق ثم قال: قد فعلت[١].

وروى الكليني في (الكافي) بسنده عن سعدان عن سماعة قال: كنت قاعداً مع أبي الحسن الأول عليه السلام (موسى الكاظم) والناس في الطواف في جوف الليل، فقال لي: «يا سماعة إلينا إياب هذا الخلق، وعلينا حسابهم، فما كان لهم من ذنب بينهم وبين الله تعالى **حتمنا على الله تعالى في تركه لنا فأجابنا إلى ذلك**، وما كان بينهم وبين الناس استوهبناه منهم فأجابوا إلى ذلك، وعوّضهم الله تعالى»[٢].

وقال المحدّث الحجة السيد عبد الله شبّر (ت١٢٤٢ هـ): «**إن قياس الأئمة على أشخاصنا قياس مع الفارق، فإن عليهم مسحة من الصفات الإلهية**».

وقال: «**إن الأئمة لهم حالة روحانية برزخية أولية تجري عليهم فيها صفات الربوبية**» وأضاف: «وإليه أشير في الدعاء: **لا فرق بينك وبينهم إلا أنهم عبادك**

---

(١) اختيار معرفة الرجال، المعروف برجال الكشّي لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي (ت٤٦٠هـ) ص٢٤٦ ـ ٢٤٧ مؤسسة الطباعة والنشر لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ـ طهران ١٣٨٢. وروى عن محمد بن مسعود ـ بسنده ـ عن عبدالرحمن بن الحجاج قال: قلت لأبي الحسن ـ موسى ابن جعفر عليهما السلام ـ إن علي يقطين أرسلني إليك برسالة أسألك الدعاء له، فقال: في أمر الآخرة؟ قلت: نعم، قال: فوضع يده على صدره، ثم قال: ضمنت لعليّ بن يقطين ألاّ تمسه النار أبداً. حديث رقم (٨٠٧) ص ٤٩٠. وفي رواية: «إن أبا الحسن عليه السلام قد ضمن له الجنّة» الحديث السابق رقم ٨٠٦.

(٢) الوافي ٣/ ٩٤٥ حديث رقم ١٦٤٢.

المخلصون»![1].

قلت: وإن للمرء أن يعجب من هذا الاستدراك، وأن يتساءل عن قيمته؛ لأن العبودية لله تعالى إذا كانت لا تمثل فرقاً بين العابد والمعبود؛ أي بين الإنسان (المخلوق) والله تعالى (الخالق)، فما تعريف (الفرق) إذن في اللغة والعقل؟ أما هذه العقيدة في الأئمة فنحن لا نناقشها هنا بطبيعة الحال... وبحسبنا الإشارة إلى أن صفاتٍ وخصائصَ أخرى للأئمة سوف نعرض لها في القسم الثالث من هذا الكتاب (وانظر فيه على سبيل المثال: حديث العرش والكرسي، وحديث أهل الأعراف).

ونضيف هنا ـ أخيراً ـ بعض الأحاديث الدالة على أن الأئمة مطلعون على السرائر ويقرؤون ما في النفوس!

روى الكليني في (الكافي) عن محمد بن الربيع الشيباني (الشامي، النسائي!) قال: ناظرت رجلاً من الثنوية (أي الذين يقولون بإلهين اثنين) بالأهواز، ثم قدمت (سرّ من رأى) وقد علق بقلبي شيء من مقالته، فإني لجالس على باب أحمد بن الخضيب، إذْ أقبل أبو محمد عليه السلام من دار العامّة يؤم الموكب، فنظر إليَّ وأشار بسبّاحته: «أحداً أحداً فرداً»، فسقطتُ مغشياً عَليَّ[2].

وروى في (الكافي) أيضاً، عن أبي هاشم الجعفري، قال: دخلت على أبي محمد عليه السلام يوماً وأنا أريد أن أسأله ما أصوغ به خاتماً أتبرك به، فجلست وأُنسيت ما جئت له، فلما ودّعته ونهضت رمى إليَّ بالخاتم! فقال:

---

(١) مصابيح الأنوار (ج٢ ص١٧٣) مؤسسة النور للمطبوعات بيروت ١٩٨٧م.

(٢) الوافي: المجلد الثالث حديث ١٤٧٥ ص٨٥٧. وأبو محمد هو الحسن العسكري (الحسن بن علي ت٢٦٠هـ) وإن كانت نسبة الراوي مختلفة ـ نظراً لتعدد النسخ ـ أما (سرّ من رأى) فهي مدينة (سامراء) بعد أن تحوّر اسمها ـ فيما يقال ـ إلى: (ساء من رأى) بعد خرابها، وأصبحت سامراء.

«أردت فضّة (أي مالاً) فأعطيناك خاتماً! فربحت الفَصَّ والكراء، هنـأك الله يا أبا هاشم»[١].

وروى أيضاً عن محمد بن القاسم أبي العيناء الهاشمي مولى عبد الصمد بن عليّ عتاقةً، قال: كنت أدخل على أبي محمد عليه السلام فأعطش وأنا عنده، فأجلّه أن أدعو بالماء، فيقول: «يا غلام اسقه» وربما حدّثت نفسي بالنهوض فأفكر في ذلك، فيقول: «يا غلام دابّته»[٢].

❊ ❊ ❊

---

(١) نفس المصدر ح١٤٧٦ .

(٢) نفس المصدر ح ١٤٧٧ .



الفصل الأول

السنة: مفهومها وأنواعها

أولاً: تعريف السنة:

قال السيد محمد الحسيني الشيرازي ـ الملقب بآية الله العظمى ـ: «السنة في الاصطلاح عبارة عن قول المعصوم وفعله وتقريره، أعم من أن يكون من الأنبياء السابقين أو أوصيائهم المنصوبين من قبل الله تعالى[١] أو الصدّيقة مريم أو الصدّيقة الزهراء أو الملائكة! ».

ويضيف السيد الشيرازي قائلاً: «بل ويشمل الحديث القدسي الذي حكاه المعصوم وإن كان نفس الحديث لا يسمى سنة، فلو فرض أن السيدة زينب عليها السلام نقلت حديثاً قدسياً باعتبار أنها ملهمة، كما قال السجّاد عليه السلام: «أنت عالمة غير مُعَلَّمـة»، لم يكن من السنة، بل هي عدل القرآن كلام الله تعالى، ولا يسمّى أيضاً (كتاباً) في الاصطلاح. وعلى هذا فلله سبحانه: القرآن الحكيم، وسائر الكتب السماوية، والأحاديث القدسية. وللمعصومين: الثلاثة المتقدمة»[٢].

قلت: التعبير بـ (النقل) في حق السيدة زينب لا يراد به (الرواية) ولكن

---

(١) قلت: صحة وجود هؤلاء الأوصياء مصدره السنة ذاتها، وهو موقوف على صحة ما ورد فيها من الأخبار والروايات عن الرسول ﷺ، ولا ريب في أن هذه الأخبار والروايات لا يقبل منها ما دون المتواتر الذي بلغ منزلة العلم الضروري، أسوة بالأنبياء؛ لأن أدنى ما يتمتعون به أن تجري أقوالهم مجرى قول الرسول ﷺ، من جهة، وأن يفسّر القرآن ـ ونصّه متواتر لا ريب ـ في ضوء هذه الأقوال من جهة أخرى.

(٢) حول السنة المطهرة (ص٧) دار العلوم بيروت ١٩٩٤، وأحال في كلمة علي بن الحسين عليهما السلام على كتاب الاحتجاج للطبرسي (٢/ ٣١) خطبة السيدة زينب ـ عمته ـ عليها السلام. ووردت عنده العبارة في الصفحة ٥٩: «وأنت بحمد الله عالمة غير معلمة، فهمة غير مفهمة».

الوحي والإلهام، وهو عدل القرآن، كما يقول، فهل يعني أنه يساويه وإن كان لا يسمى كتاباً؟ ويساويه في ماذا؟ ثم إننا لم ندرك تماماً ما معنى أن للمعصومين: الثلاثة المتقدمة، أو المراد بهذا القول في هذا السياق. كما أننا لم نبحث عن المراد بسنّة الصدّيقة مريم أو سنّة الملائكة؟ ومن أين لنا أن نقف على هذه السنن؟

وعلى أي حال، وبغض النظر عن هذه التفصيلات، فإن تعريفه للسنة بأنها عبارة عن قول المعصوم وفعله وتقريره هو المعوَّل عليه عند الإمامية بوجه عام، أي سواء أكانوا من المتكلمين، أم من الفقهاء والأصوليين.

يقول الشيخ محمد رضا المظفر: «إن السنة في اصطلاح الفقهاء: قول النبي أو فعله أو تقريره» ويعلّل هذا التعريف (العام) ـ إن صح التعبير ـ بقوله: «ومنشأ هذا الاصطلاح: أمر النبي ﷺ باتباع سنّته، فغلبت كلمة (السنّة) حينما تطلق مجرّدة عن نسبتها إلى أحد(!!) على خصوص ما يتضمن بيان حكم من الأحكام من النبي ﷺ». ثم يضيف أو يستدرك قائلاً: «أما فقهاء الإمامية بالخصوص، فلما ثبت لديهم أن المعصوم من آل البيت يجري قوله مجرى قول النبي، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع، فقد توسعوا في اصطلاح السنة إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنة باصطلاحهم: **قول المعصوم أو فعله أو تقريره**».

ويؤكد الأصولي الفقيه الشيخ المظفر أن بيان المعصومين للأحكام بوصفهم منصوبين من الله تعالى، ليس من «نوع رواية السنة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع، بل هم أنفسهم مصدر للتشريع، فقولهم: (سنة) لا حكاية السنة»[1].

---

(١) أصول الفقه لمحمد رضا المظفر ٢/ ٥٥ ـ ٥٦ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ط٢ بيروت ١٩٩٠.

قلت: وفحوى ذلك أن السنة بهذا المفهوم لم يستكمل بناؤها قبل مضي عصر الأئمة الإثني عشر، بل إن هذه الفترة تمتد حتى نهاية عصر الغيبة الصغرى عام (٣٢٩هـ) للمهدي المنتظر؛ لأن إجاباته (وتوقيعاته) لم تنقطع حتى هذا التاريخ[(١)].

وهذا ما يسلّم به الإمامية أو ينصون عليه بطبيعة الحال، حتى إنهم يسمون هذا العصر بـ (عصر النص) ويقولون إن هذا العصر «قد انتهى بغيبة

---

(١) كانت آخر (توقيعاته) لنائبه الرابع أبي الحسن علي بن محمد السمري الذي انقطعت بوفاته ـ في التاريخ المذكور ـ السفارة، وانتهت الغيبة الصغرى. وقد خرج التوقيع قبل ستة أيام من وفاة السمري! وقد خاطبه فيه بقوله: «أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام»! الإمام المهدي للقزويني (ص٢٠٨) المطبعة العلمية ـ قم ـ إيران١٤٢٢هـ.

أما الغيبتان: الصغرى والكبرى فقد جاء النص عليهما في (الحديث) الذي رواه الكليني في (الكافي) ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "للقائم غيبتان: إحداهما قصيرة، والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلى خاصّة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصّة مواليه".

قال الفيض الكاشاني: «وأما الغيبة الأولى فكان له عليه السلام فيها سفراء تخرج إلى شيعته بأيديهم توقيعات، وكان أولهم الشيخ أبو عمرو عثمان بن سعيد العَمري رضي الله عنه، فلما مات عثمان أوصى إلى ابنه أبي جعفر محمد بن عثمان، وأوصى أبو جعفر إلى أبي القاسم الحسين بن روح، وأوصى أبو القاسم إلى أبي الحسن علي بن محمد السمري رضي الله عنهم، فلما حضرت السمري ﷺ الوفاة سئل أن يوصي! فقال: لله أمر هو بالغه. فالغيبة الكبرى هي التي وقعت بعد مضي السمري رضي الله عنه». انظر الحديث رقم ٩٢٠ من المجلد الثاني من كتاب الوافي ص٤١٤.

وروى في (الكافي) أيضاً بسنده عن سدير الصيرفي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: "إن في صاحب هذا الأمر شبهاً من يوسف عليه السلام، قال: قلت له كأنك تذكر حياته أو غيبته! قال: فقال لي: «وما ينكر! من ذلك **هذه الأمة أشباه الخنازير**! إن إخوة يوسف كانوا أسباطاً أولاد الأنبياء تاجروا بيوسف وبايعوه وخاطبوه، وهم إخوته وهو أخوهم، فلم يعرفوه حتى قال: أنا يوسف وهذا أخي، فما **تنكر هذه الأمة الملعونة** أن يفعل الله عز وجل بحجته في وقت من الأوقات كما فعل بيوسف؟.. الحديث». الوافي: الحديث ٩١٦ مج٢ ص٤١٢ وأصول الكافي١/ ٢٥٠ وفيه: «كأنك تذكره..» قال الفيض الكاشاني في الشرح: وما **تنكر** من ذلك: أي من حياته أو غيبته.

الإمام المهدي ابن الحسن (العسكري) عجّل الله فرجه الشريف»[١] . وفي وسعنا أن نقول ، بناء على هذا: إن أجيال الإمامية خلال ثلاثة قرون لم تعمل بـ (سنة) واحدة أو متكاملة ، ولكن بسنن مطردة تزداد نصوصها مع كل إمام من الأئمة! وقد لا يتفق معنا في هذا: من يرى أن الفرق التي ظهرت في تاريخ الإسلام ولها عقائد خاصة بها ، لم تظهر كتبها ـ أصلاً ـ إلا بعد استقرار عقائدها ووضوحها لدى معتنقيها[٢] .

وربما كان ما قلناه أو ذهبنا إليه هو السبب في قولهم: إن هذه المرحلة كان العمل (والإفتاء) فيها ـ أي للجمهور والمقلدين ـ «بناء على ظواهر النصوص دون إعمال العقل في التحليل والكشف والاستنباط» على حد قول بعض علماء الإمامية[٣] ؛ لأن هذه المرحلة ، أي مرحلة إعمال العقل في الاستنباط ، أو مرحلة الاجتهاد إنما شهدها القرن الرابع الهجري على يد الفقيه أبي علي الحسين بن أبي عقيل العماني الذي كان معاصراً للمحدث الكليني (محمد بن يعقوب الملقب بثقة الإسلام والمتوفى سنة ٣٢٩هـ) صاحب كتاب (الكافي) الذي سنتحدث عنه فيما بعد ، أي أن «الاجتهاد كان متزامناً مع حركة التدوين التي قادها الكليني والصدوق»[٤] . وإن شئت قلت: مع

---

(١) الشيخ زكريا داود ، مجلة البصائر ، العدد ٢٧ ربيع ٢٠٠٣ (ص٢٣) .

(٢) مع الشيعة الإثني عشرية للدكتور علي أحمد السالوس (٣/ ٨٣) . وكذلك ص١٠٤ .

(٣) الشيخ زكريا داود ، مجلة البصائر ، مرجع سابق (ص٢٣) .

(٤) المصدر السابق ، نفس الصفحة ، ويقول العلامة الطبطبائي: إن الشيخ العماني «هو أول من هذب الفقه واستعمل النظر ، وفتق البحث عن الأصول والفروع في ابتداء الغيبة الكبرى ، وبعده الشيخ الفاضل ابن جنيد (أبو علي محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي (ت ٣٨١هـ) ويوصف ابن الجنيد بالفقيه الكبير الذي أثار فقهاء المدرسة الإمامية بآرائه «**وقد خالف عامة فقهاء الشيعة بقوله بالقياس في معرفة الحكم الشرعي**» . نفس المصدر (ص٢٣) .

قلت: وقد يشير هذا إلى أن الانتقال من عصر النص إلى عصر الاجتهاد كان لا بد فيه من القياس! أو أن القول بالقياس والعمل به صاحب حركة الاجتهاد ومشى في ركابها على أقل تقدير .

استكمال (النصوص) واستقرار العقائد.

ولكن هذا قد لا يستقيم إذا لاحظنا أو ذكرنا أمرين: **الأول**: أن سيدنا علي بن أبي طالب نفسه ﷺ لم يرَ العمل بظواهر بعض الأحاديث النبوية، بل (اجتهد) في فهمها وتفسيرها على أن الأحوال أو الظروف المجتمعية التي قيلت فيها تغيّرت، فقد سئل عليه السلام ـ كما جاء في نهج البلاغة ـ «عن قول الرسول ﷺ (غيّروا الشيب ولا تشبّهوا باليهود) فقال: إنما قال ﷺ والدِّين قُلٌّ، فأما الآن وقد اتسع نطاقه، وضرب بِجِرانه، فامرؤ وما اختار»[1]

الأمر الثاني: أن العمل بظواهر النصوص، وبخاصة المتعارضة منها، يحتاج إلى اجتهاد، أو لا بد فيه من الاجتهاد، ولكنه يستقيم إذا نزلنا أقوال الأئمة منزلة الاجتهاد، ولم نرتق بها إلى مرتبة (النصوص)، ولكن هذا الذي يراه أهل السنة مرفوض عند الإمامية بطبيعة الحال، نقول هذا على الرغم من أن أصل التقسيم إلى مرحلتين: مرحلة النص ومرحلة الاجتهاد، واقعي ومنطقي، ولكن مرحلة النص أو عصر النص إذا كان قد انقطع عند أهل السنة بوفاة النبي ﷺ؛ لأن هذه الوفاة كانت إيذاناً بانقطاع الوحي وانتهاء العصمة ـ ليبدأ عصر الاجتهاد، أي عصر عمل العقل في النص (القرآن

---

(١) نهج البلاغة: الفقرة ١٦ من (باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام) ص٦٢٦.
والجِران: باطن العنُق من البعير وغيره، ومعنى: ضرب الدين بجرانه: ثبت واستقرّ، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: "حتى ضرب الحق بجرانه"، ويقال أيضاً: ألقى فلان على هذا الأمر جرانه: أي وطن نفسه عليه. راجع المعجم الوسيط ١/ ١١٩.
مع الإشارة إلى الأهمية البالغة لهذا الذي (أصّله) سيدنا عليّ ﷺ في فهم أو تفسير النصوص.
أما الحديث النبوي: «غيروا الشيب ولا تشبّهوا باليهود ولا بالنصارى» فهو حديث صحيح، أخرجه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. راجع المسند: ١٢/ ٥٠٧ حديث رقم ٧٥٤٥.

الكريم والسنة النبوية الشريفة) على أيدي الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين ـ وبخاصة الأئمة الأربعة، الذين يتقدمهم عميد الفقه الإسلامي أبو حنيفة النعمان (٨٠ ـ ١٥٠هـ) ـ فإن هذا العصر قد امتد عند الإمامية ـ كما أشرنا ـ إلى نهاية عصر غيبة الإمام المهدي الصغرى عام (٣٢٩ هـ).

والمسألة الجديرة بأن نقف عندها هنا هي: أن الإمامية قابلوا عصر النص هذا بعصر الاجتهاد، لا على معنى أن الأول سابق للثاني فحسب، بل على معنى أن عصر النص هو عصر العمل بالظاهر[1]، من جهة، وعصر ما قبل أصول الفقه وعلم مصطلح الحديث من جهة أخرى. بل إن الثقافة الإمامية لم تعرف هذا العلم وما أثمره من تصنيف الأحاديث والتمييز بين صحيحها وضعيفها قبل القرن الثامن الهجري على يد الحسن ابن المطهّر الحلّي، الملقب بالعلامة (ت ٧٢٦ هـ)[2] وقد سمى الإمامية هذا العصر ـ أو أصحابه من النقلة والرواة ـ بـ (الأخباريين) وسموا مدرستهم بالمدرسة الأخبارية في مقابل ما أسموه المدرسة الأصولية التي أسست لمرحة الفقه والاجتهاد في القرن الرابع (إذا أخذنا بعين الاعتبار ما قيل في الشيخ العماني والشيخ ابن الجنيد)، من جهة. ثم عنيت بالرجال ومصطلح الحديث في القرن الثامن من جهة أخرى.

والأمر هنا فيه قدر كبير من التداخل، والملاحظات حول هذه المقابلة بين المدرستين أو هذا التقسيم الجديد لا تتسع لها هذه الصفحات، وقد نعود لبيان

---

(١) تثير فترة العمل بالظاهر أو عصر العمل بالظاهر مشكلة أخرى أمام التفسيرات (الباطنية) للقرآن التي حفل بها هذا العصر؛ لأن من غير المبرّر أو المفهوم أن يتم الجمع بين العمل (بباطن) نصوص القرآن، و(ظاهر أحاديث) الأئمة!

(٢) يرى بعض علماء الإماميّة أن أول منوّع للحديث السيد جمال الدين أحمد بن طاووس، وتبعه تلميذه العلاّمة الحلّي، واختار الفيض الكاشاني أن أول من اصطلح على ذلك (العلامة الحلي). انظر قواعد التحديث للشيخ محيي الدين الموسوي الغريفي (ص١٦)، والوافي (١/ ٢٢).

بعض النقاط في صفحات قادمة، ونكتفي في هذا السياق بالحديث عن **توثيق السنة، أو طريقة حفظها ونقلها قبل حركة التدوين** التي تمت على يد الكليني والصدوق في القرن الرابع. وقد أشرنا قبل قليل إلى أن هذه السنة كانت (تتكامل) عبر المعصومين الإثني عشر أو الأربعة عشر (إذا أضفنا السيدة زينب ومن قبلها السيدة فاطمة عليهما السلام). هـذا وقد أوجز المحدث الاسترأبادي ـ في بدايات القرن الحادي عشر الهجري ـ من خلال دفاعه عن مدرسة الأخباريين، **كيف تنعدم الحاجة لأصول الفقه ومصطلح الحديث، من وجهة نظر هذه** المدرسة، فقال: «وعند قدماء أصحابنا الأخباريين قدس الله أرواحهم كالشيخين الأعلمين الصدوقين والإمام ثقة الإسلام محمد يعقوب الكليني كما صرح به في أوائل كتابه الكافي، وكما نطق به في باب التقليد وباب الرأي والقياس، وباب التمسك بما في الكتب، من كتاب الكافي، **فإنها صريحة في حرمة الاجتهاد**، وفي وجوب التمسك بروايات العترة الطاهرة عليهم السلام المسطور في تلك الكتب المؤلفة بأمرهم»[1].

وقال: «الصواب عندي مذهب قدمائنا الإخباريين وطريقهم. أما مذهبهم فهو أن كل ما تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة، عليه دلالة قطعية من قبله تعالى، حتى أرش الخدش، وإن كثيراً مما جاء به ﷺ من الأحكام، وما يتعلق بكتاب الله أو سنة نبيه ﷺ من نسخ أو تقييد وتخصيص، وتأويل: **مخزون عند العترة الطاهرة عليهم السلام، وأن القرآن في الأكثر ورد على وجه التعمية بالنسبة إلى أذهان الرعية، وكذلك كثير من السنن النبوية، وأنه لا سبيل لنا فيما لا نعلمه من الأحكام النظرية الشرعية، أصلية كانت أو فرعية، إلا السماع من**

---

(١) الشيخ زكريا داود. مرجع سابق (ص٢٢). نقلاً عن الاسترآبادي، الميرزا محمد أمين (ت١٠٣٣هـ): الفوائد المدنية (ص٤٠). وبحث الشيخ داود في المجلة المذكورة بعنوان: المدرسة الإخبارية والتأصيل المعرفي. والملاحظات حول هذا البحث كثيرة. مع الإشارة إلى أن صاحب كتاب (الكافي) توفي عام (٣٢٩) وأن الحسن العسكري توفي عام (٢٦٠)!

الصادقين عليهم السلام، وأنه لا يجوز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر الكتاب، ولا من ظواهر السنن النبوية، ما لم يعلم أحوالهما من جهة أهل الذكر عليهم السلام. بل يجب التوقف والاحتياط فيهما. وإن المجتهد في نفس أحكامه تعالى إن أخطأ كذب على الله تعالى وافترى، وإن أصاب لم يؤجر! وإنه لا يجوز القضاء ولا الإفتاء إلا بقطع ويقين، ومع فقده يجب التوقف»[1] .

ثانياً: الأصول الأربعمائة:

يقول الإمامية: إنه كانت لديهم أصول أربعمائة «من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد أبي محمد العسكري: (ت٢٦٠هـ)» تم تدوينها أو تصنيفها بدقة قبل تدوين الكليني (ت٣٢٩هـ) والصدوق (ت٣٨١هـ) . . بل إن الكليني والصدوق وشيخ الطائفة الطوسي (ت٤٦٠هـ) ـ أصحاب الكتب الأربعة المعتمدة عندهم . والتي سنتحدث عنها فيما بعد ـ إنما عوّلوا في حركة التدوين التي قاموا بها على هذه الأصول . بل يقولون إن السبب في إهمال هذه الأصول أو عدم استمرار العناية بها يعود إلى هذا التعويل أو هذا الاستيعاب ، يقول مؤلف كتاب «دراسة حول الأصول الأربعمائة»: «إن أعيان هذه الأصول قد أهملت نظراً لاحتواء الكتب الأربعة وجوامع الحديث لهذه الأصول وغيرها من مصادر أحاديث الشيعة ، ولأجل ذلك استغنى المحدثون عن الأصول بأعيانها لوجود مضامينها ورواياتها في هذه الكتب المتأخر تأليفها زمناً عن زمن تأليف الأصول» ويضيف: «ولم أقف ـ حسب تتبعي ـ للأصول التي ذكرها الشيخ الطوسي (ت٤٦٠ هـ) على أكثر من ثلاثة أصول موجودة اليوم ، ومن الكتب التي وصفت بأنها أصول على أكثر من سبعة وعشرين كتاباً ، وعساني أوفق للاطلاع عليها في المستقبل»[2] .

ويلخص هذا (زين الدين بن علي العاملي) ، الملقب بالشهيد الثاني

---

(١) المصدر السابق (ص٢٦ ـ ٢٧) نقلاً عن (الفوائد المدنية) (ص٤٧ ـ ٤٨) .

(٢) ص٧ (الدكتور السالوس: مع الشيعة الإثني عشرية: ٣/ ١٠٥)

(٩١١ ـ ٩٦٥هـ) بقوله في (شرح الدراية): «كان قد استقر أمر الإمامية على أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف سموها أصولاً، فكان عليها اعتمادهم»[(١)].

وتداعت الحال إلى أن ذهب معظم تلك الأصول، ولخصها جماعة في كتب خاصة، تقريباً على المتناول.

وأحسن ما جمع منها: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه».

قلت: وهاهنا ملاحظتان مهمتان:

الملاحظة الأولى: أن هذه الأصول الأربعمائة مروية في جملتها عن أبي عبد الله الإمام جعفر الصادق عليه السلام، أي: ليس فيها أحاديث نبوية، اللهم إلا ما رفعه الإمام أبو عبد الله نفسه إلى النبي ﷺ، ولا نعني بالرفع هنا: إضافتها إلى النبي ﷺ ورفعها إليه بالسند المتصل، أي بحسب مفهوم الحديث المرفوع في مصطلح أهل السنة، ولكن نعني بالرفع مجرد الإضافة إلى مقام النبي، بغير إسناد، بحسب تعريف الحديث المرفوع عند الأصوليين أو المتأخرين من الإمامية. قال مؤلف الكتاب المذكور: (دراسات حول الأصول الأربعمائة: ص٧):

«بلغ الرواة عنه ـ أي الإمام جعفر الصادق عليه السلام ـ أربعة آلاف رجل[(٢)] وانصرفت طائفة كبيرة من هؤلاء لضبط ما رووه عن الإمام سماعاً في كتاب خاص، في مواضيع الفقه والتفسير والعقائد وغيرها. وقد اصطلح

---

(١) راجع د. السالوس ٣/ ١٠٦ وقال محقق كتاب (الوافي): «نقل محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني ـ رحمه الله ـ في كتابه (معالم العلماء) عن الشيخ المفيد طاب ثراه أنه قال: صنفت الإمامية من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد أبي محمد العسكري! (عليه السلام) أربعمائة كتاب تسمى الأصول، وهذا معنى قولهم: فلان له أصل» (١/ ٢٢).

(٢) وقال المحقق المشار إليه: «ورجال الصادق عليه السلام من العامة والخاصة على ما قاله المفيد في إرشاده: زهاء أربعة آلاف رجل» الوافي (١/ ٢٢).

التاريخ الشيعي على تسمية هذه الكتب بالأصول، كما حصرها في أربعمائة أصل. وهذا ما نعنيه بالأصول الأربعمائة».

الملاحظة الثانية: أن تاريخ بعض هذه الأصول، وبخاصة تلك التي تتحدث عن الإمامة وأصول العقائد، يعود إلى ما بعد عصر الأئمة الإثني عشر الذين خالفت الإمامية في الاعتقاد بهم معظم فرق الشيعة، بل يعود في بعض الأحيان إلى ما بعد عصر التدوين (عصر الكليني والصدوق). ومن هذه الأصول: كتاب (مقتضب الأثر في الأئمة الإثني عشر) تأليف أحمد بن محمد ابن عياش الجوهري المتوفى سنة: ٤٠١هـ[1]!!.

والعجيب بعد هذا، أن نرى الأخباريين يتلقون بالقبول، كل ما ورد في الكتب الأربعة ـ التي استوعبت الأصول الأربعمائة أو عوّلت عليها كما قالوا ـ بل يقولون بتواتر «كل حديث وكلمة بجميع حركاتها وسكناتها الإعرابية والبنائية وترتيب الكلمات والحروف»[2] !!

ثالثاً: السنة النبوية وسنن الأئمة:

تنسب هذه (الأصول الأربعمائة) إذن، وكما دلّتنا الأقوال السابقة ـ وأقوال أخرى كثيرة ـ إلى الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق رضي الله عنه، إن لم يكن بإطلاق، ففي المقام الأول. وفي وسع الباحث أن يلحظ هذا وهو يطالع الكتب الأربعة المذكورة. فإذا أضفنا إلى أحاديث الإمام أبي عبد الله: الأحاديث المروية عن سائر الأئمة، أمكننا القول: إن (**السنة النبوية**) لا تزيد في كتب الحديث عند الإمامية على خمسة بالمائة، وقد تتراوح في بعض أبواب الأصول والعقائد ـ بغض النظر عن الأسانيد ـ ما بين خمسة وعشرة بالمائة.

---

(١) (ص٤٧) من كتاب: دراسة حول الأصول الأربعمائة، مرجع سابق. (د. السالوس: ١٠٧/٣).

(٢) تنقيح المقال في أحوال الرجال، للشيخ عبد الله المامقاني (ص١٨٣). وراجع: (د. السالوس: ١١٩/٣).

أما كتب الفروع، فلا يقع فيها الباحث على حديث نبوي إلا في القليل النادر!

ونبادر هنا إلى التنبيه على أمر مهم، وهو أن تساؤل الباحث عن (الأصول الأربعمائة) أو عن قواعد الحديث التي يعوّل عليها الإمامية في تصحيح مروياتهم في الكتب الأربعة، وسائر ما يتصل بتصنيف الأحاديث وعلم الجرح والتعديل... إلخ، كل هذا ليس له أن يكون موضع مقارنة أو خلاف بين أهل السنة والشيعة الإمامية، **لأن الجهة منفكة كما يقال!**

فأهل السنة والجماعة يتحدثون عن (السنة النبوية)[1]، والشيعة الإمامية يتحدثون عن سنة الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام، أو عن السنة الجعفرية، وعن سنن سائر الأئمة حتى عصر الغيبة الكبرى. بل إن من الملاحظ ـ أيضاً ـ أن (السنة) المنقولة عن سيدنا علي بن أبي طالب ﵁ وكرّم الله وجهه، لا تحظى إلا بأقل من تلك المنقولة عن النبي الأكرم ﷺ[2]!

---

(١) أخرج الكليني بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من خالف كتاب الله وسنة محمد ﷺ فقد كفر». وأخرج عنه بسنده كذلك، قال: «إن الفقيه حق الفقيه: الزاهدُ في الدنيا، الراغب في الآخرة، المتمسك بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم». أصول الكافي (١/ ٥٣ ـ ٥٤).

(٢) اللهم إلا إذا سلكنا في هذه (السنة) ما جاء في كتاب (نهج البلاغة) الذي جمعه ـ أو جمع أصله ـ الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ) من كتب الأدب والتاريخ، وإن كان ما تضمنه هذا الكتاب ـ كتاب النهج ـ من خطب وحكم ورسائل (سياسية وغيرها) لا ندري هل نُقل كله أو روي بالأسانيد وبشروط الرواية الإمامية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم توجد هذه الخطب والحكم في كتب الحديث المعتمدة عندهم، **وبخاصة (الكافي) الذي قام الكليني بعمله قبل عمل الشريف الرضي بسبعة أو ثمانية عقود؟ علماً بأن** اعتبار (نهج البلاغة) يمثل (السنّة العلوية) يجعل قدرها راجحاً رجحاناً ظاهراً على الأحاديث النبوية في سائر كتب الإمامية. على أن دراسة (النصوص) التي ضُمّ عليها كتاب النهج، وبطريقة نقد المتن أو من جهة معانيها وسياقها التاريخي، وسائر الظروف المجتمعية والخاصة. ومن الوجهة الفنيّة الأدبية والبلاغية، لا تدع مجالاً للشك في أن الشطر الأكبر من كتاب (نهج البلاغة) الذي فرغ الشريف الرضي من جمعه عام ٤٠٠هـ مما قاله أمير المؤمنين سيدنا عليّ، أو مما تصحّ نسبته إليه ﵁.

وعلى سبيل المثال، فإن المائة حديث الأولى في كتاب (الوافي) للفيض الكاشاني، الذي جمع فيه كتب الحديث الأربعة، بلغت الأحاديث النبوية فيها تسعة أحاديث ـ وهي نسبة عالية قياساً بسائر الأبواب ـ منها سبعة أحاديث عن الأمام أبي عبد الله جعفر الصادق نفسه (ت ١٤٨ هـ)، يرفعها إلى النبي ﷺ مباشرة: (عن أبي عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . .).

أما الحديثان الآخران. فأحدهما عن أبي الحسن موسى، قال: دخل رسول الله المسجد . . . أي: إن موسى بن جعفر المتوفى عام ١٨٤هـ يروي الحديث أو يرفعه إلى النبي مباشرة كذلك. أما الحديث الثاني والأخير فهو من كتاب: من لا يحضره الفقيه. أو من كتاب (الفقيه) كما يكتبه الفيض الكاشاني اختصاراً. وهذا الحديث لم يذكر له أي إسناد! وتلخص هذه الحالة: موقف الإمامية من الأحاديث النبوية، وكيفية روايتهم لها بوجه عام (وسوف يتضح لنا في الصفحات القادمة أسباب هذا الموقف أو هذه الحالة).

وقد يحمل هذا الموقف تناقضاً في مصادر الفكر الشيعي، سواء أحمل في طياته الدلالة على الإعلاء من شأن الأئمة ـ على حساب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ـ أم لم يحمل. وربما اختلف الباحثون في تفسير هذا الموقف. ونحن في وسعنا أن نرجعه إلى السببين التاليين:

الأول: أن النقل ـ والرواية ـ عن النبي ﷺ (السنة النبوية) لا بد أن يتم عبر طبقات الرواة، أو عبر طبقتين على الأقل هما الصحابة والتابعون، حتى عصر التدوين، أو حتى بداية عصر التدوين على أقل تقدير. ولكن الإمامية عزلوا هاتين الطبقتين، بل طعنوا في رجالهما طعناً شديداً وصل عند الرافضة منهم إلى حد تكفير الصحابة أو الحكم بردتهم عن الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ، وإن كانت روايات الردة موجودة في كتب الإمامية أنفسهم مع

الأسف![1] . ـ حتى بات التفريق بين الرافضة والإمامية شديد الصعوبة أو بعيد المنال ـ فقد روى الكليني في كتابه (الكافي) ثلاثة وثلاثين حديثاً ، عقد لها الفيض الكاشاني باباً خاصاً تحت عنوان: (باب أن عامّة الصحابة نقضوا عهدهم وارتدوا بعد رسول الله ﷺ)[2] وفي (رجال الكشي للطوسي) عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان الناس أهل الردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة ، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود ، وأبو ذر الغفاري ، وسلمان الفارسي . ثم عرف الناس بعد يسير . وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا ، وأبوا أن يبايعوا لأبي بكر (قلت: رضي الله عنه) حتى جاؤوا بأمير المؤمنين عليه السلام (قلت: رضي الله عنه وكرم الله وجهه) مكرهاً ، فبايع! (ص٦٧) وفي حديث

---

(١) لم يقتصر الأمر على الروايات ، بل تعدتها إلى (القياس) على بني إسرائيل ، إلى جانب الاستدلال العجيب ببعض الآيات القرآنية!! قال شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي: «أخبر الله تعالى عن أمة موسى عليه السلام أنها قد ارتدت بعد مفارقة موسى إياها إلى ميقات ربه ، وعبدوا العجل واتبعوا السامري ، وهم قد شاهدوا المعجزات . . . وفارقهم موسى أياماً معلومة ، والنبي عليه السلام خرج من الدنيا بالموت ؛ فإذا كان كل ذلك جائزاً عليهم فعلى أمتنا أجوز وأجوز»!!!

وأضاف: «على أن الله تعالى قد حكى في هذه الأمة وأخبر أنها ترتد ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لتتبعنَّ سنن من كان قبلكم حذو النعل بالنعل، والقذة بالقذة، حتى لو أن أحدهم دخل جحر ضبٍّ لدخلتموه! قالوا: فاليهود النصارى يا رسول الله؟ قال: فمن إذن؟**» ا.هـ. رسائل الشيخ الطوسي (ص١٢٧) مؤسسة أهل البيت ـ بيروت ١٤١٢هـ .

قلت: ولا نعرض هنا للرد على هذه (القياسات) والتلفيقات التي لا تخفى ، مكتفين بكتابة باقي الآية الكريمة: ﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ وبما أخرجه الإمام الطبري عن سيدنا علي ـ كرم الله وجهه ـ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ قال: «الثابتين على دينهم: أبا بكر وأصحابه ، فكان علي يقول: كان أبو بكر أمير الشاكرين» . راجع فتح القدير للشوكاني ١/ ٣٨٨ .

(٢) سوف نعرض للحديث عن هذا الباب في آخر الكتاب . وانظر الوافي: ٢/ ١٨٤ ـ ٢١٥ .

آخر عن أبي خالد القماط، عن حمران، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما أقلّنا! لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها! قال: فقال عليه السلام: ألا أخبرك بأعجب من هذا؟ قال: فقلت: بلى، قال عليه السلام: المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا (وأشار بيده) ثلاثة. (ص٦٨) وفي رواية ثالثة عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ارتد الناس إلا ثلاثة: أبو ذر، وسلمان، والمقداد. قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام، فأين أبو ساسان، وأبو عمرة الأنصاري (ص٦٩) - وفيه روايات أخرى أعجب من هذه - وروى الكليني في روضة الكافي «أن المسلمين ارتدوا بعد الرسول ﷺ إلا ثلاثة هم: المقداد وأبو ذر وسلمان، وأنهم أصبحوا أهل جاهلية وبمثابة من عبد العجل. وكل حاكم قبل القائم فهو طاغوت يعبد من دون الله[1].

قلت: والمفارقة العجيبة هنا أن عمار بن ياسر رضي الله عنه لم يكن من بين هؤلاء الثلاثة! والمفارقة الأعجب أن الصحابة الكرام هم الذين نهضوا بعد وفاة النبي الأكرم بحرب المرتدين، في المعارك التي خطط لها ببراعة وحزم الخليفة الأول رضي الله عنه. ولهذا لم يجد النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ) بداً من تأكيد هذه الردة - رداً على مثل هذا الذي قلناه - بقوله: «وما ورد في ارتدادهم ورجوعهم إلى قواعد الجاهلية أكثر من أن يخفى (أو يُحصى)!

وفي روضة الكافي عن أبي جعفر في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: ٤١] . قال: ذاك والله حيث قالت الأنصار: منّا أمير ومنكم أمير[2]. وفيه عن عبد الرحيم القصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام إن الناس يفزعون إذا قلنا إن الناس ارتدوا!! فقال: يا عبد الرحيم إن الناس عادوا بعد ما قبض رسول الله ﷺ أهل

---

(١) روضة الكافي (ص١٢٥، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٩٦).
(٢) وانظر الوافي: المجلد الثالث ح(١٦٢٢) ص٩٣٣.

الجاهلية . . . إلخ»[١] . (كتاب فصل الخطاب ص٣٣٤) . وجاء في (رجال الكشي) أيضاً: عن أبي عبد الله الحسين بن علي قال: نحن وشيعتنا على الفطرة التي بعث الله عليها محمداً ، وسائر الناس منها براء!! (ص١٩٨) .

وقد عاد الإمامية (فأكدوا) هذه الردة ، أو (جدّدوها) بل هي ردة ثانية جديدة تضاف إلى سابقتها ، عن أبي عبد الله ـ بسنده من حديث محمد بن نصير ـ قال: ارتد الناس بعد قتل الحسين عليه السلام ـ إلا ثلاثة: أبو خالد الكابلي ويحيى بن أم الطويل ، وجبير بن مطعم . ثم إن الناس لحقوا وكثروا (ص٢٠٦)[٢] .

---

(١) من كلام سيدنا علي ﷺ ، في وصف الصحابة ، كما جاء في كتاب (نهج البلاغة): «لقد كانوا يصبحون شعثاً غبراً ، وقد باتوا سُجّداً وقياماً ، يراوحون بين جباههم وخدودهم ، ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم ، كأن بين أعينهم ركب المعزى من طول سجودهم . إذا ذكر الله هَمَلت أعينهم حتى تَبُلَّ جيوبهم ، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف! خوفاً من العقاب ، ورجاءً للثواب» . الخطبة رقم ٩٥ ص١٦٢ دار المرتضى بيروت ٢٠٠٣م . وجاء في عهده الذي كتبه للأشتر النخعي حين ولاه على مصر وأعمالها «وهو أطول عهد ، وأجمع كتبه للمحاسن» كما قال الشريف الرضي بحق . قال عليه السلام: «ولا تنقض سُنّة صالحةً عمل بها صدور هذه الأمة ، واجتمعت بها الألفة ، وصَلُحت عليها الرعية ، ولا تُحدثنَّ سنّة تضرّ من ماضي تلك السنن ، فيكون الأجر لمن سنّها ، والوزر عليك بما نقضتَ منها» (نهج البلاغة ص٥٦٨) .
قال الإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩) شارحاً ومعلقاً رحمه الله: «وأراد في جميع هذا كله: ما أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم ، فإنه لا سبيل لأحد إلى نقضه وإبطاله . وكيف لا وإجماعهم قاطع فيما تعلق به ، فيكون ما عداه خطأً وضلالة ، وبدعة وجهالة» . الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي (شرح نهج البلاغة) المجلد الخامس (ص٢٥٢٥) مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية صنعاء ـ اليمن ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .
ورضي الله عن أمير المؤمنين وأرضاه . .الذي تتصدر بلاغته بلاغة البلغاء ؛ في حين أن بلاغة سيدنا رسول الله ﷺ تقع على القنطرة الواصلة بين إعجاز القرآن وبلاغة هؤلاء البلغاء .

(٢) قال الفيض الكاشاني: «وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ارتد الناس بعد قتل الحسين عليه السلام إلا ثلاثة . . .» . الحديث: الوافي (٢/ ٢٣٤) .

يضاف إلى ذلك أن الإمامية اشترطوا لقبول رواية الراوي أن يكون إمامياً، كما سنشرح ذلك فيما بعد؛ لأن غير الإمامي ليس عدلاً، أي سواء أكان صحابياً أم غيره، وسواء ارتد الصحابة أو لم يرتدوا ـ وبغض النظر في هذا السياق عن مسألة وجود رواة (إماميين) قبل عصر الإمام الثاني عشر ـ وبهذه المناسبة أقول: إني لا أعلم عدد الأحاديث التي رواها الإمامية عن الصحابة الثلاثة المذكورين الذين لم يرتدوا!! ـ بل إن الإمامية جعلوا هذا الرفض لغير الإمامي عاماً في معالم الدين، أعم من أن يكون قاصراً على رواية الحديث فحسب؛ عن حمدويه وإبراهيم ابنا نصير (وإبراهيم من شيوخ الكشي، رواه عنه) قالا: حدثنا محمد بن اسماعيل الرازي، قال: حدثني علي ابن حبيب المدائني، عن علي بن سويد السائي، قال كتب إليّ أبو الحسن الأول وهو في السجن: «وأما ما ذكرت يا علي ممن تأخذ معالم دينك؟ لا تأخذك معالم دينك عن غير شيعتنا، فإنك إن تعديتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله وخانوا أماناتهم، **إنهم اؤتمنوا على كتاب الله جل وعلا فحرّفوه وبدّلوه، فعليهم لعنة الله، ولعنة رسوله، ولعنة ملائكته، ولعنة آبائي الكرام البررة، ولعنتي، ولعنة شيعتي إلى يوم القيامة... إلخ**» في حديث طويل»[1].

---

(١) رجال الكشي (ص٦٤) وأبو الحسن الأول هو موسى بن جعفر، قالوا: إنه مات مسموماً بأمر هارون الرشيد عام ١٨٤هـ. والحديث رواه كذلك في (الكافي) وقد جاء في هذه الرواية على لسان الإمام موسى أنه قال في أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما): «لعمري لقد نافقا قبل ذلك ـ أي قبل اغتصاب الخلافة ـ وردّا على الله كلامه، وهزئا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهما الكافران! عليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. والله ما دخل قلب أحد منهما شيء من الإيمان منذ خروجهما عن حالتيهما ـ أو جاهليتهما ـ وما ازدادا إلا شكاً، كانا خدّاعين مرتابَين منافقَين، حتى توفتهما ملائكة العذاب إلى محل الخزي في دار المقام...». الوافي المجلد الثاني ح ٦٧١ ص٢٠٤ ـ ٢٠٨. وانظر فيه سبب كتابة هذا الجواب لعلي بن سويد. **قلت**: ويعلم الله أن ابن سويد هذا كذّابٌ أشِر، وأنه يكذب على الإمام. ولسائل أن يسأل: هل الذي يقول هذا في أبي بكر وعمر، عرف الإيمان طريقه إلى قلبه هو ولو ساعة من نهار؟

أما طبقة **التابعين**، فإن الطعن فيها بعد هذا الطعن الخاص بالصحابة والطعن بسائر المسلمين لم يعد بحاجة إلى تعليق، ونكتفي في هذا بقول آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي، قال: «وإذا كان هذا حال الصحابة الذين أسلموا على يد الرسول ﷺ وسمعوا حديثه وخدموه، فكيف يكون حال التابعين الذين ربّاهم أمثال معاوية!! »[1].

علماً بأنه ذهب إلى القول: «إن حديث ارتد الناس الظاهر أنه مختلق أو محمول على بعض مالا ينافي القطع . . . بالإضافة إلى أن الارتداد لم يشمل غير أهل المدينة!!»[2].

قلت: استثنى من الردة غير الصحابة الذين كانوا بالمدينة من المهاجرين والأنصار!! وإن شئت قلت: جعل هذه الردة من (اختصاص) صحابة رسول الله الذين لم يغادروا المدينة!! طبعاً مع سائر أهلها. فانظر ما أعدل هذا الفهم أو الموقف أو الاستدراك!! وتأمل هذه (الميزة) لمدينة رسول الله ﷺ.

---

(١) حول السنة المطهرة (ص٣٨).

(٢) المصدر السابق، وبعده: «وفي حديثٍ أن الإمام عليه السلام! أنكر صحة حديث (ارتد الناس إلا كذا)، وأحال ـ أي الشيرازي ـ على البحار (بحار الأنوار للمجلسي) (ج٢٢ ص٣٥٢) ح(٨٠) ويحار المرء في معرفة ما يراه أو يرجحه السيد الشيرازي!
أما طعنه بالتابعين، قياساً على الصحابة أو إلحاقاً بهم؛ فإننا لا نعلم أين نجد (الإسلام) الذي لا علاقة له بالصحابة والتابعين، ديناً ودولة، وفتحاً وتاريخاً وحضارة؟ أو قرآناً وسنّة، وعلماً وثقافة ولغة وأدباً . . . إلخ، اللهم إلا إذا كان السيد الشيرازي يرى أن نبحث عن الإسلام في الجفر الأبيض والأحمر!! علماً بأن اختصار الحكم على التابعين بأنهم ربّاهم «أمثال معاوية»! قد يكون مقبولاً أو لا مانع عندنا منه؛ لأن عدالة الصحابة التي لا تنال منها هذه الروايات، انسحبت في جملتها على طبقة التابعين الذين عاصروا الصحابة، وأخذوا عنهم وتربّوا على أيديهم، أو ربّاهم معاوية ومن يضارعه أو يسبقه ويتقدم عليه من عظماء التاريخ العربي الإسلامي والحضارة الإسلامية، كأبي بكر وعمر وعلي وعثمان وأبي عبيدة وجعفر الطيار، وسعد بن أبي وقاص، والحسن والحسين، وقيس بن سعد، وعمرو بن العاص، والعباس، ويزيد بن أبي سفيان، وحبيب بن مسلمة، والمثنى بن حارثة، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، والسيدة عائشة أم المؤمنين الصدّيقة بنت الصدّيق، وغيرهم. رضي الله عنهم أجمعين، وجزاهم عن كتاب الله وسنة رسوله، وعن الإسلام والمسلمين، أفضل ما يجزي عباده الصالحين.

السبب الثاني: أما السبب الآخر فهو أن عامة المسلمين تصدّوا لرواية السنة النبوية، ولم يقوموا برواية ما دعاه الإمامية سنة؛ لأن هذه (السنة) الإمامية لم تعرف إلا في عصر الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد[1] ـ أو في عصر لاحق هو عصر التدوين ـ . وقد يسمح كل ما قلناه ونقلناه عن سنة الإمام أبي عبد الله أن نقول: يبعد أن يكون هناك أصل من الأصول الأربعمائة في الفترة الممتدة من وفاة النبي ﷺ أو من عهد الإمام علي ﷺ حتى عصر الإمام جعفر (٨٣ ـ ١٤٨).

وأياً ما كان الأمر فإن ما نقل عن الإمام أبي عبد الله لم يُنظر إليه على أنه سنّة أو تشريع يضاف إلى سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام التي أمرنا القرآن بالأخذ بها واتباعها ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]، بل نظر إليه على أنه فقه واجتهاد، أو فهوم واجتهادات فقهية، مثله في ذلك مثل فقه واجتهاد معاصره الإمام أبي حنيفة النعمان ﷺ (٨٠ ـ ١٥٠هـ) أي أن الإمام جعفر الصادق ﷺ أحد أئمة الاجتهاد الكبار في التاريخ الإسلامي، ويقوم على فقهه عدد قلّ أو كثر من التلاميذ، ويقلّده مَن يقلّده مِن عامة المسلمين.

*** فقه الصحابة وفقه أهل البيت:**

ولهذا فإن من الغريب عندنا أن يقابل بعض الإمامية فقه أهل البيت بفقه الصحابة. ويعني بذلك أن الشيعة يأخذون بفقه أهل البيت، وأن أهل السنة

---

(١) لم يرَ علي بن إبراهيم القمي بأساً في أن يروي قصة مصنوعة انتهت بقول نافع مولى عمر رضي الله عنهما لهشام بن عبد الملك: «ويحق لأصحابه ـ أبي جعفر محمد بن علي ـ أن يتخذوه نبياً!!» علماً بأن مكانة أبي جعفر في العلم والفقه دون مكانة ابنه أبي عبد الله، بل لقد جاء في رواية الكليني لهذه القصة: قول هشام لنافع، وقد سأله: يا أمير المؤمنين من هذا الذي قد تكافأ (اجتمع) عليه الناس؟! ـ وقد رآهم اجتمعوا على أبي جعفر في ركن البيت ـ قال: «**هذا نبيّ أهل الكوفة، هذا محمد بن علي**»! تفسير القمي ١/٢٣٦ ـ ٢٣٧، والوافي: الحديث ١٣٩٧ مج٣ ص٧٨٠ ـ ٧٨١.

والجماعة يأخذون بفقه الصحابة! ووجه الغرابة أن ما يسمّونه فقه أهل البيت هو (سنة) أو (نصوص)، وأنهم كما قالوا عملوا بظاهرها ثلاثة قرون، أو إلى أن تكاملت مع دخولهم في عصر الغيبة الكبرى!! وذلك قبل أن يُعملوا فيها العقل والاجتهاد والاستنباط، أي قبل أن يؤسس علماؤهم عصر (الفقه) أو يدخلوا فيه، في حين أن فقه أهل السنة هو فقه أئمة الاجتهاد أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم، رضي الله عنهم أجمعين (وبعضهم كان معاصراً للإمام جعفر الصادق رضي الله عنه، وبعضهم كان بعده) وقد استنبط فقههم من كتاب الله وسنة رسوله، ورجح منهم من رجح بعض (اجتهادات) الصحابة أو التابعين .ولا يوصف هذا الفقه ـ ولا أعلم أحداً قاله قبل بعض الإمامية المعاصرين ـ بأنه فقه الصحابة!! أين هي مذاهب الصحابة التي لها أتباع ومقلدون في عالم المسلمين السنة منذ قرون؟ وبهذه المناسبة، نقول: إن من المؤسف حقاً أن يقرأ المرء في كتاب (الكافي) ـ في روايتين منسوبتين إلى الإمام موسى الكاظم ـ لعن الإمام أبي حنيفة!! والروايتان من طريق علي بن إبراهيم شيخ الكليني[1] .

وإن كان هذا الطريق يشكل لنا عزاء عن هذا الكلام الساقط ؛ لأن علي ابن إبراهيم هو رائد القول بتحريف القرآن! ولم أقف ـ في حدود اطلاعي ـ على أحد سبقه إلى هذا الافتراء على الله تعالى. إن علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي لا يكذب على الله، ولكنه يكذّب الله ؛ لأن الله تعالى قد تكفّل بحفظ القرآن بنفسه جلّ وعلا، فقال ـ عزَّ من قائل ـ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ

---

(١) انظر الكافي للكليني (ج١ ص٤٤ ـ ٤٥). والعجيب أن يلعن أبو حنيفة لأنه يقول بالقياس على نصوص الكتاب والسنة، تحقيقاً لمقاصد الشارع عبر العصور، في الوقت الذي يرفع فيه الإمامية فقه الإمام جعفر إلى منزلة النصوص ذاتها! بل يزاحمون بها السنة النبوية في أحسن الأحوال! وفي الوقت الذي يصفون عالمهم ابن جنيد الإسكافي (ت٣٨١ هـ) بالشيخ الفاضل والفقيه الكبير، ولا يلعنونه، مع أنه يقول بالقياس؟! راجع الشيخ زكريا داود: مجلة البصائر ص ٢٣ العدد ٢٧ ربيع ١٤٢٤هـ وراجع فيما سبق ص١٤٣ .

﴿لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ومثل هذا المفتري حين يقوم بلعن الإمام أبي حنيفة، فإنه يعلي من شأنه رضي الله عنه، ولا يحط من قدره، بل يحط من قدره هو. ونشير ـ في هذا السياق ـ إلى تعجّبنا من تلميذه (الكليني) الذي «أكثر من الرواية عنه بواسطة ابنه علي» على حدّ قول صاحب كتاب (الوافي)[1].

رابعاً: (سنة) أمير المؤمنين علي عليه السلام والسنن المكتومة:

في وسع الباحث أن يفرد الحديث عن (السنة) الخاصة بسيدنا علي بن أبي طالب ﷺ من بين سائر (السنن) التي نسبها الإمامية إلى (الأئمة) أو إلى المعصومين. ويعود السبب في ذلك إلى ما خصَّ به النبي الأكرم علياً ـ عليه السلام ـ من العلوم والمعارف التي لم تكن عند غيره من الصحابة كما جاء في روايات الإمامية، بل إن بعض هذه الروايات توحي بأن **معارف عليّ هي معارف النبي وأن سنته سنته!** علماً بأن ما روته الكتب الأربعة المعتمدة عن سيدنا علي نزر يسير؛ لأن هذه الكتب تدور في جملتها كما أشرنا حول فقه ومعارف الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق، أوحول مروياته وما أثر عنه رضي الله عنه. هذا في الوقت الذي أوصى سيدنا علي ﷺ قبيل موته بالتوحيد وبسنّة النبي ﷺ. قال ﷺ لما ضربه ابن مُلجَم قبحه الله وسخط الله عليه: «وصيتي لكم أن لا تشركوا بالله شيئاً، ومحمداً صلى الله عليه وآله فلا تضيعوا سنّته. أقيموا هذين العمودين، وأوقدوا هذين المصباحين. وخَلاكم ذمّ»[2].

كما أنه لم يؤثر عنه ـ حال حياته ـ أنه أشار إلى (سنّته) هو أو حضّ على

(١) الوافي للفيض الكاشاني ١/ ٢٥ وقال عنه أيضاً: إنه «أول من نشر حديث الكوفيين بـ(قم)».

(٢) نهج البلاغة: رقم (٢٦٢) ص ٤٨٣ دار المرتضى ـ بيروت. قال الشارح: والمراد أن قوام الدين بالتوحيد والعمل بالسنة. وخلاكم ذم: لا يلحقكم بعد هذا ذم. قلت: وقد وردت هذه الوصية في حديث طويل رواه الكليني في (كتاب الحجة)، قال في آخره: «ثم أقبل على الحسن فقال: يا بني ضربة مكان ضربة، ولا تأثم» أصول الكافي ١/ ٢١٩.

الأخذ بها، ولكنه حضّ على الأخذ بالسنة النبوية؛ قال كرّم الله وجهه: «طوبى لمن وسعته السنّة، ولم ينسب إلى البدعة»[١]، وقد فعل ذلك حتى عندما كان يخاطب عمّاله ـ وهو وليّ أمرهم وأمر سائر المسلمين ـ قال في كتابه للأشتر النخعي حين ولاّه على مصر: «واردُدْ إلى الله **ورسوله** ما يُضْلِعُك من الخُطوب، ويشتبه عليك من الأمور، فقد قال الله تعالى لقوم أحبَّ إرشادهم: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩]. «**فالرد إلى الله: الأخذ بمحكم كتابه، والرد إلى الرسول: الأخذ بسنّته الجامعة غير المفرِّقة**»[٢] ا. هـ. بل لعل وصفه هذا للسنّة النبوية يدل على اشتراط أن تكون متفقاً عليها أو على صحتها، وليس مختلفاً فيها.. حتى لا يتفرق في نظره المسلمون!

وفحوى هذا الخطاب أو الكلام لواليه على مصر: أنه أمره بالرجوع إلى كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ كما كان يفعل هو نفسه رضي الله عنه، فقد كتب كذلك لطلحة والزبير بعد بيعته بالخلافة قائلاً: «فلما أفضت إليَّ، نظرتُ إلى كتاب الله وما وضع لنا وأمرنا بالحكم به فاتبعته، وما استنّ النبي ﷺ فاقتديتُه»[٣]، أي أن هذين المصباحين كانا منهجه أو دستوره في الحكم رضي الله عنه، فهما اللذان عاش بهما في حياته، وأوصى بهما قبل مماته.

وقد أفرد الكليني في (أصول الكافي) في كتاب الحجة باباً «فيه ذكر

---

(١) نهج البلاغة (باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام، رقم ١٢٤ ص٦٥٦ قال الشارح: «السنّة: الطريقة والسيرة، والمراد: التزم بكل ما صدر عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله من قول أو فعل، لا يتجاوز ذلك إلى غيره، ولم ينسب: لم يُعْزَ. إلى بدعة: ما استحدث في الدين ما ليس له أصل في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم».

(٢) نهج البلاغة: الخطبة (العهد) رقم ٢٩٢ ص٥٧٣.

(٣) نهج البلاغة: الخطبة رقم ٢٠٣ ص٤٠٥ ـ ٤٠٦.

الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام»[١] وقد جاء في هذا الكتاب من حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال له: يا أبا محمد علّم رسول الله ﷺ علياً ألف باب يفتح من كل باب ألف باب . وقال له: وإن عندنا الجامعة ، صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله وإملائه من فلْق عليّ بيمينه ، فيها كل حلال وحرام ، وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش»[٢] .

وفي رواية أخرى: «سأله بعض أصحابنا عن الجفر ، فقال: هو جلد ثور مملوء علماً . قال: فالجامعة؟ قال: تلك صحيفة طولها سبعون ذراعاً في عرض الأديم مثل فخذ الفالج ، فيها ما يحتاج الناس إليه . وليس من قضية إلا وهي فيها حتى أرش الخدش»[٣] .

وروى الكليني أيضاً في (باب الإشارة والنص على أمير المؤمنين صلوات الله عليه)[٤] عن **أبي عبد الله عليه السلام** في حديث طويل قام على وضع الآيات والاستدلال بها في غير سياقها ، على المعهود من روايات إمامية كثيرة ، جاء فيه قول النبي ﷺ: «رب إن العرب قوم جفاة!» وأن رسول الله وقد وقع النفاق في قلوبهم ـ أي أصحابه ـ «كان يتألفهم ويستعين ببعضهم على بعض»!! وجاء في آخره أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ فقال يا محمد: إنك قد قضيت نبوتك واستكملت أيامك ، فاجعل الاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة عند عليّ ، فإني لم أترك الأرض إلا وَليَ فيها عالم تعرف به طاعتي ، وتعرف به ولايتي ، ويكون حجة لمن يولد بين قبض النبي إلى خروج النبي الآخر ، قال: فأوصى إليه بالاسم الأكبر ، وميراث

---

(١) الكافي (١/ ١٧١ ـ ١٧٤) وفيه ثمانية أحاديث .
(٢) المصدر السابق (١/ ١٧٢) .
(٣) نفس المصدر (١/ ١٧٣) .
(٤) أحاديث هذا الباب في الجزء الثاني من الوافي الصفحات (٣١٤ ـ ٣٢٧) .

العلم، وآثار علم النبوة، وأوصى إليه بألف كلمة، وألف باب، يفتح كل كلمة وكل باب ألف كلمة وألف باب»[1].

وأخرج في (الكافي) أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لما حضر رسول الله ﷺ الموت دخل عليه عليّ عليه السلام، فأدخل رأسه! ثم قال: يا عليّ إذا أنا متُ فغسلني وكفنّي، ثم أقعدني وسلني واكتب»[2].

وروى في (الكافي) و(التهذيب) عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال لعلي عليه السلام: إذا أنا مت فاستق ست قرب من ماء بئر غرس (بئر بالمدينة) فغسلني وكفّني وحنطني! فإذا فرغت من غسلي وكفني، فخذ بجوامع كفني وأجلسني، ثم سلني عما شئت. فوالله لا تسألني عن شيء إلا أجبتك فيه».

ونشير هنا إلى أننا لم نفهم مغزى أن يكون هذا التحديث ـ لعليّ رضي الله عنه ـ بعد موت النبي ﷺ لا في حياته الشريفة!

وروي أيضاً في (الكافي) عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:«كان في ذوابة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيفة صغيرة» فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: أي شيء كان في تلك الصحيفة؟ قال: «هي الأحرف التي يفتح كل حرف ألف حرف»، قال أبو بصير: قال

---

(١) الوافي (ج٢ ص ٣١٤ ـ ٣١٨) ولا ندري ما معنى «خروج النبي الآخر» في هذا السياق؟!.

(٢) الوافي (٢/ ٣٢٤) قلت: ويبدو أن الأمر بعد الوفاة لا يقتصر على (تحديث) النبي ﷺ علياً رضي الله عنه، بل يتعداه إلى (التعليم) في القبور لبعض الشيعة ومن يتولّى آل البيت ـ ولكن من (المعلّم)؟ ـ أخرج الكليني في كتابه (الكافي) ـ بسنده ـ عن حفص بن غياث قال: سمعت موسى بن جعفر عليهما السلام يقول لرجل: «أتحب البقاء في الدنيا»؟ فقال: نعم، فقال: وَلِمَ؟ قال:لقراءة (قل هو الله أحد) فسكت عنه، فقال لي بعد ساعة:«يا حفص! من مات من أوليائنا وشيعتنا ولم يُحسن القرآن عُلِّم في قبره ليرفع الله به من درجته..»الوافي: المجلد التاسع (الحديث رقم ٨٩٨١) ص١٧١١.

أبو عبد الله عليه السلام: «فما خرج منها حرفان حتى الساعة!»[١].

وروى كذلك في (الكافي) في «باب أن الله تعالى لم يعلم نبيّه ﷺ علماً إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين عليه السلام، وأنه كان شريكه في العلم ثم انتهى إليهم صلوات الله عليهم» روى في هذا الباب عن عبد الله بن سلمان، عن حِمران بن أعين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن جبرئيل أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برمّانتين، فأكل رسول الله ﷺ إحداهما، وكسر الأخرى بنصفين، فأكل نصفاً وأطعم علياً نصفاً. ثم قال له رسول الله ﷺ: يا أخي هل تدري ما هاتان الرمانتان؟ قال: لا، قال: أما الأولى فالنبوّة ليس لك فيها نصيب، وأما الأخرى **فالعلم**، أنت شريكي فيه. فقلت، أصلحك الله كيف يكون شريكه فيه؟ قال: **لم يعلّم الله محمداً ﷺ علماً إلا وأمره أن يعلّمه علياً عليه السلام**»[٢].

وأخيراً أخرج الصدوق في (من لا يحضره الفقيه) الحديث ـ النبوي ـ التالي بدون إسناد، ونقله صاحب (الوافي) برقم ٧٨٧: قال الصدوق: «روي عن ابن عباس أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول لعليّ عليه السلام: «يا علي أنت وصيي أوصيت إليك بأمر ربي، وأنت خليفتي استخلفتك بأمر ربّي! يا علي أنت الذي يبين لأمتي ما يختلفون فيه بعدي ويقوم فيهم مقامي. قولك قولي، وأمرك أمري، وطاعتك طاعتي، ومعصيتك معصيتي، ومعصيتي

(١) الوافي (٢/ ٣٢٥) وروى الإمام أحمد والبخاري والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن أبي جحيفة قال: سألنا علياً: هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء بعد القرآن؟ قال: لا والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة، إلا فهم يؤتيه الله عز وجل في القرآن، أو ما في الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر». مسند الإمام أحمد: الحديث ٥٩٩ ج٢ ص٣٦.
وقوله: العقل، أي الدية، وفي رواية ابن ماجه: الديات، بدل العقل، والمراد: أحكامها ومقاديرها وأصنافها. وانظر كذلك المسند: الحديث ٧٨٢. ج٢ ص١٧٠.

(٢) الوافي (٣/ ٦٠٤) حديث رقم ١١٧٥.

معصية الله عز وجلّ»[١].

قلت: ويطول التعليق حول هذه الروايات . ونكتفي بالقول: إن هذا الذي خُصّ به أمير المؤمنين عليه السلام يجعل من (سنّته) سنة متميزة وراجحة حتى على السنة النبوية كما دوّنت في كتب أهل السنة والجماعة (أو العامة بحسب مصطلح الإمامية)! وكذلك على **(السنة الجعفرية)** - إن صح التعبير - التي دوّنت في كتب الإمامية . والغريب أن هذه - **(السنة العلوية)** لم تظهر لا في الكتب الأربعة المعتمدة عند الإمامية ، ولا فيما سواها من كتبهم ، اللهم إلا في كتاب (نهج البلاغة) ، كما أشرنا في تعليق سابق[٢] وهو ما أشار إليه الإمام يحيى بن حمزة بقوله «وإن وجد كلام لأمير المؤمنين في غيره - أي النهج - فهو على جهة الندرة»[٣] قلت: وإذا كان هذا مفسّراً فيما خصّ به ﷺ وكرّم الله وجهه من أبواب الحروف والكلمات ، التي تبلغ مليوناً أو مليونين ، لأنه لم يخرج منها كما نقل عن الإمام أبي عبد الله نفسه عليه السلام حرفان حتى الساعة! أي حتى الربع الثاني من القرن الثاني للهجرة ؛ فإنه غير مفسّر أو مفهوم في حق ما خصّ به من (ميراث العلم) و (آثار علم النبوة) وأن قوله

---

(١) الوافي (٢/ ٣٢٧) حديث رقم ٧٨٧ .

(٢) نضيف هنا: أن طرفاً من هذه السنة قد توجد في بعض هذه الكتب . وربما كان هنالك دراسات وبحوث (وَثّقت) أحاديث النهج ، تخريجاً لها من تلك الكتب ، أو من خلال عرضها على طريقة الأخباريين أو الأصوليين . ولكننا لم نطلع على هذه الدراسات والبحوث . وبين يدينا - على سبيل المثال - كلام سيدنا علي ﷺ مع كُميل بن زياد ، الذي ورد في نهج البلاغة ، فقد رواه رئيس المحدّثين ابن بابويه - صاحب كتاب (من لا يحضره الفقيه) - في كتابه: (الخصال) قال السيد عبد الله شبّر معقباً على هذه الراوية: «سند هذا الخبر وإن كان ضعيفاً إلا أنه قد روي بطرق أخر كثيرة ، رواه السيد الرضي في النهج ، والشيخ في الأمالي ، والثقفي في كتاب الغارات ، والصدوق في الإكمال وغيره» انظر: الجزء الرابع من نهج البلاغة: (باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام) رقم ١٤٧ ص ٦٦٤ ومصابيح الأنوار لشبّر: ح ٣٨ الجزء الثاني ص ٨٣ - ٨٤ .

(٣) الديباج الوضي في الكشف عن أسرار الوصي ١/ ١٠٥

قول النبي ﷺ، وأمره أمره . . . إلخ . رضي الله عنه .

أما السنن (المكتومة) أو التي لم يجر البوح بها، فقد أشار إليها على نحو جامع الفيض الكاشاني في كتابه الجامع (الوافي) .

قال: «قال أمير المؤمنين وإمام المتقين عليه الصلاة والسلام، مشيراً إلى صدره المبارك: «إن هاهنا لعلماً جمّاً لو وجدت له حملة»، وقال سيد العابدين وزينهم صلوات الله عليه: «لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله»، وفي رواية (لكفّره)! ولقد آخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما[١] .

وقال عليه السلام:

إني لأكتم من علمي جواهره!	كيلا يرى الحق ذو جهل فيفتتنا
وقد تقدم في هذا أبو حسنٍ	إلى الحسين ووصى قبله الحسنا
وربّ جوهر علم لو أبوح به	لقيل لي أنت ممن يعبد الوثنا
ولاستحل رجال مسلمون دمي	يرون أقبح ما يأتونه حسنا

«وقال أبو جعفر الباقر عليه السلام: (ما زال العلم مكتوماً منذ بعث الله نوحاً على نبينا وعليه السلام)!!

وقال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: (خالطوا الناس بما يعرفون، ودعوهم مما ينكرون، ولا تحتملوا على أنفسكم وعلينا. إن أمرنا صعبٌ مستصعب لا يحتمله إلا ملكٌ مقرّب، أو نبي مرسل، أو مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان) .

«وذلك لأن أسرار العلوم على ما هي عليه لا تطابق ما يفهمه الجمهور

---

(١) وبعده: فما ظنكم بسائر الخلق . . . إلخ الحديث، رواه الكليني في أواخر أبواب الحجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ذكرت التقية يوماً عند علي بن الحسين عليهما السلام، فقال: والله لو علم أبو ذر . . الحديث . الوافي: المجلد الثالث حديث ١٢٣٦ص ٦٤٤ وانظر مصابيح الأنوار لشبّر (١/ ٣٤٨ ـ ٣٥٨) .

من ظواهر الشرع[1] . وطريقُ معرفة العلم التقليدي بنوعيه ، أعني الاعتقادي والعملي ، ليس إلا تعرف آثار أهل البيت عليهم السلام ، وتعلّم أحاديثهم من الأصول المنقولة عنهم؛ لأنهم هم خلفاء النبي ﷺ ، ومهابط الوحي(!!) وخزنة العلم ، والراسخون فيه ، وأهل الذكر الذين أمرنا بمسألتهم ، وأولو الأمر الذين أمرنا بطاعتهم .

«وقد صعدوا ذرى الحقائق بأقدام النبوة والولاية ، ونوّروا طبقات أعلام الفتوى بالهداية ، وسائرُ العلماء والحكماء إنما استضاؤوا بأنوارهم ، **بل الأنبياء والأوصياء إنما اقتدوا في عالم الأرواح بآثارهم!!** فالكليم أُلبس حلّة الاصطفاء لما

---

(١) روى الصفار في كتابه (بصائر الدرجات) بإسناده عن جابر ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال: إن أمرنا سرٌّ مستتر ، وسر لا يفيده إلا سر ، وسر على سر ، وسرٌّ مقنّع بسر . وعن أبان بن عثمان ، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: إن أمرنا هو الحق ، وحق الحق ، وهو الظاهر ، وباطن الظاهر ، وباطن الباطن . وهو السرّ ، وسرّ السرّ ، وسرّ المستتر ، وسرّ مقنع بالسرّ .
قال في المصابيح: «والأخبار في هذا المعنى كثيرة» . انظر مصابيح الأنوار (١/ ٣٥٦) . **قلت:** انظر أحاديث (باب أن حديثهم صعب مستصعب) من كتاب (الوافي) مع (بيان) الفيض الكاشاني ، أي شرحه وتعليقه على الحديث الأول والثاني والثالث والخامس: الوافي: المجلد الثالث: الأحاديث: ١٢٣٥ ـ ١٢٣٩ (ص ٦٤٣ ـ ٦٤٧) **وجميعها من رواية الكافي. وأولها حديث نبوي!!** قال أبو جعفر عليه السلام: قال رسول الله ﷺ: «إن حديث آل محمد صعب مستصعب ، لا يؤمن به إلا ملك مقرّب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان . فما ورد عليكم من حديث آل محمد ، فلانت له قلوبكم وعرفتموه فاقبلوه ، وما اشمأزت منه قلوبكم وأنكرتموه فردّوه إلى الله وإلى الرسول وإلى العالم من آل محمد . وإنما الهلاك أن يُحدَّث أحدكم بشيء منه لا يحتمله ، فيقول: والله ما كان هذا! والله ما كان هذا! والإنكار هو الكفر» ا . هـ . الحديث ١٢٣٥ ص ٦٤١ .
قلت: ولكن أحاديث النبي الكريم نفسه صلوات الله وسلامه عليه ـ وأعني الأحاديث الصحيحة طبعاً ـ ليس فيها ما يستنكر أو تشمئز منه القلوب! أو لا يحتمل فكيف هذا؟ أو ما معنى هذا الذي ينسب إلى النبي الكريم ﷺ؟ مع الإشارة إلى أن عبارة الحديث: «لا يؤمن به إلا مَلَك مقرّب . . » في حين أن الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا يحتمله إلا نبيّ مرسل أو ملَك مقرَّب . .» وفي رواية أخرى عنه: «لا يحتمله ملك مقرب ولا نبي مرسل . .» وهذه الروايات جميعها في الكافي للكليني انظر الوافي: المجلد٣ ص ٦٤٣ ـ ٦٤٥ .

شاهدوا منه الوفاء. وروح القدس في جنان الصاقورة ذاق من حدائقهم الباكورة. فهم منار الهدى، والعروة الوثقى، والحجة على أهل الدنيا، خزائن أسرار الوحي والتنزيل، ومعادن جواهر العلم والتأويل، الأمناء على الحقائق، والخلفاء على الخلائق، مفاتيح الكرم، ومصابيح الأمم، طهرهم الله من الرجس تطهيراً، وصلّى الله عليهم وسلّم تسليماً كثيراً»[١].

ونشير أخيراً إلى أن هذه المسألة ـ مسألة السنن المكتومة ـ تركت أثرها في الرواية والرواة ـ ناهيك عن أثرها في الفكر الإمامي الذي لا نتحدث عنه الآن ـ فجابر بن يزيد الجعفي (ت ١٢٨هـ) على سبيل المثال، يقول ـ فيما رواه صاحب (رجال الكشي) ـ «رويت خمسين ألف حديث ما سمعه أحدٌ منّي»[٢] وروى أيضاً بسنده عن جابر قال: «حدثني أبو جعفر عليه السلام بسبعين ألف حديث لم أحدّث بها أحداً قطّ، ولا أحدّث بها أحداً أبداً! قال جابر: فقلت لأبي جعفر عليه السلام: جُعلت فداك! **إنك قد حمّلتني وقراً عظيماً بما حدّثتني به من سرّكم الذي لا أحدّث به أحداً!** فربما جاش في صدري حتى يأخذني منه شبه الجنون! قال: يا جابر، فإذا كان ذلك فاخرج إلى الجبّان (الصحراء) فاحفر حُفيرة ودلِّ رأسك فيها، ثم قل: حدّثني محمد بن علي (أبو جعفر عليه السلام) بكذا وكذا»[٣] ا.هـ.

هذا، وقد استُهلت ترجمته في الكتاب المذكور بهذا الحديث: «حدثني حمدويه وإبراهيم ابنا نصير، قالا: حدثنا محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن ابن بكير، عن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أحاديث جابر؟ فقال: ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة، وما دخل عليّ

---

(١) الوافي (١/ ١١ ـ ١٢).
(٢) اختيار معرفة الرجال، المعروف بـ (رجال الكشي) لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي: ح رقم ٣٤٢ ص٢٦٦.
(٣) المصدر السابق: ح٣٤٣ ص٢٦٦ ـ ٢٦٧.

قط»[1] ا.هـ.

* * *

(١) نفس المصدر: ح٣٣٥ ص٣٦٤ . وروى بسنده عن العلاء بن يزيد قال: خرجت مع جابر - لما طلبه هشام - حتى انتهى إلى السواد ، قال: فبينا نحن قعود وراعٍ قريب منّا ، إذ لفتت نعجة من شاته! إلى حَمَل ، فضحك جابر! فقلت له: ما يضحكك أبا محمد؟ قال: إن هذه النعجة دعت حملها فلم يجئ ، فقالت له: تنحَّ عن ذلك الموضع فإن الذئب عاماً أوّل أخذ أخاك منه . فقلت: لأعلمن حقيقة هذا أو كذبه ، فجئت إلى الراعي فقلت له: يا راعي تبيعني هذا الحمل؟ قال: فقال: لا ، فقلت: ولم؟ قال: لأن أمّه أفره شاة في الغنم وأغزرها درّة ، وكان الذئب أخذ حملاً لها عند عام الأول من ذلك الموضع ، فما رجع لبنها حتى وضعت هذا فدرَّت . فقلت: صدق .
«ثم أقبلتُ ، فلما صرت على جسر الكوفة ، نظر إلى رجل معه خاتم ياقوت ، فقال له: يا فلان خاتمك هذا البراق أرنيه! قال: فخلعه فأعطاه ، فلما صار في يده رمى به في الفرات ، قال الآخر: ما صنعت؟ قال: تحب أن تأخذه؟ قال: نعم ، قال: فقال بيده إلى الماء! فأقبل الماء يعلو بعضه على بعض حتى إذا قرب تناوله وأخذه» الحديث ٣٤٦ رجال الكشي ص٢٦٧ - ٢٦٨ .



الفصل الثاني

الجرح والتعديل وأنواع الحديث

أولاً: تمهيد:

تبرز كتب الحديث وعلومه عند الإمامية مدرستين اثنتين: مدرسة القدماء والأخباريين، ومدرسة الأصوليين والمتأخرين، بحيث يمكن القول: إن الجرح والتعديل وعلم الرجال، وسائر ما يتصل به من تقسيم الحديث، أو «تنويعه» بحسب عبارة كثير منهم، هو من خصائص المدرسة الثانية، التي نشأت أو عرفت في «زمن العلامة وشيخه أحمد بن طاوس»[1] والمراد بالعلاّمة، كما أشرنا في موضع سابق، الحسن بن المطهّر الحلّي المتوفى سنة (٧٢٦هـ). أما جمال الدين أحمد بن طاوس فقد توفي سنة (٦٧٣هـ).

والذي نراه ابتداءً، وقبل تلخيص معالم هاتين المدرستين، وما بينهما من توافق أو اختلاف، أن المسألة تكمن في أن الإمامية تشكلت عقيدتهم وآراؤهم في الإمامة بوجه خاص وفي فروع الفقه والأحكام بوجه عام، من خلال الكتب الأربعة التي سبقت الإشارة إليها ـ وبخاصة: الكافي ومن لا يحضره الفقيه ـ وأصحاب هذه الكتب بدورهم حرصوا على تسجيل **«السنن القائمة التي عليها العمل»** على حد قول الكليني في مقدمة كتابه، بالإضافة إلى جمعه فنون علم الدين، والعمل بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام، والتي بها «يؤدى فرض الله وسنة نبيه ﷺ»[2] بحسب عبارته، مع التنويه بقوله: «سنة نبيّه ﷺ» في هذا السياق.

وهذا يعني حقيقةً أو في (واقع) الحال: القبول بمرويات هذه الكتب، أو بعبارة أدق: القول بصحتها وسلامتها من (الوضع) على أقل تقدير. حتى إذا

---

(١) توضيح المقال في علم الرجال للملا علي كني (ت ١٣٠٦هـ) ص ٤٨.
(٢) مقدمة الكافي (ص٩) والوافي للفيض الكاشاني (ج١/ ص٢٣)

تأثر الفكر الإمامي بعلوم الحديث التي سبق لأهل السنة استحداثها وتأصيلها، وبخاصة شروطهم في (عدالة الرواة) وما يستلزمه من علم الرجال و(اتصال الإسناد).. ونحو ذلك[١]: وجدوا من خلال الإفادة من هذه الشروط أن أحاديث هذه الكتب موزعة أو يجب تصنيفها بين الأنواع التالية: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف (وهذا النوع الأخير، يتضمن كذلك الأحاديث الموضوعة) وقد كان للشروط الخاصة التي وضعها الإمامية لقبول الروايات أو تصحيحها، أثر في انفرادهم بالحديث (الموثق) الذي لم تعرفه كتب أهل السنة، وكذلك الحديث (القوي) الذي قال به بعضهم، أو أضافوه إلى الأنواع الأربعة السابقة.

ثانياً: أنواع الحديث:

ونوجز فيما يلي التعريف بهذه الأنواع، مع الإشارة إلى أننا طوينا **تفصيلات** وآراء وأقساماً كثيرة تتفرع إليها بعض هذه الأنواع:

١ ـ **الصحيح**: «هو ما اتصل سنده إلى المعصوم (ع) بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات»[٢]. وعرّفه بعضهم بأنه «ما كان جميع سلسلة سنده إماميين ممدوحين بالتوثيق، مع اتصال السند إلى المعصوم عليه السلام» وأضاف: «وعن جمهور العامة أن لا يكون شاذاً ولا مُعللاً فيه»[٣].

٢ ـ **الموثق**: «ما دخل في طريقه مَنْ نصّ الأصحاب على توثيقه، مع فساد عقيدته، ولم يشمل باقِيه على ضعف»[٤] وعرفه صاحب (توضيح المقال)

---

(١) من الأدلة التي ساقها الأخباريون على فساد طريقة المتأخرين، وقد سمّاها صاحب توضيح المقال: شبهاً، وقام بالرد عليها: «أن طريقة المتقدمين موافقة لطريقة الخاصّة (أي الإمامية) والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة (أي أهل السنة) واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر للمتتبع، وكما يفهم من كلام الشيخ حسن» أي ابن الشهيد الثاني. انظر توضيح المقال (ص ٥٢).

(٢) قواعد الحديث للشيخ محيي الدين الموسوي الغريفي ص ٢٤ مطبعة الآداب بالنجف.

(٣) توضيح المقال للكنّي (ص ٢٤).

(٤) الشيخ الموسوي الغريفي: (ص ٢٤).

بقوله: «ما كان جميع سلسلة سنده ممدوحين بالتوثيق الأعم الشامل للمقيد بالجوارح، مع كون الجميع أو البعض من غير الإمامية. مع اشتراط الاتصال السابق، فإنه معتبر في الجميع عدا الضعيف»[(١)].

٣ ـ **وأما الحسن** فالمراد به: «ما كان جميع سلسلة سنده إماميين ممدوحين بما لم يبلغ حد الوثاقة مطلقاً، فإن بلغ حدّها ففي البعض خاصة»[(٢)] وعرفه الشيخ الغريفي نقلاً عن (الدراية) للشهيد الثاني بأنه «ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته، مع تحقيق ذلك في جميع مراتبه أو في بعضها، مع كون الباقي من رجال الصحيح»[(٣)].

٤ ـ «**والضعيف**: ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمة، بأن يشمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه، أو مجهول الحال»[(٤)]. كما قال الشهيد الثاني في كتاب (الدراية) وجاء في تعريف آخر يبدو أنه التعريف الأشهر هو «مالم يجتمع فيه شرط أحد الأقسام السابقة، بأن اشتمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه، أو على مجهول الحال، أو ما دون ذلك كالوضاع»[(٥)].

أما (**القوي**) فقد عده أكثرهم من أقسام (الموثق)، وبعضهم جعله أصلاً

---

(١) توضيح المقال: (ص ٢٤٦).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٤٦).

(٣) قواعد الحديث (ص ٢٤) وانظر ضياء الدراية (ص ٢٣).

(٤) قواعد الحديث (ص ٢٤) وعرفه صاحب توضيح المقال بأنه «مالم يدخل في أحد الأقسام السابقة، بجرح جميع سلسلة سنده بالجوارح أو بالعقيدة، مع عدم مدحه بالجوارح أو بهما معاً، أو جرح البعض بأحدهما أو بهما، أو جرح البعض بأحد الأمرين، وجرح البعض الآخر بالأمر الآخر أو بهما، أو مع جرح بعض بالأمر الآخر، وبعض آخر بهما معاً، وهكذا، سواء كان الجرح من جهة التنصيص عليه أو الاجتهاد، أو من جهة أصالة عدم أسباب المدح والاعتبار، سواء جعلنا الأصل هوالفسق والجرح، أو قلنا: لا أصل في البين»!! (ص ٢٤٨) وقد لا يقف الباحث على أثر لهذا التقسيم في كتب الرجال أو في كتب الحديث.

(٥) مقياس الهداية، (ص٣٥) وانظر ضياء الدراية (ص٢٥).

مستقلاً، وعرّفه أكثر من واحد بأنه ما يدخل في جميع ما خرج عن الأقسام الثلاثة المذكورة، ولم يدخل في الضعيف.

وعرّفه بعضهم بأنه المروي عن الإمامي غير الممدوح ولا المذموم.

ثالثاً: الحجة أو المقبول من هذه الأنواع:

الصحيح منها حجة بلا خلاف بين القائلين بحجية خير الواحد، بشرط ألا يكون شاذاً، أو معارضاً بغيره من الأخبار المعتبرة. وأما الموثق والحسن فالمشهور حجيتهما. وخالف فيها جماعة، فاشترطوا في اعتبار خبر الواحد أن يكون جميع رواته إماميين عدولاً.

ولذا قال الشهيد الثاني: «واختلفوا في العمل بالحسن، فمنهم من عمل به مطلقاً كالصحيح، ومنهم من ردّه مطلقاً وهم الأكثرون، وكذا اختلفوا في العمل بالموثق نحو اختلافهم في الحسن، فقبله قوم مطلقاً، ورده آخرون، وفصّل ثالث بالشهرة وعدمها... إلخ»(١).

قال الشيخ الموسوي الغريفي: «والحق حجيتهما معاً، لقيام السيرة العقلائية على قبول كل خبر كان المخبر به موثوقاً في نقله، أو حسن السيرة ممدوحاً، ولم يثبت ردع عنها من قبل الشرع»(٢)، مع تأكيده على أن صفة الممدوح يراد منها ثبوت العدالة، لأنها عبارة عن حسن الظاهر (المفسّر بعدم ظهور ما ينافي العدالة) قال: «وهذا مختص بالإمامي، لعدم اتصاف غيره بالعدالة وإن مدح أو وثّق» وأضاف: «فالمدح إذن بنفسه لا يوجب اعتبار الرواي، وإنما يكون أمارة عدالته، بخلاف التوثيق! فإنه موجب لاعتبار الموثق بنفسه وإن لم يكن عدلاً، فلا يختص بالإمامي»(٣).

---

(١) الموسوي الغريفي (ص ٢٧) وضياء الدراية للشهيد الثاني (٢٥ ـ ٢٦).
(٢) المصدر السابق (ص ٢٨).
(٣) المصدر نفسه (ص ٣٠).

«وأما الضعيف، وهو المرسل، أو المسند الذي لم يكن راويه موثقاً أو إمامياً ممدوحاً، سواء كان مجهولاً أو مجروحاً، فليس بحجة، لعدم الدليل على جواز العمل به، فلم يخرج عن حد الظنون التي لا يجوز العمل بها»[١].

وقد أعاد الشيخ الموسوي الغريفي تعريف الحديث الضعيف في هذا السياق، لمزيد من الإيضاح، وبيان أنه يشمل المرسل والمسند، أو لبيان أن المرسل يعد أحد أقسام الضعيف. وقد قيل في تعريفه أي المرسل: هو الذي يسقط من سنده راوٍ أو أكثر. وعرّفه الفيض الكاشاني بقوله: «**الإرسال** هو أن يروي عن المعصوم من لم يدركه بغير واسطة، أو بوسائط نسيها أو تركها أو أبهمها، كما قيل: «عن رجل» أو «عمن أخبره» أو «عن بعض أصحابه»[٢].

وبهذه المناسبة، فإن الحديث المرسل يفترق عن الحديث المرفوع الذي أشرنا إليه سابقاً، في أن المرسل له سند، ولكن سقط من هذا السند راوٍ أو أكثر، ولكن الحديث المرفوع لا سند له! أو له طرف من سند ينتهي به عند (الرافع) أو نقطة الرفع إن صح التعبير؛ لأنه هو الذي ينقله الراوي عن رواة لم يكونوا في عصره، مثل رواية الشيخ الطوسي صاحب كتابي (التهذيب) و(الاستبصار) عن فضل بن شاذان، وهم لم يره ولم يعش في عصره، بل عاش بعده بمائتي عام! أو روايته عن الإمام الصادق الذي عاش قبل الطوسي بأكثر من ثلاثمائة عام. وذلك دون أن يذكر بينهما أي واسطة. **قلت:** وكذلك مثل رواية الصادق نفسه عن النبي ﷺ.

أما **الحديث المقطوع** «فهو ما قطع بعض سنده»[٣] قال في الوافي: «ومما يوجب عدم الاعتماد ـ أي إلى جانب الإرسال ـ: (القطع) وهو أن لا يبلغ

---

(١) المصدر نفسه (ص ٣٣).
(٢) الوافي (١/ ٢٨).
(٣) السيد الشيرازي: حول السنة المطهرة (ص ٤٣).

الإسناد إلى المعصوم، بل ينتهي إلى بعض الوسائط»[1].

رابعاً: شروط توثيق الرواة:

ولا بد لنا من التعقيب ـ أخيراً ـ على مسألتي العدالة والتوثيق؛ لأن بعض الغموض قد يكتنف هذا الموضوع نظراً لاشتراط أن يكون الراوي (إمامياً)، علماً بأن هذا الوصف يصعب التسليم بوجوده قبل وفاة الإمام الحسن العسكري نظراً للافتراقات العديدة التي شهدها تاريخ التشيع، وبخاصة بعد وفاة كل من الإمام جعفر الصادق نفسه، والإمام الحسن العسكري. ـ وكما أشرنا إلى ذلك ـ بالإضافة إلى أن «جُلّ شيوخ الشيعة وفقهائها مالوا إلى الفطحية بعد مضيّ جعفر» كما يقول النوبختي[2].

إن الحديث عن المخبر «الموثوق في نقله» و«حسن السيرة الممدوح» تعني في مصطلحات أهل السنة: الضبط (أي: لما ينقل) والعدالة، وقد أشار إلى هذا على نحو ما الشيخ الموسوي الغريفي حين قال: إن صفة (الممدوح) يراد منها ثبوت العدالة، وهذا عندهم مختص بالإمامي «لعدم اتصاف غيره بالعدالة وإن مُدح (أي وإن قيل فيه ـ تقديراً ـ إنه عدل) أو وثق (أي وإن قيل عنه إنه ضابط لما ينقل)».

قال الشيخ عبد الله المامقاني (١٢٩٠ ـ ١٣٥١هـ): «الموافق للتحقيق هو أن العدالة لا تجامع فساد العقيدة، وأن الإيمان شرط في الراوي» قال: «وهو الذي اختاره العلاّمة ـ أي الحلّي ـ في كتبه الأصولية وفاقاً للأكثر لقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [الحجرات: ٦]. ولا فسق أعظم من عدم الإيمان. **والأخبار الصريحة في فسقهم بل كفرهم (!!) لا تحصى كثرة**»[3]. قلت: هل علم

(١) الفيض الكاشاني: الوافي (١/ ٢٨).

(٢) فرق الشيعة ص ١٠٦ دار الأضواء ـ لبنان ١٤٢٧هـ.

(٣) تنقيح المقال في علم الرجال ص٢٧٠.

إلى من يشير المامقاني المحقق؟ وهل عُلم لماذا لا تقبل رواية أهل السنة؟

ثم إن التوثيق كذلك ـ أو: لذلك ـ لا يعتد به إذا كان من المخالف!! قال صاحب ضياء الدراية (حاشية٢٤): «توثيق المخالف لا يكفينا، بل الموثق عندهم ضعيف عندنا!! والمدار في التوثيق إنما هو توثيق أصحابنا»[١].

ولا نحب أن نخوض في دلالة هذا كله في هذا المقام!. ولكن هذا يمهد لنا إيجاز القول بشروط (وثاقة) الرواة على النحو الذي لخصه بعض علماء الإمامية، وإن كان قد جمع فيه بين شرط وثاقة الراوي، وشروط توثيق الرواية:

نقل صاحب كتاب: «أصول علم الرجال»[٢] عن كتاب (وسائل الشيعة) للحر العاملي قوله: «والحكم بوثاقة الرواة يتوقف على ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون الراوي منّا، أي: لا يكون من العامة (أي أهل السنّة)، لقوله: (ثقاتنا) وهو في عرف الحديث لا يشمل العامي. ويدخل فيه من كان شيعياً وإن كان غير إمامي!

٢ ـ أن تكون الرواية متصلة، فتخرج الرواية المقطوعة والمرسلة.

٣ ـ أن تنتهي الرواية إلى المعصوم، فيخرج ما كان منتهياً إلى غير المعصوم، كالرواية عن ابن عباس وغيره»[٣].

قلت: وتدل هذه الشروط على أن الرواية المرفوعة مقبولة أو صحيحة،

(١) انظر د. السالوس: مع الشيعة الإثني عشرية ٣/ ١٢٤.

(٢) محمد علي صالح المعلم، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: (ص ١٦٣) قم ١٤١٦هـ. وانظر: معجم رجال الحديث للسيد الخوئي: (١/ ١٩) ط٥: ١٤١٣هـ.

(٣) ذكر هذه الشروط الثلاثة بين يدي الحديث عن تفسير علي بن إبراهيم القمي. ثم قال: «فإذا تحققت هذه الشروط في مورد، شمله التوثيق، وإلا فلا. هذا بالنسبة إلى أصل الشهادة». أما «بالنسبة إلى الكتاب» فقد أورد آراء بعض العلماء في توثيقه... إلخ ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

سواء رفعها المعصوم نفسه أو رُفعت إليه ؛ لأنه لم يُخرج من شرط الاتصال سوى الحديث المقطوع والحديث المرسل . وحتى إن وجد للحديث المرفوع (طرف) إسناد إن صح التعبير ؛ فهو حديث مقبول ما دام هذا الإسناد الذي انتهى إلى (نقطة) الرفع هذه متصلاً ، ولا يدري الباحث ما قيمة الاتصال في هذه الحال!

خامساً: الكتب الأربعة وقواعد الجرح والتعديل:

أشرنا إلى أن الأخباريين يقولون: إن الكتب الأربعة «قطعية الصدور» ، وسوف نتحدث عن الأسباب التي دعتهم إلى هذا الاعتقاد .

ونورد هنا تعريفاً موجزاً بهذه الكتب ، ونذكر موقف الأصوليين والمتأخرين حول عدم التسليم ـ النظري ـ بصحة كل ما جاء فيها من الروايات:

١ ـ (**الكافي**) لأبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحق الكليني (ت ٣٢٨ أو ٣٢٩هـ) وينعتون صاحبه بثقة الإسلام وعلم الأعلام ، ـ وبالشيخ الصدوق أيضاً في بعض الأحيان ـ وربما وصف كذلك بالشريف . وقال عبد الحسين المظفر في مقدمته لأصول الكافي: «وقد اتفق أهل الإمامة وجمهور الشيعة على تفضيل هذا الكتاب ، والأخذ به ، والثقة بخبره ، والاكتفاء بأحكامه . وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجته وعلو قدره ، على أنه القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلى اليوم ، وعندهم أجل وأفضل من جميع أصول الأحاديث»[١] وقد عدّ صاحب (الوافي) كتاب (الكافي) «أشرف الكتب الأربعة وأوثقها وأتمها وأجمعها ؛ **لاشتماله على الأصول من بينها** ، وخلوه من الفضول وشينها . .»[٢] .

---

(١) المقدمة (ص ٢٠) .

(٢) الوافي للفيض الكاشاني: (١/ ٥) .

ويقع (الكافي) في ثمانية أجزاء تضم الأصول والفروع (أي العقائد والفقه) والروضة. والأصول تقع في جزأين، والفروع في خمسة أجزاء. أما الجزء الأخير وهو (الروضة) فقد قال عنه الدكتور حسين علي محفوظ: «لما أكمل الكليني كتابه هذا، وأتم رد مواده إلى فصولها، بقيت زيادات كثيرة من خطب أهل البيت، ورسائل الأئمة، وآداب الصالحين، وطرائف الحكم، وألوان العلم مما لا ينبغي تركه، فألّف هذا المجموع الأُنف، وسمّاه (الروضة)؛ لأن الروضة منبت أنواع الثمر، ومعدن ألوان الزهر...»[1].

أما تصنيف أحاديثه، على رأي الأصوليين والمتأخرين، وبناء على قواعد الجرح والتعديل، فقد وزع العلماء أحاديثه التي بلغ عددها بحسب إحصائهم ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثاً (١٦١٩٩) على النحو التالي: الصحيح منها: خمسة آلاف واثنان وسبعون (٥٠٧٢)، والحسن: مائة وأربعة وأربعون (١٤٤) والموثق: ألف ومائة وثمانية وعشرون (١١٢٨) والقوي: ثلاثمائة حديث وحديثان (٣٠٢) والضعيف: تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون حديثاً (٩٤٨٥)[2].

ومجموع هذه الأنواع يقصر عن الإحصاء العام بثمانية وستين حديثاً لا ندري بماذا توصف؟ ويبعد أن توصف بأنها أحاديث موضوعة؛ لأن الضعيف يشمل كذلك الموضوع؛ ولأن الأحاديث الموضوعة في الكتاب أكثر من هذا العدد، وبخاصة في الأصول، يقول السيد الخوئي: «ذهبت جماعة من المحدثين إلى أن روايات الكتب الأربعة قطعية الصدور. وهذا القول باطل من أصله، إذ كيف يمكن دعوى القطع لصدور رواية رواها واحد، ولا سيما أن

---

(١) الكافي (١/ ٩) مقدمة د. حسين علي محفوظ. ط دار الكتب الإسلامية ١٣٧٥هـ.
(٢) السيد علي الميلاني، التحقيق في نفي التحريف. ودراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري تأليف هاشم معروف الحسني ص ٤٣. (وانظر الأستاذ الدكتور علي أحمد السالوس: مع الشيعة الإمامية: ٣/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

في رواة الكتب الأربعة من هو معروف بالكذب والوضع»[١].

قلت: على الرغم من هذا الكلام الحسن، ولا سيما في الاستثناء الأخير؛ فإن المشكلة الحقيقية ليست في عدد الرواة، ولكن في الرواة الكذبة والمجهولين، وفي الأسانيد المنقطعة أو (المرفوعة) من وراء القرون!.. وفي الأحاديث التي ليس لها زِمام ولا خُطام. أي التي ليس لها إسناد بالكليّة!

٢ ـ كتاب **(من لا يحضره الفقيه)** لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) وينعتونه بالصدوق، وبشيخ الحفظة ووجه الطائفة المستحفظة، ورئيس المحدثين، والمطّلع بآثار المعصومين عليهم السلام. وله كتب أخرى مشهورة منها: (عيون أخبار الرضا) و(الخصال) و(معاني الآثار). أما والده الفقيه الإمامي أبوالحسن علي بن الحسين فقد توفي عام (٣٢٩هـ).

قال في (الوافي): «أما (الفقيه) فهو كالكافي.. مع خلوّه من الأصول، وقصوره عن كثير من الأبواب والفصول. وربما يشبه الحديث فيه بكلامه، ويشبه كلامه في ذيل الحديث بتمامه، وربما يرسل الحديث إرسالاً، ويهمل الإسناد إهمالاً»[٢].

وخلوّ هذا الكتاب من الأصول، أي العقائد، معناه أنه كتاب خاص بالفروع أو بأحكام الفقه، وكذلك كتابا الطوسي. ولا يميز هذه الكتب عن المؤلفات الفقهية سوى الأسانيد التي تفتقر إليها بدورها أحاديث كثيرة. وتنتهي معظم هذه الروايات كما أشرنا سابقاً إلى الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام.

أما الكتابان الثالث والرابع فمن تأليف أبي جعفر بن الحسن بن علي

---

(١) معجم رجال الحديث (١/ ٣٦) ط٥/ ١٤١٣هـ.
(٢) الوافي (١/ ص٥).

الطوسي (٣٨٥ ـ ٤٦٠ هـ) المشهور بشيخ الطائفة . وربما نعتوه بشيخ الإمامية ورئيس الطائفة . وهما:

٣ ـ كتاب (**تهذيب الأحكام**) وهو ثاني كتب الفروع بعد (من لا يحضره الفقيه) ، رتّبه على أبواب الفقه من الطهارة إلى الديات . ويعرف اختصاراً بـ(التهذيب) وتبلغ أبوابه ثلاثمائة وثلاثة وتسعين باباً ، أما أحاديثه فتبلغ ثلاثة عشر ألفاً وخمسمائة وتسعين حديثاً .

٤ ـ كتاب (**الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**) اختصره من (التهذيب) واقتصر فيه على ما اختلف من الأخبار[1] ، أي على الأحاديث المتعارضة ، أو ما يعرف بـ (مختلف الحديث) . ويمكن عدّ بعض أطرافه كتاباً في الفقة الإمامي المقارن . وقد أحصى المؤلف أحاديثه في خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر حديثاً . وأحصى بعض العلماء أبوابه في تسعمائة وخمسة وعشرين ـ أو خمسة عشر ـ باباً[2] .

ويمكننا القول ، تعقيباً على هذه الكتب الأربعة: إن المصدر (الحديثي) لعقائد الإمامية هو كتاب الكافي للكليني ، في جزئيه الأول والثاني ، اللذين دُعيا ـ لذلك فيما يبدو ـ بـ (أصول الكافي) ولو سميا بأصول العقائد ، أو بكتاب العقائد عند الشيعة الإمامية لم يكن ذلك بعيداً ، والله أعلم .

*** أشهر المحدّثين في الألف الثانية للهجرة:**

وبرز من علماء الإمامية في الحديث بعد الألف الأولى للهجرة النبوية[3]

---

(١) راجع مقدمة المؤلف: ص: ٢ ـ ٣ .

(٢) مقدمة كتابه (الاستبصار) للمحقق الشيخ محمد علي الغروي الأوردبادي صفحة (ص ـ ر) دار الكتب الإسلامية: تهران ـ بازار سلطاني: ١٣٩٠هـ ق . وانظر سبب زيادة أحاديث الكتاب (٤٧) حديثاً ـ حيث بلغ مجموعها ٥٥٥٨ في المطبوعة ـ في الجزء الرابع ص ٣٤٣ .

(٣) علل بعض علماء الإمامية حركة التأليف في الحديث في هذا الوقت بالهجوم الذي شنه المحدّث الاسترآبادي (١٠٣٣هـ) على المدرسة الأصولية ؛ لأنه حين حصر استفادة الحكم =

كل من محسن الفيضي، والحر العاملي، ومحمد باقر المجلسي، وتلميذه عبد الله البحراني الأصفهاني. بالإضافة إلى حسين النوري.

أما **محسن الفيضي** فهو الموصوف بـ (المحدث الفاضل والحكيم العارف الكامل) محمد محسن المشتهر بالفيض الكاشاني: (١٠٠٧ ـ ١٠٩١هـ) صاحب كتاب (الوافي) الجامع لأحاديث الكتب الأربعة، مع التعليق والبيان، وجودة الترتيب والتهذيب. وقد فرغ من تأليفه عام ١٠٦٨هـ. وقد قال في مقدمته: «فشرعت فيه مستعيناً بالله عز وجل، وجمعته جمعاً وتدويناً، ونظمته نظماً وترقيناً، وهذبته تهذيباً، ورتبته ترتيباً، وفصّلته تفصيلاً، وسهلت طريق تناوله تسهيلاً. وبذلت جهدي في أن لا يشذ عنه حديث ولا إسناد يشتمل عليه الكتب الأربعة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وشرحت منه ما لعلّه يحتاج إلى بيان شرحاً مختصراً في غير طول.

«وأوردت بتقريب الشرح أحاديث مهمة من غيرها من الكتب والأصول، ووفقت بين أكثر ما يكاد أن يكون متنافياً منه توفيقاً سديداً، وأوّلت بعضه إلى بعض تأويلاً غير بعيد؛ ليكون قانوناً يرجع إليه أهل المعرفة والهدى، من الفرقة الناجية الإمامية، ودستوراً يعوّل عليه من يطلب النجاة في العقبى من شيعة العترة النبوية. ولا يحتاجوا معه إلى كتاب آخر، ولا يفتقروا بعده في استنباط المسائل والأحكام إلى كثير نظر، ويستريحوا من الاجتهادات الفاسدة، والإجماعات الكاسدة، والأصول الفقهية المختلقة، والأنظار الوهمية المختلفة..» (ص٧).

والمحدث الثاني هو: الشيخ محمد بن الحسن **الحرّ العاملي** (١٠٣٣ ـ

= الشرعي فقط من السنة المروية عن أهل الحديث؛ أوجد جواً من التوجه مرة أخرى لمصادر الحديث، والبحث عن المدوّنات الحديثية التي يمكن الاستفادة منها الشيخ زكريا داود: مجلة البصائر مرجع سابق (ص ٣٢) ونضيف نحن إلى هذا (الجو) (مناخ) الدولة الصفوية السائد في هذا العصر!

١١٠٤هـ) صاحب الموسوعة الحديثية (وسائل الشيعة). قالوا: «وفيها مايسدّ حاجة الفقيه في مختلف أحكام الشريعة» وقد فرغ من تأليفه عام ١٠٨٢هـ.

والثالث هو: الشيخ محمد **باقر المجلسي** (١٠٣٧ ـ ١١١٠) هـ صاحب كتاب: (بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار) ويقع في مائة وعشر مجلدات. قال فيه الخميني، أو عرّفه بقوله: «من تأليف العالم الأكبر والمحدّث المبجّل محمد باقر المجلسي. وهو يجمع بين دفّتيه أربع مئة كتاب ورسالة، ويعد مكتبة صغيرة. وعندما رأى مؤلفه بأن هناك أحاديث صغيرة معرضة للزوال(!!) قام بجمعها في كتاب واحد»[1] كما ألّف تلميذ المجلسي: الشيخ عبد الله ابن نور الله **البحراني الأصفهاني** كتابه (عوالم العلوم والمعارف والأحوال من الآيات والأخبار والأقوال) الذي زادت مجلداته على مجلدات بحار الأنوار!

وملاحظات بعض العلماء المعاصرين حول هذين الكتابين كثيرة. وبحسبنا الإشارة إلى أن المجلسي أورد في كتابه أكثر من ألفي رواية في تحريف القرآن!!

أما الميرزا محمد **حسين النوري** الطبرسي، الملقب بخاتمة المحدثين (ت ١٣٢٠هـ) ـ وربما وصف الحر العاملي والمجلسي قبله بهذا الوصف ـ[2] فهو صاحب كتاب (مستدرك الوسائل)، وقد أثنى عليه وعلى مكانته في علم الحديث كل من أغابزرك الطهراني ومحسن الأمين وعلي الحسيني الميلاني، وغيرهم. ووصفه الخميني بقوله: «المولى العالم الزاهد العابد الفقيه المحدث الميرزا حسين النوري نوّر الله مرقده الشريف»[3].

ويمكن القول: إن كتب الحديث الرئيسة أو الأساسية عند الإمامية هي

---

(١) كشف الأسرار ص٣١٨، دار عمار، ط٣: ١٩٨٨ عمّان.

(٢) انظر: صيانة القرآن من التحريف، لمحمد هادي معرفة، ص١١١.

(٣) الأربعون حديثاً، للإمام الخميني (ص٢٤)، دار التعارف.

الكتب الأربعة المتقدمة التي أُلفت في القرنين الرابع والخامس الهجريين. وإن «عليها مدار الأحكام الشرعية»[1]

ثم يضاف إليها ويلحق بها الكتب الأربعة المشهورة المشار إليها، والتي كتبت في القرون الثلاثة الأولى من الألف الهجرية الثانية. وهي (الوافي) و(وسائل الشيعة) و(مستدرك الوسائل) و (بحار الأنوار).

ويمكن التنويه أخيراً بالمحدث الحجة السيد عبد الله شُبَّر (١١٨٨ - ١٢٤٢هـ) الذي عُد «أشهر شيوخ الإجازة في عصره» وله كتاب موسوعي في الحديث يدعى (جامع المعارف والأحكام) كما أن له باعاً في تأويل مختلف الحديث، كما يدل كتابه: (مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار).

سادساً: تعقيب عام على مذهب المتأخرين:

ويمكن أن (يتخرج) على طريقة الأخباريين ما قاله الشيخ محمد جواد مغنية أحد علماء الأمامية البارزين في لبنان. وربما كرر هذا الرأي كثير من علمائهم المعاصرين في بلاد أخرى، قال: «أُلفت نظر من يحتج على الشيعة ببعض الأحاديث الموجودة في كتب بعض علمائهم، ألفت نظره إلى أن الشيعة تعتقد أن **كتب الحديث** الموجودة في مكتباتهم، ومنها الكافي، والاستبصار، والتهذيب، ومن لا يحضره الفقيه، فيها الصحيح والضعيف، وأن **كتب الفقه** التي ألّفها علماؤهم فيها الخطأ والصواب، فليس عند الشيعة كتاب يؤمنون بأن كل ما فيه حق وصواب من أوله إلى آخره، غير القرآن الكريم، فالأحاديث الموجودة في **كتب الشيعة**[2] لا تكون حجة على مذهبهم، ولا

(١) الوافي ١/ ٢٤.

(٢) مرة يقول: (كتب الفقه) وأخرى (كتب الشيعة) والذي نفهمه من هذا السياق: كتب الفقه عند الشيعة، وبخاصة بعد ذكره للكتب الأربعة. أي أنه يتحدث عن كتب الفقه أو الفروع من هذه الكتب! - وإلا كان حديثه عن (كتب الفقه) إقحاماً لا معنى له على أقل تقدير!! - فهل يريد بهذا استثناء (أصول الكافي)؛ أي: كتاب العقيدة من إخضاعه للاجتهاد، =

على أي شيعي بصفته المذهبية، وإنما يكون الحديث حجة على الشيعي الذي ثبت عنده الحديث بصفته الشخصية! وهذه نتيجة طبيعية لفتح باب الاجتهاد لكل من له الأهلية! **فإن الاجتهاد يكون في صحة السند وضعفه!!** كما يكون في استخراج الحكم من آية أو رواية. ولا أغالي إذا قلت: إن الاعتقاد بوجود الكذب والدس بين الأحاديث ضرورة من ضرورات دين الإسلام!! من غير فرقٍ بين مذهب ومذهب، حيث اتفقت على ذلك كلمة جميع المذاهب الإسلامية»[1].

ونقول في تعليق عابر على هذا الذي قاله الشيخ مغنية: إن ربط الحكم على الأحاديث بفتح باب الاجتهاد أولاً، وفي كون موضوع هذا الاجتهاد: صحة السند وضعفه ثانياً ـ بغض النظر عن إغفال أو (إقفال) باب الاجتهاد في نقد المتن ـ يجعل الحكم على الأحاديث مسألة فردية أو خاصة، من جهة، وساحة مفتوحة إلى يوم الدين من جهة أخرى!.

وربما كان هذا الاجتهاد يتخرج على مدرستي الإمامية اللتين نتحدث عنهما، بمعنى أن في وسع (المجتهد) في هذا الباب أن يحكم على الرواية المفردة التي بين يديه في ضوء أسباب ومبررات التصحيح التي (قدّرها) الأخباريون في حق الكتب الأربعة بخاصة، أو في ضوء قواعد المتأخرين في الجرح والتعديل ونقد الروايات.

= واستبعاد دخول أي من أحاديثه ورواياته في دائرة الوضع، أو «الكذب والدس» بحسب عبارته؟ يبدو ذلك. ومما يؤيد هذا أن هذه هي حال الإمامية مع الكتب الأربعة بوجه عام، ومع كتاب الكافي بوجه خاص، كما سنشير إلى ذلك في الصفحات القادمة.

(١) صيانة القرآن من التحريف للشيخ محمد هادي معرفة (ص ٨٥) ط إيران، نقلاً عن مجلة رسالة الإسلام الصادرة عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، العدد (٤٤) السنة الحادية عشرة (ص: ٣٨٢ ـ ٣٨٥) مع الإشارة إلى أن كتاب الشيخ معرفة يدور في الحقيقة حول صيانة القائلين بتحريف القرآن عن الكذب!

وهذه القواعد بدورها فيها تشعبات وفروق واستثناءات ومداخلات وتفريعات واسعة!!

على أن المشكلة في هذا الذي قاله الشيخ مغنية، ـ إن كان حديثه عن جميع كتب الحديث عند الإمامية بدون استثناء! ـ هي في كف أطماع الباحثين والدارسين عن أن يكون بين أيديهم الأحاديث الصحيحة عند الإمامية أو أحاديث صحيحة ـ على أقل تقدير، وهذا أضعف الإيمان كما يقال ـ يعوّلون عليها في البحث، وفي نسبة الآراء إلى الإمامية، على نحو علمي موثق أو مقبول، أو بحيث لا يقال للباحث فيما بعد: إنك اعتمدت على أحاديث ليست صحيحة عندنا، ومن ثم فهي لا تمثل عقائد الإمامية أو فقههم! أما قوله أو اعتقاده بأن وجود الكذب والدس في الأحاديث «ضرورة من ضرورات دين الإسلام» فلا يتسع المجال لمناقشته في هذه العجالة. علماً بأن الفرق بعيد جداً بين أن نقول إن هذا الكذب (واقع) وبين أن نقول إنه ضرورة! ومن ضرورات دين الإسلام! ولا يدري المرء سبباً (لتخصيص) دين الإسلام بهذه المأثرة! من بين سائر الأديان!

سابعاً: الأخباريون وقرائن التصحيح:

أشرنا إلى أن الأخباريين يقولون، إن الكتب الأربعة قطعية الصدور، ولهم (أدلة) كثيرة على الاستغناء عن الجرح والتعديل وعلم الرجال، وقد سماها ـ أي هذه الأدلة ـ بعض المتأخرين (شبهات) وقام بالرد عليها. وليس من همنا في هذا المدخل: التعرض لذلك، أو تفصيل القول فيه؛ لأننا لم نقصد في هذه الفقرة سوى عرض قرائن أو مبررات تصحيح تلك الكتب من وجهة نظر الأخباريين، وبخاصة أن هذا التصحيح يكاد يكون موضع اتفاق بين علماء الإمامية، حتى المتأخرين والأصوليين، على الرغم من الغبار الذي أثاره هؤلاء في وجه (أسلافهم) من الأخباريين، بل ربما (صرّح)

بعضهم بأن (موضوع) الجرح والتعديل وعلم الرجال وتصنيف أو تنويع الأحاديث، هو سائر كتب الحديث عند الأمامية، أي فيما وراء تلك الكتب الأربعة، بحجة أنها قد تُلقيت بالقبول وجرى العمل بها قروناً متطاولة!!

قال الميرزا محمد أمين الأسترآبادي (ت ١٠٣٣هـ): «إن أحاديثنا كلها قطعية الصدور عن الأئمة عليهم السلام، فلا حاجة إلى ملاحظة أسانيدها»[١].

وقال الفقيه المحدّث الشيخ يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ): «إن جميع أحاديثنا ـ إلا ما ندر ـ ينتهي إلى أئمتنا الإثني عشر!! عليهم السلام، وهم ينتهون فيها إلى النبي ﷺ»[٢]!!

ولهذا قال المحقق النائيني: «إن المناقشة في إسناد روايات (الكافي) حرفة العاجز»![٣] وقد بات مثل هذا التركيز على كتاب الكافي مبرراً أو مفهوماً، وبخاصة في جانب الأصول، كما أشرنا إلى ذلك، وربما نقلنا بعد قليل عن بعض محدثيهم الكبار ما يؤيد هذا التخصيص، أو هذا الذي نقول. ونكتفي

---

(١) توضيح المقال للملا علي الكني (ت ١٣٠٦هـ) (ص٤٧) نقلاً عن الفوائد المدنية (ص٤٠، ٥٣، ٥٦) الدرة النجفية ص ١٦٨. دار الحديث للطباعة والنشر قم ١٤٢١هـ.

(٢) الشيخ زكريا داود: مجلة البصائر، العدد ٢٩ خريف ٢٠٠٣م (ص٩٤) نقلاً عن كتاب البحراني: الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة. ونحن لا ندري كيف ينتهي الأئمة بأحاديثهم إلى النبي ﷺ. وليست هنالك أسانيد! اللهم إلا أن يكون ذلك عن طريق المنام، أو بوحي وإلهام! علماً بأن الوحي يختصر الطريق، ولا حاجة معه إلى أن تتصل أحاديث الأئمة بالنبي عليه الصلاة والسلام؛ لأن من غير المفهوم أن ينزل الوحي على الإمام ليخبره بحديثٍ قاله النبي ﷺ، ويأمره بأن يحدّث به عنه! أو (يرفعه) إليه!! ما دامت السنة هي التي تنتهي إلى (المعصوم) سواء أكان نبياً أم إماماً، بل إن السنة تشمل كذلك ـ وكما سبقت الإشارة ـ ما انتهى إلى فاطمة وزينب رضي الله عنهما!

(٣) أصول علم الرجال (ص٣١). نقلاً عن معجم رجال الحديث (ج١/ ص٨١)ط٥. وذكر المحدّث الحر العاملي أن جميع علماء الإمامية أجمعوا على اعتبار الكتب الأربعة، والعمل بها، والشهادة بكونها منقولة عن الأصول الأربعمائة المجمع عليها، المعروضة على الأئمة عليهم السلام. راجع الفوائد الطوسية، الفائدة الأولى (ص ١٠).

هنا بقول صاحب كتاب (قواعد الحديث) من المعاصرين: قال الشيخ محيي الدين الموسوي الغريفي: «**إن وجود الأخبار الموضوعة في عصر المعصومين (ع) لا يمنع من العمل بالأخبار التي ضمّتها مجاميع قدماء أصحابنا المعتبرة، مثل كتبنا الأربعة ونظائرها، فإنها خالية من ذلك**»[١].

قلت: عصر المعصومين الذي أشار إليه الشيخ يشمل بالطبع عصر الأصول الأربعمائة التي سبق الحديث عنها.

وقال: «إن قدماء أصحابنا ـ رضوان الله عليهم ـ قد تنبّهوا لذلك (أي للدس والوضع في الحديث)، وبذلوا أقصى جهودهم حول تمييز الأخبار المعتبرة عن غيرها. وانتقاء ما دلّت القرائن على أنه ليس بموضوع ولا مدسوس، حتى إن الكليني لم يتم له جمع أحاديث كتابه (الكافي) إلا في مدّة عشرين سنة. ولذا، شهد هو والصّدوق بصحة ما في كتابيهما من الأخبار»[٢].

وقال أيضاً عن الكليني، ومثنياً على جهوده في الجمع والتصحيح: «وقد استغرقت جهود الشيخ الكليني في ذلك زمناً يناهز ربع قرن حتى أنتج كتابه (الكافي) **وشهد بصحة جميع أحاديثه**.»[٣].

ويرى بعض علماء الإمامية أن اتجاه الأخباريين هذا، الذي يصحح جميع المرويات الواردة في كتب المحدّثين الشيعة، كالكتب الأربعة وغيرها. يقابله اتجاهان آخران لا اتجاه واحد هما: اتجاه المتأخرين(والمدرسة الأصولية)، والاتجاه الذي يرى أصحابه صحة المرويات الواردة في الكتب الأربعة فقط، أما غيرها فتحتمل الأمرين؛ قال: «وقد قال بهذا الرأي **بعض** الأخباريين

---

(١) قواعد الحديث ص١٤٤.
(٢) المصدر السابق ص١٤٢.
(٣) نفس المصدر ص١٤٩.

والأصوليين»[١] .

* **قرائن تصحيح الكتب الأربعة:**

أما قرائن تصحيح الكتب الأربعة ، فإن خير من عرضها وأوجز القول فيها الفيض الكاشاني الذي قام بجمع هذه الكتب في كتابه المعتمد (الوافي) . قاعدة هذه القرائن التي تتكرر ـ أي القاعدة ـ في كثير من الكتب والمراجع ، هي **أن كل حديث اعتضد بما يقتضي الاعتماد عليه، واقترن بما يوجب الوثوق به. والركون إليه، فهو حديث صحيح**!! .

قال الفيض الكاشاني موضحاً: «إن تنويع الحديث المعتبر في صحيح وحسن وموثق . . لم يكن معروفاً بين قدمائنا قدس الله أرواحهم ، كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم . بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضي الاعتماد عليه ، واقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه» .

ثم (عدّد) الوجوه التي تعد تعبيراً أو بياناً لهذا الاعتضاد والاقتران ، فقال: «كوجوده ـ أي الحديث ـ في كثير من الأصول الأربعمائة المشهورة المتداولة بينهم التي نقلوها عن شيوخهم بطرقهم المتصلة بأصحاب العصمة سلام الله عليهم!

وكتكرره في أصل أو أصلين منها فصاعداً ، بطرق مختلفة ، وأسانيد عديدة معتبرة .

وكوجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين **أجمعوا** على

---

(١) الشيخ زكريا داود: مصدر سابق ص ٩٤ . وقال السيد حسين آل بحر العلوم: إن لكتابي (التهذيب والاستبصار) لشيخ الطائفة الطوسي «شطر الثقل المذهبي ـ أي الفقهي أو فقه الفروع ـ حيث إن الاجتهاد لدى الشيعة مرتكز على الكتب الأربعة . . وهي من الأصول المسلّمة عندهم ، كالصحاح الستة لدى العامّة» مقدمة كتاب تلخيص الشافي للطوسي ص٢٩ طبع مؤسسة انتشارات المحبّين: قم ١٣٨٢هـ .

تصديقهم كزرارة، ومحمد بن مسلم، والفضيل بن يسار.

أو: (على تصحيح ما يصح عنهم)! كصفوان بن يحيى، ويونس بن عبدالرحمن، وأحمد بن محمد بن أبي نصر.

أو: (على العمل برواياتهم) كعمار الساباطي، ونظرائه!

وكاندراجه في أحد الكتب التي عرضت على أحد المعصومين عليهم السلام، فأثنوا على مؤلفيها، ككتاب عبيد الله الحلبي الذي عرضه على الصادق عليه السلام وكتابي (يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان) المعروضين على العسكري عليه السلام!

وكأخذه من أحد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها:

ـ سواء كان مؤلفوها من الإمامية، ككتاب (الصلاة) لحريز بن عبد الله السجستاني، وكتب (بني سعد)! و(علي بن مهزيار).

ـ أو من غير الإمامية، ككتاب حفص بن غياث القاضي، والحسين بن عبد الله السعدي، وكتاب (القبلة) لعلي بن الحسن الطاطري[1].

---

(١) الوافي: (١/ ٢٢ ـ ٢٣) وقد وصف يونس بن عبد الرحمن في (رجال الكشي) بأنه أول أصحاب الرضا ـ علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق ـ وأوثقهم عنده (ص٥٤٣) والذي كان الرضا ينصح بأن تؤخذ عنه معالم الدين (٥٣٨). هذا في الوقت الذي روى، أي صاحب رجال الكشي، عن عبد الله بن محمد الحجال قال: كنت عند الرضا (ع)؛ إذ ورد عليه كتاب يقرؤه، فقرأه ثم ضرب به الأرض، فقال: هذا كتاب ابن زنى لزانية!! هذا كتاب زنديق لغير رشده. فنظرت إليه فإذا كتاب يونس (ص٥٤٦، ٥٤٧). وفيه عن محمد بن باديه، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام ـ موسى بن جعفر ـ في يونس؟ فكتب: لعنه الله، ولعن أصحابه. أو برئ الله منه ومن أصحابه. (ص ٥٤٤). وكان يعقوب بن يزيد يقع في يونس ويقول: كان يروي الحديث من غير سماع (ص٥٤٥) وعن يونس بن بهمن قال: قال يونس بن عبد الرحمن: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام سألته عن آدم عليه السلام: هل كان فيه من جوهرية الرب شيء؟ قال: فكتب إليّ جواب كتابي: ليس صاحب هذه المسألة على شيء من السنّة، زنديق» (ص٥٤٧).

=

ثم قال: «وقد جرى صاحبا كتابي (الكافي والفقيه) على متعارف المتقدمين، في إطلاق الصحيح على ما يركن إليه ويعتمد عليه، فحكما بصحة جميع ما أورداه في كتابيهما من الأحاديث، **وإن لم يكن كثير منه صحيحاً على مصطلح المتأخرين**».

ولم يفت صاحب (الوافي) أن يلاحظ أن «المتأخرين ربما يسلكون طريقة القدماء، فيصفون بعض الأحاديث التي في سندها من يعتقدون أنه فطحي أو ناووسي[١] (بالصحة) نظراً إلى اندراجه (في من أجمعوا على تصحيح ما يصح عنهم) بل يصفون مراسيل هؤلاء ومقاطيعهم ومرافيعهم، ومسانيدهم إلى الضعفاء والمجاهيل، بـ(الصحة) لذلك»!!!

= أما (زُراة بن أعين) فلا أدري كيف يُوصف بأنه من (الذين أجمعوا على تصديقهم) والروايات عن أبي عبد الله (ع) في لعنه، وأنه لا يُعاد إذا مرض، ولا تُشهد جنازته إذا مات، وأنه شر من اليهود والنصارى، ومن قال: إن مع الله ثالث ثلاثة... إلخ. وغيرها كثير... مما حفلت بها كتب التراجم. راجع ترجمته في (رجال الكشي) (ص: ٢١٥ ـ ٢٣٨).

(١) الفطحية والناووسية من الفرق التي انشعبت إليها الشيعة بعد وفاة الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق، فقد ذهبت الفطحية إلى أن الإمامة بعد جعفربن محمد في ولده عبد الله الأفطح؛ لأنه أكبر أولاده سناً؛ ولأنه جلس مجلس أبيه بعده وادعى الإمامة ووصية أبيه ـ أو بوصيته ـ وسموا بذلك؛ لأن عبد الله كان أفطح الرأس، وقال بعضهم: كان أفطح الرجلين، وقال: بعض الرواة إنهم نسبوا إلى رئيس لهم من أهل الكوفة يقال له عبد الله بن فطيح. قال النوبختي: «**ومال إلى هذه الفرقة جُلُّ شيوخ الشيعة وفقهائها، ولم يشكّوا في أن الإمامة في عبد الله بن جعفر، وفي ولده من بعده**». أما الناووسية فقالت: إن جعفر بن محمد حي لم يمت، وأنه لا يموت حتى يظهر ويلي أمر الناس، وهو القائم المهدي، ورووا عنه أنه قال: إن رأيتم رأسي قد أهوى عليكم من جبل فلاتصدقوا، فإني أنا صاحبكم. وأنه قال لهم: إن جاءكم من يخبركم عني أنه مرّضني وغسلني ودفنني فلا تصدقوه فإني صاحبكم، صاحب السيف. وسميت هذه الفرقة بالناووسية لرئيس لهم من أهل البصرة يقال له: عبدالله بن فلان الناووس. راجع فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختي ص ٩٤ ـ ٩٥ و١٠٥ ـ ١٠٦ وكتاب: رجال الكشي: رقم ٤٧٢ ص ٣٢٨ مع تعليق المحقق. والفصول المختارة من العيون والمحاسن للشيخ المفيد ص ٢٤٧: ـ ٢٤٩.

ويضيف في ملاحظة أخرى، أو **تعقيب مهم** أخيراً، قائلاً: «وعلى هذا جرى العلامة والشهيد في مواضع من كتبهما، مع أنهما الأصل في الاصطلاح الجديد»[١] أي في مصطلح الحديث وعلم الرجال و (تنويع) الأحاديث! كما سبق الحديث عنهما. وللمرء أن يسأل هنا عن قيمة هذا الاصطلاح الجديد أو عن هذا العلم بجملته ـ علم مصطلح الحديث ـ: هل هو مجرد علم نظري لا أثر له في واقع التصحيح أو التضعيف!! إذا كان واضعوه أو مؤسسوه بتجاوزونه ـ أو هم أول من يتجاوزه ـ في مواضع من كتبهم؟! وقد لا يصعب على الباحث تقدير هذه المواضع!!

ويمكن أن يضاف إلى هذا القرائن التي ذكرها الفيض الكاشاني: ما نقله الميرزا حسين النوري الطبرسي، وهو بسبيل التأكيد على تحريف القرآن، وقد ذكر من هذه الروايات أكثر من ألف ومائتي رواية!! من بين أكثر من ألفي حديث!![٢] حتى قال فيها إنها بلغت «أزيد من حد التواتر»![٣] نقل النوري الطبرسي عن «الفاضل قاضي القضاة علي بن عبد العالي، على ما حكى عنه السيد في شرح (الوافية) بعدما أورد على أكثر تلك الأخبار بضعف الإسناد ما لفظه: إن إيراد أكابر الأصحاب لأخبارنا في كتبهم المعتبرة التي **ضمنوا صحة ما فيها قاضٍ بصحتها!** فإن لهم طرقاً في تصحيحها من غير جهة الرواة، كالإجماع على مضمون المتن، واحتفائه بالقرائن المفيدة للقطع. قال: وليس عندي تنقيص هؤلاء الفحول بصحة المتن!»[٤] ـ قلت: سبحان الله ـ قال

---

(١) الوافي (١/ ٢٤).

(٢) فصل الخطاب (ص٢٢٧).

(٣) المصدر السابق (ص٣٢٨). مع الإشارة إلى أننا لا نعلم معنى الزيادة عن حد التواتر! اللهم إلا أن يكون مراده: أن روايات تحريف القرآن بلغت حدّ العلم الضروري!! وهو العلم الذي (يلزم النفس) أو يقع للإنسان من غير استدلال منه أو قدرةٍ عليه، على حد تعريف بعض علماء الكلام للعلم الضروري، في مقابل: العلمِ المكتسب!

(٤) فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب للنوري الطبرسي (ص٣٢٨ ـ ٣٢٩).

النوري: «وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى. وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً. بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامة، فكيف يثبتونها بالخبر!»[1].

قلت: تثبت عنده إذن بالإجماع على مضمون المتن! وبالقرائن المفيدة للقطع! وليس بالرواية والرواة والأسانيد! ولهذا، فإن أخبار تحريف القرآن تضارع أخبار الإمامة، أي في صحتها وثبوتها عند النوري الطبرسي، أو عند جمهور الإمامية كما نقل في كتابه! بل إن القياس عليها من باب أولى!!

وغني عن البيان أن أهل السنة والجماعة يرون أن أحاديث الإمامة تضارع

---

(١) المصدر السابق (ص٣٢٩) وانظر مرآة العقول للمجلسي (١٢/ ٥٢٥)، قال النوري (ت١٣٢٠هـ): «وقد ادعى تواتره ـ أي التحريف ـ جماعة منهم المولى محمد صالح في (شرح الكافي) حيث قال في شرح ما ورد أن القرآن الذي جاء به جبريل إلى النبي صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية [قلت: وهي رواية الكليني في الكافي] وفي رواية سليم: ثمانية عشر ألف آية، ما لفظه: «وإسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقنا **بالتواتر معنى**، كما يظهر لمن تأمل في كتب الأحاديث من أولها إلى آخرها..» فصل الخطاب (ص ٣٢٨).

وقال الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ) بعد أن استعرض في مقدمة تفسيره طرفاً من أخبار وروايات تحريف القرآن، قال: «المستفاد من جميع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنزل على محمد ﷺ، بل منه ما هو خلاف ما أُنزل عليه، ومنه ما هو مغيرٌ محرّف، وإنه قد حذف عنه أشياء كثيرة منها اسم علي عليه السلام في كثير من المواضع، ومنها غير ذلك. وأنه ليس أيضاً على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله ﷺ!». تفسير الصافي: الجزء الأول ص ٤٩ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت.

وقال الحجة السيد عبد الله شبّر (ت١٢٤٢ هـ): «إن القرآن الذي أنزل على النبي ﷺ أكثر مما في أيدينا اليوم، وقد أُسقط منه شيء كثير، كما دلت عليه الأخبار المتضافرة التي كادت أن تكون متواترة. وقد أوضحنا ذلك في كتابنا: (منية المحصلين في حقيقة طريقة المجتهدين)...» مصابيح الأنوار (٢/ ٢٩٥).

قلت: لا نرتاب في أن روايات التحريف مدسوسة ومكذوبة على آل البيت، وسواهم. كما أن السيد الكاشاني لم يسعفنا ـ في تفسيره ـ بالترتيب المرضي عند الله تعالى وعند رسول الله ﷺ!

أحاديث تحريف القرآن! ولكن في بطلانها وعدم ثبوتها ؛ وذلك لأسباب كثيرة قرآنية ، وروائية أو حديثية ، وعقلية ، وواقعية أو تاريخية . . . إلخ ، وليس هذا موضع الحديث عنها بطبيعة الحال .

أما إشارته إلى العلماء الفحول ، فإننا نُخشى أن يكون انطلاقاً أو تأسيساً لقاعدة معرفة الحق بالرجال ، وذلك على النقيض من المعلوم من كلام سيدنا علي رضي الله عنه [١] ، وعلى عكس ما تقتضيه الأصول والقواعد العقلية في قبول الأخبار والروايات . بل لقد أكد النوري «عدم الحاجة إلى تصحيح الأسانيد على النحو المصطلح إذا وجد الخبر في مثل (الكافي) وما يقرب منه ، ويكتفي بمجرد الاطمئنان بالصدور ولو بالقرائن الخارجية» [٢] .

وآخر ما نود الإشارة إليه مما تحدث عنه المحدث النوري في هذا الباب: كلامه عن انقلاب الأحاديث من حال إلى حال ، أي من التضعيف والرد إلى التصحيح والقبول . والذي نسبه إلى الأردبيلي «تلميذ العلامة المجلسي» فقد نقل عن «المولى الحاج محمد الأردبيلي» في أول كتاب (جامع الرواة) ما لفظه: وبالجملة ببركة نسختي هذه ، يمكن أن يصير قريباً! من اثني عشر ألف حديث أو أكثر ، من الأخبار التي كانت بحسب المشهور بين علمائنا رضوان الله عليهم ، مجهولة أو ضعيفة أو مرسلة ، معلومة الحال صحيحة» [٣] .

ونأسف لأننا لم نطلع على هذا الكتاب لنقف على أسباب هذا النقل أو التصحيح . ومن هم العلماء الذين خالفهم: هل هم من الأخباريين أو من المتأخرين ، وإن كان عنوان كتابه يوحي بأنهم من المتأخرين ، وأن هذا التحول أو الانقلاب إنما كان فيما يبدو اعتماداً على قرائن الأخباريين ، أو نحو ذلك . والله أعلم .

---

(١) قال القاضي عبد الجبار: قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: إن الحق لا يُعرف بالرجال ، ولكن اعرف الحق تعرف أهله ، واعرف الباطل تعرف أهله .

(٢) فصل الخطاب (ص ٣٢٧) .

(٣) نفس المصدر (ص ٣٣٠) .

الفصل الثالث

التقية وأهل السنة.. ومعايير النقد

أبرز ما يميز السنة عند الإمامية أمران:

الأول: مفهومها أو تعريفها الذي تحدثنا عنه، والذي كانت معه سنة الأئمة هي الأصل أو هي الغالبة إذا ما قيست بالسنة النبوية، بل كانت هذه السنة (الإمامية) مع أسباب أخرى أشرنا إليها، منسوبة إلى أبرز فقهاء هؤلاء الأئمة وهو الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق، عليه السلام. حتى ليمكننا القول: إننا أمام (سنة نبوية) دوّنها ومحّصها وعمل بها أهل السنة، أو (العامّة) بحسب المصطلح الشيعي، و(سنة إمامية جعفرية) دوّنها وعمل بها الإمامية، أو (الخاصة) بالمصطلح المذكور.

أما **الأمر الثاني**: فهو مسألة (التقية) التي احتلت مكاناً بارزاً في الفكر الشيعي[١]. فقد انعكس أثر هذه المسألة على (الأحاديث) أو نصوص السنة الإمامية من جهة، وعلى موضوع (الجرح والتعديل)، والحكم على الرواية والرواة... من جهة أخرى.

أولاً: أسباب التقية:

ونشير أولاً إلى أسباب التقية ومكانتها في الأدبيات الشيعية، وندع الحديث في ذلك للشيخ محي الدين الموسوي الغريفي، الذي قال: «اضطر الأئمة من أهل البيت (ع) إلى استعمال التقية في أقوالهم وأفعالهم خوفاً من

---

(١) روى ابن بابويه بسنده عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله ـ عليه السلام ـ عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ ﴾ [الآية الأخيرة من سورة آل عمران] فقال: «اصبروا على المصائب، **وصابروهم على التقيّة**، ورابطوا على من تقتدون به». معاني الآثار ص ٣٦٩.

الحكام الجائرين في عصري الأمويين والعباسيين. فكانوا لا يبيحون[١] بالحكم الواقعي! إلا عند الأمن على أنفسهم وشيعتهم من أولئك الحكام. وقد استفاضت الأخبار بذلك عموماً وخصوصاً، منها صحيح معمّر بن خلاّد، عن الإمام الباقر (ع) قال: «التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقيه له!» وبمضمونه عدّة من الأخبار[٢]... فتدل بإطلاقها على استعمال أهل البيت للتقية قولاً وفعلاً. ومنها صحيح زرارة، عن أحد الصادقين (ع) قال: «ثلاثة لا أتقي فيهن أحداً: شرب المسكر، ومسح الخفين، ومتعة الحج».. فتدل على استعمال الإمام (ع) للتقية في غير الموارد الثلاثة. ومنها: ما رواه علي بن يقطين عن الإمام الكاظم (ع) فقد سأله عن الوضوء، فأجابه على وفق المذهب السني، لما كان هارون الرشيد يرقب وضوءه! فلما زال الخطر عنه أمره بالوضوء على وفق مذهب أهل البيت (ع) قائلاً: «فقد زال ماكنّا نخاف منه عليك»!!!

«ولذا قال الشيخ يوسف البحراني: (**فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل! لامتزاج أخباره بأخبار التقية**، كما قد اعترف بذلك ثقة الإسلام وعلم الأعلام محمد بن يعقوب الكليني، نوّر الله مرقده، في جامعه

---

(١) مراده فيما يبدو: يبوحون، أي يجهرون، من باح يبوح. أما يبيحون فهي من أباح يبيح، بمعنى: جعله مباحاً. ويتعدى إلى مفعوله بدون حرف جر.

(٢) بلغت أحاديث التقية في أصول الكافي ثلاثة وعشرين خبراً، جميعها عن أبي عبد الله وأبيه أبي جعفر عليهما السلام، عدا خبر واحد صحّح فيه أبو عبد الله حديثاً روي عن أمير المؤمنين علي عليه السلام. ومنها عن أبي عبد الله: «إن تسعة أعشار الدين في التقية» وقوله: «اتقوا على دينكم فاحجبوه بالتقية، فإنه لا إيمان لمن لا تقية له»، وقوله: «التقية ترس الله بينه وبين خلقه» ومنها عن أبي جعفر: «وأي شيء أقرّ لعيني من التقية، إن التقية جنة المؤمن»، وقوله: «إنما جُعلت التقية ليحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فليس تقية» الكافي (١/ ٥٧٢ ـ ٥٧٥)، وروى الكليني والصدوق عن هشام بن سالم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «والله ما عُبد الله بشيء أحبَّ إليه من الخَبء! قلت: وما الخبء؟ قال: التقية»! الكافي ١/ ٥٧٤ ومعاني الأخبار ص١٦٢.

الكافي . . .»[١] .

قال الشيخ الغريفي: «إن كثيراً من الأحاديث صدرت عن أهل البيت (ع) مخالفة لما يرونه من حكم الشرع ، تقيةً ليحفظوا الأنفس والأعراض والأموال من سطوة خلفاء الجور وولاتهم ، فلا يكون مفادها مراداً بالإرادة الجدّية . وكذا بعض أفعالهم وتقاريرهم المحكية عنهم (ع) ببعض الأخبار»[٢] .

وأضاف: «كما وأن كثيراً من الأحاديث لم تصدر عن الأئمة (ع) ، وإنما وضعها رجال كذّابون ونسبوها إليهم ، إما بالدسّ في كتب أصحابهم أو بغيره . وبالطبع لا بد وأن يكونوا قد وضعوا لها أو لأكثرها إسناداً صحاحاً!! كي تقبل حسبما فرضته عملية الدس والتدليس»[٣] .

وقد وضع الإمامية بعض المعايير ، للتمييز بين الحديث العادي ـ إن صح التعبير ـ أو الصحيح والحديث الذي صدر تقية ، ولكن الشيخ الموسوي الغريفي حصر هذه الأحاديث بالأحاديث المتعارضة ، علماً بأن هذه المعايير صالحة في الأصل لنفي الأحاديث الموضوعة والمدسوسة ، وهي التي أشار إليها الشيخ الغريفي بعد حديثه هذا عن الأحاديث التي صدرت تقيةً . قال الشيخ: «وأما الأحاديث الصادرة تقية فقد انحصرت بالأحاديث المتعارضة ، إذ لا يمكن عادة صدور الحكم عن المعصوم (ع) مخالفاً للواقع! تقيةً ، ولا يصدر ما يخالفه من بيان الحكم الواقعي! لا عنه ولا عن معصوم آخر طيلة عصر المعصومين . بل ورد التصريح في بعض الأخبار بإلقاء المعصوم (ع) الخلاف في الحكم بين الشيعة حفظاً لهم من دور الحاكمين . .» .

---

(١) قواعد التحديث للشيخ محيي الدين الموسوي الغريفي (ص ١٣١ ــ ١٣٢) . ولا ندري ما وجه الخطر في مسألة الوضوء هذه؟ وماذا كان سيفعل الرشيد بموسى الكاظم إذا رآه يتوضأ على وفق (مذهب أهل البيت)!! وما هذه الفروق الخطيرة بين وضوء الشيعة ووضوء أهل السنة التي تبرّر التقية؟ وكيف يقال ـ مع هذا ـ إنما جعلت التقية ليحقن بها الدم؟!

(٢) المصدر السابق (ص١٣١) .

(٣) نفس المصدر (ص ١٣٥) .

قال: «وقد وضع الأئمة من أهل البيت (ع) طريقاً لمعرفة الحجة من الخبرين المتعارضين، وهو عرضهما على كتاب الله تعالى والأخذ بما وافقه وترك ما خالفه؛ إذ لا إشكال في أن الموافق هو الذي صدر لبيان الحكم الواقعي! فإن لم يذكر الحكم في الكتاب، أخذ بما خالف العامّة، وهجر ما وافقهم، إذ لا إشكال في أن الموافق هو الذي صدر تقية!»[1].

---

(١) قواعد التحديث (ص ١٥١ ـ ١٥٢) روى شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي بسنده عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: «حرّم رسول الله صلى الله عليه وآله لحوم الحمُر الأهلية ونكاح المتعة» ثم قال: والوجه في هذه الرواية أن **نحملها على التقيّة؛ لأنها موافقة لمذاهب العامّة**. والأخبار الأولة! ـ أي التي رواها قبل هذه الرواية، والتي تنص على حلّ المتعة ـ موافقة لظاهر الكتاب وإجماع الفرقة المحقّة على موجبها، فيجب أن يكون العمل بها دون هذه **الرواية الشاذّة** الاستبصار ٣/ ١٤٢ **قلت**: وأحاديث المتعة في الكتاب كثيرة، منها عن أبي بصير قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن المتعة أهي من الأربع؟ قال: لا، ولا من السبعين» وعن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ذكر له المتعة أهي من الأربع؟ قال: **تزوج منهن ألفاً فإنهن مستأجرات**»!! ص ١٤٧. وعن أبي سعيد عن الحلبي قال: سألته عن التمتع بالبكر إذا كانت بين أبويها بلا إذن أبويها؟ قال: لا بأس ما لم يفتضّ ماهناك، لتعفّ بذلك!! ص ١٤٥.

قلت: ونِعمَت العفّة!! ونعوذ بالله من الفواحش والمنكرات.

قلت: أما أن تكون أحاديث حل المتعة موافقة لظاهر الكتاب.. فهذا باطل؛ لأن ما في القرآن دالّ دلالة قاطعة على تحريم المتعة لا على إباحتها؛ لأنه لا نكاح بدون إحصان في الكتاب العزيز؛ قال تعالى: ﴿مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [سورة النساء: ٢٤]، «والمعنى: فإذا استمتعتم بالزوجة، ووقع الوطء ولو مرة، فقد وجب إعطاء الأجر، وهو المهر كله» والنص على هذا الاستمتاع جاء في سياق الحديث عن الإحصان، أو تفريعاً عليه! فكيف يستقيم الزعم أن في الآية دلالة على حل (زواج المتعة)؟ علماً بأن الإمامية أنفسهم يقولون: إن زواج المتعة لا يُحصن أو لا يعدّ إحصاناً! روى الكليني في الكافي بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، في الرجل يتزوج المتعة، أتحصنه؟ قال: لا، إنما ذلك على الشيء الدائم» وروى أيضاً بسنده عن إسحاق بن عمار سألت أبا إبراهيم عليه السلام.. قلت: فإن كانت عنده امرأة متعة، أتحصنه؟ قال: لا، إنما هو على الشيء الدائم عنده» كتاب الحدود من فروع الكافي ٧/ ١٩١. ثم إن الله تعالى يقول في صفة المؤمنين ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۞ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [الآية ٥ ـ ٦ سورة المؤمنين] ولا زوجية مع الأجل ورفع =

قلت: العرض على كتاب الله تعالى، ومخالفة العامّة: معياران عامّان إذن في القبول والرد، أو في التصحيح والتضعيف، أو في التمييز بين الأحاديث المرادة بالإرادة الجديّة أو بإرادة التقية.

ثانياً: معيار العرض على القرآن الكريم:

قد يكون من الغريب حقاً أن تصدر أحاديث التقية مخالفة للقرآن! وهذه الأحاديث من أقوال المعصومين أو تقريراتهم! ولا ندري في هذه الحال: ما موقف الإمامي من هذه الأحاديث؟

ولهذا قلنا: إن معيار العرض على كتاب الله تعالى الأصل فيه أن يكون لنفي الأحاديث الموضوعة والمدسوسة. وليس لتلك التي صدرت تقية! ولا أدري بهذه المناسبة ما معنى الحكم الواقعي والحكم المخالف للواقع؟[1] وإذا

= الطلاق والعدّة والميراث.. بل مع (النصّ) على أنها مستأجرة!! إنه ليس زواجاً، ولكنه متعة زنى عابرة! والحديث في هذا يطول، وتكفينا الإشارة إلى أن الإسلام تدرج في تحريم ثلاثة أمور كانت فاشية في الجاهلية العربية، بل كانت تشكل نسيج مجتمعها إلى حد كبير، وهي: الخمر والزنى والربا.

وجاء النص على مراحل هذا التحريم في الكتاب والسنّة، فمن دعا إلى شيء من هذه الأمور، فقد تمسك بمنسوخ، ودعا إلى باطل؛ قال الحافظ ابن حجر في (الفتح) ٩/ ١٦٧: وقد وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بالنهي عنها (أي المتعة) بعد الإذن فيها.

ونضيف أخيراً: أن هذا الحديث الذي يحرم نكاح المتعة، والذي رواه شيخ الطائفة في (الاستبصار) عن سيدنا عليّ ﷺ، وحمله على (التقية)، يؤيده أن أحاديث تحريم المتعة مروية في البخاري ومسلم وكتب أهل السنّة عن سيدنا علي كذلك، انظر: البخاري (ح٥١١٥) ومسلم (ح١٤٠٧) وزاد المعاد لابن القيم ٥/ ١١١ ـ ١١٢ ومسند الإمام أحمد ٢/ ٢٩ ـ ٣١ (مع تعليق المحققين) وروى الحافظ ابن عساكر بإسناد صحيح عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن الحنفية، عن أبيهما: أن عليّ بن أبي طالب ﷺ قال لابن عباس: «إن رسول الله ﷺ نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر».

قلت: وهذه هي رواية أهل البيت! انظر تاريخ دمشق الكبير ح٣٥٣٥ الجزء١٥ ص٢٠٠. ومسند الإمام أحمد ٧/ ٩٣ ـ ٩٤ (الحديث ٣٩٨٦ مع تعليق المحققين)، والله أعلم.

(١) استهل الشيخ محمد رضا المظفر كتابه في (أصول الفقه) بتعريف هذا العلم، أعقبه تحت عنوان: (الحكم: واقعي وظاهري. والدليل: اجتهادي وفقاهتي) ببيان المـــراد بالحكم =

كان المراد بها أحكام الفقه، فإن الأحاديث ليست كلها من جنس هذه الأحكام، مثل أحاديث الإمامة والبداء، بل الأحاديث التي تقرر مبدأ التقية نفسه! إلى جانب أصناف أخرى كثيرة من الأحاديث.

وعلى سبيل المثال، فقد أشرنا في التمهيد إلى عشرات الأحاديث التي رواها الكليني وغيره في مكانة الأئمة ومنزلتهم وما يتمتعون به من الصفات[1] ثم نقرأ أحاديث أخرى تنفي عنهم الكثير من هذه الصفات، كما تنفي عنهم

= الواقعي، فقال: هو «أن يكون الحكم الشرعي ثابتاً للشيء بما هو في نفسه فِعلٌ من الأفعال ـ مثل وجوب الصلاة ـ فالوجوب ثابت للصلاة بما هي صلاة في نفسها وفعل من الأفعال، مع قطع النظر عن أي شيء آخر! ويسمى مثل هذا الحكم (الحكم الواقعي) والدليل الدال عليه (الدليل الاجتهادي) ا.هـ. أصول الفقه ١/ ٥ ط٢ مؤسسة الأعلمي ١٩٩٠م.

(١) قال في مصابيح الأنوار: «وعنه، أي الصادق عليه السلام قال: إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة، وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون، ثم سكت عليه السلام هنيئة! فرأى أن ذلك كبر على من سمعه منه. فقال: علمت ذلك من كتاب الله عز وجل، إن الله (تعالى) يقول: فيه بيان كل شيء!!، وعنه عليه السلام، قال: قد ولدني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أعلم كتاب الله وفيه بدء الخلق وما هو كائن إلى يوم القيامة، وفيه خبر السماء وخبر الأرض وخبر الجنة والنار وخبر ما كان، وخبر ما هو كائن، أعلم ذلك كما أنظر إلى كفي، إن الله يقول: (فيه تبيان لكل شيء)!!
وعن تفسير العياشي عن الصادق عليه السلام قال: نحن والله نعلم ما في السماوات والأرض، وما في الجنة وما في النار، وما بين ذلك» مصابيح الأنوار لشبر (١/ ٣٧١). والكافي للكليني (١/ ٤٨) (كتاب فضل العلم). هذا وقد أورد المحدّث الحجة السيد شبّر هذه الروايات في سياق شرحه وتأويله للحديث الذي رواه بأسانيده عن (ثقة الإسلام في الكافي) أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قد عرف قاتله، والليلة التي يقتل فيها، والموضع الذي يقتل فيه، وقوله عليه السلام لما سمع صياح الوزّ في الدار: صوائح تتبعها نوائح . . . إلخ (ص ٣٦٦).
وروى في (الكافي) أيضاً بسنده عن أبي جعفر عليه السلام قال: لما قُبض أمير المؤمنين عليه السلام، قال الحسن بن علي عليه السلام في مسجد الكوفة . . من حديث: «والله لقد قبض في الليلة التي فيها قبض وصيّ موسى: يوشع بن نون، والليلة التي عُرج فيها بعيسى ابن مريم! والليلة التي نُزّل فيها القرآن» أصول الكافي (١/ ٣٤٨) الحديث الثامن من (باب مولد أمير المؤمنين صلوات الله عليه).

النبوة، فضلاً عن أنهم يعلمون الغيب[(١)]، أو أي صفة أو منزلة من صفات الألوهية أو الربوبية...

ومنها عن ابن المغيرة قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام أنا ويحيى بن عبد الله بن الحسن عليه السلام، فقال يحيى: جعلت فداك إنهم يزعمون أنك تعلم الغيب! فقال: سبحان الله سبحان الله! ضع يدك على رأسي فوالله مابقيت في جسدي ولا في رأسي شعرة إلا قامت! قال: ثم قال: لا والله! ما هي إلا وراثة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[(٢)].

وعن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله إنهم ليقولون! قال: وما يقولون؟ قلت: يقولون تعلم قطر المطر وعدد النجوم وورق الشجر ووزن ما في البحر وعدد التراب!! فرفع يده إلى السماء وقال: سبحان الله سبحان الله، لا والله ما يعلم هذا إلا الله[(٣)].

وعن أبي بصير أيضاً قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا محمد ابرأ ممن يزعم أننا أرباب، قلت: بريئ الله منه، فقال: ابرأ ممن يزعم أننا أنبياء، قلت: بريئ الله منه[(٤)].

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: لعن الله المغيرة بن

---

(١) انظر في (رجال الكشي) الأحاديث التي تحمل الأرقام التالية: (٥١٥، ٥١٨، ومن ٥٢٥ إلى ٥٤٣).

(٢) رجال الكشي (ص ٣٦٥).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦).

(٤) نفس المصدر (ص ٣٦٥) وفيه قال أبو عبد الله: «إن ممن ينتحل هذا الأمر لمن هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا» الحديث رقم (٥٢٨) ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥. وقال أبو الحسن عليه السلام قال أبو عبد الله عليه السلام: «**ما أنزل الله سبحانه آية في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع**» حديث رقم (٥٣٥) ص ٣٦٦. وروى أبو جعفر الطوسي أيضاً عن عنبسة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لقد أمسينا وما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودّتنا» حديث رقم (٥٥٥) ص ٣٧٣.

سعيد، إنه كان يكذب على أبي فأذاقه الله حرّ الحديد. لعن الله من قال فينا مالا نقوله في أنفسنا، ولعن الله من أزالنا عن العبودية لله الذي خلقنا وإليه مآبنا ومعادنا وبيده نواصينا»[1].

وروى الكليني بسنده عن سدير قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيى البزّاز وداود بن كثير في مجلس أبي عبد الله عليه السلام إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ مجلسه قال: «يا عجباً لأقوام يزعمون أنّا نعلم الغيب! ما يعلم الغيب إلا الله، والله لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت منّي، فما علمت في أيّ بيوت الدار هي!»[2].

وروى في (رجال الكشي) بسنده، عن عنبسة بن مصعب، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: أيّ شيء سمعت من أبي الخطاب (البراء الأجدع الأسدي) قال: سمعته يقول: إنك وضعت يدك على صدره وقلت له: عِهْ ولا تنس! وإنك تعلم الغيب... قال: لا والله ما مسّ شيء من جسدي جسده إلا يده، وأما قوله: إني قلت أعلم الغيب، فوالله الذي لا إله إلا هو ما أعلم الغيب، ولا آجرني الله في أمواتي، ولا بارك لي في أحيائي إن كنت قلت له...» الحديث[3].

وروى الطوسي أيضاً ـ بسنده ـ عن مصادف قال: لما لبّى القوم الذين لبّوا بالكوفة (أي قالوا: لبيك جعفرَ بن محمد): دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فأخبرته بذلك! فخرّ ساجداً وألزق جؤجؤه بالأرض وبكى، وأقبل

---

(١) رجال الكشي حديث رقم ٥٤٢ (ص ٣٦٨).

(٢) الوافي: مج ٣ (ح ١١٦٠) ص ٥٩١ ـ ٥٩٢.

(٣) رجال الكشي ح (٥١٥) ص ٣٦٠. وتتمة الحديث: «قال ـ وقدّامه جويرية سوداء تدرج ـ قال: لقد كان منّي إلى أمّ هذه كخطّ القلم! فأتتني هذه، فلو كنت أعلم الغيب ما كانت تأتيني! ولقد قاسمت عبد الله بن الحسن حائطاً (بستاناً) بيني وبينه، فأصابه السهل والشرب، وأصابني الجبل! فلو كنت أعلم الغيب لأصابني السهل والشرب، وأصابه الجبل..».

يلوذ بأصبعه، ويقول: بل عبد الله، قِنٌّ، داخر.. مراراً كثيرة. ثم رفع رأسه ودموعه تسيل على لحيته. فندمت على إخباري إياه، فقلت: جُعلت فداك! وما عليك أنت من ذا؟ فقال: يا مصادف إن عيسى لو سكت عما قالت النصارى فيه لكان حقاً على الله أن يصمّ سمعه ويعمي بصره! ولو سكت عما قال فيَّ أبو الخطاب لكان حقاً على الله أن يصم سمعي ويعمي بصري»[(١)].

قلت: ونحن حين نعرض هذه الأحاديث والأحاديث السابقة التي رواها في الوافي على كتاب الله تعالى... فإننا نجد أن أحاديث الوافي في هذا الباب هي المدسوسة والمكذوبة، وليست هذه الأحاديث. قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [الأعراف: ١٨٨] ومع ذلك، فإن الشيخ الموسوي الغريفي وغيره لا يترددون ـ وهم الذين يتحدثون عن هذا المعيار ـ في الحكم على أحاديث الكافي وسائر الكتب الأربعة بالصحة، وأن الأحاديث المدسوسة لم تتسرب إلى هذه الكتب! قال الشيخ الغريفي: «إن ثقاة رواة الإمامية، والقدماء من مؤلفي كتبهم الأربعة. **ونظائرها من الكتب المعتبرة!** قد

---

(١) اختيار معرفة الرجال ح ٥٣١ ص ٣٦٥. والجؤجؤ: مجتمع رؤوس عظام الصدر. ويلوذ بإصبعه: أي يتضرع ويلتجئ بتحريكها. والقنّ: العبد الذي كان أبوه مملوكاً لمواليه (قال هذا إمعاناً في بيان عبوديته وآبائه لله تعالى) وداخر: صغير ذليل، وفي التنزيل العزيز: ﴿سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨]. وانظر **رواية الكليني لهذا الحديث**، وفيها أن الذين هتفوا بأبي عبد الله: لبيك يا جعفر بن محمد، هم «بعض سودان المدينة» قال في آخره: «لعن الله أبا الخطّاب وقتله بالحديد» الوافي: مج٣ (ح١٢٧٥) ص٦٧٠.

أجروا أكبر عملية تهذيب للأحاديث. حتى لم يبق مجال للقول بتسرّب الأحاديث المدسوسة إلى تلك الكتب. كما أنهم صرفوا العمر في سبيل انتقاء الأحاديث الصحيحة **بنظرهم**. وقد استغرقت جهود الشيخ الكليني في ذلك زمناً يناهز ربع قرن حتى أنتج كتابه (الكافي) وشهد بصحة جميع أحاديثه. كما شهد الصدوق بصحة أحاديث كتابه (الفقيه)، وأنها الحجة فيما بينه وبين الله تعالى»[١].

ثم إننا لا ندري عن أي قرآن يتحدث الشيخ الغريفي إذا كان الكليني نفسه في كتاب الكافي يتحدث عن (مصحف فاطمة) الذي نزل به الملك على السيدة فاطمة عليها السلام بعد وفاة النبي ﷺ، والذي أثبته سيدنا علي رضي الله عنه، خلال النزول المتتابع للملك على السيدة فاطمة في الفترة القصيرة التي عاشتها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد روى الكليني بسنده عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام في وصف هذا المصحف قال: «مصحفٌ فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرّات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد»!![٢]. بل إذا كان الكليني كذلك يروي عن أبي عبد الله عليه السلام

---

(١) قواعد الحديث (ص ١٤٩).

(٢) أصول الكافي (ص١٧٢ ـ ١٧٤) وانظر فيه في كتاب الحجة «باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام» ٨ أحاديث (ص١٧١ ـ ١٧٤). وانظر فيه (مضامين) الجفر الأبيض والجفر الأحمر!! ولا نريد أن نحيل الشيخ الغريفي أو غيره على الرواية التي ذكرها أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري، عن مصحف فاطمة، وهي رواية مطوّلة تتناقض مع رواية الكليني، وفيها أعاجيب كثيرة. وقد جاء في هذه الرواية أن الإمام أبا جعفر محمد بن علي قال في هذا المصحف: «ما فيه شيء من القرآن»!! **وقد روى الكليني عن هذا المصحف** (آيات) **أو زيادات كثيرة**، فقد روى من حديث أن «الوحي أتى النبي ﷺ فقال!! (سأل سائل بعذاب واقع. للكافرين بولاية علي ليس له دافع. من الله ذي المعارج) قال: قلت: جعلت فداك إنّا لا نقرأها هكذا، فقال: «هكذا والله نزل بها جبريل على محمد ﷺ، وهكذا هو والله مثبت في مصحف فاطمة عليها السلام.. «الوافي: مج٣ ح (١٦٢١) ص٩٣٢ ـ ٩٣٣ ودلائل الإمامة (ص٢٩)، مؤسسة الأعلمي. بيروت ١٩٨٨.

قال: **إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد سبعة عشر ألف آية!!**[١] كما يروي عن أبي جعفر قال: ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلا عليّ بن أبي طالب والأئمة من بعده!»[٢].

وأخرج الكليني أيضاً ـ بسنده ـ عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبدالله عليه السلام ـ وأنا أستمع ـ حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس! فقال أبو عبد الله: «مَهْ؛ كُفَّ عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم قرأ كتاب الله تعالى على حدّه، وأخرج المصحف الذي كتبه عليٌّ عليه السلام» [قلت: الإسلام الحقيقي أو الصحيح إذن مُرجأ أو مؤجّل حتى يظهر المهدي!] وقال: «أخرجه عليٌّ عليه السلام إلى

---

(١) أصول الكافي ص ٨٢٦ حديث رقم ٢٩ ومعلوم أن القرآن الكريم الذي بين أيدي المسلمين منذ أن جمع ونسخ وقرئ في عهد الخلفاء الأربعة عدة آياته ستٌّ وثلاثون ومائتا آية وستة آلاف (٦٢٣٦) آية. أي أن الكليني يزعم أن الصحابة أسقطوا من القرآن أربعاً وستين وسبعمائة وعشرة آلاف (١٠٧٦٤) آية. مع الإشارة إلى أن أحداً من المسلمين منذ وفاة النبي ﷺ وانقطاع الوحي لم يخالف في أن الذي جمعه الصحابة بين الدفتين هو عين ما نزل به جبريل عليه السلام على قلب النبي الكريم صلوات الله عليه، وأن العدد المذكور لآياته الكريمة (٦٢٣٦) موافق لطريقة الكوفيين في العدّ، بناء على الفواصل القرآنية وطريقة الوقوف على رؤوس الآي. وهذه الطريقة رواها أبو عبد الرحمن السلمي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ. (انظر: التعريف الملحق بآخر مصحف المدينة النبوية على سبيل المثال).

وفحوى ذلك: أن القرآن الخالد الذي تكفل الله تعالى بحفظه من وجوه التحريف كافّة، نزل على محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، وجمعه في مصحف واحد أبو بكر باقتراح من عمر رضي الله عنهما ونسخه في عدة مصاحف عثمان بن عفان ﷺ، وقرأه علي بن أبي طالب ﷺ. راجع كتابنا: علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه: دار الإعلام ـ عمّان.

(٢) أصول الكافي باب رقم (٩٢) ص١٦٥. حديث رقم١. وعنوان الباب: (باب أنه لم يجمع القرآن كلّه إلا الأئمة وأنهم يعلمون علمه كلّه) وفيه ستة أحاديث، والحديث الثاني منها عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «**ما يستطيع أحد أن يدّعي أن عنده جميعَ القرآن كلَّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء**».

الناس حين فرغ منه وكتبه، فقال لهم: هذا كتاب الله تعالى كما أنزله الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وقد جمعته بين اللوحين» فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن، لا حاجة لنا فيه، فقال: «أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً! إنما كان عليَّ أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه»!!

وروى الكليني أيضاً عن البزنطي قال: دفع إليَّ أبو الحسن عليه السلام مصحفاً، وقال: «لا تنظر فيه»!! ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١] فوجدت فيه اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم! قال: فبعث إليَّ: ابعث إليَّ بالمصحف[١].

وندع هذا الطعن في الصحابة الذين جمعوا القرآن ونسخوه؛ لأن هذه شنشنة نعرفها من أخزم كما تقول العرب؛ ولأن المجال هنا ليس مجال الرد على هذه الأراجيف، ولكننا أردنا فقط أن نشير إلى ما انطوت عليه الكتب الأربعة من أحاديث موضوعة، وإلى ما وقع فيه فريق كبير من علماء الإمامية من تناقض!

إن عرض الأحاديث المتعارضة وغير المتعارضة على القرآن الكريم مبدأ أو معيار يمكن التسليم به، ولكن بعيداً عن هذه الروايات التي تشكك في القرآن نفسه، والتي يجري (تصحيحها) ابتداءً والدفاع عنها! بالإضافة إلى أن هذا العرض، حتى مع التسليم بصحة القرآن، وسلامته من التحريف، لا يسلم من (الأحكام المسبقة) كذلك، أو حمل الأحاديث التي تخالف هذه الأحكام على التقية، أو لا يسلم من تفسير القرآن نفسه بمثل هذه الأحاديث! ـ فكأن القضية مقلوبة أو بالعكس ـ نقل آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي الحديثين التاليين: «عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قيل له: ما بال أقوام يروون عن فلان وفلان عن رسول الله صلى الله

---

(١) الوافي: المجلد التاسع (ص١٧٧٧ ـ ١٧٧٨ الحديثان رقم ٩٠٨٧ و٩٠٨٨). وانظر فصل الخطاب للنوري ص٩٤ ـ ٩٥.

عليه وآله وسلم لا يتهمون بالكذب، فيجيء منكم خلافه؟ فقال: إن الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن» وعن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: قلت: أخبرني عن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم صدقوا على محمد أو كذبوا؟ قال: بل صدقوا. قلت: فما بالهم اختلفوا؟ قال: إن الرجل كان يأتي رسول الله ﷺ فيسأله المسألة فيجيبه فيها بالجواب، ثم يجيئه بعد ذلك ما ينسخ ذلك الجواب، فنسخت الأحاديث بعضها بعضاً»[(١)].

قال السيد الشيرازي: «ولا يخفى احتمال هذين الحديثين للتقية! حيث لم يتمكن الإمام عليه السلام من تكذيبهم، فتذرع بذلك لإسقاط رواياتهم، خصوصاً قوله عليه السلام في الحديث الثاني: صدقوا، وخصوصاً وجمع من العلماء أنكروا النسخ حتى في القرآن الحكيم!!».

وأضاف: «ويؤيد التقية قول الصادق عليه السلام في حديث قال رسول الله ﷺ: (أنا مدينة العلم وعلي بابها، وكذب من زعم أنه يدخل المدينة إلا من قبل الباب[(٢)])»!

إن السيد الشيرازي يرفض أن يكون الصحابة صادقين! ولهذا حمل حديث

---

(١) حول السنة المطهرة الشيرازي (ص١٠٦). والحديثان في الكافي للكليني (١/ ٥٠).

(٢) يمكن القول كذلك: إن الحمل على (التقية) يؤيَّد بأحاديث موضوعة! ذكر ابن عدي روايات هذا الحديث وطرقه، ثم قال فيه: حديث موضوع. راجع البداية والنهاية لابن كثير: ٧/ ٣٦٥.

كما عُوِّل على مثل هذه الأحاديث في تفسير القرآن ـ وفي أسباب النزول ـ قال علي بن إبراهيم القمّي: إن قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ نزل في أمير المؤمنين عليه السلام لقول رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها: ولا تدخلوا المدينة إلا من بابها» تفسير القمي ١/ ٧٧ علماً بأن الآية بتمامها: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، مع الإشارة إلى أن (الواو) التي سبقت (ليس) في الآية، نقلت في تفسير القمي إلى أول الآية (ويسألونك). ونفترض أن هذا وقع بطريق السهو والخطأ. والله أعلم.

الإمام الصادق في تصديقهم على التقية!! والسؤال: هل هذا عرض للأحاديث على القرآن؟ أم هو تقوّل على القرآن بالأحاديث؟ إن هذا الأمر جدٌّ عجيب .

هل تعرض الأحاديث على القرآن؟ أم يعرض القرآن على الأحاديث! نعم لقد تم القول بتحريف القرآن ، وأنه تعرض لنقص مروّع!! كما تم تكذيب الصحابة والزراية بهم والطعن عليهم واتهامهم بأنهم تآمروا على النبي وحاولوا قتله . . . إلخ بأحاديث موضوعة ، أو بتفسير لآيات القرآن بأحاديث من هذا القبيل! أو بأسباب نزول مدسوسة أو من جنس هذه الأحاديث!! وأكتفي في هذا السياق ببعض الأحاديث الموجزة ، والأحاديثُ هنا تعد بالعشرات بل بالمئات ، ويمكن العودة إليها في كتب التفسير والحديث: روى في (الكافي) بسنده عن أبي عبد الله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَـٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد:٢٥] **فلان وفلان وفلان** ارتدوا عن الإيمان في ترك ولاية أمير المؤمنين عليه السلام . قلت: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ كَرِهُوا۟ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ﴾؟ [محمد: ٢٦] قال: «نزلت والله **فيهما وفي أتباعهما** هو قول الله تعالى الذي نزل به جبريل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزّل الله في عليّ عليه السلام: سنطيعكم في بعض الأمر . قال: دعوا بني أميّة إلى ميثاقهم أن لا يصيروا الأمر فينا (!!) بعد النبي ﷺ ولا يعطونا من الخُمس شيئاً! وقالوا: إن أعطيناهم إيّاه لم يحتاجوا إلى شيء ، ولم يبالوا ألا يكون الأمر فيهم ، فقالوا: سنطيعكم في بعض الأمر الذي دعوتمونا إليه وهو الخُمُس ألا نعطيهم منه شيئاً . وقوله: كرهوا ما نزّل الله ، والذي نزّل الله: ما افترض على خلقه من ولاية أمير المؤمنين عليه السلام . **وكان معهم أبو عبيدة وكان كاتبهم**، فأنزل الله: ﴿أَمْ أَبْرَمُوٓا۟ أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ ۞ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ

سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٧٩ ـ ٨٠] [١].

وروى في الكافي بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ...﴾ [آل عمران: ٧]، قال: «أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام و﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ قال: **فلان وفلان** ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾: أصحابهم وأهل ولايتهم (!!) ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ أمير المؤمنين والأئمة، عليهم السلام» [٢].

وروى أيضاً ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١]، قال: «الذين يغشّون الإمام...» إلى قوله: ﴿لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِى مِن جُوعٍ﴾ [الغاشية: ٧]، قال: «لا ينفعهم ولا يغنيهم: لا ينفعهم الدخول، ولا يغنيهم القعود» [٣].

وعن الكافي أيضاً ـ بسنده ـ عن موسى بن جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ [الحج: ٤٥] قال: «البئر المعطلة: الإمام الصامت، والقصير المشيد: الإمام........................

---

(١) الوافي: المجلد الثالث ح (١٦٠١ ص٩٢٤ مع الإشارة إلى أن سورة محمد مدنية، وسورة الزخرف مكية! وانظر فيها سياق الآيات المذكورة.

(٢) المصدر السابق ح (١٦١٥) ص٩٢٩ قلت: والرسوخ في العلم ليس من شرطه الرسوخ في القرابة أو النسب! وكذلك العكس. وفي مصابيح الأنوار: «وعن مولانا الصادق: نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل الله من العباد عملاً إلا بمعرفتنا» (٢/ ٢٩٩).

(٣) الوافي: المجلد الثالث ح (١٦١٨) ص٩٣٠. وانظر فيه أحاديث بابين: الأول بعنوان: (ما نزل فيهم عليهم السلام وفي أوليائهم) ص٨٨٢ ـ ٩٠٦. والثاني: (باب ما نزل فيهم عليهم السلام وفي أعدائهم) ص٩٠٧ ـ ٩٤٣. وأحاديث الباب الأول (٦٨) حديثاً، والثاني: (٥٩) حديثاً.

الناطق»[١].

وفي الكافي أيضاً: «الاثنان: عمن أخبره! عن علي بن جعفر قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: «لما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله تيماً وعدياً وبني أميّة يركبون منبره أفظعه! فأنزل الله تعالى قرآنا يتأسّى به: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤] ثم أوحى الله إليه: يا محمد، إني أَمرت فلم أُطع، فلا تجزع أنت إذا أَمرت فلم تُطَع في وصيّك»[٢].

وروى في الكافي قال: «علي بن محمد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قول الله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣] قال: «نزلت في الحسين عليه السلام لو قُتل أهل الأرض به ما كان سرفاً»[٣]!!!

وروى في الكافي أيضاً ـ بسنده ـ عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل جبرئيل بهذه الآية على محمد ﷺ هكذا: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا﴾ في عليّ [البقرة: ٩٠].

وروى فيه أيضاً ـ بسند الحديث السابق ـ قال: « نزل جبرئيل عليه السلام على محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ هكذا: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ **في علي عليه السلام** ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ » [البقرة: ٢٣][٤].

---

(١) المصدر السابق ح (١٥٦٠) ص٨٩٨. وروى ابن بابويه ـ بسنده ـ عن صالح بن سهل أنه قال: «أمير المؤمنين عليه السلام هو القصر المشيد، والبئر المعطّلة: فاطمة وولدها معطّلين من الملك» معاني الأخبار للصدوق ص١١١.

(٢) الوافي: ٣/ ٩٠٧ حديث ١٥٨١ وانظر أصول الكافي ١/ ٣٢٢.

(٣) المصدر السابق ص٩٠٤ وانظر أصول الكافي ١/ ٣٢٢.

(٤) نفس المصدر: ص٩٠٨ الحديثان ١٥٨٣، ١٥٨٤.

وروى في (الكافي) ـ بسنده ـ عن المفضّل بن عمر قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى . . ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُ﴾ [يونس: ١٥] قال: «قالوا: أو بدّل علياً عليه السلام» .[١]

وعن الكافي أيضاً ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ [الحجرات: ٧] يعني أمير المؤمنين ﴿وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ﴾: **الأول والثاني والثالث**[٢]

وعن (الفقيه) عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «التفث: لقاء الإمام! »[٣] .

وروى في (الكافي) و(الفقيه) ـ بسنده ـ عن عبد الله بن سنان، عن ذريح، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الله أمرني في كتابه بأمر فأحب أن أعلمه! قال: وما ذاك؟ قلت: قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ وَلۡيَطَّوَّفُواْ بِٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «يقضوا تفثهم: لقاء الإمام. وليوفوا نذورهم: تلك المناسك» قال عبد الله بن سنان: فأتيت أبا عبد الله عليه السلام، فقلت: جعلت فداك! قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ﴾؟ قال: «أخذ الشارب وقصّ الأظافر وما أشبه ذلك» قال: قلت: جعلت فداك، فإن ذريحاً المحاربي حدثني عنك بأنك قلت له: ليقضوا تفثهم: لقاء الإمام، فقال: «صدق ذريح وصدقت، **إن للقرآن ظاهراً وباطناً**، ومن يحتمل ما يحتمل ذريح؟[٤]»! ا.هـ.

---

(١) نفس المصدر ص٩٢٢ ح ١٥٩٨ واقرأ الآية بتمامها .
(٢) الوافي: مج ٣ ح (١٥٥٨) ص٨٩٨ .
(٣) الوافي: المجلد الرابع عشر ح ١٤٣٣٥) ص١٣٢١ .
(٤) الوافي: مج ١٤ حديث ١٤٣٣٦ ص١٣٢١ ـ ١٣٢٢ .

وروى في (الكافي) ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ﴾ [طه: ١١٥] (كلمات في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام من ذريّتهم) ﴿فَنَسِيَ﴾ [من تتمة الآية: ١١٥] . هكذا والله نزلت على محمد ﷺ»[١] وعن (التهذيب) ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] ، قال: «الغسل عند لقاء كل إمام»[٢] .

وروى (ثقة الإسلام في الكافي بإسناده عن الصادق والكاظم عليهما السلام في قول الله عز وجل: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ فاطمة عليها السلام ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ الحسن عليه السلام ﴿الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ الحسين عليه السلام ﴿الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ فاطمة كوكب دريّ بين نساء أهل الدنيا! ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ إبراهيم ﴿زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ لا يهودية ولا نصرانية ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ يكاد العلم يتفجر ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ إمام منها بعد إمام ﴿يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥] يهدي الله للأئمة من يشاء ﴿وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ﴾. قلت: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ﴾ قال: الأول: وصاحبه ﴿يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾. الثالث: ﴿مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ﴾ الثاني: ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ معاوية وفتن بني أمية ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ﴾ المؤمن في ظلمة فتنهم ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُۥ نُورًا﴾ إماماً من وُلْد فاطمة ﴿فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [سورة النور: ٤٠] إمام يوم القيامة»[٣].

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٣١٤ حديث رقم ٢٣ .
(٢) الوافي مج١٤ ح (١٤٣٣٨) ص١٣٢٣ .
(٣) أصول الكافي (١/ ١٤٠) ، الحديث الخامس، من (باب أن الأئمة عليهم السلام نور الله عزّ وجلّ) وانظر مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار للسيد عبد الله شبر (١/ ٣٥٨ـ ٣٥٩) .

وروى في (الكافي) ـ بسنده ـ عن الأصبغ بن نباته أنه سأل أمير المؤمنين عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [لقمان: ١٤].

[قلت: قبل أن نتابع، نثبت هنا نصّ الآيتين الكريمتين [١٤ ـ ١٥ من هذه السورة المباركة].

قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ * وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [لقمان: ١٤ ـ ١٥].

«فقال: ـ أي سيدنا علي ـ «الوالدان اللذان أوجب الله تعالى لهما الشكر: هما اللذان ولدا العلم، وورثا الحكم، وأمر الناس بطاعتهما»، ثم قال الله ﴿إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ فمصير العباد إلى الله تعالى، والدليل على ذلك الوالدان.

ثم عطف القول على ابن حنتمة وصاحبه (قلت: عمر وأبي بكر رضي الله عنهما)، فقال في الخاص والعام: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي﴾ يقول: في الوصية، وتعدل عمّن أمرت بطاعته ﴿فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ ولا تسمع قولهما.

ثم عطف القول على الوالدين: فقال: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ يقول: عرِّف الناس فضلهما، وادع إلى سبيلهما؛ وذلك قوله: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾، فقال: إلى الله ثم إلينا!! فاتقوا الله ولا تعصوا الوالدين، فإن رضاهما رضا الله، وسخطهما سخط الله»[1] ا.هـ.

قال الفيض الكاشاني في البيان: «اللذان ولدا العلم» يعني بهما النبي والوصي صلوات الله عليهما. «ابن حنتمة وصاحبه» يعني بهما التيمي والعدوي، قال في القاموس: حنتمة بنت ذي الرمحين: أم عمر بن

(١) الوافي: المجلد الثالث ح١٥٨٥ ص٩٠٩.

الخطاب . . .» ا.هـ.

أما الحديث التالي ، فلا بد من قراءة الآيات من ١٥٤ إلى ١٥٧ من سورة الأعراف ، والنظر فيها عند قراءة هذا الحديث ، والذي رواه في الكافي أيضاً .

قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ * وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ * وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ * ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٤ ـ ١٥٧] .

قال الكليني: «العدّة ، عن أحمد ، عن البزنطي ، عن حماد بن عثمان ، عن الحذّاء قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الاستطاعة وقول الناس ، فقال ـ وتلا هذه الآية: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨ ـ ١١٩]، «يا أبا عبيدة:الناس مختلفون في إصابة القول وكلُّهم هالك»!

قال: قلت: قوله ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ قال: «هم شيعتنا ، ولرحمته خلقهم ، وهو قوله: ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ يقول لطاعة الإمام: الرحمة التي يقول: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾ يقول: علم الإمام وسع علمه الذي هو من علمه كل شيء

هم شيعتنا، ثم قال: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ يعني ولاية غير الإمام وطاعته. ثم قال: ﴿يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ﴾ يعني النبي ﷺ، والوصي، والقائم بأمرهم بالمعروف إذا قام ﴿وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ﴾. والمنكر: من أنكر فضل الإمام وجحده ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾: أخذ العلم من أهله. ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ والخبائث: قول من خالف. ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ وهي الذنوب التي كانوا فيها قبل معرفتهم فضل الإمام. ﴿وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ والأغلال: ما كانوا يقولون مما لم يكونوا أُمروا به من ترك فضل الإمام، فلما عرفوا فضل الإمام وضع عنهم إصرهم، والإصر: الذنب، وهي: الإصار. ثم نسبهم فقال:

«الذين آمنوا به يعني بالنبي ﴿وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ﴾ وهو أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ يعني: الذين اجتنبوا الجبت والطاغوت أن يعبدوها. **والجبت والطاغوت: فلان وفلان**. والعبادة: طاعة الناس لهم.

«ثم قال: «أنيبوا إلى ربكم وأسلموا له» [قلت: الآية: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر: ٥٤]، وانظر الآيات السابقة واللاحقة، وليس فيها إشارة إلى الجبت والطاغوت، ولكن ورد الحديث عن الطاغوت في الآية ١٧ من السورة ذاتها، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾].

«ثم جزاهم فقال: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤] والإمام يبشرهم بقيام القائم وبظهوره وبقتل أعدائهم، وبالنجاة في الآخرة

والورود على محمد ﷺ وآله الصادقين على الحوض»[١] ا.هـ.

قلت: فاتنا كتابة آيات سورتي الزمر ويونس.. لأنه لم يخطر ببالنا بعد المضي في قراءة الحديث أن نقف على كل هذا!! وفي وسع القارئ أن يعود لقراءة هذه الآيات، ويلحظ سياقها ليعلم أي جناية تجنيها مثل هذه الروايات على القرآن واللغة والعقل والتاريخ!! وانظر ـ إن شئت ـ في (الوافي) الأحاديث التالية: ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١ (ص٩١٢ ـ ٩٢٠) ففيها ما هو أوسع وأبلغ!!

وروى في الكافي ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: (إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا **لن تقبل توبتهم**) ـ هكذا ـ قال الشارح أو المعلق: إن قوله (لن تقبل توبتهم)، وقع في موقع (لم يكن الله ليغفر لهم) لا عن عمد. وذكر أن هذا ليس بمهم؛ لأن مفادهما واحد. أو كما قال المجلسي: للتنبيه على أن مورد الذم في الآيتين واحد. علماً بأن الحديث يَنسُب إلى الإمام أبي عبد الله أنه قال: «نزلت (أي هذه الآية!!)[٢]. **في فلان وفلان وفلان،** آمنوا بالنبي في أول الأمر، وكفروا

(١) الوافي: مج٣ ح١٥٨٨ ص٩١١.

(٢) قلت: هذا الجمع أو الخلط بين الآيات في كتب الإمامية، تنص بعض الروايات على أن الآية الجديدة!! أو المزعومة.. «**هكذا نزلت**». روى في (الكافي) بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجل: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٣] (في ولاية علي وولاية الأئمة من بعده) ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١] **هكذا نزلت**».
وروى أيضاً بسنده عن محمد بن مروان، **رفعه إليهم** في قول الله عزّ وجل: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣] (في علي والأئمة) ﴿كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟﴾ [الأحزاب: ٦٩]. أصول الكافي: الحديثان رقم ٨، ٩ من الباب ١٦٥ من كتاب الحجة ص٣١٢.
وفيه أيضاً بسنده، عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: نزل جبرائيل عليه السلام على محمد ﷺ بهذه الآية هكذا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُوا۟ بِمَا نَزَّلْنَا﴾ [النساء: ٤٧] في علي ﴿نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤] حديث رقم ٢٧ ص٣١٥. قلت: هذا الخلط بين آيات الكتاب =

حيث عُرضت عليهم الولاية، حين قال النبي ﷺ: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» ثم آمنوا بالبيعة لأمير المؤمنين عليه السلام، ثم كفروا حيث مضى رسول الله ﷺ، فلم يقرّوا بالبيعة، ثم ازدادوا كفراً بأخذهم بالبيعة لهم، **فهؤلاء لم يبق فيهم من الإيمان شيء**»[1]. قلت: وهذا نصّ الآيتين الكريمتين من سورة النساء وآل عمران:

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٠].

وروى في (الكافي) ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٤]، قال: ذاك حمزة وجعفر وعبيدة وسلمان وأبو ذر والمقداد بن الأسود وعمّار هُدوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام[2].

وأخيراً جرى قلم علي بن إبراهيم القمي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ [النحل: ٩٠] بما يلي: قال: «العدل: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ. والإحسان: أمير المؤمنين. والفحشاء والمنكر والبغي:

= العزيز ـ والإضافة عليها ـ لا يحتاج إلى رد وتقويم! وفي وسع من شاء أن يعود فقط لقراءة الآيات القرآنية التي أشير إلى سورها وأرقامها في المصحف الشريف ليسخر من هذه التكذيبات والتحريفات... ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

(١) الوافي: المجلد الثالث: ح ١٦٠٠ ص٩٢٣ ـ ٩٢٤.

(٢) أصول الكافي ١/ ٣٢٢.

فلان وفلان وفلان» .[1] اهـ .

قلت: التعبير عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم بالأول والثاني والثالث، أو بفلان وفلان وفلان، أو التعبير عن أبي بكر وعمر بالأوّلين، كثير في كتب الإمامية، فضلاً عن سائر الأسماء والأوصاف التي ورد بعضها قبل قليل، والتي لا تليق أن يجري بها قلم! أو تخطر على بال عاقل![2].

ويحضرني أمام هذه التفسيرات أو التأويلات التي لا تشهد لها لغة القرآن التي نزل بها، بل التي تجعل القرآن عضين: حديث عن أبي عبد الله عليه السلام، فقد روي عنه بإسناده أنه قيل له: روي عنكم أن الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجال! فقال عليه السلام: «ما كان الله عزّ وجلّ ليخاطب خلقه بما لا يعلمون»[3] . ﷺ وأرضاه. قلت: وهذا هو الذي يتفق مع القرآن وأحكامه ولغته لا تلك الأحاديث. وهذا هو ما أكّد عليه الإمام أبو محمد العسكري (الحسن بن علي ت ٢٦٠هـ) على لسانه ولسان آبائه

---

(١) تفسير القمي١/ ٣٩٠ .

(٢) لا بد من الإشارة إلى أسماء ـ أو ما هو بمنزلتها ـ مناقضة لأسماء التقية وأوصاف الذمّ هذه؛ روى الشيخ ابن بابويه (الصّدوق) ـ بسنده ـ إلى عبد العظيم بن عبد الله الحسني، قال: حدثني سيدي علي بن محمد بن علي الرضا، عن أبيه، عن آبائه، عن الحسن بن علي عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أبا بكر منّي بمنزلة السمع، وإن عمر مني بمنزلة البصر، وإن عثمان مني بمنزلة الفؤاد. قال: فلما كان من الغد دخلت إليه وعنده أمير المؤمنين عليه السلام وأبو بكر وعمر وعثمان! فقلت له: يا أبه سمعتك تقول في أصحابك هؤلاء قولاً، فما هو؟ فقال عليه السلام: نعم، ثم أشار بيده إليهم، فقال: هم السمع والبصر والفؤاد، وسيسألون عن ولاية وصيّي هذا، وأشار إلى علي بن أبي طالب عليه السلام. ثم قال: إن الله عزّ وجلّ يقول: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] «ثم قال ﷺ: وعزّة ربي إن جميع أمتي لموقوفون يوم القيامة ومسؤولون عن ولايته، وذلك قوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤] معاني الآثار: باب نوادر المعاني: حديث رقم٢٣ ص٣٨٧ ـ ٣٨٨ . مع الإشارة إلى أن الحسن رضي الله عنه ـ راوي الحديث ـ كان في حوالي السابعة من عمره يوم توفي رسول الله ﷺ .

(٣) رجال الكشي الحديث رقم ٥١٣ ص٣٦٠ .

عليهم السلام، فقد كتب إليه أحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن شيبة في قوم يتكلمون ويقرؤون أحاديث ينسبونها **إليه وإلى آبائه**، يقولون: إن قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وقوله عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] معناها ـ أي الصلاة ـ رجل! لا سجود ولا ركوع. وكذلك الزكاة: معناها ذلك الرجل، لا عدد دراهم ولا إخراج مال! وأشياء تشبهها من الفرائض والسنن والمعاصي، تأوّلوها وصيّروا على هذا الحد الذي ذكرت لك. فكتب عليه السلام: «**ليس هذا ديننا فاعتزله**»[1].

أما روايات تحريف القرآن، والخلط بين آياته وسوره، ثم الزعم بأن هذه (الآيات الجديدة)!! هكذا أنزلت ـ والتي استشهدنا ببعضها في هذا السياق ـ فيحضرني فيها كذلك قول الإمام أبي عبد الله رضي الله عنه، وقد قيل له: «لم صار الشعر والخطب يُملُّ ما أعيد منها والقرآن لا يُملّ؟».

فقال عليه السلام: «**لأن القرآن حجّة على أهل الدهر الثاني، كما أنه حجة على أهل الدهر الأول**، فكل طائفة تتلقاه غضاً جديداً؛ ولأن كل امرىء في نفسه متى أعاده وفكّر فيه، تلقى منه في كل مرّة علوماً غضّة، وليس هذا كله في الشعر والخطب»[2].

ولا ريب في أن القرآن الذي يجري (خلطه) أو (تنقيصه) أو (تحريفه) بأي صورة من صور التحريف... سوف يفقد صفة النظم والإعجاز! ومن ثم فإنه لن يكون حجّة على أهل الدهر الثاني، كما أنه سوف يملّ في سائر الدهور والعصور، ولكن القرآن ليس كذلك كما قال الإمام الصادق،

---

(١) الأحاديث ٩٩٤ ـ ٩٩٧ من رجال الكشي ص٥٦٥ ـ ٥٦٧.

(٢) تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز..) الجزء الأول ص١٥ طبع دولة قطر.

وفحوى ذلك أنه ﷺ يكذّب هذه الروايات جميعاً بدون استثناء .

ونضيف إلى هذا أن الله سبحانه وتعالى تكفّل بحفظ القرآن من وجوه التحريف والتبديل المشار إليها كافّة ؛ لأن رسالة النبي الخاتم انفردت من بين سائر رسالات الأنبياء السابقين بكونها عامّة للناس جميعاً ، وخالدة إلى يوم الدين . وهذا يقتضي أن يطّلع على (كتابها) أهل الدهر الثاني الذين أشار إليهم الإمام الصادق عليه السلام ، أي أبناء الدهور التي تلي عصر التنزيل أو الدهر الأول ، وذلك على النحو المعجز الذي نزل عليه ، أي على **النحو الصحيح الكامل** الذي نزل به جبريل عليه السلام ، وحفظه النبي ﷺ وتلاه على الناس ، والذي «دوّنه» كتّاب الوحي و«حفظه» الصحابة الكرام ، ثم جمعوه في مصحف واحد .

وبهذه المناسبة ، يمكننا القول: إن روايات تحريف القرآن وتنقيصه وخلطه وتشويهه التي أوردها (المجلسي) ، أو تكفل بإيرادها ، والتي زعم النوري الطبرسي أنها بلغت حداً «أزيد من التواتر» كلها من ساقط القول وسخيفه ومكذوبه . وبسط الكلام في هذا له مكان آخر(١) .

ولا أعود أخيراً لمناقشة السيد الشيرازي ، وإن كان من العجيب أن يحتج على الإمام الصادق عليه السلام الذي كان يقول بالنسخ ، بإنكار بعض العلماء له! ولا يخلو هذا الاحتجاج أو الاستدراك في السياق المذكور من تجاوز وتمويه .

ثالثاً: معيار مخالفة العامّة:

تتردد في كتب الإمامية مثل هذه العبارات: خبر العامي لا ينهض

---

(١) عرضنا لطرفٍ من هذا الموضوع في كتابنا: علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه . انظر فيه فقرة بعنوان: حرق الصحف والمصاحف الأخرى: شبهات ورد ، الصفحات ١٤٠ ـ ١٥٠ . وانظر سائر مبحث: جمع القرآن وتدوينه: ص١١٧ ـ ١٥٠ .

حجة[١]، ومخالفة العامة من المرجحات. ما خالف العامة ففيه الرشاد، وكلها تدور حول رفض روايات أهل السنة بإجمال! بل إن المحدّث العاملي (١٠٣٣ - ١١٠٤هـ) في كتابه الموسوم بـ (الرسالة الإثني عشرية في الرد على الصوفية) والذي رتبه على اثني عشر باباً، عنون أحد أبوابه بقوله: «الباب الحادي عشر في عدم جواز حسن الظن بالعامة واتباع شيء من طريقتهم المختصة بهم[٢]!» بل لقد وصف المحدث النوري الطبرسي ما رواه البخاري في أحاديث جمع القرآن بأنه «من الأكاذيب التي لا ريب فيها» ووصف البخاري بـ «المتعصّب الناصب»[٣] ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا نقف هنا عند هذه الأوصاف، وعدم السلامة من اللسان المعهودين عند النوري، وسائر ما لا يخفى من (علمه) وخُلُقة على أي قارئ لكتابه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب). ونكتفي فقط بمسألة رفض روايات أهل السنة، وقول الإمامية إن خبر العامي لا ينهض حجة، مذكّرين في هذا السياق بما أوردناه في موضع سابق في تعريف الحديث الصحيح، والذي انطوى على لزوم أن يكون «جميع سلسلة سنده إماميين»!

*** مقبولة بن حنظلة:**

روى الكليني في أصول الكافي وشيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي في (التهذيب) بسنده عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، قال: «سألت أبا عبد الله عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دَيْن أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحلُّ ذلك؟ قال: «من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ

---

(١) مصابيح الأنوار ١/ ٢٢٠.

(٢) انظر مقالة الشيخ زكريا داوود: مجلة البصائر العدد ٢٧ ربيع ٢٠٠٣ ص٣٥.

(٣) فصل الخطاب ص٣٦٨.

سحتاً وإن كان حقاً ثابتاً ؛ لأنه أخذه بحكم الطاغوت ، وقد أمر الله أن يكفر به ، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٠] .

قلت: فكيف يصنعان؟ قال: «ينظران من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا ، فليرضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً ، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله تعالى ، وعلينا ردّ ، والرادّ علينا الرادّ على الله! وهو على حد الشرك بالله!» .

قلت: فإن كان كل رجل اختار رجلاً من أصحابنا ، فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما ، واختلفا فيما حكما ، وكلاهما اختلفا في حديثكم؟ قال: «الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ، ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر» . قال: قلت: فإنهما عدلان مرضيّان عند أصحابنا ، لا يُفضَّل واحد منهما على الآخر . قال: فقال: «ينظر إلى ما كان من روايتهم عنّا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا ، ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك ، فإن المجمع عليه لا ريب فيه . . . » .

قلت: فإن كان الخبران عنكما (قالوا: الخطاب للصادق وأبيه) **مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟**

قال: «ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة ، وخالف العامّة ، فيؤخذ به ، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة!» .

قلت: جُعلت فداك! أرأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة ، ووجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامّة ، والآخر مخالفاً لهم ، بأي الخبرين يؤخذ؟

قال: «ما خالف العامة ففيه الرشاد!»[١]

فقلت: جعلت فداك، فإن وافقهما - وفي رواية: وافقها، أي العامّة - الخبران جميعاً؟

قال: «ينظر إلى ما هم إليه أميل، حكامهم وقضاتهم، فيترك ويؤخذ بالآخر!»

قلت: فإن وافق حكامهم الخبرين جميعاً؟ قال: «إذا كان ذلك فأرجهْ حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات»[٢].

وتعد هذه الرواية العمدة في باب الترجيح، وفي الموقف من روايات العامة، ويسمّون هذه الرواية **مقبولة بن حنظلة**[٣]؛ لأن راويها صفوان بن يحيى السابري من أصحاب الإجماع «أي الذين أجمع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم»[٤].

---

(١) قال الفيض الكاشاني في معرض نقده لمن تأثر من الإمامية «بالقياس والاستحسان ونحوهما من الأصول التي تختص بها العامّة» أو تساءل قائلاً: «أغفلوا عن الأحاديث المعصومية المتضمنة لكيفية الترجيح بين الروايات عند تعارضها، وإثبات التخيير في العمل عند عدم جريانه، وأنه يؤخذ بخبر الأوثق وما للقرآن أوفق، أو **عن رأي المخالفين أبعد وأسحق!!**» الوافي ١/ ١٧.

(٢) الكافي (١/ ٥٢ - ٥٣) والوافي: المجلد الأول: الحديث ٢٢٩ ص٢٨٥ - ٢٩٤ وانظر فيه (بياناً) وتعليقاً ضافياً.

(٣) الوافي: المرجع السابق ص٢٨٦ قال في التعليق: «وليس معنى (المقبولة) أن أصحابنا حكموا إجماعاً بصحة جميع أجزائها وجزئياتها؛ لأن كثيراً من أصحابنا منعوا من حجية خبر الواحد، وهذا الحديث صريح في الحجية. بل المقصود قبول مضمونها في الجملة، على ما هو مفاد القضية المهملة، وهو الإعراض عن قضاة الجور، والتحاكم إلى فقهاء أهل البيت، وهذا حكم إجماعي يدل عليه العقل صريحاً.» وأضاف: «ولو لم يكن هذا الحديث لقلنا به قطعاً؛ لأنه لا يجوز متابعة من يحكم بما لا يوافق حكم الله. والأمر دائر بين أمور: إما ترك التحاكم أصلاً، أو **التحاكم إلى العوام**، أو إلى الفقهاء العدول. والثالث هو المتعيّن».

(٤) انظر الوافي ١/ ٢٣ وراجع فيما سبق: فقرة: (قرائن تصحيح الكتب الأربعة)، وقال الفيض الكاشاني: «وقد فهم جماعة من المتأخرين من قوله: (أجمعت العصابة أو الأصحاب على =

والمسائل التي تثيرها هذه المقبولة كثيرة لا مجال هنا للإفاضة في الحديث عنها . ولا أدري: هل يفهم من بعض فقراتها أن شهرة الحديث!! مقدمة على موافقته للقرآن؟ أما أسباب هذا الموقف من (العامة) أو أهل السنة فكثيرة ، وربما قد أشرنا إلى طرف منها عند الحديث عن الصحابة ـ رضوان الله عليهم . ويمكن أن نضيف إليها في هذا السياق بعض ما يرويه الإمامية عن الأئمة ، على قاعدة اختصاص هؤلاء الأئمة بالعلم والمعرفة ، وأن العامة وأهل السنة قد ضلّوا بالقياس والاستحسان ونحوها من الأصول التي اختصوا بها ، كما يقول علماء الإمامية . فإذا أضفنا إلى ذلك أن بعض الأحاديث التي يعتدّ بها هؤلاء العلماء ، والتي تعود بتجريح العامة وعدم قبول رواياتهم وفقههم إلى **أسباب خَلْقية** كذلك ، أدركنا طرفاً مهماً آخر من أسباب هذا الموقف ، من جهة . ومن أسباب عدم قبوله للتبديل عند معظم علماء الإمامية أو رجال الدين الشيعة من جهة أخرى .

١ ـ قال في (الوافي): «فالإنسان لا بد أن يكون أحد رجلين: إما محققاً صاحب كشف ويقين ، أو مقلداً صاحب تصديق وتسليم . وأما الثالث فهالك وإلى الضلال سالك ، وهو الذي يمزج الحق بالباطل ، ويحمل الكتاب والسنة على رأيه ويتصرف فيهما بعقله!!

= تصحيح ما يصح عن هؤلاء) الحكم بصحة الحديث المنقول عنهم ، ونسبته إلى أهل البيت عليهم السلام ، بمجرد صحته عنهم ـ وهم ستة نفر من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ـ وستة آخرون من أصحاب أبي إبراهيم الكاظم وأبي الحسن الرضا عليهم السلام ـ من دون اعتبار العدالة في من يروون عنه ، **حتى لو رووا عن معروف بالفسق أو بالوضع**، فضلاً عمّا لو أرسلوا الحديث (قلت وهذا الإرسال كثير) كان ما نقلوه صحيحاً محكوماً على نسبته إلى أهل العصمة صلوات الله عليهم» . قال: «وأنت خبير بأن هذه العبارة ليست صريحة في ذلك ، ولا ظاهرة فيه ، فإن ما يصح عنهم إنما هو الرواية لا المروي! بل كما يحتمل ذلك ، يحتمل كونها كناية عن الإجماع على عدالتهم وصدقهم ، بخلاف غيرهم ممن لم ينقل الإجماع على عدالته» الوافي: المقدمة الثانية (١/ ٢٦ ـ ٢٧) .

«وقد قال الأئمة الأطهار عليهم السلام: (كن عالماً أو متعلماً ولا تكن الثالث فتهلك) وقالوا أيضاً: (**نحن العلماء، وشيعتنا المتعلمون، وسائر الناس غثاء**)!!

وأضاف: «إنه لما افتتن الناس بعد وفاة رسول الله ﷺ، فغرقوا في لجج الفتن، وهلكوا في طوفان المحن، إلا شرذمة ممن عصمه الله، وبسفينة أهل البيت عليهم السلام نجّاه، وبالتمسك بالثقلين أبقاه، استكتم الناجون دينهم، وصانوا وتينهم. فاستبقى الله عز وجل بهم رمق الشريعة في هذه الأمة، وأبقى بإبقاء نوعهم، **سنة خاتم النبيين** إلى يوم القيامة»[1]!!

قال: «وأول من أحدث الجدال في الدين، واستنباط الأحكام بالرأي والتخمين في هذه الأمة: **أئمة الضلال خذلهم الله**، ثم تبعهم في ذلك علماء العامة، ثم جرى على منوالهم فريق من متأخري الفرقة الناجية بخطأ وجهالة».

وقد أخذ على متأخري الإمامية هؤلاء أنهم «تكلموا في أصول الفقه وفروعه باصطلاحات العامة، حتى اشتبهت أصول الطائفتين واصطلاحاتهم بعضها ببعض» وحتى «أوّلوا الآيات والأخبار الواردة في المنع من الاجتهاد والعمل بالرأي، بتخصيصها بالقياس والاستحسان ونحوهما من الأصول التي تختص بها العامّة. والواردة في النهي عن تأويل المتشابهات واتباع الظن بتخصيصها بأصول الدين. والواردة في ذم الأخذ باتفاق الآراء!! بتخصيصها بالآراء الخالية من قول المعصوم، لما ثبت عندهم أن الزمان لا يخلو من إمام معصوم»[2] ... إلخ.

٢ ـ أما ضرورة مخالفة العامة، ونفي العدالة عنهم والطعن في رواياتهم،

---

(١) المصدر السابق ص١٣.

(٢) نفس المصدر (ص١٥ ـ ١٦).

بل التأكيد على أن أعمالهم (الصالحة) لا تنفعهم، وسائر هذه الأوصاف أو الطعون التي تعود في أصلها إلى أسباب خَلْقية أو إيمانية، فقد تكفّلت بها أحاديث الطينة، ويأتي في مقدمتها الحديث المشهور الذي سنثبت نصّه بعد قليل.

وقد خصّ الفيض الكاشاني ما أسماه: (أبواب الطينات وبدؤ الخلائق) باثنين وثلاثين حديثاً (الأحاديث من رقم ١٦٤٣ إلى ١٦٧٥) من المجلد الرابع[١].

إن ما أسماه المحدّث الحجة عبد الله شبّر (**حديث الطينة**) واستهل به كتابه المشهور (مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار) بوصفه من «متشابهات الأخبار ومعضلات الآثار» إن هذا الحديث لم يوصف بهذا الوصف بسبب مصادمته للعقل والعلم، ومخالفته للقرآن والحديث.

ولكن بسبب ما يلزم «من ظاهره من الجبر ورفع الاختيار». ولهذا فقد دارت جميع وجوه التأويل التي أوردها للحديث حول كيفية الجمع بين هذا الظاهر وحرية الإرادة أو خلق الأفعال التي يقول بها الإمامية، والتي يشاركون فيها المعتزلة من مدارس الفكر الإسلامي.

وعلى الرغم من أنه استهل هذه الوجوه بقوله: «إن هذا الخبر ونحوه (أي من أحاديث الطينات فيما يبدو) أخبار آحاد، وإنها لا توجب علماً ولا عملاً!» فإنه استدرك قائلاً: «إن هذه الأخبار قد رواها الأعلام في جوامعهم العظام بأسانيد عديدة، وطرق سديدة» قال: «ولا يبعد أن تكون من **المتواترات معنىً**، فلا معنى لطرحها وردها. بل لا بد من توجيهها» أي حتى لا يفهم منها مذهب الجبر، أو أنها تدل في الحقيقة عليه. وقد عدّ من هؤلاء الأعلام: «ثقة الإسلام الكليني» الذي «رواها بطرق شتى ومتون عديدة»

---

(١) وانظر فيه: حديث الطينة المشار إليه (ص٤٤ ـ ٥١) برواية أطول من رواية المحدّث شبّر.

«والشيخ في الأمالي، والبرقي في المحاسن، والصدوق في العلل، وعلي بن إبراهيم والعياشي في تفسيريهما، والصفّار في بصائر الدرجات، وغيرهم في غيرها بأسانيد وافرة، وطرق متكاثرة . .»[1] .

قال في المصابيح: (حديث الطينة):

الحديث الأول: «ما رويته بأسانيد عديدة وطرق سديدة عن جملة من شيوخي الكرام وأساتذتي العظام، ومنهم - وهو أعظمهم شأناً، وأرفعهم مكاناً، وأقومهم برهاناً - قدوة الأنام شيخنا ومولانا الشيخ جعفر النجفي، مدّ الله ظله على العالمين، وأدام الله فضله على المسلمين، عن الشيخ الأعظم، والركن الأقوم، المرحوم المبرور مولانا محمد باقر الأصفهاني البهبهاني، عن والده الأجل الأكمل المولى محمد أكمل، عن الشيخ النحرير، والمحقق الخبير، غواص بحار الأنوار، وجواهر الآثار، محمد باقر المجلسي رفع الله في أعلا عليين قدره، وعن شيوخه المذكورين في الإجازات، إلى أن يتصل السند بالأئمة الهداة عليهم أتمّ السلام، وأفضل الصلاة.

وعن شيخنا الأقدم وأستاذنا الأقوم، عن الإمام الهمام، والبحر القمقام، المرحوم المبرور السيد محمد مهدي الطباطبائي - قدس الله سره، ونوّر ضريحه - عن جملة شيوخه الأعلام والفضلاء الكرام. ومنهم العالم الرباني الشيخ يوسف البحراني، عن شيوخه المعروفين المذكورين في إجازته، **حتى يتصل السند بالنبي وعترته**.

وعن سيدنا المقدّم عن شيخه وأستاذه الأجل الأكمل، قدوة العلماء والمحدثين الكمل الشيخ محمد مهدي الفتوني، عن شيخه وأستاذه الشهير في الآفاق، والفايق معاصريه على الإطلاق، المولى أبو الحسن الشريف العاملي النجفي، عن عدة من شيوخه الكرام. ومنهم علامة الأنام الفاضل المجلسي

---

(١) مصابيح الأنوار لشبّر (١/ ١١).

عن جملة من الشيوخ الأعلام، والفضلاء الكرام، ومنهم علامة المحققين، وصفوة المدققين، وملاذ المحدثين، ومحيي ما اندرس من شريعة سيد المرسلين، والتقي النقي المهذب الصفي المولى محمد تقي بن المجلسي ـ قدس الله سره، ورفع في الجنان قدره ـ عن عمدة المحققين، وزبدة المدققين، وصفوة المجتهدين، وشيخ الإسلام والمسلمين، بهاء الملة والحق والدين الشيخ محمد العاملي الشهير بالبهائي، عن والده العالم العامل، والمتبحر الكامل الفاضل الصمداني الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني، عن شيخيه الجليلين النبيلين العلمين العالمين العاملين السيد حسن بن جعفر الكركي، والشيخ زين الدين الشهير بالشهيد الثاني ـ قدس الله سرهما، ورفع في الجنان قدرهما ـ عن الشيخ الفاضل التقي علي بن عبد العالي الميسي، عن شيخه السعيد الشهيد محمد بن داود المؤذن الجزيني، عن الشيخ الكامل ضياء الدين علي، عن والده الأفضل الأكمل المحقق الجامع في معارج السعادة بين رتبة العلم والشهادة الشيخ شمس الدين محمد بن مكي الشهير بالشهيد الأول قدّس الله سره ورفع قدره.

وعن شيخنا زين الملة والدين، عن الشيخ الجليل جمال الدين أحمد بن خاتون، عن العالم المحقق، أفضل المتأخرين، وأكمل المتبحرين، نور الملة والدين علي بن عبد العالي الكركي العاملي، عن الشيخ الورع الجليل علي ابن هلال الجزائري، عن الشيخ العالم العابد جمال الدين أحمد بن فهد الحلي، عن الشيخ زين الدين علي ابن الخازن، عن شيخنا الشهيد الأول محمد بن مكي.

وعن الشيخ محمد بن المؤذن عن السيد الأجل السيد بن دقاق الحسيني، عن الشيخ محمد بن شجاع القطان، عن الشيخ الجليل الفاضل المقداد بن عبدالله السيوري الحلي، عن شيخنا الشهيد الأول، عن جماعة من شيوخه منهم السيد المحقق الطاهر عميد الدين عبد المطلب الحسيني. والشيخ الأفضل

فخر المحققين ولد العلامـة أبو طالب محمـد الحليّ، والسيد الفاضل النسابة أبو عبد الله محمد بن القاسم بن معيّه الحسيني، والسيد الكبير نجم الدين مهنا ابن سنان المدني، والمولى الفاضل ملك العلماء مولانا قطب الدين محمد الرازي، عن الشيخ الأكمل آية الله في العالمين، والمؤيد بالدلايل والبراهين المفلجة للخصوم والمعاندين، **حجة الخاصة على العامة** المشتهر في الآفاق بالعلامة جمال الملة والدين أبي منصور الحسن بن الشيخ الأعظم الأطهر يوسف بن المطهر، عن والده المبرور عن شيخه الأفضل، رئيس المحققين الكمّل، نجم الملة والدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد الحلي الشهير بالمحقق قدس سرّه ورفع قدره، عن السيد الجليل النسابة فخار بن معد الموسوي عن شاذان بن جبرائيل القمي، عن الشيخ الفقيه العماد أبي جعفر محمد بن أبي القاسم الطبري، عن الشيخ الفقيه السديد السعيد أبي علي الحسن، عن والده رئيس المذهب وشيخ الطائفة وقدوة الفرقة الناجية الفايقة عن الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي نور الله مرقده، وفي الجنان خلده.

وعن الشيخ العلامة عن السيد الطاهر ذي المناقب والمفاخر رضيّ الدين علي بن طاووس الحسيني رحمه الله، عن حسين بن أحمد السوراوي عن محمد ابن أبي القاسم الطبري، عن الشيخ الفقيه أبي علي عن والده محمد بن الحسن الطوسي.

وعن العلامة جمال الملة والدين عن أستاذه أفضل المحققين وسلطان الحكماء والمتكلمين والحجة على الخصوم والمعاندين، نصير الملة والحق والدين محمد الطوسي، عن والده الأجل محمد بن الحسن الطوسي، عن السيد الجليل فضل الله الراوندي، عن السيد المجتبى بن الداعي الحسيني. عن **شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي** عن شيخ الشيوخ العظام، وقدوة العلماء الأعلام، والحجة على الخاص والعام، ملهم الحق ودليله، ومنار الدين

وسبيله، **الشيخ المفيد** أبي عبد الله محمد بن محمد النعمان الحارثي العكبري البغدادي، عن الشيخ المعظم، والعلم المقدّم رئيس المحدثين، ومحيي معالم الدين: عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن موسى بن بابويه القمي في كتاب (العلل) عن أبيه الثقة الجليل، عن سعد بن عبد الله عن محمد بن أحمد السياري، عن محمد بن عبد الله بن مهران الكوفي، عن حنان بن سدير، عن أبيه عن إبي إسحاق الليثي قال:

قلت لأبي جعفر محمد بن علي الباقر (ع): يا بن رسول الله أخبرني عن المؤمن المستبصر إذا بلغ في المعرفة وكمل هل يزني؟ قال: اللهم لا. قلت: فيلوط؟ قال: اللهم لا. قلت: فيسرق؟ قال: لا. قلت: فيشرب الخمر؟ قال: لا. قلت: فيأتي بكبيرة من هذه الكبائر أو فاحشة من هذه الفواحش؟ قال: لا. قلت: فيذنب ذنباً؟ قال: نعم وهو مذنب ملمّ. قلت: ما معنى ملمّ؟ قال: الملم بالذنب لا يلزمه ولا يصرّ عليه. قال: فقلت: سبحان الله ما أعجب هذا، لا يزني ولا يلوط ولا يسرق ولا يشرب الخمر ولا يأتي كبيرة من الكبائر ولا فاحشة، فقال عليه السلام: لا عجب من أمر الله إن الله عزّ وجلّ يفعل ما يشاء، ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون، فمم عجبت يا إبراهيم سَلْ ولا تستنكفْ ولا تستحسر[1] فإن هذا العلم لا يتعلمه مستكبر ولا مستحسر. قلت: يا بن رسول الله إني أجد من شيعتكم من يشرب الخمر ويقطع الطريق، ويخيف السبيل، ويزني ويلوط، ويأكل الربا ويرتكب الفواحش، ويتهاون بالصلاة والصيام والزكاة، ويقطع الرحم ويأتي الكبائر، فكيف هذا ولم ذاك؟ فقال: يا إبراهيم وهل يختلج بصدرك شيء غير هذا؟ قلت: نعم يابن رسول الله ﷺ أخرى أعظم من ذلك، فقال: وما هو يا أبا إسحاق؟ قال: فقلت: يا بن رسول الله **وأجد من أعدائكم ومناصيبكم** من يكثر من الصلاة، ومن الصيام، ويخرج الزكاة، ويتابع بين الحج والعمرة،

---

(١) أي: لا تمل وهو استفعال في حسر إذا أعى وتعب.

ويحض على الجهاد، ويؤثر على البر وعلى صلة الأرحام، ويقضي حقوق إخوانه ويواسيهم من ماله، ويتجنب شرب الخمر والزنى واللواط وسائر الفواحش فمم ذاك؟ فسّره لي يابن رسول الله، وبرهنه وبينه فقد والله كثر فكري، وسهر ليلي، وضاق ذرعي. قال: فتبسم عليه السلام، ثم قال: يا إبراهيم خذ إليك بياناً شافياً فيما سألت، **وعلماً مكنوناً من خزائن علم الله وسرّه**، أخبرني يا إبراهيم كيف تجد اعتقادهما؟ قلت: يابن رسول الله أجد محبّيكم وشيعتكم، على ما هم فيه مما وصفته من أفعالهم، لو أعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهباً وفضة أن يزول عن ولايتكم ومحبتكم إلى موالاة غيركم وإلى محبّتهم ما زال ولو ضربت خياشيمه بالسيوف فيكم، ولو قتل فيكم ما ارتدع ولا رجع عن محبتكم وولايتكم.. **وأرى الناصب**، على ما هو عليه مما وصفته من أفعالهم، لو أُعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهباً وفضةً **أن يزول عن محبة الطواغيت وموالاتهم** إلى موالاتكم ما فعل ولا زال ولو ضربت خياشيمه بالسيوف فيهم، ولو قتل فيهم ما ارتدع ولا رجع، وإذا سمع أحدهم منقبةً لكم وفضلاً اشمأز(١) من ذلك وتغير لونه ورؤي كراهية ذلك في وجهه؛ تعصباً لكم! ومحبةً لهم.

قال: فتبسم الباقر (ع) ثم قال: يا إبراهيم هاهنا **هلكت العاملة الناصبة**: ﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً * تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٤، ٥]، ومن أجل ذلك قال عز وجلّ: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] ويحك يا إبراهيم! أتدري ما السبب والقصة في ذلك؟ وما الذي قد خفي على الناس منه؟ قلت: يابن رسول الله فبينه لي واشرحه وبرهنه. قال: يا إبراهيم إن الله تبارك وتعالى لم يزل عالماً قديماً خلق الأشياء لا من شيء، ومن زعم أن الله تعالى خلق الأشياء من شيء فقد كفر؛ لأنه لو كان ذلك الشيء الذي خلق

---

(١) اشمأز: اقشعر كراهية.

منه الأشياء قديماً معه في أزليته وهويته فقد كفر؛ لأنه لو كان ذلك الشيء الذي خلق منه الأشياء قديماً معه في أزليته وهويته كان ذلك أزلياً، بل خلق الله عز وجل الأشياء كلها لا من شيء، فكان مما خلق الله عز وجل أرضاً طيبةً، ثم فجّر منها ماءً عذباً زلالاً، فعرض عليها ولايتنا أهل البيت فقبلتها، وأجرى ذلك الماء عليها سبعة أيام حتى طبقها وعمّها، ثم نضب ذلك الماء عنها، فأخذ من صفوة ذلك الطين طيناً فجعله طين الأئمة، ثم أخذ ثفل[1] ذلك الطين فخلق منه شيعتنا، ولو ترك طينتكم على حالها يا إبراهيم كما ترك طينتنا، لكنتم ونحن شيئاً واحداً.

قلت: يا بن رسول الله ﷺ فما فعل بطينتنا؟ قال: أخبرك يا إبراهيم: خلق الله عز وجل بعد ذلك أرضاً سبخةً خبيثة منتنة، ثم فجّر منها ماءً أُجاجاً آسناً مالحاً فعرض عليها ولايتنا أهل البيت فلم تقبلها، فأجرى ذلك الماء عليها سبعة أيام ثم طبّقها وعمّها، ثم نضب ذلك الماء عنها، ثم أخذ من ذلك الطين فخلق منه الطغاة وأئمتهم، ثم مزجه بثفل طينتكم، ولو ترك طينتهم على حالها ولم يمزجها بطينتكم لم يشهدوا الشهادتين ولا صلّوا ولا صاموا ولا زكّوا ولا حجّوا ولا أدّوا أمانةً ولا أشبهوكم في الصور!!! وليس شيء أكبر على المؤمن أن يرى صورة عدوّه مثل صورته.

قلت: يابن رسول الله فما صنع بالطينتين؟ قال: مزج بينهما بالماء الأول والماء الثاني، ثم عركها عرك الأديم، ثم أخذ من ذلك قبضة فقال: هذه إلى الجنة ولا أبالي، وأخذ قبضة أخرى وقال: هذه إلى النار ولا أبالي. ثم خلط بينهما فوقع من سنخ[2] المؤمن وطينته على سنخ الكافر وطينته، ووقع من سنخ الكافر وطينته على سنخ المؤمن وطينته، فما رأيته من شيعتنا من زنى

---

(١) الثفل: هو ما يستقر في أسفل النهر ويترسب فيه.

(٢) قلت: السنخ ـ بكسر السين وسكون النون ـ الأصل من كل شيء. والجمع: أسناخ وسنوخ. لسان العرب ٣/ ٢٦.

ولواط أو ترك صلاة أو صيام أو حج أو جهاد أو خيانة، أو كبيرة من هذه الكبائر، فهو من طينة **الناصب** وعنصره الذي قد مزج فيه؛ لأن من سنخ **الناصب** وعنصره وطينته: اكتساب المآثم والفواحش والكبائر. وما رأيت من **الناصب** ومواظبته على الصلاة والصيام والزكاة والحج والجهاد وأبواب البر فهو من طينة المؤمن وسنخه الذي قد مزج فيه؛ لأن من سنخ المؤمن وعنصره وطينته: اكتساب الحسنات واستعمال الخير واجتناب المآثم.

فإذا عرضت هذه الأعمال كلها على الله عزّ وجل قال: أنا عدلٌ لا أجور، ومنصف لا أظلم، وحكم لا أحيف ولا أميل ولا أشطط، ألحقوا الأعمال السيئة التي اجترحها المؤمن بسنخ الناصب وطينته، وألحقوا الأعمال الحسنة التي اكتسبها الناصب بسنخ المؤمن وطينته، ردُّوها كلها إلى أصلها فإني أنا الله لا إله إلا أنا عالم السر وأخفى، وأنا المطلع على قلوب عبادي لا أحيف ولا أظلم ولا ألزم أحداً إلا ما عرفته منه قبل أن أخلقه.

ثم قال الباقر (ع): يا إبراهيم اقرأ هذه الآية! قلت: يابن رسول الله أيّ آية؟ قال: قوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ﴾ [يوسف: ٧٩]، **هو في الظاهر ما تفهمونه، وهو والله في الباطن هذا بعينه**. يا إبراهيم إن للقرآن ظاهراً وباطناً ومحكماً ومتشابهاً وناسخاً ومنسوخاً. ثم قال: أخبرني يا إبراهيم عن الشمس إذا طلعت وبدا !!! شعاعها في البلدان أهو باينٌ من القرص؟ قلت: في حال طلوعه باين، قال عليه السلام: أليس إذا غابت الشمس اتصل ذلك الشعاع بالقرص حتى يعود إليه؟ قلت: نعم، قال: كذلك يعود كل شيء إلى سنخه وجوهره وأصله، فإذا كان يوم القيامة نزع الله ـ عز وجل ـ سنخ **الناصب** وطينته مع أثقاله وأوزاره من المؤمن فيلحقها كلّها بالناصب، وينزع سنخ **المؤمن** وطينته مع حسناته وأبواب برّه واجتهاده من الناصب فيلحقها كلها بالمؤمن. أفترى هاهنا ظلماً

وعدواناً؟ قلت: لا يا بن رسول الله .

قال عليه السلام: هذا والله القضاء الفاصل والحكم القاطع والعدل البيّن ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] هذا يا إبراهيم ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧] هذا من محكم الملكوت .

قلت: يابن رسول الله وما حكم الملكوت؟ قال: حكم الله وحكم أنبيائه وقصة الخضر وموسى (ع) حين استصحبه فقال: ﴿قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا * وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧ ، ٦٨] افهم يا إبراهيم واعقل! أنكر موسى على الخضر واستفظع أفعاله حتى قال له الخضر يا موسى: ما فعلته عن أمري ، إنما فعلته عن أمر الله عزّ وجل . هذا وحيك يا إبراهيم قرآنٌ يتلى وأخبار تؤثر عن الله عز وجل من ردّ منها حرفاً فقد كفر وأشرك وردّ على الله عز وجل .

قال الليثي: فكأني لم أعقل الآيات وأنا أقرؤها أربعين سنة إلا ذلك اليوم!!

فقلت: يا بن رسول الله ما أعجب هذا ، أتؤخذ حسنات أعداءكم! فترد على شيعتكم ، وتؤخذ سيئات محبيكم فترد على مبغضيكم؟

قال عليه السلام: أي والله الذي لا إله إلا هو فالق الحبة وباري النسمة وفاطر الأرض والسماء ، ما أخبرتك إلا بالحق ، وما أتيتك إلا بالصدق وما ظلمهم الله ، وما الله بظلام للعبيد ، وما أخبرتك لَموجود في القرآن كله .

قلت: هذا بعينه يوجد في القرآن؟ قال: نعم ، يوجد في أكثر من ثلاثين موضعاً في القرآن! أتحب أن اقرأ ذلك عليك؟

قلت: بلى!! يابن رسول الله ﷺ ، فقال عليه السلام :قال الله عز وجل: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ

مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ * وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾ [العنكبوت: ١٢ ، ١٣] أزيدك يا إبراهيم؟ قلت: بلى يا بن رسول الله ، قال: ﴿ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [النحل: ٢٥] أتحب أن أزيدك؟ قلت: بلى يا بن رسول الله قال: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠] يبدل الله سيئات شيعتنا حسنات ، ويبدل الله حسنات أعدائنا سيئات .

وجلال الله ووجه الله إنّ هذا لمن عدله وألطافه لا رادّ لقضائه ولا معقب لحكمه وهو السميع العليم . ألم أبين لك أمر المزج والطينتين من القرآن؟ قلت: بلى يابن رسول الله! قال عليه السلام: اقرأ يا إبراهيم ﴿ ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [النجم: ٣٢] يعني من الأرض الطيبة والأرض المنتنة ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ يقول: لا يفتخر أحدكم بكثرة صلاته وصيامه وزكاته ونسكه ؛ لأن الله عز وجل أعلم بمن اتقى منكم ، فإن ذلك من قبل اللمم وهو المزاج . أزيدك يا إبراهيم؟ قلت بلى يابن رسول الله ، قال: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ * فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٢٩ ، ٣٠]؛ يعني: أئمة الجور دون أئمة الحق ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٠] .

خذها إليك يا أبا إسحاق ، فوالله إنه لمن غرر أحاديثنا ، **وباطن سرائرنا** ، ومكنون خزائننا ، وانصرف ولا تطلع على سرّنا إلا مؤمناً مستبصراً ، فإنك إذا أذعت سرنا بليت في نفسك ومالك وأهلك وولدك!» .

قلت: انتهى بحروفه وتعليقاته. ولا تعليق لنا عليه سوى أن نتساءل فقط: إذا كان هـذا (الحديث) المرتب المركّب!! ـ والذي يصادم الآيات القرآنيـة التي حدثتنا عن خلق الإنسان ـ وليس فقط الشيعة والنواصب ـ من طينة واحدة! ـ يعد من الأحاديث المتواترة معنوياً . .

فكيف تكون الأحاديث الضعيفة، والأحاديث المكذوبة والمدسوسة[1] .

رابعاً: الجرح والتعديل ونظرية الخوف:

أشرنا إلى أثر التقية في (الأحاديث) التي صدرت عن الأئمة، أي إلى أثرها في الروايات أو المرويات. وبقي علينا أن نشير إلى أثرها في (الرواة) أي في الجرح والتعديل؛ للوقوف على أساس التفريق بين الجرح الذي صدر تقية، والجرح الصحيح الذي يعمل به، أو يبني عليه. ويبدو أن هذا التفريق أشق من سابقه وأبعد؛ لأن فيه (ادعاءات) أو تفسيرات كثيرة، من جهة. ولأنه يفتقر إلى معايير (موضوعية) أو متفق عليها . . من جهة أخرى.

يستغرب الباحث ـ بادئ ذي بدء ـ أن تُصنف الأحاديث أو الأخبار الواردة في حق بعض الرواة ـ وبخاصة المشهورين منهم ـ على أساس أن أخبار الجرح صدرت تقية! دون أخبار التعديل. وينبني على هذا التصنيف: لزوم قبول الأحاديث والروايات التي يرويها هؤلاء الرواة عن الأئمة، اللهم إلا إذا كانت هذه الأحاديث ـ بدورها ـ سوف تخضع لمعيار التقية وعدمه مرة أخرى، وسوف نكون في هذه الحال أمام العمل بمبدأ التقية مرتين، الأولى: في الرواة، والثانية: في الروايات.

---

(١) روى الكليني في (باب طينة المؤمن والكافر) بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام ـ من حديث ـ قال: «الطينات ثلاث: طينة الأنبياء، والمؤمن من تلك الطينة، إلا أن الأنبياء هم من صفوتها، هم الأصل ولهم فضلهم، والمؤمنون الفرع من طين لازب. كذلك لا يفرق الله بينهم وبين شيعتهم. وطينة الناصب من حمأ مسنون! وأما المستضعفون فمن تراب! **لا يتحول مؤمن عن إيمانه، ولا ناصبٌ عن نصبه**، ولله المشيئة فيهم.» أصول الكافي ٢/ ٤٢٣ .

وإذا كان معيار العرض على القرآن الكريم (الموجود بين أيدي المسلمين منذ أن تم جمعه في مطلع العام الثاني عشر للهجرة) يمكّننا من التمييز بين الأحاديث الصحيحة أو المقبولة، والأحاديث التي صدرت تقية؛ فإن التقية في الجرح والتعديل تفتقر إلى معيارٍ موضوعي أو متفق عليه! حتى ليبدو للباحث أنه أمام نتيجة مسبقة، وهي وجوب الأخذ بروايات بعض الرواة، أي (تصحيح) ما يروى عنهم، بحجة أن كل ما قيل في حقهم من جرحٍ إنما صدر عن الأئمة الذين يروي عنهم هؤلاء الرواة تقية!! وقد يمكننا القول ـ هنا ـ إن مبدأ التقية في الجرح والتعديل يكاد يهدم هذا المبدأ المهم ـ مبدأ الجرح والتعديل ـ من أساسه في الفكر الشيعي، أو من مصطلح الحديث عند الإمامية. بل إنه يهدمه في الحقيقة! على الرغم من أن هذا الأمر قد لا يعني أهل السنة والجماعة كثيراً؛ لأن معظم الأحاديث أو (السنّة) عند الإمامية ـ كما أوضحنا ـ سنة جعفرية، وليست سنة نبويّة أو علويّة.

نقلنا قبل قليل أهم قرائن تصحيح الأحاديث عند الأخباريين، ومنها: «وجود الحديث في أصل معروف الانتساب إلى الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم كزرارة، ومحمد بن مسلم، والفضيل بن يسار». فإذا أراد باحث أن يتجاوز أحاديث زرارة ـ على سبيل المثال ـ لأنه يقرأ في كتب التراجم أخباراً كثيرة عن الأمام أبي عبد الله تطعن عليه؛ وبخاصة أن (متون) الكثير من رواياته ترجح عند الباحث مثل هذا التجاوز والرفض... وجد أمامه فكرة التقية مانعة له من ذلك، ومؤكدة عدالة زرارة ووجوب الأخذ بمروياته، لقد قسم الخوئي في كتابه: (معجم رجال الحديث) الروايات الذامّة لزرارة (وهو زرارة بن أعين الشيباني بالولاء، الكوفي: عاش سبعين سنة، وتوفي عام ١٤٨هـ بعد موت الإمام أبي عبد الله بنحو شهرين) إلى ثلاثة طوائف: الأولى: ما دلّت على أن زرارة كان شاكاً في إمامة الكاظم عليه السلام. والثانية:

الروايات الدالة على أن زرارة قد صدر منه ما ينافي إيمانه، وقال في هذه الروايات: «إن بعضها ضعيفة السند، وبعضها لا تدل على وهن في زرارة. وبعضها لا يمكن الأخذ بها؛ **إذ لا يمكن صدور ذلك من زرارة مع جلالة مقامه وعلوّ مرتبته**» !! والطائفة الثالثة: ما ورد فيها قدح زرارة من الإمام. قال: «والجواب عن هذه الروايات: إنه لم يثبت صدور أكثرها من المعصوم عليه السلام من جهة ضعف إسنادها. **وأما ما ثبت صدوره فلا بد من حمله على التقية، وأنه عليه السلام إنما عاب زرارة لا لبيان أمر واقع؛ بل شفقة عليه واهتماماً** بشأنه» ا.هـ[1].

وأضاف ـ مستدلاً على هذا الذي يقول ـ قائلاً: «وقد دلّت على ذلك، مضافاً إلى ما عرفت من الروايات المستفيضة في مدح زرارة **المطمأن** بصدورها **إجمالاً** من المعصوم عليه السلام: صحيحةُ عبد الله بن زرارة! في الروايات المادحة، فإنها قد دلت بصراحة على أن الإمام عليه السلام إنما عاب زرارة دفاعاً منه عليه السلام عنه، وحفظاً له من أذى الأعداء!! وقد قال عليه السلام: إنه أحب الناس إليه، وأحب أصحاب أبيه إليه حياً وميتاً» (ص٢٥٢).

لا أعلّق على هذا الذي قاله المحقق الخوئي. ولا أتحدث عن شخصية زرارة ـ وأثره ـ كما تراءت لي من خلال حياته ومروياته؛ وأكتفي بالقول إن من أوائل الروايات التي ينقلها عنه في ترجمته صاحب (رجال الكشي) ـ الحديث الخامس ـ قوله: «والله لو حدَّثتُ بكل ما سمعته من أبي عبد الله عليه السلام لانتفخت ذكور الرجال على الخشب»[2]!! قلت: ليست القضية

---

(١) معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة للسيد أبي القاسم الموسوي الخوئي. الترجمة رقم ٤٦٧١ (٧/ ٢٣٧) وراجع فيه عشرات الروايات.

(٢) رجال الكشي (ص٢١٧) وروى السيد عبد الله شبّر عن السيد ابن طاوس رحمه الله في كتاب (الإقبال) بإسناده، عن يونس بن يعقوب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا =

فيما كان يحدّث به الإمام جعفر ؛ لأنه لا يحدّث إلا بخير ، ولا يحدّث إلا بما فيه علم وطهارة ودين ، ولكن المشكلة فيما كان يهم زرارة ، أو فيما يزعمه ويكذب فيه على جعفر الصادق! ولأمرٍ ما لقّب بهذا اللقب ﷺ وأرضاه . بل إن زرارة كان يعرّض بأبي عبد الله نفسه عليه السلام ، جاء في حديث حول (الاستطاعة) التي يجب معها الحج ، أن الإمام أبا عبدالله نُقل إليه ما رواه عنه زرارة في ذلك ، فقال: (ليس هكذا سألني ، ولا هكذا قلت . كذب عليَّ والله ، كذب عليَّ والله . لعن الله زرارة ، لعن الله زرارة ، لعن الله زرارة . .) حتى إذا استؤذن الإمام في أن ينقل لزرارة «ما قاله أو صححه في الاستطاعة ـ قال الناقل: وسكتُّ عن لعنه ـ قال زرارة «أما أنه أعطاني الاستطاعة من حيث لا يعلم . وصاحبكم هذا ليس له بصيرة ـ أو ليس بصيراً ـ بكلام الرجال»[1] . وقال عنه في حديث آخر: «كنت أرى جعفراً أعلم مما هو[2]»!!

وحدّث محمد بن مسعود ، قال: كتب إلينا الفضل ، يذكر عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن عيسى بن أبي منصور ، وأبي أسامة الشحام ، ويعقوب الأحمر ، **قالوا:** كنّا جلوساً عند أبي عبد الله عليه السلام ، فدخل عليه زرارة ، فقال: إن الحكم بن عتيبة حدّث عن أبيك أنه قال: صلِّ المغرب دون المزدلفة ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: أنا تأملته

= يونس ليلة النصف من شعبان يغفر الله لكل من زار الحسين من المؤمنين ما قدّموا من ذنوبهم ، وقيل لهم: استقبلوا العمل! قال: قلت: هذا كله لمن زار الحسين في النصف من شعبان؟ قال: يا يونس لو أخبرتُ الناس بما فيها لقامت ذكور الرجال على الخشب . ورواه أيضاً بإسناد آخر." مصابيح الأنوار: الجزء الثاني: الحديث ١٦٤ ص٣١١ . وانظر فيه تأويلات الحديث . ويبدو أن نصّه الذي أثبتناه عن أبي جعفر الطوسي يراد به أن أبا عبد الله حدّثه بما يثير الشهوة ، حتى إن المستمعين لهذه الأحاديث لا صبر لهم عن قضائها ، حتى ولو فعلوا ذلك على الخشب!! .

(١) رجال الكشي ح (٢٣٤) ص٢٢٧ .

(٢) المصدر السابق ح (٢٦١) ص٢٣٥ .

ما قال أبي هذا قط! كذب الحكم على أبي، قال: فخرج زرارة وهو يقول: ما أرى الحكم كذب علي أبيه!!»[١]

وفي أحاديث عديدة بأسانيدها؛ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يموت زرارة إلا تائهاً» وقال: «إن قوماً يعارون الإيمان عارية ثم يسلبونه، يقال لهم يوم القيامة: المعارون، أما إن زرارة منهم»[٢] وقال أبو عبد الله عليه السلام ـ في حديث بعيد الدلالة ـ : «**يا أبا بصير ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع، عليه لعنة الله**» . والأحاديث في لعنه وذمّه كثيرة[٣] .

ولا ندري أين هو موضع «الشفقة عليه، والاهتمام بشأنه» في هذه الأحاديث . . . بل في الحديث الذي يقول فيه الإمام لأحد زواره، وقد سأله: متى عهدك بزرارة؟ قال: ما رأيته منذ أيام، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «لا تبال! وإن مرض فلا تعده، وإن مات فلا تشهد جنازته . . .» أين هي التقية والشفقة به في حياته وبعد موته؟ وهل من مستلزمات التقية أن يقول فيه الإمام كذلك: «إن زرارة شر من اليهود والنصارى، ومن قال إن مع الله ثالث ثلاثة»؟![٤] وهل هذه المسائل العقائدية هي التي تهم أهل السياسة، أو هي همهم الذي يشكل عندهم القناعة، ومن ثم (الحماية) لزرارة؟!!

يقول الأستاذ أحمد الكاتب: إن الإمامية لم يلجؤوا إلى نظرية الخوف ـ كما سماها ـ في تفسير الغيبة ـ غيبة الإمام الثاني عشر ـ «إلا بعد القول بمجموعة

---

(١) المصدر السابق ح (٢٦٢) ص٢٣٦ .
(٢) المصدر السابق ح (٢٦٣) ص٢٣٦ وانظر باب المستودع والمعار في الوافي (٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٣) ففيه أحاديث هذه الطائفة من (المؤمنين) .
(٣) نفس المصدر: الأحاديث (٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٣) . وانظر الأحاديث رقم (٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩) .
(٤) نفس المصدر ح (٢٦٧) ص٢٣٧ . ونشير هنا إلى أن زرارة من أسرة نصرانية، وأن جدّه «سنسن» وقيل: سبسن كان راهباً، وكان أبوه عبداً رومياً لرجل من بني شيبان» الفهرست لأبي جعفر الطوسي ص١٠٤ وهامش رجال الكشي ص٢١٥ .

من النقاط الافتراضية الوهمية...»[١] وقد عد من هذه النقاط: افتراض وجود توتر سياسي بين البيت العلوي والبيت العباسي الحاكم. وهذا ما نفاه في بعض فصول كتابه (تطور الفكر السياسي الشيعي...) وبخاصة بعد أن قام الخليفة المأمون بدعوة الإمام الرضا إلى استلام الخلافة منه. وعندما رفض الرضا ذلك، عرض عليه ولاية العهد فقبلها منه، وألقى يوم البيعة خطبة مهمة نقلها الصَّدوق في كتابه (عيون أخبار الرضا)[٢]. وقال ابن رستم الطبري: إن الخليفة المأمون «زوّجه ابنته، وجعله وليّ عهده في حياته، وضرب الدراهم على اسمه، وهي الدراهم الرضوية ـ تعرف بذلك ـ وجمع بني العبّاس وناظرهم وألزمهم الحجة، وبيّن فضل الرضا...»[٣].

قال الأستاذ أحمد الكاتب: ثم «أصبح التحالف بين البيتين الهاشميين. العباسي والعلوي، سمة المرحلة التالية، وعقيدة دولة الخلافة العباسية

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي ص٢٤٤.

(٢) ص٢٤٦. انظر أحمد الكاتب (ص٩٧ ـ ٩٨).

(٣) دلائل الإمامة ص١٧٤ وروى ابن رستم نصّ الخطبة القصيرة التي طلب فيها علي الرضا من (أمير المؤمنين) أن يزوجه ابنته أم حبيب. كما روى نص الخطبة القصيرة ـ كذلك ـ التي طلب فيها ابنه أبو جعفر محمد بن علي الرضا (١٩٥ ـ ٢٢٠هـ) من أمير المؤمنين المأمون أن يزوّجه ابنته أم الفضل. ـ أي أن الإمامين الثامن والتاسع: علي الرضا ومحمد الجواد، قد أصهرها إلى الخليفة المأمون، وكانا عديلين ـ وكان ذلك بعد موت أبيه بعشر سنين، وكان له من العمر ستة عشر عاماً. وقالوا: إن المأمون دس لأبيه السم في العنب والرمان.

أما أبو جعفر ابنه فقد «سمّته ـ زوجته أم الفضل ـ في عنب، وكان تسعة عشر حبّة، وكان يحبّ العنب» كما جاء في رواية ابن رستم الطبري؛ لأنه لما تسرّى ورزقه الله الولد من غيرها انحرفت عنه، وقامت بسمّه! راجع دلائل الإمامة للطبري: ص١٧٤و ٢٠٣ ـ ٢٠٤. وفيه أن أبا جعفر كان له من العمر ست سنين وبضعة أشهر حين قتل المأمون أباه في رمضان عام ٢٠٢ هـ (انظر دلائل الإمامة ص٢٠٠) في حين أن الكليني يروي أن أبا جعفر كان له سبع سنين حين عرض المأمون على أبيه الرضا «أن يتقلد الأمر والخلافة، فأبى أبو الحسن عليه السلام، قال: فولاية العهد؟ فقال: على شروط أسالكها..» الوافي ح١٤٢٩ مج ٣ ص٨١٩.

الرسمية لبضعة عقود. وقد تمثلت بعد المأمون في موقف الخلفاء العباسيين الإيجابي من أبناء الرضا، كمحمد الجواد، وعلي الهادي، والحسن العسكري، حيث كان الخلفاء يتخذون منهم رموزاً للشرعية الدستورية، ويقدمون لهم كامل الاحترام والتقدير»[(١)].

وقد لا يكون من قبيل المصادفات ـ في هذا السياق ـ أن تكون نظرية الخوف التي فسّر بها بعض المتكلمين حالة الغيبة اعتمدوا فيها على أحاديث مروية عن زرارة عن الإمام الصادق قبل أكثر من مائة عام من وفاة الإمام الحسن العسكري!![(٢)]

إن مبررات (التقية) كالغيبة، تنتفي مع نفي وجود توتر سياسي أو اضطهاد سياسي.. وبخاصة في إطار الجرح والتعديل؛ لأن البطش والإرهاب والتنكيل الذي طالما تحدث عنه الإمامية، لا نعتقد أن له علاقة ـ حين يوجد ـ برواة الحديث ونقلة الأخبار والروايات. ولا نعتقد أن الذي يروي عن الإمام أبي جعفر ثلاثين ألف حديث ـ أي الذي كان متفرغاً للعلم ورواية الحديث ـ كانت تبحث عنه سيوف العباسيين، حتى يضطر الإمام إلى لعنه وتجريحه! ثم ما الذي يشكّله له هذا اللعن من حماية إذا كان مطلوباً سياسياً من قبل العباسيين أو غير العباسيين! إن محمد بن مسلم الطائي الثقفي (ت١٥٠هـ) ثاني (أصحاب الإجماع) الذين أشرنا إليهم، والذي يوصف بأن أحداً من الشيعة لم يكن أفقه منه، يقول: سمعت من أبي جعفر عليه السلام ثلاثين ألف حديث، ثم لقيت جعفراً ابنه فسمعت منه ـ أو قال: سألته ـ عن ستة عشر ألف حديث[(٣)]، أو قال: مسألة.

أقول: محمد بن مسلم هذا، ماذا تعني التقية من قبل الإمام أبي عبد الله

---

(١) أحمد الكاتب: نفس المصدر (ص ٩٨).
(٢) نفس المصدر: (ص ٢٤٤).
(٣) رجال الكشي (ص٢٤٠ ـ ٢٤٣).

حين يقول فيه: «لعن الله محمد بن مسلم، كان يقول إن الله لا يعلم الشيء حتى يكون»[(١)] . (أي أنه يجعل علم الله تعالى متسبباً عن وقوع الأشياء، لا سبباً في وقوعها! وبهذا يسوّي بين العلم الإلهي والعلم الإنساني؛ مخالفاً بذلك ما علم ـ بالضرورة ـ من صفات الله تعالى، في كتابه وسنة نبيّه ﷺ).

إن الإمام يأخذ على محمد بن مسلم عقيدته الفاسدة، أو يطعن في عقيدته! وكذلك الحال حين يقول فيه: «هلك المتريّسون في أديانهم، منهم زرارة، وبريد، ومحمد بن مسلم، وإسماعيل الجعفي، وذكر آخر..»[(٢)] .

ربما كانت الإجابة عن مثل هذه الأسئلة فيما قاله بعض علماء الإمامية المعاصرين؛ قال: «إن الأئمة مارسوا هذه الطريقة في علاج حالات العداء من التيارات الفكرية في الكوفة (!!) أو من السلطات المستبدة التي تترصد للشخصيات الرسالية، وبالأخص تلك الشخصيات التي تقوم بدور كبير في الأمة. وعند توجّه الذم من الإمام الصادق عليه السلام فإنه ولا شك سوف يصل لعيون السلطة التي تترصد لكل صغيرة وكبيرة، وصدور مثل هذا الأمر، وسماع السلطة به، يوهمها أنه مخالف لذلك التوجه الذي تتحيّن الوقت المناسب لضرب شخصيات أو تسقطهم اجتماعياً»[(٣)] ا.هـ.

قلت: والعجيب أن العالم الباحث الذي يقول هذا دفاعاً عن محمد بن مسلم، أو تعليقاً على الروايات التي نقلت عن الإمام أبي عبد الله في تجريحه؛ يستدل على أن محمد بن مسلم يعد الفقيه الأول في المجتمع الكوفي بقصة امرأة لم يكن عند الإمام أبي حنيفة ما يفتيها به. ـ في مسالة فقهية عابرة! ـ. حتى أفتاها محمد بن مسلم!! الذي ينسب إليه أنه قال: «فلما كان الغد خرجتُ إلى

---

(١) المصدر السابق (ص٢٤٥).

(٢) نفس المصدر (ص٢٤٥وصفحة٢٧٠) وعلق أحد المحققين بقوله: لعلها: المستريبون.

(٣) الشيخ زكريا داود: مجلة البصائر العدد ٢٩ (ص١٠١).

المسجد، وأبو حنيفة يسأل عنها أصحابه!!! فتنحنحتُ! فقال: اللهم غفراً، دعنا نعيش»[١] قلت: ولا أدري لماذا أتعثر بشتم الإمام أبي حنيفة أو يصادفني التعريض بفقهه وعلمه هنا وهناك، ولماذا كل هذا الغرام بثلب الكرام؟! وكيف يصدّق الباحث هذه الرواية بحق عميد الفقهاء ﵁! ولا يصدق ما قاله الإمام جعفر في محمد بن مسلم، فيحمل ما قاله فيه على التقية؟!!

لقد ردّني هذا النيل من أبي حنيفة ﵁ (ت١٥٠هـ) إلى حديثٍ عن زرارة طويت الإشارة إليه ـ في جملة أحاديث ـ ولكني أعود إليه الآن؛ لأن فيه دلالة على أن زرارة وأبا بصير (ليث بن البختري المرادي، ت١٥٠هـ) ـ الذي وردت في حقه كذلك روايات مادحة وأخرى ذامّة ـ ونحوهما من الرواة، **بحاجة فعلاً إلى أن يُجرَّحوا تقيّةً**، ولكن لا من أجل حمايتهم من الشرطة السياسية، أو البوليس السياسي، بل لحمايتهم من شرطة الآداب والأخلاق!! بمعنى أنهم يجب أن (يحموا) بأن يطعن في عقلهم كذلك لا في دينهم فحسب! حتى لا يلاحقهم بوليس الآداب!!

عن زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التشهد؟ فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك لك، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، قلت: التحيات والصلوات؟ قال: التحيات والصلوات. فلما خرجت قلت: إن لقيته لأسألنّه غداً، فسألته من الغد عن التشهد؟ فقال كمثل ذلك، قلت التحيات والصلوات؟ قال: التحيات والصلوات. قلت: ألقاه بعد يوم لأسألنه غداً، فسألته عن التشهد؟ فقال كمثله، قلت: التحيات والصلوات؟ قال: التحيات والصلوات. فلما خرجت ضرطُت في لحيته وقلت: لا يفلح أبداً!»[٢].

---

(١) المصدر السابق (ص١٠٠)، وانظر الحديث في: رجال الكشي رقم (٢٧٥) ص٢٤٠.
(٢) رجال الكشي ح (٢٦٥) ص٢٣٧.

وعن أبي بصير قال: كنت أقرئ امرأة كنت أعلّمها القرآن، قال: فمازحتها بشيء! قال: فقدمت على أبي جعفر عليه السلام، قال: فقال لي: يا أبا بصير أيَّ شيء قلت للمرأة؟ قال: قلت بيدي هكذا، وغطّا (!) وجهه، قال: فقال لي: لا تعودّن إليها[١].

وعن حماد الناب، قال: «جلس أبو بصير على باب أبي عبد الله عليه السلام ليطلب الإذن، فلم يؤذن له فقال: لو كان معنا طبق لأذن!! قال: فجاء كلب فشغر (بال) في وجه أبي بصير..»[٢].

قلت: هؤلاء يجرّحهم أبو عبد الله عليه السلام حقيقةً لا تقيةً؛ لأنهم يفتقرون إلى (العدالة) وبخاصة أنهم يطعنون في (المعصوم) بحسب العقيدة الإمامية! وقد يقبل مبدأ التجريح تقيةً لمن شارك في الأحداث السياسية التي يؤخذ بها المشارك، كالثورات التي قادها محمد النفس الزكية وأخوه إبراهيم على سبيل المثال، ـ والتي تمكن أبو جعفر المنصور من القضاء عليها مع الأسف ـ ولكن الإمام أبا عبد الله لم تكن تنقصه الواقعية والحصافة السياسية ليدع كبار الفقهاء والرواة من حوله يشاركون في هذه الثورات، ثم يحاول حمايتهم بالتجريح الذي سوف يصل إلى السلطة المستبدة التي سوف تجد فيه ـ أي في هذا التجريح ـ سبباً للحماية! ـ «لقد أبعدت مرماك»! مع الاعتذار من الشريف الرضي عليه الرحمة والرضوان ـ عن ابن غيلان، قال: أتيت الفضيل ابن يسار، فأخبرته أن محمداً وإبراهيم ابني عبد الله (الكامل أو المحض) بن الحسن (الرضى أو المثنّى) ﷺ قد خرجا، فقال لي: ليس أمرهما بشيء! قال: فصنعت ذلك مراراً، كلُّ ذلك يرد عليَّ هذا الرد! قال: قلت: رحمك الله، قد أتيتك غير مرّة أخبرك فتقول: ليس أمرهما بشيء، أفبرأيك تقول هذا؟ قال،

---

(١) المصدر السابق ح(٢٩٥) ص٢٤٨.
(٢) نفس المصدر ح(٢٩٧) ص٢٤٩.

فقال: لا والله، ولكني سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «**إن خرجا قُتلا**»[١].

وهذا يؤيد ما قاله المؤرخون أو يؤيده ما قاله المؤرخون: «إن الإمام جعفر الصادق لم يشترك بأي فعاليات سياسية خلال ثورة محمد النفس الزكية (عام ١٤٥هـ في المدينة المنورة) واستمر يحذر أقرباءه وأتباعه من الاشتراك بثورة غير محكمة الإعداد وغير ناضجة»[٢] بل إن قناعات الإمام أبي عبد الله ورؤيته لنهاية ثورة محمد وثورة أخيه إبراهيم لم تتغير، على الرغم من التأييد والمساندة الذي لقيته ثورة محمد بوجه خاص، من أشراف المدينة «ومن العلويين والعقيليين وأبناء عمر بن الخطاب وأبناء الزبير بن العوام، وكل قريش والأنصار» كما يقول المسعودي. كما أيد الثورة الإمام مالك والإمام أبو حنيفة ـ قلت: وقد حضر الإمام أبو حنيفة ﷺ مرة أخرى لا حيلة لي فيها، ولكنه حضور لافت يسخر من كل من نال منه ـ ومحمد بن هرمز ومحمد بن عجلان وأبو بكر بن أبي سبرة من الفقهاء وأصحاب الحديث[٣].

قلت: أين هو زرارة ومحمد بن مسلم وأبو بصير وبريد بن معاوية، وسائر

---

(١) رجال الكشي ح(٣٨٢) ص٢٨٦.

(٢) الخلافة العباسية (١٣٢ ـ ١٧٠هـ/ ٧٤٩ ـ ٧٨٦م) للدكتور فاروق عمر (ص١٦٥) دار القلم ـ دبي ١٩٨٤م. وقد قتل محمد ـ رحمه الله ـ في المدينة سنة ١٤٥ في شهر رمضان، وقتل أخوه إبراهيم ـ رحمه الله في ذي القعدة من ذلك العام.

(٣) المصدر السابق (ص١٧٠ ـ ١٧٤). وقد جاء في كتاب الكامل لابن الأثير أن أهل المدينة قد استفتوا مالك بن أنس في الخروج مع محمد، وقالوا: إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر، فقال: «إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين» فأسرع الناس إلى محمد، ولزم مالك بيته. الكامل ج٥ص٢٥١ دار صادر ـ بيروت ١٣٩٩هـ، أما الإمام أبو حنيفة فقد انتصر لمحمد علانية، وأرسل إليه ببعض المال، ونهي قائد المنصور الحسن بن قحطبة عن محاربته، فاعتذر من المنصور. وكان هذا هو السبب الحقيقي لما وقع من المنصور مع أبي حنيفة... راجع كتاب المرتضى للأستاذ أبي الحسن الندوي ص٢١٧. وقد سبق للإمام أبي حنيفة ﷺ أن أيّد زيد بن علي بن الحسين حين خرج على هشام بن عبد الملك، وأرسل إليه بعشرة آلاف درهم. راجع كتاب الأستاذ الندوي، نفس الصفحة ومناقب أبي حنيفة ١/ ٥٥.

من زُعم أن (التقية) هي الحاملة على تجريحهم وذمّهم من الإمام أبي عبد الله؟ إن الرغبة المسبقة في (تصحيح) روايات هؤلاء، وضربائهم ـ لأسباب كثيرة ـ هي التي تقف وراء رفض التجريح الذي صدر من الأئمة بحق هؤلاء الرواة وبدعوى التقية!!

بل إننا نقول في السياسة والمناخ السياسي أكثر من هذا؛ لقد وجد بعض علماء الإمامية في المناخ السياسي السائد ما أغراهم ـ ولا أكتفي بأن أقول: ما سمح لهم ـ بأن (يجهروا) في القرآن والصحابة بما حاولوا إخفاءه أو تأويله أو التنصل منه في عصور لاحقة لعصر الأئمة! ـ أي أن (التقية) ربما استعملت في هذه العصور، لا في عصر الرواية والتأسيس، على عكس المعهود في أدبيات التقية في الفكر الإمامي ـ إن علي بن إبراهيم القمي (ت٣٠٧هـ أو بعدها بقليل) الذي أحدث القول بتحريف القرآن؛ إنما فعل ذلك في عصر سيادة الدولة الفاطمية (٢٩٧ ـ ٥٦٧هـ) في مصر والمغرب وعسير والحجاز والقدس، وفي مناخ ثورة الزنج (٢٥٥ ـ ٢٧٠هـ) التي كادت أن تقضي على الدولة العباسية، وبعد ظهور الحركات الاستقلالية أو النزعات الانفصالية عن هذه الدولة في القرن الثالث، وبخاصة في إيران بأجمعها ـ حيث كان يعيش علي بن إبراهيم ـ من خراسان إلى سجستان إلى جرجان، وفي ظل دولة القرامطة (٢٧٧ ـ ٤٧٠هـ)... إلخ. ثم استمر جمهور الإمامية ينكر هذا التحريف (تقية) حتى تاريخ قريب، حيث أصبح هذا الإنكار حقيقة لا ينكرها (تقيةً) إلا النادر! فيما يبدو، والله أعلم.

وبهذه المناسبة، فقد يصعب علينا تفسير ما ذهب إليه (آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي) حين قال: إن كتاب النوري في إثبات تحريف القرآن ـ الذي نقلنا عنه في أكثر من موضع ـ ليس في إثبات التحريف ولكن في نفي التحريف!! قائلاً: إن بعض أيادي المستعمرين هي التي (حرّفت)

عنوان الكتاب، قال السيد الشيرازي: «وقد نقل لي السيد النجفي المرعشي وعالم آخر من علماء العراق أن الحاج النوري كتب كتابه (فصل الخطاب في عدم تحريف الكتاب) وإنما زيده ونقصه في بعض أيادي المستعمرين ـ في غفلة عن المسلمين ـ وسماه (في تحريف) فصار من مصاديق ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦].

قال: «ومن شأن المنحرف أن يحرّف، وكم له من نظير، فقد رأيت (مكارم الأخلاق) للطبرسي و(الكشكول) للبهائي طبع مصر محرّفين، وكأنهما كتاباً عامّة (قلت: أي أهل السنة)»[1].

قلت: ولا يعذر السيد الشيرازي في عدم الاطلاع على هذا الكتاب ـ المطبوع طبعة حجرية[2] ـ ولا في نقله عن النجفي وغيره. وإن كان اطلاعه ـ المفروض ـ على كتاب بحار الأنوار للمجلسي الذي زادت روايات تحريف القرآن فيه على ألفي رواية!!! كافٍ لوقوفه على موقف جمهور علماء الإمامية من هذه المسألة. مع إشادتنا بقوله بعدم تحريف القرآن في نهاية المطاف.

وفحوى كل ما قدمناه أن التقية بوجه عام، وفي موضوع الجرح والتعديل بوجه خاص؛ إنما تبلورت أحاديثها وأخبارها بذريعة الاضطهاد!! في عصر الإمام أبي عبد الله ـ أي عصر السنة الإمامية ـ قبل أن تدوّن ويجري استخدامها والتعويل عليها، بدوافع مختلفة وأغراض شتى، في سائر العصور. والله أعلم.

* * *

---

(١) حول السنة المطهرة (ص٧١).

(٢) فرغ النوري (ت١٣٢٠هـ) من تأليف كتابه عام ١٢٩٢هـ. والنسخة التي أشرنا إليها تقع في ٣٧٤ صفحة. وقد فرغ من تسويدها ميرزا سيد محمد رضا الطبطبائي الأردستاني سنة ١٢٩٨هـ. وجاء في الصفحة الثانية هذا العنوان: «هذا كتاب لطيف وسفر شريف (!!) يسمى بفصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب».

الفصل الرابع

بين روايات العامة وأصحاب البدع

أشرنا إلى عدم اعتداد الإمامية بما يرويه أهل السنة، سواء أكان ذلك بسبب بعض الشروط التي وضعوها لقبول الروايات أو تصحيح الأحاديث ـ مثل اشتراط أن يكون الراوي إمامياً ـ أم بسبب الرفض المباشر لمروياتهم، تحت عنوان: خبر العامّي لا ينهض حجة!

والمسألة هنا هي في تعريف العامي؛ لأن التعبير عن (العامّة) يأخذ أشكالاً مختلفةً، وقد لا تكون هذه التعبيرات كلها موضع إجماع، كما أن بعضها قد يحمل الدلالة على سبب رفض روايات العامّة، أي سبب الجرح وعدم التعديل. وفي المقابل: لقد سبقت الإشارة إلى أن أهل السنة ـ في باب الجرح والتعديل كذلك ـ رفضوا روايات (أصحاب البدع والأهواء) وقد يُدرِج بعض الباحثين أو المحدِّثين: الشيعة الإمامية، في هؤلاء، ولهذا كان لا بد من بيان سريع لحقيقة موقف كل من أهل السنة والشيعة الإمامية من هذه المسألة المهمة من مسائل الجرح والتعديل؛ لأنه جرحٌ أو تعديل (بالجملة) ـ إن صح التعبير ـ من جهة؛ ولأن الوقت قد حان لتجاوز المواقف الحادة (أو العدائية!) من جهة أخرى.

أولاً: موقف أهل السنة من روايات المخالفين:

يوصف المخالفون عادة بأهل البدع ـ كما أشرنا ـ وتصنف البدع، أو تقسم إلى نوعين: بدع مؤثرة في رد الرواية، وأخرى غير مؤثرة. قال العلاّمة المحقق ظفر أحمد العثماني التهانوي: «وأما البدعة فالموصوف بها: إما أن يكون ممن يُكفّر بها أو يفسّق. فالمكفّر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه

من قواعد جميع الأئمة)[1] قال الحافظ ابن حجر: «ذلك لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها. فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. **والمعتمد**: أن الذي تَردُّ بدعتُه روايَته: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه»[2].

وقد مثّل التهانوي للبدع التي يكفَّر بها بقوله: «كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة..».

أما البدع المفسِّق بها فهي «كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلوّ، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى **تأويلٍ ظاهره سائغ**..» وهذه البدع اختلف أهل السنة في قبول حديث أصحابها، إذا كان أحدهم معروفاً بالتحرز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة. موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل حديثه مطلقاً. وقيل: يرد مطلقاً. والثالث: التفصيل بين أن يكون داعياً لبدعته أو غير داعية، فيقبل حديث غير الداعية، ويرد حديث الداعية[3].

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى القول الأول ـ في أصح القولين عنه ـ أي إلى قبول رواية هذا المبتدع بإطلاق، أي بغض النظر عن هذا التقسيم. وقد عقب المحدّث العلاّمة الشيخ أحمد شاكر على هذا الرأي المطلق لابن حجر، بقوله: «وهذا الذي قاله الحافظ هو الحق الجدير بالاعتبار» قال: «ويؤيده النظر الصحيح».

ثم قال رحمه الله تعالى: «وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية

---

(١) قواعد في علوم الحديث ص٢٢٧.
(٢) تدريب الراوي للسيوطي ص٢١٦. راجع تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على كتاب التهانوي السابق ص٢٢٧.
(٣) التهانوي ص٢٢٧ ـ ٢٢٨.

بصدق الراوي وأمانته، والثقة بدينه وخُلُقه. والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه. ولذلك قال الحافظ الذهبي في (الميزان) في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي (١/ ٥): «شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته. وقد وثّقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم».

وأضاف الحافظ الذهبي موضحاً مرة أخرى: الفرق بين بدعة وبدعة، ومشيراً في الوقت نفسه إلى (التطور) الذي أصاب مفهوم (التشيع)، والذي نقله من بدعة إلى بدعة، أو من حال إلى حال! فقال رحمه الله: «فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وَحَدُّ الثقة: العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً وهو صاحب بدعة؟

«وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى، كغلوّ التشيع، أو التشيع بلا غلوّ ولا تحرّق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهبت جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة.

«ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك. فهذا النوع لا يُحتجّ به ولا كرامة! وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقيّة والنفاق دثارهم، فكيف يُقبل من هذا حاله؟! حاشا وكلاّ.

«فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفهم: هو من تكلّم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفةٍ ممن حارب علياً رضي الله عنهم، وتعرّض لسبّهم. والغالي في زماننا وعُرفنا: هو الذي يكفّر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالٌ مُفْتَر» ا.هـ.

قال العلاّمة الشيخ أحمد شاكر: «والذي قاله الذهبي مع ضميمة ما قاله ابن حجر: هو التحقيق المنطبق على أصول الرواية، والله أعلم»[(١)].

قلت: ويؤكد ما ذكره الإمام الذهبي من التفريق بين الشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم، ـ والذي كان مقبول الرواية ـ والشيعي الغالي في زمانه (في القرن الثامن الهجري) والذي لم يتردد الذهبي في وصفه بأنه ضال مفترٍ: أن الجاحظ (ت٢٥٥) ـ على سبيل المثال ـ في كتابه (العثمانية) عدد مناقب أمير المؤمنين عثمان بن عفان وفضائله ﷺ، وذكر الأسباب التي دعت القائلين بتفضيله على أمير المؤمنين علي ﷺ، والحجج التي قدّموها لهذا التفضيل.

كما يدل على ذلك أيضاً ما قاله الحافظ ابن حجر بعد ذلك في القرن الثامن في ردّه على تضعيف أحد علماء الجرح والتعديل لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩) بحجة أنه ناصبي، فقد رفض ابن حجر هذه الحجة قائلاً: «كان ـ أي إبراهيم بن يعقوب ـ ناصبياً منحرفاً عن علي، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان. والصواب: موالاتهما جميعاً، **ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع**»[(٢)].

وفحوى ذلك: أن التفضيل في هذا القرن ـ الثالث الهجري ـ كان بين عثمان وعلي رضي الله عنهما، أما مسألة التفضيل على الشيخين، ثم الطعن عليهما ـ الذي بلغ حد التكفير والعياذ بالله تعالى ـ فقد وضعت فيه الأخبار والروايات في عصر التدوين ـ الشيعي الإمامي ـ فيما يبدو، أو كانت بين يدي هذا العصر. وغني عن البيان أن العقيدة الإمامية لم تتبلور ـ كما دلّنا تاريخ التشيع الذي ألمحنا إليه، وما شهده من افتراقات ـ إلا في العقود الأخيرة

(١) راجع تعليق العلاّمة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على كتاب التهانوي ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرّفة للأستاذ الدكتور أكرم العمري ص١٠٩.

من هذا القرن .

هذا ، وقد لخّص أحد علماء الجرح والتعديل المعاصرين من أهل السنة والجماعة هذا الموقف من روايات أصحاب البدع بقوله: «وقد خلص المحدّثون إلى نتيجة جليلة ، وهي أن من كان عدلاً في سيرته ، ضابطاً لعلمه وحديثه ، متمسكاً بحبل الصدق في نقله وروايته ، يُروى عنه ولو كان له بدعة رأي ونزعة هوى إذا كان ذلك عن تأويل لنص أو شبهة لأثر ، وإن تشدد بعض المحدثين فلم يأخذ إلا عمن ابتعد عن البدعة كلها ، وجانب الأهواء بأجمعها . ولكن رواد المحدّثين وأهل السنة والجماعة ، وعمدة المصنّفين عبر العصور ، وخاصة أصحاب الصحاح الذين سلّمت لهم الأمة بالإمامة ، وتبوؤا باستحقاق ذروة القيادة في هذا العلم والزعامة ، أعنى البخاري ومسلماً ، التزموا هذا المهيع ، وأخرجوا في صحاحهم ومسانيدهم حديث أهل العدالة والإتقان ، ولو لُمزوا بشيء من البدع أياً كانت ، طالما لا تدعوهم بدعهم إلى الكذب والتزيّد في الأخبار ؛ قال الإمام الشافعي رحمه الله: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة ؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم[١] . وقد روى الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى ، وكان قدرياً ، قيل للربيع: فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قال: كان يقول: لأن إبراهيم لئن يخرّ من بُعد أحبُّ إليه من أن يكذب (فتح المغيث ١/ ٣٢٨) .

«وإلى مثل قول الشافعي ذهب ابن أبي ليلى ، وسفيان الثوري ، والإمام أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ويحيى بن سعيد ، وعلي بن المديني»[٢] (شرح علل

---

(١) وفي رواية أو نقل آخر عنه أنه قال: «لا أرد شهادة أحد من أهل الأهواء إلا الخطابية ، فإنهم يعتقدون حل الكذب» شرح المواقف للجرجاني ٨/ ٣٣٩ ط . السعادة .

(٢) الأستاذ الدكتور فاروق حمادة: أستاذ السنة وعلومها بجامعة محمد الخامس: ورقته المقدمة إلى مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية بمملكة البحرين: ٢٣ ـ ٢٥ رجب ١٤٢٤هـ ، الموافق ٢٠ ـ ٢٢ أيلول ٢٠٠٣ م ، مجلة الهداية ـ وزارة الشؤون الإسلامية ـ البحرين: العدد ٣١٠ ـ ٣١١ (عدد خاص) ص١٦١ . =

الترمذي لابن رجب ص٣٥٣) .

وأضاف: «وقال الحافظ ابن حجر»: «فالمعتمد أن الذي تُرد روايته: من أنكر متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه: فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك: ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه . فلا مانع من قبوله» .

«وقد أيد ذلك كثير من الأئمة الأعلام، كالأسنوي، والبيضاوي، والآمدي، والسبكي . وقبلهم:الرازي في (المحصول)» .[1]

(راجع: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص١٠٣) وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٣٣) . وقال عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ): يكتب العلم عن أهل الأهواء، وتجوز شهادتهم، ما لم يدعوا إليه[2] .

هذا، وقد نقل الأستاذ الدكتور حمادة آراء علماء آخرين، عبّروا فيها عن موقف مماثل من رواة أهل القبلة، بغض النظر عن فرقهم ومذاهبهم ـ منهم ابن حبّان، والبيهقي، والحافظ ابن دقيق العيد، والنووي، وغيرهم . ـ قبل أن يتبع ذلك بتطبيقات أو أمثلة وشواهد تطبيقية، عرض فيها (من نماذج الرواة الشيعة) **عشرة** رواة ممن خرّج لهم وروى عنهم أئمة أهل السنة كالبخاري ومسلم والترمذي وغيرهم، ومن (النواصب) ـ أي المبغضين الناصبين ـ العداوة لعليّ رضي الله عنه ـ كما أشرنا: **ثمانية** رواة . ومن (الحرورية) ـ أي الخوارج الذين رفضوا التحكيم ـ **أربعة رواة** . ومن (القدرية) الذين يقولون

= وقد سبق للدكتور حمادة أن كتب في (المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل) كتاباً قيماً يحمل هذا العنوان، واستمرت عنايته بهذا الجانب المهم من جوانب السنة النبوية وعلومها، حتى خصّ هذا الموضوع بالورقة المذكورة . بارك الله تعالى في علمه، وجزاه عن سنة نبيّه أحسن ما يجزي عباده الصالحين .

(١) المصدر السابق (ص١٦٢) .

(٢) نفس المصدر والصفحة، نقلاً عن السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٠٨) .

إن الشر من خلق العبد ـ أربعة رواة. ومن (المرجئة) خمسة رواة ترجم لهم، وذكر من خرّج لهم من المحدّثين وأصحاب المصنّفات الحديثية المعتمدة، كما فعل ذلك مع سائر من تقدمهم من النماذج السابقة من مختلف الفرق، كما عدّد من هؤلاء المرجئة ثمانية آخرين «جازوا القنطرة في عدالتهم وضبطهم، واشتهروا بصدقهم وأمانتهم..» وذكر من (الجهمية) الذين قالوا بخلق القرآن ونفي الصفات: بشر بن السرّي البصري (ت١٩٦هـ)[1].

وغني عن البيان أن هذه الأعداد تمثل بعض النماذج المشهورة، وليست على سبيل الإحاطة والحصر، فقد ذكر الحافظ ابن حجر من رُمي من رجال البخاري بطعن في الاعتقاد، فبلغوا تسعةً وستين راوياً[2] وقد سرد السيوطي أسماء من رُمي ببدعة ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما، فبلغ مجموعهم واحداً وثمانين رجلاً: ١٤ ممن رُمي بالإرجاء، و٧ ممن رمي بالنَّصْب، و٢٥ ممن رمي بالتشيع، و٣٠ ممن رمي بالقدر، وواحد ممن رمي برأي جهم (من الجهمية) وثلاثة ممن رمي برأي الحرورية. وواحد ممن رمي بالوقف[3].

وبغض النظر عن هذه الأعداد، وسوى البخاري ومسلم ممن خرّج لهم وروى عنهم سائر المحدّثين، فإن الذي يكفينا هو: المبدأ أو القاعدة والمنهج في التعامل، أو في التعديل والتجريح ـ **فأبان بن تغلب** (ت١٤١هـ) على سبيل المثال، يعدّ أحد الرواة الثقات عند الشيعة الإمامية، وهو كذلك عند أهل السنة. قال له أبو عبد الله عليه السلام يوماً: «جالِس أهل المدينة، فإني أحبّ

---

(١) المصدر السابق (ص١٦٣ ـ ١٨٤).

(٢) هدي الساري ص٤٦٠: تعليق العلاّمة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على كتاب التهانوي ص٢٣٠.

(٣) من التعليق السابق ص٢٣٠.

أن يروا في شيعتنا مثلك»[١] . وعن مسلم بن أبي حيّة قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام في خدمته، فلما أردت أن أفارقه ودّعته وقلت له: أحب أن تزوّدني! قال: ائت أبان بن تغلب فإنه قد سمع مني حديثاً كثيراً، فما روى لك عنّي فارو عنّي .»[٢] .

وقد علق محققاً كتاب (رجال الكشي) على ما روي في أبان في هذا الكتاب؛ قالا: «وفي تهذيب التهذيب: قال ابن عدي: له ـ أي أبان ـ نسخ عامّتها مستقيمة إذا روى عن ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات وإن كان مذهبه مذهب الشيعة . وهو في الرواية صالح لا بأس به (١/ ٩٣)[٣] .

وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال في من أخرج له مسلم وأبو داود والنَّسائي والترمذي وابن ماجه في كتبهم، وقال: «شيعي جلد لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته . وقد وثّقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم . وأورده ابن عدي وقال: كان غالياً في التشيع» . (انظر أعيان الشيعة: ٢/ ٩٨)[٤] .

ومثل أبان بن تغلب: **معروف بن خرَّبوذ القرشي**، مولاهم (مكي) كوفي . كان من مقدمي أصحاب الإمامين الباقر والصادق . قال فيه أبو حاتم: يكتب حديثه . وذكره ابن حبّان في الثقات، له في البخاري حديثه عن أبي الطفيل عن علي ﷺ في العلم، وعند الباقين حديثه» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٣٠)[٥] .

وقال فيه أحد علماء الإمامية المعاصرين: إنه «من الشخصيات العظيمة

---

(١) رجال الكشي ح (٦٠٣) ص٣٦٩ .
(٢) المصدر السابق ح (٦٠٤) نفس الصفحة .
(٣) المصدر السابق (ص٣٩٥) .
(٤) رجال الكشي (ص٣٩٥) .
(٥) راجع رجال الكشي (ص٢٨٣) .

التي حازت الاحترام والتقدير داخل المنظومة الشيعية والسنيّة، حيث روى له البخاري حديث (!) وعده ابن حبان من الثقات، على غير المألوف من مواقف علماء السنة تجاه أصحاب أهل البيت النبوي **الطاهر** عليهم السلام، حيث يعتبر التشيع لأهل البيت **جرماً** يقتضي التضعيف وعدم الاعتبار (!!!) لكن معروفاً خرق **القاعدة** وأصبح من الرواة الثقات»[(١)] ا.هـ.

قلت: لا أعتقد أن هذا الذي رمى به الباحث أهل السنة يعرفه واحد منهم منذ فجر تاريخ الإسلام. ولم أقرأ فيما اطلعت عليه من كتب الجرح والتعديل أو كتب الرجال عند أهل السنة والجماعة أن راوياً واحداً قال فيه أحد العلماء: ضعيف، أو منكر الحديث، أو لا يكتب حديثه. ثم علّل ذلك بأنه يتشيع لأهل البيت النبوي **الطاهر** عليهم السلام! أو لأنه ارتكب هذا الجرم!! إن التشيع لأهل البيت الذي هو سمة كل مسلم ومسلمة إلى يوم الدين، لا صلة له بهذا الذي يزعمه الشيخ داود وضرباؤه، بغض النظر عن كونه من باب الإثارة غير اللائقة وغير المسؤولة أو لا؛ لأن المسألة هي مسألة توثيق الراوي بوصفه عدلاً مقبول الرواية. وادعاؤه التشيع لأهل البيت لا يشفع له في قبول روايته إن كان من الكاذبين، بل إن هذا الكذب يفضح زيف هذا الادعاء، ويظهر أن صلته بأهل البيت لا تعدو الأكل باسمهم، والكذب عليهم.

وقد استشهدنا في موضع سابق ـ في أحد الهوامش ـ بالحديث الذي رواه شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن ممّن ينتحل هذا الأمر لمن هو شرٌّ من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا»[(٢)] بل نضيف إلى هذا ـ بهذه المناسبة ـ حديثاً مهماً أو بعيد الدلالة في

---

(١) الشيخ زكريا داود: مجلة البصائر العدد ٢٩. مرجع سابق (ص٩٧).
(٢) رجال الكشي: الحديث رقم ٥٢٨ ص٣٦٤ ـ ٣٦٥.

هذا الباب «قال أبو عمرو الكشي: قال يحيى بن عبد الحميد الحماني، في كتابه المؤلَّف في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام: قلت لشريك: إن أقواماً يزعمون أن جعفر بن محمد (الإمام أبا عبد الله عليه السلام) **ضعيف في الحديث**!! فقال: أخبرك القصّة: كان جعفر بن محمد رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً، فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد! ويحدّثون بأحاديث كلها منكرات كذبٌ موضوعة على جعفر، يستأكلون الناس بذلك، ويأخذون منهم الدراهم. فكانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فسمِعَت العوامُّ بذلك منهم، فمنهم من هلك، ومنهم من أنكر.

«وهؤلاء مثل: المفضل بن عمر (الجُعفي أبو عبد الله) وبيان (أو بنان) وعمرو النبطي، وغيرهم: ذكروا أن جعفراً حدّثهم عن القيامة، وأن علياً في السحاب يطير مع الريح، وأنه كان يتكلم بعد الموت، وأنه كان يتحرك على المغتسل. وأن إله السماء وإله الأرض: الإمام، فجعلوا لله شريكاً، جهّال ضُلاّل! فضعّفوه. **ولو رأيت جعفراً لعلمتَ أنه واحدُ الناس**»[1] رضي الله عنه وأرضاه.

أرى من الضروري عند هذه النقطة أن أعود لذكر طرف من أقوال أهل السنة في بعض الرواة الشيعة، لتأكيد هذا الذي نقول، ولبيان الموقف (العملي) لهم من هؤلاء الرواة. مع الإشارة إلى أن حديث علمائنا هنا إنما هو عن الرواة الشيعة بعامّة، وليس عن الشيعة الإمامية على وجه الخصوص؛ لأن مذهب الإمامية لا يمكن الحديث عنه في كتب الجرح والتعديل عند أهل السنة قبل عصر التدوين الإمامي، أو قبل مضي عصر الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري. وبغض النظر في هذا السياق عن موقف الشيعة الإمامية من روايات سائر فرق الشيعة أنفسهم، كالفطحيّة والناووسية،

---

(١) راجع الحديث (٥٨٨) من رجال الكشي ص٣٩٠ ـ ٣٩١.

والزيدية والإسماعيلية وغيرها.

أول هؤلاء الرواة الذين عدّهم الأستاذ الدكتور حمادة: **عباد بن يعقوب الأسدي** الذي يوصف بأنه محدّث الشيعة، والمتوفى سنة (٢٥٠هـ). قال: «روى عنه البخاري والترمذي وابن ماجه، وابن خزيمة، وغيرهم. وكان ابن خزيمة يقول: حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه: عباد بن يعقوب.

قلت: وسبب هذا الاتهام ليس التشيع لأهل البيت!! ولكن لأنه كان يشتم السلف، وخاصة عثمان ذا النورين رضي الله عنه، ولأنه كان يقول: الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة، قاتلا علياً ﷺ بعد أن بايعاه!

قال الدكتور حمادة: «لقد أخذ المحدثون منه جانب الصدق في الرواية، ولم يلتفتوا إلى ما هو فيه من رأي واجتهاد وهوى، ولهذا قال فيه الذهبي: من غلاة الشيعة، ورؤوس البدع، لكنه صادق في الحديث»[١].

وثاني هؤلاء الرواة: **عبد الملك بن أعين الكوفي**، مولى بني شيبان التابعي، روى له البخاري ومسلم وبقية أصحاب السنن. كان سفيان بن عيينة يقول: حدثنا عبد الملك بن أعين، وكان رافضياً. وقال أبو حاتم الرازي: من عُتِق الشيعة، محلّه الصدق، صالح الحديث[٢].

ومنهم: **عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي** (ت١١٦هـ) أخرج حديثه: الشيخان وبقية الستة. وقد روى عن الأئمة: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومسعر بن كدام. وكان إمام مسجد الشيعة وقاصَّهم، قال ابن معين: شيعي مفرط. وقال أحمد: ثقة إلا أنه كان يتشيع، وقال الدارقطني: رافضي غالٍ وهو ثقة، وقال الذهبي: تابعي كوفي شيعي جلد، ثقة مع

---

(١) مجلة الهداية: مرجع سابق (ص١٦٣ ـ ١٦٤).
(٢) د. حمادة: مجلة الهداية (ص١٦٤).

ذلك»[1].

ويمكننا عد الرواية عن الشيعة وسواهم من الفرق الإسلامية من مآثر أهل السنة لا من مثالبهم! ولهذا، فإننا نستغرب قول أحد علماء الإمامية المعاصرين: «إن البخاري روى عن كثير ممن اشتهر بالفسق والكذب (!!) مثل عمران بن حطان الخارجي، وحريز بن عثمان الرحبي، وسمرة بن جندب سفاك الدماء!! وعكرمة الخارجي». قال: «ولذا قال السيد محمد بن عقيل في (نصائحه) ـ أي كتابه: النصائح الكافية ـ : «ومن هنا يتحيّر العاقل، ولا يدري بماذا يعتذر عن البخاري»[2].

قلت: إن الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ لم يفعل ما يوجب الاعتذار!! بل فعل ما يستوجب المدح والثناء، وإن كان من العجيب أن يوصف (خارجي) بالفسق والكذب، وشهادةُ أمير المؤمنين في الخوارج تبرؤهم من ذلك، كما تبرؤهم من سائر أخلاق المنافقين، وكما يعلم الشيخ الموسوي الغريفي وغيره... وهذا معلوم من سيرتهم وتاريخهم ومن عقيدتهم كذلك؛ لأنهم يكفّرون مرتكب الكبيرة، والكذب عندهم من الكبائر! وإن كان **عمران بن حطان** (ت٨٤هـ) قد أفرده بعض علماء السنة بالنقد الشديد، وتركوا الرواية عنه، على الرغم من حفظه وصدقه الذي أثنى عليه فيه غير واحد. قال فيه الدارقطني: «متروك لسوء اعتقاده وخبث مذهبه. وقد كان يرى هذه البدعة السوء تأويلاً واعتقاداً، وليس كراهيةً وعناداً، كما يظهر ذلك من شعره في مدح ابن ملجَم عليه غضب الله» **قلت:** لا يمكن عند بعض علماء السنة قبول رواية راوٍ يمدح قاتل علي رضي الله عنه! حتى ولو كان في روايته من الصادقين!! وغني عن البيان أن هذا الموقف ليس من الضروري أن يذهب إليه

---

(١) المصدر السابق (ص١٦٤).

(٢) الشيخ محيي الدين الموسوي الغريفي: قواعد الحديث (ص١٤٥).

سائر علماء الجرح والتعديل. وأصح ما قيل فيه وفي الخوارج قول أبي داود: «ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج . . .»، ثم ذكر عمران هذا، وأبا الحسن الأعرج[1]. وحين يروي عنه البخاري لا يقال: إنه روى **عمن اشتهر بالفسق والكذب**!! هذا غير صحيح، وغير مقبول . . بل غير لائق بالعلماء والباحثين!

ونقف قليلاً عند **حريز بن عثمان الرحبي** (هو أبو عثمان الشامي الحمصي (ت١٦٣هـ) لأنه من النواصب المشهورين. قال العجلي: «كان ينتقص علياً وينال منه» وكان يقول: لا أحب علياً قتل آبائي. ونقل عنه أيضاً قوله: لا أحب من قطع رؤوس آبائي وأجدادي. وقد كره منه ذلك علماء الحديث، قال محمد بن إسماعيل: قلت ليزيد بن هارون: هل سمعت من حريز بن عثمان شيئاً تنكره في هذا الباب؟ فقال: إني سألته أن لا يذكر لي شيئاً من هذا مخافة أن أسمع منه شيئاً يضيّق عليّ الرواية عنه. قال: **فأشدّ شيء سمعته** يقول: لنا أمير، ولكم أمير؛ يعني: لنا معاوية، ولكم علي، فقلت ليزيد: **فقد آثرنا على نفسه**. أما حفظه وأمانته وصدقه «فهو أمر مجمع عليه» روى عنه الكوفيون وثقات أهل العراق: يحيى القطان، ومعاذ بن معاذ، ويزيد بن هارون وغيرهم. وقال دحيم: حمصي جيد الإسناد، صحيح الحديث، ثقة. وقال أحمد بن حنبل: حديث حريز نحو ثلاثمائة حديث، وهو صحيح الحديث، إلا أنه يحمل على علي، وقال: ليس بالشام أثبت منه. وقال أبو حاتم: هو ثقة متقن[2].

ولا بد من الإشارة ـ بهذه المناسبة ـ إلى أن النواصب لم يكونوا أكثر من طائفة من شيعة بني أمية، أو من سواهم ممّن قتل آباؤهم وأجدادهم في قتال

---

(١) انظر أخباره وهذه النقول وغيرها في: ورقة د. حمادة: مجلة الهداية (ص١٧٦).
(٢) مجلة الهداية: مصدر سابق (ص١٧١).

معاوية مع علي، فأورثهم ذلك نُفرة وبُغضاً، كما نصّوا هم على ذلك، وكما رأينا قبل قليل في كلام حريز. ولم يوجد فيهم من أبغض علياً ﷺ لغير ذلك، فدينه وسابقته ومكانته في الإسلام وبين الصحابة ولدى النبي الأكرم، كل ذلك وغيره لا يسع أحداً الجهل به، فضلاً عن أن يقوم أحد بذمّه أو التعريض به عليه السلام. وقد سبق لنا ـ في أحد هوامش هذا الكتاب ـ الاستشهاد بقول النبي ﷺ، رداً على من اشتكى له علياً: «أيها الناس لا تشكوا علياً فوالله إنه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل الله، من أن يُشكى»(١).

أما (مناصبة) سيدنا عليّ العداء لأسباب سياسية، فإنها لم تتعد هذه الأسباب إلى بُغضته أو الانتقاص من قدره، أو بخسه حقّه الذي لا مرية فيه من التوقير والرفعة وعلوّ المقام، ﷺ وأرضاه، وغني عن البيان أن هذه الأسباب ـ السياسية ـ انتهت منذ أمد بعيد! بل إنها انقطعت بموته كرّم الله وجهه. روى ابن كثير عن مغيرة قال: لما جاء نعي علي بن أبي طالب إلى معاوية وهو نائم مع امرأته فاختة بنت قرطة في يوم صائف، جلس وهو يقول: إنّا لله وإنّا إليه راجعون! وجعل يبكي! فقالت له فاختة: أنت بالأمس تطعن عليه، واليوم تبكي عليه!! فقال: «**ويحك إنما أبكي لما فقد الناس من حلمه وفضله، وسوابقه وخيره**».

وأخرج ابن عبد البر بسنده أن معاوية قال لضِرار بن ضَمُرة: يا ضرار صِف لي علياً! قال: أعفني يا أمير المؤمنين، فقال: لتصفنّه! قال: أما إذْ كان لا بد من وصفه، فكان والله بعيد المدى، شديد القوى، يقول فصْلاً، ويحكم عدلاً. يتفجر العلم من جوانبه، وتنطق الحكمة من نواحيه، ويستوحش من الدنيا وزهرتها، ويستأنس بالليل ووحشته. وكان غزير العَبْرة، طويل الفكرة، يعجبه من اللباس ما قَصُر، ومن الطعام ما خَشُن. وكان فينا

---

(١) أخرجه الإمام أحمد. انظر البداية والنهاية لابن كثير ٧/ ٣٥٠.

كأحدنا؛ يجيبنا إذا سألناه، وينبئنا إذا استنبأناه، ونحن والله ـ مع تقريبه إيّانا وقربه منّا ـ لا نكاد نكلّمه هيبةً له. يعظّم أهل الدين، ويقرّب المساكين، لا يطمع القوي في باطله، ولا ييئس الضعيف من عدله.

«وأشهد أنه لقد رأيته في بعض مواقفه، وقد أرخى الليل سدولَه، وغارت نجومُه، قابضاً على لحيته، يتململ تَملْمُل السليم، ويبكي بكاء الحزين، ويقول: يا دنيا غُرِّي غيري! أليَ تعرّضتِ، أم إليَّ تشوَّفت. هيهات هيهات! قد باينتك ثلاثاً لا رجعة فيها، فعمرك قصير، وخطَرك قليل. آه من قلّة الزاد وبعد السفر ووحشة الطريق.

«**فبكى معاوية، وقال: رحم الله أبا الحسن،** كان والله كذلك. فكيف حزنك عليه يا ضرار؟ قال: حزن من ذُبح ولدها وهو في حجرها!!»[١] أضاف في رواية: «فلا ترقأ عبرتها ولا يسكن حزنها».

وفي رواية الطبراني عن أبي صالح قال: «دخل ضرار بن ضَمُرَة الكِناني على معاوية..» وساق الحديث، وفيه: «قد بَتَتُّك ثلاثاً، فعمرك قصير، ومحلّل حقير، وخطرك كبير..» قال: «**فوكفت دموع معاوية على لحيته ما يملكها! وجعل ينشّفها بكمّه، وقد اختنق القوم بالبكاء، ثم قال معاوية:** رحم الله أبا الحسن! كان والله كذلك»[٢].

هذا، وقد ورد طرفٌ من هذا الكلام لضرار في نهج البلاغة؛ قال: «ومن خبر ضرار بن حمزة الضبابي عند دخوله على معاوية، ومسألته له عن أمير المؤمنين» ـ والاسم فيه تصحيف ـ وروايةُ النهج في وصف الدنيا، أو في مخاطبتها؛ قال كرّم الله وجهه: «فعيشك قصير، وخطرك يسير، وأمَلك

---

(١) الاستيعاب لابن عبد البر ٣/ ٢٠٩.
(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٨/ ١٦، وصفة الصفوة لابن الجوزي.

حقير . .»[١] .

وفي وسعنا أن نقول في تعليق عابر على هذا ونحوه: إن رأي معاوية في شخصية علي غير رأيه في (سياسته)، سواء أخطأ معاوية في هذا الرأي أم أصاب (وربما كان رأي علي في شخصية معاوية وسياسته في الطرف المقابل أو على العكس من رأي معاوية فيه، ولو إلى حدٍّ ما).

والمهم عندنا: أن هذا يدل على أن الخلاف بينهما، حتى عندما أخذ شكلاً حربياً في صفّين، لم يكن (شخصياً)، فضلاً عن أن يكون (عقائدياً)! ومن ثم، فإن الانتقال في تفسير هذا الذي حدث بينهما ـ بل في تفسير جملة الأحداث التي تلت استشهاد الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ ـ من دائرة السياسة إلى الدائرة الشخصية أو دائرة الأشخاص، ثم إلى دائرة المبادئ والعقائد!! ليس صحيحاً، بل هو من باب الاستغلال وسوء القصد وفساد (التوظيف).

وهذا هو ما حصل على أيدي الفرق التي نجمت، والتي (ارتقى) بعضها بسند هذا الخلاف إلى بداية العصر الراشدي نفسه، الذي يعدّ مع عصر الوحي أو الحقبة النبوية أزهى عصور التاريخ العربي الإسلامي.

وإذا استعرنا بعض المفردات المعاصرة، فإننا نقول: لقد تم الانتقال من (تسييس) الصراع، إلى (شخصنته) ثم إلى (أدلجته)! على أيدي أصحاب هذه الفرق التي يمكن وصفها في هذا السياق أو تعريفها بأنها: (فرق سياسية ـ عقائدية) ـ أو عقائدية سياسية ـ وليست مجرد مدارس كلامية أو فكرية كالمعتزلة والأشاعرة والمرجئة ونحوهم، أو مجرد (مذاهب) فقهية كالحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية ونحوهم.

---

(١) باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام: الجزء الرابع من نهج البلاغة: رقم٧٧ ص٦٤١ .

وعندنا أن هذا الانتقال أو التفسير سوف يبقى عاجزاً عن سلك جميع الأحداث في سلكٍ مبرّر أو مفهوم، أو **قابلٍ للتصديق** في عالم الأسباب والمسببات، وفي **مجتمعٍ له** سماته العربية ـ القبلية، والأخلاقية والدينية، اللهم إلا إذا تم تجريد هذا المجتمع من هذه الخصائص! وهو تجريد لا يلغي الحقيقة الواقعة، أو على أرض الواقع، أياً كانت محاولات الدسّ والطعن من جهة، ومحاولات تشويه العقول وتشويش الأفهام، ووضع الأحاديث والروايات من جهة أخرى.

ولا تفوتنا الإشارة أخيراً، إلى أن الشيخ الموسوي الغريفي قال في البخاري ـ أو أخذ عليه ـ أنه لم يرو في (صحيحه) عن الإمام جعفر الصادق (ع) في الوقت الذي روى ـ على حد قوله المشار إليه ـ «عن كثير ممن اشتهر بالفسق والكذب»!![1].

قلت: ولا يرتاب عاقل في صدق الإمام جعفر عليه السلام، وصدق ما يقوله، بغض النظر عما يروى عنه ـ وعن غيره بطبيعة الحال ـ ولكن الإمام الصادق لم يكن من رواة الحديث، ولو كان من هؤلاء الرواة لما تردد البخاري وغيره في النقل عنه، بل لما تردد المحدّثون كافّة في عدّة مثالاً للصدق والعدالة.. إن الإمام جعفر بن محمد من أئمة الفقه والاجتهاد، والإمام البخاري وسائر محدّثي أهل السنة، إنما يروون ويدوّنون سنّة النبي ﷺ، لا فقه الفقهاء، واجتهادات المجتهدين. ولهذا فإن أحداً من أهل السنة لم يأخذ على البخاري ـ على سبيل المثال ـ أنه لم يرو عن الإمام أبي حنيفة! معاصر الإمام جعفر (ع) إذْ لا معنى لقول القائل: إن البخاري لم يرو عنهما، وليس واحد منهما من رواة الحديث أو من رجالات الأسانيد.

ويمكن التعبير عن هذه القضية أو (التهمة) أو عرضها على النحو التالي:

(١) قواعد الحديث (ص١٤٥).

الإمامية ارتقوا بفقه الإمام جعفر، أو بآرائه، واجتهاده إلى درجة النصوص، أي عدّوا ذلك حديثاً أو سنّة، وهذا معناه ـ بداهةً ـ أن الإمام جعفر بن محمد من أئمة الفقه والاجتهاد وليس من رواة الحديث ورجالات الأسانيد! ثم يأتي الشيخ الموسوي الغريفي ليأخذ على البخاري أنه لم يرو في صحيحه عن الإمام جعفر! في الوقت الذي روى «عن كثيرٍ ممن اشتهر بالفسق والكذب»!! على حد قوله. أي أن البخاري كان يدع الرواية عن الصادقين، ويروي لا عن بعض الفسقة والكاذبين، بل «عن كثيرٍ ممن اشتهر بالفسق والكذب»! فجمع له بين أمرين من أمور هؤلاء الرواة: كثرتهم وشهرتهم بالفسق والكذب!! وكأنه لا يرى هذا الفسق والكذب! أو كأنه لا يعنيه، بل ربما كان الدافع له إلى هذه الرواية!! والسؤال هو: ما الذي كان يجب على البخاري فعله حتى يقال عنه إنه روى عن الإمام جعفر الصادق؟ هل يجب عليه أن يعدّ فقه الإمام جعفر (سنّة نبوية)؟! أم يجب عليه أن يعدّ الإمام جعفر من (رواة) هذه السنة؟!

علماً بأن ما ورد في كتب الإمامية من سنّة نبوية من طريق الإمام جعفر ـ بوصفه في هذه الحال القليلة راوياً ـ رويت أو (رُفعت) إلى النبي ﷺ بدون إسناد!! أي أنها كانت ترفع من الإمام جعفر الذي توفي عام ١٤٨هـ إلى النبي مباشرة. ـ وفي أحوال نادرة تروى بعبارة عن آبائه عن النبي ﷺ ـ ومثل هذه الروايات لا يُعتد بها أصلاً لا عند البخاري ولا عند غيره من محدّثي أهل السنة؛ لأن وجود الإسناد عندهم واتصاله شرط لا بد منه لقبول الروايات، وليست هذه حال الشيعة الإمامية فيما يروونه من السنة النبوّية وغيرها.

علماً بأن الإمام جعفر بن محمد، وأباه الإمام محمد بن علي، وجده الإمام السجّاد رضي الله عنهم. وردت أسماؤهم بوصفهم رواة في أسانيد

بعض الأحاديث النبوية في مصادر أهل السنة[١]. أما سيدنا علي رضي الله عنه فقد حفلت هذه المصادر بمئات الأحاديث التي رواها عن النبي ﷺ. وعلى سبيل المثال، فقد بلغت هذه الأحاديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل ثمانمائة وثمانية عشر حديثاً، في حين أن أحاديث الخلفاء الراشدين الثلاثة بلغت في هذا المسند أربعمائة وستة وأربعين حديثاً. ولا أدري ـ بهذه المناسبة ـ كم تبلغ أحاديث سيدنا علي والأحاديث التي رواها عن النبي ﷺ في كتب الإمامية؟![٢].

ويبقى السؤال الذي يطلب من الشيعة الإمامية الإجابة عنه: أين هي (الأحاديث النبوية) التي رفضها أهل السنة؛ لأن رواتها من الشيعة ـ الإمامية أو سواهم ـ سواء وُجد بعضها في كتب أهل السنة من طرقهم هم ـ أي

---

(١) انظر على سبيل المثال (باب حجّة النبي ﷺ) في صحيح مسلم، قال الإمام النووي: «فيه حديث جابر رضي الله عنه، وهو حديث عظيم مشتمل على جمل من الفوائد، ونفائس من مهمات القواعد. وهو من إفراد مسلم لم يروه البخاري في صحيحه، ورواه أبو داود كرواية مسلم. قال القاضي (عياض): وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا، وصنّف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً، وخرّج فيه من الفقه مائة ونيفاً وخمسين نوعاً، ولو تقصّى لزيد على هذا القدر قريب منه...».

قال الإمام مسلم: «حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم، جميعاً، عن حاتم. قال أبو بكر: حدثنا حاتم بن إسماعيل المدني. عن جعفر بن محمد، عن أبيه قال: دخلنا على جابر بن عبد الله، فسأل عن القوم، حتى انتهى إليَّ، فقلت: أنا محمد بن علي بن حسين...» إلخ هذا الحديث الذي استخبر فيه الإمام محمد بن علي عن حجة رسول الله ﷺ.

انظر: مسلم بشرح النووي: ح ١٢١٨ ص٧٦٩ ـ ٧٧٩. وقال الإمام أحمد: حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا جعفر بن محمد، حدثني أبي قال: أتينا جابر بن عبد الله وهو في بني سلمة، فسألناه عن حجة رسول الله ﷺ...» الحديث. البداية والنهاية لابن كثير ١٤٩/٥ ـ ١٥٢.

(٢) انظر مسانيد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم في الجزء الأول من مسند الإمام أحمد، بدءاً من الصفحة ١٧٧ ومسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الجزء الثاني من صفحة ٥ إلى آخر الجزء ص٤٧١.

بواسطة الرواة العدول، وبالإسناد المتصل ـ أو لم يوجد. مرة أخرى نقول: لم يرو الإمامية من أحاديث النبي ﷺ إلا القليل النادر. ومعظم هذا القليل النادر روي من غير إسناد بالكلية!! أو جرى (رفعه) على لسان الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق إلى النبي مباشرة! ونحن قد لا نشك ـ بهذه المناسبة ـ في أن الصحيح من هذه الأحاديث لا مصدر له في الأعم الأغلب سوى كتب أهل السنّة، أو الروايات التي تضمنتها كتبهم. والله أعلم.

مؤلفون شيعة لمصادر سنيّة:

بل إن الأمر عند أهل السنة أبعد من هذا، فإن بعض مصنّفيهم لكتب الحديث كانوا معروفين بالتشيع. منهم النسَّائي صاحب السنن ـ أحد الكتب الستة ـ وعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ) صاحب (المصنّف) الذي يعد أحد المصادر الأساسية للحديث عند أهل السنة، وفيه الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين، وقد استقى منه أصحاب الكتب الستة، كما استقى منه الإمام أحمد في مسنده[١].

وابن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ) صاحب الكتب القيّمة الكثيرة، والحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) صاحب كتاب (معرفة علوم الحديث) وكتاب (المستدرك على الصحيحين)[٢] وقد كان يغلب على بيئته (نيسابور) التشيع والاعتزال، كما يقول المؤرخون. ومنهج هؤلاء جميعاً في قبول الروايات وفي الجرح والتعديل هو منهج أهل السنة، أو **المنهج العلمي العقلي**

---

(١) قال الحافظ في «التهذيب»: وقد عوتب أحمد على روايته عن عبد الرزاق لتشيّعه، فذكر أن عبد الرزاق رجع. وقال ابن تيمية في «منهاج السنة» مع أن عبد الرزاق كان يميل إلى التشيع، ويروي كثيراً من فضائل علي وإن كانت ضعيفة. لكنه أجلُّ قدراً من أن يروي مثل هذا الكذب الظاهر. راجع: قواعد في علوم الحديث للتهانوي تحقيق العلاّمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص٣٨٥: الطبعة الثالثة: لبنان ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

(٢) راجع منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٧/ ١٣و٣٧٣)، والدكتور علي السالوس: مع الشيعة الإثني عشرية ٣/ ١١٠ ـ ١١١.

الموضوعي الذي أسسه أهل السنة، بعيداً عن أي شروط مذهبية خاصة أو تبريرية أو نحو ذلك.

بين التشيع والرفض:

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن الافتراقات التي أصابت الشيعة والتشيع، وبخاصة بعد موت الحسن العسكري عام ٢٦٠ ـ حتى أوصل بعضهم عدد فرق الشيعة إلى عشرين فرقة ـ شهدت في بعضها غلواً وصل إلى حدّ تكفير الأمّة! ولم يكن التشيع في صوره السابقة يعدو القول بتقديم علي ﷺ وتفضيله، سواء أكان هذا التفضيل على عثمان ﷺ في الغالب ـ كما أشرنا قبل قليل ـ أم على الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في أحوال قليلة. ولهذا لم يجد أهل السنة بدأ من التفريق بين الشيعة والرافضة، حيث بقوا على منهجهم السابق في قبول روايات الشيعة، واستثنوا من هذا القبول: الرافضة الغلاة. وإن كان اسم الرافضة أطلق في وقت سابق على الطاعنين على الشيخين، أو «الرافضين» لإمامتهما، وقد جاء هذا الإطلاق على لسان الإمام زيد بن علي رضي الله عنه.

قال القاضي عياض في شرحه للحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث **سعد بن أبي وقاص** ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: لعليّ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي» قال القاضي: هذا الحديث مما تعلّقت به الروافض والإمامية وسائر فرق الشيعة في أن الخلافة كانت حقاً لعليّ، وأنه وصّى له بها. قال: ثم اختلف هؤلاء، فكفّرت الروافض سائر الصحابة في تقديمهم غيره، وزاد بعضهم فكفّر علياً؛ لأنه لم يقم بطلب حقه بزعمهم!! وهؤلاء أسخف مذهباً، وأفسد عقلاً، من أن يردّ قولهم أو يناظر! وقال القاضي: ولا شك في كفر من قال هذا؛ لأن من كفّر الأمة كلها والصدر الأول؛ فقد أبطل نقل الشريعة وهدم الإسلام.

وأما من عدا هؤلاء الغلاة فإنهم لا يسلكون هذا المسلك . فأما الإمامية وبعض المعتزلة فيقولون: هم مخطئون في تقديم غيره لا كفّار ، وبعض المعتزلة لا يقول بالتخطئة لجواز تقديم المفضول عندهم»[1] .

وقد عبّر عن هذا المعنى من العلماء المعاصرين أستاذنا العلاّمة الشيخ الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله ؛ فقد قال في سياق مساجلة علمية مع أحد علماء الإمامية:

«أما ذكر (الرافضة) في صدد بحث علمي لا علاقة له بالسياسة ولا بالعاطفة ، فهو اصطلاح خاص يطلق على غلاة الشيعة الذين كفّروا أبا بكر وعمر وعثمان وأبا عبيدة وعبد الرحمن بن عوف وجمهور الصحابة ، ولم يستثنوا من الكفر إلا خمسة أو ثلاثة عشر منهم فقط . وهم الذين اعترف ابن أبي الحديد ـ وهو من كبار علماء الشيعة ـ بأنهم أول من كذب في الحديث عن النبي ﷺ ليزيدوا في فضائل علي ما ليس بحاجة إليه» .

وأضاف: «فإذا أطلقنا لفظ (الرافضة) على من يكفّر هؤلاء الصحابة ، وهم حَمَلة الشريعة ونَقَلة الإسلام ، وهم الذين وصل إلينا القرآن والتشريع عن طريقهم ؛ فإنما نريد بذلك أن نبرئ جمهور الشيعة من أكاذيبهم ومغالاتهم . ولا أظن أن الكاتب الفاضل ومن عَداه من أفاضل علماء الشيعة يرضون أن ينسب إليهم تكفير أبي بكر وعمر وجمهور الصحابة الذين لم ترَ

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ح(٢٤٠٤) ص١٤٦٩ . وأضاف القاضي رحمه الله: «وهذا الحديث لا حجة فيه لأحد منهم ، بل فيه إثبات فضيلة لعلي ، ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله . وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده ؛ لأن النبي ﷺ إنما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة في غزوة تبوك . ويؤيد هذا أن هارون المشبّه به لم يكن خليفة بعد موسى ، بل توفي في حياة موسى ، وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة ، على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص ، قالوا: وإنما استخلفه حين ذهب لميقات ربّه للمناجاة ، والله أعلم .

الإنسانية أكمل من أخلاقهم، ولا أرضى لله من دينهم..»[(١)] ا.هـ.

ثانياً: موقف الإمامية من روايات أهل السنة:

تتعدد أسماء (أهل السنة والجماعة) في المصادر الإمامية بين (العامّة) و(المرجئة) و(السنة) و(النواصب) و(المخالفين) وإن كان هذا المصطلح الأخير يفترض فيه أنه يشمل السنة وغيرهم[(٢)]، وقد يعثر الباحث على تفريقٍ لبعض علمائهم بين (السنة) و(النواصب) قريبٍ أو مماثلٍ لتفريق أهل السنة بين الشيعة والروافض. ولكن سرعان ما يتلاشى هذا التفريق أمام أوصافٍ وتعبيرات وإشارات، ربما كانت أسوأ أو أكثر حدّة من لقب (النواصب)!!

والقاعدة التي ينطلق منها الإمامية، أو يركنون إليها، في هذه الأسماء والنعوت هي: (العداوة لشيعة آل البيت) وليس (العداء لآل البيت عليهم السلام) والمشكلة في هذه القاعدة أن الإمامية أعطوا لأنفسهم الحق في هذا الوصف ـ أو في احتكاره إن صح التعبير ـ وأعني: (شيعة آل البيت) ثم راحوا يسمون مَن كان على غير عقيدتهم في الإمامة، وفي سائر مذاهبهم وآرائهم في الصحابة أو في القرآن أو في الحديث وشروط قبول الرواية... إلخ راحوا يصفون هؤلاء (المخالفين)!! بهذه الصفة، أي بعداوة شيعة آل البيت، التي سرعان ما تترجم أو يجري التعبير عنها بأنها عداوة آل البيت، وهكذا يصبح النعت بـ (النواصب) نعتاً لأهل السنة.. ولكل من خالف الإمامية في آرائهم ومعتقداتهم، حتى ولو كان من بعض فرق الشيعة الأخرى، كالشيعة الزيدية على سبيل المثال! وإن من أعجب العجب أن يقال في هؤلاء ـ الشيعة ـ إنهم يعادون أهل البيت أو يعادون شيعتهم!! (وانظر بعد قليل: حديث الكليني عن

---

(١) انظر كتابنا: مصطفى السباعي الداعية المجاهد، والفقيه المجدد: الطبعة الثانية (ص٣٧٠) دار القلم ٢٠٠٣م. دمشق.

(٢) أكثر هذه الألقاب دوراناً: العامّة، ثم النواصب والمخالفين.

موسى الكاظم أن الزيدي نصب لهم، وأن الناصب ـ السنّي نصب لشيعتهم!!) .

فإذا أعدنا النظر في مفهوم (شيعة آل البيت) استطعنا أن نميّز بين الألقاب والأسماء أو بين (النواصب) و(أهل السنة) على أقل تقدير . وهو الأمر الذي يعنينا في هذا السياق .

فالنواصب هم الذين (ينصبون) ـ أي العداوة ـ لسيدنا علي بن أبي طالب ﷺ ولقرابة النبي ﷺ وأهل بيته . ولا أعتقد أنه يوجد مسلم واحد ينطبق عليه هذا الوصف ، وفضائلُ أمير المؤمنين عليه السلام وآل البيت في كتب الصحاح لا تحتاج إلى بيان ، فضلاً عن عقيدة أهل السنة والجماعة في أن الخلاف الذي نشب بينه وبين معاوية بن أبي سفيان كان الحق فيه مع عليّ ﷺ وكرّم الله وجهه ، ولم يكن مع معاوية رحمه الله ورضي الله عنه .

إن أهل السنة لا ينازعون شيعة آل البيت في هذا الوصف الذي وصفوا به أنفسهم أو حاولوا أن يختصّوا به ، ومن ثم فإنهم (لا ينصبون) لهم به أو بسببه ، ولكنهم لا يرون أن معنى التشيع لآل البيت هو الإيمان بالإمامة وأنها أهم أركان الدين ، وأن الأئمة الإثني عشر نزلت أسماؤهم مكتوبة ـ ومرتبة ـ في صحيفة من السماء ، فضلاً عن رفض أهل السنة لصور الغلوّ التي تمثلت في الطعن بصحابة رسول الله وتكفير المسلمين ، والقول بتحريف القرآن ، ثم تفسيره على نحو لا تشهد له اللغة العربية التي نزل بها ولا أسباب النزول التي يُعتدبها . . . إلخ . والخلاف بعد ذلك أو تعدد الفهوم والتفسيرات ، للنصوص والوقائع ، واقع وقائم بين أئمة الاجتهاد ، والعلماء والباحثين ، ولا يمكن لاسم (النواصب) أن يطلق على أهل السنة أو يلحق بهم ، إلا بمقدار ما يطلق على من كان من الشيعة الإمامية ينصب لأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ؛ لأن الذي ينصب لعليّ رضي الله عنه ، وهو من الخلفاء

الراشدين ومن مقدَّمي صحابة رسول الله ﷺ يستوي معه مَن ينصب لسائر هؤلاء الخلفاء والصحابة رضوان الله تعالى وسلامه وبركاته عليهم أجمعين.

فإذا كان أهل السنة لا ينصبون لعليّ ـ كما قدمنا ـ فإن اسم (النواصب) في هذه الحال: لا يجوز إطلاقه إلا على الذين (ينصبون) لسائر الخلفاء الراشدين، ولعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وعنهم أجمعين.

والمسائل هنا كثيرة لا تتسع لها هذه الصفحات، ولكن هذه الإشارة إلى الخلفاء الراشدين أوحت لنا بالقول: إن النبي الأكرم ـ صلوات ربي وسلامه عليه ـ أصهر أولاً إلى أبي بكر الصدّيق بابنته عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وعن أبيها. ثم أصهر إلى عمر بابنته حفصة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ وعن أبيها. في حين أن عثمان ﷺ أصهر هو إلى النبي ﷺ بابنتيه رقية وأم كلثوم عليهما السلام. وأن علياً ﷺ أصهر إليه بابنته فاطمة عليها السلام قبل زواج عثمان بأختها أم كلثوم ببضعة شهور. **قلت:** ثم كان هؤلاء الصحابة الأجلاّء هم الخلفاء الراشدون، وعلى هذا الترتيب الذي لا تخفى دلالته من حيث القرب من صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام، والمنزلة التي حظي بها في بيت النبوّة الذي أذهب الله عنه الرجس، وطهّره تطهيراً.

أما نعوت (أهل السنة) في كتب الإمامية ومدى النقل والرواية عن محدثيهم وعلمائهم، فقد روى في (الوافي) عن (الفقيه) ـ لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي ـ بدون إسناد، قال النبي ﷺ: «صنفان من أمّتي لا نصيب لهم في الإسلام: الناصب لأهل بيتي حرباً، **وغالٍ في الدين مارق منه**»[1].

وروى عن (الكافي) بسنده عن ابن المغيرة قال: قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام: إن لي جارين أحدهما ناصب، والآخر زيدي. ولا بد من

(١) الوافي للفيض الكاشاني (٢/ ٢٢٩).

معاشرتهما فمن أعاشر؟ فقال: «هما سيّان . . .» ثم قال: «**إن هذا نصب لك، وهذا الزيدي نصب لنا**»(١).

قال الفيض الكاشاني معلقاً: «يطلق الناصب على من نصب حرباً لأهل البيت صلوات الله عليهم، كما دل عليه الحديث السابق، أو (نصب) عداوةً لهم عليهم السلام كما يظهر من هذا الحديث وأخبار أخر. أو (نصب) العداوة **لشيعة** أهل البيت عليهم السلام من جهة الدين، كما يظهر منه أيضاً، فإنه أحد معانيه، كما رواه الشيخ الصدوق طاب ثراه في (العلل) بإسناده، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت؛ لأنك لا تجد رجلاً يقول: أنا أبغض محمداً وآل محمد، ولكن الناصب من نصب لكم **وهو يعلم أنكم تولّونا وأنكم من شيعتنا**»!!(٢).

ثم إن الفيض الكاشاني فسر بهـذا القول ـ أو حمـل على هـذا التفسير ـ ما رواه بسنده عن موسى بن جعفر عليه السلام عن محمد بن علي بن عيسى قال: كتبت إليه أسأله عن الناصب، هل أحتاج إلى امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت، واعتقاده بإمامتهما؟ فرجع الجواب: «**مَن كان على هذا فهو ناصب**». قال الكاشاني: «وإنما حملنا هذا الحديث على سابقه؛ لأن المعتقد لإمامة الجبت والطاغوت إن لم ينصب الحرب أو العداوة **لشيعة أهل البيت** عليهم السلام من حيث إنهم شيعتهم (!!) فليس بناصب. ولعله عليه السلام إنما أطلق عليه الناصب لأنه كان يومئذ كذلك».

---

(١) المصدر السابق. قال الفيض: «سيّان أي مثلان، يعني في أصل التكذيب وعدم الإيمان، كما فسّره أولاً، وإلاّ فالناصب لهم شرٌّ من الناصب لشيعتهم!!»

(٢) الوافي (٢/ ٢٣٠) نقلاً عن الشيخ الصدوق في كتابه (علل الشرائع) ورواه ـ أي الشيخ الصدوق (أبو جعفـر محمد بن علي بن بابويه) ـ بنحوه من حديث المعلّى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه: «وهو يعلم أنكم تتولّونا أو تتبرؤون من أعدائنا». وقال عليه السلام: «من أشبع عدواً لنا فقد قتل ولياً لنا». معاني الآثار ص٣٦٥.

قلت: إن هذا الحمل أو (التأويل) ليس بشيء؛ لأن أحداً لم ينصب الحرب أو العداوة **(لشيعة)** أهل البيت لأنهم شيعتهم!! ولا يدري الباحث معنىً لهذا الكلام، وبخاصة مع إقرار الفيض لوصف أبي بكر وعمر بالجبت والطاغوت، المنسوب زوراً وبهتاناً إلى موسى بن جعفر عليه السلام! علماً بأن هذا الوصف أسوأ من الوصف بالنواصب في واقع الحال.

بل إن الفيض الكاشاني نفسه يعرّف (المرجئة) بأنهم «المؤخرون أمير المؤمنين عليه السلام عن مرتبته في الخلافة أو القائلون بأن لا يضرّ مع الإيمان معصية»[1].

وقد قام بهذا التعريف تعليقاً على الحديث الذي رواه عن (الكافي) بسنده[2]، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لعن الله القدرية، لعن الله الخوارج، لعن الله المرجئة، لعن الله المرجئة». قال: فقلت: لعنت هؤلاء مرة مرة. ولعنت هؤلاء مرّتين!». قال: «إن هؤلاء يقولون إن قتلتنا مؤمنون، فدماؤنا متلطّخة بثيابهم إلى يوم القيامة (!!) إن الله تعالى حكى عن قوم في كتابه العزيز: ﴿أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، قال: كان بين القائلين والقاتلين خمسمائة عام، فألزمهم الله تعالى

---

(١) الوافي (٤/ ٢١٨). وقد شرح هذا في موضع سابق فقال: المرجئة قد تُطلق في مقابلة الشيعة، من الإرجاء بمعنى التأخير، لتأخيرهم علياً عليه السلام عن درجته. وقد تطلق في مقابل الوعيدية: إما من الإرجاء بمعنى التأخير؛ لأنهم يؤخّرون العمل عن النيّة والقصد. وإما بمعنى إعطاء الرجاء؛ لأنهم يعتقدون أن لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.» الوافي ١/ ٢٤١.

(٢) سند الحديث هو: «محمد، عن أحمد، عن مروان بن عبيد، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام». قلت: وللمرء أن يتساءل عن القيمة العلمية لهذا الإسناد ونحوه من الأسانيد؟

القتل برضاهم بما فعلوا»[١].

بل إن الفيض الكاشاني في تعليقه أو بيانه قال: «وإنما كان دماؤهم (عليهم السلام) متلطخة بثياب هؤلاء لرضاهم بقتلهم أو عدم مبالاتهم بذلك» فأضاف قوله: «**أو عدم مبالاهم بذلك**» ليوسّع من دائرة مسؤولية هؤلاء المرجئة عن هذا القتل، ولا ريب في أن أهل السنة أخّروا أمير المؤمنين عن مرتبته ـ المفترضة عند الإمامية ـ في الخلافة، فاستحقوا اللعن مرتين لا مرة واحدة! كما استحقوا أن يوصفوا بأنهم قتلة!! ولو بعد مئات السنين!!

وربما كان الأمر (أسوأ) من هذا إذا كان الفيض الكاشاني نفسه يدرج الذين لا يقولون بولاية علي! مع الكفار، ويقرن أو يسوّي بين النواصب الذين يكتمون ما نزل في فضل علي! وأحبار اليهود. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [البقرة: ١٥٩] «كأحبار اليهود الكاتمين للآيات الشاهدة على أمر محمد وعلي عليهما السلام، ونعتهما وحليتهما. وكالنواصب الكاتمين لما نزل في فضل علي عليه السلام» وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١] «إن الذين كفروا في ردّهم نبوّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وولاية عليّ عليه السلام»[٢] ونحو هذا كثير.

قلت: ومن كان هذا حاله كيف تُقبل روايته أو يكتب حديثه؟ ولعل من (غرائب) ما يرويه الفيض الكاشاني ـ وربما لم يكن كذلك ـ عن (الكافي) بسنده عن الحضرمي قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أهل الشام شرٌّ أم أهل الروم؟ فقال: «إن الروم كفروا ولم يعادونا، وإن أهل الشام كفروا وعادونا» قال الفيض الكاشاني في تعليقه أو في (بيانه): «هذا مع العلم أن

---

(١) الوافي (٤: ٢١٨).
(٢) تفسير الصافي ١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

أهل الروم كانوا يومئذٍ كفرة، وأهل الشام كانوا يدّعون الإسلام»[(١)] . انتهى، وإن كانت (الأحاديث) في هذا لا تنتهي، ومنها عن (الكافي) أيضاً، بسنده عن أبي بصير، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «إن أهل مكة يكفرون بالله تعالى جهرة، وإن أهل المدينة أخبث منهم بسبعين ضعفاً»!![(٢)] . . . إلخ .

وأخيراً، فإن الشيعة الإمامية ـ لهذا كله، أو بناء عليه ـ لا يروون عن أهل السنة، ولكنهم قد يحتجون عليهم ببعض أحاديث البخاري وغيره إذا كان في هذه الأحاديث أو في تفسيرهم لها ما يصلح لهذا الاحتجاج . ونعتقد أن هذا الاحتجاج أو الاستدلال لا يُلتفت إليه؛ لأن هذه الأحاديث مروية عن الصحابة والتابعين أولاً؛ ولأن هذا الاستدلال (انتقائي) ثانياً، بمعنى أن حديثاً واحداً عن عمر بن الخطاب ـ مثلاً ـ يحتج به، في حين تهمل سائر أحاديثه أو الأحاديث الواردة في فضائله رضي الله عنه . علماً بأن الحديث المذكور، لو ضم إلى هذه الأحاديث لبطل الاستدلال، أو لوضع فهم الحديث وتفسيره على الجادّة الصحيحة، بعيداً عن الفهوم الفاسدة، والتفسيرات الخاطئة . والله أعلم .

نقد إمامي لكتب أهل السنة:

ولا نريد أن نقف في ختام هذه الفقرة عند ما يقوله أو يكرره بعض علماء الإمامية حول صحيح البخاري على وجه الخصوص، والتي يجري التعويل فيها على بعض المطبوعات الحديثة أو المعاصرة، وبأقلام تفتقر إلى العلمية والموضوعية، مثل كتاب (أضواء على السنة المحمدية) . لأن مناقشة هذه الأقوال والآراء يخرج عن حدود هذا المدخل من جهة، ولأنه قد سبق للشبهات التي وردت في هذا الكتاب ونحوه من الكتب أن فنّدها على نحو

---

(١) الوافي (٤/ ٢٢٠ ـ ٢٢١) .

(٢) المصدر السابق .

علمي عالٍ وموثق: أستاذنا العلاّمة الدكتور مصطفى السباعي في كتابه القيّم (السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي)[1]

وأعتقد بأن ما كتبه الشيخ في هذا المجال أضحى في أيدي العلماء والباحثين منذ زمن بعيد .

ولهذا ، فإننا نكتفي هنا بالرد على ما نظنه إشارات أو شبهات كتبها بعض علماء الإمامية على هامش شبهات محمود أبو رية ، أو استناداً إلى ما قاله في كتابه المشار إليه ، وإن كان مما يستحق التنبيه: أن أبا ريّة إنما عوّل في شبهاته وآرائه ـ أصلاً ـ على كتب كلٍّ من المستشرقين وغلاة الشيعة ، كما أوضح أستاذنا السباعي في ردّه ونقده المشار إليه . هذا وقد ختم الأستاذ هذا النقد بقوله: «وبعد ، فقد اتضح لنا مما سبق أن كتاب أبي رية ليس له أية قيمة علمية ، لأمرين بارزين فيه:

١ ـ خلوّ الكتاب من المنهج العلمي .

٢ ـ وخلوّ مؤلفه من الأمانة العلمية ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾ [الأحزاب: ٤] ص٣٧٣ .

أما نحـن فقد تابعنا هذه الردود ، ودققنا فيما نقله وقاله كل من محمـود أبو رية وعبد الحسين شرف الدين . وعلّقنا على ذلك بالقول: «إن مطاعـن أبي ريــة وتشكيكه في السنـة (النبوية) بوجـه عام ، وفي الصحابي الجليـل أبي هريرة بوجهٍ خاص ، قامت على التدليس والكذب وتحريف الأقوال والنصوص ، فضلاً عن سوء الفهم والقصد ، بل تعدت ذلك كله إلى البذاءة التي يترفع عنها أدنى الناس مروءة وعلماً! حتى إن أحد العلماء الباحثين ـ الأستاذ محمد رجب البيومي ـ قال: إن أبا ريّة «لا يستحق الالتفات إليه»

(١) راجع الصفحات (٢ ـ ٤٤) والصفحات (٣٢٠ ـ ٣٧٣) والصفحات (٤٥٩ ـ ٤٧١) . الطبعة الثالثة من الكتاب: المكتب الإسلامي ـ بيروت ١٤٢٠هـ ـ ١٩٨٢م .

ورأى أن الذي حمل الأستاذ السباعي على الرد عليه: أنه رأى بعض الأقلام الشهيرة (د. طه حسين رحمه الله) قد انخدعت به، فآثر نقده». وأضاف: «ولم ينقد الكتاب فقط، بل دكّ الكتاب دكاً حتى سوّاه بالتراب»[1].

ولهذا، فإن الشيخ محي الدين الموسوي الغريفي، جانب الصواب حين قال: «وقد أورد الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما كثيراً من الأحاديث التي يمتنع صدورها عن النبي ﷺ، ذكر المرحوم السيد عبد الحسين شرف الدين منها أربعين حديثاً لراوي (!) واحد، وهو أبو هريرة الدوسي في كتابه الذي عنونه به، وجعلها نموذجاً لأحاديثه! قائلاً: «الأذواق الفنية لا تسيغ كثيراً من أساليب أبي هريرة في حديثه، والمقاييس العلمية عقلية ونقلية لا تقرّها..»[2].

نقول: إن الشيخ جانب الصواب؛ لأن هذا كله سبقت مناقشته والرد عليه في كتاب الأستاذ السباعي رحمه الله، ولكن الشيخ الغريفي في تعقيب له على قول أحد علماء السنة المعاصرين: إن عملية التهذيب الشاملة «التي أجراها المحدثون عند أهل السنة، تمخض عنها ظهور الصحاح الستة المعروفة».

يقول ـ أي الشيخ الغريفي ـ : «نعم، هناك جماعة أجروا عملية تهذيب لأحاديث أهل السنة بعد ظهور الصحاح الستة، لا قبلها لتكون وليدة تلك العملية، منهم السيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه: (اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة)، ومنهم الصغاني في كتابه: (الدرر الملتقطة) ومنهم أبو الفرج بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) في كتابه الذي ألّفه لهذا الغرض. ومنهم محمد (بن) طاهر بن علي الهندي الفتني (ت٩٨٦هـ) في كتابه (تذكرة

---

(١) راجع كتابنا: مصطفى السباعي (ص٤٢٢ ـ ٤٢٣).
(٢) قواعد الحديث (ص١٤٦).

الموضوعات)...»[1] إلخ.

قلت: ويتضح من هذا التعقيب: الإيماء إلى أن تمييز أهل السنة بين الصحيح والموضوع إنما تم بعد تدوين الكتب الستة بقرون!! في إشارة إلى أن هذه (الصحاح) ليست بصحاح، ولكنها تشتمل على (الموضوعات)!! ولا أعتقد أن هذا بحاجة إلى رد بعد ما قدمناه ـ مما هو معلوم عند طلبة العلم الذي شدوا شيئاً من علم الحديث ـ من شروط قبول الرواية عند هؤلاء المحدّثين، وما انفرد به الإمام البخاري من شروط شديدة أو قاسية في هذا الباب.

أما (إفراد) الأحاديث الموضوعة الذي بدأ بعد البخاري بنحو قرنين، وارتفعت وتيرته بعد ذلك في عصر الركود، فقد تم بعد أن كثرت أحاديث القصّاص، وحتى لا يصدق بعض العوام خرافات هؤلاء القصاص ومجازفاتهم، وبغض النظر في هذا السياق عن الثقافة المسؤولة عن هذه الخرافات والمجازفات، أو المسؤولين عن صناعتها وإشاعتها[2] !

---

(١) المصدر السابق (ص١٤٨).

(٢) لا يخفى على المطّلع على كتب الحديث عند الإمامية الطابع القصصي (الفنّي) لكثير من الأحاديث والروايات. بل إن هذا الطابع يشكّل السمة الغالبة في بعض هذه الكتب، مثل كتاب (دلائل الإمامة) لابن رستم الطبري، الذي انطوى على خرافات كثيرة ـ انظر منها على سبيل المثال: قصة وفاة الإمام علي الرضا ـ وكتاب (شجرة طوبى) للشيخ محمد مهدي الحائري، وفي هذا الكتاب محاولة دائبة للتذكير بمأساة الحسين بمناسبة وبغير مناسبة، أو إقحام الحديث عنه ومحاولة توظيف واقعة استشهاده رضي الله عنه. ولم نقف على سبب تسمية الكتاب بهذا الاسم! وإن كان الحديث عن (شجرة طوبى) ورد في مقدمة تفسير القمي، الذي يمكن عدّه بمثابة التفسير بالمأثور عند الإمامية. قال القمي: قال أبو عبد الله عليه السلام: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر تقبيل فاطمة عليها السلام، فغضبت من ذلك عائشة (!!) وقالت: يا رسول الله إنك تكثر تقبيل فاطمة! فقال رسول الله ﷺ: "يا عائشة إنه لما أُسري بي إلى السماء دخلت الجنة، فأدناني جبرائيل عليه السلام من شجرة طوبى، وناولني من ثمارها فأكلته. فلما هبطت إلى الأرض حوّل الله ذلك ماءً في ظهري، فواقعتُ خديجةَ فحملت بفاطمة، فما قبّلتها إلا وجدت رائحة شجرة طوبى منها»!! تفسير القمي (علي بن إبراهيم) ١/ ٣٤. =

وبدليل أن الأستاذ الشيخ الموسوي الغريفي لم يسعفنا بعدد الأحاديث الموضوعة التي وجدها أصحاب هذه الكتب ـ السيوطي وغيره ـ في الكتب الستة، أو نصحوا بضرورة تجريدها منها حتى تكون صحيحة على الحقيقة!! وذلك بعد عملية التهذيب الشاملة التي قام بها هؤلاء المتأخرون! وقد يكون في وسع الشيخ أو غيره أن يقوم بهذه المقارنة أو المهمة لنقف ـ مثلاً ـ على أعداد الأحاديث الموضوعة في البخاري ومسلم!!

وإن كان الشيخ الغريفي أسعفنا بعدد الوضّاعين والأحاديث الموضوعة بصورة عامّة؛ قال في سياق آخر: «وأثبت المحقق الحجة الأميني في الجزء الخامس من كتابه (الغدير) تحت عنوان: (نظرة التنقيب في الحديث) سلسلة لبعض الكذّابين والوضّاعين من رجال حديث أهل السنة، فبلغوا ستمائة وعشرين شخصاً. كما وضع قائمة للأحاديث الموضوعة والمقلوبة من قِبل أولئك الرجال، فبلغت (٩٨٦٨٤) ثمانية وتسعين ألف! وستمائة وأربعة وثمانين حديثاً. وبالإضافة إلى الأحاديث المتروكة والمسقطة عندهم بلغت (٤٠٨٣٢٤) أربعمائة وثمانية آلاف وثلاثمائة وأربعة وعشرين حديثاً»!!

= قلت: تزوّج سيدنا علي من السيدة فاطمة في العام الثاني من الهجرة ـ بعد غزوة بدر في رمضان ـ وكان الإسراء والمعراج قبل الهجرة بسنة أو بسنة وشهرين ـ وهو الأشهر ـ أو بسنة وستة عشر شهراً كما جاء في بعض الروايات! فكم كان عمر السيدة فاطمة حين بنى بها سيدنا علي رضي الله عنهما؟! وقد ولدت له الحسن في العام الثالث، والحسين في العام الرابع رضي الله عنهما! وحتى لو أخذنا برواية أخرى تقول: إن الإسراء كان في أواخر العام العاشر من البعثة فكم يكون عمر السيدة فاطمة؟ (والأطرف)! من هذا وذاك: هو أن السيدة خديجة رضي الله عنها توفيت قبل الإسراء والمعراج!! هذا، وقد روى أبو جعفر بن بابويه ـ بسنده ـ حديثاً عن شجرة طوبى، عن أبي بصير قال: قال الصادق عليه السلام: «طوبى لمن تمسك بأمرنا في غيبة قائمنا، فلم يزغ قلبه بعد الهداية» فقلت له: جُعلت فداك! وما طوبى؟ قال: شجرة في الجنة أصلها في دار علي بن أبي طالب عليه السلام، وليس مؤمن إلا وفي داره غُصن من أغصانها! وذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ [الرعد: ٢٩] معاني الآثار ص١١٢.

وأضاف: «وقد كثر الوضع والكذب في الحديث على عهد معاوية، حيث اقتضت مصلحته الدنيوية ذلك **فاصطنع رجال سوء من بعض الصحابة وغيرهم،** وغرّهم بالأموال الطائلة في هذا السبيل..»[1]

قلت: انتهت هذه التحقيقات العظيمة، بهذه الأرقام العالية الدقيقة! والذي لا يصدّق عليه أن يعدّ، وأن يتأكد من هذا بنفسه. ولا تعليق لنا على هذه الأرقام والتحقيقات سوى أن نقول:

أولاً: لا حول ولا قوة إلا بالله. وأن نحيل ثانياً على ما كتبه شيخنا الدكتور السباعي في كتابه السنة بوجه عام، وما كتبه عن الإمام الزهري والأمويين بوجه خاص. علماً بأن من له أدنى اطلاع على كتاب من كتب الرجال، أو كتب الجرح والتعديل عند أهل السنة، في وسعه أن يضع هذا الكلام حيث يستحقه من زوايا الإهمال.

ملاحظات بعض علماء السنة على البخاري ومسلم:

بقي أن نقول: إن الإمامين البخاري ومسلم عند أهل السنة ليسا معصومين، وليسا فوق النقد والمتابعة، على الرغم من أن البخاري أمضى في جمع كتابه وتمحيصه وتأليفه ستة عشر عاماً. وقد انتقد الحفاظ الإمام البخاري في عشرة أحاديث ومائة، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو (٣٢) اثنان وثلاثون حديثاً، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو (٧٨) ثمانية وسبعون حديثاً، وإن كان هذا النقد لا ينزل بهذه الأحاديث جميعها عن درجة الصحة، أو أن تكون مقبولة؛ ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «وليست عللها كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل،

---

(١) قواعد الحديث (ص١٣٧). ولا ندري من هم رجال السوء هؤلاء من الصحابة؟ وما مقدار هذه الأموال الطائلة التي دفعت لهم؟! وأين نجد هذه الأحاديث التي وضعوها وكذبوا فيها؟

واليسير منه في الجواب عنه تعسف»[١].

قال أستاذنا السباعي ـ رحمه الله ـ: «ومن راجع هذه الأحاديث التي انتقدت، وطالع النقد الذي وجّه إليها، وجد أن هذا النقد لا يمسّ جوهر الصحيح، وإنما هو نقد شكليّ ناشئ عن حذر العلماء ويقظتهم، كاعتراضهم على حديث بأنه مرسل مع أن صورته صورة المرسل، أما في الواقع فهو موصول معروف الوصل عنه المحدّثين. ومثل حديث يرويه بعض الرواة مرسلاً، وهو من رواية أقرانه متصل، ولكن البخاري يذكر الروايتين معاً لدفع ما توهم الرواية الأولى، وإشعاراً بأن هذه العلّة غير قادحة..»[٢] وعلى هذا النحو انتقد الحفاظ في صحيح الإمام مسلم مائة وثلاثين حديثاً.

أما رجال البخاري، فقد ضعّف الحفاظ منهم ثمانين، كما بلغ الذين تكلّموا فيهم من رجال مسلم مائة وستين، على ما في هذا التضعيف أو الكلام من مجال علمي للنقاش؛ وقد بين العلماء أن رجال البخاري هؤلاء ـ الذين تُكلّم فيهم ـ لم يكثر عنهم الرواية، بل روى عنهم الحديث والحديثين أو القليل والنادر، بالإضافة إلى أنهم كانوا من طبقة شيوخه، أي أنه كان يميز مرويّاتهم على نحو دقيق[٣]. فإذا (اختار) من أحاديثهم أو رواياتهم، فلأن هذا المختار ليس من ضعيفهم.

ومع هذا كله، فقد ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى أن في صحيح البخاري بضعة أحاديث لا ترقى إلى المنزلة التي توخّاها البخاري ـ رحمه

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص٤٤٦). وانظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة للأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري (ص٣١٩).

(٢) السنة للأستاذ السباعي (ص٤٤٦).

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة. وانظر كتاب الأستاذ الدكتور العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص٣١٩) وانظر فيه تفصيلات مهمة. وانظر رد الأستاذ السباعي على أحمد أمين نقده لبعض أحاديث البخاري (ص٢٧٩ ـ ٢٩٠).

الله[1] . . . ووصل بها بعضهم إلى بضعة عشر حديثاً . علماً بأن كتابه ـ كما سبقت الإشارة في القسم الأول من هذا الكتاب ـ ضم (٢٦٠٢) حديث من الأحاديث الموصولة بلا تكرير ، وأنه احتوى على (٧٣٩٧) حديثاً بالمكرر ، سوى ما فيه من المعلّقات والمتابعات والموقوفات .

وفحوى ذلك جميعه أن ما أخذه نقّاد أهل السنة على البخاري ليس بضارّه ، ولا ينقص من قيمة عمله التاريخي ، فضلاً عن أن ينزل به إلى الدرجة التي حاول أن يومئ إليها بعض مدّعي التحقيق والتدقيق . ولهذا ، مضى إجماع العلماء على تلقي كتابه بالقبول ، ومضى اتفاق جمهورهم على أنه أصح كتابٍ بعد كتاب الله تعالى . والله أعلم .

* * *

(١) حدثني بهذا: الأستاذ العلاّمة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف أستاذ الحديث وعلومه في الأزهر الشريف . وكان ذلك في منزل الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم رحمهما الله تعالى . وقد جاء هذا تعليقاً على ما ذكرتُه له من أن القاضي عبد الجبار ـ والمعتزلة بوجه عام ـ يردّون بعض الأحاديث بحجة أنها أخبار آحاد ؛ أو أنها من روايات الحشوية ، وقلت له: إن بعض هذه الأحاديث في البخاري ، مثل حديث وضع الجبار أو رب العزة قدمه في النار ، وحديث يكشف ربنا عن ساقه ، وحديث أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة .

فقال: إن الأحاديث التي تنزل عن مرتبة الصحة على شروط البخاري وكما تبيّن له ـ أي للأستاذ الشيخ عبد اللطيف ، رحمه الله . سبعة أحاديث أو ثمانية أحاديث ، ولم يفصح إن كانت الأحاديث التي استشهدت بها من هذه الأحاديث أو لا؟ في حين أكد على حجيّة خبر الواحد ، وفساد ما ذهب إليه المعتزلة في ذلك .

قلت: وانظر شروح هذه الأحاديث في فتح الباري لابن حجر ، وبخاصة الحديثين الأول والثاني ، أما حديث الطواف على نسائه ، فلا يدل على أنه ـ صلوات الله عليه ـ كان يطوف عليهن في كل ليلة! أو أنه كان يغشاهن في هذا الطواف! والأدلة عندنا على هذا كثيرة . هذا وقد روى الكليني في الكافي (٥/ ٥٦٥) عن أبي الحسن عليه السلام قال: كان رسول الله له بضع أربعين رجلا ، وكان عنده تسع نسوة ، وكان يطوف عليهن في كل يوم وليلة!



الجزء الثاني

أحاديث إمامية ومقارنة





الباب الأول

أحاديث إمامية



تمهيد

نقف في هذا الباب عند نحو أربعين حديثاً من الأحاديث الواردة في كتب الإمامية ، وبخاصة كتاب (الكافي) للكليني ، وسائر الكتب الأربعة التي أشرنا إليها . وتمثل هذه الأحاديث جوانب مختلفة من الشطر العقائدي أو جانب الأصول عند الشيعة الإمامية ، وقد نقدم لبعض هذه الأحاديث أو نعقّب عليها ، ونربط بينها وبين بعض الروايات والأحاديث الأخرى إن رأينا ذلك ضرورياً لسبب من الأسباب . وغني عن البيان أن هذا الجانب هو محل الخلاف مع أهل السنة والجماعة ، أما الفروع أو (أحاديث الأحكام) التي تمثّل عندنا الفقه الجعفري ـ نسبة إلى الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق رضي الله عنه ـ فليست في جملتها موضع مناقضة أو خلاف ؛ لأن هذا الفقه ـ كما أشرنا سابقاً ـ يمثل أحد مدارس الاجتهاد في تاريخ الفقه الإسلامي ، إلى جانب فقه الإمام أبي حنيفة النعمان ، وفقه سائر أئمة الاجتهاد العظام في هذا التاريخ .

* * *



الحديث الأول

طينات الأئمة.. وطينة الشيعة والأنبياء

روى الكليني بسنده في (الكافي) عن محمد بن مروان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «إن الله خَلَقنا من نور عظمته، ثم صوّر خَلْقنا من طينةٍ مخزونة مكنونة من تحت العرش، فأسكن ذلك النور فيه، فكنّا نحن خلقاً وبشراً نورانيين، لم يجعل لأحدٍ في مثل الذي خَلَقنا منه نصيباً، وخلق أرواح شيعتنا من طينتنا، وأبدانهم من طينة مخزونة مكنونة أسفل من ذلك! الطينة، **ولم يجعل الله لأحدٍ في مثل الذي خلقهم منه نصيباً إلا للأنبياء.** ولذلك صرنا نحن وهم الناس، وصار سائر الناس ـ باقيهم ـ همجاً للنار وإلى النار»[(١)].

قلت: الأئمة إذن فوق الأنبياء بحكم الخلْق والتكوين؛ لأن مقام الأنبياء مساوٍ (لمقام) شيعة الأئمة! لا بأس، وقد مر معنا ما أسماه شبّر (حديث الطينة) وفحواه حديثٌ عن طينتين، فهل صارت (الطينات) ثلاثاً كما مرّ معنا أيضاً في حديث آخر؟ يبدو أن حساباتنا ليست صحيحة، فها هو الكليني يحدثنا في الحديث الذي يلي هذا الحديث ـ في كتاب (الوافي) ـ عن عشر طينات لا عن ثلاث فقط!!!

روى الكليني بسنده في (الكافي) عن ابن رئاب (رفعه) إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «إن للّه نهراً من دون عرشه! ودون النهر الذي دون عرشه: نور نوره، وإن في حافّتي النهر روحين مخلوقين: روح القدس، وروح من أمره (!!). وإن لله عشر طينات: خمسة من الجنة، وخمسة من الأرض، ففسر الجنان وفسر الأرض (!!) ثم قال: «ما من نبي ولا ملك من بعده جَبَله

---

(١) الوافي: المجلد الثالث: الحديث رقم ١٢٨٨ ص٦٨٤ ـ ٦٨٥.

إلا نفخ فيه من إحدى الروحين، وجعل النبي من إحدى الطينتين»! قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام: ما الجبل؟ قال: «الخلق غيرنا أهل البيت، فإن الله عزّ وجل خلقنا من العشر طينات، ونفخ فينا من الروحين جميعاً، فأطيب بها طيباً» ا.هـ!![1]

قلت: وجاء التأكيد على أن خلق الأئمة ـ مع محمد ﷺ ـ من نور عظمة الله في أحاديث أخرى، منها هذه الرواية عن الكليني في كتابه: (الكافي)، قال: «محمد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن أبي سعيد العصفوري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي حمزة قال: سمعت علي بن الحسين عليهما السلام يقول: «إن الله تعالى خلق محمداً وعلياً وأحد عشر من ولده، من نور عظمته، فأقامهم أشباحاً في ضياء نوره يعبدونه قبل خلق الخلق، يسبّحون الله ويقدّسونه. وهم الأئمة من ولد رسول الله ﷺ»[2].

أما أمّة محمد ﷺ فقد خلقت من الطّينة التي خلق منها آدم ـ قلتُ: ولا طينة غيرها في كتاب الله ـ ففي الباب الذي عقده في (الوافي) بعنوان (باب أخذ الميثاق بولايتهم عليهم السلام) وذكر فيه ثمانية أحاديث كلها من رواية (الكافي) روى بسنده عن بكير بن أعين قال: كان أبو جعفر عليه السلام يقول: «إن الله أخذ ميثاق شيعتنا بالولاية لنا وهم ذرٌّ، يوم أخذ الميثاق على الذرّ بالإقرار له بالربوبية ولمحمد ﷺ بالنبوّة، وعرض الله عز وجل على محمد أمته في الطين وهم أظلّة، وخلقهم من الطينة التي خلق منها آدم. وخلق الله أرواح شيعتنا قبل أبدانهم بألفي عام، وعرضهم عليه وعرّفهم رسول الله صلى الله عليه وآله، وعرّفهم علياً صلوات الله عليه. ونحن نعرفهم في لحن القول»[3].

(١) المصدر السابق: ح١٢٨٩ ص٦٨٥.
(٢) الوافي: المجلد الثاني (ح٧٦٢) ص٣٠٧.
(٣) الوافي: المجلد الثالث (ح٩٩٥) ص٤٩٣.

الحديث الثاني

الماء الذي يخلق منه الإمام

في (باب علوقهم وولادتهم وقيامهم بالأمر) استهل الفيض الكاشاني أحاديث هذا الباب بهذا الحديث الذي رواه في (الكافي) بسنده - وسائر أحاديث الباب عن (الكافي) - عن الحسن بن راشد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إن الله تبارك وتعالى إذا أحبّ أن يخلق الإمام أمر ملكاً فأخذ شربة من ماءٍ تحت العرش فيسقيها أباه، فمن ذلك يخلق الإمام فيمكث أربعين يوماً وليلة في بطن أمّه لا يسمع الصوت، ثم يسمع بعد ذلك الكلام! فإذا ولد بعث ذلك الملك فيكتب بين عينيه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥] فإذا مضى الإمام الذي كان قبله، رفع لهذا منار من نور ينظر به إلى أعمال الخلائق، فبهذا يحتجّ الله على خلقه»[١].

قلت: إن قوله: «فمن ذلك - أي الماء الذي يأخذه الملك من تحت العرش - يخلق الإمام» جاء شرحه أو بيانه في حديث آخر تضمن كذلك هيئة الإمام حين يولد، مع شرح أو تفسير هذه الهيئة كذلك. وهو الحديث التالي.

* * *

(١) الوافي: المجلد الثالث: ح١٢٩١ ص٦٨٧.

الحديث الثالث

الحمل بالإمام وهيئة الولادة..

روى الكليني في (الكافي) بسنده عن أبي بصير قال: حججنا مع أبي عبدالله عليه السلام في السنة التي ولد فيها ابنه موسى عليه السلام (١٢٧ ـ ١٨٤هـ) فلما نزلنا (الأبواء) وضع لنا الغداء، وكان إذا وضع الطعام لأصحابه أكثر وأطاب! قال: فبينا نحن نأكل إذ أتاه رسول (حميدة) فقال له: إن حميدة تقول: قد أنكرت نفسي، **وقد وجدت ما كنت أجد إذا حضرت ولادتي،** وقد أمرتني أن لا أسبقك بابنك هذا! فقام أبو عبد الله عليه السلام فانطلق مع الرسول، فلما انصرف قال له أصحابه: سرَّك الله وجعلنا فداك، فما أنت صنعت من حميدة؟ قال: «سلّمها الله، وقد وهبت لي غلاماً، وهو خير من برأ الله في خلقه. ولقد أخبرتني حميدة عنه بأمر ظنّت أنّي لا أعرفه! ولقد كنت أعلم به منها» فقلت: جُعلت فداك؛ فما الذي أخبرتك به حميدة عنه؟ قال: «ذكرت أنه سقط من بطنها حين سقط واضعاً يديه على الأرض، رافعاً رأسه إلى السماء، فأخبرتها أن ذلك إمارة رسول الله صلى الله عليه وآله، وإمارة الوصيّ من بعده».

فقلت: جعلت فداك؛ وما هذا من إمارة[1] رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإمارة الوصيّ من بعده؟ فقال لي: «إنه لما كانت الليلة التي علق فيها بجدّي أتى آتٍ جدّ أبي بكأسٍ فيه شربة أرقُّ من الماء، وألينُ من الزبد، وأحلى من الشهد، وأبرد من الثلج، وأبيض من اللبن، فسقاه إيّاه وأمره بالجماع، فقام فجامع فعلق بجدّي. ولما أن كانت الليلة التي علق فيها بأبي أتى آتٍ جدّي فسقاه كما سقى جدّ أبي وأمره بمثل الذي أمره، فقام فجامع

---

(١) قلت: جميعها بكسر الهمزة، والصواب: الفتح.

فعلق بأبي. ولما أن كانت الليلة التي علق فيها بي، أتى آتٍ أبي فسقاه بما سقاهم وأمرهم بالذي أمرهم به، فقام فجامع فعلق بي. ولما أن كانت الليلة التي علق فيها بابني أتاني آتٍ كما أتاهم. ففعل بي كما فعل بهم، فقمت بعلم الله، وأنّى (هكذا) مسرور بما يهب الله لي، فجامعت فعلق بابني هذا المولود فدونكم **فهو والله صاحبكم من بعدي**. وإن نطفة الإمام مما أخبرتك، وإذا سكنت النطفة في الرحم أربعة أشهر وأنشئ فيها الروح، بعث الله تبارك وتعالى ملكاً يقال له حيوان، فكتب على عضده الأيمن: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥] .

وإذا وقع من بطن أمّه وقع واضعاً يديه على الأرض، رافعاً رأسه إلى السماء. فأما وضعه يديه على الأرض فإنه يقبض كل علمٍ للّه أنزله من السماء إلى الأرض! وأما رفعه رأسه إلى السماء فإن منادياً ينادي به من بطنان العرش من قبل ربّ العزّة من الأفق الأعلى باسمه واسم أبيه؛ يقول: يا فلان بن فلان أثبتْ تثبت **فلعظيمٍ** ما خلقتك، أنت صفوتي من خلقي، وموضع سرِّي **وعيبة علمي**، وأميني على وصيتي وخليفتي في أرضي. لك ولمن تولاّك أوجبت رحمتي ومنحت جناني وأحللت جواري. ثم وعزّتي وجلالي لأُصْلِيَنَّ مَن عاداك أشد عذابي وإن وسَّعتُ عليه في دنياي من سعة رزقي.

فإذا انقضى الصوت، صوت المنادي، أجابه هو واضعاً يديه، رافعاً رأسه إلى السماء يقول: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨] . قال: فإذا قال ذلك أعطاه الله العلم الأول والعلم الآخر، واستحق زيارة الروح في ليلة القدر. قلت: جُعلت فداك؛ الروح ليس هو جبريل؟ قال: «الروح أعظم من جبريل، إن جبريل من الملائكة، وإن الروح هو خلق أعظم من الملائكة عليهم السلام،

يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ [القدر: ٤] »[1].

قلت: قوله: «وعيبة علمي»؛ أي مستودعه، والمرء يحرز في عيبته نفيس ما عنده من حرّ الثياب وفاخر المتاع، والعيبة في الأصل: زنبيل من أدم، وما يجعل فيه الثياب. ومن كلام النبي الكريم صلوات الله وسلامه عليه في الأنصار ـ في آخر خطبةٍ له على المنبر ـ: «أوصيكم بالأنصار فإنهم كَرِشي وعيبتي، وقد قضوا الذي عليهم وبقي الذي لهم، فاقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم». أخرجه البخاري من حديث أنس بن مالك ﷺ[2].

أراد بقوله: «كرشي وعيبتي» أنهم بطانته وموضع سرّه وأمانته، والذين يعتمد عليهم في أموره. واستعار الكَرِش والعيبة لذلك. قال ابن دريد: هذا من كلامه ﷺ الذي لم يسبق إليه. ويضرب المثل بالكَرِش؛ لأنه مستقر غذاء الحيوان الذي يكون فيه نماؤه. ويقال: لفلان كَرِش منثورة؛ أي عيال كثيرة.

أما هذا (الحديث) فلا تعليق لنا عليه ـ بغض النظر عن رأينا في أبي بصير وفي رواياته ـ سوى إضافة طرفٍ من حديث آخر رواه في (الكافي) أيضاً من حديث عبد الله بن إبراهيم الجعفري قال: سمعت إسحاق بن جعفر يقول: سمعت أبي يقول: الأوصياء إذا حملت بهم أمهاتهم أصابها فترة شبه الغشية...» إلى أن قال: «فإذا كان لتسعٍ من شهرها سمعت في البيت حساً شديداً، فإذا كانت الليلة التي تلد فيها ظهر لها في البيت نورٌ تراه لا يراه غيرها إلا أبوه. **فإذا ولدته ولدته قاعداً وتفسّحت له حتى يخرج متربعاً،** ثم يستدير بعد

---

(١) الوافي: المجلد الثالث: حديث رقم ١٢٩٧، ص٦٩١ ـ ٦٩٢.

(٢) صحيح البخاري ح ٣٧٩٩ ص٧٢٢. وروى في (الكافي) قال: «محمد، عن أحمد بن أبي زاهر عن الحسن بن موسى، عن علي، عن عمّه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «نحن ولاة أمر الله، وخزنة علم الله، وعيبة وحي الله» الحديث الأول في (باب أنهم ولاة أمر الله وخزنة علمه) من كتاب الوافي: المجلد الثالث: (ح١٠١٠) ص٥٠٤ وفي الباب ستة أحاديث كلها من رواية الكليني في الكافي.

وقوعه إلى الأرض فلا يخطى القبلة حتى كانت بوجهه ، ثم يعطس ثلاثاً يشير بإصبعه بالتحميد ، ويقع مسروراً (مقطوع السرّة) مختوناً ، ورباعيتاه من فوق وأسفل ونا باه وضاحكاه ، ومن بين يديه مثل سبيكة الذهب نور ، ويقيم يومه وليلته تسيل يداه ذهباً!! وكذلك الأنبياء إذا ولدوا ، وإنما الأوصياء أعلاق من الأنبياء»[١] .

* * *

(١) الوافي المجلد الثالث ح١٢٩٦ ص٦٩٠ .

الحديث الرابع

للإمام عشر علامات

روى في (الكافي) قال: «علي بن محمد، عن بعض أصحابنا، عن ابن أبي عمير، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «للإمام عشر علامات: يولد مطهّراً مختوناً، وإذا وقع على الأرض وقع على راحتيه **رافعاً صوته بالشهادتين**، ولا يجُنب! وتنام عينه ولا ينام قلبه، ولا يتثاءب، ولا يتمطّى، ويَرى من خلفه كما يرى من أمامه، ونجوُه[١] كرائحة المسك، والأرض موكّلة بستره وابتلاعه، وإذا لبس درع رسول الله صلى الله عليه وآله كانت عليه وِفقاً، وإذا لبسها غيره من الناس طويلهم وقصيرهم زادت عليه شبراً، وهو محُدَّث إلى أن تنقضي أيامه عليه السلام»[٢].

* * *

(١) قال في المعجم الوسيط، النّجو: ما يخرج من البطن من ريح وغائط.

(٢) الوافي: المجلد الثالث ح١٢٩٨ ص٦٩٣ قلت: هل (التعديل) ـ في علامة الدِّرع ـ يصيب الملبوس أو اللابس؟ مع الإشارة إلى أن أولاد المهدي إذا قام تتمتع أثوابهم، أو أثواب سائر الأولاد، بمزايا ـ اقتصادية ـ أخرى؛ روى ابن رستم الطبري بسنده عن الفضل بن عمر الجُعفي قال: سمعت أبا عبد الله ـ عليه السلام ـ يقول: «قائمنا إذا قام أشرقت الأرض بنور ربّها، واستغنى العباد عن ضوء الشمس، وصار الليل والنهار واحداً وذهبت الظلمة. وعاش الرجل في زمانه ألف سنة، يولد في كل سنة غلام لا يولد له (!) جارية، يكسوه الثوب فيطول عليه كلّما طال، ويتلّون عليه أيَّ لونٍ شاء» دلائل الإمامة ص ٢٣٨ وكرره مرة أخرى في صفحة ٢٥٧. وفيه: (المفضّل بن عمر) وهو الصواب.

الحديث الخامس

علامتان أخريان للإمام

هذا الذي رواه الكليني في (الكافي) يكمله ما رواه ابن جرير الطبري في (دلائل الإمامة) في سياق حديث عن صاحب الزمان أو المهدي المنتظر أورده في باب: (معرفة الولادة وفي أي ليلة وأي شهر وأين ولد) قال محمد بن جرير ابن رستم الطبري: «وأخبرني أبو الحسين محمد بن هارون، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا أبو علي بن همام، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا محمد ابن جعفر، عن أبي نعيم، عن محمد بن القاسم العلوي، قال: دخلنا جماعة من العلوية على حكيمة بنت محمد بن علي بن موسى (عمة الحسن العسكري) فقالت: جئتم تسألون عن ميلاد ولي الله (المهدي ابن الحسن العسكري)؟ قلنا: بلى؟ والله! قالت: كان عندي البارحة وأخبرني بذلك!! وأنه كانت عندي صبيّة يقال لها نرجس، وكنت أربّيها من بين الجواري ولا يلي تربيتها غيري؛ إذ دخل أبو محمد (أخوها الحسن العسكري) عليَّ ذات يوم، فبقي يلحّ النظر إليها! فقلت: يا سيدي هل لك فيها من حاجة؟ فقال: إنّا معشر الأوصياء لسنا ننظر نظر ريبة، ولكنا ننظر تعجباً! إن المولود الكريم على الله يكون منها. قالت: قلت يا سيدي فأروح بها إليك؟ قال: استأذني أبي في ذلك، فصرت إلى أخي، فلما دخلت عليه تبسم ضاحكاً وقال: يا حكيمة جئتِ تستأذنيني في أمر الصبيّة، ابعثي بها إلى أبي محمد، فإن الله عز وجل يحب أن يشركك في هذا الأمر!! فزيّنتُها وبعثت بها إلى أبي محمد، فكنت إذا دخلت عليها تقوم فتقبل رأسها (لعلها: فأقبل) وتقبل يدي وأقبل رجلها (و) تمد يدها إلى خفّي لتنزعه فأمنعها من ذلك؛ فأقبّل يدها إجلالاً وإكراماً للمحل الذي أحلّه الله فيهـا. فمكث بعد ذلك إلى أن مضى أخي

أبـو الحسن (٢١٤ ـ ٢٥٠هـ) فدخلت على أبي محمد (٢٣٢ ـ ٢٦٠هـ).

فقال: يا عمّتاه فإن المولود الكريم على الله ورسوله سيولد ليلتنا هذه، فقلت: يا سيدي في ليلتنا هذه؟ قال: نعم! فقمت إلى الجارية فقلّبتها ظهراً لبطن فلم أر بها حملاً! فقلت: يا سيدي ليس بها حمل!! فتبسم ضاحكاً وقال: يا عمّتاه **إنا معاشر الأوصياء ليس يُحمل لنا في البطون، ولكنا نُحمل في الجُنوب** (قلت: فاتها أن تقلّبها جنباً لجنب حتى تكتشف أنها حامل في شهرها التاسع! والعجيب ألا تعلم العمّة كيف حمل بابن أخيها نفسه، وبسائر الأوصياء من قبله!!) فلما جنَّ الليل صرت إليه، فأخذ أبو محمد محرابه فأخذت محرابها، فلم يزالا يحيان الليل. وعجزتُ عن ذلك فكنت مرة أنام ومرة أصلي إلى آخر الليل، فسمعتها آخر الليل لما انفتلت من الوتر مسلّمة صاحت: يا جارية الطست! فجاءت بالطست فقدّمتْه إليها، فوضعت صبياً كأنه فلقة قمر، على ذراعه الأيمن مكتوب: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]. وناغاه ساعة حتى استهلّ(١) وعطس، وذكر الأوصياء قبله حتى وصل إلى نفسه، ودعا لأوليائه على يده بالفرج. ثم وقعت ظلمة بيني وبين أبي محمد فلم أره!! فقلت: يا سيدي أين الكريم على الله؟ قال: أخذه من هو أحق به منك! فقمت وانصرفت إلى منزلي فلم أره.

«وبعد أربعين يوماً دخلت دار أبي محمد فإذا أنا بصبّي يدرج في الدار، فلم أر وجهاً أحسن من وجهه، ولا لغة أفصح من لغته، ولا نغمة أطيب من نغمته؛ فقلت: يا سيدي من هذا الصبي؟ ما رأيت أصبح وجهاً ولا أفصح لغة منه، ولا أطيب نغمة منه! قال: هذا المولود الكريم على الله! قلت: يا سيدي وله أربعون يوماً وأنا لا أرى من أمره هذا؟ قالت: فتبسّم ضاحكاً وقال: يا عمّتاه **أما علمت إنا معشرَ الأوصياء ننشأ في الشهر ما ينشأ غيرنا في السنة؟**

---

(١) استهل الصبي: رفع صوته بالبكاء وصاح عند الولادة.

فقمت وقبلت رأسه وانصرفت إلى منزلي، ثم عدت فلم أره! فقلت: يا سيدي يا أبا محمد لست أرى المولـود الكريم على الله! قال: استودعناه من استودعته أم موسى، وانصرفت. وما **كنت أراه إلا كل أربعين يوماً**»[(١)] ا.هـ.

قلت: دل هذا (الحديث) على علامتين أخريين من علامات الإمام: **الأولى**: أن المرأة تحمل به في الجنب (الأيمن أو الأيسر لم تحدد الرواية) لا في البطن. **الثانية**: أنه (ينشأ) أو يكبر بمعدّل يزيد بمقدار اثني عشر ضعفاً عما ينشأ أو يكبر عليه سائر عباد الله. وإن كنّا لا نعلم إن كان هذا يطّرد في حياته كلها، أو هو مقصور مثلاً على العامين الأولين فقط، أو على الأعوام السبعة الأولى، وربما حتى مرحلة البلوغ؛ لأن التعبير بـ (ينشأ) قد يفهم منه أنه في سنواته الأولى، ولم يكن هذا التعبير بـ (يكبر) أو ينمو أو يشبّ على سبيل المثال.

وأخيراً، فإن «ما خُصّوا به عليهم السلام من الأرواح» ـ بحسب العنوان

---

(١) دلائل الإمامة ص٢٦٥ ـ ٢٦٦ وروى الصّدوق في الأمالي عن الباقر عليه السلام قال: لما ولد عيسى ابن مريم كان ابن يوم كأنه ابن شهر، فلما كان ابن سبعة أشهر أخذت والدته بيده وجائت (هكذا) ـ أي وجاءت ـ به إلى الكتّاب وأقعدته بين يدي المؤدب، فقال له المؤدب: قل بسم الله الرحمن الرحيم، فقال عيسى: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال له المؤدب: قل (**أبجد**)! فرفع عيسى رأسه فقال: وهل تدري ما أبجد؟ فعلاه بالدرّة ليضربه، فقال: يا مؤدب لا تضربني! إن كنت تدري، وإلا فاسألني حتى أفسّر لك! فقال: فسّر لي! فقال عيسى عليه السلام: الألف: آلاء الله، والباء: بهجة الله، والجيم: جمال الله، والدال: دين الله. (**هوّز**): الهاء: هول جهنم، والواو: ويل لأهل النار، والزاي: زفير جهنم. (**حطي**): حطّت الخطايا عن المستغفرين. (**كلمن**): كلام الله لا تبديل لكلماته. (**صعفص**): صاع بصاع، والجزاء بالجزاء. (**قرشت**): قرشهم فحشرهم. فقال المؤدب: أيتها المرأة خذي بيد ابنك فقد عَلِم، ولا حاجة له إلى المؤدب.» مصابيح الأنوار لشبّر ٢/٣٤٩ ـ ٣٥٠ وانظر فيه تفسيراً قريباً لهذه الحروف في حديث يرويه الصدوق أيضاً ـ صاحب كتاب (من لا يحضره الفقيه) ـ عن النبي ﷺ، قال عليه الصلاة والسلام: «تعلّموا تفسير (أبجد) فإن فيه الأعاجيب كلها، ويل لعالم جهل تفسيره!!» الحديث ص٣٤٨ ـ ٣٤٩. قلت: لا أدري لمن الويل في هذه الروايات؟

الذي وضعه صاحب كتاب الوافي لهذا الباب ـ لا أدري هل يمكن إضافته إلى هذه الخصائص أو العلامات، أم إن الأمر لا يعدو كونه ضرباً من ضروب المجاز، وربما كان عدد هذه الأرواح يقابل حديث الطينات السابق، فقد روى في (الكافي) بسنده عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن علم الإمام بما في أقطار الأرض وهو في بيته مُرخىً عليه ستره، فقال: «يا مفضّل إن الله تعالى جعل في النبي عليه السلام خمسة أرواح: روح الحياة فبه دبّ ودرج، وروح القوة فبه نهض وجاهد، وروح الشهوة فبه أكل وشرب وأتى النساء من الحلال، وروح الإيمان فبه آمن وعدل، وروح القدس فبه حمل النبوّة. فإذا قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتقل روح القدس فصار إلى الإمام، وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو، والأربعة أرواح تنام وتغفل وتلهو وتزهو، وروح القدس كان يرى به»[(١)].

وروى أيضاً ـ بسنده ـ عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن علم العالم، فقال لي: «يا جابر إن في الأنبياء والأوصياء خمسة أرواح: روح القدس، وروح الإيمان، وروح الحياة، وروح القوة، وروح الشهوة، **فبروح القدس يا جابر عرفوا ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى..**»[(٢)].

معجزاهم ودلائل إمامتهم:

وقد يكون (استكمال) علامات الإمام لا تتسع له هذه الدراسة، وبخاصة أن هذا سوف يتقاطع مع المعجزات، أو مع معجزات الأئمة ودلائل إمامتهم، وهي كثيرة، ورويت فيها مئات الأحاديث. وقد ورد بحق كل واحد من الأئمة عدد كبير من هذه المعجزات، كما يدل كتاب (الوافي) وكتاب:

---

(١) الوافي: مج٣ (ح١٢١٦) ص٦٢٨.
(٢) المصدر السابق: (ح١٢١٥).



(دلائل الإمامة) وعلى سبيل المثال، فإن من عناوين أبواب الوافي: (باب أن الملائكة تدخل بيوتهم وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار، باب أن الجنّ يأتيهم فيسألونهم عن معالم دينهم ويتوجهون في أمورهم. باب أنهم يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء. باب أنه لو ستر عليهم لأخبروا كل امرىء بما له وعليه..)[1]، هذا فضلاً عما ورد في أبواب (مكارمهم عليهم السلام) وإن شئت قلت: مكارم كلٍ منهم.

ونكتفي في هذا السياق ببضعة أحاديث رويت في دلائل إمامة أحد هؤلاء الأئمة - الإمام أبي جعفر الثاني (محمد بن علي الرضا: ١٩٥ - ٢٢٠هـ) بوجه عام، وفي هذه الدلائل أو المعجزات التي ظهرت على يديه **وهو صغير** بوجه خاص، وذلك استكمالاً أو إضافة لحديث الحمل بهم ونشأتهم الذي نقلناه قبل قليل:

ونورد في الجانب الأول أو العامّ حديثاً واحداً، وهو الحديث الذي استهل به صاحب (الوافي): «باب ما جاء في أبي جعفر الثاني عليه السلام» وهو من رواية (الكافي):

قال الكليني: «القمي، عن محمد بن حسان، عن علي بن خالد، قال محمد!! وكان زيدياً، قال: كنت بالعسكر، فبلغني أن هناك رجل محبوس (هكذا) أُتي به من ناحية الشام مكبولاً وقالوا: أنه! تنّبأ (ادعى النبوّة). قال علي بن خالد: فأتيت الباب وداريت البوّابين والحجَبة حتى وصلت إليه؛ فإذا رجلٌ له فهم، فقلت: يا هذا ما قصّتك وما أمرك؟ قال: إني كنت رجلاً بالشام أعبد الله في الموضع الذي يقال له: موضع رأس الحسين، فبينا أنا في عبادتي؛ إذ أتاني شخص، فقال لي: قم بنا، فقمت معه، فبينا أنا معه إذ أنا في مسجد الكوفة، فقال لي: تعرف هذا المسجد؟ فقلت: نعم هذا مسجد الكوفة».

---

(١) نفس المصدر ص٦٣٤ فما بعدها.

«قال: فصلّى وصلّيت معه، فبينا أنا معه إذ أنا في مسجد الرسول بالمدينة، فسلّم على رسول الله صلى الله عليه وآله، فسلّمت، وصلّى وصلّيت معه وصلّى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فبينا أنا معه إذ أنا بمكّة، فلم أزل معه حتى قضى مناسكه وقضيت مناسكي معه، فبينا أنا معه إذ أنا في الموضع الذي كنت أعبد الله فيه بالشام. ومضى الرجل.

«فلما كان العام القابل إذ أنا به فَعل مثل فعلته الأولى، فلما فرغنا من مناسكنا وردّني إلى الشام وهمّ بمفارقتي قلت له: سألتك بالحق الذي أقدرك على ما رأيت، إلا أخبرتني من أنت؟ فقال: «أنا محمد بن علي بن موسى».

«قال: فتراقى الخبر حتى انتهى إلى محمد بن عبد الملك الزيات، فبعث إليَّ وأخذني وكبّلني في الحديد وحملني إلى العراق. قال: فقلت له: فارفع القصة إلى محمد بن عبد الملك، ففعل وذكر في قصته ما كان، فوقّع في قصته: قل للذي أخرجك من الشام في ليلة إلى الكوفة، ومن الكوفة إلى المدينة، ومن المدينة إلى مكة، وردّك من مكة إلى الشام؛ أن يخرجك من حبسك هذا! قال علي بن خالد: فغمّني ذلك من أمره، ورققت له، وأمرته بالقرار والصبر. قال: ثم بكّرت عليه، فإذا الجند وصاحب الحرس وصاحب السجن وخلق الله، فقلت: ماذا؟ فقالوا: المحمول من الشام الذي تنبّأ افتُقد البارحة! فلا يدري أخسفت به الأرض أو اختطفه الطير»[1] ا.هـ.

أما الدلائل أو المعجزات التي ظهرت على يديه وهو صغير لم يبلغ الرابعة من عمره، أو: وسنّه ما بين ثمانية عشر شهراً وأربع سنين[2]، فإننا نذكر منها

(١) الوافي: المجلد الثالث (ح١٤٣٤) ص٨٢٥ ـ ٨٢٦، وانظر دلائل الإمامة لابن رستم الطبري ص٢١٠.

(٢) لا أدري إن كان من هذه الدلائل أم لا: ما رواه الكليني في الكافي قال: «علي، عن أبيه قال: استأذن على أبي جعفر عليه السلام قوم من أهل النواحي من الشيعة فأذن لهم، فدخلوا فسألوه في مجلس واحد عن ثلاثين ألف مسألة (!!!) فأجاب عليه السلام وله عشر سنين.» الوافي: ٣/ ٨٣٠ حديث ١٤٤٠.

الروايات الثلاث الآتية:

• روى صاحب (دلائل الإمامة) قال: «حدثني أبو المفضل محمد بن عبدالله، قال: حدثني جعفر بن مالك الفزاري، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الحسني، عن أبي محمد الحسن بن علي قال: كان أبو جعفر (محمد ابن علي الرضا) شديد الأدمة، ولقد قال فيه الشاكّون المرتابون وسنّه خمس وعشرين (هكذا) شهراً أنه ليس من ولد الرضا عليه السلام، وقالوا لعنهم الله إنه من سنيف الأسود مولاه... **فأخذوه، والرضا عند المأمون**، فحملوه إلى القافة وهو طفل بمكة في مجمع من الناس بالمسجد الحرام، فعرضوه عليهم، فلما نظروا إليه وزرقوه بأعينهم خرجوا (لعلها: خرّوا) لوجوههم سجّداً! ثم **قاموا** فقالوا لهم: يا ويحكم! مثلُ هذا الكوكب الدريّ والنور المنير يُعرض على أمثالنا؟! وهذا والله الحسب الزكي، والنسب المهذب الطاهر، والله ما تردد إلا في أصلاب زاكية وأرحام طاهرة، ووالله ما هو إلا من ذريّة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ورسول الله، فارجعوا واستقيلوا الله واستغفروه، ولا تشكوا في مثله. وكان في ذلك الوقت سنّه خمس وعشرين (هكذا) شهراً!

«فنطق بلسانٍ أرهف من السيف، وأفصح من الفصاحة، يقول: الحمد لله الذي خلقنا من نوره بيده! واصطفانا من بريّته، وجعلنا أمناءه على خلقه ووحيه. معاشر الناس! أنا محمد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي سيد العابدين بن الحسين الشهيد بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وابن فاطمة الزهراء، وابن محمد المصطفى! ففي مثلي يُشك؟ وعَلَيَّ وعلى أبويَّ يُفترى؟ أُعرض على القافة! وقال: «والله إنني لأعلم بأنسابهم من آبائهم، إني والله لأعلم بواطنهم وظواهرهم!! وإني لأعلم بهم أجمعين، وما هم إليه صائرون. أقوله حقاً، وأظهره صدقاً

وعدلاً . علماً ورَّثناه الله قبل الخلق أجمعين ، وبعد بناء السماوات والأرضين . وايم الله لولا تظاهر الباطل علينا وغلبت دولة الكفر(!!) وتوثب أهل الشكوك والشرك والشقاق علينا ، لقلت قولاً يتعجب منه الأوّلون والآخرون . ثم وضع يده على فمه ، ثم قال: يا محمد اصمت كما صمت آباؤك: ﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[1] [الأحقاف: ٣٥] .

قلت: لا يرتاب في نسب أبي جعفر ﷺ إلا فاسق أو زنديق! بغض النظر عن صحة هذا الخبر الذي نَسَب إليه أنه قال ما قال وهو ابن عامين ونيف .

ويخشى المرء أن يكون هذا الشطر من (الحديث) مقدمة لشطره الثاني الذي نسب مثل فعل هؤلاء الزنادقة في الطعن بنسب أبي جعفر ﷺ إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حين طعنا في نسب إبراهيم ابن النبي ﷺ ، وقالا: إن إبراهيم من خادمها جريح وليس من النبي صلوات ربي وسلامه عليه! فقد جاء في هذا الشطر أن الرضا علي بن موسى لما بلغه ما صُنع بابنه ـ وما ردّ به أو قاله أبو جعفر ـ قال: «الحمد لله . ثم التفت إلى بعض من بحضرته من شيعته فقال: هل علمتم ما رُميت به مارية القبطية وما ادُّعي عليها في ولادتها إبراهيم ابن رسول الله؟ قالوا: لا يا سيدنا أنت أعلم ، فخبّرنا حتى نعلم!» فأخبرهما ـ في قصة تقشعر منها الأبدان ـ أن زوجتين من أزواج رسول الله «سوّلت لهما نفسهما أن يقولا إن مارية إنما حملت بإبراهيم من جريح ـ خادم معها ـ وأن أبويهما أقبلا على رسول الله وهو جالس في مجلسه ، وقالا: إن جريحاً يأتي من مارية الفاحشة العظمى! وإن حملها من جريح وليس هو منك يا رسول الله»!!

---

(١) دلائل الإمامة لأبي جعفر محمد بن جرير (ابن رستم) الطبري ص١٩٧ ـ ١٩٨ .

وفيها: أن النبي ﷺ قال لسيدنا علي رضي الله عنه: «يا أبا الحسن خذ معك سيفك ذا الفقار حتى تمضي إلى مشربة مارية، فإن صادفتها وجريجاً كما يصفان فأخمدهما ضرباً!!» إلى آخر هذه الأحداث التي تنتهي باكتشاف أن جريجاً حين هرب وصعد إلى نخلة وكشفت الريح عن أثوابه، أنه كان ممسوحاً!! فأمّنه أمير المؤمنين على نفسه، ثم «أخذه بيده وجاء به إلى رسول الله فأوقفه! بين يديه، وقال له: يا رسول الله إن جريجاً خادماً ممسوحاً (هكذا) قال: «فولّى النبي وجهه إلى الجدار وقال: حل لهما! لعنهما الله، يا جريح اكشف عن نفسك حتى يتبين كذبهما، ويحهما ما أجرأهما على الله وعلى رسوله، فكشف جريح عن أثوابه فإذا هو خادم ممسوح كما وصف. فسقطا بين يدي رسول الله وقالا: يا رسول الله التوبة، استغفر لنا فلن نعود، فقال رسول الله: لا تاب الله عليكما، فما ينفعكما استغفاري ومعكما! هذه الجرأة على الله وعلى رسوله، قالا: يا رسول الله فإن استغفرت لنا رجونا أن يغفر لنا ربنا! فأنزل الله الآية : ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] «قال الرضا علي بن موسى: الحمد لله الذي جعل فيَّ وفي ابني محمد أسوة برسول الله وابنه إبراهيم» (١) ا.هـ.

قلت: إن الرضا عليه السلام أطهر من أن تجري قاذورات الزنادقة هذه على لسانه! فضلاً عن أن ينسبها إلى اثنتين من أمهات المؤمنين زوجات رسول الله ﷺ عائشة وحفصة رضي الله عنهما، وإلى خليفتي المسلمين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. وغني عن البيان أن التركيبات الجاهلة والغبية والمبتذلة التي انطوت عليها هذه القصة (الدرامية) لا تحتاج إلى ردّ.

- قال ابن جرير: «وحدثنا أبو المفضل محمد بن عبد الله، قال: حدثنا

---

(١) دلائل الإمامة ص١٩٧ ـ ٢٠٠.

جعفر بن مالك الفزاري، قال: حدثني علي بن يونس الخزاز، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال:

«كنت أنا ومحمد بن سنان، وصفوان، وعبد الله بن مغيرة، عند أبي الحسن الرضا بمنى، فقال لي: ألك حاجة؟ فقلت: نعم، وكتب معنا كتاباً إلى أبي جعفر، فلما صرنا إلى المدينة، أخرجه إلينا مسافر على كتفه وله ثمانية عشر شهراً. فدفعنا إليه الكتاب ففضّ الخاتم وقرأ، ثم رفع رأسه إلى نخلة كان تحتها، فقال: باح باح»[1] ا.هـ.

• وقال ابن جرير: «وأخبرني أبو الحسن محمد بن هارون بن موسى، قال: حدثنا أبي، قال: أخبرني أبو جعفر محمد بن الوليد، قال: حدثنا محمد ابن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال: حدثنا زكريا بن آدم، قال: إني لعند الرضا إذ جيء بأبي جعفرٍ له، وسِنُّه أقل من أربع، فضرب بيده إلى الأرض، ورفع رأسه إلى السماء، وهو يفكّر! فقال له الرضا: بنفسي أنت! لِمَ (أو فيمَ) طال فكرك؟ فقال: فيما صُنع بأمّي فاطمة!! أما والله لأخرجنّهما (قلت: معلوم على من يعود ضمير التثنية في هذا السياق!) ثم لأحرقنّهما، ثم لأذرينّهما، ثم لأنسفنّهما في اليم نسفاً!! فاستدناه (قرّبه إليه) وقبّل ما بين عينيه. ثم قال: أنت لها! يعني الإمامة»[2] ا.هـ.

قلت: هذه (الإسقاطات) التي وضعها على لسان الرضا عليه السلام: أعداء الله ورسوله، تجعل من مواصفات الإمام، أو من أعظم هذه المواصفات التي (تؤهل) صاحبها للإمامة، وتتنبأ له بمستقبل زاهر فيها: أن يفعل بالشيخين رضي الله عنهما نحواً مما فعل موسى عليه السلام بعجل السامريّ، أو أكثر منه![3] ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) دلائل الإمامة ص٢٠٨.

(٢) المصدر السابق ص٢٠٧.

(٣) راجع الآيات: ٨٧ ـ ٩٨ من سورة طه. وبهذه المناسبة، فقد وُصف سيدنا أبو بكر خليفة رسول الله بأنه (عجل هذه الأمّة)!! انظر الحديث ٢٢.

هذا ، مع الإشارة أخيراً إلى أن أبا جعفر كان له من العمر ست سنين وبضعة أشهر حين مات والده ، أو حين قتله المأمون في رمضان عام ٢٠٢هـ . قال في الدلائل: «وبقيت الطائفة في حيرة ، واختلفت الكلمة بين الناس ، واستصغر سن أبي جعفر ، وتحيّر الشيعة في سائر الأمصار . .» علماً بأن الصلة أو العلاقة مع الخليفة المأمون والدولة العباسية بقيت كبيرة وحسنة جداً ، كما أشرنا في موضع سابق . وقد قام المأمون بتزويج أبي جعفر من ابنته أم الفضل لما صار له من العمر ست عشرة سنة (عام ٢١٠ أو ٢١١هـ) أي أن الإمام أبا جعفر صار (عديل) أبيه المتوفى أو المقتول ـ كما أشرنا كذلك في بعض الهوامش ـ رحمهم الله جميعاً ورضي عنهم[١] .

* * *

(١) دلائل الإمامة ص٢٠٠ ـ ٢٠٣ .

الحديث السادس

القائم (المهدي) وسنن الأنبياء والصالحين

روى الشيخ الصدوق في كتاب (إكمال الدين) بإسناده عن سدير الصيرفي قال: دخلت أنا والمفضل بن عمر وأبو بصير وأبان بن تغلب، على مولانا أبي عبدالله الصادق عليه السلام، فرأيناه جالساً على التراب وعليه مسح خيبري مطوقٌ بلا جيب مقصّر الكمّين! وهو يبكي بكاء الواله(!) الثكلى ذات الكبد الحرّى، قد ناله الحزن من وجنتيه! وشاع التغيير في عارضيه، وأملى(!) الدموع محجريه، وهو يقول: «سيّدي! غيبتُك نفت رقادي، وضيَّقت عليَّ مهادي، وابتزّت منّي راحة فؤادي. سيدي! غيبتك أوصلت(!) مصابي بفجائع الأبد، وفقد الواحد بعد الواحد يُفني الجمع والعدد، فما أحسّ بدمعة ترقى من عيني، وأنين يفتر من صدري عن دوارج الرزايا وسوالف البلايا، إلا مُثّل لعيني عن غوائل أعظمها وأفظعها وبواقي أشدها. وأنكرها: نوائب **مخلوطة** بغضبك، ونوازل **معجونة** بسخطك»[1].

قال سدير: فاستطارت عقولنا وَلَهاً، وتصدّعت قلوبنا جزعاً من ذلك الخطب الهائل والحادث الغائل، وظنّنا أنه سمت لمكروه قارعة، أو حلّت به من الدهر بائقة. فقلنا: لا أبكى الله يابن خير الورى عينيك من أي حادثة تسترّق دمعتك، وتستمطر عبرتك! وأية حالٍ حتمت عليك هذا المأتم! قال: فزفر الصادق عليه السلام زفرة انتفخ منها جوفه، واشتد عنها خوفه، وقال:

«ويلكم، نظرت في كتاب (الجفر) صبيحة هذا اليوم، وهو الكتاب

---

(١) قلت: سبقت الإشارة في أكثر من موطن إلى أن الإمام جعفر الصادق توفي عام ١٤٨هـ. ونشير هنا إلى أن «القائم صاحب الزمان المنتظر» ولد كما قيل عام ٢٥٦هـ، أو في منتصف شهر شعبان عام ٢٥٥هـ. وأن أباه الحسن بن علي العسكري توفي عام ٢٦٠هـ.

المشتمل على علم المنايا والبلايا، وعلم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، الذي خصّ الله به محمداً والأئمة من بعده صلوات الله عليهم. وتأمّلت فيه مولد غائبنا، وغيبته وإبطاءه، وطول عمره، وبلوى المؤمنين في ذلك الزمان، وتولّد الشكوك في قلوبهم من طول غيبته، وارتداد أكثرهم عن دينهم، وخلعهم ربقة الإسلام من أعناقهم، التي قال الله تقدّس ذكره: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣]؛ يعني **الولاية**، فأخذتني الرقّة، واستولت عليَّ الأحزان».

«فقلنا: يابن رسول الله؛ كرِّمنا وفضِّلنا بإشراكك إيّانا في بعض ما أنت تعلمه من علم ذلك، قال عليه السلام: «إن الله تبارك وتعالى أدار في القائم منا ثلاثة أدوار في ثلاثة من الرسل صلوات الله عليهم: قدّر مولده تقدير مولد موسى عليه السلام. وقدّر غيبته تقدير غيبة عيسى عليه السلام. وقدّر إبطاءه (في الأصل: أبطأه) بتقدير إبطاء نوح عليه السلام. وجعل من بعد ذلك عمر العبد الصالح، أعني الخضر عليه السلام، دليلاً على عمره».

«فقلنا: اكشف لنا يابن (كلها في الأصل بهمزة القطع) رسول الله عن وجوه هذه المعاني، قال عليه السلام: «**أما مولد موسى عليه السلام** فإن فرعون لما وقف على أن زوال ملكه على يده أمر بإحضار الكهنة فدلّوه على نسبه، وأنه يكون من بني إسرائيل، ولم يزل يأمر أصحابه بشقّ بطون الحوامل من نساء بني إسرائيل(!!) **حتى قتل في طلبه نيفاً وعشرين ألف مولود**، وتعذّر عليه الوصول إلى قتل موسى عليه السلام لحفظ الله تبارك وتعالى إيّاه، وكذلك بنو أمية وبنو العباس لما وقفوا على أن زوال ملكهم والأمراء والجبابرة منهم على يد القائم منّا ناصبونا العداوة، ووضعوا سيوفهم في قتل آل رسول الله صلى الله عليه وآله وإبادة نسله، طمعاً منهم في الوصول إلى قتل القائم

عليه السلام (!!) ويأبى الله عز وجلّ أن يكشف أمره لواحد من الظلمة إلى أن يتم نوره ولو كره المشركون .

وأما **غيبة عيسى عليه السلام** فإن اليهود والنصارى اتفقت على أنه قُتل فكذّبهم الله عز وجلّ ذكره بقوله عزّ وجل: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧] .

«كذلك غيبة القائم عليه السلام ، فإن الأمّة ستنكره لطولها! فمن قائل يهذي بأنه لم يولد ، وقائل يقول إنه ولد ومات ، وقائل يكفر بقوله إن حادي عشرنا كان عقيماً(!!) وقائل يمرق بقوله إنه يتعدى إلى ثالث عشر . وما عدا ، وقائل يعصي الله عز وجل بقوله: إن روح القائم تنطق في هيكل غيره (قلت: قارن هذه المعصية بذلك الكفر) .

«وإما **إبطاء نوح عليه السلام** فإنه لما استنزل العقوبة على قومه من السماء بعث الله تبارك وتعالى **جبريل الروح الأمين** معه سبع نوايات ، فقال: يا نبي الله إن الله تبارك وتعالى يقول لك: إن هؤلاء خلائقي وعبادي ، ولست أبيدهم بصاعقة من صواعقي إلا بعد تأكيد الدعوة وإلزام الحجة ، فعاود اجتهادك في الدعوة لقومك فإني مثيبك ، واغرس هذا النوى فإن لك في نباتها وبلوغها وإدراكها إذا أثمرت: الفرج والخلاص ، فبشّر بذلك من اتبعك من المؤمنين . فلما نبتت الأشجار وتأزّرت وتسوّقت وغصّنت وأثمرت وزهى(!) الثمر عليها بعد زمان طويل ؛ استنجز من الله العِدة ، فأمره الله تعالى أن يغرس من نوى تلك الأشجار ويعاود الصبر والاجتهاد ، ويؤكد الحجة على قومه ، وأخبر بذلك **الطوائف التي آمنت** فارتدّ منهم ثلاثمائة رجل (قلت: هذا مهم) وقالوا: لو كان ما يدّعيه نوح حقاً لما وقع في وعد ربِّه خُلف! ثم إن الله تعالى لم يزل يأمره عند كل مرة بأن يغرسها تارة بعد أخرى ، إلى أن غرسها سبع

مرات ، فما زالت **تلك الطوائف من المؤمنين** يرتد منهم طائفة بعد طائفة إلى أن عاد إلى نيّف وسبعين رجلاً (قلت: إن كان النص على السبعين مفسّر ومفهوم طبعاً) . فأوحى الله تعالى عند ذلك إليه ، وقال:

«يا نوح ؛ الآن أسفر الصبح عن الليل لعينك حين صرّح الحق عن محضه وصفاً من الكدر ، **بارتداد كل من كانت طينته خبيثة!** . . .» إلى أن يقول: «قال الصادق عليه السلام: وكذلك القائم صلوات الله عليه ، فإنه تمتد أيام غيبته ليصرح الحق عن محضه ، ويصفو الإيمان من الكدر ، بارتداد كل من كانت طينته خبيثة من الشيعة الذين يخشى عليهم النفاق إذ أحسّوا بالاستخلاف والتمكين والأمن المنتشر في عهد القائم صلوات الله عليه»!!

«قال المفضل: فقلت: يابن رسول الله ؛ **فإن النواصب تزعم أن هذه الآية نزلت في أبي بكر وعمر وعثمان** (قلت: رضي الله عنهم) وعلي عليه السلام . (قلت: يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور: ٥٥] [(١)] .

فقال ـ الصادق ـ : «**لا ، لا يهدي الله قلوب الناصبة**» متى كان الدين الذي ارتضاه الله ورسوله متمكناً بانتشار الأمن في الأمة وذهاب الخوف من

---

(١) تفسير الآية أعم مما قيل ؛ لأن الوعد يعم جميع الأمّة ، قال الشوكاني: «وقيل هو خاص بالصحابة . ولا وجه لذلك ، فإن الإيمان وعمل الصالحات لا يختص بهم» وقد وقع التمكين للنبي والصحابة بعد الهجرة «فأظهر الله نبيه ﷺ على جزيرة العرب ، فآمنوا ووضعوا السلاح . ثم إن الله قبض نبيه فكانوا كذلك آمنين ـ متمكنين ـ في إمارة أبي بكر وعمر وعثمان حتى وقعوا فيما وقعوا فيه . . . إلخ» . فتح القدير ٤/ ٧٤ . وقال الضحاك: «هذه الآية تتضمن خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم ؛ لأنهم أهل الإيمان وعمل الصالحات» . المحرر الوجيز ١٠/ ٥٣٩ .

قلوبها، وارتفاع الشك من صدورها في عهد واحد من هؤلاء، وفي عهد عليّ صلوات الله عليه؛ **مع ارتداد المسلمين**، والفتن التي كانت تثور في أيامهم، والحروب التي كانت تنشب بين الكفار وبينهم(!!!) ثم تلا الصادق عليه السلام: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا ﴾ [يوسف: ١١٠].

«**وأما العبد الصالح، أعني الخضر عليه السلام**، فإن الله تعالى ما طوّل عمره لنبوّة قدّرها له، ولا لكتاب نزّله عليه، ولا لشريعة ينسخ بها شريعة مَن كان قبله من الأنبياء، ولا لإمامة يلزم عباده الاقتداء بها، ولا لطاعة يفرضها له. بل إن الله تعالى لما كان في سابق علمه أن يقدّر من عمر القائم عليه السلام في أيام غيبته ما قدّر وعلم ما يكون من إنكار عباده بمقدار ذلك العمر في الطول؛ طوّل عمر العبد الصالح من غير سبب أوجب ذلك إلا لعلة الاستدلال به على عمر القائم صلوات الله عليه، وليقطع بذلك حجة المعاندين لئلا يكون للناس على الله حجة.»[١].

قلت: يبدو أن التعريف ـ المقحم ـ للجفر يشمل أو يومئ إلى الجفرين الأحمر والأبيض[٢]. أما تفسير الطائر في آية سورة الإسراء بالولاية، فإن سائر الآية ينفيه، وحال هذا التفسير كحال ما يمكن تسميته التفسير بالمأثور عند الإمامية، وأعني به ما ورد في الكتب الأربعة وسائر كتب (الحديث) من روايات تفسير القرآن. ولو صح تفسير هذه الآية بالولاية، لكان معناها: أن لكل إنسان إماماً خاصاً به، وأن عدد الأئمة لذلك، أو في هذه الحال لا يحصى كثرة إلى يوم الدين!! والفرق بعيد جداً بين (طائره) وبين أن يقال: (طائراً) أو (الطائر) مثلاً! أما حكايات الأنبياء والعبد الصالح فنحن لا نعلّق

---

(١) الوافي: ٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٣.

(٢) راجع أصول الكافي ١/ ١٧٣، الباب ٩٧ من كتاب الحجة.

عليها بشيء، وإن كان من الملاحظ: كثرة (القياس) في كتب الإمامية على (معجزات) الأنبياء، للبرهنة أو (الاستدلال) على مثل هذه الأمور التي وردت في هذه الحكاية عن أبي عبد الله عليه السلام. والله أعلم.

* * *

الحديث السابع

أبو بكر رضي الله عنه.. والنبي الساحر!!

روى الكليني في كتابه (الكافي) ـ بسنده ـ عن يوسف بن صهيب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إن رسول الله ﷺ أقبل يقول لأبي بكر في الغار: **اسكن فإن الله معنا**، وقد أخذته الرعدة وهو لا يسكن!! فلما رأى رسول الله ﷺ حالَه قال له: تريد أن أريك أصحابي من الأنصار في مجالسهم يتحدّثون، وأريك جعفراً وأصحابه في البحر يغوصون؟ قال: نعم، فمسح رسول الله ﷺ بيده على وجهه، فنظر إلى الأنصار يتحدثون، ونظر إلى جعفر وأصحابه في البحر يغوصون، **فأضمر تلك الساعة أنه ساحر!!**»[(١)].

قلت: ليس في هذا (الحديث) عبارة واحدة يمكن استثناؤها من دائرة الوضع والتحريف، ولا أدري من الذي حدّث ابن صهيب بهذا الذي أضمره أبو بكر في نفسه؟! وعلى الرغم من أنني لا أجد في نفسي حماسة للتعليق على هذه الرواية والتي عوّدنا صاحب (الكافي) على الكثير من نظائرها في (أصوله) بشكل خاص ـ فإنني أعلّق فيها على نقطة أو نقطتين: الرواية تقول: إن أبا بكر ـ رضي الله عنه وأرضاه وجزاه عن الإسلام ونبيّه وعن المسلمين أحسن الجزاء ـ قد أخذته الرعدة وهو لا يسكن! أي أنه كان في أقصى حالات الاضطراب والخوف، وربما الرعب! والنبي ﷺ يقول له، فيما حكاه ربّ العزّة جلّ وعلا: (لا تحزن) قال تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) الوافي: المجلد الثاني ح٦٧٢ ص٢٠٨ ـ ٢٠٩.

مَعَنَا فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٠] . فإما أن يكون النبي الكريم لا يفرق بين من أصابه الحزن ومن أخذته الرِّعدة!! أو أن يكون هذا الذي ينسب إلى أبي بكر كذب؛ لأنه يخالف ما قاله النبي وما حكاه رب العزّة جلّ وعلا!

الله تعالى يقول على لسان نبيه مخاطباً أبا بكر: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ والراوي ـ الذي ينسب الكلام لا إلى إمام واحد، بل إلى إمامين اثنين: جعفر بن محمد، وأبيه محمد الباقر بن علي ـ يقول: إن النبي الكريم خاطب أبا بكر بقوله: «اسكن فإن الله معنا» والسبب في ذلك أنه «**قد أخذته الرعدة وهو لا يسكن**»! وحتى إذا لم ننف عن أبي بكر الخوف، بل إننا لا ننفيه حقيقةً، فإن هذا كان بسبب إدراك المشركين لهما في غار ثور، أي أن هذا الخوف كان على النبي ﷺ، ولا يقال في هذا الخوف: إن صاحبه «أخذته الرعدة...»، قال أبو بكر: يا رسول الله لو أن أحداً من المشركين رفع قدمه لأبصرنا![1] .

فقال النبي ﷺ: (يا أبا بكر لا تحزن إن الله معنا) وربما عدل النبي عن خطابه ـ مثلاً ـ بـ (لا تخف) إلى قوله: (لا تحزن) حتى يُدخل نفسه مع أبي بكر في قوله: (معنا)؛ لأن خوف أبي بكر كان على النبي أن يصيبه مكروه! فكأنه قال: لا تخف عليَّ إن الله معنا. وقد يحمل هذا العدول كذلك معان إضافية جمّة؛ لأن حزن النبي ﷺ ـ وقد كان متواصل الأحزان كما جاء في

---

(١) روى البخاري ومسلم من حديث أنس ﷺ ـ واللفظ للبخاري ـ عن أبي بكر ﷺ قال: قلت يا رسول الله لو أن أحدهم رفع قدمه لأبصرنا! فقال: «**ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما**». البخاري (ح٣٦٥٣ و٤٦٦٣) ص٦٩٨ و٨٩٠، ومسلم بشرح النووي (ح٢٣٨١) ص١٤٥٩.

وصفه في كتب السيرة ـ كان كذلك على قومه هؤلاء الذين وصلوا الآن إلى باب الغار! كان حزنه عليهم أنهم لم يؤمنوا، وأنهم أخرجوه من مكة مهاجراً بدل أن يعظّموه ويوقّروه ويسلّموا بما جاءهم به من عند الله تعالى، وها هي يد الله الحانية تحميه في الغار من بطشهم وجبروتهم، وتحمي معه صاحبه ورفيقه في الغار ﷺ وأرضاه، دع الحزن يا أبا بكر فإن الله معنا بنصره وعونه وتأييده.

ونظراً لهذا الجمع بين النبي ﷺ وصاحبه ﷺ في قوله تعالى على لسان نبيّه: (معنا) بالإضافة إلى الجمع بينهما في قوله تعالى في الآية: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾؛ قال بعض المفسّرين: إن الضمير في (عليه) في قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ يعود على أبي بكر، أي أن الله تعالى سكّن جأشه وأذهب عنه الروع[1]. وقال بعضهم الآخر: إن الضمير يعود على النبي ﷺ، ويكون المراد بالسكينة النازلة عليه ليس سكون النفس والجأش «ولكن ما ينزل الله على أنبيائه من الحياطة، والخصائص التي لا تصلح إلا لهم» كما يقول ابن عطية[2]. وقال الشوكاني: المراد بها: عصمته ﷺ عن حصول سبب من أسباب الخوف له» قال: «ويؤيد كون الضمير في (عليه) للنبي ﷺ: الضمير في: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾، فإنه للنبي ﷺ؛ لأنه المؤيَّد بهذه الجنود التي هي الملائكة. وقيل: إنه لا محذور في رجوع الضمير من (عليه) إلى أبي بكر: ومن (وأيّده) إلى النبي ﷺ، فإن هذا كثير في القرآن وفي كلام العرب»[3].

قلت: وما أشرنا إليه قد يرجح هذا الذي لا يأباه القرآن ولا لغة العرب،

---

(١) فتح القدير للشوكاني ٢/ ٣٦٢.
(٢) المحرر الوجيز ٦/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠.
(٣) فتح القدير ٢/ ٣٦٢.

بل هو فيهما كثير، كما قال الإمام الشوكاني رحمه الله. وإن كان من حقنا أن نضيف إلى هذا، هو أن الآية بتمامها في نصرة النبي ﷺ على عدوّه، وعلى من أخرجوه أنفسهم، ولهذا فإن التأييد بالجنود ـ من عالم الغيب ـ يناسب مطلع الآية: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ...﴾ ولكن الآية أوضحت لكل ذي عينين أن السكينة النازلة على رسول الله ﷺ ستشمل أبا بكر أو تتعدى إليه، بوصفه صاحبه في الغار، ولهذا وصفت الآية النبي الكريم بأنه ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾! وغني عن البيان أن ما يصيب أحدهما يصيب الآخر، وأن الأحكام تجري عليهما جميعاً أو في وقت واحد، وإن كان سياق الحديث في الآية كلها عن النبي ﷺ (وإليه تعود الضمائر). فإن قيل في تفسير الآية: إن هذا التعبير القرآني: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ لا يُراد به مطلق الجمع بين الأول والثاني، ولكن على جهة الترتيب ـ وهو فيما يبدو بعيد ـ فإن الآية تؤكد في هذه الحال أن أبا بكر يتقدم في الدفاع عن النبي إذا تعرض لأي أذىً، وأن القوم لن يصلوا إلى النبي ﷺ إلا بعد هلاك أبي بكر ﷺ وأرضاه. وجزاه عن نبي الإسلام ودعوة الإسلام أفضل ما يجزي عباده المقرّبين. والله أعلم.

رواية أخرى:

بقيت نقطة أثارتها عندنا العبارة الأخيرة التي خُتم بها هذا (الحديث) وهي المقصودة منه أو محل الشاهد فيه كما يقال، وهي: (فأضمر تلك الساعة أنه ساحر)!

في هذه العبارة ما يدل على أن هذا الاعتقاد ـ المزعوم ـ لدى أبي بكر: اعتقاد طارئ!! حدث له في غار حراء بعد أن مسح رسول الله ﷺ على وجهه! لأنه قال (تلك الساعة)! علماً بأنه لم يكن من ثالث للنبيّ وأبي بكر إلا الله سبحانه وتعالى، ولا يعلم إلا هو من الذي أطلع الكليني أو راوي الحديث

على ما في قلب أبي بكر ، أو ما أضمره في نفسه في تلك الساعة التي تعد من أشد ساعات الهجرة هولاً ومشقّة ، حتى قال النبي الكريم ما قال ﷺ .

هذا الاعتقاد الطارئ ، أو هذه العقيدة الناشئة ، بين يديَّ الآن رواية واحدة ـ على الأقل ـ تدل على أنها عند أبي بكر عقيدة قديمة! أي قبل حادث الهجرة والمبيت بغار حراء! وأنها مما نزل بها القرآن قبل الهجرة ، أو فسّرت بعض آياته الكريمة بها!! والرواية (التفسيرية) هذه ـ ودائماً ـ عن الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد رضي الله عنهما ، والله يعلم أنه بريء من هذا الذي ينسب إلى صحابة رسول الله ﷺ على لسانه الطاهر .

حدّث (الكليني) قال: «محمد!! عن ابن عيسى ، عن السراد ، عن هشام ابن سالم ، عن عمار الساباطي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ [الزمر: ٨] قال: «**نزلت في أبي الفصيل إنه كان رسول الله ﷺ عنده ساحراً**، فكان إذا مسّه الضرّ ، يعني: السقم ، دعا ربّه منيباً إليه ، يعني تائباً إليه من قوله في رسول الله ﷺ ما يقوله ﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ﴾ يعني العافية ﴿نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ﴾ يعني: نسي التوبة إلى الله تعالى مما كان يقول في رسول الله ﷺ إنه ساحر . ولذلك قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلنَّارِ﴾ يعني: إمرتك على الناس بغير حق من الله تعالى ومن رسوله ﷺ!!! [قلت: ما الذي أقحم الإمارة؟] .

«قال: ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: «ثم عطف القول من الله تعالى في عليّ عليه السلام يُخبر بحاله وفضله عند الله تعالى ، فقال: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ﴾ [الزمر:٩]، أنّ محمداً: رسول الله ﷺ . ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ﴾ أن محمداً رسول الله ﷺ وإنه ساحر كذّاب [هكذا] . ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ قال: ثم قال

أبو عبد الله عليه السلام: «هذا تأويله يا عمار» ا.هـ.

قال الفيض الكاشاني في (بيانه): «كنّى بأبي الفصيل عن أبي بكر، فإن الفصيل: ولد الناقة كالبكر. والإمرة: الإمارة»(١).

قلت: ليقرأ أي طالب علم شدا شيئاً من المعرفة بمعاني الكلمات والمفردات، هاتين الآيتين اللتين جرى تقطيعهما أولاً، ثم تفسيرهما على هذا النحو ثانياً، بل ليقرأهما من لا يحسن أن يقرأ في العربية سوى كتاب الله، ليعلم أيَّ جهلٍ وتمويهٍ هذا الذي ينسب إلى الإمام أبي عبد الله.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ۞ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٨، ٩].

لقد أُسقط من تفسير الآية الأولى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾، الدالّ على أن الآية تتحدث عن الكافر الذي جعل لله أنداداً، أي أشرك مع الله آلهة أخرى. ولا تتحدث عمن قال في النبي إنه ساحر! ولهذا قال تعالى في هذا المشرك، أو خاطبه بقوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ والآية مكية كما أشرنا. وغني عن البيان أن معنى (الكفر) في الآية أو في العربية ليس الإمرة على الناس سواء أكانت بحق أم بغير حق!! هذا عبث بالقرآن، واستهزاء بالعقول والأفهام!! ثم كيف (ينصُّ) القرآن على إمرة أبي بكر أو خلافته للنبي قبل حصولها بنحو خمسة عشر عاماً، ويصف فاعلها أو مرتكبها!!! بالكفر، ولا يتنبه لذلك لا رسول الله ولا أحد من المسلمين،

---

(١) الوافي: المجلد الثاني: الحديث ٦٨٠ ص٢١٨ ـ ٢١٩.

حتى يأتي عمار الساباطي ـ الذي كان من الفطحية ـ ويكذب على الله تعالى، ويكذب على الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه، ويكذب على الناس، بل إنه يتهم رسول الله بما يتهمه به؛ لأنه اختار أبا بكر بعد ذلك ليكون رفيقه في الهجرة. ثم لم يلبث أن بنى بابنته عائشة رضي الله عنها وعن أبيها، بعد استقراره بالمدينة!

* * *

الحديث الثامن

بنو أمية ومسخهم حتى يموتون!

عقد الفيض الكاشاني لبني أمية باباً خاصاً تحت عنوان: (باب جحود بني أمية وكفرهم)![1] . ذكر فيها ثمانية أحاديث كلها من رواية الكليني في (الكافي) ومنها (الحديث) السابق أو الرواية السابقة في سيّدنا أبي بكر، أو في «أبي الفصيل» الذي كان يعتقد ـ كما جاء في (تفسير) آية سورة الزمر ـ أن محمداً ﷺ ساحر! ولا أدري ما علاقة أبي بكر بالأحاديث الخاصة ببني أميّة![2] . ويبدو أن المهم هو الطعن والاتهام بالكفر وتشويه السمعة تحت أي عنوان! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

روى الكليني بسنده عن عبد الله بن طلحة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوزغ، فقال: «رجس وهو مسخ كله، فإذا قتلته فاغتسل» وقال ـ

---

(١) الوافي: مج ٢ الصفحات ٢١٦ ـ ٢٢١.

(٢) بل لقد جاء في (الحديث) الذي استهل به الباب المذكور، ورواه في (الكافي) عن ضريس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «حرب عليّ عليه السلام شرّ من حرب رسول الله ﷺ» قال: فقلت: جُعلت فداك، أحرب عليّ عليه السلام شرّ من حرب رسول الله ﷺ؟ قال: «نعم، وسأخبرك عن ذلك: إن حرب رسول الله لم يقرّوا بالإسلام، وإن حرب عليّ أقرّوا بالإسلام ثم جحدوه» حديث ٦٧٧. أما الحديث التالي ـ رقم ٦٧٨ ـ فهو في الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم؛ روى في (الكافي) من حديث فروة عن أبي جعفر عليه السلام قال: ذاكرته شيئاً من أمرهما! فقال: «ضربوكم على دم عثمان ثمانين سنة وهم يعلمون أنه كان ظالماً! فكيف يا فروة إذا ذكرتم صنميهم؟» قال الفيض: «أراد بالصنمين: الأوَّلَين، كما في دعاء صنمي قريش، كأنه عليه السلام حث فروة على التقية والإمساك عن ذكرهما بسوء» . قلت: ونحن نمسك ـ هنا ـ عن ذكر هذا الدعاء! ولكن إرجاءً لا تقية. ومع الإشارة إلى أنهما يوصفان كذلك ـ رضي الله عنهما ـ باللات والعزّى، والجبت والطاغوت، كما جاء في دعاء زيارة (قبر) أمير المؤمنين، المروي عن الإمام جعفر الصادق. وغني عن البيان أن هذا الوصف جاء مصدراً باللعن!! انظر مصابيح الأنوار لشبّر: الجزء الثاني ص٣٣٢ ـ ٣٣٣ الحديث رقم ١٩٤.

أي الإمام ـ «إن أبي كان قاعداً في الحِجر ومعه رجل يحدّثه، فإذا هو بوزغ يولول بلسانه! فقال أبي للرجل: أتدري ما يقول هذا الوزغ؟ قال: لا علم لي بما يقول، قال: فإنه يقول: والله لئن ذكرتم عثمان بشتمةٍ لأشتمنَّ عليّاً حتى يقوم مَن ها هنا» قال: «وقال أبي: ليس يموت من بني أميّة ميّت إلى مُسخ وزغاً».

قال: وقال: «إن عبد الملك بن مروان لما نزل به الموت مُسخ وَزَغاً، فذهب من بين يدي مَن كان عنده! وكان عنده ولده، فلما أن فقدوه عظم ذلك عليهم، فلم يدروا كيف يصنعون، ثم اجتمع أمرهم على أن يأخذوا جذعاً فيصنعوه كهيئة الرجل، قال: ففعلوا ذلك وألبسوا الجذع درع حديد، ثم ألقوه في الأكفان، فلم يطلع عليه أحد إلا أنا وولده»[1]. قال الفيض الكاشاني في «بيانه»: «الوزغ: جمع وزَغَة، وهي سامُّ أبرَص، سميت بها لخفّتها وسرعة حركتها».

قلت: معرفة الأئمة بلغة الطير أو لسان الحيوان، أو أن الطيور تكلّمهم وتتحاكم إليهم، والظباء والغنم والذئاب تحادثهم وتشتكي إليهم، معهود في كتب الإمامية[2]، وفي سياق الحديث عن معجزاتهم أو دلائل إمامتهم، ولهذا فإن الجديد في هذا (الحديث) ليس معرفتهم بما يقوله (الوزغ)، ولكن معرفتهم بأن هذا الوزغ المتحدث كان إنساناً أو كان ـ على وجه التحديد ـ من بني أميّة قبل أن يمسخ وزغاً!!

ومن هنا، فإننا نكتفي في هذا التعليق بالتذكير ببعض أقوال الإمامية، وأعني (أحاديثهم) ورواياتهم في بني أميّة الذين ذهبوا في التاريخ بما حفظه لهم

---

(١) الوافي: المجلد الثاني (ح٦٨١) ص٢١٩ قلت: صدّق إن شئت! . ويصعب ذلك فيما يبدو حتى عند القائلين بالتناسخ، أو تجوال الأرواح!

(٢) راجع كتاب: دلائل الإمامة لابن رستم الطبري: ص٨٦، ٨٨، ١١٨، ١٧٠، ١٨٥، ٢٠٦، ٢٠٧.

من أمجاد، وما كان فيهم من مثالب، أو وقعوا فيه من أخطاء، والذين كان ثلاثة أرباع عمّال النبيّ ﷺ منهم![1].

روى في (الخصال) عن الإمام الصادق في حديث وصف أبواب النار، قال: «وباب تدخل منه بنو أميّة...» إلى أن قال: «وهو باب الهاوية تهوي بهم سبعين خريفاً، فكلما هوى بهم سبعين خريفاً فارت بهم فورة قذفت بهم في أعلاها سبعين خريفاً، ثم هوى بهم كذلك سبعين خريفاً، فلا يزالون هكذا أبداً خالدين مخلّدين..»[2] الحديث.

وإذا كانت هذه المجازفة ـ التي تناقض القرآن الكريم ـ مرفوضة، على سبيل المثال، بحق الصحابي الخليفة الملك معاوية بن أبي سفيان، الذي كتب الوحي للنبي ﷺ؛ فإن أحداً من بني أمية لم يسلم من هذا، حتى عمر بن عبدالعزيز الذي حكم فعدل، وأعاد سيرة الخلفاء الراشدين حتى عدّ خامس هؤلاء الخلفاء رضي الله عنهم أجمعين؛ روى الحسين بن سعيد، عن القاسم ابن محمد بن دينار، عن عبد الله بن عطاء التميمي قال: كنت مع عليّ بن الحسين (قلت: زين العابدين السجّاد رضي الله عنه) في المسجد، فمرّ عمر بن عبد العزيز وعليه نَعلان شِراكهما من فضّة، وكان من أمجن الناس وهو شاب، فنظر إليه علي بن الحسين وقال: يا عبد الله أترى هذا المترف، فإنه لا يموت حتى يلي الناس (يصبح خليفة)! قلت: إنّا لله! هذا الفاسق؟ قال: نعم ولا يلبث يسيراً حتى يموت، فيلعنه أهل السماء، ويبكيه أهل الأرض!»[3]

---

(١) راجع كتاب (المرتضى) ـ سيرة سيدنا علي كرم الله وجهه ـ للأستاذ أبي الحسن الندوي ص١٢٨ ط١: ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، دار القلم بدمشق.

(٢) مصابيح الأنوار للسيد عبد الله شبّر ١/ ٢٥١

(٣) دلائل الإمامة للطبري ص٨٧. وفيه: (وتبكيه) قال الحافظ ابن كثير: «وقال ابن المبارك، عن محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، قال: «ما رأيت عمر بن عبد العزيز ضرب إنساناً قط، إلا إنساناً شتم معاوية، فإنه ضربه أسواطاً» تاريخ ابن كثير ٨/ ١٤٨

قلت إنا لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

ولا بأس أن نشير هنا إلى طرفٍ من أحاديث تكليم الأئمة للطير والحيوان، روى الطبري بسنده عن علي بن الحسين رضي الله عنهما قال: ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[1] قلت: الآية بتمامها في سورة النمل، قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ [الآية: ١٦] .

قال في (دلائل الإمامة): «وحدثنا عبد الله بن محمد! قال: حدثنا عمارة ابن زيد، قال: حدثنا ثابت عن أنس بن مالك قال: لقيت علي بن الحسين وهو خارج إلى ينبع ماشياً، فقلت: يابن رسول الله، لو ركبت! فقال: ها هنا ما هو أيسر فانظر، فحملته الريح وحفّت به الطير من كل جانب، فما رأيت مرأىً أحسن من ذلك: كانت الطير تناغيه، والريح تكلّمه» . وروى في الخبر الذي بعده أن ظبية أقبلت من الصحراء وأخبرته بأن «فلان بن فلان القرشي أخذ خشفها بالأمس ولم ترضعه . . .» إلخ القصة[2] .

وروى الكليني في (الكافي) ـ بسنده ـ عن محمد! عن أبي جعفر عليه السلام قال: كنت عنده يوماً إذ وقع زوج ورشان (طائر) على الحائط، وهدلا هديلهما، فردّ أبو جعفر عليه السلام عليهما كلامهما ساعة، ثم نهضا، فلما طارا على الحائط هدل الذكر على الأنثى ساعة، ثم نهضا . فقلت: جُعلت فداك! ما هذا الطائر؟ قال: «يا بن مسلم: **كلُّ شيء خلقه الله من طير أو بهيمة أو أي شيء فيه روح، فهو أسمع لنا وأطوع من بني آدم**. إن هذا الورشان ظن بامرأته! (قال الفيض: يعني السفاح) فحلفت له ما فعلت! فقالت: ترضى

(١) دلائل الإمامة ص٨٨ .
(٢) المصدر السابق ص٨٦ .

بمحمد بن علي؟ فرضيا بي، فأخبرته أنه لها ظالم، فصدّقها»[١].

قلت: فإن ثبت عليها الزنى هل يقام عليها الحد؟ بغض النظر عن طبيعة زواج الطيور أهو (متعة) عابرة أم زواج دائم!

وروى أبو جعفر ـ ابن رستم الطبري ـ بسنده عن محمد بن عمر قال: رأيت محمد بن علي (هو أبو جعفر محمد بن علي الرضا المعروف بمحمد الجواد: ١٩٥ ـ ٢٢٠) يضع يده على الشجر فيورق كل شجرة من فروعها، ورأيته يكلم شاةً فتجيبه»[٢].

وروى أيضاً بسنده عن محمد بن علي بن عمر التنوخي قال: رأيت محمد ابن علي (عليه السلام) وهو يكلّم ثوراً، فحرّك الثور رأسه! فقلت: لا، ولكن تأمر الثور أن يكلمك، فقال: وعلمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء. ثم قال: قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ومسح بكفّه على رأسه: فقال الثور: لا إله إلا الله وحده لا شريك له...»[٣].

وإذا تأمل القارئ روايات قريبة أو مشابهة نصّت على تعديل في الخَلْق ـ إن صح التعبير ـ يصيب الإنسان أو الحيوان؛ فقد يظن أن هذه الرواية ربما كان لها تتمة أو إضافة! وأياً ما كان الأمر؛ فإننا نورد فيما يلي مثالين أو روايتين حول التعديل المشار إليه:

روى في (الكافي) ـ بسنده ـ في أبواب الصيد والذبائح، عن الجعفري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قال علي بن الحسين عليهما السلام: «القُنزعة التي على رأس القنبرة من مسحة سليمان بن داود عليهما السلام؛ وذلك أن الذكر أراد أن يسفد أنثاه، فامتنعت عليه! فقال: لا تمتنعي فما أريد

---

(١) الوافي: مج٣ (ح ١٣٩٥) ص٧٧٠ ـ ٧٧١.

(٢) دلائل الإمامة ص٢٠٦.

(٣) المصدر السابق ص٢٠٧.

إلا أن يخرج الله تعالى منّي نسمة يُذكر به، فأجابته إلى ما طلب، فلما أرادت أن تبيض، قال لها: أين تريدين أن تبيضي؟ فقالت له: لا أدري، أنحّيه عن الطريق، قال لها: إني خائف أن يمّر بك مارّ الطريق، ولكني أرى لك أن تبيضي قرب الطريق، فمن يراك قربه توهّم أنك تعرضين للقط الحبّ من الطريق؛ فأجابته إلى ذلك وباضت وحضنت حتى أشرفت على النقاب.

«فبينما هما كذلك إذ طلع سليمان بن داود عليهما السلام في جنوده، والطير تظلّه، فقالت له: هذا سليمان قد طلع علينا في جنوده ولا آمن أن يحطّمنا ويحطّم بيضنا! فقال لها: إن سليمان لرجل رحيم بنا، فهل عندك شيء خبيته (أو هيأتيه) لفراخك إذا نقبن؟ قالت: نعم جرادة خبّأتها منك، أنتظر بها فراخي إذا نقبن، فهل عندك شيء؟ قال: نعم عندي تمرة خبأتها منك لفراخي. قالت: فخذ أنت تمرتك، وآخذ أنا جرادتي، ونعرض لسليمان عليه السلام فنهديهما له فإنه رجل يحب الهدية، فأخذ التمرة في منقاره، وأخذت هي الجرادة في رجليها. ثم تعرضّا لسليمان عليه السلام، فلما رآهما وهو على عرشه بسط يديه لديهما، فأقبلا فوقع الذكر على اليمين، ووقعت الأنثى على اليسار. وسألهما عن حالهما فأخبراه، فقبل هديتهما وجنّب جنده عنهما وعن بيضهما، ومسح على رأسهما ودعا لهما بالبركة؛ **فحدثت القُنزعة على رأسيهما من مسحة سليمان عليه السلام**»[1].

وروى المحدث الحجة السيد عبد الله شبّر «بالأسانيد عن الصدوق في (العلل) بإسناده عن أبي عبيدة الحذّاء، عن الباقر عليه السلام قال: الحيض من النساء نجاسةٌ رماهنّ الله بها، قال: وقد كنّ النساء! في زمن نوح عليه السلام إنما تحيض المرأة في كل سنةٍ حيضة، حتى خرجن نسوةٌ! من حجابهن، وهن سبعمائة امرأة، فانطلقن فلبسن المعصفرات من الثياب، وتحلّين،

(١) الوافي: مج١٩ (ح ١٩٢٤٥) ص٢٠٥.

وتعطَّرن، ثم خرجن فتفرَّقن في البلاد، فجلسن مع الرجال وشهدن الأعياد معهم، وجلسن في صفوفهم، فرماهن الله بالحيض عند ذلك في كل شهر!! أولئك النسوة بأعيانهن، فسالت دمائهن! فخرجن من بين الرجال. وكنّ يحضن في كل شهر حيضة. قال: فأشغلهن الله تبارك وتعالى بالحيض، وكسر شهوتهن!! قال: وكان غيرهن من النساء اللواتي لم يفعلن مثل فعلهن يحضن في كل سنةٍ حيضة، قال: فتزوج بنو اللاتي يحضن في كل شهر حيضة بنات اللاتي يحضن في كل سنة حيضة، قال: فامتزج القوم فحضن بنات هؤلاء في كل شهر حيضة. قال: وكثر أولاد اللاتي يحضن في كل شهر حيضة لاستقامة الحيض! وقلَّ أولاد اللاتي لا يحضن في السنة إلا حيضة لفساد الدم! فكثر نسل هؤلاء. وقلَّ نسل أولئك.»[1] ا.هـ.

قلت: لا أعلق بشيء، ولكن السؤال: قلّ نسل هؤلاء أو انقطع؟ وهل انتهت الحدّوته البليغة أو لا؟ وانظر تفسير الحديث أو تأويلاته التي أوردها المحدّث شبر في المصابيح ٢/ ١٨٠ ـ ١٨١.

وروى في (الكافي) أيضاً ـ بسنده ـ عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «في كل جناح هدهد مكتوب بالسريانية: آل محمد خير البريّة»[2] قلت: ويدل هذا (الحديث) على أن هذا ليس أمراً طارئاً، ولكنه مصاحبٌ أو جزء من الخلق والتكوين. في حين أن بعض الأوصاف الأخرى ربما كانت طارئة، فقد استهل صاحب (الوافي) باب (ما يكره إيذاؤه من الطيور) بحديث (الكافي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لقد أخبرني أبي عن جدّي أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل الستة منها: الخطّاف، وقال: إن دورانه في السماء أسفاً لما فُعل بأهل بيت محمد ﷺ. وتسبيحه: قراءة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

(١) مصابيح الأنوار لشبّر ٢/ ١٨٠.
(٢) الوافي: مج ١٩ (ح ١٩٢٤٠) ص٢٠٣.

﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ أما ترونه يقول: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾؟»[١] .

وروى في (الكافي) أيضاً عن أبي الحسن الرضا، عن أبيه، عن جدّه عليهم السلام قال: «لا تأكلوا القنبرة ولا تسبّوها ولا تعطوها الصبيان يلعبون بها، فإنها كثيرة التسبيح لله، وتسبيحها: لَعَن الله مبغضي آل محمّد»[٢] وقد رواه في (التهذيب) كذلك. وفي رواية أخرى في (الكافي) أن اللعن آخر التسبيح: وليس هو (جملة) التسبيح، فقد جاء في هذه الرواية عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «لا تقتلوا القنبرة ولا تأكلوا لحمها فإنها كثيرة التسبيح، تقول في آخر تسبيحها: لعن الله مبغضي آل محمّد»[٣] ا.هـ.

قلت: أن يختم التسبيح باللعن، ربما كان له وجه! أما يكون التسبيح لعناً، أو هو عين اللعن، فهذا من المعضلات، بعيدة الدلالات.

* * *

---

(١) المصدر السابق (ح١٩٢٣٤) ص٢٠١ .

(٢) نفس المصدر (ح١٩٢٤٢) ص٢٠٤ .

(٣) نفس المصدر والصفحة (ح١٩٢٤٤) .

الحديث التاسع

الصلاة في بيت فاطمة رضي الله عنها

روى في (الكافي) بسنده عن يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الصلاة في بيت فاطمة عليها السلام أفضل أو في الروضة؟ قال: في بيت فاطمة عليها السلام.

وروى أيضاً بسنده عن جميل بن درّاج قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الصلاة في بيت فاطمة عليها السلام مثل الصلاة في الروضة؟ قال: وأفضل[1].

قلت: روى الفيض هذا الحديث، أو هاتين الروايتين في (باب إتيان مواضع مسجد النبي ﷺ وفضله وفضل الصلاة فيه)[2] وقد استهلّه بحديث أبي عبد الله عليه السلام ـ في الكافي ـ قال: «إذا فرغت من الدعاء عند قبر النبي ﷺ، فائت المنبر وامسحه بيدك، وخذ برمّانتيه. وهما السفلاوان، وامسح عينيك ووجهك به، فإنه يقال له إنه شفاء للعين. وقم عنده فاحمد الله وأثن عليه وسل حاجتك فإن رسول الله ﷺ قال: «ما بين منبري وبيتي روضة من رياض الجنة، ومنبري على ترعة من ترع الجنة...». وفي رواية أخرى ـ في الكافي أيضاً ـ عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، زيادة قوله ﷺ: «.. وصلاة في مسجدي تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام» قال جميل: قلت له: بيوت النبي وبيت عليّ منها؟ قال: «نعم وأفضل»![3].

---

(١) الوافي: المجلد الرابع عشر: الحديثان ١٤٤٠٦ و١٤٤٠٧ ص١٣٦٥.
(٢) المصدر السابق: ص١٣٥٧ ـ ١٣٦٧.
(٣) نفس المصدر: ح١٤٣٩٩ ص١٣٦٣.

وختم الفيض أحاديث الباب بهذه الرواية من كتاب (التهذيب):

«موسى، عن عبد الرحمن، عن محمد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الجُنب يجلس في المسجد؟ قال: «لا، ولكن يمرّ فيه إلا المسجد الحرام ومسجد المدينة».

قال: وروى أصحابنا عن رسول الله ﷺ قال: «لا ينام في مسجدي أحد، ولا يجُنُب فيه أحد» وقال: «إن الله أوحى إليَّ أن اتخذ مسجداً طهوراً لا يحل لأحد أن يجنب فيه إلا عليّ والحسن والحسين»[1].

ونحن نختم التعليق على هذه الأحاديث بما رواه في (التهذيب) بسنده عن خالد القلانسي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «صلاة في مسجد الكوفة بألف صلاة»[2] وبما رواه في (الفقيه) عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «نعم المسجد مسجد الكوفة صلّى فيه ألف نبي، وألف وصيّ، ومنه فار التنّور، وفيه نجرت السفينة. ميمنتهُ رضوان الله، وسطُه روضة من رياض الجنة، وميسرته مكر»!![3].

* * *

(١) نفس المصدر ح١٤٤١٢ ص١٣٦٧.
(٢) نفس المصدر ح١٤٤٨٢ ص١٤٣٨.
(٣) نفس المصدر ح١٤٤٩١ ص١٤٤٣.

الحديث العاشر

عند ظهور القائم

في الباب الذي عقده في (الوافي) بعنوان: (باب الوقائع التي تكون عند ظهور الإمام عليه السلام) روى الكليني بسنده - في الحديث العاشر - عن عبد الله بن القاسم البطل، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤] قال: قتل علي بن أبي طالب عليه السلام، وطعن الحسن عليه السلام(!) ﴿وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ قال: قتل الحسين عليه السلام.

﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا﴾: فإذا جاء نصر دم الحسين عليه السلام ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾: قوم يبعثهم الله قبل خروج القائم عليه السلام، فلا يدعون وِتراً لآل محمد ﷺ إلا قتلوه ﴿وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا﴾: خروج القائم عليه السلام ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ﴾: خروج الحسين عليه السلام في سبعين من أصحابه عليهم البيض المذهّب لكل بيضة وجهان، المؤدون إلى الناس إن هذا الحسين قد خرج حتى لا يشك المؤمنون فيه، فإنه ليس بدجّال ولا شيطان، والحجة القائم بين أظهرهم. فإذا استقرت المعرفة في قلوب المؤمنين أنه الحسين عليه السلام جاء الحجّةَ الموتُ، فيكون الذي يغسّله ويكفّنه ويحنّطه ويلحده في حفرته: الحسين بن علي عليهما السلام، ولا يلي الوصيّ إلا وصيّ»[1].

قلت: وهذا نموذج من مئات الأمثلة والشواهد على تفسير القرآن في

---

(١) الوافي: مج٢ (ح٩٧٨) ص٤٥٩، ٤٦٠.

كتاب (الكليني)، وفي تفسير علي بن إبراهيم القمي، ونحوهما من كتب الأمّهات والمصادر. ولا نعلّق على هذه الرواية بشيء؛ مكتفين بإيراد (الحديث) **الذي استهل به الباب المذكور**: قال في (الكافي): «العدة، عن أحمد، عن السّراد، عن مؤمن الطاق، عن سلام بن المستنير، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يحدّث: «إذا قام القائم **عرض الإيمان على كل ناصب**، فإن دخل فيه بحقيقته وإلا ضرب عنقه! أو يؤدي الجزية كما يؤديها اليوم أهل الذمّة ويشدّ على وسطه الهميان، ويخرجهم من الأمصار إلى السّواد»[١] ا.هـ.

ونضيف إلى هذا (الحديث) ما رواه في الكافي أيضاً ـ بسنده ـ عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لما كان من أمر الحسين عليه السلام ما كان ضجّت الملائكة إلى الله (قلت: تعالى) بالبكاء، وقالت: يُفعل هذا بالحسين صفيّك وابن نبيّك؟ قال: «فأقام الله (قلت: سبحانه وتعالى) لهم ظلّ القائم عليه السلام، وقال: بهذا أنتقم لهذا»[٢].

أما ما يقوم به القائم، والأحداث والوقائع التي تصاحب أو تلي ظهوره أو قيامه، فهي كثيرة جداً، ولا نعرض هنا لدراستها أو التعليق عليها، وقد خصّها صاحب كتاب(دلائل الإمامة) **بفصلٍ** مطوّل فيه الكثير من الغرائب، ونشير فقط من رواياته إلى هذه الروايات. قال ابن رستم الطبري: «وأخبرني أبو الحسين جعفر بن محمد الحميري، عن محمد بن فضيل، عن أبي الحسن الرضا (ع) قال: إذا قام القائم يأمر الله الملائكة بالسلام على المؤمنين والجلوس معهم في مجالسهم، فإذا أراد واحد حاجةً أرسل القائم من بعض الملائكة أن يحمله فيحمله الملك حتى يأتي القائم فيقضي حاجته ثم يردّه.

---

(١) الوافي: مج٢(ح٩٦٩) ص٤٥٥.
(٢) الوافي: المجلد الثالث (ح١٣٨٠) ص٧٥٩.

ومن المؤمنين من يسير في السحاب، ومنهم من يطير مع الملائكة، ومنهم من يمشي مع الملائكة مشياً، ومنهم من يسبق الملائكة، ومنهم من يتحاكم الملائكة إليه، والمؤمن أكرم على الله من الملائكة، ومنهم من يصيره القائم قاضياً بين مائة ألف من الملائكة» . **قلت**: قاضي الملائكة وظيفة ظريفة!

وأضاف بعده: «وبهذا الإسناد عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، قال: حدثنا محمد بن حمران المدايني، عن علي بن أسباط، عن الحسن بن بشير، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، قال: سألته متى يقوم قائمكم؟ في حديث طويل، قال في آخره: «إن القائم ليملك ثلاثمائة وتسع سنين، كما لبث أصحاب الكهف في كهفهم، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجَوراً، ويفتح الله عليه شرق الأرض وغربها، يقتل الناس حتى لا يرى إلا دين محمد، **يسير بسيرة سليمان بن داود!** يدعو الشمس والقمر فيجيبانه، وتطوى له الأرض، فيوحي الله إليه فيعمل بأمر الله» .

قال بعده كذلك: «وبهذا الإسناد عن أبي عبد الله جعفر بن محمد الحميري، قال: حدثنا القاسم بن إسماعيل، عن الحسن بن علي، عن أبي المعزى، عن عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله قال: سمعته يقول: «**ويل لطغاة العرب من أمرٍ قد اقترب**» . . . الحديث.

وبعده: «وبهذا الإسناد عن أبي عبد الله جعفر بن محمد الحميري قال: حدثني أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا عبد الله بن عمر بن أبان بن تغلب الكلبي، قال: قال أبو عبد الله: كأني بالقائم على ظهر النجف، لبس درع رسول الله تتقلّص عليه، ثم ينتفض بها فتستدير عليه، ثم يُغشى بثوب استبرق، ثم يركب فرساً له أبلق، بين عينيه شمراخ ينتفض به حتى لا يبقى

أهل له إلا أتاهم بين ذلك الشمراخ حتى تكون آيةً له . . .» إلخ[1] .

وروى في الكافي ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «إن القائم إذا قام بمكة وأراد أن يتوجه إلى الكوفة ، نادى مناديه ، ألا لا يحمل أحد منكم طعاماً ولا شراباً ، ويحمل حجر موسى ابن عمران وهو وقر بعير (قلت: أهو حجر واحد يحمله القوم أم إن كل واحد منهم يحمل حجر موسى! وفي هذه الحالة فإن حمل الطعام والشراب أسهل ، إذا كان الحجر وقر بعير!!) فلا ينزل منزلاً إلا انبعث عينٌ منه ، فمن كان جائعاً شبع (قلت: أهي عين طعام أم عين ماء؟ أم عين ماذا؟) ومن كان ظامياً روي ، فهو زادهم حتى ينزلوا النجف من ظهر الكوفة»[2] ا .هـ .

* * *

---

(١) دلائل الإمامة: ص٢٣٨ ـ ٢٤٠ وانظر الحديث الأول من الفصل الثاني ـ والأخير ـ (أحاديث وأخبار مقارنة) فقد عرضنا في التعليق عليه لطرفٍ من مسألة انتقام القائم من العرب وقريش . وقال الفيض الكاشاني: «وفي كتاب الغيبة للشيخ الطوسي ـ رحمه الله ـ بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «اتّق العرب فإن لهم جبر سوء! أما إنه لم يخرج مع القائم منهم واحد» الوافي: المجلد الثالث: ص٦٧٣ ـ ٦٧٤ . ولكن: لماذا العرب الذين بعث النبي من بين أظهرهم ، ونزل كتاب ربّنا بلسانهم؟

(٢) الوافي: مج٣ (ح١١١٩) ص٥٦٦ .



الحديث الحادي عشر

في فضل زيارة قبر أمير المؤمنين علي رضي الله عنه

استهل الفيض الكاشاني (باب فضل زيارة أمير المؤمنين علي عليه السلام في الغَرِي) بهذا الحديث الذي روي بسنده في كل من (الكافي) و (التهذيب) عن أبي وهب القصري قال: دخلت المدينة فأتيت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: جُعلت فداك؛ **أتيتك** ولم أزر قبر أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «بئسما صنعت! لولا أنك من شيعتنا ما نظرت إليك! **ألا تزور من يزوره الله تعالى مع الملائكة**، ويزوره الأنبياء عليهم السلام ويزوره المؤمنون؟» قلت: جعلت فداك ما علمت ذلك! قال: «فاعلم أن أمير المؤمنين عليه السلام عند الله أفضل من الأئمة كلهم، وله ثواب أعمالهم! وعلى قدر أعمالهم فضّلوا».

قلت: لا نعلّق على هذا الحديث ـ سنداً ومتناً ـ ولا على الأحاديث الآتية التي ننقلها من هذا الباب، والتي نعدّها ـ في هذا السياق ـ بمثابة حديث واحد:

روى في (التهذيب) بسنده عن أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ قال: «من زار أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ ماشياً كتب الله له بكل خطوة حجة وعمرة، فإن رجع ماشياً كتب الله له بكل خطوة حجتان! وعمرتان»[1] هكذا!

وروى في (التهذيب) بسنده من حديث... قال رسول الله ﷺ: يا أبا الحسن، إن الله جعل قبرك وقبر ولدك بقاعاً من بقاع الجنة، وعرصة من عرصاتها، وإن الله جعل قلوب نجباء من خلقه، وصفوة من عباده، تحنُّ إليكم، وتحتمل المذلّة والأذى فيكم، فيعمرون قبوركم ويكثرون زيارتها تقرباً

(١) الوافي: المجلد (١٤)، ح (١٤٤٥٢) ص ١٤٠٤.

منهم إلى الله، ومودّة منهم لرسوله. أولئك يا عليّ المخصوصون بشفاعتي والواردون حوضي، **وهم زواري غداً في الجنة. يا عليّ من عمّر قبوركم وتعاهدها فكأنما أعان سليمان بن داود على بناء بيت المقدس**، ومن زار قبوركم عدل ذلك له ثواب سبعين حجة بعد حجة الإسلام، وخرج من ذنوبه حتى يرجع من زيارتكم كيوم ولدته أمّه، فأبشر وبشّر أولياءك ومحبّيك، من النعيم وقرّة العين بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، ولكن حثالة من الناس يعيّرون زوّار قبوركم بزيارتكم كما تعيّر الزانية بزناها، أولئك شرار أمتي لا نالتهم شفاعتي ولا يردون حوضي»[1].

وروى فيه أيضاً ـ في الحديث الذي يليه ـ بسنده عن المفضّل بن عمر قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: إني أشتاق إلى الغَرِي! فقال: فما شوقك إليه؟ فقلت له: أني أحبُّ أن أزور أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: هل تعرف فضل زيارته؟ فقلت: لا يابن رسول الله، إلا أن تعرّفني ذلك. قال: إذا زرت أمير المؤمنين عليه السلام فاعلم أنك زائرٌ عظام آدم، وبدن نوح، وجسم علي بن أبي طالب. فقلت: يابن رسول الله، يقولون: إن آدم هبط بسرنديب في مطلع الشمس، وزعموا أن عظامه في بيت الله الحرام، فكيف صارت عظامه بالكوفة؟ فقال: إن الله عزّ وجل أوحى إلى نوح وهو في السفينة أن يطوف بالبيت أسبوعاً، فطاف بالبيت كما أوحي إليه، ثم نزل بالماء إلى ركبتيه فاستخرج تابوتاً فيه عظام آدم، فحمله في جوف السفينة حتى طاف ما شاء الله أن يطوف، ثم ورد إلى باب الكوفة في وسط مسجدها ففيها

---

(١) الوافي: المجلد الرابع عشر (ح ١٤٤٥٥) ص ١٤٠٥ ـ ١٤٠٧. وقد عقد الفيض الكاشاني باباً تحت عنوان: «**باب أنهم إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم آل داود ولا يسألون البيِّنة**»، أورد فيه خمسة أحاديث جميعها من رواية الكافي للكليني. انظر الوافي: المجلد الثالث ص ٦٤٨ ـ ٦٥٠. والسؤال الذي يطرح نفسه دائماً: لماذا حكم آل داود، وليس حكم آل محمد، بل حكم القرآن بوصفه خاتمة الكتب، ويتمتع بحق التصديق لما بين يديه والهيمنة عليه ـ مثلاً؟ أما التعليق ـ والنقد ـ لسائر ما جاء في هذا (الحديث) وسائر الأحاديث فأمره يطول.

قال الله تعالى للأرض: ابلعي ماءك، فبلعت ماءها من مسجد الكوفة، كما بدأ الماء منه، وتفرق الجمع الذي كان مع نوح في السفينة.

فأخذ نوح التابوت فدفنه في الغريّ، وهو قطعة من الجبل الذي كلّم الله عليه موسى تكليماً وقدّس عليه عيسى تقديساً، واتخذ عليه إبراهيم خليلاً، واتخذ محمداً عليه حبيباً، وجعله للنبيين مسكناً، فوالله ما سكن فيه بعد أبويه الطيبين آدم ونوح أكرم من أمير المؤمنين صلوات الله عليه. فإذا زرت جانب النجف فزر عظام آدم وبدن نوح وجسم علي بن أبي طالب، فإنك زائر الآباء الأوّلين ومحمداً خاتم النبيين وعلياً سيد الوصيين. وأن زائره تفتح له أبواب السماء عند دعوته، فلا تكن عن الخير نواماً[1].

* * *

(١) الوافي: مج (١٤) ح (١٤٤٥٦) ص ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨.

الحديث الثاني عشر

يوم الغدير (غدير خم)

روى أيضاً في (التهذيب) ـ في الحديث الذي يليه ـ بسنده عن البزنطي قال: كنّا عند الرضا عليه السلام، والمجلس غاصّ بأهله، فتذاكروا يوم الغدير، وأنكره بعض الناس، فقال الرضا عليه السلام: «حدّثني أبي عن أبيه قال: إن يوم الغدير في السماء أشهر منه في الأرض، إن لله في الفردوس الأعلى قصراً لبنة من فضّة ولبنة من ذهب، فيه مائتا ألف قبة من ياقوتة حمراء، ومائة ألف خيمة من ياقوت أخضر، ترابه المسك والعنبر. فيه أربعة أنهار: نهر من خمر، ونهر من ماء، ونهر من لبن، ونهر من عسل، حواليه أشجار جميع الفواكه، عليه طيور أبدانها من لؤلؤ، وأجنحتها من ياقوت، تصوّت بألوان الأصوات!!

إذا كان يوم الغدير ورد إلى ذلك القصر أهل السموات يسبّحون الله ويقدّسونه ويهللونه. تتطاير تلك الطيور فتقع في ذلك الماء، وتتمرغ على ذلك المسك والعنبر. فإذا اجتمعت الملائكة طارت فينتفض ذلك عليهم، وإنهم في ذلك اليوم ليتهادون نثار فاطمة. فإذا كان آخر يوم نودوا: انصرفوا إلى مراتبكم فقد أمنتم من الخطأ والزلل إلى قابل في مثل هذا اليوم، تكرمةً لمحمد وعلي». ثم قال: «يابن أبي نصر أينما كنت فاحضر يوم الغدير عند أمير المؤمنين عليه السلام، فإن الله تعالى يغفر لكل مؤمن ومؤمنة، ومسلم ومسلمة ذنوب ستين سنة، ويعتق من النار ضعف ما أعتق في شهر رمضان، وليلة القدر، وليلة الفطر! والدرهم فيه بألف درهم لإخوانك العارفين، فأفضل على إخوانك في هذا اليوم، وسُرَّ فيه كل مؤمن ومؤمنة»، قال التيملي: قال لي ابن زرارة: لقد ترددت إلى البزنطي أنا وأبوك والحسن بن جهم أكثر من خمسين مرّة وسمعناه منه»[1].

---

(١) المصدر السابق: ح (١٤٤٥٧) ص ١٤٠٨ ـ ١٤٠٩.

قلت: لعل هذا السماع المتكرر لون من ألوان التواتر الذي فات المحدّثين! ، ولكن إن صدّق امرؤ ما ورد في هذا (الحديث) فقد يصدّق أن من رواه سمعه عمن سمعه منه ، ومع من سمعه معه ، خمسين مرة!

قال الشيخ عباس القمي: «ليلة عيد الغدير وهي ليلة شريفة ، روى السيد في الإقبال لهذه الليلة صلاة ذات صفة خاصة ودعاء ، وهي اثنتا عشرة ركعة بسلام واحد» ـ وهي الليلة الثامنة عشرة من ذي الحجة ـ أما يوم الغدير فقد قال فيه: «وهو عيد الله الأكبر ، وعيد آل محمد عليهم السلام ، وهو أعظم الأعياد ، ما بعث الله تعالى نبياً إلا وهو يعيّد هذا اليوم ويحفظ حرمته ، وروي أنه سئل الصادق عليه السلام: هل للمسلمين عيد غير يوم الجمعة والأضحى والفطر؟ قال: نعم أعظمها حرمة! قال الراوي: وأي عيدٍ هو؟ قال: اليوم الذي نصب فيه رسول الله ﷺ أمير المؤمنين عليه السلام وقال: ومن كنت مولاه فعليّ مولاه ، وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة ، وأوصى رسول الله ﷺ أمير المؤمنين أن يتخذ ذلك اليوم عيداً ، وكذلك كانت الأنبياء تفعل! كانوا يوصون أوصياءهم بذلك فيتخذونه عيداً» مفاتيح الجنان ص٣٣٥ .

* * *

الحديث الثالث عشر

اتخاذ القبور مساجد!

روى صاحب (مصابيح الأنوار) عن «العلامة المجلسي ـ رحمه الله ـ في (البحار) عن الشيخ في المجالس والكراجكي في الكنز، بإسنادهما عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تتخذوا قبري عيداً، ولا تتخذوا قبوركم مساجد، ولا بيوتكم قبوراً، (الخبر)»[١].

وروى عن الصدوق في (الفقيه) مرسلاً عن أمير المؤمنين، والبرقي في (المحاسن) عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود، عن الأصبغ بن نباتة قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من جدّد قبراً، أو مثّل مثالاً، فقد خرج من الإسلام»[٢].

وروى الصدوق أيضاً في (الفقيه) ـ ثاني الكتب الأربعة ـ قال: قال النبي ﷺ: «لا تتخذوا قبري قبلة ولا مسجداً، فإن الله عزّ وجلّ لعن اليهود، لأنهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[٣].

قلت: أين العمل بهذه الأحاديث؟ أو: كيف يكون هذا العمل والتطبيق؟

هذا وقد روى أهل السنة نحواً من هذه الأحاديث في صحاحهم، ومعظمها تنص على أن النبي ﷺ قالها في مرض موته. روى الحافظ ابن عساكر بسنده عن الحسن المثنى (هو الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب) عن النبي ﷺ قال: «**لا تتخذوا قبري عيداً، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً، وصلّوا**

---

(١) مصابيح الأنوار: الجزء الثاني ح (٦٨) ص ١٩١.
(٢) مصابيح الأنوار للمحدث الحجة عبد الله شبّر (٢/ ١٨٨).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٥٨).

عليَّ حيث ما كنتم فإن صلاتكم تبلغني»[١] ورواه عبد الرزاق في المصنّف (ح٦٧٢٦) ورواه الإمام أحمد وأبو داود بلفظ: «لا تجعلوا قبري عيداً، وصلّوا عَليَّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»[٢].

وروى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[٣] ومن حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[٤].

وأخرج البخاري ومسلم - كذلك - من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة وابن عباس - رضي الله عنهما - قالا: «لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه، فإذا اغتم كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك: «**لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» يحذّر ما صنعوا، أو مثل ما صنعوا»[٥].

* * *

---

(١) تاريخ دمشق الكبير: ١٥/ ٥٣ - ٥٤.
(٢) صحيح أبي داود للشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله: ٢/ ٣٨٣.
(٣) صحيح البخاري: ح١٣٣٠ ومسلم بشرح النووي ح٥٣٠.
(٤) البخاري ح١٣٩٠ ومسلم ح٥٢٩.
(٥) البخاري ح٤٣٥ ومسلم ح٥٣١ وانظر (باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد) في صحيح مسلم (ص٤٠٥ - ٤٠٦ مسلم بشرح النووي) و(باب النهي عن بناء المساجد على القبور) في كتاب: اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، لمحمد فؤاد عبد الباقي - رحمه الله: ص٩٧ دار الحديث - القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

الحديث الرابع عشر

أركان الإسلام

روى صاحب المصابيح عن «ثقة الإسلام في (الكافي) بإسناده عن الباقر (ع) قال: بني الإسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية. ولم يُناد بشيء مثل ما نودي بالولاية.» وزاد في (الكافي): «فأخذ الناس بأربع، وتركوا هذه - يعني الولاية - » قال شبّر في التعليق: «إشارة إلى يوم الغدير وغيره؛ فإن النداء بالولاية وقع مكرراً غير محصور، وفي مجمع عظيم في غدير خم، بخلاف غير الولاية فإنه لم يقع التكرار فيه مثل التكرار فيها، ولم يقع في مجمع مثل مجمعها لعلم الله تهاون الناس بأمرها»[1].

وروى أيضاً - في الحديث الذي يليه - عن «ثقة الإسلام» أي الكليني من طريق علي بن إبراهيم! عن زرارة! عن أبي جعفر عليه السلام قال: بني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة، والزكاة، والحج، والولاية، والصوم. قال زرارة: فقلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل لأنها مفتاحهن، والوالي هو الدليل عليهن. قلت: ثم الذي يلي ذلك في الفضل؟ فقال: الصلاة؛ لأن رسول الله ﷺ قال: الصلاة عمود دينكم... الحديث. وفي آخره قال: «أما لو أن رجلاً قام ليله، وصام نهاره، وتصدق بجميع ماله، وحج جميع دهره، ولم يعرف ولاية ولي الله فيواليه، فتكون جميع أعماله بدلالته إليه! ما كان له حق على الله في ثوابه، ولا كان من أهل الإيمان»[2].

* * *

(١) مصابيح الأنوار (٢/ ٤٩). وانظر الكافي (١/ ٤٣٤)، باب: دعائم الإسلام.
(٢) مصابيح الأنوار (٢/ ٤٩ - ٥٠)، والكافي (١/ ٤٣٥).

الحديث الخامس عشر

مِن نَعَم الجنة!

روى أيضاً «بالأسانيد عن العلاّمة المحدّث المجلسي - رحمه الله - عن الصادق (ع) قال: «لا يكون في الجنة من البهايم سوى حمارة بلعم بن باعورا، وناقة صالح، وذئب يوسف، وكلب أهل الكهف»[(١)] وروى عن الصدوق في (الفقيه) عن الصادق عليه السلام قال: أي بعير حُجّ عليه ثلاث سنين يجعل من نَعم الجنّة، وروي سبع سنين»[(٢)].

ولا بد من طرفٍ من البيان و(التأويل) للحديث الأول على أقل تقدير. وهو ما قام به المحدّث السيد عبد الله شبّر، قال ما نصّه:

«حمارة بلعم بن باعورا: إشارة إلى ما روي عن الرضا عليه السلام أنه أُعطي الاسم الأعظم، وكان يدعو فيستجاب له، فلما مرّ فرعون في طلب موسى وأصحابه، قال فرعون لبلعم: ادع الله على موسى وأصحابه ليحبسه عنا! فركب حمارته ليمر في طلب موسى فامتنعت عليه! فأنطقها الله عزّ وجلّ فقالت: ويلك علامَ تضربني؟ أتريد أن أجيئ معك لتدعو على نبي الله وقوم مؤمنين؟! فلم يزل يضربها حتى قتلها، فانسلخ الاسم من لسانه، وهو قوله [قلت: تعالى] : ﴿فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [قبل أن نتابع: قلت: الضمير في ﴿مِنْهَا﴾ يعود إلى الآيات التي صدّرت بها الآية الكريمة، قال تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥] ولو كان يعود إلى الاسم

---

(١) مصابيح الأنوار (٢/ ١٦١).

(٢) نفس المصدر (٢/ ١٥٤).

الأعظم، لقال تعالى: (منه)].

« ثم قال عليه السلام: لا يدخل الجنة من البهايم إلا ثلاثة: حمارة بلعم، وكلب أصحاب الكهف، وذئب يوسف! . وكأنه اقتصر على هذه الثلاثة دون الناقة ـ ناقة صالح عليه السلام ـ فإنها ناقة الله تعالى .

«ويبقى الكلام في ذئب يوسف، فإن يوسف لم يكن له ذئب . ولعله إن إخوة يوسف لما ادّعوا أن الذئب قد أكله أتوا بذئب لا ذنب له فضربوه! وادعوا أنه هو الذي أكله [قلت: ومعنى ذلك أن هذا الذئب البريء، استحق دخول الجنة؛ لأنه ضُرب بغير وجه حق] قال في مجمع البحرين ما لفظه: وكان سبب الذئب أنه بعث ملكٌ ظالم رجلاً شرطياً ليحضر قوماً من المؤمنين ويعذّبهم، وكان للشرطي ابنٌ يحبه، فجاء الذئب فأكل ابنه! فحزن الشرطي عليه، فأُدخل ذلك الذئب الجنّة لما أحزن الشرطي . انتهى كلامه . وكان ابن الشرطي على هذا التقدير اسمه يوسف، والله العالم» ا.هـ .

قلت: ولمن شاء أن يصدق أن لكل هذا علاقة بالذئب المدّعى أو المكذوب في قصّة يوسف عليه السلام، بل إن يصدق أن ذلك الذئب الذكي الذي أكل الولد بذنب أبيه! استحق دخول الجنة لأنه أدخل الحزن على قلب أبيه الشرطي الذي ارتكب جريمة الاستجابة لأمر الملك الظالم بإحضار قوم من المؤمنين كي يعذبهم!!

والسؤال أخيراً: لماذا كل هذه الحكايات والتأويلات؟ حتى لا نقول إن الحديث الذي رواه (العلاّمة المحدّث المجلسي) لا أصل له! أو أن من يتحدث عن ذئب يوسف ، في أي سياق، وبخاصة في هذا السياق لم يقرأ سورة يوسف، أو أن صلته بكتاب الله تعالى واهية علماً بأن الذئب لو أكل يوسف لكانت المسألة حول دخوله النار وليس الجنّة!!

ونضيف بهذه المناسبة: أنه لا يخفى على القارئ أننا لم نعوّل على كتاب

المجلسي ؛ لأن طبيعة بحثنا لا تقتضي ذلك ، ولأننا نعتقد أن الشطر الأعظم مما حشده في كتابه من الأحاديث والروايات لا أصل له! ـ بغض النظر عن دور الدولة الصفوية في تبنّي هذا الكتاب ، وعن الألقاب التي خلعها الخميني على صاحبه[1] ويبدو لنا أن المجلسي أُغري بنوعين من الروايات:

الأول: روايات تحريف القرآن ، التي زادت عنده على ألفي رواية!

الثاني: روايات الطعن والتشهير بأمير المؤمنين وخليفة المسلمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه . . . وما أوسعها وأسوأها ، ولا نعلم إن كان أحد قام بعدّها وإحصائها!! (راجع الحديث ٢٢ والحديث ٤٠) .

أما التحريف فقد نفاه الله تعالى عن كتابه . وأما الطعن على ابن الخطاب فقد نفاه عنه رسوله ﷺ ، قبل أن ينفيه عنه تاريخه العظيم .

* * *

(١) راجع ص١٨٧ ، وانظر: كتاب عمر والتشيع للأستاذ حسن العلوي ص٢٠٦ ، ٢٠٩ - ٢١٠ ، دار الزوراء ـ لندن ٢٠٠٧ ووصف علي شريعتي صاحب بحار الأنوار بأنه داعية السلطة الصفوية ومروّج مشروعها السياسي والروحي . كما شكّك في علميته ، وسخر من رواياته! (ص٢١٠) .

الحديث السادس عشر

من أحاديث البَداء

روى الكليني بسنده عن زُرارة بن أعين ، في الباب الذي عقده في كتابه للبّداء (الحديث الأول) عن أحدهما عليه السلام قال : «ما عُبد الله بشيء مثل البداء» .

وروى أيضاً في الحديث الثاني من طريق علي بن إبراهيم ، عن أبيه بسنده إلى أبي عبد الله عليه السلام قال في هذه الآية ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد : ٣٩] قال : فقال : وهل يُمحى إلا ما كان ثابتاً ، وهل يُثبت إلا مالم يكن؟

وروى كذلك بسنده إلى مالك الجُهني قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه![١] .

قلت : ولا نعرض هنا لبيان الأحداث التي دعت الإمامية إلى القول بالبداء ، قبل أن (يستدلوا) عليه بهذه الأحاديث!

* * *

(١) أصول الكافي (١/ الصفحات ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦) وروى في الكافي أيضاً بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «إن عبد المطلّب أول من قال بالبداء يبعث يوم القيامة أمّة وحده ، عليه بهاء الملوك وسيماء الأنبياء» الوافي ٣/ ٦٩٤ ح ١٣٠٠ . **قلت** : ومعنى الآية الكريمة على الضد مما يقول علي بن إبراهيم ؛ لأن الله تعالى يغيّر ما شاء الله من شرائعه وأحوال خلقه ، على وفق علمه الأزلي الذي لا يتبدل ولا يتغير ، إنما التغيير في المعلوم (الإنساني) لا في العلم (الإلهي) بدليل تتمة الآية : (وعنده أم الكتاب) أي : وعنده المرجع الثابت الذي لا محو فيه ولا إثبات ، وإنما يقع المحو والإثبات على وفقه .

الحديث السابع عشر

الحسين يرضع من إبهام النبي ولسانه!

روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن جبرائيل عليه السلام نزل على محمد ﷺ فقال له: يا محمد إن الله يبشرك بمولود يولد من فاطمة، تقتله أمّتك من بعدك (!!) فقال: يا جبرائيل وعلى ربي السلام لا حاجة لي في مولود يولد من فاطمة تقتله أمّتي من بعدي، فعرج ثم هبط عليه السلام فقال له مثل ذلك، فقال: يا جبرائيل وعلى ربي السلام لا حاجة لي في مولود تقتله أمتي من بعدي، فعرج جبرائيل عليه السلام إلى السماء ثم هبط فقال: يا محمد إن ربّك يقرئك السلام ويبشّرك بأنه جاعلٌ في ذرّيته الإمامة والولاية والوصية، فقال: قد رضيت. ثم أرسل إلى فاطمة أن الله يبشرك بمولود يولد لك، تقتله أمّتي من بعدي، فأرسلت إليه لا حاجة لي في مولود منّي تقتله أمتك من بعدك، فأرسل إليها أن الله قد جعل في ذريّته الإمامة والولاية والوصية، فأرسلت إنّي قد رضيت، فـ ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥]. فلولا أنه قال: أصلح لي في ذريتي لكانت ذريته كلها أئمة! ولم يرضع الحسين من فاطمة عليها السلام ولا من أنثى، كان يؤتى به النبي فيضع إبهامه في فمه، فيمصّ منها ما يكفيه اليومين والثلاث! فنبت لحم الحسين عليه السلام من لحم رسول الله ودمه، **ولم يولد لستة أشهر إلا عيسى ابن مريم عليه السلام والحسين عليه السلام.**

وفي رواية أخرى، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أن النبي ﷺ كان يؤتى به الحسين فيُلْقِمُه لسانه فيمصُّه فيجتزئ به، ولم يرضع من أنثى»[1].

* * *

(١) الكافي: (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤) الحديثان: ٣ ـ ٤ من (باب مولد الحسين بن علي عليه السلام). وانظر الوافي ٣/ ٧٥٧.

قلت: وقارن هذا بما رواه في الكافي أيضاً بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لما ولد النبي ﷺ مكث أياماً ليس له لبن! فألقاه أبو طالب على ثدي نفسه فأنزل الله فيه لبناً، فرضع منه أياماً، حتى وقع أبو طالب على حليمة السعدية فدفعه إليها» الوافي: ٣/ ٦٩٨ ح ١٣٠٤. أما صيغة القصر في الولادة لستة أشهر، فهي تخالف ما رواه في (دلائل الإمامة) قال: «وكان حمل يحيى ستة أشهر، وحمل الحسين كذلك» ص ٢٧٤.

الحديث الثامن عشر

تزويج علي من فاطمة رضي اللّه عنها

روى الكليني بسنده، عن علي بن جعفر قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: بينا رسول الله ﷺ جالس إذ دخل عليه ملك له أربعة وعشرون وجهاً، فقال له رسول الله ﷺ: «حبيبي جبرائيل لم أرك في مثل هذه الصورة» قال الملَك: لست بجبرائيل يا محمد! بعثني الله عزّ وجلّ أن أزوّج النور من النور، قال: من ممّن؟ قال فاطمة من عليٌّ، قال: فلما ولّى الملك إذا بين كتفيه: محمد رسول الله، عليٌّ وصيُّه، فقال رسول الله ﷺ «مُذ كم كتب هذا بين كتفيك»؟ فقال: من قبل أن يخلق الله آدم باثنين وعشرين ألف عام[1].

* * *

(١) الكافي (١/ ٣٥٠).

الحديث التاسع عشر

نزول القرآن على سبعة أحرف

روى المحدّث شبّر «بالأسانيد عن الصدوق في الخصال، بإسناده عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه، عن آبائه قال: قال رسول الله ﷺ: أتاني آتٍ من الله عزّ و جلّ فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: يا ربّ وسّع على أمّتي، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف»[١].

قال الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ) ـ وكان يقول بعدم وقوع التحريف في القرآن وينكر على القائلين به ـ رحمه الله ـ قال في سياق حديثه عن تنزيه النبي ﷺ وآله: «فإن قيل: فما الوجه فيما روي من أن الله تعالى لما أمر نبيّه أن يقرأ القرآن على حرف واحد، قال له جبرائيل: استزده يا محمد، فسأل الله تعالى حتى أذن له أن يقرأه على سبعة أحرف؟

«الجواب: قلنا إن الكلام في هذا الخبر يجري مجرى ما ذكرناه في المراجعة عند فرض الصلاة. وليس يمتنع أن تكون المصلحة تختلف بالمراجعة والسؤال. وإنما التمس الزيادة في الحروف للتسهيل والتخفيف؟ فإن من الناس من يسهل عليهم التفخيم، وبعضهم لا يسهل عليه إلا الإمالة، وكذلك القول في الهمز وفي ترك الهمز. فإن كان هذا الخبر صحيحاً فوجه المراجعة فيه هو طلب التخفيف ورفع المشقة.»[٢].

قلت: حديث نزول القرآن على سبعة أحرف حديث مشهور في البخاري

---

(١) مصابيح الأنوار: الجزء الثاني ح (١٥٤) ص ٢٩٥.

(٢) تنزيه الأنبياء (ص ١٦٧) ط١. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت. ١٤١٢ هـ.

ومسلم وغيرهما من كتب أهل السنة[١] .

هذا ، وقد أورد صاحب (مصابيح الأنوار) في سياق شرحه للحديث عدة روايات أخرى من طريق الخاصة والعامّة ـ أي الإمامية وأهل السنة ـ ثم قال: «والتوفيق بين الروايات كلها أن يقال: إن للقرآن سبعة أقسام من الآيات، وسبعة بطون لكل آية، ونزل على سبع لغات . وأما حمل الحديث على سبعة أوجه من القراءة (هكذا) على هذا العدد كما نقله في (مجمع البيان) عن بعضهم، فلا وجه له، مع أنه يكذّبه **ما رواه في الكافي** بإسناده عن **زرارة!** عن أبي جعفر قال: «إن القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة»! وما رواه ـ أي في الكافي ـ بإسناده عن الفضل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يقولون إن القرآن على سبعة أحرف، فقال: «**كذب أعداء الله، ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد**»[٢] .

قلت: ولا يخفى ما في هذا من تناقض! وبخاصة أن الحديث نَصٌّ على سبعة أحرف وليس على سبع لغات! بالإضافة إلى أن بعض الأحاديث التي رويت من طريق الإمامية أنفسهم ليست نصاً «في البطون والتأويلات» ولكن في الحروف والقراءات، مثل ما رواه شبّر: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسّر منه» وأضاف قائلاً: «وفي بعضها قال النبي ﷺ

(١) راجع كتابنا: علوم القرآن وإعجازه ص ١٧٣ ـ ١٨٦ .

(٢) مصابيح الأنوار: ج٢ ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ . قال في مقدمة (مجمع البيان): «واعلم أن الظاهر من مذهب الإمامية أنهم أجمعوا على جواز القراءة بما تتداوله القرّاء بينهم من القراءات، إلا أنهم اختاروا القراءة بما جاز بين القراء، وكرهوا تجريد قراءة مفردة، والشائع في أخبارهم أن القرآن نزل بحرف واحد. وما روته العامة عن النبي ﷺ أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف) اختلف في تأويله . .» . الطبرسي: ١/ ٧٩ دار المعرفة بلبنان عن طبعة إيرانية ١٩٨٦م .

لجبرائيل: إني بُعثت إلى أمّة أميين، فيهم الشيخ الفاني والعجوز الكبيرة والغلام، قال: فمرهم فليقرؤوا القرآن على سبعة أحرف . . . إلخ» وهذه هي الأحاديث ـ بعينها ـ التي رواها أهل السنة، والتي استحقوا من أجلها أن يُكذّبوا، وأن يوصفوا بأنهم أعداء الله!! وإن كان هذا ليس بغريب على زرارة وضربائه على كل حال.

* * *

الحديث العشرون

علي ﷺ أصغر من ربّه بسنتين

روى المحدّث شبّر عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «أنا أصغر من ربّي بسنتين» وأوّله المحدّث الحجة شبّر ـ رحمه الله ـ بوجهين:

«**الأول**: إن المراد بالرب: الحقيقي» قال: «والمراد بسنتين: رتبتين. والمعنى: أن جميع مراتب كمالات الوجود المطلق حاصلة لي سوى مرتبتين، هما مرتبة الألوهية ووجوب الوجود، ومرتبة النبّوة.

الثاني: أن المراد بالرب المجازي، أي مربّيه ومعلّمه، وهو النبي ﷺ، والمعنى: أنّي أدنى من النبي بمرتبتين هما: مرتبة النبوة، ومرتبة التربية والتعليم! والحاصل: أنه عليه السلام أثبت لنفسه القدسية مرتبة الولاية المطلقة التي هي جامعة لجميع مراتب الكمالات سوى مرتبة الألوهية، ووجوب الوجود. ولا ريب في أنه كان جامعاً لكل مرتبة وجودية وكمالية سوى هاتين المرتبتين»[١].

قلت: يبعد أن يكون من المجاز إطلاق (السنة) على (المرتبة)، وبخاصة مع التعبير ب(أصغر)، ولو أن التعبير كان ب(أدنى) ـ على سبيل المثال ـ لكان لمثل هذه التاويلات بعض الوجوه! والله أعلم.

* * *

---

(١) مصابيح الأنوار: الجزء الثاني ح (١٧١) ص ٣١٩.

الحديث الحادي والعشرون

موقف الحجر الأسود من علي بن الحسين ومحمد بن الحنفية

روى الكليني بسنده عن أبي عبيدة وزرارة جميعاً، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: لما قُتل الحسين عليه السلام أرسل محمد بن الحنفية (أحد أولاد سيدنا علي كرم الله وجهه من امرأته خولة من بني حنيفة) إلى علي بن الحسين عليه السلام فخلا به، فقال له: يابن أخي: قد علمتَ أن رسول الله ﷺ دفع الوصية والإمامة من بعده إلى أمير المؤمنين عليه السلام، ثم إلى الحسين عليه السلام، وقد قُتل أبوك ﵁ وصلّى على روحه ولم يوصِ، وأنا عمك وصِنو أبيك، وولادتي من علي عليه السلام في سنّي وقَدِيمي أحقُّ بها منك في حداثتك، فلا تنازعني في الوصية والإمامة ولا تحاجّني! فقال له علي بن الحسين عليه السلام: يا عمّ اتق الله ولا تدَّع ما ليس لك بحق، إني أعظك أن تكون من الجاهلين، إن أبي يا عمِّ صلوات الله عليه أوصى إليَّ قبل أن يتوجه إلى العراق، وعهد إليَّ في ذلك قبل أن يستشهد بساعة، وهذا سلاح رسول الله ﷺ عندي (هو من علامات العهد أو وراثة الإمامة)[1].

فلا تتعرض لهذا فإني أخاف عليك نقص العمر، وتشتت الحال، إن الله عز وجل جعل الوصية والإمامة في عقب الحسين عليه السلام، فإذا أردت أن تعلم ذلك فانطلق بنا إلى الحجر الأسود حتى نتحاكم إليه ونسأله عن ذلك. قال أبو جعفر: وكان الكلام بينهما في مكة، فانطلقا حتى أتيا الحجر الأسود، فقال علي بن الحسين لمحمد بن الحنفية: ابدأ أنت فابتهل إلى الله عزّ وجلَ، وسلْه أن يُنطق لك الحجر، ثم سَلْ، فابتهل محمد في الدعاء، وسأل الله، ثم دعا الحجر فلم يجبْه. فقال علي بن الحسين عليه السلام: يا عمّ لو كنت وصيّاً

---

(١) راجع الحديث ٤ ص ١٧٣ من أصول الكافي.

وإماماً لأجابك! قال له محمد: فادع الله أنت يابن أخي وسله، فدعا الله علي ابن الحسين عليه السلام، بما أراد، ثم قال: اسألك بالذي جعل فيك ميثاق الأنبياء وميثاق الأوصياء، وميثاق الناس أجمعين!! لما أخبرتنا من الوصيّ والإمام بعد الحسين علي عليهما السلام؟ قال: فتحرّك الحجر حتى كاد أن يزول عن موضعه، ثم أنطقه الله عز وجل بلسانٍ عربيٍّ مبين، فقال: اللهم إن الوصية والإمامة بعد الحسين بن علي عليهما السلام إلى علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ. قال: فانصرف محمد بن علي وهو يتولّى عليّ بن الحسين.! ا.هـ[1].

* * *

(١) أصول الكافي ١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠، والوافي ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨.

الحديث الثاني والعشرون

الأعياد الإمامية

روى الميرزا محمد حسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠) الملقب بخاتمة المحّدثين، فقال: «السيدان الجليلان أبو القاسم بن رضي الدين بن طاوس في: زوائد الفوائد، والسيد المحدث الجزائري في أنوار النعمانية!، عن الشيخ العالم أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (بن رستم) قال: أخبرنا الأمين السيد أبو المبارك أحمد بن محمد بن أردشير الدستاني، قال: أخبرنا السيد أبو البركات محمد الجرجاني، قال: أخبرنا هبة الله القمي، واسمه يحيى، قال: حدثنا إسحق بن محمد البغدادي، قال: حدثنا الفقيه الحسن بن الحسن السابري أنه قال: كنت أنا ويحيى بن أحمد بن جريج البغدادي، فقصدنا أحمد بن إسحق البغدادي، وهو صاحب الإمام الحسن العسكري عليه السلام بمدينة قم! فقرعنا عليه الباب فخرجت إلينا من داره صبية عراقية فسألناها (!) عنه، فقالت: هو مشغول وعياله فإنه يوم عيد! فقلنا: سبحان الله: الأعياد عندنا أربعة: عيد الفطر، وعيد النحر، والغدير، والجمعة.

قالت: روى سيدي أحمد بن إسحق، عن سيده العسكري، عن أبيه علي ابن محمد عليهما السلام أن هذا يوم عيد، **وهو خيار الأعياد عند أهل البيت عليهم السلام وعند مواليهم**، إلى أن ذكر خروج أحمد بن إسحق إليهم، وروايته عن العسكري، عن أبيه أن حذيفة دخل في اليوم التاسع من ربيع الأول على رسول الله ﷺ، وذكره بعض فضائل هذا اليوم، ومثالب من يقتل فيه، قال حذيفة: قلت: يا رسول الله في أمّتك وأصحابك من يهتك هذه الحرم؟ قال: **جبت من المنافقين** يظلم أهل بيتي، ويستعمل في أمتي الرياء، ويدعوهم إلى نفسه، ويتطاول على الأمة من بعدي، ويستجلب أموال الله

من غير حلّه، وينفقها في غير طاعة! ويحمل على كتفه درّة الخزي، ويضل الناس عن سبيل الله، ويحرّف كتابه، ويغيّر سنتي.....! إلى أن قال: ثم قام رسول الله ﷺ فدخل بيت أم سلمة، فرجعت عنه وأنا غير شاكٍّ في أمر الشيخ الثاني، حتى رأيته بعد رسول ﷺ قد فتح الشر، وأعاد الكفر والارتداد عن الدين، وحرّف القرآن»[1] ا.هـ.

قلت: ولكن هذه الرواية تصف سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالجبت «جبت من المنافقين»! علماً بأن حق الطبع!! في هذا الوصف أو هذه التسمية خاص بالشيخ الأول: خليفة رسول الله أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه؛ لأنهم يطلقون وصف (الجبت والطاغوت) على الشيخين أبي بكر وعمر. في مواضع كثيرة. اللهم إلا أن يكون الأمر فيه شيء من التساهل أو التداخل بوصفهما صنمين على كل حال! فإذا جرى (تبادل) في بعض الألقاب الأخرى، فالمفروض! ألا يطعن ذلك في (صحة) الروايات! لأنها ترتقي سنداً ومتناً فوق الظنون والأوهام! والله إن المرء لا يدري ما يقول، وما يزال السؤال الذي يلحّ عليَّ: كيف يصدّق بعض الناس هذا؟ أو هل يوجد من العقلاء من يصدق هذا، والأدلة على نقضه والزراية به أكثر من أن تحصى! أمامي الآن في الصفحة التي نقلت منها هذه الرواية - وفي الصفحات السابقة واللاحقة - روايات وأسماء (وأوصاف) كثيرة من هذا القبيل. ويتردد فيها على الدوام: دعاء باللعن!! وعلى أمور لو تأملها المرء لما صعب عليه أن يتذكر من الذي فعلها أو قام بها: اللاعن أو الملعون؟

وفي هذا الحديث الذي نقلناه في حق سيدنا عمر رضي الله عنه: نموذج ومثال. وكذلك دعاء صنمي قريش الذي أشار إليه المحدّث النوري في الصفحة التالية - وفي ألفاظه بعض الاختلاف بتعدد الروايات - قال النوري:

---

(١) فصل الخطاب ص ٢١٩.

«الكفعمي في البلد الأمين وفي جنته المعروف بالمصباح، عن عبد الله بن عباس عن علي عليه السلام أنه كان يقنت بدعاء صنمي قريش، وقال: إن الداعي به كالرامي مع النبي ﷺ في بدر وحنين بألف ألف سهم!! وقال أيضاً: إنه من غوامض الأسرار، وكرائم الأذكار، وكان أمير المؤمنين عليه السلام يواظب عليه في ليله ونهاره وأوقات أسحاره!»[1].

قلت: إن كلمات هذا الدعاء ـ كما جاء في بعض المصادر الأخرى ـ[2]، تزيد على ثلاثين ومائتي كلمة، فمن الذي أعطى لنفسه الحق في أن يوظف سيدنا علياً كرم الله وجهه، أو (يفرّغه) لهذه المهمة الجليلة في ليله ونهاره وأوقات أسحاره؟! أما مطلع هذا الدعاء ـ ونأسف لهذا النقل، ونستغفر الله تعالى ـ فهو: «اللهم العن صنمي قريش وجبتيها وطاغوتيها وإفكيها! وابنتيهما، اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك، وعصيا رسولك، وقلبا دينك، وحرّفا كتابك، وعطّلا أحكامك، وأبطلا فرائضك، وألحدا في آياتك، وعاديا أولياءك، ووااليا أعداءك، وخرّبا بلادك، وأفسدا عبادك...».

نعود لمسألة النعوت والألقاب، وبغض النظر عما يصاحبها أو يمشي بين يديها من سب ولعن! في هذه الصفحات التي أمامي حديث (مهم) من رواية «الشيخ الجليل علي بن إبراهيم القمي عن أبيه... عن أبي ذرّ!» وأهمية هذا الحديث؛ لأن له إسناداً ـ غير متصل ـ ينتهي بواحد من ثلاثة لم يرتدوا عن الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ، وهو أبو ذر؛ قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] قال رسول الله ﷺ: «ترد عليَّ أمتي

---

(١) فصل الخطاب للنوري ص ٢٢١ وانظر الصفحة ٢٢٠.
(٢) انظر نصّه في: البلد الأمين وجنة الأمان للكفعمي ص ٥٥١ ـ ٥٥٢ وبحار الأنوار للمجلسي ج٨٢ ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

يوم القيامة على خمس رايات، فراية مع عجل هذه الأمّة، ثم ترد عليَّ راية فرعون هذه الأمة، ثم ترد على رايةٌ مع سامريّ هذه الأمة، ثم ترد عليَّ راية ذي الثُّدية مع أول الخوارج وآخرهم، ثم ترد عليَّ راية إمام المتقين وسيد الوصيّين وقائد الغرّ المحجّلين ووصيّ رب العالمين»[1].

قلت: أوصاف أو ألقاب الخلفاء الراشدين الثلاثة إذن هي: عجل هذه الأمة: أبو بكر، وفرعونها: عمر، وسامريّها: عثمان. رضي الله عن أبي بكر وعمر وعثمان، وجازى واضع هذه الرواية الآثمة بما يستحق! وما أظنه غير علي بن إبراهيم الرائد، وأعني: رائد القول بتحريف القرآن أو بتكذيب رب العالمين، كما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق.

ولهذا فإن النبي ﷺ يسأل هؤلاء الثلاثة هذا السؤال: «فاسألهم: ما فعلتم بالثقلين من بعدي؟ - أي كتاب الله تعالى والعترة - فيقولون: أما الأكبر فحرّفناه ونبذناه وراء ظهورنا - أو بحسب إجابة الآخر - : فحرّفناه ومزّقناه وخالفناه. وأما الأصغر: فعاديناه وأبغضناه وظلمناه، أو بحسب إجابة ثانية: فخذلناه وضيّعناه وفعلنا به كل قبيح. «فأقول: ردّوا إلى النار ظماء مظمئين (!) مسودّة وجوهكم».

ولم يفت علي بن إبراهيم إضافة راية رابعة للخوارج أو الحرورية، وكان رئيسهم حرقوص بن زهير السعدي يلقب بذي الثُّديّة (تصغير ثدي) وقد نجمت هذه الفرقة في عهد سيدنا علي - صاحب الراية الخامسة - كما هو معلوم. قلت: يبدو أن «محل الشاهد» - كما يقال - وهو العيد المتصل بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ لم يتضح من خلال روايته هذه، أو تلك!! وذلك بسبب ما طواه المحدّث النوري، ولم يحمله على ذلك فيما يبدو إلا شهرة هذا الحديث، أو شهرة هذا العيد بوصفه من الأمور الاجتماعية

---

(١) فصل الخطاب ص ٢١٨.

المعهودة ، فبعد عبارة: «ويغير سنتي» قال النوري: «إلى أن قال . .» إشارة إلى ما طواه من هذا الحديث . ولهذا فقد رجعنا إلى ما كتبه نعمة الله الجزائري في كتابه (الأنوار النعمانية) ، فوجدنا أن المحدّث النوري طوى كذلك في المقدمات أموراً مهمة أخرى . ونحن نثبت هنا ما طواه هنا وهناك:

«قلنا: فاستأذني بالدخول عليه وعرّفيه مكاننا ـ والخطاب للصبية العراقية! ـ قال: فخرج علينا ـ أي أحمد بن إسحق ـ وهو متّزر بمئزر له متّشح بكسائه يمسح وجهه! فأنكرنا عليه ذلك . قال: لا عليكما إنني كنت أغتسل للعيد ، فإن هذا اليوم وهو يوم التاسع من شهر ربيع الأول يوم عيد . فأدخلَنا داره ، وأجلسنا على سرير له . ثم قال لنا: «إنّي قصّدت مولاي أبا الحسن العسكري عليه السلام مع جماعة من إخواني في مثل هذا اليوم وهو اليوم التاسع من ربيع الأول ، فرأينا سيدنا عليه السلام قد أمر جميع خدمه أن يلبس ما يمكنه من الثياب الجُدُد ، وكان بين يديه مجمرة يحرق فيها العود! قلنا: يابن رسول الله! هل تجد في هذا اليوم فَرَحاً؟ فقال عليه السلام: وأيُّ يوم أعظم حرمة من هذا اليوم عند أهل البيت وأفرح؟

«وقد حدّثني أبي عليه السلام أن حذيفة دخل في مثل هذا اليوم التاسع من شهر ربيع الأول (قلت: حفظنا هذا التاريخ إن شاء الله) على رسول الله ﷺ . قال حذيفة: فرأيت أمير المؤمنين عليه السلام مع ولديه الحسن والحسين عليهما السلام مع رسول الله ﷺ يأكلون ، والرسول ﷺ يبتسم في وجوههما!! ويقول: كُلا هنيئاً مريئاً ببركة هذا اليوم وسعادته ، فإنه اليوم الذي يقبض الله فيه عدوّه وعدوّ جدّكما ، ويستجيب دعاء أمّكما ، فإنه اليوم الذي يكسر فيه شوكة مبغض جدّكما ، وناصر عدوّكما ، فإنه اليوم الذي يفقد فرعون أهل بيتي وهامانهم وظالمهم وغاصب حقهم . كُلا فإنه اليوم الذي يفرّج الله فيه قلبكما وقلب أمكما . (قلت: تحليل هذا التكرار غير المبين يحتاج

إلى بعض علماء النفس!) .

«قال حذيفة: قلت: يا رسول الله! في أمّتك ، وفي أصحابك من يهتك هذا الحرم؟ قال رسول الله ﷺ: جبت من المنافقين يظلم أهل بيتي ، ويستعمل في أمتي الرياء ، ويدعوهم إلى نفسه ، ويتطاول على الأمة من بعدي ، ويستجلب أموال الله من غير حلّه ، وينفقها في غير طاعته ، ويحمل على كتفه درّة الخزي ، ويضل الناس عن سبيل الله ، ويحرّف كتابه ، ويغير سنّتي ، ويغصب إرث ولدي ، وينصب نفسه علماً ويكذّبني! ويكذّب أخي ووزيري ووصيّي وزوج ابنتي ، ويتغلب على ابنتي ويمنعها حقها ، وتدعو فيستجاب لها الدعاء في مثل هذا اليوم .

«قال حذيفة: قلت: يا رسول الله! ادع الله ليهلكه في حياتك ، **قال: يا حذيفة لا أحب أن أجترئ على الله لما قد سبق في علمه!** لكني سألت الله عز وجلّ أن يجعل لليوم الذي يقبضه فيه إليه فضيلة على سائر الأيام ، ويكون ذلك سنّة يستنُّ بها أحبائي ، وشيعة أهل بيتي ، ومحبّوهم (قلت: لا بد قبل المتابعة من القول إن هذا الحديث فيه من أمارات (ذكاء)!! الواضع أكثر مما فيه من علامات الوضع ، وإن شئت قلت: إن هذين الصنفين من الأمارات كفرسي رهان ، مع الاعتذار من الخيل التي قال فيها سيدنا رسول الله ﷺ: إن الخير معقود بنواصيها إلى يوم القيامة) .

«فأوحى الله عزّ وجل إليَّ ، فقال: يا محمد إنه قد سبق في علمي أن يمسّك وأهلَ بيتك مِحَنُ الدنيا وبلاؤها ، وظلم المنافقين والمعاندين من عبادي ممن نصحتهم وخانوك ، ومحضّتهم وغشّوك ، وصافيتهم وكاشحوك ، وأوصلتهم وخالفوك! وأوعدتهم فكذّبوك . فإني بحولي وقوتي وسلطاني لأفتحنّ على روح من يغصب بعدك علياً وصيّك ووليي حقك من العذاب الأليم ، ولأوصلنّه وأصحابه قعراً يشرف عليه إبليس فيلعنه ، ولأجعلّن ذلك المنافق

عبرةً في القيامة مع فراعنة الأنبياء وأعداء الدين في المحشر، ولأحشرنهم وأوليائهم وجميع الظلمة والمنافقين في جهنم، ولأدخلنهم فيها أبد الآبدين. يا محمد! أنا أنتقم من الذي يجترئ عليَّ، ويستترك (!) كلامي، ويشرك بي، ويصدّ عن سبيلي، وينصب نفسه عجلاً لأمّتك (قلت: إن حكاية الألقاب متعبة، وقائمتها طويلة!!) ويكفر بي!

«إنّي قد أمرت سكان سبع سماواتي من شيعتكم ومحبيكم أن يتعيّدوا (!) في هذا اليوم الذي أقبضه إليَّ فيه، وأمرتهم أن ينصبوا كراسي كرامتي بإزاء البيت المعمور، ويثنوا عليَّ، ويستغفروا لشيعتكم من ولد آدم. يا محمد! **وأمرت الكرام الكاتبين أن يرفعوا القلم عن الخلق ثلاثة أيام** (!!) من أجل ذلك اليوم، ولا أكتب عليهم شيئاً من خطاياهم كرامة لك ولوصيّك (!!) ـ يا ساتر! ـ يا محمد إني قد جعلت ذلك عيداً لك ولأهل بيتك، وللمؤمنين من شيعتك. وآليت على نفسي بعزّتي وجلالي وعلوّي في رفيع مكاني أن من وسّع في ذلك اليوم على أهله وأقاربه لأزيدنّ في ماله وعمره، ولأعتقنّه من النار، ولأجعلنّ سعيه مشكوراً، وذنبه مغفوراً، وأعماله مقبولة.

«ثم قام رسول الله ﷺ فدخل بيت أم سلمة... إلخ الرواية[1].

أما الرواية الثانية، وأعني رواية ابن طاووس في كتاب (زوائد الفوائد) التي نقل عنها أو أحال عليها المحدّث النوري كذلك، فقد وردت في كتاب: بحار الأنوار للعلاّمة المجلسي (ج٩٥ ص ٣٥١ ـ ٣٥٥) وفي هذه الرواية أسباب إضافية للحديث، و(مثالب) أخرى لعمر بن الخطاب رضي الله عنه! فقد جاء على لسان حذيفة ـ طبعاً ـ قوله: «ورجعت وأنا غير شاكّ في **أمر الثاني**، حتى رأيته بعد وفاة رسول الله ﷺ قد اتبع الشر، وعاود الكفر، وارتد عن الدين، وشمّر للملك، وحرّف القرآن، وأحرق بيت الوحي،

---

(١) الأنوار النعمانية ج١ ص١٠٨ ـ ١١١.

وابتدع السنن وغيّرها، وغيّر الملّة، ونقل السنة! وردّ شهادة أمير المؤمنين عليه السلام، وكذّب فاطمة بنت رسول الله، واغتصب فدك منها!! وأرضى اليهود والنصارى والمجوس، وأسخط قرة عين المصطفى ولم يرضها، وغير السنن كلها، ودبّر على قتل أمير المؤمنين عليه السلام، وأظهر الجور، وحرّم ما حلّله الله، وحلّل ما حرّم الله، ولطم وجه الزكيّة عليها السلام، وصعد منبر رسول الله ﷺ ظلماً وعدواناً، وافترى على أمير المؤمنين وعانده وسفّه رأيه.

«قال حذيفة: فاستجاب الله دعوة مولاي عليه أفضل الصلاة والسلام على ذلك المنافق، وجرى كما جرى قتله على يد قاتله، **رحمة الله على قاتله**.

«قال حذيفة: فدخلت على أمير المؤمنين لما قتل **ذلك المنافق** لأهنئه بقتله ومصيره إلى ذلك الخزي والانتقام! فقال أمير المؤمنين عليه السلام: يا حذيفة تذكر اليوم الذي دخلت فيه على رسول الله ﷺ وأنا وسبطاه نأكل معه؟ فدلَّك على فضل هذا اليوم . .؟ فقلت: نعم يا أخا رسول الله ﷺ، فقال عليه السلام:

«هو والله هذا اليوم الذي أقرّ الله تبارك وتعالى فيه عيون أولاد رسول الله ﷺ، وأني لأعرف لهذا اليوم اثنين وسبعين اسماً!! (قلت: يا حفيظ!) قال حذيفة: فقلت يا أمير المؤمنين إني أحب أن تسمعني أسماء **هذا اليوم التاسع من شهر ربيع الأول!** فقال عليه السلام: يا حذيفة هذا يوم الاستراحة، ويوم تنفيس الهم والكرب، والغدير الثاني، ويوم تحطيط الأوزار، ويوم الحبوة، ويوم رفع القلم . . .» إلخ هذه الأسماء، ومنها: يوم الزكاة العظمى، ويوم الفطر الثاني، **ويوم ظفرت به بنو إسرائيل**، ويوم يعض الظالم على يديه، ويوم النيلة! ويوم قبل الله أعمال الشيعة، ويوم الزهد في الكبائر، ويوم المستطاب،

(قلت: وآخرها: يوم الإسلام).

«قال حذيفة: فقمت من عند أمير المؤمنين عليه السلام وقلت في نفسي: لو لم أدرك من أفعال الخير ما أرجو به الثواب إلا حب هذا اليوم لكان مناي.

قال محمد بن أبي العلاء الهمداني، ويحيى بن جريج: فقام كل واحد منّا فقبّل رأس أحمد بن إسحاق (قلت: لا فُضّ فوه!) وقلنا: الحمد لله الذي ما قبضَنا حتى شرّفنا بفضل هذا اليوم المبارك، وانصرفنا من عنده، وعيّدنا فيه، فهو عيد للشيعة»ا.هـ.

بقي أن نشير أخيراً ـ بهذه المناسبة ـ إلى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ وأرضاه لم يمت في اليوم التاسع من ربيع الأول، كما جاء في هذه الروايات! ولكن في آخر شهر ذي الحجة عام ٢٣ هـ. قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «ضربه أبو لؤلؤة فيروز المجوسي الأصل، الرومي الدار، وهو قائم يصلّي في المحراب صلاة الصبح يوم الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة من هذه السنة ـ سنة ثلاث وعشرين ـ بخنجر ذات طرفين، فضربه ثلاث ضربات ـ وقيل ست ضربات ـ. ورجع العلج بخنجره لا يمرّ بأحد إلا ضربه، حتى ضرب ثلاثة عشر رجلاً، مات منهم ستة، فألقى عليه عبد الله بن عوف برنساً فانتحر نفسه لعنه الله، وحمل عمر إلى منزله والدم يسيل من جرحه ـ وذلك قبل طلوع الشمس ـ ثم سأل عمن قتله من هو؟ فقالوا له: هو أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة، فقال: الحمد لله الذي لم يجعل منيّتي على يدي رجل يدعي الإيمان ولم يسجد لله سجدة! ثم قال: قبّحه الله، لقد كنا أمرنا به معروفاً... إلخ»، قال: «ومات ﷺ بعد ثلاث، ودفن في يوم الأحد مستهل المحرم من سنة أربع وعشرين بالحجرة النبوية، إلى جانب الصدّيق، عن إذن أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ في ذلك»[1] ﷺ وأرضاه. ومما

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي رحمه الله ٧/١٣٨.

يؤكد هذه الرواية ـ ونحوها ـ مما ذكره المؤرخون، أن عثمان ﷺ استقبل بخلافته المحرم سنة أربع وعشرين، لا خلاف في ذلك.

أما هذا (الحجم) الذي لا يوصف من الحقد على ابن الخطاب، فقد يكون في استشهاده هذا على يد أبي لؤلؤة ما يشير إلى أسبابه.

رحم الله الخليفة الإمام العادل، عبقري الإدارة والحكم، ورجل الحرب والسلم: عمر بن الخطاب، ورضي الله عنه.

وجازى كل كاذبٍ وحاقد وصاحب كبد محروقة من عهد أبي لؤلؤة ويوم رستم، إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها.

* * *

الحديث الثالث والعشرون

صفحة من السيرة النبوية: المعراج

في كتاب (الوافي) مائة باب وباب (١٠١) في (خصائص الحجج وفضائلهم عليهم السلام) وفي (بدو - بدء - خلق الحجج ومواليدهم ومكارمهم عليهم السلام) وتقع هذه الأبواب في خمس وستين وأربعمائة صفحة هي صفحات المجلد الثاني من الكتاب المذكور (ص ٤٨١ إلى ٩٤٦). ومجموع أحاديث هذين النوعين أو القسمين من الأبواب اثنان وخمسون وستمائة حديث.

وقد تضمنت (أبواب بدو خلق الحجج..) باباً في السيرة النبوية جاء تحت عنوان: (باب ما جاء في رسول الله ﷺ) - الباب الخامس - وفيه اثنان وعشرون حديثاً تقع مع (بيان) الفيض الكاشاني في ثلاث وعشرين صفحة. وقد لا تبلغ (وقائع) السيرة فيها أكثر من عشر صفحات! شملت طرفاً من صفته - الخُلْقية - صلوات الله وسلامه عليه. وننقل فيما يلي (حديثاً) متصلاً بالمعراج، وخلاصة للسيرة النبوية ختم بها الفيض الكاشاني هذا الباب.

قال في (الكافي): «العدّة، عن أحمد، عن الحسين، عن الجوهري، عن علي قال: سأل أبو بصير أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر، فقال: جعلت فداك! كم عُرج برسول الله ﷺ؟ قال: «مرّتين، فأوقفه جبريل موقفاً، فقال له: مكانك يا محمد، فلقد وقفت موقفاً ما وقفه ملك قط، ولا نبيٌّ. **إن ربك يصلّي!** فقال: يا جبرائيل وكيف يصلّي؟

قال: يقول: سبّوح قدوّس أنا ربّ الملائكة والروح، سبقت رحمتي غضبي.

«فقال: اللهم عفوك عفوك، قال: وكان كما قال الله (تعالى): ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]»، فقال له أبو بصير: جعلك فداك! ما قاب قوسين أو أدنى؟ قال: «ما بين سِيتها إلى رأسها، قال: فكان بينهما حجاب يتلألأ بخفقٍ، ولا أعلمه إلا وقد قال: زبرجد، فنظر مثل سمّ الإبرة إلى ما شاء الله من نور العظمة. فقال الله تبارك وتعالى: يا محمد، فقال: لبيك ربّي، قال: من لأمّتك من بعدك؟ قال: الله أعلم! قال: علي بن أبي طالب أمير المؤمنين وسيّد المسلمين وقائد الغرّ المحجّلين».

قال: ثم قال أبو عبد الله عليه السلام لأبي بصير: «يا أبا محمد، والله ما جاءت ولاية علي عليه السلام من الأرض، ولكن جاءت من السماء مشافهة»[1] ا.هـ.

قلت: إن أحاديث الإمامة والولاية ونحوها ـ عندهم ـ تدل دلالة قاطعة على أن الولاية من السماء وليست من الأرض! ولكنه أراد في هذا الحديث ـ من أحاديث السيرة النبوية!! ـ أن يقول إن ولاية علي جاءت مشافهة وليست من طريق الوحي أو الإلهام، أو الأحاديث النبوية أو الأحاديث التي تنتهي إلى الأئمة أنفسهم مثلاً! ولكن العبارة ضاقت فيما يبدو على أبي بصير، فقال: إنها لم تأت من الأرض. وتقوم روايات أبي بصير في الغالب على المبالغات والمجازفات[2].

---

(١) الوافي: المجلد الثاني: الحديث ١٣٣١ ص ٧١٤ ـ ٧١٥.

(٢) من هذه المجازفات ما رواه عنه الطوسي في التهذيب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ذبيحة الناصب لا تحل! وما رواه عنه أيضاً ـ في التهذيب ـ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري اللحم من السوق، وعنده من يذبح ويبيع من إخوانه، فيتعمد الشراء من النُّصَّاب! (جمع: ناصب) فقال: أي شيء تسألني أن أقول؟ ما يأكل إلا مثل الميتة والدم ولحم الخنزير! قلت: سبحان الله! مثل الميتة والدم ولحم الخنزير؟ فقال: نعم وأعظم عند الله من ذلك!! ثم قال: «إن هذا في قلبه على المؤمنين مرض». الوافي: الحديثان: ١٩٣١٩ و ١٩٣٢٠: المجلد ١٩ ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥. =

ولا نقف هنا عند معنى (المشافهة)! وما تحمله من دلالات، والحديث فيها عن المتكلم ـ طبعاً ـ وليس عن المتلقّي أو السامع.

هذا وقد ختم صاحب (الوافي) هذا الباب بنحو صفحتين تضمنتا خلاصة عن السيرة النبوية من (الكافي) و (التهذيب)، ونحن ننقل هنا ما نقله عن شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي ـ رحمه الله ـ في كتابه (التهذيب) أو: تهذيب الأحكام.

قال: «كنيته صلى الله عليه وآله: أبو القاسم. ولد بمكة يوم الجمعة السابع عشر من شهر ربيع الأول في عام الفيل. وصدع بالرسالة! في يوم السابع والعشرين من رجب وله أربعون سنة. وقُبض بالمدينة مسموماً يوم الاثنين لليلتين بقيتا من صفر سنة عشر من الهجرة، وهو ابن ثلاث وستين سنة. وأمّه آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤيّ بن غالب. وقبره بالمدينة في حجرته التي توفي فيها، وكان قد أسكنها في حياته عائشة بنت أبي بكر ابن أبي قحافة! فلما قُبض النبي صلى الله عليه وآله اختلف أهل بيته ومن حضر من أصحابه في الموضع الذي ينبغي أن يدفن فيه، فقال بعضهم: يدفن بالبقيع. وقال آخرون: يدفن في صحن المسجد!! وقال أمير المؤمنين عليه السلام: إن الله لم يقبض نبيّه إلا في أطهر البقاع، فينبغي أن يدفن في البقعة التي قُبض فيها، فاتفقت الجماعة على قوله، ودفن في حجرته على ما ذكرناه»[1] ا.هـ. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابنا أجمعين.

قلت: المشهور عندنا أن سيّد المرسلين ولد بشعب بني هاشم بمكة في صبيحة يوم الإثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول عام الفيل ـ وكانت

= قلت: وغني عن البيان أن ذبيحة أهل الكتاب حلال بنص القرآن الكريم! فما دلالة هذا الحكم الذي يرويه شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي عن أبي بصير؟.

(١) الوافي: ٣/ ٧٢٣.

حادثة الفيل في شهر المحرم قبل مولد النبي الأكرم بنحو خمسين يوماً (في أوائل شهر آذار (مارس) ٥٧١م) وقد ذهب محمود باشا الفلكي المشهور إلى أن ولادته عليه الصلاة والسلام كانت في التاسع من شهر ربيع الأول من العام المذكور (الموافق ٢٠ نيسان (إبريل) ٥٧١م)[1] وقد قام النبي الأكرم بأعباء الدعوة من اليوم الأول الذي أُمر فيه بالإنذار والتبليغ، وأن الذين أسلموا في هذا اليوم: زوجته خديجة بنت خويلد، ومولاه زيد بن حارثة، وابن عمه علي بن أبي طالب ـ وكان صبياً يعيش في كفالة الرسول ـ وصديقه الحميم أبو بكر الصدّيق رضي الله عنهم أجمعين «ثم نشط أبو بكر في الدعوة إلى الإسلام، وكان رجلاً مألفاً محبباً سهلاً، ذا خلق ومعروف، فجعل يدعو من يثق به من قومه ممن يغشاه ويجلس إليه ـ وكان رجال قومه يأتونه ويألفونه، لعلمه وتجاربه، وحسن مجالسه ـ فأسلم بدعائه عثمان بن عفان الأموي، والزبير بن العوام الأسدي، وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص الزهريّان، وطلحة بن عبيد الله التيمي .كما أسلم بدعائه: عثمان بن مظعون، وأبو عبيدة بن الجراح، وأبو سلمة بن عبد الأسد، والأرقم بن أبي الأرقم . . .»[2] .

وفي صحاح أهل السنة أن رسول الله ﷺ مرض عشرة أيام، وأن المرض اشتد به يوم الخميس، قبل وفاته بأربعة أيام، فأرسل إلى أبي بكر ﷺ أن يصلّي بالناس، فصلّى أبو بكر تلك الأيام سبعة عشر صلاة في حياته ﷺ . وفي أحدها وجد رسول الله ﷺ من نفسه خفّة فخرج بين رجلين لصلاة

(١) محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية: محمود الخضري بك ١/ ٦٢ .
(٢) راجع: الرحيق المختوم للشيخ صفي الرحمن المباركفوري ص ٨٥ ـ ٨٦ الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م، مكة المكرمة . والسيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية للدكتور مهدي رزق الله أحمد ص ١٥٨ الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض .

الظهر، وأبو بكر يصلّي بالناس، وعندما رآه أراد أن يتأخر، فأومأ إليه أن لا يتأخر، وقال: أجلساني إلى جنبه، فأجلساه إلى يسار أبي بكر، فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلّون بصلاة أبي بكر. وفي رواية للبخاري: ويسمع الناس التكبير[1].

ثم كانت الوفاة الأليمة حين اشتدت الضحى من يوم الإثنين ١٢ ربيع الأول سنة ١١هـ. وقد تم له ﷺ ثلاث وستون سنة، وزادت أربعة أيام[2].

هذا والتفصيلات الدقيقة في كتب الحديث والسيرة معروفة ومشهورة، والخلاف الذي أشار إليه الطوسي حول الموضع الذي يدفن فيه ﷺ، وقع، ولكن لم يقل أحد: يدفن في صحن المسجد!!، كما أن الذي حسم الخلاف كان الصدّيق رضي الله عنه، حين قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما قُبض نبي إلا دفن حيث يقبض، فرفع أبو طلحة فراشه الذي توفي عليه، فحفر تحته، وجعل القبر لحداً»[3] **قلت**: وحكاية (صحن المسجد) ـ ولا ندري أين يقع ـ إلى جانب هذه النقاط تضعف رواية الطوسي، التي جاءت مخالفة كذلك لما ذكره كل من الكليني والنوبختي، قال الكليني: «ولد النبي ﷺ لاثنتي عشرة ليلة مضت من شهر ربيع الأول في عام الفيل يوم الجمعة مع الزوال، وروي أيضاً: عند طلوع الفجر... ثم قبض لاثنتي عشرة ليلة مضت من ربيع الأول يوم الإثنين وهو ابن ثلاث وستين سنة. وتوفي أبوه عبد الله بن عبدالمطلب بالمدينة عند أخواله، وهو ابن شهرين. وماتت أمّه آمنة بنت وهب ابن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب وهو ابن أربع سنين، ومات عبد المطلب وللنبي ﷺ نحو ثمان سنين..»[4].

---

(١) المباركفوري ص ٥٢٦ ـ ٥٢٨. والدكتور مهدي رزق الله أحمد ص ٦٩٠.
(٢) المصدرين السابقين.
(٣) المباركفوري ص ٥٣٠.
(٤) أصول الكافي ١/ ٣٣٣.



وقال الحسن بن موسى النوبختي: «قُبض رسول الله ﷺ في شهر ربيع الأول سنة عشر من الهجرة وهو ابن ثلاث وستين سنة، وكانت نبوته ﷺ ثلاثاً وعشرين سنة . . .»[(١)] .

بل يمكننا القول: إن عبارة (صحن المسجد) ربما أومأت إلى (الوضع) في رواية الطوسي؛ لأنه لا يمكن الحديث عن (صحنٍ) للمسجد النبوي قبل الزيادة عليه أو التوسعة التي شرع بها في شهر صفر عام ٨٨ هـ عمر بن عبدالعزيز والي المدينة من قبل الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك. وقد سبق لسيدنا عمر رضي الله عنه حين قام بتوسعة المسجد النبوي عام ١٧هـ أن «استحدث رحبةً خارج المسجد عرفت بالبطحاء».

يضاف إلى ذلك: أن النبي ﷺ نهى في مرضه الذي توفي فيه عن اتخاذ القبور مساجد. وأن أحاديث النهي هذه رواها كل من السنة والشيعة على حد سواء (راجع الحديث الثالث عشر).

* * *

(١) فرق الشيعة ص ٢٩ دار الأضواء ـ بيروت ٢٠٠٦م.

الحديث الرابع والعشرون

من وقائع الهجرة النبوية

بعد الباب الذي عقده الفيض الكاشاني تحت عنوان: (باب ما جاء في رسول الله ﷺ) والذي نقلنا منه الحديث السابق، عقد باباً تحت عنوان: (باب ما جاء في أمير المؤمنين صلوات الله عليه وأمّه) استهله بحديث (الكافي) عن أبي عبد الله عليه السلام: «أن فاطمة بنت أسد جاءت إلى أبي طالب لتبشّره بمولد النبي ﷺ فقال أبو طالب: اصبري سبتاً آتيك بمثله إلا النبوّة! وقال: السبت: ثلاثون سنة، وكان بين رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام ثلاثون سنة»[١] وفي الحديث الثاني ـ عن الكافي أيضاً ـ قال لها أبو طالب: «إنك تحبلين وتلدين بوصيّه ووزيره»[٢] ولا أدري: هل في هذا دلالة على أن أبا طالب كان ـ وهو على دين قومه قبل بعثة النبي بأربعين عاماً! وقبل ميلاد علي ابنه بثلاثين عاماً ـ يعلم أن محمداً ﷺ نبي، وأن علياً وزير ووصي؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يخبر أبو طالب النبي بذلك قبل أن ينزل عليه الوحي؟ ولماذا بعد أن جاءه الوحي ترك السيدة خديجة تذهب بالنبي الكريم إلى ورقة بن نوفل؟ . . . إلخ.

والأسئلة هنا كثيرة وأهمها عند أهل السنة: لماذا لم يُسلم أبو طالب؟ أو على أحسن الفروض: لماذا لم يشهر إسلامه في هذه المدة المديدة إن حدث أنه دخل في الإسلام؟! المهم: الحديث الذي نودّ نقله من هذا الباب متصل بالسيرة النبوية، وعندما طالعته حسبت أنه من باب ما جاء في رسول الله، وليس من باب ما جاء في أمير المؤمنين، وإن كان له علاقة بعلي رضي الله عنه. وهو

---

(١) الوافي: المجلد الثاني (ح ١٣٣٦) ص ٧٢٤.

(٢) المصدر السابق ص ٧٢٤ ـ ٧٢٥.

الحديث الرابع في هـذا الباب . أما الحديث الثالث فهو عن فاطمة بنت أسد أم أمير المؤمنين سيدنا علي ، وفيه خبر هجرتها ووفاتها ، وكيف أن سيدنا علياً اضطجع في قبرها ، ولقنّها ما تسأل عنه ؛ قال: «فإنها سئلت عن ربّها فقالت ، وسئلت عن رسولها فأجابت ، وسئلت عن وليّها وإمامها فأُرتج عليها ، فقلت: ابنك ، ابنك ، ابنك» من حديث طويل رواه في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام[1] ومما يتصل بمسألة الهجرة ، روى في الكافي بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام أنها «كانت أول امرأة هاجرت إلى رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة على قدميها»[2] .

حديثنا المشار إليه من رواية الكليني أيضاً في كتابه (الكافي) عن سعيد بن المسيّب! قال: سألت علي بن الحسين عليهما السلام: ابن كم كان علي بن أبي طالب يوم أسلم؟ (قلت: ربما كان أدب السؤال لعلي زين العابدين رضي الله عنه أن يوصف سيدنا علي بأمير المؤمنين أو بأنه أب المسؤول أو جدّه ، مثلاً) .

فقال: «أوَ كان كافراً قط؟ إنما كان لعلي! عليه السلام حين بعث الله تعالى رسوله ﷺ عشر سنين ، **ولم يكن يومئذ كافراً**» (قلت: هذه الجملة أو كلمة يومئذ على الأقل زيادة هجينة . .) ولقد آمن بالله وبرسوله ، وسبق الناس كلهم إلى الإيمان بالله وبرسوله وإلى الصلاة ، بثلاث سنين! (قلت: هل معنى ذلك أن النبي ﷺ بقي يدعو ثلاث سنين لم يؤمن به أحد سوى علي رضي الله عنه ، الذي كان غلاماً يعيش في بيت النبوّة؟ أم إن الأمر لا يعدو مبالغة غير بليغة؟)[3] وكانت أول صلاة صلاّها مع رسول الله ﷺ الظهر ركعتين ،

---

(١) نفس المصدر ص ٧٢٥ ـ ٧٢٦ .

(٢) أصول الكافي ١/ ٣٤٤ .

(٣) الجواب فيما يبدو في تفسير القمّي ، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ * إِنَّا كَفَيۡنَٰكَ ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ﴾ [سورة الحجر: الآيتان: ٩٤، ٩٥] : «إنها نزلت بمكة بعد أن نبأ! رسول الله ﷺ بثلاث سنين ، وذلك أن النبوة نزلت على رسول الله يوم الإثنين ، =

وكانت ركعتين! وكذلك فرضها الله تعالى على من أسلم بمكة ركعتين ركعتين في الخمس صلوات.

«وكان رسول الله ﷺ يصلّيها بمكة ركعتين، ويصلّيها علي عليه السلام معه بمكة ركعتين. (قلت: أليس في هذا شيء من التكرار؟) وعلي يصلّيها معه مدة عشر سنين، حتى هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة. (قلت: يفهم من هذا أن الصلاة بقيت ركعتين ـ ثم زيدت في الحضر كما يقول الفقهاء ـ مدة عشر سنين، أم إنها بقيت كذلك حتى هاجر النبي إلى المدينة؟ لأن الهجرة كانت بعد ثلاث عشرة سنة؟ النص يتحدث عن عشر سنين حتى هاجر رسول الله، كأن الهجرة كانت بعد عشر سنوات لا بعد ثلاث عشرة سنة، كما سيأتي في الحديث نفسه بعد قليل: وعلى أي حال: هل كان هذا الحكم خاصاً بسيدنا علي؟ أم هو عام ينطبق على جميع من دخل في الإسلام، وأولهم السيدة خديجة رضي الله عنها؟).

«وخلّف علياً عليه السلام في أمور لم يكن يقوم بها أحد غيره (!).

«وكان خروج رسول الله ﷺ من مكة في أول يوم من شهر ربيع الأول، وذلك يوم الخميس من سنة ثلاث عشرة من المبعث. وقدم المدينة لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول مع زوال الشمس، فنزل بـ (قبا) فصلّى الظهر ركعتين، والعصر ركعتين. ثم لم يزل مقيماً ينتظر علياً عليه السلام يصلّي الخمس صلوات ركعتين ركعتين. أتقيم عندنا فنتخذ لك منزلاً

= وأسلم علي يوم الثلاثاء، ثم أسلمت خديجة بنت خويلد زوجة النبي ﷺ. ثم دخل أبو طالب إلى النبي ﷺ وهو يصلّي، وعليٌّ عليه السلام بجنبه، وكان مع أبي طالب عليه السلام جعفر، فقال له أبو طالب: صِلْ جناح ابن عمّك!، فوقف جعفر على يسار رسول الله ﷺ، فبدر رسول الله ﷺ من بينهما، فكان رسول الله ﷺ يصلّي، وعليّ وجعفر وزيد بن حارثة وخديجة يأتمون به, فلما أتى لذلك ثلاث سنين، أنزل الله عليه: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ * إِنَّا كَفَيۡنَٰكَ ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ﴾ تفسير القمي ١/ ٣٨٠.

ومسجداً؟ (من السائل؟ هكذا الرواية، متصلة على هذا الوجه، ولعل ما طوى منها فحواه أن أهل قبا كانوا يسألون رسول الله هذا السؤال! والعجيب أن يتخذوا له مسجداً؟!)، فيقول: لا، إني أنتظر علي بن أبي طالب، وقد أمرته أن يلحقني، ولست مستوطناً منزلاً حتى يقدم عَلّيٌّ (قلت: الحديث عن الاستيطان عجيب غريب؛ لأن النبي في جميع الأحوال لم يستوطن قبا، وقد تحول عنها بعد أيام، كما أنه نزل فيها على كلثوم بن الهدم، الذي نزل عليه علي ﷺ حين لحق بالنبي بعد ذلك) وما أسرعه إن شاء الله، فقدم عليٌّ عليه السلام والنبي في بيت عمرو بن عوف فنزل معه! ثم إن رسول الله ﷺ لما قدم عليه علي **تحوّل من** (قبا) **إلى بني سالم بن عوف! وعلي عليه السلام معه**، يوم الجمعة مع طلوع الشمس، **فخطّ لهم مسجداً، ونصب قبلته**، فصلّى بهم فيه الجمعة ركعتين، وخطب خطبتين.

«ثم راح من يومه إلى المدينة على ناقته التي كان قدم عليها **وعلي عليه السلام معه لايفارقه يمشي بمشيه!** وليس يمر رسول الله ﷺ ببطنٍ من بطون الأنصار إلا قاموا إليه يسألونه أن ينزل عليهم، فيقول لهم: خلّوا سبيل الناقة فإنها مأمورة، فانطلقت به ورسول الله واضع لها زمامها، حتى إذا انتهت إلى الموضع الذي ترى - وأشار بيده إلى باب مسجد رسول الله ﷺ الذي يصلّي عنده بالجنائز - فوقفت عنده وبركت ووضعت جرانها على الأرض. فنزل رسول الله ﷺ وأقبل أبو أيوب مبادراً حتى احتمل رحله، فأدخله منزله. ونزل رسول الله ﷺ وعليٌّ عليه السلام معه حتى بُني له مسجده، وبُنيت له مساكنه ومنزل عليٌّ، فتحوّلا إلى منازلهما».

«فقال سعيد بن المسيب لعلي بن الحسين عليهما السلام: جُعلت فداك! كان أبو بكر مع رسول الله ﷺ حين أقبل إلى المدينة، فأين فارقه؟

«فقال: إن أبا بكر (قلت: رضي الله عنه) لما قدم رسول الله ﷺ إلى (قبا)

فنزل بهم، انتظر قدوم عليّ عليه السلام، قال له أبو بكر ﷺ انهض بنا إلى المدينة! فإن القوم قد فرحوا بقدومك، وهم يستريثون إقبالك إليهم، فانطلق بنا ولا تقم هاهنا تنتظر علياً، فما أظنه يقدم عليك إلى شهر!

«فقال له رسول الله ﷺ: كلاّ! ما أسرعه، ولست أريم حتى يقدم ابن عمي، وأخي في الله تعالى، وأحبّ أهل بيتي إليّ، فقد وقاني من المشركين! (قلت: أليس هذا الجواب في حكم البلاغة النبوية زائد وكثير؟)

«**قال: فغضب** عند ذلك أبو بكر (رضي الله عنه) واشمأزّ! وداخله من ذلك **حسدٌ لعلّي عليه السلام**، وكان ذلك أول عداوةٍ بدت منه لرسول الله ﷺ في عليّ، وأول خلاف على رسول الله ﷺ! فانطلق حتى دخل المدينة، وتخلّف رسول الله ﷺ بقبا ينتظر علياً عليه السلام (قلت: لم ينته هذا الحديث بعد! ولكن لا بد من التأكيد هنا على أن هذا يدل على أن أبا بكر ﷺ سبق النبي في دخوله إلى يثرب، وأنه دخل وحده وليس مع النبي ﷺ بطبيعة الحال، وأن الذي صحب النبي في هذا الدخول إنما هو علي بن أبي طالب ﷺ بعد أن لحق به في قبا! نتابع..)

«قال: قلت لعلي بن الحسين عليهما السلام: فمتى زوّج رسول الله ﷺ فاطمة من عليّ عليه السلام؟ فقال: «بالمدينة، **بعد الهجرة بسنة!** وكان لها يومئذ تسع سنين» قال علي بن الحسين: ولم يولد لرسول الله ﷺ من خديجة على فطرة الإسلام إلا فاطمة عليها السلام. وقد كانت خديجة ماتت قبل الهجرة بسنة، ومات أبو طالب بعد موت خديجة بسنة!! فلما فقدهما رسول الله سأم (هكذا) المقام بمكة ودخله حزن شديد، وأشفق على نفسه من كفار قريش، فشكى إلى جبريل عليه السلام ذلك! فأوحى الله تعالى إليه: اخرج من القرية الظالم أهلها. وهاجر إلى المدينة»[1].

(١) الوافي: الحديث ١٣٣٩ المجلد الثالث ص ٧٢٦ ـ ٧٢٩.

قلت: لا نعلّق على كل ما ورد في هذه الرواية؛ لأن وقائع الهجرة النبوية بمراحلها وتفاصيلها تكفّلت بها كتب السنة والسيرة ـ عند أهل السنة ـ وأكتفي بتعليق عابر، إلى جانب الإشارة ـ أولاً ـ إلى هذا الذي ورد في آخر هذا (الحديث) وهو تاريخ وفاة **كلٍ** من عم النبي ﷺ أبي طالب، وزوجته خديجة بنت خويلد رضي الله عنها.

لم تكن وفاة السيدة خديجة في العام الثاني عشر من البعثة، ووفاة أبي طالب في العام الثالث عشر (أو أوائل العام الرابع عشر أول أعوام الهجرة) لأنهما توفيا جميعاً في العام العاشر من البعثة النبوية. توفي أبو طالب في أواخر شهر رجب من هذا العام بعد الخروج من الشعب بستة أشهر، وتوفيت السيدة خديجة ـ رضي الله عنها ـ بعده بشهرين ونيّف في رمضان. وفي رواية أخرى: أن أبا طالب توفي كذلك في رمضان قبل وفاة السيدة خديجة بثلاثة أيام. ولهذا سمّى كتّاب السيرة والمؤرخون هذا العام بعام الحزن، وفي بعض الروايات أن الذي سماه بذلك هو النبي ﷺ نفسه[1]. ومعلوم أن قريشاً نالت من رسول الله ـ من الأذى ـ ما لم تكن تنال منه في حياة عمّه أبي طالب، حتى إنه، وقد كاشفوه بالنكال والأذى، خرج إلى الطائف، لعله يجد عند ثقيف النصرة والمنعة، والاستجابة للدعوة والدخول في الإسلام، وقد كان من أمر ردهم القبيح ما كان[2]. حتى إن بعض العلماء يربط بين هذا، وبين دخول نفرٍ من الجن في الإسلام صرفهم الله تعالى لنبيّه في طريق عودته من الطائف. ثم ذهبوا إلى قومهم يدعونهم إلى الإسلام. كما يربطون بين عام الحزن وما أكرم الله تعالى به نبيّه ـ بعد هذا ـ من معجزة الإسراء والمعراج، ثم كانت الهجرة إلى المدينة بعد ذلك، أو في نهاية المطاف.

---

(١) راجع: المباركفوري ص ١٣١، ١٣٢، والدكتور مهدي رزق الله أحمد ص ٢٢٢ـ٢٢٥.
(٢) راجع: المباركفوري ص ١٩٠ـ ١٩٣، والدكتور مهدي رزق الله أحمد ص: ٢٨٤ـ ٢٨٧.

ونشير ثانياً إلى أن نزول النبي بقباء كان يوم الإثنين في الثامن من ربيع الأول ـ سنة ١٤ من النبوة ـ (العام الأول من الهجرة) الموافق للثالث والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام ٦٢٢م، فأقام بها ـ كما في تحقيق بعض العلماء ـ أربعة أيام، لا أربعة عشر يوماً كما جاء في روايات أخرى ـ وبعضها في البخاري من طريق مرسلة ـ وأسَّس مسجد قُباء وصلَّى فيه، وهو أول مسجد أسس ـ على التقوى ـ بعد النبوّة.

فلما كان اليوم الخامس ـ الجمعة ـ ركب بأمر الله له، وأبو بكر رضي الله عنه ردفه، وأرسل إلى بني النجار ـ أخواله ـ فجاؤوا متقلّدين سيوفهم، فسار نحو المدينة، فأدركته الجمعة في بني سالم بن عوف، فجمع بهم في بطن الوادي، وكانوا مائة رجل. وبعد الجمعة دخل نبيّ الله ـ بأبي هو وأميّ ـ يثرب، التي سمّيت منذ هذا اليوم: المدينة، وكان يوماً تاريخياً مجيداً أغرّ لم تشهد ـ ولن تشهد يثرب ولا أية مدينة أخرى في الدنيا ـ له مثيلاً[1].

ونزل رسول الله في المدينة في دار أبي أيوب رضي الله عنه، كما هو معلوم، ونزل أبو بكر رضي الله عنه على خُبيب بن إساف بالسنح، وقيل: كان منزله على خارجة بن زيد بن أبي زهير[2].

قال ابن إسحاق: «فأقام رسول الله ﷺ في بيت أبي أيوب حتى بُني له مسجده ومساكنه، ثم انتقل إلى مساكنه من بيت أبي أيوب رحمة الله عليه ورضوانه»[3].

أما علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد ذكر ابن إسحاق أنه «أقام بمكة ثلاث ليالٍ وأيامها، حتى أدّى عن رسول الله ﷺ الودائع التي كانت

---

(١) راجع: المباركفوري ص ١٩٠ ـ ١٩٣، والدكتور مهدي رزق الله أحمد ص ٢٨٤ ـ ١٨٧.

(٢) سيرة ابن هشام: تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ٢/ ١٣٨.

(٣) سيرة ابن هشام ٢/ ١٤٣.

عنده للناس، حتى إذا فرغ منها لحق برسول الله ﷺ، فنزل معه على كُلثوم بن هِدم، أخي بني عمرو بن عوف»[١].

قلت: أما أن يكون النبي ﷺ قد أقام في (قبا) أربعة أيام، أو أربعة عشر يوماً، حتى أقام المسجد، وانتظاراً لسيدنا علي كرم الله وجهه حتى يلحق به، فلا يوجد في منطق أو تسلسل الأحداث ما ينفيه، على الرغم من أن خبر نزول النبي على كلثوم بن هِدم، ونزول سيدنا أبي بكر رضي الله عنه على خُبيب بن إسِاف، وخبر إقامة علي كرم الله وجهه بمكة، ثم لحوقه بالنبي ﷺ قال فيها ابن إسحاق: (فيما يذكرون)![٢] وكأنها أمور لا يستطيع إثباتها أو نفيها - وقد رجح بعض العلماء رواية إقامة النبي ﷺ وأبي بكر في (قبا) أربعة عشر يوماً «لأنها المدة المناسبة لبناء مسجد قباء الذي بناه رسول الله وقام معه المسلمون في بنائه في هذه المدة التي أقامها في بني عمرو بن عوف، بدليل قول رواية البخاري: وأسس مسجد قباء في تلك الأيام. فلو كانت تلك الأيام أربعة أيام فقط، وفيها مظاهر الاستقبال والفرحة والسلام على رسول الله ﷺ ما أغنت شيئاً في إقامة بناء هذا المسجد العظيم»[٣] فإن ثبت أن علياً رضي الله عنه هاجر ماشياً على قدميه، حتى لحقهما بقباء، كما جاء في بعض الروايات. فإن هذه المدة مناسبة لهذا اللحاق كذلك، وإن كان هذا مستبعداً ابتداءً لأنه لا يوجد سبب متصل بطبيعة الهجرة - أو بظروفها وأحداثها بعد خروج النبي وصاحبه أبي بكر ووصولهما إلى المدينة - يحمل علياً رضي الله عنه على الهجرة ماشياً!

وعلي أي حال، فإن ما رواه (الكليني) من غضب أبي بكر رضي الله عنه واشمئزازه، وحسده لأخيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا يستحق المناقشة أو

(١) المصدر السابق ٢/ ١٣٨.
(٢) نفس المصدر والصفحة.
(٣) كتاب (محمد رسول الله) للشيخ محمد الصادق عرجون ٢/ ٥٦٥ ط١ دار القلم ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

الالتفات ؛ لأن تسلسل وقائع الهجرة ـ ودع عنك أخلاق القوم جميعاً وترفعهم عن هذه الصغائر ـ ينفيه ، وبخاصة أن (المعلومات) الواردة في هذه الرواية ، كتلك التي تتعلق بوفاة أبي طالب والسيدة خديجة ، أو بالتاريخ المغلوط لزواج علي بفاطمة رضي الله عنهما ، لا تدع مجالاً للشك في جهل هذا الذي كذب على علي بن الحسين رضي الله عنهما ، في هذا الذي نسبه إليه عن رفيق النبي في الهجرة وصاحبه في الغار ﷺ وأرضاه .

أما أن علياً ﷺ لم يفارق رسول الله ﷺ يمشي بمشيه ، فلعمري هل يقول عاقل: إن من (لوازم) هذا ألا يكون أبو بكر مع النبي ﷺ يمشي كذلك بمشيه ، علماً بأن الروايات الصحيحة ـ بالأسانيد وشروط الإمام البخاري ـ تتحدث عن دخول النبي وأبي بكر ، ولا تتحدث عن سيدنا علي ، ليس تهويناً من شأنه ؛ لأن هذا ليس من سمة أحدٍ من الرواة أو المحدّثين وسائر المسلمين . ولكن لأنه لم يكن رجل الهجرة مع النبي في رحلته الطويلة والشاقّة من مكة إلى المدينة . ولا يصح في عقل عاقل ـ مطّلع بوجه خاص على أحداث هذه الرحلة ـ أن (يطرد) أبا بكر على أبواب المدينة ، أو يصّوره بصورة المغاضب للنبي الكريم!! وبصورة (المشمئز) من جواب النبي له ، والحاسد لأخيه علي ، من أجل أن (يضع) علياً مكانه ، هذا المنطق أقل ما يقال فيه: إنه هو المثير للاشمئزاز!! ومما يؤكد فساد هذا التصوير أنه ختم برواية (طريفة) وهي أن علياً ﷺ نزل مع رسول الله ﷺ على أبي أيوب «حتى بُني له مسجده ، وبنيت له مساكنه ومنزل علي ، فتحوّلا إلى منازلهما»! ومن وقف على بيت أبي أيوب ، وكيف عاش فيه النبي الكريم ، وكيف بني المسجد ومساكن النبي ﷺ . ـ في أي رواية من روايات السيرة النبوية ـ [1] يعلم أن علياً لم ينزل معه في دار أبي أيوب وأهله ، بالإضافة إلى أنه لا توجد رواية

(١) راجع: سيرة ابن هشام ٢/ ١٤١ ـ ١٤٤ .

واحدة صحيحة أو واهية حول منزل سيدنا علي، الذي تحول إليه من بيت أبي أيوب، وأين يقع؟ وهل تم بناؤه مع مساكن النبي في وقت واحد، أو لا . . . إلخ.

ولا أدري ـ بهذه المناسبة ـ لماذا لم يحدثنا (الكليني) عن مؤاخاة النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار، وبخاصة أن النبي الأكرم آخى بينه وبين سيدنا عليّ(١)، وكلاهما مهاجر من جهة، ولما تدل عليه هذه المؤاخاة من تشريفٍ ورفعةٍ لعلي رضي الله عنه، من جهة أخرى، بدل هذه المثالب التي ألحقها بأبي بكر الصدّيق، والتي قد تتعدى بوجه من الوجوه إلى النبي نفسه ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ في حقيقة الأمر، أو في نهاية المطاف!! أم إن اختراع المثالب أهم من عرض الفضائل؟!

أتأمل الآن هذه المؤاخاة، ويخطر لي أن النبي العظيم صلى الله عليه وآله لو لم يُدخل نفسه في هذه المؤاخاة بوصفه سيد الجميع، وقائداً لهم ونبياً وحاكماً، لكان له ذلك، ولكنه أراد أن يؤكد فيما يبدو على مبدأ المساواة بين الراعي والرعية. ولو أنه آخى بينه وبين واحدٍ من الأنصار، أياً كان موقعه فيهم، لترك ذلك حسرة أو حزازة في نفوس سائر أبناء الأنصار ـ وبخاصة أنهم قبيلتان ـ ولو أنه آخى بينه وبين أي واحد من المهاجرين لربما تركت هذه المؤاخاة في نفوس بعضهم قريباً مما تركته في نفوس الأنصار ـ وبخاصة إذا اختار أبا بكر الذي ظفر يوم الهجرة بمقام الصحبة الطويلة والمبيت في الغار ـ ولكن هذا ينتفي وانتفى جميعاً حين آخى بينه وبين علي رضي الله عنه، وله

(١) انظر: أخبار المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، ومؤاخاة النبي ﷺ بينه وبين علي رضي الله عنه في سيرة ابن هشام: ٢/ ١٥٠ ـ ١٥٣. وفي زاد المعاد لابن القيم: ٣/ ٦٣ ـ ٦٥. قال المحققان: «والأحاديث الواردة في مؤاخاة النبي ﷺ علياً كلها ضعيفة» ص ٦٤. وانظر تعقيباً على هذا، وتقوية ابن حجر لهذه الأحاديث في كتاب (السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية) للدكتور مهدي رزق الله أحمد ص ٣٠٣.

من قرابته في النسب، وقربه من النبي الأكرم، وكفالته له في بيته (ومؤاخاته) العملية الطويلة إن صح التعبير، ما يشفع له في ذلك، والله أعلم.

ولا أدري أخيراً لو أن الكليني أو غيره روى هذه المؤاخاة، أكان يجد فيها مناسبة للطعن بمن حول النبي الكريم من صحابته الكرام، فيقول إن حسكة النفاق غصّت بها حلوقهم، أو أن الحسد لأمير المؤمنين تحركت به نفوسهم، كما تعودّنا على هذا في (أحاديث) ومناسبات أخرى قريبة أو مشابهة؟[1] وصلى الله على سيدنا محمد الذي علّمتنا مؤاخاته هذه أن السياسة ليست فقط تصريف أمور، ولكنها قبل ذلك ومع ذلك: تدبير نفوس ومراعاة شعور.

❊ ❊ ❊

(١) في الكافي أن النبي ﷺ حين قال في علي رضي الله عنه: «من كنت مولاه فعلي مولاه...»، بعد أن نزل عليه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ...﴾ الآية. قال الكليني: قال أبو عبدالله: «فوقعت حسكة النفاق في قلوب القوم، وقالوا: ما أنزل الله تعالى هذا على محمد قط، وما يريد إلا أن يرفع بضبُع ابن عمه» الوافي: مج٢ ح٧٧٧ ص٣١٧، وانظر كتابنا: علوم القرآن وإعجازه ص٣٦٠.

الحديث الخامس والعشرون

علّة تحريم القياس

روى الكليني في (الكافي) قال:

«علي، عن العبيدي، عن يونس، عن سماعة، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال: قلت: أصلحك الله إنا نجتمع فنتذاكر ما عندنا فلا يرد علينا شيء إلا وعندنا فيه شيء مستطر (مكتوب)، وذلك مما أنعم الله به علينا بكم! ثم يرد علينا الشيء الصغير(؟) ليس عندنا فيه شيء، فينظر بعضنا إلى بعض وعندنا ما يشبهه فنقيس على أحسنه! فقال: «ما لكم وللقياس، إنما هلك من هلك من قبلكم بالقياس»!

ثم قال: «إذا جاءكم ما تعلمون فقولوا به، وإن جاءكم مالا تعلمون فَهَا» وأهوى بيده إلى فيه. ثم قال: «لعن الله أبا حنيفة كان يقول: قال عليّ، وقلت أنا. وقالت الصحابة وقلت» ثم قال: «أكنت تجلس إليه؟» فقلت: لا، ولكن هذا كلامه. فقلت: أصلحك الله! أتى رسول الله ﷺ الناس بما يكتفون به في عهده؟ قال: «نعم، وما يحتاجون إليه إلى يوم القيامة»! فقلت: فضاع من ذلك شيء؟ فقال: «**لا، هو عند أهله**»[1] **قلت**: أما اللعن فلن نعلق عليه، وهو دَرْكٌ لا ننزل إليه، وأقسم غير حانث أن موسى بن جعفر له من نسبه وعلمه ما يرقى به عن هذا الذي ينسب إليه. ثم إن أبا حنيفة ليس في تراثه كله مثل هذه الأقوال، ولكنه كان يقول ـ كما جاء في سير أعلام النبلاء: ٦/ ٤٠١ ـ:

«ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابة: اخترنا، وما كان من غير ذلك فهم رجال ونحن رجال». وقد أوجز وأبلَغ أحد علماء العربية المعاصرين، في شرح هذه العبارة فقال:

(١) الوافي: المجلد الأول ح١٩١ ص٢٥٢ ـ ٢٥٣. وراجع فيما سبق ص٢٣٤.

«ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين» أي نسلّم به بغير جدال، فنأخذه ونعمل به. ونفتي به.

«وما جاء عن الصحابة اخترنا» أي: ما جاء عن الصحابة متماثلاً لا اختلاف فيه ولا تباين، فإننا نسلّم به كذلك بغير جدال، فنأخذه ونعمل به ونفتي به. وأما إذا جاءنا عنهم قولان بينهما اختلاف، فإننا لا نسّفه هذا ولا ذاك، ولا نفتي برأينا، بل نضع كلا قولي الصحابيّين على الرأس والعين، ولكننا ـ وقد اختلف قولاهما ولم يكن لنا بدٌّ من الاختيار ـ فإننا نختار أحدهما.

ثم قال: «وما كان من غير ذلك فهم رجال ونحن رجال» يعني: ما كان من قول غير الصحابي، أي ما كان من القول لتابعي، فلا يلزمنا الأخذ به كما لزمنا الأخذ بقول رسول الله وأصحابه، وذلك أن قائله تابعي ونحن تابعيّون، فلا فاضل ولا مفضول، بل «هم رجال ونحن رجال»[1]، ومعلوم أن الإمام

---

(١) كتاب (بيضة الديك: نقد لغوي لكتاب: الكتاب والقرآن، للأستاذ يوسف الصيداوي ص١٣٩ ـ ١٤٠ ونشير بهذه المناسبة إلى أن هذا الكتاب الذي تناوله العالم المدقق الأستاذ الصيداوي بالنقد، «أُسّس» على هذا التفريق المزعوم بن الكتاب والقرآن، و«أدير» البحث فيه على الدعوة إلى التعرّي، بناء على أن (الجيوب) التي أمر القرآن الكريم النساء بأن يضربن عليها خمرهنّ هي حصراً «ما بين الثديين، وتحت الثديين، وتحت الإبطين، والفرج، والأَليتين»! ـ وصوابها بالألف ـ لأن «الجيوب في المرأة لها طبقتان، أو طبقتان مع خرق!»، على حد قول (واضع) هذا الكتاب، وأعني (الكتاب والقرآن)!

قلت: ثم وجدنا في كتب الإمامية نحواً من هذا. روى في أصول الكافي في كتاب (فضل القرآن) قال: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن سنان أو عن غيره! عمّن ذكره! قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القرآن والفرقان أهما شيئان أو شيء واحد؟ فقال عليه السلام: القرآن جملة الكتاب، والفرقان: المحكم الواجب العمل به» أصول الكافي ص٨٢٣. .وانظر الوافي: «المجلد التاسع حديث ٩٠٩٠ص ١٧٨٣ قال (صاحب) نظرية الجيوب: «وعندما قال تعالى: (كتاب أحكمت آياته) فهذا لا يعني كل آيات المصحف! وإنما يعني: مجموعة الآيات المحكمات» وقال في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ قال معلقاً: «وبما أن الفرقان جاء معطوفاً على القرآن يستنتج أن الفرقان غير القرآن»!
=

أبا حنيفة النعمان بن ثابت (٨٠ ـ ١٥٠هـ) رأى صغار أصحاب النبي ﷺ، ولهذا عدّ من التابعين ـ رحمه الله ـ ورضي الله عنه، وهو الذي قيل فيه: (فقيه الأمة عالم العراق) وقيل فيه: «أما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه فإليه المنتهى، والناس عيال عليه في ذلك»[1].

والمهم ـ في هذا الحديث ـ أن سبب رفض القياس ـ وهو عقل ـ أن النبي ﷺ أتى الناس بما يكتفون به في عهده، كما أتاهم أيضاً بما يحتاجون إليه إلى يوم القيامة. وإن كان القسم الذي تبطل معه الحاجة إلى القياس، هو القسم الثاني، الذي لم يضع منه شيء؛ لأنه محفوظ عند أهله، في صحيفة تدعى (الجامعة) وهي ـ كما روى في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام ـ «من إملاء رسول الله، وخط عليّ بيده» قال أبو عبد الله: «إن الجامعة لم تدع لأحد كلاماً! فيها علم الحلال والحرام. إن أصحاب القياس طلبوا العلم بالقياس،

= مع الإشارة إلى أن إسناد الحديث الذي نقلناه عن الكليني لا تقوم به حجة كما هو واضح! أما قوله: «فالجيوب في المرأة طبقتان أو طبقتان مع خرق»!! ـ وقد كرر هذا في الكتاب في مواضع عدّة، (وحضّ) المرأة على التعرّي بمختلف الصيغ والعبارات، بناء على أن هذا أوامر قرآنية! أو كتابية لا أدري! فقد روى الكليني أيضاً ـ بإسناده ـ عن الصادق عليه السلام، عن آبائه قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله تعالى لابن آدم: إن نازعك بصرك إلى بعض ما حرّمت عليك فقد أعنتك عليه بطبقتين، فأطبق ولا تنظر، وإن نازعك لسانك إلى ما حرّمت عليك فقد أعنتك عليه بطبقتين فأطبق ولا تكلّم، وإن نازعك فرجك إلى بعض ما حرّمت عليك، فقد أعنتك عليه بطبقتين فأطبق ولا تأتي حراماً» قال السيد شبّر في الشرح والتعليق: «الطبقتان فيما عدى (!) الفرج معلومان، وأما في الفرج فيحتمل أن يراد بهما شفري حليلته، ويحتمل أن يراد بهما الفخذين! والأول أولى». مصابيح الأنوار للحجة السيد عبد الله شبّر: الجزء الثاني: الحديث رقم ١٤٩ ص٢٧٥.

قلت: أما نقد الأستاذ الصيداوي فهو نقد رفيع المستوى يجدر بكل قارئ للقرآن أن يطّلع عليه، وقد قال في هذه التسمية (بيضة الديك): "وما ارتضيت له عنوانه هذا إلا لأني رأيت المؤلف قال صواباً في العبارة الأولى من كتابه فقط، وهي قوله «الكتاب: من كَتَب» فلما تخطّاها لم يهتد إلى صوابٍ بعدها قط!!» ص١٠. ورأينا نحن في الكتاب أنه: قرمطة ومركسة، وجهل وتحريف.

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩١.

فلم يزدادوا من الحق إلا بُعداً، إنّ دين الله لا يصاب بالقياس»[1].

وقد جاء وصف هذه الصحيفة الجامعة في حديث آخر ـ في أصول الكافي ـ سبقت الإشارة إليه، وفيه أن «طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله ﷺ، وإملائه من فلق فيه، وخط عليٍ بيمينه، فيها كل حلال وحرام، وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش...»، والحديث من رواية أبي بصير[2].

العلم إذن محفوظ عند أهله في (الجامعة) ولا حاجة بالناس أو المجتهدين إلى القياس... (ونحوه من المصادر). وروى في الكافي بسنده أن أبا حنيفة رضي الله عنه دخل على أبي عبد الله عليه السلام فقال له: يا أبا حنيفة بلغني أنك تقيس! قال: نعم، قال: «لا تقس، فإن أول من قاس إبليس حين قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾[3] [الأعراف: ١٢].

والسؤال: هل هذا هو القياس في فقه الإمام أبي حنيفة وسائر الفقهاء؟ وقد أورد الفيض الكاشاني في التعليق أو البيان رواية عن أبي حنيفة، وفيها أنه دخل علي أبي عبد الله بغير إذنه، وجلس بغير أمره، إلى سائر هذه التركيبات التي لا تليق بكلا الرجلين! وفيها كذلك من الأحكام الشرعية التي ساقها أبو عبد الله عليه السلام كأمثلة أو شواهد على فساد القياس، مما لا يصعب على طالب علم قرأ شيئاً من فقه أبي حنيفة أن يجيب عنها! ونحن هنا لا ننقل هذه الرواية ـ التي ذكرت كذلك على نحو أطول في كتاب (علل الشرائع) ـ لأن الفيض لم يزد في نقلها أو إيرادها على قوله: «وروي عن أبي حنيفة...»[4].

---

(١) الوافي: المجلد الأول: ح١٩٥ ص٢٥٤.
(٢) أصول الكافي ١/ ١٧٢.
(٣) الوافي: مج١ ح١٩٨ ص ٢٥٧.
(٤) المصدر السابق.

ولا حاجة للوقوف عندها على كل حال . مع التأكيد في هذا السياق على أن المكانة التي تبوأها الإمام أبو حنيفة في الفقه والاجتهاد ، في التاريخ الإسلامي والإنساني ، لا تنال منها أمثال هذه الحكايات . ومن العجيب في جميع الأحوال أن تعطل العقول برفض القياس ، ونصوص القرآن بتأويلات لا تعرفها اللغة ، وتفسيراتٍ تجعل القرآن عضين ، (لصالح) نص مدَّعى ، أو ـ بحسب عبارة العلاّمة ابن خلدون ـ «**كتاب لم تتصل روايته، ولا عُرف عينه، وإنما يظهر منه شواذٌ من الكلمات لا يصحبها دليل**»![1].

* * *

(١) مقدمة ابن خلدون ص٣٠١ ، دار الشعب بالقاهرة . قلت: ومن هنا يظهر البون الشاسع بين إبطال ابن حزم للقياس والاستحسان ، ورفض الإمامية هذا . والله أعلم .

الحديث السادس والعشرون

العرش والكرسي

استهل الفيض الكاشاني (باب العرش الكرسي) بحديث (الكافي) بسنده على النحو التالي:

«العدّة، عن البرقي رفعه: قال: سأل الجاثليق أمير المؤمنين عليه السلام، فقال له: أخبرني عن الله تعالى يحمل العرش أم العرش يحمله؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «الله تعالى حامل العرش والسماوات والأرض، وما فيهما وما بينهما؟ وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾[فاطر: ٤١] .

قال: فأخبرني ! عن قوله: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧] فكيف قال ذاك، وقلتَ: إنه يحمل العرش والسماوات والأرض؟

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «إن العرش خلقه الله تبارك وتعالى من أنوار أربعة: نور أحمر منه احمرّت الحمرة، ونور أخضر منه اخضرّت الخضرة، ونور أصفر منه اصفرّت الصفرة، ونور أبيض منه البياض، وهو العلم الذي حمّله الله الحملَة، وذلك من نور عظمته. فبعظمته ونوره أبصر قلوب المؤمنين!! وبعظمته ونوره عاداه الجاهلون!! وبعظمته ونوره ابتغى من في السماوات والأرض من جميع خلائقه إليه الوسيلة بالأعمال المختلفة والأديان المشتبهة[1] .

فكل محمول يحمله الله بنوره وعظمته وقدرته لا يستطيع لنفسه ضراً ولا نفعاً، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً، فكل شيء محمول، والله تعالى الممسك

---

(١) أثبتها الكاشاني: (المتشتتة)! وقال في الهامش: المشتبهة: وكذا في الكافي المخطوط والمطبوع.

لهما أن تزولا ، والمحيط بهما من شيء ، وهو حياة كل شيء ، ونور كل شيء ، سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً» .

قال له: فأخبرني عن الله عزّ وجل أين هو؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «وهو ها هنا وها هنا ، وفوق وتحت ، ومحيط بنا ومعنا ، وهو قوله: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ﴾[المجادلة: ٧] . (قلت: اقرأ الآية بتمامها) .

«فالكرسي محيط بالسماوات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [طه: ٧] وذلك قوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾[البقرة: ٢٥٥] **فالذين يحملون العرش هم العلماء الذين حمّلهم الله علمه!** وليس يخرج عن هذه الأربعة شيء خلق الله في ملكوته ، وهو الملكوت الذي أراه الله أصفيائه! وأراه خليله عليه السلام ، فقال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾[الأنعام: ٧٥] .

وكيف يحمل حملة العرش الله ، وبحياته حييت قلوبهم ، وبنوره اهتدوا إلى معرفته»[1] ا.هـ .

قلت: ليس لنا من تعليق سوى الإشارة إلى ما رواه صاحب (دلائل الإمامة) بسنده عن جمهور بن حكيم قال: رأيت علي بن الحسين (قلت: هو زين العابدين السجّاد ﷺ وأرضاه ، وكان يكنى: أبا محمد ، وأبا الحسن ، وأبا بكر) وقد ثبت له أجنحة بريش فطار ثم نزل!! فقال: رأيت الساعة جعفر ابن أبي طالب في أعلى علّيين . فقلت: وهل تستطيع أن تصعد؟ فقال: نحن

---

(١) الوافي: المجلد الأول: ح ٣٩٦ ص٤٩٥ ـ ٤٩٦ .

صنعناها فكيف لا نستطيع أن نصعد إلى ما صنعناه؟ نحن حملة العرش، ونحن على العرش، والعرش والكرسي لنا. ثم أعطاني طلعاً في غير أوانه»[1] ا.هـ.

* * *

(١) دلائل الإمامة لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم (الطبري) ص٨٦. مع الإشارة إلى أن التقوّل على الأئمة بالباطل، بل بما يجعلهم شركاء مع الله تعالى في خلقه وتدبيره، كثيرة في هذا الكتاب.

وقد ذكرتني هذه الرواية بما سمعه يحيى بن سعيد الأنصاري منه ﷺ، قال يحيى: سمعت علي بن الحسين، وهو أفضل هاشمي أدركته، يقول: يا أيها الناس أحبّونا حبّ الإسلام، فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً! ابن كثير في البداية والنهاية ٩/ ١٠٥.

الحديث السابع والعشرون

من حديث الحج

استهل الكاشاني (باب حج نبينا ﷺ) بحديث الطوسي في (التهذيب) عن الإمام جعفر عليه السلام، قال: «لم يحج النبي ﷺ بعد قدومه المدينة إلا واحدة، وقد حجّ بمكة مع قومه حجّات»(١) وقد جاء النص على عدد هذه الحجات في الحديث التالي، الذي رواه كلّ من الكليني في (الكافي) وشيخ الطائفة الطوسي في (التهذيب) عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «حجّ رسول الله ﷺ عشرين حجة»(٢) وروى في الحديث الذي بعده، نقلاً عن الكافي عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أحجَّ رسول الله ﷺ غير حجة الوداع؟ قال: نعم، عشرين حجّة»(٣).

وجاء التأكيد على هذا العدد، وإقامة الدليل على صحته، في الحديث الذي بعده، وبرواية الكافي والتهذيب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «حجّ رسول الله ﷺ عشرين حجّة مستسرّة في كلّها يمرّ بالمأزمين، فينزل ويبول»(٤) قال في: (الفقيه): «واعتمر النبي تسع عُمَر».

قال الفيض: «المأزمان: مضيق بين جمع وعرفة، وآخر بين مكة ومنى. والمأزم: يقال لكل مضيق بين الجبال».

---

(١) الوافي: المجلد ١٢ الحديث ١١٧١٣ ص١٦٥.

(٢) المصدر السابق الحديث ١١٧١٤.

(٣) نفس المصدر الحديث ١١٧١٥.

(٤) نفس المصدر الحديث ١١٧١٦. والعجيب أن يذكر هذا، ولا يذكر، أو لا يجري التأكيد على أن هذه الحجج التسع عشرة أو العشرين التي حجّها مع قومه قبل النبوة ـ أو قبل النبوة وبعدها ـ كان النبي ﷺ فيها مفارقاً لقومه في كل ما يخالف عقيدة التوحيد، بوصفه صلوات الله عليه معصوماً عن الكبائر قبل النبوّة وبعدها.

قلت: يصعب قياس حج السّر أو حجّة السّر ـ إن صح التعبير ـ على صلاة السّر أو صدقة السّر؛ لأن شعائر الحج كلها جماعية وعلنية!! اللهم إلا إذا (تنكّر) الحاج! وهذا بدوره غير ممكن؛ لأن لباس الإحرام واحد؛ ولأن هذا أصلاً ـ وأعني التنكر ـ مما لا يليق بمحمد ﷺ لا قبل النبوة ولا بعدها. وسواء أكانت هذه الحجج العشرين مستسّرة أم علنية؛ فلا أدري هل يمكن القول: إن من خصوصياته ـ عليه الصلاة والسلام ـ أن يحج في العام الواحد مرتين ـ مثلاً ـ ؟! علماً بأن هذا ليس أبعد من قول الشيخ المفيد: إن للنبي ﷺ أن يصلّي بعد قيامه من النوم بغير وضوء!![١]

أما الباب الذي سبق هذا الباب، وهو (باب حج سائر الأنبياء عليهم السلام)، فقد استهله الكاشاني بحديث (الكافي) عن علي بن أبي حمزة قال: قال أبو الحسن عليه السلام: «إن سفينة نوح كانت مأمورة، فطافت بالبيت حيث غرقت الأرض، ثم أتت (منى) في أيامها، ثم رجعت السفينة وكانت مأمورة، فطافت بالبيت طواف النساء»[٢].

قلت: لا يدري المرء: ما الفرق بين طواف الرجال وطواف النساء في حق السفينة، على الرغم من أن اللفظ مؤنث، ولكنه، أو لكنها مؤنث معنوي أو مجازي!

وروى في الحديث الذي يليه عن (الكافي) و(الفقيه) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يحدّث عطاء، قال: «كان طول سفينة نوح ألف ذراع ومائتي ذراع، وعرضها ثمانمائة ذراع، وطولها في السماء (ارتفاعها): ثمانين ذراعاً، فركب فيها، وطافت بالبيت سبعة أشواط، وسعت بين الصفا والمروة سبعة أشواط، ثم استوت على الجودي»[٢].

---

(١) مصابيح الأنوار للحجة السيد عبد الله شبرّ ٢/ ٢٤٦.
(٢) الوافي: المجلد الثاني عشر: ح١١٧٠٠ ص١٥٩.
(٢) الوافي: المجلد الثاني عشر: الحديث ١١٧٠١ ص١٥٩.

قلت: والمشكلة هنا هندسية أو فنّية ؛ إذ كيف تم لسفينة بهذا الطول وهذا العرض وهذا الارتفاع ، ـ وهي محمّلة بما هي مشحونة به! ـ أن تطوف بالبيت؟! بل أن تسعى كذلك بين الصفا والمروة سبعة أشواط!!

أما (عدّ) هذه الأشواط ، فكانت تقوم به السفينة نفسها فيما يبدو ؛ لأن (الأفعال) نسبت إليها ، بوصفها في هذه الحال مخلوقاً مكلّفاً . والله أعلم .

* * *

الحديث الثامن والعشرون

من حديث المياه

ذكرتنا سفينة نوح عليه السلام وطوفان الماء، ببعض أحاديث المياه! أخرج الكليني في (الكافي) ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله قال: «إن نوحاً عليه السلام لما كان في أيام الطوفان، دعا المياه كلها فأجابته!! إلا ماء الكبريت، والماء المرّ! **فلعنهما**»[١].

وروى في الكافي أيضاً عن الحسن والحسين عليهما السلام، (قلت: لا بد أن يروى هذا الحديث عن أكثر من واحد من آل البيت!) **قالا**: «إن الله تعالى عرض ولايتنا على المياه! فما قبل ولايتنا عَذُب وطاب، وما جحد ولايتنا جعله الله تعالى مراً وملحاً أُجاجاً»[٢].

وقد ختم الفيض الكاشاني باب المياه هذا بحديث (الكافي) أيضاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال (رضي الله عنه وكرّم الله وجهه): «**ماء نيل مصر يميت القلوب**»!![٣]

قلت: لعل من باب تحصيل الحاصل أن ندعو على واضع هذه الأحاديث بأن يميت الله تعالى قلبه! ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

وما تزال مصر، وستبقى بإذن الله تعالى، معيناً لا ينضب للقلوب المؤمنة الحيّة، وموئلاً للثقافة والحضارة، ومناراً للعروبة والإسلام... إلى يوم الدين.

* * *

(١) الوافي: المجلد العشرون: الحديث ٢٠٠٧٣ ص٥٩٠.
(٢) المصدر السابق الحديث ٢٠٠٧٤ ص ٥٩٠.
(٣) نفس المصدر الحديث ٢٠٠٧٦ ص٥٩١.

الحديث التاسع والعشرون

أهل الأعراف

روى المحدّث شبرّ عن «ثقة الإسلام في (الكافي) بإسناده عن مقرن عن الصادق (ع) قال: جاء ابن الكوّا إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: يا أمير المؤمنين: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦] فقال: «نحن على الأعراف نعرف أنصارنا بسيماهم، ونحن الأعراف الذي! لا يعرف الله عز وجل إلا بسبيل معرفتنا، ونحن الأعراف يعرِّفنا الله تعالى يوم القيامة على الصراط؛ فلا يدخل الجنّة إلا من عرفَنا وعرفناه، ولا يدخل النار إلا من أنكرنا وأنكرناه. إن الله تعالى لو شاء لعرَّف العباد نفسه، ولكن جعلَنا أبوابه وصراطه وسبيله، والوجه الذي يؤتى منه؛ **فمن عدل عن ولايتنا**، أو فضّل علينا غيرنا فإنهم عن الصراط لناكبون؛ فلا سواء من اعتصم الناس به، ولا سواء حيث ذهب الناس إلى عيون كدرة، يفرغ بعضها في بعض! وذهب من ذهب إلينا إلى عيون صافية تجري بأمر ربّها لا نفاد لها ولا انقطاع»[1] ا.هـ.

قال السيد عبد الله شبرّ في (البيان)؛ أي في الشرح والتعليق: «قوله عليه السلام: (نعرف أنصارنا بسيماهم)؛ إنما خصّ الأنصار بالذكر مع أنهم يعرفون أعدائهم (!) أيضاً بسيماهم: للتنبيه على أن معرفة الأنصار وإعانتهم في ذلك المقام، أهم وأقدم من معرفة الأعداء وإهانتهم. (ونحن الأعراف). الأعراف هنا: جمع عريف، وهو النقيب، نحو الشريف والأشراف. (ونحن الأعراف يعرّفنا الله) بالتشديد، أي يجعلنا عرفاءه على الصراط...» إلخ.

وقال أيضاً: «والمراد بتلك العيون: شبهات أئمة الجور ومخترعاتهم التي

---

(١) مصابيح الأنوار: الجزء الثاني: الحديث الثالث والخمسون ص١٦٢.

أحدثوها!! وعاونوا بعضهم بعضاً في اختراعها وإحداثها . (إلى عيون صافية): متعلق بذهب الأول ، أي: من ذهب إلينا ذهب إلى عيون صافية هي النواميس الإلهية ، والأسرار الربانية ، والأحكام الفرقانية التي تجري بأمر ربها في قلوب صافية تقية نقية مقدّسة مطّهرة عن الرين ، ثم يجري منها إلى قلوب المؤمنين وصدور العارفين إلى يوم الدين» .

ثم كتب السيد شبرّ (تذييلاً) نقل فيه عن الصدوق في الاعتقادات قوله: «اعتقادنا في الأعراف أنه سور بين الجنة والنار عليه رجال يعرفون كلاً بسيماهم ، والرجال: هم النبي وأوصياؤه ، لا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه ، ولا يدخل النار إلا من أنكرهم وأنكروه . وعند الأعراف المرجون لأمره إما يعذّبهم أو يتوب عليهم»[(١)] .

وقال السيد شبرّ في سياق شرحه لحديث آخر: «إن لكل اسم من الأسماء الإلهية مظهراً من الموجودات باعتبار غلبة ظهور الصفة التي اشتمل عليها ذلك الاسم ، وهو اسم الله باعتبار دلالته على الله من جهة اتصافه بتلك الصفة ؛ وذلك لأن الله تعالى إنما يخلق ويدبّر كل نوع من أنواع الخلائق باسم من أسمائه ، وذلك الاسم هو ربّ ذلك النوع ، والله سبحانه ربّ الأرباب . وإلى هذا أشير في كلام أهل البيت في أدعيتهم بقولهم: وبالاسم الذي خلقت به الكرسي ، وبالاسم الذي خلقت به العرش ، وبالاسم الذي خلقت به الأرواح . . . إلى غير ذلك من هذا النمط . وعن مولانا الصادق «**نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل الله من العباد عملاً إلا بمعرفتنا» وذلك لأنهم وسائل معرفة ذاته!! ووسايط ظهور صفاته! وأرباب أنواع مخلوقاته!!** ولا يحصل لأحد العلم بالأسماء كلها إلا إذا كان مظهراً لها كلها ، إلا إذا كان في جبلّته استعداد

(١) المصدر السابق ص١٦٢ ـ ١٦٣ . وذكر في آخر هذا التذييل ما رواه القمي في تفسيره من أن: «لله حظاير بين الجنة والنار يكون فيها مؤمنو الجنّ وفسّاق الشيعة»!!! ص١٦٤ . ونعوذ بالله من هذا ، ومن مناقضته الحادّة لكتاب الله تعالى .

قبول ذلك كله»[١].

ونحن لا نعلّق على هذا، بل نضيف بمناسبته، ما رواه علي بن إبراهيم - بسنده - عن أبي جعفر عليه السلام، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، قال أبو جعفر: «**نحن المثاني التي أعطاها الله تعالى نبيّنا، ونحن وجه الله الذي يتقلب في الأرض بين أظهركم**. من عرفنا فأمامه اليقين، ومن جهلنا فأمامه السعير»[٢].

وفي رواية المحدّث شبّر: «..ونحن وجه الله نتقلب في الأرض بين أظهركم» وزاد في آخره: «عَرفَنا من عرفَنا، وجهلَنا من جهلنا»[٣].

قلت: قال عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن مسعود، وجماعة: السبع هنا هي آيات سورة الحمد[٤]، وأخرج البخاري من حديث أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «**أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم**» وأخرج أيضاً من حديث أبي سعيد بن المعلّى قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحمد لله ربّ العالمين» هي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أوتيته**»[٥].

والمشكلة في رواية علي بن إبراهيم - ومرة أخرى: بغض النظر عن رأينا فيه - أن العدد (سبعة) الذي نصّت عليه الآية الكريمة لا يطابقه عدد الأئمة المقرّر! اللهم إلا إذا وقفنا بهم عند الإمام السابع، وهو موسى الكاظم. وقد وقفت بعض فرق الشيعة بالأئمة عنده أو عند هذا العدد. وقد سمّى الإمامية

---

(١) مصابيح الأنوار: الجزء الثاني ص٢٩٩.

(٢) تفسير القمي: ١/ ٣٨٠.

(٣) مصابيح الأنوار: ١/ ٢٦٧. وقال تعالى في الآيات التالية من السورة: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ * ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩٠، ٩١].

(٤) انظر تفسير ابن عطية: المحرر الوجيز: ٨/ ٣٥٠.

(٥) صحيح البخاري: الحديثان ٤٠٧٣ و٤٠٧٤ ص٩٠٣.

هـذه الفرقـة بـ(الواقفة) ـ أو الواقفية ـ ورموا أصحابها بالزندقة ، وقالوا: إن بعض الآيات القرآنية نزلت فيهم ، أي في الواقفة هؤلاء ، كما سنوضح في الحديث التالي .

ولكننا نشير أولاً إلى أن علي بن إبراهيم هذا ، الذي وصفناه في موضع سابق بأنه رائد القول بتحريف القرآن ، لم يسلم عنده من مزاعم التحريف حتى سورة الفاتحة! فقد روى ـ بسنده! ـ عن ابن أذينة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقرأ : (صراط من أنعمت عليهم) ، وفي رواية أخرى عن أبي جعفر عليه السلام أنه كان يقرأ : (صراط من أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم وغير الضالين)! وروى أيضاً ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى (غير المغضوب عليهم وغير الضالين) ـ هكذا ـ قال : المغضوب عليهم : النُّصّاب ، والضالين : الشكّاك الذين لا يعرفون الإمام عليه السلام ![1]

* * *

(١) فصل الخطاب للنوري ص٢٢٩ ، وانظر تفسيره ١/ ٤٢ .

الحديث الثلاثون

بل يداه مبسوطتان

روى شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي في (رجال الكشي) ـ بسنده ـ عن بكر بن صالح قال: سمعت الرضا عليه السلام (هو علي بن موسى الرضا، الإمام الثامن من سلسلة الأئمة الاثنى عشر: ١٥٣ ـ ٢٠٢هـ، ويكنى بأبي محمد، وبأبي الحسن ـ الثاني ـ) يقول (أو يسأل): ما يقول الناس في هذه الآية؟ قلت: جُعلت فداك! وأي آية؟ قال: قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[المائدة: ٦٤] قلت: اختلفوا فيها، قال أبو الحسن عليه السلام: ولكني أقول: نزلت في الواقفة أنهم قالوا: لا إمام بعد موسى عليه السلام (يعنون أباه موسى بن جعفر)، فردّ الله عليهم: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾**واليد هو الإمام في باطن الكتاب!!** وإنما عنى بقولهم: لا إمام بعد موسى»[(١)].

قلت: والواقفة هؤلاء ـ كما أشرنا قبل قليل ـ هم الشيعة الذين لم يسلسلوا الإمامة حتى الإمام الثاني عشر (محمد المهدي المنتظر صاحب الزمان)، ولكنهم وقفوا بها عند موسى الكاظم، أي أنهم لم يعترفوا بإمامة علي الرضا ومن جاء بعده. وقد وقفوا على الكاظم ـ كما يقول الإمامية ـ «بزعم أنه القائم المنتظر: إما بدعوى حياته وغيبته، أو موته وبعثته»[(٢)].

ويلقبهم الإمامية بالممطورة ـ أي الكلاب المبتلّة من المطر ـ وبحمير الشيعة، وقد وقفت في تراجم بعض الرواة ـ المجروحين ـ على أنه من الكلاب

---

(١) رجال الكشي حديث ٨٦٣ ص٥١٥ وانظر الصفحات السابقة: ٥١٢ ـ ٥١٤.

(٢) المصدر السابق، هامش ص٥١٢.

الممطورة؛ أي أنه من الشيعة الواقفة.

وفي (رجال الكشي) روايات كثيرة عن علي الرضا في لعنهم، وكفرهم، واستحقاقهم القتل(١)!!!

والعجيب في روايتنا هذه: أنها تنسب إلى الله تعالى أنه ردّ على الواقفة هؤلاء بقوله عزّ من قائل: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ولا نعلم متى كان ذلك؟ أو متى نزلت ـ لذلك ـ هذه الآية؟ وبغض النظر عن التفسير الباطني الذي لا يعني عندنا شيئاً، اللهم إلا الاحتيال على القرآن بإبطال دلالاته ومعانيه! أما الروايات الأخرى، فنشير منها إلى حديث جعفر بن معروف، قال: حدثني الفضل بن شاذان رفعه، عن الرضا عليه السلام قال: سئل عن الواقفة فقال: يعيشون حيارى، ويموتون زنادقه.

وفي رواية أخرى قال: حدثني عدة من أصحابنا عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سمعناه يقول: يعيشون شكاكاً ويموتون زنادقة! قال: فقال بعضنا: أما الشكّاك فقد علمناه، فكيف يموتون زنادقة؟ فقال: حضرتُ رجلاً منهم وقد احتضر، فسمعته يقول: هو كافر إن مات موسى بن جعفر! فقلت: هذا هو»(٢).

وروى أيضاً ـ بسنده ـ عن محمد بن عاصم قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: يا محمد بن عاصم بلغني أنك تجالس الواقفة! قلت: نعم جُعلت فداك! أجالسهم وأنا مخالف لهم. قال: لا تجالسهم فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾[النساء: ١٤٠]؛ **يعني بالآيات: الأوصياء. والذين كفروا بها: الواقفة**»(٣).

(١) راجع الأحاديث: ٨٦٠ ـ ٨٨٢ ص: ٥١٤ ـ ٥٢٠.
(٢) نفس المصدر ص٥١٥.
(٣) رجال الكشي: الحديث ٨٦٤ ص٥١٥ ـ ٥١٦.

وروى ـ بسنده ـ من حديث إبراهيم بن عقبة قال: كتبت إلى العسكري عليه السلام: جُعلت فداك! قد عرفت هؤلاء الممطورة، فأقنتُ عليهم في صلاتي؟ قال: نعم أقنت عليك في صلاتك»[١].

قال محققا الكتاب: قال في المجمع: الممطورة: الكلاب المبتلّة بالمطر، والمراد بها في الحديث: الواقفة.

وروى كذلك ـ بسنده ـ عن سليمان الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام بالمدينة، إذ دخل عليه رجل من أهل المدينة، فسأله عن الواقفة؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ۝ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[الأحزاب: ٦١ ـ ٦٢]، والله إن الله لا يبدلها حتى يقتلوا عن آخرهم!»[٢].

قلت: هذا الحكم أو التعقيب على الآيتين الكريمتين غير مفهوم!

وروى ـ بسنده ـ عن عمر بن يزيد قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فحدّثني ملياً في فضائل الشيعة، ثم قال: إن من الشيعة بعدنا من هم شرٌّ من النُّصّاب! قلت: جعلت فداك! أليس ينتحلون حبكم ويتولونكم ويتبرؤون من عدوّكم؟ قال: نعم، قال: قلت: جُعلت فداك بيّن لنا نعرفهم، فلعلّنا منهم!! قال: كلاّ يا عمر، ما أنت منهم إنما هم قوم يفتنون بزيد ويفتنون بموسى عليه السلام»[٣].

قلت: وزيد هو ابن علي زين العابدين بن الحسين ـ رضي الله عنهم ـ الذي ينسب إليه المذهب الزيدي. وفحوى هذا الكلام المنسوب للإمام

(١) المصدر السابق: ح٨٧٥ ص ٥١٨.
(٢) المصدر السابق ح٨٦٥ ـ ٥١٦.
(٣) نفس المصدر ح٨٦٩ ص٥١٧.

أبي عبد الله: التعريض الشديد بالزيدية والواقفة، وإذا كان الكلام في هذا السياق عن الواقفة؛ فإنهم ـ كما تدل أقوال إخوانهم الإمامية فيهم قبل أن يفترقوا، أو قبل أن يفارقوهم ـ آمنوا ببعض الأئمة أو الأوصياء، ورفضوا بعضهم الآخر. فما الحكم فيمن يعتقد أن حكاية الأوصياء كلها لا أساس لها في الإسلام؛ لأنه لم ترد فيها آية قرآنية... ولم يثبت عنده فيها حديث صحيح[1]؟!

وروى كذلك ـ بسنده ـ عن محمد بن علي الرضا عليه السلام (الإمام التاسع المشهور بمحمد الجواد: ت:٢٢٠هـ) أنه قال: «الواقفة هم حمير الشيعة» ثم تلا هذه الآية: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾[2] [الفرقان: ٤٤]، وروى كذلك بسنده عن محمد بن علي الرضا أنه سئل عن هذه الآية: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ * عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴾ [الغاشية: ٢ ـ ٣] قال: «نزلت في النُّصّاب والزيدية والواقفة من النصّاب»!![3].

---

(١) يبدو أنهم كفار عند الإمامية ـ والأقوال والروايات في ذلك كثيرة ـ «بل لا شبهة في كفرهم»! على حد قول السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي! قال: «ثبت في الروايات والأدعية والزيارات جواز لعن المخالفين ووجوب البراءة منهم، وإكثار السب عليهم واتهامهم، والوقيعة فيهم: أي غيبتهم؛ لأنهم من أهل الريب والبدع، بل لا شبهة في كفرهم؛ لأن إنكار الولاية والأئمة حتى الواحد منهم والاعتقاد بخلافة غيرهم، وبالعقائد الخرافية، كالجبر ونحوه، يوجب الكفر والزندقة، وتدل عليه **الأخبار المتواترة الظاهرة في كفر منكر الولاية**، وكفر المعتقد بالعقائد المذكورة، وما يشبهها من الضلالات». مصباح الفقاهة في المعاملات، الجزء الثاني ص١١ دار الهادي ـ بيروت ١٤١٢هـ.

(٢) نفس المصدر ح ٨٧٢ ص٥١٨.

(٣) نفس المصدر ح٨٧٤ ص ٥١٨. قال في بحار الأنوار تعقيباً على هذا الحديث ونحوه: «كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على كفر الزيدية وأمثالهم من الفطحية والواقفة وغيرهم من الفرق الضالّة المبتدعة». ونقل رواية الكشي ـ بسنده ـ عن عمرو بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصدقة على الناصب، وعلى الزيدية، فقال: لا تصدّق عليهم بشيء، ولا تسقهم الماء إن استطعت، وقال لي: الزيدية هم النصّاب. بحار الأنوار =

وروى بسنده عن محمد بن علي الرضا عليه السلام: إن الزيدية والواقفة والنصاب عنده بمنزلة واحدة (الحديث ٨٧٣) .

وأخيراً ، روى شيخ الطائفة الطوسي ـ بسنده ـ أن ابن أبي عمير حدَّث عن رجل من أصحابنا قال: قلت للرضا عليه السلام: جُعلت فداك ، قوم قد وقفوا على أبيك يزعمون أنه لم يمت ، قال: كذبوا ، وهم كفار بما أنزل الله عز وجل على محمد ﷺ . ولو كان الله يمدّ في أجل أحدٍ من بني آدم لحاجة الخلق إليه ، لمدَّ الله في أجل رسول الله ﷺ»[1] .

قلت: صدق الإمام علي بن موسى: لو كان الله تعالى يمدّ في أجل أحدٍ من بني آدم لحاجة الخلق إليه لمدّ الله في أجل رسوله ﷺ . ولكن ألا ينطبق هذا على ما قاله الإمامية بعد الرضا في الإمام الثاني عشر؟ وما الفرق في أن يكون المهدي المنتظر الإمام السابع أو الإمام الثاني عشر . . . أو التاسع عشر ـ مثلاً ـ لو وجدت فرقة تابعت في تسلسل الأعقاب حتى وقفت عند هذا الرقم ، أو عند غيره من الأرقام؟!

وأياً ما كان الأمر ، فإن السؤال الذي ما يزال يراودنا ونحن نستعرض هذه الأحاديث التي نسبت إلى الإمام علي الرضا بوجه خاص ، وإلى بعض الأئمة الآخرين: لو أن الواقفة هؤلاء لم يظهروا . .أكانت تفسّر آيات القرآن على هذا النحو؟[2] ، بل أكانت توجد مثل هذه الأحاديث وبخاصة تلك التي تتحدث

= ج٣٧ ص٣٤ مؤسسة دار الوفاء وإحياء التراث العربي ، بيروت ١٤٠٣هـ .

(١) رجال الكشي ح٨٦٧ ص٥١٦ ـ ٥١٧ .

(٢) انظر خلاصة في نقد التفسير الباطني للقرآن في كتابنا: علوم القرآن وإعجازه . مع إحالة القارئ على ما كتبه القاضي عبد الجبار في إبطال دعوى الباطنية في التأويل: (الجزء السابع عشر من كتابه الموسوعي: المغني في أبواب التوحيد والعدل) ، ومن بعده: حجة الإسلام الإمام أبو حامد الغزالي في كتابه: (فضائح الباطنية) ومحمد بن مالك الحمادي اليمني في كتابه: (كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة) ، ومحمد بن الحسن الديلمي في كتابه =

عن أسباب النزول؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله، والله أعلم.

* * *

= (قواعد عقائد آل محمد) فقد تضمن هذا الكتاب فصلاً مهماً (في بيان مذهب الباطنية وبطلانه) وقد نشر هذا الفصل في رسالة أو كتاب مفرد، وكذلك: الإمام يحيى بن حمزة العلوي في كتابيه: (مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار) و(الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام) وانظر كتابنا: شخصيات وأفكار: ص٤٩ ـ ٦٤وغيرها.

الحديث الحادي والثلاثون

من حديث (فَدَك)

دلّت وقائع غزوة خيبر كما وردت في كتب السيرة والتاريخ، والأحاديث التي رويت بشأنها في صحاح أهل السنّة، على أن خيبر فتحت عنوة، عن ابن شهاب قال: بلغني أن رسول الله ﷺ افتتح خيبر عنوة بعد القتال، ونزل من نزل من أهلها على الجلاء بعد القتال، قال ابن عبد البر: هذا هو الصحيح في أرض خيبر، أنها كانت عنوةً كلها مغلوباً عليها، بخلاف فدك[1].

أما فدك ـ وتقع شمالي خيبر ـ فيقول ابن إسحاق: إن رسول الله ﷺ لما فرغ من خيبر، قذف الله الرعب في قلوب أهل فدك، فبعثوا إلى رسول الله ﷺ يصالحونه على النصف من فدك، فقبل ذلك منهم، قال: «فكانت فدك لرسول الله ﷺ خالصة؛ لأنه لم يوجِف عليها بخيل ولا ركاب» رواه ابن إسحاق معلقاً، وأبو داود من طريق مرسلة[2].

وفي البخاري ومسلم عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها أخبرته أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ أرسلت إلى أبي بكر الصدّيق تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه بالمدينة وفَدَك، وما بقي من خُمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث، ما تركنا صدقةٌ، إنما يأكل آل محمد في هذا المال»، وفي رواية أخرى: «أن فاطمة عليها السلام والعبّاس، أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما: أرضَه من فدك، وسهمه من خيبر، فقال أبو بكر: **سمعت النبي ﷺ يقول:** «لا نورث،

---

(١) راجع زاد المعاد لابن القيم ٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٤.

(٢) انظر: السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، للدكتور مهدي رزق الله أحمد ص ٥٠٤.

ما تركنا صدقةٌ، إنما يأكل آل محمد في هذا المال، والله لقرابة رسول الله ﷺ أحبُّ إليَّ أن أصل من قرابتي»[(١)] . وزاد في رواية الإمام أحمد في المسند ـ بإسناد صحيح على شرط الشيخين ـ قال أبو بكر رضي الله عنه: «وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال، فإني لم آل فيها عن الحق، ولم أترك أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيها إلا صنعته»[(٢)]

وروى البخاري ومسلم كذلك عن الزهري عن مالك بن أوس: أن العباس وعلياً ـ رضي الله عنهما ـ اختصما لدى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذا، وبحضور عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد، في حديث طويل، فذكر لهما عمر ما ذكره أبو بكر رضي الله عنهما[(٣)] وللعلماء حول هذه الرواية تعليقات وشروح، من أهمها ما نقله الإمام النووي عن الإمام المازري[(٤)].

ولا نعرض هنا لهذه المسألة وما أثارته من ردود وتعليقات، أو شروح وتفسيرات؛ لأننا لا ندرسها هنا، ولا نقارنها بروايات وتفسيرات الإمامية. ولكن أردنا فقط أن نذكّر بهذه المسألة وبالرواية الأساس فيها عند أهل السنة، بين يدي الحديث الذي رواه الكليني، والذي سنثبت نصّه بعد قليل، وبعد التذكير كذلك بحديث السيدة عائشة رضي الله عنها، الذي أخرجه كذلك كل من البخاري ومسلم: أن أزواج النبي ﷺ أردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر، فيسألنه ثُمُنَهنَّ مما أفاء الله على رسوله! فقالت السيدة عائشة لهن: أليس قد قال رسول الله ﷺ: «**لا نورث، ما تركنا فهو صدقة**»[(٥)] ا.هـ. أي:

(١) صحيح البخاري ح٤٠٣٥ و٤٠٣٦ ومسلم بشرح النووي ح ١٧٥٩ ص١١٣١.
(٢) الحديث ٥٥ من المسند ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣. وانظر: الحديث رقم ٧٨ والحديث رقم ٧٩ ج١ ص٢٣٩ـ ٢٤١.
(٣) صحيح البخاري ح ٤٠٣٣ ص٩٦٥، ومسلم بشرح النووي ح ١٧٥٧ ص١١٢٨.
(٤) مسلم بشرح النووي ص ١١٢٩ ـ ١١٣٠.
(٥) صحيح البخاري ح٤٠٣٤ ص٧٦٥، ومسلم بشرح النووي ح١٧٥٨ ص١١٣٠.

فرجعن عن ذلك .

حديث الكليني:

في الباب الذي عقده الكليني في (أصول الكافي) بعنوان: (باب الفيء والأنفال وتفسير الخُمس وحدوده وما يجب فيه)[١] ـ والذي كمل به الباب الثاني من كتاب الحجة ـ أورد ثمانية وعشرين (حديثاً) ثمانية منها رواها من طريق علي بن إبراهيم القمي ، ومنها الحديث الرابع: أطول أحاديث الباب وأجمعها . أما الحديث الذي نثبته فيما يلي ، فهو خاص بفدك ، وهو الحديث الخامس ، ونصّه:

«علي بن محمد بن عبد الله! عن بعض أصحابنا أظنّه السّياري! عن علي ابن أسباط قال: لما ورد أبو الحسن موسى عليه السلام على المهدي[٢] ، رآه يرد المظالم ، فقال: يا أمير المؤمنين ما بال مَظلمتنا لا تُرد! فقال له: وما ذاك يا أبا الحسن؟

قال: إن الله تبارك وتعالى لما فتح على نبيّه فَدَكاً وما والاها ، لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب[٣] ، فأنزل الله على نبيّه ﷺ: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ ﴾ [الإسراء: ٢٦] فلم يدر رسول الله من هم؟ فراجع في ذلك جبرائيل ، وراجع

---

(١) الصفحات: ٤١٢ ـ ٤٢٠ دار المرتضى .

(٢) محمد المهدي حكم بعد أبيه أبي جعفر المنصور من عام ١٥٨ إلى ١٦٩ اشتهر بأنه فتح سجلاً للمظالم ، وأسس ديواناً له . قيل: وكان يجلس للمظالم في كل يوم . كما اشتهر بملاحقته الشديدة للزنادقة . انظر: تاريخ عصر الخلافة العباسية لأستاذنا العلاّمة المؤرّخ الدكتور يوسف العش ـ رحمه الله ـ ص ٥١ ط دار الفكر بدمشق . والكتاب مما أثبتناه عنه في المحاضرات التي ألقاها على طلبة كلية الشريعة بجامعة دمشق في العام الدراسي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩م . وقد طبع خارج الجامعة بعد وفاته ـ رحمه الله رحمة واسعة .

(٣) أي لم تفتح أو تؤخذ عنوة ؛ لأن الوجف للفرس والبعير: سرعة السير . والمراد: لم تركبوا لتحصيل ما فتح عليكم خيلاً ولا إبلاً ، ولا تجشمتم لها شُقة ، ولا لقيتم بها حرباً ولا مشقّة .

جبرائيل عليه السلام ربّه، فأوحى الله إليه (!) أن ادفع فدكاً إلى فاطمة! فدعاها رسول الله ﷺ فقال لها: «يا فاطمة إن الله أمرني أن أدفع إليك فدكاً» فقالت: قد قبلت يا رسول الله من الله ومنك.

فلم يزل وكلاؤها (!!) **فيها حياةَ رسول الله** ﷺ، فلما وُلِّي أبو بكر أخرج عنها وكلاءها، فأتته فسألته أن يردّها عليها، فقال لها: ائتيني بأسود أو أحمر يشهد لك بذلك! فجاءت بأمير المؤمنين وأم أيمن فشهدا لها، فكتب لها بترك التعرض (!) ـ قلت: على من اشتكت، حتى يكتب لها بعدم التعرض! إذا كان الخليفة هو الذي أخرج عن الأرض وكلاءها؟ ـ فخرجت والكتاب معها، فلقيها عمر فقال: ما هذا معك يا بنت محمّد؟! قالت: كتابٌ كتبه لي ابن أبي قحافة، قال: أرينيه، فأبت فانتزعه من يدها ونظر فيه، ثم تَفَل فيه ومحاه وخرقه (أي: مزّقه! قلت: ألا تكفي واحدة؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم)، فقال لها: هذا لم يوجف عليه أبوك!! بخيل ولا ركاب (قلت: أهذا حجة لها أم عليها؟) فضعي الحبال في رقابنا!

فقال له المهدي: يا أبا الحسن حُدَّها لي، فقال: حدٌّ منها جبل أحد، وحدٌّ منها عريش مصر، وحدٌّ منها سيف البحر، وحدٌّ منها دُومة الجندل.

فقال له: كل هذا؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين هذا كله! إن هذا مما لم يوجف على أهله رسول الله بخيل ولا ركاب. فقال: كثير وأنظر فيه»[(١)].

قلت: نحن هنا لا نقارن بين هذه الرواية الكلينية وروايات البخاري ومسلم وسائر صحيح أهل السنة؛ لأننا أولاً لم نثبت هذه الروايات؛ ولأن روايات هذه المسألة ـ وشروحها أو التعليقات عليها ـ في كتب الحديث والأدب والتاريخ بحاجة إلى دراسة نقدية لا يتسع لها المجال، ونحن لم نقصد إلى

---

(١) أصول الكافي ١/ ٤١٥ ـ ٤١٦ وفي رواية أبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري: أن الخليفة المهدي (رد فدك على ولد فاطمة). دلائل الإمامة ص١٧٤.

مثل هذه الدراسة . وكل ما قصدنا إليه: بعض التعليقات على حديث الكليني هذا ، الذي يبدو لنا أنه الأصل أو العمدة في روايات الإمامية بوجه عام .

لقد أخرجت هذه الرواية أرض فدك من كونها إرثاً أو وصية[١] أو مما كان النبي ﷺ ينفق منه على بيته وأهله ، أو يتصرف فيها بأي وجه من وجوه التصرف التي كان يراها في حياته الشريفة ـ إلى كونها مالاً خصّ به النبي الكريم صلوات الله وسلامه عليه ابنته السيدة فاطمة رضي الله عنها ـ ومن دون سائر بناته: زينب وأم كلثوم رضي الله عنهما[٢] ـ وذلك بالأمر الإلهي الذي نزل به الوحي ، وبعد أن قام النبي ﷺ ، بمراجعة جبريل! وسبب هذه المراجعة: أن رسول الله لما فتح الله تعالى عليه فدك وما والاها أنزل الله تعالى عليه: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ فلم يدر من هم هؤلاء الذين عنتهم الآية الكريمة . . . فراجع جبريل ـ بدوره ـ ربّه سبحانه وتعالى . قالت الرواية: «فأوحى الله إليه أن ادفع فدكاً إلى فاطمة» والضمير في (إليه) يعود إلى جبريل ، أو إلى محمد ﷺ ، فيكون الوحي إلى النبي الكريم بأن يدفع فدك إلى فاطمة كان مباشرة أو عن طريق جبريل عليه السلام .

ونحن لا يسعنا إلا أن نستغرب هذا كله!

---

(١) نذكر بهذه المناسبة أن من الغريب أن يكون علي بن أبي طالب كرم الله وجهه هو وارث ما تركه النبي ﷺ من المتاع!! كأن أنصبة الورثة لم تحددها آيات القرآن الكريم ، إن كان حديث أن الأنبياء لا يورثون يرفض الإمامية أن يأخذوا به! روى الكليني في الكافي ـ بسنده ـ عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "ترك رسول ﷺ من المتاع: سيفاً ودرعاً وعنزة ورحلاً وبغلته الشهباء ، فورث ذلك كله علي بن أبي طالب عليه السلام" الوافي :مج: ٣ (حديث ١١٢٥) ص٥٧١ . وقارن هذا بما رواه الكليني أيضاً من أن الشهباء والدلدل" ـ بغلتي رسول الله ـ من جملة الدواب التي دعا النبي أن تقبض في حياته! (انظر الحديث الرابع من الفصل القادم: أحاديث مقارنة) . ومن الغريب كذلك ألا يتصرف سيدنا علي (بمظلمة) فدك! حين كان خليفة للمسلمين ، فيرثها أو يقسمها أو يدفعها إلى أحد!

(٢) توفيت زينب ـ رضي الله عنها ـ في العام الثامن ، وتوفيت أم كلثوم ـ رضي الله عنها ـ في العام التاسع .

أولاً: لأن الآية بتمامها: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴾ والآية التي تليها: ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٧] ولا صلة لمعنى هاتين الآيتين الكريمتين بفدك أو بسواها مما فتح على النبي ﷺ في الحروب، سواء أكان ذلك عنوةً أو دون مشقة وقتال. قال ابن عباس والحسن البصري في معنى الآية: «أعط القرابات حقوقهم التي أوجبها الله لهم في أموالكم»[1].

وثانياً: لأن هاتين الآيتين الكريمتين من سورة الإسراء. وهذه السورة إنما نزلت في مكة قبل الهجرة ببضع سنوات، وهي من أواسط ما نزل بمكة، بل قد يكون نزولها قبل ذلك؛ أخرج الإمام البخاري من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: في بني إسرائيل (الإسراء) والكهف ومريم وطه والأنبياء: إنهن من العتاق الأول»[2]. في حين أن فتح خيبر وفدك، بالإضافة إلى وادي القرى وتيماء[3]، كان في شهر المحرم من السنة السابعة للهجرة! وقيل في صفر أو ربيع الأول.

هذا، بالإضافة إلى أن ابتداء العطاء، بدون حكمٍ أو تقريرٍ مسبق، يبعد أن يسمّى (حقاً)!!.

وربما كان تفسير ابن عباس والحسن للآية يشير إلى هذا المعنى، أو يدل عليه بوجه من الوجوه. ولهذا عطفت الآية بوجوب إعطاء المسكين وابن السبيل ـ أي المساكين وأبناء السبيل ـ على إعطاء القرابات أو ذوي القربى ولم تأت الآية خاصة بهؤلاء...

---

(١) مجمع البيان للطبرسي ٦/ ٦٣٣ قال: «ومعنى: (والمسكين وابن السبيل): آت المسكين حقه الذي جعله الله له من الزكاة وغيرها، وآت المجتاز المنقطع عن بلاده حقه أيضاً» ص ٦٣٤، وانظر: تفسير ابن عطية ٩/ ٦٠ ـ ٦١.

(٢) صحيح البخاري ح ٤٩٩٤ ص٩٩٤.

(٣) وادي القرى: مجموعة قرى بين خيبر وتيماء.

أما (جغرافية) فدك التي جاء في هذه الرواية (تحديدها) على لسان الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام، والتي رأى الخليفة المهدي أن رقعتها أو مساحتها كبيرة! ـ ويبدو من السياق أنه لم يردّها لذلك عليه ـ فإن من الغريب كذلك أن يبدأ حدها الأول ـ جنوباً ـ من جبل أحد! وهي، أي فدك، تقع شمالي خيبر. و«خيبر واحة زراعية تقع شمال المدينة، وتبعد عنها نحواً من ١٦٥ كم»[١]. أما جبل أحد فلا يبعد عن المسجد النبوي ـ نواة المدينة أو مركزها الجامع ـ سوى خمسة كيلومترات ونصف الكيلو متر، شمال المدينة!![٢].

وفحوى ذلك أن هذه الرواية (أضافت) إلى (فدك) من جهة الجنوب أكثر من مائة وستين كيلومتراً على الأقل!! أما الزيادة من جهة الشمال إلى عريش مصر على البحر الأبيض المتوسط فهي أكبر بكثير!

أما دُومة الجندل، فإن بينها وبين المدينة خمس عشرة ليلة، وهي من دمشق على خمس ليال[٣] وعلى هذا، فإن فدك لم تعد أرضاً حجازية تابعة لخيبر ـ أو تعد امتداداً لها ـ بل أضحت (ولاية) تضم أجزاء من مصر وفلسطين والشام، حتى إن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ عندما بلغه أن رسول الله ﷺ قال في وجعه الذي قبضه الله فيه: «لا يجتمعن في جزيرة العرب دينان» فحص عن ذلك حتى بلغه الثبت فأخرج يهود خيبر وفدك[٤]

---

(١) السيرة النبوية الصحيحة للأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري ١/ ٣١٨.

(٢) المصدر السابق: الجزء الثاني ص ٣٧٨.

(٣) زاد المعاد لابن القيم ٣/ ٢٥٥.

(٤) البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ٤/ ٢٢٢. بل إن الحديث مما رواه عمر نفسه ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أدع إلا مسلماً**» أخرجه مسلم والإمام أحمد وأبو داود والترمذي. انظر مسند الإمام أحمد ١/ ٣٢٩ وجامع الترمذي: ح١٦٠٦ و١٦٠٧ ص٣٧٩. ولكن عمر كان يأخذ نفسه في رواية الحديث بما كان يأخذ به غيره ﷺ.

ولم يخرج (أهل) تيماء ووادي القرى ؛ لأنهما داخلتان في أرض الشام ؛ لأن ما دون وادي القرى إلى المدينة حجاز ، وما وراء ذلك من الشام! فما بالك بالأرض الممتدة إلى عريش مصر على البحر الأبيض شمالاً ، وإلى دومة الجندل شرقاً ، وإلى البحر الأحمر غرباً![1] .

وأخيراً: فإن هذا الحديث الذي رواه الكليني ، وبناه على هذا السبب الذي لا أصل له من أسباب النزول ، بغض النظر عن هذه الحدود التي حدّها لفدك! جاء عنده ـ كما قدمنا ـ في (باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس) ، وقد ابتدأ هذا الباب من وسط الصفحة ٤١٢ بعد أن سبقه أو تقدمه ـ في رأس الصفحة ـ أربعة أحاديث في (صلة الإمام) ـ الأحاديث من ٤ إلى ٧ تتمة أحاديث الباب السابق ـ ونحن نثبتها هنا بنصوصها من غير إسناد ، مع الإشارة إلى أن اثنين منها من رواية علي بن إبراهيم ، وذلك إتماماً للفائدة ، وإضافةً ـ عابرة ـ كذلك إلى بعض خصائص الأئمة أو مزاياهم ـ وما أكثرها وأوسعها ـ في العقيدة الإمامية .

الحديث الأول في الصفحة عن إسحاق بن عمار ، عن أبي إبراهيم عليه السلام: (قلت: هو موسى بن جعفر ت ١٨٤ على الراجح ، فقد كان يكنى كذلك بأبي إبراهيم ، إلى جانب كنيته المشهورة أبي الحسن) قال: سألته! عن قول الله عز وجل: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ [الحديد: ١١] ، قال: نزلت في صلة الإمام . أما الأحاديث الثلاثة الأخرى فقد رواها بإسنادها عن أبي عبد الله عليه السلام ، وهي: «درهم يوصل به الإمام أعظم وزناً من أُحُد» و«درهم يوصل به الإمام أفضل من ألفي ألف درهم فيما سواه من وجوه البّر» وقوله: «إني لآخذ من أحدكم الدرهم وإني لمن أكثر أهل المدينة مالاً ، ما أريد بذلك إلا أن تُطَهَّروا»!

* * *

(١) المصدر السابق: ٤/ ٢٢١ .

الحديث الثاني والثلاثون

شروط القتل.. وصاحب الأمر!

جاء في كتاب (اختيار معرفة الرجال) ـ المعروف بـ(رجال الكشّي) ـ لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي فيما روى في أبي بجير عبد الله بن النجاشي، ـ بسنده ـ أن عمار السجستاني قال: «زاملت أبا بجير من سجستان إلى مكة، وكان يرى رأي الزيدية. فلما صرنا إلى المدينة مضيت أنا إلى أبي عبد الله عليه السلام (الإمام جعفر بن محمد) ومضى هو إلى عبد الله بن الحسن (قلت: هو عبد الله الكامل بن الحسن الرضا (المثنى) بن الحسن السبط رضي الله عنهم أجمعين. وهو الذي خرج ولداه محمد النفس الزكيّة وإبراهيم وقاد كل منهما ثورة ضد الحكم العباسي. واستشهدا رحمهما الله تعالى. وهما من أئمة الزيدية، ومن رجالات التاريخ الإسلامي).

قال: «فلما انصرف رأيته منكسراً يتقلّب على فراشه ويتأوّه! قلت: ما لك أبا بجير؟ فقال: استأذن لي على صاحبك إذا أصبحت إن شاء الله. فلما أصبحنا دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت: هذا عبد الله بن النجاشي سألني أن أستأذن له عليك، **وهو يرى رأي الزيدية**، فقال: ائذن له! فلما دخل عليه قرّبه أبو عبد الله عليه السلام، فقال له أبو بجير: جُعلت فداك إني لم أزل مقراً بفضلكم أرى الحق فيكم لا في غيركم، وإني قتلت ثلاثة عشر رجلاً من الخوارج كلهم سمعتهم يتبرأ من علي بن أبي طالب عليه السلام، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: سألت عن هذه المسألة أحداً غيري؟ فقال: نعم، سألت عنها عبد الله بن الحسن فلم يكن عنده فيها جواب، وَعَظُم عليه، وقال لي: أنت مأخوذ في الدنيا والآخرة، فقلت: أصلحك الله فعلى

ماذا عادينا الناس في علي عليه السلام؟

فقال له أبو عبد الله عليه السلام: وكيف قتلتهم يا أبا بجير؟ فقال: منهم من كنت أصعد سطحه بِسلَّم حتى أقتله، ومنهم من دعوته بالليل على بابه، فإذا خرج عليٌّ قتلته، ومنهم من كنت أصحبه في الطريق فإذا خلا لي قتلته. وقد استتر ذلك كله عليٌّ.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: **يا أبا بجير لو كنت قتلتهم بأمر الإمام لم يكن عليك في قتلهم شيء**!! ولكنك سبقت الإمام، فعليك ثلاث عشرة شاة تذبحها بمنى، ولتصدّق بلحمها لسبقك الإمام. وليس عليك غير ذلك! ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا بجير أخبرني حين أصابك الميزاب وعليك الصُّدرة من فراء، فدخلت النهر فخرجت وتبعك الصبيان يعيّطون بك، أي شيء صيرّك على هذا؟ فقال عمار: فالتفت إليَّ أبو بجير فقال: أي شيء كان هذا من الحديث حتى تحدّثه أبا عبد الله عليه السلام! فقلت: لا والله ما ذكرت له ولا لغيره، وهذا هو يسمع كلامي، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: لم يخبرني بشيء يا أبا بجير! فلما خرجنا من عنده قال لي أبو بجير: يا عمار أشهد أن هذا عالم آل محمد، وإن الذي كنت عليه باطل، وإن هذا صاحب الأمر»[1] ا.هـ.

قلت: (انتقل) صاحبنا أبو بجير من مذهب الشيعة الزيدية إلى الشيعة الإمامية؛ لأن الإمام أبا عبد الله (أعفاه) من جريمة قتل ثلاثة عشر رجلاً من الخوارج ـ بغض النظر عن صور الغدر في هذا القتل ـ اللهم إلا (التعويض) عن دم كل مسلم بدم شاة، ليس لأنه قتلهم، ولكن لأن هذا القتل كان بغير إذن الإمام!! وكأن من حق الإمام أن يحلل ويحرم؛ إذ كان إذنه يجعل القتل وسفك دماء المسلمين حلالاً لا عقوبة عليه!! أما السبب الثاني الذي حمل

(١) رجال الكشي حديث رقم ٦٣٤ ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

أبا بحير على الانتقال المذكور فهو أن الإمام أبا عبد الله يعلم الغيب، أو شيئاً نحوه أو قريباً منه، ولهذا وذاك ـ فيما يبدو ـ وصف أبو بحير الإمام أو شهد بأنه عالم آل محمد، وأنه صاحب الأمر! **وهذه ـ دائماً ـ هي المسألة المحورية أو الأساس: معرفة صاحب الأمر!!** إن الإيحاء بالقتل في هذا (الحديث) أو التهوين من شأنه، حتى كأنه أمرٌ عادي للمخالفين في الرأي والاجتهاد، لا يحتاج إلى بيان![1] وبخاصة حين يكون الاستدلال عليه بقوله: «**فعلى ماذا عادينا الناس في عليّ**؟ وهو الاجتهاد أو الرأي الذي تزعم الرواية أن الإمام أبا عبد الله أقرّه أو رضي به. أي أن مفهوم هذه العبارة، أو من مستلزماتها: حِلّ قتل كل من يتبرأ من علي ﷺ من الخوارج. ونعتقد أن هذا ليس من أغرب ما تقع عليه العين فحسب، بل هو كذلك من أخطره وأسوئه كذلك. وبخاصة أن سيرة سيدنا علي نفسه مع هؤلاء الذين تبرؤوا منه من الخوارج لم تكن كذلك! إنه لم ير فيهم سوى قوم أخطأهم الرأي في الاجتهاد! قال ﷺ: (لا تقاتلوا الخوارج بعدي، فليس من طلب الحق فأخطأه (يعنيهم بالطبع) كمن طلب الباطل فأدركه (يعني معاوية والمشايعين له)[2]. لقد حرّض على قتال معاوية، ومنع من قتال الخوارج، علماً بأن هذا الذي حرّض عليه أو دعا إليه إنما هو قتال طائفة أو فئة بوصفها إحدى الفئتين أو باعتبارها الفئة الخارجة على الخليفة أو الإمام! **فهو (قتال) فئة لا (قتل) أفراد!** أما الحديث الذي بين أيدينا فإنه يبرّر قتل هؤلاء الأفراد، ويجعل دم أحدهم دم شاة تذبح في منى أو في موسم

---

(١) روى الصدوق عن أبيه ـ بسنده ـ من حديث داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في قتل الناصب؟ قال: «حلال الدم! لكني أتقي عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً أو تغرقه في ماء، لكيلا يشهد عليك فافعل! قلت: فما ترى في ماله؟ قال: توه (!) ما قدرت عليه». علل الشرائع للصدوق (ابن بابويه القمي) ص٣٢٦، مؤسسة الأعلمي ١٤٠٨هـ.

(٢) نهج البلاغة، خطبة رقم ٥٩ ص٨٥.

الحج!! وكأنها (هدي) أو قربان!!!

بل إن سيدنا علياً ﷺ منع من قتل رجل من الخوارج اتهمه هو بالكفر!! لقد تكلم علي ﷺ في أمر، فقال رجل من الخوارج: «قاتله الله كافراً ما أفقهه!» فوثب القوم ليقتلوه، فقال علي رضي الله عنه: «رويداً! إنما هو سبٌّ بسّب، أو عفوٌ عن ذنب»[١]. وكان من وصيته كرم الله وجهه لما ضربه ابن ملجم قبحه الله وغضب الله عليه: «يا بني عبد المطلب لا ألفينكم تخوضون في دماء المسلمين خوضاً! تقولون: قُتل أمير المؤمنين، ألا لا تقتلُنَّ بي إلا قاتلي...»[٢].

قلت: و(أحكام) أمير المؤمنين في هذا الباب، و(أخلاقه) تزري بكل أحاديث القتل والسبّ واللعن، كرم الله وجهه، ورضي الله عنه وأرضاه. ويكفينا من ذلك قوله ـ وقد سمع قوماً من أصحابه يسبّون أهل الشام أيام حربهم بصفّين ـ فقال: «إني أكره لكم أن تكونوا سبّابين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم، وذكرتم حالهم، كان أصوب في القول، وأبلغ في العذر، وقلتم مكان سبّكم إيّاهم: اللهم احقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم. واهدهم من ضلالهم، حتى يعرف الحق من جهله، ويرعوي عن الغّي والعدوان من لهج به»[٣].

ولهذا، فإن من العجيب حقاً أن تستهل كثير من كتب الإمامية باللعن، وأن يكون الدعاء باللعن من مراسم أو من آداب زيارة قبر أمير المؤمنين عليه السلام[٤]، أو ولده الحسين رضي الله عنه، وأعجب منه أن ينصبَّ هذا اللعن

(١) تصنيف نهج البلاغة للسيد لبيب بيضون ص ٥٧١ ـ ٥٧٢. وانظر: عبقرية الإمام علي، للأستاذ عباس محمود العقاد ص٢٣.
(٢) نهج البلاغة خطبة ٢٨٦ ص ٥٥٥.
(٣) نهج البلاغة خ٢٠٤ ص٤٠٥ ـ ٤٠٦.
(٤) من ذلك ما رواه المحدّث شبّر عن ابن طاوس وابن قولويه وغيرهما بأسانيد عديدة عن الصادق عليه السلام ـ في هذه الزيارة ـ قال: «اللهم العن الجوابيت والطواغيت =

على الأمة كلها، وإلى يوم الدين. ثم أن يتصدر هذا الدعاء (المآتم) وأن يتقرب به إلى الله تعالى!!! وأشير فقط إلى طرف من هذا الذي يتصدر هذه المآتم: «لعن الله أمّة ظلمتك، وأمّة قاتلتك، وأمة أعانت عليك، وأمة خذلتك، وأمة دعتك فلم تجبك! وأمة بلغها ذلك فرضيت به[1] ولَعن الله أمّة أسرجت وألجمت وتهيأت وتنقّبت لقتالك... إلخ[2].

أما (أدبيات) اللعن في سائر الكتب، فنشير منها إلى قوله في كتاب (مفاتيح الجنان)!! - في زيارة الإمام الحسين - «اللهم خُصّ أول ظالم باللعن منّي وأبدأ به أولاً، ثم العن الثاني والثالث والرابع (معاوية طبعاً) اللهم العن يزيد خامساً، والعن عبيد الله بن زياد وابن مرجانة وعمر بن سعد، وشمراً، وآل أبي سفيان، وآل زياد، وآل مروان إلى يوم القيامة»[3].

قلت: وقد لا تقع العين على تدليسٍ وتزويرٍ واستعداءٍ أسوأ من هذا الجمع

= والفراعنة، واللات والعزّى والجبت والطاغوت..» قال شبّر في الشرح والبيان: (الجبت) بالكسر والضم: الكاهن والساحر، وكل ما عبد من دون الله. و(الطاغوت): الشيطان، وكل رئيس في الضلالة. وقد يطلق على الصنم أيضاً. ولعل المراد بالجوابيت والطواغيت والفراعنة أولاً: جميع خلفاء الجور. وباللات والعزى، والجبت والطاغوت: صنما قريش، وخُصّا بالذكر للتأكيد» ا.هـ. مصابيح الأنوار: الحديث ١٩٤ ج٢ ص٣٣٢ - ٣٣٣.

قلت: ووجه المفارقة: أن سيدنا علياً ﷺ ينهى عن السبّ، ثم يكون اللعن من مراسم زيارة قبره رضي الله عنه، واللعن لمن؟ لأخويه وصاحبيه أبي بكر وعمر اللذين كان لهما وزيراً ومستشاراً مؤتمناً لم تعرف (التقية) طريقها إليه، واللذين سمّى أولاده بأسمائهما، ولا تتسع الصفحات الطوال للحديث عن أخلاق أمير المؤمنين، كما حفظتها كتب أهل السنة، وكما دلت عليها سيرته وكلماته وكتب المؤرخين.

(١) الوافي ١٤/ ١٥٠١ وانظر ص ١٥٠٦.

(٢) رواه شبرّ عن ابن قولويه والشيخ وغيرهما عن الإمام الباقر، مصابيح الأنوار: الحديث ٢٠٠ ج٢ ص٣٤١ وانظر فيه الحديث ١٩٩.

(٣) مفاتيح الجنان للشيخ عباس القمي، يرويه بسنده من حديث طويل عن محمد الباقر ص ٥٢٦ - ٥٢٨.

بين صحابة رسول الله ، وابن زياد وشمر بن ذي الجوشن وزرعة بن شريك التميمي وسنان بن أبي عمرو النخعي وأمثالهم ممن أمر وحرّض على قتل الحسين رضي الله عنه ، أو ممن نفّذه وقام به ، غضب الله عليهم جميعاً ، وجازاهم من عذاب جهنم بما يستحقون . ورضي الله عن أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ ، وعن سائر صحابة رسول الله أجمعين ، والحمد لله ربّ العالمين .

* * *

الحديث الثالث والثلاثون

لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

روى (الصدّوق) في (من لا يحضره الفقيه) بدون إسناد، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد رسول الله ﷺ ومسجد الكوفة»[1] **قلت**: وغني عن البيان أن المراد بمسجد الكوفة: مسجد سيدنا علي رضي الله عنه، وهذا ما رجحه أو ما يمكن فهمه وترجيحه من تعقيب صاحب (الوافي) على حديث آخر رواه صاحب (التهذيب) ـ شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي ـ فقد روى بسنده عن إسحاق بن داود قال: أتى رجل أبا عبد الله عليه السلام فقال له: إنّي قد ضربت على كل شيء لي من ذهبٍ وفضة، وبعت ضياعي، فقلتُ: أنزل مكّة، فقال: «لا تفعل إن أهل مكة يكفرون بالله جهرة»! فقلت: ففي حرم رسول الله ﷺ ـ قال: «هم شرٌّ منهم» قلت: فأين أنزل؟ فقال: «عليك بالعراق: الكوفة، فإن البركة منها على اثني عشر ميلاً: هكذا وهكذا، وإلى جانبها قبر ما أتاه مكروب قط ولا ملهوف، إلا فرّج الله عنه»[2].

قال الفيض الكاشاني في (البيان) ـ أي في الشرح والتعليق ـ : «هذا الخبر أورده في (التهذيب) في باب فضل زيارة أبي عبد الله الحسين، كأنه حمل القبر فيه على قبره عليه السلام، ويحتمل قبر أبيه أمير المؤمنين صلوات الله عليه، بل هو أقرب، ومضى ما يؤيده في باب موضع قبر أمير المؤمنين عليه السلام».

قلت: وقد أورد الفيض الكاشاني هذين الحديثين في (باب فضل الكوفة

---

(١) الوافي: مج١٤ حديث ١٤٥٠٠ ص١٤٤٧ .

(٢) الوافي: مج١٤ حديث ١٤٤٨١ ص ١٤٣٨ .

ومساجدها) إشارة إلى هذا الذي ذهب إليه فيما يبدو. وقد بلغت أحاديث هذا الباب **ستة وثلاثين حديثاً**، وحديث (التهذيب) هذا هو الحديث الثاني في هذا الباب. وروى صاحب (التهذيب) أيضاً بسنده ـ في الحديث الرابع من هذا الباب ـ عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «لو يعلم الناس ما في مسجد الكوفة لأعدّوا له الزاد والرواحل من مكان بعيد. إن صلاة فريضة فيه تعدل حجة، وصلاة نافلة تعدل عمرة»[١] ا.هـ.

وروى في (الفقيه) بدون إسناد، أو قال صاحب (الفقيه): قال النبي ﷺ: «لما أُسري بي مررت على موضع مسجد الكوفة وأنا على البراق ومعي جبريل عليه السلام، فقال: يا محمّد! انزل فصَلِّ في هذا المكان، قال: فنزلت فصلّيت، فقلت: يا جبريل أي شيء في هذا الموضع؟ قال: يا محمد هذه كوفان، وهذا مسجدها! أما إني قد رأيتها عشرين مرّة خراباً وعشرين مرة عمراناً، بين كل مرّتين خمسمائة سنة!».

وجاء في صفة هذا المسجد ـ مسجد الكوفة ـ من الحديث الذي يليه، ومن رواية (الفقيه) أيضاً عن الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال «... فلو يعلم الناس ما فيه من البركة لأتوه من أقطار الأرض ولو حبوا على الثلج»[٢].

هذا، وقد أخرج الإمام البخاري (في باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول، ومسجد الأقصى) وأخرج الإمام مسلم في (باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد:

---

(١) المصدر السابق (ح ١٤٤٨٣) ص ١٤٣٩.
(٢) نفس المصدر (ح١٤٥٠١، ١٤٥٠٢) ص١٤٤٧.

مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى) وفي رواية أن رسول الله ﷺ قال: «إنما يسافَر إلى ثلاثة مساجد: مسجد الكعبة، ومسجدي، ومسجد إيلياء» قال الإمام النووي: والإضافة: «مسجد الحرام ومسجد الأقصى» من إضافة الموصوف إلى صفته»[١].

وغني عن البيان أنه لا أثر لفضل الكوفة ومساجدها في صحاح أهل السنة.

* * *

(١) صحيح البخاري ح ١١٨٩ ص ٢٣٣، ومسلم بشرح النووي ح٥١١، ٥١٢، ٥١٣ ص٨٦٥.

الحديث الرابع والثلاثون

صلاة الزيارة!

صلاة الزيارة إحدى (آداب الزيارة) عند الإمامية. و(الأحاديث والأدعية) المأثورة - عندهم - في هذه الآداب كثيرة جداً، وهي تبلغ في الكتب والمراجع مئات الصفحات. وغني عن البيان أن المراد بالزيارة: زيارة المشاهد، أو قبور الأئمة، ولا استثناء في ذلك للإمام الثاني عشر المهدي المنتظر، بوصفه على قيد الحياة، فإنه يزار في كل زمان ومكان، وبخاصة في عيد ميلاده الذي يصادف - كما قالوا - يوم النصف من شعبان، قال الشيخ عباس القمي في هذا اليوم - في كتابه: (مفاتيح الجنان) -: «وهو عيد الميلاد، وقد ولد فيه الإمام الثاني عشر، إمامنا المهدي الحجة ابن الحسن (العسكري) صاحب الزمان صلوات الله عليه وعلى آبائه. ويستحب زيارته عليه السلام في كل زمان ومكان، والدعاء بتعجيل الفرج عند زيارته، وتتأكد زيارته في السرداب بـ (سرّ من رأى) - سامراء - وهو المتيّقن ظهوره وتملّكه وأنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»[(١)].

والذي نحب أن نقف عنده إنما هو طرف من (آداب الزيارة) التي عرض لها الشيخ القمي رحمه الله، وروى فيها بعض الأحاديث. علماً بأن هذه الآداب - كما قال - (عديدة نقتصر منها على أمور) قلت: وقد بلغت هذه الأمور التي اقتصر عليها ثمانية وعشرين[(٢)]، صدّرها بالأمور التالية:

١ - الغسل قبل الخروج لسفر الزيارة.

---

(١) مفاتيح الجنان للشيخ عباس القمي، تعريب: السيد محمد رضا النوري النجفي ص٢١٤، دار المرتضى - بيروت. ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
(٢) انظر الصفحات ٣٦٩ - ٣٧٤

٢ ـ أن يتجنب في الطريق التكلم باللغو والخصام والجدال.

٣ ـ أن يغتسل لزيارة الأئمة عليهم السلام.

٤ ـ الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر.

٥ ـ أن يلبس ثياباً طاهرة، نظيفة جديدة، ويحسن أن تكون بيضاء.

٦ ـ أن يقصّر خطاه إذا خرج إلى الروضة المقدّسة، وأن يسير وعليه السكينة والوقار، وأن يكون خاضعاً خاشعاً، وأن يطأطئ رأسه، فلا يلتفت إلى الأعلى ولا إلى جوانبه.

٧ ـ أن يتطيّب بشيء من الطيب فيما عدا زيارة الحسين عليه السلام.. .إلخ.

وقد ذكر من هذه الأمور أو الآداب: «تقبيل العتبة العالية المباركة. قال الشيخ الشهيد رحمه الله: ولو سجد الزائر ونوى بالسجدة الشكر لله تعالى على بلوغه تلك البقعة، كان أولى».

«أن يقف على الضريح بحيث يمكنه الالتصاق به، وتوهّمُ أن البعد أدبٌ: وهم! فقد نصّ على الاتكاء على الضريح وتقبيله». «أن يكبّر إذا شاهد القبر المطهّر قبل الشروع في الزيارة!».

ونشير أخيراً إلى أمرين من هذه الآداب: **الأول**: قوله: «أن يقف للزيارة مستقبلاً القبر، مستدبراً القبلة، وهذا **الأدب** مما يخصّ زيارة المعصوم على الظاهر!! فإذا فرغ من الزيارة فليضع خدّه الأيمن على الضريح، ويدعو الله بتضرع، ثم ليضع خدّه الأيسر، ويدعو الله بحق صاحب القبر أن يجعله من أهل شفاعته، ويبالغ في الدعاء والإلحاح، ثم يمضي إلى جانب الرأس، فيقف مستقبل القبلة فيدعو الله تعالى»[1].

---

(١) المصدر السابق ص ٣٧١.

الأمر الثاني ـ وهو الأدب السابع عشر ـ قال: «**أن يصلي صلاة الزيارة، وأقلّها ركعتان**، قال الشيخ الشهيد: فإن كانت الزيارة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فليصلِّ الصلاة في الروضة، وإن كانت لأحد الأئمة فعند الرأس، ولو صلاّها بمسجد المكان أي مسجد الحرم! جاز. وقال العلاّمة المجلسي رحمه الله: إن صلاة الزيارة وغيرها فيما أرى يفضّل أن تؤتى خلف القبر، أو عند الرأس الشريف. وقال أيضاً العلاّمة بحر العلوم في (الدّرة):

ومن حديث كربلا والكعبةِ لكربلا بان علّو الرتبةِ!

وغيرُها من سائر المشاهدِ أمثالها بالنقل ذي الشواهدِ

ورَاع فيهنَّ اقترابَ الرَّمسِ وآثرِ الصلاة عند الرأسِ

وصَلِّ خلف القبر فالصحيحُ كغيره، في ندبها صريحُ

فالسعي للصلاة عندها نُدبْ وقربُها بل اللصوقُ قد طَلبْ[(١)]

هذا، وقد ختم هذه الآداب بقوله: «لزيارة الحسين ـ صلوات الله عليه ـ آداب خاصة سنذكرها في مقام ذكر زيارته عليه السلام».

قلت: «ولا يتسع المجال هنا لأكثر من هذا الذي نقلناه. ولكننا نعقّب على هذه الأبيات ـ وبخاصة البيت الأول! ـ بما رواه شيخ الطائفة في (التهذيب) ـ بسنده ـ عن أبي جعفر عليه السلام قال: «خلق الله كربلاء قبل أن يخلق الكعبة بأربعة وعشرين ألف عام، وقدّسها وبارك عليها، فما زالت قبل أن يخلق الله الخلق مقدّسة مباركة، ولا تزال كذلك، وجعلها الله أفضل الأرض في الجّنة»[(٢)].

وربما كان في الحديث التالي ما (يفسّر) هذه المكانة العجيبة لكربلاء ـ

---

(١) نفس المصدر ص٣٧٢.

(٢) الوافي: مج ١٤ حديث ١٤٦٠١ ص١٥٢١ ـ ١٥٢٢.

حتى فاقت على الكعبة المشرّفة في علّو الرتبة، كما قال (العلاّمة بحر العلوم)!! صاحب الدرر!! ـ أو (يضاف) إلى هذه المكانة. روى في (التهذيب) أيضاً ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «خرج أمير المؤمنين عليه السلام يسير بالناس حتى إذا كان من كربلاء على مسيرة ميل أو ميلين، فتقدم بين أيديهم، حتى إذا صار بمصارع الشهداء قال: قُبض فيها مائتا نبي، ومائتا وصّي، ومائتا سبط شهداء بأتباعهم، فطاف بها على بغلته خارجاً رجليه من الرّكاب، وأنشأ يقول: مناخ ركاب ومصارع شهداء، لا يسبقهم من كان قبلهم، ولا يلحقهم من كان بعدهم»[(١)].

* * *

(١) المصدر السابق: حديث ١٤٦٠٢ ولا بأس بإضافة الحديث الثالث (١٤٦٠٣) بعد هذين الحديثين: ص ١٥٢٣، والذي رواه في (التهذيب) أيضاً ـ بسنده ـ عن علي بن الحسين عليهما السلام في قوله تعالى: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا﴾ [مريم: ٢٢]، قال: «خرجت ـ يعني مريم ـ بعيسى عليهما السلام ـ من دمشق حتى أتت كربلاء، فوضعته في موضع قبر الحسين عليه السلام، ثم رجعت من ليلتها» فال الفيض الكاشاني: «وقد مضى ما يؤيد هذا الحديث في باب فضل الفرات» قلت: وقد لا يستعصي هذا الجمع بين المسيح عيسى ابن مريم عليهما السلام والحسين ﷺ على الفهم والتفسير ـ على الرغم من أن عيسى لم يولد في كربلاء كما هو معلوم ـ ويقف القارئ لكتب الإمامية على الربط والمضاهاة بين الحسين والمسيح. وكذلك بين السيدة فاطمة ومريم البتول، في كثير من المواطن.

الحديث الخامس والثلاثون

فاطمة (رضي الله عنها) حوراء إنسيّة

روى الشيخ الصدوق (أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه: ت٣٨١هـ) في (باب نوادر المعاني) من كتابه: (معاني الأخبار) الحديث التالي، الذي نبثته هنا بإسناده، نظراً لأنه من الأحاديث التي (يرفعها) علي زين العابدين: (٣٨ ـ ٩٥ هـ) إلى النبي ﷺ؛ ولأن راويه هو صاحب كتاب: (من لا يحضره الفقيه) ثاني الكتب الأربعة، كما سبقت الإشارة في عدة مواضع:

قال: «حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل ـ رضي الله عنه ـ قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد، قال: حدثنا الحسن بن علي بن فضّال، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن سدير الصيرفي، عن الصادق جعفر ابن محمد، عن أبيه، عن جدّه ـ عليهم السلام ـ قال: قال رسول الله ﷺ:

«خُلق نور فاطمة عليها السلام قبل أن تخلق الأرض والسماء. فقال بعض الناس: يا نبيّ الله فليست هي إنسيّة؟ فقال ﷺ: «فاطمة حوراء إنسيّة» قال: يا نبيّ الله وكيف هي حوراء إنسية؟ قال: «خلقها الله عزّ وجل من نوره قبل أن يخلق آدم إذْ كانت الأرواح، فلما خلق الله عز وجل آدم عُرضت على آدم»! قيل: يا نبيّ الله وأين كانت فاطمة؟ قال: «كانت في حُقَّة تحت ساق العرش» قالوا: يا نبي الله فما كان طعامها؟ قال: «التسبيح والتهليل والتحميد. فلما خلق الله عز وجل آدم وأخرجني من صُلبه، أحبّ الله عزّ وجل أن يُخرجها من صُلبي جعلها تفّاحة في الجنّة وأتاني بها جبريل عليه السلام، فقال لي: السلام عليك ورحمة الله وبركاته يا محمد، قلت: وعليك السلام ورحمة الله حبيبي جبرئيل. فقال: يا محمد إن ربّك يُقرئك السلام. قلت: منه السلام وإليه يعود السلام. قال: يا محمد إن هذه تفاحة أهداها الله

عزّ وجل إليك من الجنّة ، فأخذتها وضممتها إلى صدري . قال: يا محمد يقول الله جلّ جلاله: كُلْها! ففلقتها فرأيت نوراً ساطعاً ففزعت منه ، فقال: يا محمد مالك لا تأكل؟ كُلْها ولا تخف ، فإن ذلك النور: **المنصورة** في السماء ، وهي في الأرض: **فاطمة**. قلت: حبيبي جبرئيل: ولِم سمّيت في السماء: (المنصورة) ، وفي الأرض (فاطمة)؟ قال: سمّيت في الأرض (فاطمة) لأنها فطمت شيعتها من النار ، وفُطِم أعداءها (!) عن حبّها (!) وهي في السماء: (المنصورة) وذلك قول الله عز وجلّ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ﴾ ؛ يعني: نصر فاطمة لمحبيها . »[1] ا.هـ.

قلت: قال تعالى في سورة الروم: ﴿الم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾[صدق الله العظيم] . ونحن نصحح من هذا الحديث أن فاطمة رضي الله عنها اسمها فاطمة ، ونضيف إلى ذلك أن سيدنا رسول الله ﷺ قد رزقه الله تعالى من زوجه خديجة بنت خويلد ـ رضي الله عنها ـ بأربع بنات سمّاهن: زينب ورقية وفاطمة وأم كلثوم رضي الله عنهن وأرضاهن جميعاً . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وتحسن الإشارة بعد هذا إلى أن الكليني في (الكافي) روى في سبب تسمية فاطمة رضي الله عنها الرواية الآتية ـ بسندها ـ عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«لما ولدت فاطمة عليها السلام أوحى الله إلى مَلك فأنطق به لسان محمد

---

(١) معاني الأخبار ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧ . مؤسسة الأعلمي ـ بيروت (طبعة مصوّرة فيما يبدو) . ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م .

ﷺ فسمّاها فاطمة، ثم قال: إني فطمتك بالعلم، وفطمتك من الطمث» ثم قال أبو جعفر عليه السلام: والله لقد فطمها الله بالعلم وعن الطمث بالميثاق»[1].

قلت: وقد روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان بين الحسن والحسين طهر، وكان بينهما في الميلاد ستة أشهر وعشراً»[2].

وفي رواية أخرى للكليني أن عدم الحيض عام في بنات الأنبياء، وأن فاطمة رضي الله عنها: **صدّيقة شهيدة**، وفحوى ذلك أن هاتين الصفتين تضافان إلى صفتي: (حوراء إنسية) بوصفهما من رواية الكليني؛ قال: «محمد، عن العمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال: «إن فاطمة ـ عليها السلام ـ صدّيقة شهيدة، وإن بنات الأنبياء لا يطمثن»[3].

---

(١) أصول الكافي ١/ ٣٥٠ (الحديث السادس من أحاديث «باب مولد الزهراء عليها السلام» وعدّة أحاديث هذا الباب عشرة أحاديث).

(٢) أصول الكافي ١/ ٣٥٣ الحديث رقم٢ من (باب مولد الحسين بن علي عليه السلام).

(٣) الوافي: المجلد الثالث (ح ١٣٥٩) ص٧٤٥. وفيه (ص ٧٥٠): قال في الكافي: إن فاطمة رضي الله عنها عاشت بعد أبيها خمسة وسبعين يوماً. قلت: وفي البخاري ومسلم: أنها ـ رضي الله عنها ـ عاشت بعد وفاة النبي ﷺ ستة أشهر، وأنها توفيت لثلاث ليالٍ مضين من رمضان عام ١١ هـ: الحديث ١٧٥٩ من صحيح مسلم بشرح النووي، والحديث. ٤٢٤٠ من صحيح البخاري .وفي كتب أهل السنة روايات أخرى. انظر: البداية والنهاية لابن كثير ٦/ ٣٥١ ـ ٣٥٢.

وروى الكليني بسنده عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ولدت فاطمة بنت محمد ﷺ بعد مبعث رسول الله بخمس سنين (!!) وتوفيت ولها ثماني عشرة سنة وخمسة وسبعون يوماً» أما مكثها بعد أبيها خمسة وسبعين يوماً فقد رواه الكليني كذلك بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام. أصول الكافي ١/ ٣٥٠ و٣٤٨.

ونحن نرجح أن تكون ولادتها رضي الله عنها ـ وهي أصغر بنات النبي على المشهور ـ في أوائل العام الثاني قبل البعثة الشريفة أو أواخر العام الثالث: ويقال: إنها كانت توأماً لعبدالله ابن رسول الله ﷺ. ومعلوم أن سيدنا علياً ؓ قد تزوجها في العام الثاني بعد الهجرة. راجع ابن كثير ٦/ ٣٥٠ وقد روي عن ابن عباس أن رقيّة أسنّ بنات النبي ﷺ، وأم كلثوم أصغرهن. راجع: تاريخ دمشق لابن عساكر ٣/ ٦٨، ٦٩، وزاد المعاد لابن القيم ١/ ١٠٣.

وبغض النظر عن رواية الشيخ الصدوق، وأياً ما كان الرأي في روايات الكافي، فإن فاطمة رضي الله عنها كانت من أحسن الناس وجهاً، كسائر بنات النبي ﷺ، ـ ونحن لا نرى الزيادة على هذا الوصف ـ وقد روى الكليني بسنده من حديث أبي عبد الله عليه السلام قال « . .وكانت فاطمة من أحسن الناس وجهاً، كأن وجنتيها وردتان»[1].

هذا، وتوصف السيدة فاطمة رضي الله عنها كذلك بـ(**البتول**) قال السيد عبد الله شبّر: وذلك «للأخبار الكثيرة المتلقات بالقبول: أنها عليها السلام لم ترَ حمرة قط!»[2] وإن كان هذا التعليل من الوجهة اللغوية لا يستقيم، إن صح أنها لم تر حمرة قط؛ لأن الروايات في هذا متضاربة!

أما وصفها بـ (**الشهيدة**) فإننا لم نقف له على سبب. والله أعلم.

* * *

---

(١) الوافي: مج٣ (ح١٣٤٧) ص٧٣٥.

(٢) مصابيح الأنوار ٢/ ١٨٢.

الحديث السادس والثلاثون

إسلام أبوي الرسول (وعمّه)

وروى الشيخ الصدوق أيضاً في (معاني الأخبار) قال: «حدثنا أبو الحسن محمد بن عمرو بن علي البصري، قال: حدثنا أبو عبد الله عليه السلام بن محمد بن هارون الهاشمي، قال: حدثنا محمد بن محمد بن عقبة الشيباني، قال: حدثنا أبو القاسم الخضر بن أبان، عن أبي هدية إبراهيم بن هدية البصري! عن أنس بن مالك قال: أتى أبو ذر يوماً إلى مسجد الرسول ﷺ فقال: ما رأيت كما رأيت البارحة! قالوا: وما رأيت البارحة؟ قال: رأيت رسول الله ﷺ ببابه فخرج ليلاً فأخذ بيد علي بن أبي طالب عليه السلام، **وخرجا إلى البقيع**، فمازلت أقفو أثرهما إلى أن **أتيا مقابر مكة**، فعدل إلى قبر أبيه فصلّى عنده ركعتين؛ فإذا بالقبر قد انشق، وإذا بعبد الله جالس وهو يقول: أنا أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله. فقال له: من وليّك يا أبة؟ فقال: وما الولي يا بني؟ فقال: هو هذا عليٌّ، فقال: وأنّ علياً وليّي. قال: فارجع إلى **روضتك**.

«ثم عدل إلى قبر أمّه آمنة، فصنع كما صنع عند قبر أبيه، فإذا بالقبر قد انشق، وإذا هي تقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأنك نبّي الله ورسوله. فقال لها: من وليّك يا أمّاه؟ فقالت: وما الولاية يا بنيّ؟ قال: هو هذا علي بن أبي طالب، فقالت: وأن علياً وليّي. فقال: ارجعي إلى حفرتك وروضتك.

«فكذبوه ولبّبوه! وقالوا: يا رسول الله كذب عليك اليوم! فقال: وما كان من ذلك؟ قالوا: إن جندب (هكذا، وهو أبو ذر رضي الله عنه) حكى عنك كيت وكيت، فقال النبي ﷺ: «**ما أظلّت الخضراء ولا أقلت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر**».

قال عبد السلام بن محمد: فعرضت هـذا الخبر على الجهمي محمد بن عبدالأعلى، فقال: أما علمت أن النبي ﷺ قال: «أتاني جبرئيل عليه السلام، فقال: إن الله عز وجل حرّم النار على ظهر أنزلك! وبطنٍ حملك، وثدي أرضعك، وحجرٍ كفلك؟»[1] ا.هـ.

قلت: حديث: «**ما أظلّت الخضراء ولا أقلّت الغـبراء أصدق لهجـة من أبي ذر**» أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو، وقال: حديث حسن. وقال فيه الحافظ ابن كثير: «فيه ضعف»[2]، بغض النظر عن هذه الحكاية التي «ركبت» عليـه! إذ لا خلاف على أن عبد الله بن عبد المطلب ـ والـد النبي

---

(١) معاني الأخبار: (باب معنى قول النبي صلى الله عليه وآله: ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء... الحديث) ص ١٧٨ ـ ١٧٩ والخضراء كناية عن السماء، والغبراء: الأرض. ويبدو أن إحيـاء الموتى ليس خاصـاً بالنبي ﷺ، بل يتعداه إلى سيدنا علي ﷺ ـ على الأقل! ـ روى في (الكافي) بسنده عن عيسى بن شلَقان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن أمير المؤمنين عليه السلام له خؤولة في بني مخزوم، وإن شاباً منهم أتاه فقال: يا خالي إن أخي مات وقد حزنت عليه حزناً شديداً! قال: فقال له: تشتهي أن تراه؟ قال: بلى (!!) قال: فأرني قبره، قال: فخرج ومعه بردة رسول الله ﷺ متزراً بها، فلما انتهى إلى القبر تلملمت شفتاه، ثم ركضه برجله، فخرج من قبره وهو يقول بلسان الفرس (أي يتكلم بلسانهم) فقال أمير المؤمنين عليه السلام: ألم تمت وأنت رجل من العرب؟! قال: بلى، ولكنّا متنا على سنّة فلان وفلان فانقلبت ألسنتنا!» أصول الكافي ١/ ٣٤٧. قال الفيض الكاشاني: «تلملمت: تحركت، وكأنّ (الفلانين) كناية عن الأوّلين» الوافي: مج ٣ ص٧٣٥. قلت: ولم يزد في بيانه على هذا. وغني عن البيان أن المراد بالأوّلين: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. ولم نعلم مغزى أن رجلاً مخزومياً من صميم العرب ينقلب لسانه بعد الموت لساناً فارسياً لأنه مات على سنة أبي بكر وعمر، وهما خليفتان عربيان رضي الله عنهما!!؟ اللهم إلا أن يكون المراد: كراهية العربية والزراية بها أو التحريض على هجرها؛ لأنها لغة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما! ـ ولكن هذا عجيب غريب؛ لأنها هي كذلك لغة علي بن أبي طالب ﷺ، فضلاً عن كونها لغة النبي ﷺ، ولغة القرآن الكريم. مع الإشارة إلى أن (بلى) الأولى صوابها: نعم؛ لأن حرف الجواب (بلى) يختص بالنفي، ويفيد إبطاله، على المعهود من لسان العرب!

(٢) جامع الترمذي: ح٣٨٠١ ص٨٢٨ وأخرجه من حديث أبي ذر نفسه، مع إضافة. وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وقال فيه المحقق: «درجته: ضعيف». والبداية والنهاية: ٢/ ٢٧٧.

ﷺ - توفي عند أخواله بني عدي بن النجّار في المدينة، ودفن في دار النابغة. وله يوم توفي خمس وعشرون سنة. ورسول الله ﷺ يومئذ حمل. وقال الزبير ابن بكّار: حدثني محمد بن حسن، عن عبد السلام، عن ابن خربوذ قال: توفي عبد الله بالمدينة ورسول الله ﷺ ابن شهرين، وماتت أمّه وهو ابن أربع سنين، ومات جدّه وهو ابن ثمان سنين، فأوصى به إلى عمّه أبي طالب. وقد رجح ابن كثير ما رجحه الواقدي وكاتبه الحافظ محمد بن سعد من أن عبد الله توفي ورسول الله جنين في بطن أمّه. والإجماع على أنه - أي والد النبي ﷺ - توفي ودفن في المدينة[1]. علماً بأن الرواية تقول: «خرجا إلى البقيع، فما زلت أقفو أثرهما إلى أن أتيا مقابر مكة» فهل (مقابر مكة) في مكة أم في البقيع (في المدينة)؟! المراد مكة كما تدل رواية أخرى لعلي بن إبراهيم القمي نسوقها بعد قليل.

أما والدته آمنة بنت وهب، «فلا خلاف أنها ماتت بين مكة والمدينة بالأبواء، مُنصرَفها من المدينة من زيارة أخواله، ولم يستكمل إذ ذاك سبع سنين»[2] كما قال ابن القيّم. و(الأبواء): قرية من أعمال الفُرع من المدينة، بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً. قال ابن إسحاق: حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم أن أمّ رسول الله ﷺ آمنة توفيت وهو ابن ست سنين بالأبواء بين مكة والمدينة، كانت قد قدمت به على أخواله من بني عدي بن النجار تزيره إياهم، فماتت وهي راجعة به إلى مكة»[3].

---

(١) ابن كثير: ٢/ ٢٧٧.

(٢) زاد المعاد: ١/ ٧٦ وتشير عبارة ابن القيم إلى عدم اعتداده ببعض الروايات التي أخرجها الطبراني وابن مردويه وغيرهما أن الرسول ﷺ زار قبر أمّه في عسفان - على ستة وثلاثين ميلاً من مكة - أو في المقابر!! هكذا بدون تحديد! أو أنه - في رواية أخرى - لما قدم مكة أتى رسماً، أو أتى قبراً، فجلس إليه!! إلى آخر هذه الروايات التي لا يصح منها شيء!

(٣) ابن كثير: ٢/ ٢٩٣.

والعجيب أن تجمع هذه الرواية بين والدي النبي ﷺ **في مقابر مكة!** ـ وفي مكان واحد أو قريب، كما يدل قوله: «ثم عدل إلى قبر أمه آمنة ـ ودع عنك سائر ما فيها، علماً أن علي بن إبراهيم القمي يروي نحوها في تفسيره! قال: «وحدثني أبي، عن ابن أبي عمير، عن سيف بن عميرة، وعبد الله بن سنان، وابن أبي حمزة الثمالي، قالوا: سمعنا أبا عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام يقول: لما حجّ رسول الله ﷺ حجة الوداع نزل بالأَبْطَح (قلت: ويعرف كذلك بالمحصَّب، وهو خَيف بني كنانة)[1]. ووضعت له وسادة فجلس عليها، ثم رفع يده إلى السماء وبكى بكاءً شديداً، ثم قال: يا ربّ إنك وعدتني في أبي وأمي وعمّي ألا تعذبهم بالنار. قال: فأوحى الله إليه أني آليت على نفسي أن لا يدخل جنتي إلا من شهد أن لا إلّه إلا الله، وأنك عبدي رسولي، **ولكن ائت الشِّعب فنادهم!** فإن أجابوك فقد وجبت لهم رحمتي. فقام النبي ﷺ إلى الشِّعب فناداهم وقال: يا أبتاه، ويا أماه، ويا عمّاه، فخرجوا ينفضون التراب عن رؤوسهم، فقال لهم رسول الله: ألا ترون إلى هذه الكرامة التي أكرمني الله بها! فقالوا: نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله حقاً حقاً، وأن جميع ما أتيت به من عند الله فهو الحق. فقال: ارجعوا إلى مضاجعكم.

«ودخل رسول الله ﷺ إلى مكة، وقدم إليه علي بن أبي طالب من اليمن، فقال رسول الله ﷺ: ألا أبشّرك يا علي! فقال أمير المؤمنين: بأبي أنت وأمي لم تزل مبشّراً، فقال: ألا ترى إلى ما رزقنا الله تبارك وتعالى في سفرنا هذا، وأخبره الخبر فقال له علي عليه السلام: الحمد لله.

«وأشرك رسول الله ﷺ في بدنته (الهَدْي): أباه وأمّه وعمّه.»[2] ا.هـ.

---

(١) راجع زاد المعاد: ٢/ ٢٩٠.

(٢) تفسير القمي: ١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣: وفيه: «وقال رسول الله ﷺ: «لو قمت المقام المحمود، لشفعت لأبي و أمي وعمّي، وأخٍ لي كان مواخياً في الجاهلية».

الحديث السابع والثلاثون

فضائل القرآن وأقسامه

تبلغ (أبواب القرآن وفضائله) في كتاب (الوافي) تسعة عشر باباً، وعدّة أحاديثها تسعة وثلاثون ومائة حديث[1]. والأبواب الثلاثة الأولى تحمل العناوين التالية: (باب تمثل القرآن وشفاعته لأهله)، (باب التمسك بالقرآن والعمل به)، (باب فضل حامل القرآن).

وهذا الباب ـ الثالث ـ فيه تسعة أحاديث جميعها من أحاديث (الكافي) منها ما رواه الكليني ـ بسنده ـ عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الناس أربعة» فقلت: جُعلت فداك! وما هم؟ فقال: «رجل أُوتي الإيمان ولم يؤت القرآن، ورجل أوتي القرآن ولم يؤت الإيمان، ورجل أوتي القرآن وأوتي الإيمان، ورجل لم يؤت القرآن ولم يؤت الإيمان».

قال: فقلت: جُعلت فداك! فسّر لي حالهم، قال: «أما الذي أوتي الإيمان ولم يؤت القرآن، فمثَله كمثل التمرة طعمها حلوٌ ولا ريح لها. وأما الذي أوتي القرآن ولم يؤت الإيمان فمثله كمثل الآس ريحها طيّب وطعمها مرّ. وأما الذي أوتي القرآن والإيمان فمثله كمثل الأُترجّة ريحها طيب وطعمها طيب. وأما الذي لم يؤت الإيمان ولا القرآن فمثله كمثل الحنظلة طعمها مرّ ولا ريح لها»[2].

ومنها: ما رواه ـ أي الكليني كما أشرنا ـ بسنده عن أبي عبد الله عليه

---

(١) الصفحات: ١٦٩١ ـ ١٧٨٤: المجلد التاسع. وانظر حديث أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «**مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن الأترجّة...**» الحديث. رواه البخاري (ح٥٠٢٠)، ومسلم (ح٧٩٧)، والترمذي وغيرهم (جامع الترمذي ح٢٨٦٥).

(٢) الوافي: مج ٩ ح٨٩٧٥ ص١٧٠٧.

السلام قال: «الحافظ للقرآن، العامل به، مع السَّفرة الكرام البررة»[١].

وروى كذلك ـ بسنده ـ عن الزُّهري (محمد بن مسلم التابعي المشهور) قال: قلت لعلي بن الحسين عليهما السلام: أي الأعمال أفضل؟ قال: «الحالّ المرتحل»، قلت: وما الحالّ المرتحل؟ قال: «فتح القرآن وختمه، كلما جاء بأوّله ارتحل في آخره» وقال: «قال رسول الله ﷺ: من أعطاه الله القرآن فرأى أن أحداً أُعطي أفضل منه، فقد صغّر عظيماً وعظّم صغيراً»[٢].

أما **(باب متى نزل القرآنِ وفيم نزل)** ففيه كذلك تسعة أحاديث جميعها من رواية (الكافي) روى عن أبي عبد الله ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن أول ما أنزل الله على رسوله ﷺ: بسم الله الرحمن الرحيم اقرأ باسم ربك، وآخره: إذا جاء نصر الله والفتح»[٣].

وروى الكليني ـ بسنده ـ عن الأصبغ بن نباتة قال: «سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدوّنا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام».

وروى أيضاً ـ بسنده ـ عن داود بن فرقد، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن القرآن نزل أربعة أرباع: ربع حلال، وربع حرام، وربع

---

(١) المصدر السابق ح ٨٩٧٢ ص ١٧٠٥. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«الذي يقرأ القرآن وهو ماهرٌ به مع السَّفَرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع به وهو عليه شاق، له أجران»** متفق عليه. الحديث رقم (١٠٠٠) من رياض الصالحين للإمام النووي. تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ المكتب الإسلامي، ط١ بيروت ١٣٩٩هـ.

(٢) نفس المصدر ح ٨٩٧٦ ص ١٧٠٨. وأخرج الإمام الترمذي من حديث ابن عباس قال: قال رجل يا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أي العمل أحبُّ إلى الله؟ قال: «الحالّ المرتحل» حديث ضعيف انفرد به الترمذي. قال المحقق: الحال المرتحل: هو الذي يختم القرآن بتلاوته، ثم يفتتح التلاوة من أوله، شبهه بالمسافر..» جامع الترمذي ح٢٩٤٨ ص٦٤٦.

(٣) نفس المصدر ح ٩٠٧٤ ص ١٧٦٨.

سنن وأحكام، وربع خبر ما كان قبلكم ونبأ ما يكون بعدكم وفصل ما بينكم».

وروى بعده ـ بسنده ـ عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل القرآن أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدوّنا، وربع سنن أمثال، وربع فرائض وأحكام».

قلت: هذه الأحاديث الثلاثة[1] في (أقسام القرآن) ـ وأحدها عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، والثاني عن الإمام الصادق أبي عبد الله، والثالث عن أبيه الإمام محمد الباقر، يحتاج الجمع بينها على الأقل إلى شيء من البيان. وهو ما قام به الفيض الكاشاني محمد بن محسن رحمه الله. قال: «روى العيّاشي مضمون هذه الأخبار في تفسيره بنحو أتم من هذا. رواه بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «القرآن نزل أثلاثاً: ثلث فينا وفي أحبّائنا، وثلث في أعدائنا وعدوّ من كان قبلنا، وثلث سنة ومَثَل. ولو أن الآية إذا نزلت في قوم ثم مات أولئك القوم ماتت الآية لما بقي من القرآن شيء، ولكن القرآن يجري أوّله على آخره ما دامت السماوات والأرض، ولكل قوم آية يتلونها هم منها من خير أو شر».

«وبإسناده عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال [له]: «يا محمد إذا سمعت الله ذكر أحداً من هذه الأمة بخير فنحن هم، وإذا سمعت الله ذكر قوماً بسوء ممن مضى فهم عدوّنا».

«أقول: ـ الكاشاني ـ يستفاد من الحديثين أن المراد بضمائر المتكلم في قولهم عليهم السلام: فينا وفي أحبّائنا وأعدائنا: من يشملهم وكل من كان من سنخهم وطينتهم من الأنبياء والأولياء، وكل من كان من المقرّبين من الأوّلين والآخرين. وكذا الأحبّاء والأعداء يشملان كل من كان من سنخ شيعتهم

---

(١) نفس المصدر: الأحاديث ٩٠٧٥ ـ ٩٠٧٧ ص ١٧٦٨ ـ ١٧٦٩.

ومحبّيهم، وكل من كان من سنخ أعدائهم ومبغضيهم من الأوّلين والآخرين؛ وذلك لأن كل من أحبّه الله ورسوله أحبه كل مؤمن من ابتداء الخلق إلى انتهائه، وكل من أبغضه الله ورسوله أبغضه كل مؤمن كذلك، وهو يبغض كل من أحبّه الله ورسوله.

«فكل مؤمن في العالم قديماً وحديثاً إلى يوم القيامة فهو من شيعتهم ومحبّيهم، وكل جاحد في العالم قديماً وحديثاً إلى يوم القيامة فهو من مخالفيهم ومبغضيهم. فصحّ أن كل ما ورد في أحد الفريقين ورد في أحبّائهم أو أعدائهم. تصديق ذلك ما رواه الصَّدوق طاب ثراه في (العلل) عن المفضّل ابن عمر، عن الصادق عليه السلام في حديث طويل نذكره إن شاء الله في باب البعث والحساب من كتاب الجنائز»[١] ا.هـ.

قلت: ـ أخيراً ـ ولمن شاء أن يعود إلى هذا الحديث الطويل، أو أن يرجئ ذلك إلى يوم البعث والحساب. وتبقى هذه التفسيرات والتأويلات موضع نظر، علماً بأن وصف ما رواه العياشي بأنه أتم لا يمكن التسليم به، بل هو أقرب إلى الشرح والبيان لروايات الكافي، والتي يفترض أنها أوثق. وفي جميع الأحوال، فإن عداوة مَن مضى لمن جاء بعدهم ـ أياً كانوا ـ تبقى غير مفهومة ولا مبرّرة. والله أعلم.

* * *

---

(١) نفس المصدر ص ١٧٦٩ ـ ١٧٧٠.

الحديث الثامن والثلاثون

تلقين الشهادتين عند الموت

روى الصدوق في (الفقيه) بالأسانيد عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنكم تلقّنون موتاكم: (لا إله إلى الله) عند الموت، ونحن نلقن موتانا: (محمد رسول الله).

قلت: ذكر المحدّث السيد عبد الله شبّر في تفسيره وتأويله ستة وجوه، نذكر منها الوجوه الأربعة الرئيسة التالية: قال:

الأول: أن يكون المراد: إنّا أهل البيت لما كنّا مشتغلين دائماً بكلمة التوحيد لا نحتاج إلى التلقين بها، ولما كان أهل البيت بسبب انتمائهم إلى النبي ﷺ يغفلون عن الشهادة بالرسالة، فنحن نلقّنهم بها لئلا يغفلوا عنها، كما غفلت فاطمة بنت أسد أم أمير المؤمنين عليه السلام، فلقّنها رسول الله ﷺ بابنك ابنك[1].

الثاني: أنه لما كانت الشهادة بالرسالة مستلزمة للشهادة بالتوحيد، فنحن نلقنه بالملزوم ويلزمه اللازم...

الخامس: أن يكون الخطاب للعامة (أهل السنة)، بمعنى أنهم وإن لقنّوا موتاهم الشهادتين، إلا أن شهادتهم بالنبوة بمنزلة العدم؛ لأن الإقرار بالنبوّة من شروطها الإقرار بالإمامة، فإذا لم يكن معها الإقرار بالإمامة كانت بمنزلة العدم، فلا يشهد كما ينبغي إلا الخاصة.

السادس: أن العقل لما كان يستقل في التوحيد من غير توقفه على ارتباط بعض الأجسام ببعض، فلا يمكن غفلة الخواص عنه، فلا يقدر الشيطان على

---

(١) راجع الحديث ٢٤ والحديث ١٤.

إغفالهم، بخلاف إثبات النبوّة، فإن العلم به! وثبوته في نفسه يتوقف على خلق الأجسام وارتباط بعضها ببعض، فليس العقل فيه بتلك المثابة؛ فينبغي التلقين في تلك الحال. وأما العوام فيمكن غفلتهم عن التوحيد أيضاً في حال السكرات، فيحتاجون إلى التلقين والتذكير»[1] ا.هـ.

قلت: ما جاء في هذا الوجه الأخير، أو ما تم إقحامه فيه، أو الاستدلال به أو عليه، كثير العجائب والغرائب، وكذلك بعض الوجوه السابقة. والله أعلم.

* * *

(١) مصابيح الأنوار: الجزء الثاني: ح ٣٠ ص ٧٥ ـ ٧٦.

الحديث التاسع والثلاثون

من أغراض الجمع والوضع!

روى الكليني في (الكافي) بسنده عن جابر عن أبي جعفر (محمد الباقر: ٥٧ ـ ١١٤هـ) قال: «خرج رسول الله ﷺ لعرض الخيل! فمرّ بقبر أبي أحيحة، فقال أبو بكر: لعن الله صاحب هذا القبر، فوالله إن كان ليصدّ عن سبيل الله، ويكذّب رسول الله، فقال ابنه خالد: بل لعن الله أبا قحافة فوالله ما كان يقري الضيف، ولا يقاتل العدّو، فلعن الله أهونهما على العشيرة فقداً! فألقى رسول الله خُطام راحلته على غاربها، ثم قال: «إذا أنتم تناولتم المشركين فعمّوا ولا تخصّوا، فيغضب ولده».

ثم وقف فعُرضت عليه الخيل، فمرّ به فرس، فقال عُيينة بن حصن: إن أمر هذا الفرس كيت وكيت، فقال النبي ﷺ: «ذرنا فأنا أعلم بالخيل منك»! فقال عيينة: وأنا أعلم بالرجال منك!! فغضب رسول الله حتى ظهر الدم في وجهه فقال له: «فأي الرجال أفضل؟» فقال عيينة بن حصن: رجال يكونون بنجد، يضعون سيوفهم على عواتقهم، ورماحهم على كواثب خيلهم، ثم يضربون بها قُدْماً قُدماً. فقال رسول الله ﷺ: «كذبت! بل رجال أهل اليمن أفضل، الإيمان يمان، والحكمة يمانية، ولولا الهجرة لكنت امرءاً من أهل اليمن. الجفاء والقسوة في الفدّادين أصحاب الوبر ربيعة ومضر! من حيث يطلع قرن الشمس. ومذحج أكثر قبيلة يدخلون الجنّة، وحضرموت خير من عامر بن صعصعة ـ وروى بعضهم: خير من الحارث بن معاوية ـ وبجيلة خير من رِعلٍ وذكوان، وإن يهلك الحيّان فلا أبالي!».

ثم قال: «لعن الله الملوك الأربعة: جمداً ومِخْوساً ومَشرحاً وأبضعة،

وأختهم العمردة. لعن الله المحلّل والمحلَّل له، ومن توالى غير مواليه، ومن ادعى نسباً لا يعرفه، والمتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال، ومن أحدث حدثاً في الإسلام أو آوى محدثاً، **ومن قتل غير قاتله!!!** أو ضرب غير ضاربه، ومن لعن أبويه ـ فقال رجل: يا رسول الله أيوجد رجل يلعن أبويه؟ ـ فقال: نعم يلعن أبا الرجال! وأمهاتهم فيلعنون أبويه ـ.

«لعن الله رعلاً وذكوان، وعَضَلاً ولحيان، والمجذمين من أسد وغطفان، وأبا سفيان بن حرب وسهيلاً ذا الأسنان! وابني مليكة بن حزيم ومروان، وهوذة وهوتة»[1] ا.هـ.

قلت: دعك من حكاية عرض الخيل وما نسب إلى أبي بكر!! فإن أدلة الوضع والتركيب، والخلط والجمع، في هذه الرواية لا تخفى على القارئ، وبخاصة هذه الأقوال والردود بين النبي ﷺ وعيينة بن حصن!! أو ما أجراه الواضع على لسان النبي من لعنٍ لربيعة ومضر، أو للملوك والقبائل!

أما مروان، فيبدو ـ أو لا بدّ ـ أنه مروان بن الحكم شيخ بني أمية الذي تسلسل الحكم الأموي في أعقابه بعد أن انتقل إليه ـ مع نهاية الفرع السفياني ـ وقد توفي عام ٦٥ هـ وله من العمر نحو ثلاث وستين عاما! ـ فقدّر كم كان عمره حين لُعن، كما زعم الزاعم؟ ـ وبعض الأسماء الأخرى لم نبحث عنها على كل حال. والمهم أن السجع في هذا النص الأخير ـ

(١) مصابيح الأنوار: ٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩ قال شبرّ: «قيل: الفدّادون: الذين تعلو أصواتهم في حروثهم ومواشيهم. وقيل: هم المكثرون من الإبل، وقيل: هم الجمّالون والبقّارون والحمّارون والرعيان... وأهلها أهل جفاء وقسوة، وأصحاب الوبر: أي أهل البوادي فإن بيوتهم من الوبر من حيث يطلع قرن الشمس. وقيل: لعل المراد: أهل البوادي من هاتين القبيلتين الكائنتين في شرقي المدينة. وقوله: «من توالى غير مواليه»، فسّر بالانتساب إلى غير من انتسب إليه من ذي نسب أو معتق، وقيل: هو ولاء العتق. وفسّر في أخبارنا بالانتساب إلى غير أئمة الحق، واتخاذ غيرهم أئمة..» ص ٢٥٠.

وموضوعه ليس من أبواب السجع المعهودة في الكلام النبوي ـ [١]، ذكّرنا بضروب أخرى أو بشواهد أخرى من السجع في (أحاديث) الإمام أبي عبدالله رضي الله عنه، أو فيما نسب إليه من هذه الأحاديث بعبارة أدق؛ لأنها تصلح للاستشهاد على أن (السجع) ربما كان من أسباب (الوضع)! أو من أماراته الواضحة، وأمثلته الفاضحة! روى الكليني في (الكافي) ـ بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «البصل يذهب بالنَّصَب، ويشدّ العصب»[٢].

وروى فيه أيضاً بسنده عن حنان بن سُدير قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وفي رجلي نعلٌ سوداء، فقال: «يا حنان مالك وللسوداء! أما علمت أن فيها ثلاث خصال: تضعف البصر، وترخي الذكر، وتورث الهم. ومع ذلك من لبس الجبارين»! قال: قلت: فما ألبس من النعال؟ فقال: «عليك بالصفراء، فإن فيها ثلاث خصال: تجلو البصر، وتشدّ الذكر، وتذري الهم! وهي مع ذلك من لباس النبيينّ»[٣].

قلت: وقد يكون لبعض أنواع الطعام خصائص قريبة أو مماثلة لهذه التي نُصَّ عليها في هذه (الأحاديث) ـ على ما تذكره بعض كتب الأدب ـ ولكن ربط هذه الخصائص **بألوان النعال**، أو ربط بعض المزايا الصحية بالخفّ دون

---

(١) انظر الفقرة الخاصة بالسجع النبوي ـ وعنوانها: سجع كحلية الذهب ـ في موضوع (البليغ) من كتاب الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد: عبقرية محمد: ص ٧٢ ـ ٧٤ نهضة مصر ١٩٩٩م، القاهرة.

(٢) الوافي: مج١٩ ح ١٩٧٢٦ ص ٤٢٩ ونحوه ما رواه في (الكافي) أيضاً بسنده عن أبي عبدالله قال: «أكل الجزر، يسخّن الكليتين ويقيم الذّكَر» ح ١٩٧١٥، وفي رواية: «وينصب الذكر» ح ١٩٧١٧ مج ١٩ ص٤٢٣.

(٣) الوافي: مج ٢٠ ح ٢٠٤٢١ ص٧٥٣ وانظر فيه رواية شبيهة أو مماثلة. ونعتقد بهذه المناسبة أن مسائل أو أحاديث اللباس والطعام بوجه عام بحاجة إلى مراجعة وتدقيق! فما معنى حديث الكافي عن أبي عبد الله قال: (لبسُ الخف يزيد في قوة البصر) أو (أنه أمان من السلّ) ـ الحديثان ٢٠٤٢٧، ٢٠٤٢٨: مج٢٠ ص ٧٥٧ ـ أو حديث الكافي أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: (إذا ظهرت القلانس المترّكة ظهر الزنى». الحديث ٢٠٤٠٥ مج ٢٠ ص ٧٤٨.

غيره من النعال، غير معهود! وقد يحتاج تأكيد هذه المزايا وتلك ـ أو نفيها ـ إلى رأي الطبّ، وربما كذلك: إلى رأي العارفين بخصائص الأصباغ والألوان من أصحاب الفنون أو من علماء النفس.

وأخيراً، قد يكون من شواهد السجع هذه: ما رواه الكليني في (باب التقية) ـ الذي أشرنا إليه في مناسبة سابقة ـ فقد روى بسنده عن أبي بصير قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «خالطوهم بالبرّانية، وخالفوهم بالجوّانية، إذا كانت الإمرة صبيانية»[1]، والله أعلم.

* * *

---

(١) أصول الكافي ٢/ ٥٧٥.

الحديث الأربعون

شهربانويه.. ابنة يزدجرد الثالث كسرى الفرس

روى الكليني بسنده عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام (٥٧ ـ ١١٤هـ: محمد الباقر بن علي زين العابدين: ٣٨ ـ ٩٥هـ) قال:

«لما أُقدمت بنت يزدجرد على عمر (أمير المؤمنين رضي الله عنه) أشرف لها عذارى المدينة وأشرق المسجد بضوئها لما دخلته!! فلما نظر إليها عمر (رضي الله عنه) غطّت وجهها، وقالت: أفّ بيروج باداهرمز، فقال عمر: (قلت للمرة الثالثة رضي الله عنه): أتشتمني هذه؟ وهمّ بها، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: ليس ذلك لك! **خيِّرها رجلاً من المسلمين واحسبها بفيئه**، فخيّرها، فجاءت حتى وضعت يدها على رأس الحسين عليه السلام. فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام: ما اسمك؟ قالت: جهان شاه، فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام: بل شهربانويه.

«ثم قال للحسين عليه السلام: يا أبا عبد الله ليلدنَّ لك منها خير أهل الأرض. فولدت علي بن الحسين عليهما السلام.

«وكان يقال لعلي بن الحسين: ابن الخيرتين، فخيرة الله من العرب: هاشم، ومن العجم: فارس»[1].

قال الفيض الكاشاني في (بيانه) «أشرف لها»: تطلع لها من فوق. «أف بيروج باداهرمز»: كلام فارسي مشتمل على تأفيف ودعاء على أبيها هرمز، تعني: لا كان لهرمز يوم، فإن ابنته أُسرت بصغر، ونظر إليها الرجال، والهرمز: يقال للكبير من ملوك العجم. «وهمّ بها» يعني أراد إيذاءها.

---

(١) الوافي مج ٣ ح ١٣٨٤ ص ٧٦٣.

«شهربانويه» يعني: أميرة البلد(!!) وإنما غيّر اسمها للسنة (قلت: هل تقتضي السنة أن تسمى أميرة البلد! وأي بلد؟ ألا يكفي أن المسجد النبوي أشرق بضوئها لما دخلته؟ . .) ا.هـ.

قلت: هذه رواية الكليني في (الكافي) . أما رواية محمد بن جرير بن رستم الطبري في (دلائل الإمامة) فقد تحدثت عن ابنتين لكسرى لا عن بنت واحدة، أما الأولى وهي شهربانويه ـ هكذا ورد اسمها الأصلي عنده ـ فقد اختارت الحسين، وأما الثانية فقد اختارت الحسن.

في حين أن الزمخشري في كتابه: (ربيع الأبرار) يقول: إن يزدجرد كان له ثلاث بنات سُبين في زمن عمر بن الخطاب، «فحصلت واحدة لعبد الله بن عمر فأولدها سالماً، والأخرى لمحمد بن أبي بكر الصدّيق فأولدها القاسم، والأخرى للحسين بن علي فأولدها علياً زين العابدين»[(1)] .

روى ابن جرير (ابن رستم) الطبري بسنده عن المسيب بن نجبة، قال: لما ورد سبي الفرس إلى المدينة أراد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بيع النساء، وأن يجعل الرجال عبيداً للعرب (!!) وأن يرسم عليهم أن يحملوا العليل والضعيف والشيخ الكبير في الطواف على ظهورهم حول الكعبة!! فقال أمير المؤمنين (علي) عليه السلام: إن رسول الله ﷺ قال: «أكرموا كريم كل قوم» فقال عمر (رضي الله عنه): قد سمعته يقول: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه وإن خالفكم» .

«فقال أمير المؤمنين: فمن أين لك أن تفعل بقوم كرماء ما ذكرت؟ إن

---

(١) ابن كثير: ٩/ ١٠٤ وفيه: قال ابن خلكان: «ولما قَتل قتيبة بن مسلم فيروزَ بن يزدجرد، بعث بابنتيه إلى الحجاج فأخذ إحداهن، وبعث بالأخرى إلى الوليد بن عبد الملك، فأولدها الوليد: يزيدَ الناقص» . قلت: والحديث هنا عن حفيدتي يزدجرد. والخبر من حيث المتن ليس فيه تناقض أو اختلاف ـ ولم ننظر في راويه أو في إسناده ـ وانظر: ابن كثير أيضاً ٧/ ١٥٨ .

هؤلاء قوم ألقُوا إليكم السَّلَم (!) ورغبوا في الإسلام، **ولا بد أن يكون لي منهم ذرية!** وأنا أشهد الله وأشهدكم أني قد أعتقت نصيبي منهم لوجه الله تعالى، فقال جميع بني هاشم: قد وهبنا حقنا لك. فقال علي (كرّم الله وجهه): اللهم اشهد أني أعتقت كل ما وهبونيه من نصيبهم لوجه الله تعالى. فقال **المهاجرون والأنصار**: قد وهبنا حقنا لك يا أخا رسول الله. فقال: اللهم اشهد أنهم وهبوني وقبلت، وإني قد أعتقتهم لوجه الله! (قلت: من أين جاءت هذه الحقوق؟).

«فقال عمر (رضي الله عنه): لم نقضّت عزمتي في الأعاجم؟ وما الذي رغَّبك عن رأيي فيهم؟ فأعاد عليه ما قال رسول الله ﷺ في الحديث، وما هم عليه من الرغبة في الإسلام. فقال عمر: قد وهبت لله ولك ما يخصّني وسائر ما لم يوهب لك. فقال علي: اللهم اشهد على ما قال، وقبولي وعتقي!

«فرغبت **جماعة من قريش** في أن يستنكحوا النساء، فقال أمير المؤمنين: على أن لا يكرهن ولكن يخيّرن، فما اخترنه عمل به. فأشار جماعة إلى شهربانويه بنت كسرى، فخيّرت وخوطبت من وراء حجاب (قلت: كيف أشرق المسجد بضوئها؟) والجمع حضور، فقيل لها: من تختارين من خطّابك؟ وهل أنت تريدين بعلاً؟ فسكتت، فقال علي عليه السلام: قد أرادت وبقي الاختيار. فقال عمر (رضي الله عنه): وما علمك بإرادتها البعل؟ فقال علي: إن رسول الله كان إذا أتته كريمة قوم لا وليّ لها وقد خُطبت، أمر أن يقال لها: أنت راضية بالبعل؟ فإن استحيت (!) وسكتت، جعل رضاها سكوتها، وأمر بتزويجها، وإن قالت: لا، لم يكرهها على ما تختاره. وإن شهربانويه بعد أن فهمت الخطاب أشارت إلى الحسين ابن علي، فأعيد عليها الكلام فقالت بلغتها: هذا إن كنت مخيّرة!. **وجعلت علياً وليّها!** فخطب حذيفة عن الحسين. وقال علي لها: ما اسمك؟ قالت شاه زنان، فقال: نه شاه زنان نيست مكَر

دختر محمد وهي سيدة النساء وأنت شهربانويه.

وخيّرت أختها مرواريد، فاختارت الحسن بن علي»[١] ا.هـ.

لن نقارن بين هذه الروايات الثلاث ـ وهناك غيرها كذلك ـ ولن نعقب على كل ما ورد فيها. ونكتفي ببعض الإشارات والملاحظات:

١ ـ فتح المسلمون المدائن ـ حاضرة الإمبراطورية الفارسية ـ واستولوا على إيوان كسرى (يزدجرد بن شهريار بن كسرى برويز) في آخر ربيع الأول من سنة ١٦هـ (آخر آيار ـ مايو ـ ٦٣٧م) ولما اجتمع الفرس بعد فتح المدائن حاصرهم المسلمون بقيادة هاشم بن عتبة والقعقاع بن عمرو، وهزموهم في موقعة جلولاء في ذي القعدة من العام المذكور[٢].

وحين وصل السبي ـ المزعوم ـ إلى المدينة في هذا العام، وفيه بنت يزدجرد، أو ابنتاه، أو بناته الثلاث... كان الحسين بن علي ـ رضي الله عنهما ـ في العام الثاني عشر من عمره ـ أو في أوائل هذا العام؛ لأن زواج علي بفاطمة رضي الله عنهما كان في العام الثاني من الهجرة بعد غزوة بدر الكبرى في رمضان. وولد أخوه الحسن رضي الله عنه في العام الثالث، وولد الحسين لخمس ليالٍ خلون من شعبان سنة أربع. وقال قتادة: ولد الحسين لست سنين وخمسة أشهر ونصف رضي الله عنه[٣].

وفحوى ذلك أن ابنة يزدجرد حين خيّرت رجلاً من المسلمين اختارت هذا الفتى الذي كان عمره اثني عشر ربيعاً ـ أو أقل ـ ولا أدري إن كان هذا

---

(١) دلائل الإمامة ٨١ ـ ٨٢ في ترجمة أبي محمد علي بن الحسين (ع) وفيها (ص٨٢ ـ ٨٣) في قصةٍ بينه وبين إبليس، قال إبليس: «والله لقد شاهدت من عبادة النبيين والمرسلين من لدن آدم إلى زمنك، فما رأيت مثل عبادتك. ولوددت أنك استغفرت لي، فإن الله كان يغفر لي!!»... قلت: وكان على صاحب هذا الكتاب أن يستغفر من هذا!.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير: ٧/ ٦٤ ـ ٧١.

(٣) المصدر السابق ٨/ ١٥٩.

السنّ مناسباً للزواج ، أو أن صاحبه بلغ مبلغ الرجال؟

أما محمد بن أبي بكر فكان عمره نصف عمر الحسين رضي الله عنه ؛ لأنه ولد في حجة الوداع في العام العاشر من الهجرة . ولم يعش في كنف والده الصديق إلا نحواً من عامين ونصف العام ؛ لأن وفاة سيدنا أبي بكر ﷺ كانت لثمانٍ بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة[1] . ثم رُبّي في كنف سيدنا علي ﷺ ؛ لأن أمّه أسماء بنت عميس تزوجت علياً بعد أبي بكر ، وكان أبو بكر قد تزوجها بعد استشهاد زوجها جعفر الطيار ﷺ في غزوة مؤتة في العام الثامن من الهجرة[2] .

وكان سيدنا علي يقول: «محمد ابني من صُلب أبي بكر»[3] .

---

(١) المصدر السابق ٧/ ١٨ .

(٢) لا أتحدث ـ هنا ـ عن شخصية محمد بن أبي بكر ، ولكن أردت فقط أن أبرئه مما نسبته إليه روايات إمامية كثيرة ، وأكتفي منها ببعض ما جاء في ترجمته في كتاب أبي جعفر الطوسي: رجال الكشي . روى بسنده عن زرارة بن أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن محمد ابن أبي بكر بايع علياً عليه السلام على البراءة من أبيه . وروى أيضاً بسنده عن حمزة بن محمد الطيار . قال: ذكرنا محمد ابن أبي بكر عند أبي عبد الله عليه السلام ، فقال أبو عبدالله عليه السلام: رحمه الله ، وصلّى عليه ، قال لأمير المؤمنين عليه السلام يوماً من الأيام: أبسط يدك أبايعك! فقال: أوَما فعلت؟ قال: بلى ، فبسط يده ، فقال: أشهد أنك إمام مفترض الطاعة ، وأن أبي في النار!
(قلت: لا حول ولا قوة إلا بالله!) فقال أبو عبد الله عليه السلام: كان أنجابه (أي نجابته) من قبل أمه أسماء بنت عميس ـ رحمة الله عليها ، لا من قبل أبيه» .
وروى أيضاً بسنده عن شعيب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: ما من أهل بيت إلا ومنهم نجيب من أنفسهم ، و أنجب النجباء من أهل بيت سوء منهم محمد بن أبي بكر .
قلت: ولم يكتف القوم بهذا ، حتى روى الطوسي أيضاً بسنده عن أبي جعفر عليه السلام: قال بايع محمد بن أبي بكر على البراءة (كتبت: البرائة) من الثاني» أي عمر ﷺ وعن الخليفة الأول!! انظر: رجال الكشي: الأحاديث: ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ص ١٣٦ ـ ١٣٧ . وجازى واضع هذه الروايات بما يستحق .

(٣) من تعليق الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده على (نهج البلاغة) . انظر الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده: جمع وتحقيق: الزميل الأستاذ الدكتور/ محمد عماره: ج٢ ص٤٧٨ .

٢ ـ لا بأس أن نشير ـ قبل المضي في بعض الملاحظات ـ إلى طرفٍ مما بين السطور: إن ابنة يزدجرد قد دخلت المسجد النبوي حاسرة الوجه، حتى أشرق المسجد بضوئها ـ كما جاء في رواية الكليني ـ ولكنها قامت بتغطية وجهها! ـ فقط ـ لما نظر إليها عمر!! وكأن نظر غيره من المسلمين، أو نظر سائر المسلمين الذين كانوا في المسجد لا يستدعي ذلك! ربما لأنها أحست بالريبة من نظر أمير المؤمنين وخليفة المسلمين، وفي المسجد النبوي، الذي كان يجلس فيه عمر ومعه علي والحسين ـ والحسن ـ وعدد من كرام الصحابة والتابعين، أما أن يشرق هذا المسجد بضوء هذه المجوسية، وأن تتطلع إليها ـ أو إلى طلعتها ـ عذارى المدينة المنورة من المسلمات الحرائر! فإننا نترك التعليق عليه للقارئ! ليقرأ ما يراه مناسباً في هذا، وفي هذه الرواية ـ الكلينية ـ التي تريد للمسلمين أن يعتقدوا أن ضوء بنت يزدجرد المشركة أشرق به مسجد رسول الله !! وكأنه لم يزل مشرقاً بأنوار الروضة الشريفة!! أو أن يصدقوا أن ضوء ابنة يزدجرد (غطّى) على الأنوار المحمدية! إيش هذا؟

٣ ـ هذه الرواية في عُرف الإمامية (حديث)؛ لأنها مروية عن الإمام أبي جعفر محمد الباقر ـ رضي الله عنه ـ (أحد المعصومين في العقيدة الإمامية). ولكنها عند أهل السنة ـ لو صحّت ـ واقعة من وقائع التاريخ، أو أحداثه التي وقعت عام ١٦هـ في عهد الخليفة الراشد الفاتح عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ومن ثم فإن كتب الحديث، على اختلافها، لا تتعرض لهذه الرواية، ولكن اللافت أن هذا هو ما فعله المؤرخون كذلك، فلم يذكر هذه الحادثة الطبري أو ابن الأثير أو اليعقوبي أو البلاذري أو ابن قتيبة وغيرهم، بل لقد ذكر ابن قتيبة أن علي بن الحسين ـ رضي الله عنهما ـ كانت أمه سندية يقال لها سلامة، أو غزالة![1].

(١) ابن كثير: ٩/ ١٠٥ . وذكر المسعودي: أنه كان ليزدجرد ابنان هما: بهرام وفيروز، وثلاث بنات هنّ: أدرج وشهربانو ومرداوند.

أما الزمخشري في روايته عن بنات يزدجرد الثلاث فليس أكثر من حاطب ليل . وكما تبين من ملاحظتنا الأولى ؛ لأنه قال إن هؤلاء البنات «سُبين في زمن عمر بن الخطاب» وإن إحداهن حصلت لمحمد بن أبي بكر ـ وكان عمره كما أشرنا ست سنوات!! ـ فأولدها القاسم! ولا ريب عندنا في أن بصر الزمخشري بالتاريخ ـ وفي بعض أبواب المعرفة الأخرى! ـ يضارع بصره في علوم الفضاء ، على سبيل المثال .

٤ ـ الروايات التاريخية مجمعة على أن يزدجرد فرّ مع أسرته إلى حلوان بعد معركة المدائن ، ثم لما بلغته أخبار معركة جلولاء فرّ إلى أصفهان[١] ، ثم إلى أطراف كرمان ، قبل أن يستقر في مرو ، قال ابن كثير: «فأقام كسرى وآل كسرى في بعض البلاد مقهورين . ولم يزل ذلك دأبه حتى قتل بعد سنين من إمارة عثمان . كما سنورده في موضعه»[٢] ، وقد تحدث عن صفة قتله بعد ذلك في أحداث سنة إحدى وثلاثين ، وهو العام الذي ذكر سائر المؤرخين أن يزدجرد قد قتل فيه[٣] . فإن صح خبر أسر ـ أو سبي ـ بعض أفراد أسرته ، فلابد أن يكون قد حدث في هذا العام ، بعد خمسة عشر عاماً من فتح المدائن وبعد ستة أعوام من خلافة عثمان ﷺ! وإن كان هذا الافتراض ـ بدوره ـ لا يصح ؛ لأن النص في رواية الكليني ، وسائر الروايات ، إنما هو على عمر بن الخطاب ، وعن سبي بنات يزدجرد الذي حصل في عهده بعد سقوط المدائن ؛ ولأن حادثة القتل هذه ليست سبباً للسبي أو الاسترقاق بحال!! ولا ريب عندنا في أن واضع هذه الحكايات يريد تشويه صورة ابن الخطاب بوصفه رجل الفتح العربي الإسلامي وهازم الساسانيين . . . ومطفئ نار المجوسية رضي الله عنه . كما يريد إيجاد نسب مزعوم لهذه الصورة من صور التشيع

(١) كانت معركة جلولاء في ذي القعدة عام ١٦هـ الموافق تشرين الثاني (نوفمبر) ٦٣٧م ، وقد قتل فيها قائدها الرازي مهران مع مئة ألف من جنده . ثم سقطت (خانقين) . . .
(٢) ابن كثير ٧/ ١٢٩ و٦٩ .
(٣) الطبري: ٥/ ٢٥٧٣ ، ٢٥٨٢ ، وابن كثير ٧/ ١٥٧ ـ ١٥٨ .

عن طريق جعل والدة الإمام السجّاد ﷺ ابنة يزدجرد كسرى الفرس! ولم ينتبه إلى أن السجاد عليه السلام ولد عام ٣٨ هـ، أي بعد زواج أبيه الحسين ﷺ بأمّه هذه!! بخمسة عشر عاماً، على رواية الكليني وسائر الروايات، أو بسبعة أعوام على افتراضنا كذلك! والذي لم يعقبه سبيٌ أصلاً كما أشرنا. وقد بنى الحسين ﷺ بعدد من النساء، والراجح أن يكون قد تزوج أو تسرّى بوالدة الإمام السجّاد في العام ٣٨ أو في العام الذي سبقه، والله أعلم.

٥ ـ إن مسألة السبي في عهد عمر ﷺ من أصلها موضع نظر! ومن يستعرض البلاد التي فتحت في عهده(١) والتي تبلغ آلاف الأميال، ويقف على عدد سكانها الذين كانوا يعدون بالملايين ـ في وقت كان السبي والاسترقاق شائعاً في كل نواحي الأرض! ـ يعلم الموقف الحقيقي لعمر ﷺ من هذه المسألة؛ والذي لا نشك في أنه كان مماثلاً لموقفه من توزيع الأراضي أو قسمتها بين الفاتحين، وهي مسألة أراضي العراق أو سواد العراق التي تحدث عنها الفقهاء ورجال التشريع. لقد كانت المعاهدات التي تبرم مع أهالي البلاد المفتوحة ـ سواء أكان الفتح عنوةً أم صلحاً ـ تنصّ على صيانة الأرواح والمحافظة على الأموال، أو أن «لهم الأمان على أنفسهم وأموالهم ومللهم وشرائعهم»، وكان بعضها الآخر يتضمن عبارة: (لا يسبوا)(٢) على نحو صريح. وحين جلب الجيش العائد إلى المدينة معه بعض سكان قرى مصر، ممن قاتل المسلمين، أخلى عمر ﷺ سبيلهم وأعادهم إلى بلادهم على الفور، على نحو ما فصل فيه القول المقريزي في كتابه الخطط(٣). وفعل ذلك أيضاً مع

---

(١) انظر ابن كثير: ٧/ ١٣٤.

(٢) فتوح البلدان للبلاذري: ٣٢٩. والمشهور عن عمر ﷺ قوله: «لا يسترق عربي» ـ البلاذري٢٦٦ ـ ولكن الأمر فيما يبدو كان أعم من ذلك. بل إن عدم السبي في غير العرب أولى، كما يظهر من سائر عرضنا لهذه المسألة.

(٣) المقريزي ٤/ ٢٢٥، والطبري ٥/ ٢٥٨٢. وانظر ما قاله ابن كثير عن سبي مصر: البداية والنهاية: ٧/ ١٠٠.

سبي (المناذر) بنواحي خوزستان على ١٨ هـ. والاستثناءات القليلة من هذا كانت لظروف خاصة فيما يبدو؛ هذا، إن صح خبر استرقاق أسرى قيسارية، وخبر سبي نهاوند فيما رواه سيف بن عمر!! والتي افتتحت في أول سنة تسع عشرة، قال: لما قدم سبي نهاوند إلى المدينة جعل أبو لؤلؤة ـ فيروز غلام المغيرة ابن شعبة ـ لا يلقى منهم صغيراً إلا مسح رأسه وبكى، وقال: أكل عمر كبدي[1].

قلت: ولا نناقش هنا روايات التاريخ، ولكن هـذه العبارة الأخيرة قالها بطل الفرس رستم، وقد علم بخبرته العسكرية وإتقانه فنّ قيادة الجيوش أن الذي هزمه هو عمر ـ رضي الله عن عمر ـ فقال: «إنه هو عمر الذي يكلّم الكلاب فيعلمهم العقل! أكل عمر كبدي أحرق الله كبده!»[2]. وقد يكون (لحضور) أبي لؤلؤة في هذه الرواية وعلى هذا النحو علاقة بما قام به فيما بعد من اغتيال عمر ﷺ!

ويبدو لنا في هذه المسألة ـ وهذا استطراد موجز لا بد منه ـ أن عمر بن الخطاب الذي كان يعدّ الحرية حقاً لكل إنسان بحكم كونه من بني آدم، أو بحكم الخلق والتكوين ـ بمعنى أن (منحها) لا يتوقف على القوانين والدساتير، أو اعتراف الهيئات والحكومات ـ والذي كان يحكم الناس بالعدل، ويمضي فيهم ـ ويعلمهم ـ المساواة، لم ير في (تقرير) السبي والاسترقاق في العهد النبوي (سنة) لازمة التطبيق في جميع العصور، أو في كل الحالات، وإذا كان النبي الحاكم أو الفاتح أسر أو استرق في غزواته في جزيرة العرب؛ فلأن الحياة القبلية فيها كانت تقتضي ذلك؛ لأن النساء اللاتي يقتل رجالهن، لا ملاذ لهن في حياة الصحراء؟ فلما فتح ﷺ المدن والأمصار، لم ير

---

(١) ابن كثير ٧/ ١١٣.
(٢) راجع الحديث٢٢، وما ختمنا به الشرح والتعليق.

ضرورة للسبي، ولا للاسترقاق[١]، وغني عن البيان أن القرآن الكريم أمر بالتحرير ولم يأمر بالسبي والاسترقاق. كما أن السنة القولية كذلك. ولتفصيل القول في هذه المسألة، وفي المنزلة التي ارتقى إليها عمر بن الخطاب في الاجتهاد في الفقه الدستوري والجنائي، فضلاً عن الإداري، موضع آخر.

وبهذه المناسبة، فإننا نقول: إن أحداً لا يداني النبي الأكرم صلوات الله وسلامه عليه في تقدير ابن الخطاب حق قدره حين قال فيه: «فلم أر عبقرياً يَفري فَرِيَّه» وحين قال فيه كذلك: «قد كان يكون في الأمم قبلكم محدَّثون، فإن يكن في أمّتي منهم أحد، فإن عمر بن الخطاب منهم» والحديثان من رواية البخاري ومسلم[٢] ومعنى الحديث الثاني أن ابن الخطاب ملهم أو يجري الصواب على لسانه رضي الله عنه.

ثم إن بنات الملوك ـ لو أن ابن الخطاب رضي الله عنه أمضى مسألة السبي ـ ما كان لهن أن يعاملن على هذا النحو الذي رواه الكليني، وإن كان قد (عوّض) عن هذا بما أشار إليه من جمال ابنة يزدجرد وفطنتها وحسن اختيارها!! فحين سقطت مدينة بُلبيس بيد فاتح مصر عمرو بن العاص بعد مقاومة عنيفة، حدث أن كانت (أرمانوسة) ابنة المقوقس ـ عظيم القبط في مصر ـ في المدينة فوقعت في الأسر، فأحسن عمرو معاملتها، وأرسلها إلى أبيها معزّزة مكرّمة بصحبة قيس بن أبي العاص السهمي[٣].

---

(١) نكتفي بالإشارة إلى ما روي عن مسلم مولى حذيفة، قال: تزوج المهاجرون والأنصار في أهل السواد، يعني في أهل الكتابين منهم، ولو كانوا عبيداً لم يستحلّوا ذلك، ولم يحل لهم أن ينكحوا إماء أهل الكتاب. (راجع الآية ٢٥ من سورة النساء).

(٢) صحيح الإمام البخاري ح: ٧٤٧٥ ص ١٤٢٦ ومسلم بشرح النووي: ح ٢٣٩٢، ٢٣٩٣ ص ١٤٦٣، وقد كتب الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد في بيان هذه العبقرية كتابه النفيس (عبقرية عمر) رحم الله العقاد، ورضي عن ابن الخطّاب.

(٣) المقريزي: ٤/ ٢٢٥. وانظر مقالة (اليمامتان) لأديب العربية مصطفى صادق الرافعي ـ رحمه الله ـ والتي استهل بها كتابه: (وحي القلم). وعلّق فيها على هذه الحادثة، وقد نقلها من تاريخ الواقدي.

٦ ـ نسبت رواية الكليني إلى علي ﷺ أنه قال لعمر رضي الله عنه: (خيّرها رجلاً من المسلمين وأحسبها بفيئة)!

لقائل أن يقول: إنه لا معنى للحديث عن (الفيء) في بلدٍ فتح عنوةً، أو يبعد أن يسمّى خمس (الأنفال) بهذه التسمية على الأقل. وقد قام سعد ﷺ بتخميس الغنائم في جبهة القتال، وكان الذي وَلِيَ قسمة ذلك بين المجاهدين: سلمان بن ربيعة الباهلي ـ ووهم بعضهم فجعله سلمان الفارسي ـ أما الذي ذهب «بأخماس المدائن إلى المدينة» فكان بشير بن الخصاصية. قال الطبري: فلما قدم على عمر **نفل** من الخمس أناساً وقال: «إن الأخماس ينفل منها من شهد ومن غاب من أهل البلاء..»، ثم قسم الخمس في مواضعه. والحديث الذي جرى في ذلك كان بساط كسرى ـ المسمى بالقِطْف[1] ـ لأنه قد عسر قسمه، أو تخميسه في جبهة القتال! **ولم يتحدث أحد عن السبي لا في جبهة القتال، ولا في المال أو الخمس الذي حمله بشير إلى أمير المؤمنين في المدينة**. وقد قال سعد للمجاهدين الفاتحين في جبهة القتال: «إن الله قد ملأ أيديكم، وقد عسر قسم هذا البساط، ولا يقوى على شرائه أحد، فأرى أن تطيبوا به نفساً لأمير المؤمنين يضعه حيث يشاء. هل لكم في أن تطيب أنفسنا عن أربعة أخماسه فنبعث به إلى عمر فيضعه حيث يرى، فإنا لا نراه يتفق قسمته، وهو بيننا قليل، وهو يقع من **أهل المدينة** موقعاً؟ فقالوا: نعم هاء الله إذاً».

---

(١) لقد ثقل على يزدجرد حمله في فراره فتركه، فغنمه المسلمون حين دخلوا المدائن، وكان ستين ذراعاً في ستين ذراعاً! بساطاً واحداً «فيه طرق كالصور، وفصول كالأنهار، وخلال كالدير. وفي حافاته كالأرض المزروعة والأرض المبقلة بالنبات في الربيع من حرير على قضبان الذهب، ونوّاره بالذهب والفضة وأشباه ذلك».
«وكانوا يعدّونه للشتاء إذا ذهبت الرياحين، فكانوا إذا أرادوا الشرب شربوا عليه، فكأنهم في رياض، أرضه بذهب، ووشيه بفصوص، وثمره بجوهر، وورقه بحرير وماء الذهب». الطبري: ٤/ ١٧٧ و١٧٨. مع الإشارة إلى أن ذراع الملك الفارسي، المعروف بالذراع القديم يساوي ٣٥,٩سم.

ولهذا فإن عمر رضي الله عنه بعد أن قسم الخمس في مواضعه. وجاء إلى القطف، طلب المشورة في قسمه أو توزيعه، ولم يرد أن يستقلّ فيه بالرأي، فقال: «أشيروا عليَّ في هذا القِطْف» قال الطبري: «فأجمع مَلَؤُهم على أن قالوا: «قد جعلوا ذلك لك ـ أي الفاتحون الذين تنازلوا عن أربعة أخماسه ـ فَرَ رأيك». إلا ما كان من علي بن أبي طالب، فإنه قام حتى انتهى إلى عمر وقال له: لِم تجعل علمك جهلاً ويقينك شكاً؟ يا أمير المؤمنين: الأمر كما قالوا، ولم يبق إلا التروية، إنه ليس لك من الدنيا إلا ما أعطيت فأمضيت، أو لبست فأبليت، أو أكلت فأفنيت، إنك إن تقبله على هذا اليوم، لم تعدم في غدٍ من يستحق به ما ليس له. قال: «صدقتني ونصحتني» فقطعه بينهم، **فأصاب علياً قطعة منه وما هي بأجود تلك القطع، فباعها بعشرين ألفاً**»[١].

وأخيراً، فإننا نأسف لهذه الإطالة التي لا تدعو الحاجة إليها فيما نقدر! مع (التعويض) عن هذا بالإشارة إلى أن (المدائن) قد اقتحمها أو افتتحها عنوة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، بعد أن تقدمت بين يديه كتيبتان عظيمتان:

الأولى كتيبة الأهوال، وأميرها عاصم بن عمرو.

والثانية: الكتيبة الخرساء، وأميرها القعقاع بن عمرو، الذي قيل فيه في ذلك اليوم، عجز النساء أن يلدن مثله! وقد صلّى سعد ـ المجاهد البطل الفاتح خال رسول الله ﷺ ـ **صلاة الفتح** في صدر إيوان كسرى (قاعة العرش) ثماني ركعات رضي الله عنه وأرضاه[٢].

* * *

(١) الطبري ٤/ ٢١ ـ ٢٢. وابن كثير: ٧/ ٦٨.
(٢) ابن كثير: ٧/ ٦٥ ـ ٦٦.

أحاديث قدسية

تمهيد:

نختم هذه الأحاديث بثلاثة أحاديث قدسية. ونقدم لها بالقول: إن معظم الأحاديث السابقة، أو التي عرضناها حتى الآن، أخذناها من بعض المصادر التي بين أيدينا ـ وبخاصة كتاب (الوافي) لأنه جمع أحاديث الكتب الأربعة المعتمدة عند الإمامية كما قدمنا ـ وبطريقة فتح هذه المصادر كيفما اتفق، أو نحن نقلّب صفحاتها. كما أن القليل من هذه الأحاديث تخيّرناها نظراً لدلالتها المهمة أو التي نحبّ أن تكون بين يدي القارئ.

ولكننا تعمدنا البحث عن بعض (الأحاديث القدسية) ونعني بها الأحاديث المروية عن الله تعالى، أو التي رفعها النبي الكريم ـ أو المعصوم ـ إليه سبحانه. حتى وقفنا على بعض هذه الاحاديث. وربما كان لدى الإمامية بعض المؤلفات الخاصة بهذه الأحاديث، ولكننا لم نطّلع عليها، وقد يكون مفهوم الحديث القدسي ـ كما يفهم من تعريف السيد الشيرازي للحديث أو السنة ـ أوسع من المفهوم أو التعريف السابق، المنقول عن أهل السنة، ومن ثم فإن هذه الأحاديث (القدسية) ربما كانت مبثوثة في كتب الحديث التي رجعنا إليها، ولكننا لم نتمكن من ملاحظتها، نظراً لأننا كنا نبحث عن مثل هذه الأحاديث بمفهوم أهل السنة، أو وفق تعريفهم.

وعلى أي حال، فإن الأحاديث التي يجري النص على أنها منقولة عن الله تعالى نادرة في كتب الإمامية، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الأحاديث فرع عن الأحاديث النبوية؛ لأن الأحاديث القدسية كما قلنا هي التي يرد في إسنادها: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى. أو التي يقال فيها: قال رسول الله ﷺ فما يرويه عن ربه. ولهذا فإن (صيغ) هذه الأحاديث تقوم على الخطاب

الإلهي المباشر، بمعنى أن المتكلم فيها هو الله تعالى ـ بغض النظر عن كون الموحى به فيها: المعاني دون الألفاظ؛ لأن هذه من عند النبي الكريم. أو أنها موحىً بها بألفاظها ومعانيها[١]، وإذا كانت الأحاديث النبوية ذاتها ـ كما أشرنا سابقاً ـ قليلة في كتب الإمامية؛ فإن الأحايث القدسية سوف تكون نادرة أو أقل من القليل.

ونشير بهذه المناسبة إلى أن أهل السنة أفردوا هذه الأحاديث بمؤلفات خاصة، ومن آخر وأهم هذه المؤلفات: كتاب (الأحاديث القدسية) الذي أعدته لجنة السنة في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، والذي جمعت فيه الأحاديث الموجودة في موطأ الإمام مالك وفي كتب الحديث الستة.

وقد بلغ مجموع هذه الأحاديث (٣٩٩) تسعة وتسعين وثلاثمائة حديث[٢]. كما أعد أحد الباحثين كتاباً بعنوان (صحيح الأحاديث القدسية)، جمعه من مختلف كتب الحديث. وبلغت أحاديثه (٥٤٥) خمسة وأربعين وخمسمائة حديث. وقدم له بمقدمة حسنة[٣].

أما الأحاديث التي نبثها هنا: فأحدها: من أبواب بدو خلق الحجج ومواليدهم ومكارمهم، والثاني: من أبواب خصائصهم وفضائلهم ـ من كتاب (الوافي) ـ والثالث: من كتاب (مصابيح الأنوار) وكلّها من رواية الكليني، والحديث الأول منها يرويه الإمام أبو عبد الله عليه السلام مباشرة عن الله تعالى. والثاني يرويه أبوه أبو جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ عن الله تعالى. أما الثالث فيرويه ابنه موسى بن جعفر عن النبي ﷺ عن جبريل عن الله تعالى. وفي جميع هذه الأحوال: نحن أمام أحاديث (مرفوعة)

---

(١) انظر كتابنا: علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه (ص ٥٤ ـ ٥٥).
(٢) انظر الطبعة السادسة عشرة: جزءان في مجلد واحد. القاهرة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
(٣) إعداد السيد عصام الدين الصبابطي ـ طبع دار الحديث ـ القاهرة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

بالمفهوم الإمامي للحديث المرفوع ، أي أن هذه الأحاديث ليس لها إسناد يصل بين الإمام والنبي ، أو بين الإمام والله تعالى! وقد سبقت الإشارة إلى أن هذه هي حال (الأحاديث النبوية) كذلك في كتب الإمامية ، علماً بأن جمهرة هذه الأحاديث ـ النبوية ـ أو غالبيتها من رفع الإمام أبي عبد الله جعفر (ت١٤٨هـ) إلى الرسول ﷺ ، وقليلٌ منها من رفع بعض الأئمة الآخرين. وسائرها: أحاديث ليس لها إسناد بالكلية! وقد أوردنا من أسباب هـذه الظاهرة ـ وأسبابها عديدة ـ إلغاء الإمامية للطبقتين الأولى والثانية من نقلة الحديث النبوي ورواته عن النبي ﷺ ، وأعني طبقة الصحابة وطبقة التابعين ؛ بغض النظر عن توسع الإمامية في مفهوم (السنّة) كما قدمنا ، وبحيث تشمل كل ما انتهى إلى (المعصوم) ، وإن كانت الصورة التي نؤكد عليها هنا أو في هذا السياق: هي أن ما انتهى إلى (النبي ﷺ) من هذه السنة ـ وهو قليل ـ إنما تم (رفعه) إليه من أحد المعصومين . أو (دوّن) في كتب السنة بدون إسناد ، كما قلنا قبل قليل!!

* * *

الحديث الحادي والأربعون

الأئمة.. ونور الله

(أبواب بدو خلق الحجج ومواليدهم ومكارمهم سلام الله عليهم) التي أورد فيها الفيض الكاشاني نحواً من ثلاثمائة وستين حديثاً، استهل الباب الأول منها، وعنوانه: (باب بدو خلقهم عليهم السلام) بالحديث القدسي التالي، مع الإشارة إلى أن هذا الباب فيه سبعة أحاديث كلها من رواية (الكافي):

روى الكليني بسنده إلى الإمام أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال الله تبارك وتعالى: يا محمّد إني خلقتك وعليّاً نوراً، يعني روحاً بلا بدن، قبل أن أخلق سماواتي وأرضي وعرشي وبحري، فلم تزل تهلّلني وتمجّدني. ثم جمعت روحيكما. فجعلتهما واحدة، فكانت تمجّدني وتقدّسني وتهلّلني. ثم قسمتها ثنتين، وقسمت الثنتين اثنتين فصارت أربعة: محمد واحد، وعلي واحد، والحسن والحسين ثنتان. ثم خلق الله فاطمة من نور ابتدأها روحاً بلا بدن، ثم مسحها بيمينه فأفضى نوره فينا» ا.هـ.

قال الفيض الكاشاني: (ثم) في قوله: «ثم جمعت روحيكما» ليست للتراخي في الزمان، بل في المرتبة. (ثم خلق الله..) من كلام أبي عبد الله عليه السلام»[1].

* * *

(١) الوافي: مج ٣ (ح ١٢٨٠) ص ٦٨٠.

الحديث الثاني والأربعون

الذين تركوا ولاية علي رضي الله عنه

(أبواب خصائص الحجج وفضائلهم عليهم السلام) التي أورد فيها الفيض الكاشاني تسعين ومائتي حديث، روى في (باب أنهم ولاة أمر الله) عن الكافي بسنده عن أبي حمزة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: قال رسول الله ﷺ، قال الله تبارك وتعالى: «استكمال حجّتي على الأشقياء من أمتك: من ترك ولاية علي والأوصياء من بعدك! فإن فيهم سنّتك وسنّة الأنبياء من قبلك، وهم خزّاني على علمي من بعدك».

ثم قال رسول الله ﷺ: «لقد أنبأني جبرئيل عليه السلام بأسمائهم وأسماء آبائهم»[1].

* * *

---

(١) الوافي: مج٣ (ح ١٠١٣) ص ٥٠٥.

الحديث الثالث والأربعون

دماء النساء!

أما الحديث القدسي الثالث الذي وقفنا عليه في كتاب (مصابيح الأنوار) والذي رواه عن الكليني وغيره، فإننا نأسف؛ لأن موضوع هذا الحديث ليس موضع اهتمامنا في هذا الكتاب من جهة - بل لقد ضربنا صفحاً عن أحاديث هذا الموضوع، فلم نستشهد منها إلا بحديث واحد أو حديثين فرضهما السياق - ولأن ما جاء في هذا الحديث لم يعد الطب المعاصر والعلم بحاجة إليه - بغض النظر عن موقفه منه أو حكمه عليه - من جهة أخرى. ونأسف أمام القارئ وأمام أنفسنا - إن جاز لنا ذلك - لأننا (تعثرنا) مرة ثالثة أو رابعة بالتعريض بالإمام أبي حنيفة رحمه الله ورضي الله عنه. ولا أدري سبباً لهذا الحظ العاثر مع واحد من أعظم أئمة الفقه والاجتهاد في التاريخ. وأشير بهذه المناسبة إلى أن أستاذنا العلاّمة الشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله تعالى - قد خصّ كل واحد من هؤلاء الأئمة بسفر كبير، وهم: (أبو حنيفة - جعفر الصادق - مالك بن أنس - زيد بن علي - الشافعي - أحمد ابن حنبل - ابن حزم - ابن تيمية) رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

قال في (مصابيح الأنوار) الحديث الثامن والخمسون: «ما رويناه عن ثقة الإسلام في الكافي، عن علي، عن أبيه، والعِدّة عن البرقي، جميعاً عن أبيه، عن خلف بن محمد بن حماد الكوفي، قال: تزوج بعض أصحابنا جارية مُعصِراً لم تطمث (أي شارفت على الحيض، ولمّا تحض) فلما افتضّها سال الدم فمكث سائلاً لا ينقطع نحواً من عشرة أيام. قال: فأروها القوابل ومن ظنوا أنه يبصر ذلك من النساء فاختلفن؛ فقال بعضٌ: هذا من دم الحيض، وقال

بعض: هو من دم العُذرة (البكارة) فسألوا عن ذلك فقهاءهم (!!!) كأبي حنيفة وغيره من فقهائهم! فقالوا: هذا شيء قد أشكل، والصلاة فريضة واجبة، فلتتوضأ ولتصلّي (!) وليمسك عنها زوجها حتى ترى البياض (الطهر) فإن كان دم الحيض لم تضرها الصلاة، وإن كان دم العذرة كانت قد أدت الفريضة، ففعلت الجارية ذلك. فحججتُ في تلك السنة، فلما صرنا بمنى بعث إليَّ أبو الحسن موسى عليه السلام، فقلت: جُعلت فداك إن لنا مسألة قد ضقنا بها ذرعاً، فإن رأيت أن تأذن لي فآتيك وأسألك عنها، فقال: إذا هدأت العيون وانقطع الطريق، فأقبل إن شاء الله.

قال خلف: فراعيت الليل حتى إذا رأيت الناس قد قلّ اختلافهم بمنى، توجهت إلى مضربه، فلما كنت قريباً منه إذا أنا بأسود قاعد على الطريق، فقال: من الرجل؟ قلت: من الحاج، قال: فقال: ما اسمك؟ قلت: خلف بن حماد، قال: ادخل بغير إذن فقد أمرني أن أقعد هاهنا، وإذا أتيت أذنت لك، فدخلت فسلّمت فرد السلام وهو جالس على فراشه وحده، وما في الفسطاط غيره، فلما صرت بين يديه سألني وسألته عن حاله، فقلت له: إن رجلاً من مواليك تزوج جارية معصراً لم تطمث، فلما افتضها سال الدم فمكث سائلاً لا ينقطع نحواً من عشرة أيام، وإن القوابل اختلفن في ذلك، فقال بعضهن: دم الحيض، وقال بعضهن: دم العُذرة، فما ينبغي لها أن تصنع؟ قال: فلتتق الله، فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى ترى الطهر، وليمسك عنها زوجها، وإن كان من العذرة أو لتتوضأ (هكذا) ولتصل، وليأتها بعلها إن أحب ذلك، فقلت: وكيف لهم أن يعلموا مما هو حتى يفعلوا ما ينبغي؟ قال: فالتفت يميناً وشمالاً في الفسطاط، مخافة أن يسمع كلامه أحد، قال: ثم نهدَ إليَّ (أي نهض وتقدم) فقال: يا خلف سرُّ الله فلا تذيعوه، ولا تعلّموا هذا الخلق أصول دين الله، بل ارضوا لهم ما رضي لهم من ضلال (!!!).

قال: ثم عقد بيده اليسرى تسعين، ثم قال: تستدخل القطنة، ثم تدعها ملياً، ثم تخرجها إخراجاً رفيقاً، فإن كان الدم مطوقاً في القطنة فهو من العذرة، وإن كان مستنقعاً في القطنة فهو من الحيض. قال خلف: فاستخفّني الفرح فبكيت! فلما سكن بكائي، قال: ما أبكاك؟ قلت: جُعلت فداك، من كان يحسن هذا غيرك؟ قال: فرفع يده إلى السماء، وقال: **إنّي ما أخبرك إلا عن رسول الله، عن جبرئيل، عن الله تعالى.**»[1] ا.هـ

قلت: والله لا يدري المرء ممّ يعجب في هذا الحديث الكليني القدسي؟ أمن الاستئمان على هذا السرّ (الخطير) من أسرار الله تعالى، حتى لا تجوز إذاعته بين الناس، وحتى تتخذ له الإجراءات الوقائية اللازمة. فيلتفت الإمام يميناً ويساراً مخافة أن يسمع كلامه أحد!! قبل أن يتقدم نحو صاحب السؤال؟

أم من هذه المسؤولية الدينية الدعوية العالية في ترك الناس على ضلالهم؟ ثم الزعم بأن هذا الضلال مما أراده الله تعالى لعباده، بل رضيه لهم، هذا إذا أردنا أن نتذكر تفريق بعض المتكلمين بين الرضا والإرادة والأمر.

أما لماذا استخف الفرح السيد خلف حتى بكى طويلاً فيما يبدو؛ لأن الإمام انتظره حتى سكن بكاؤه، فإنني لا أعلم؛ لأن ما ذكره في التعليل لا يكفي لتفسير هذا البكاء من شدة الفرح!!

ثم هانحن نفاجأ أخيراً، بأن هذا التفريق بين دماء الفروج يرويه الإمام أبو الحسن موسى بن جعفر (ت ١٨٤هـ) عن النبي ﷺ (وبدون إسناد طبعاً) عن جبريل، عن الله تعالى!! أرجو ألا نبعد إذا قلنا: إن هذا الحديث وأمثاله، مات الإمام موسى وغيره من العلماء والأئمة ولم يسمعوا بمثلها أبداً. والله أعلم.

* * *

---

(١) مصابيح الأنوار: الجزء الثاني: ص ١٧٥، ١٧٦.





الباب الثاني

أحاديث وأخبار مقارنة



تمهيد

نورد في هذا الباب بضعة أحاديث وردت في كل من كتب أهل السنة والشيعة الإمامية في سياقات واحدة أو متشابهة، وذلك من أجل الوقوف على مدى الاختلاف والاتفاق في هذه الأحاديث، بوصفها نموذجاً للكثير من الأخبار والروايات. وفي تقديرنا أن هذه الطريقة تتيح الفرصة كذلك للاطلاع على طرفٍ من طبيعة الأسانيد والمتون، وطرائق التصحيح والتضعيف لدى كل من أهل السنة والإمامية، وبخاصة أننا قمنا بالتعليق على هذه الأحاديث أو هذه الروايات بالقدر الذي يتسع له هذا المدخل. ونأمل أن يكون في تعليقاتنا هذه ما يذكي روح النقد، ويفتح الباب أمام المراجعة والتصحيح أو التصويب. وعلى الله قصد السبيل.

* * *



الحديث الأول

لقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه

١ ـ رواية أهل السنة:

روى البخاري ومسلم من حديث قتيبة بن سعيد وخالد بن مَخْلد وعبدالله ابن مسلمة، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، أن رجلاً جاء إلى سهل ابن سعد، فقال: هذا فلان ـ لأمير المدينة ـ يدعو علياً عند المنبر. قال: فيقول ماذا؟ قال: يقول له أبو تراب، فضحك.

قال: والله ما سمّاه إلا النبي ﷺ، وما كان له اسم أحبَّ إليه منه، فاستطعمت الحديث سهلاً، وقلت: يا أبا عباس كيف ذلك؟ قال: دخل عليٌّ على فاطمة ثم خرج فاضطجع في المسجد، فقال النبي ﷺ: أين ابن عمّك؟ قالت: في المسجد، فخرج إليه فوجد رداءه قد سقط عن ظهره، وخلُص التراب إلى ظهره، فجعل يمسح التراب عن ظهره، فيقول: اجلس أبا تراب. مرتين.

(البخاري ح٣٧٠٣، ص٧٠٩).

وفي رواية أخرى للبخاري (ح ٦٢٨٠ ص١٢٠٩) عن سهل بن سعد قال: ما كان لعليّ اسم أحبّ إليه من أبي تراب، وإن كان ليفرح به إذا دعي بها، جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيت فاطمة عليها السلام فلم يجد علياً في البيت، فقال: «أين ابن عمّك؟ فقالت: كان بيني وبينه شيء فغاضبني فخرج فلم يَقِلْ (من القيلولة) عندي، فقال رسول الله ﷺ لإنسان: انظر أين هو؟ فجاء فقال: يا رسول الله هو في المسجد راقد، فجاء رسول الله ﷺ وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شِقّه فأصابه تراب، فجعل رسول الله

ﷺ يمسحه عنه وهو يقول: قم أبا تراب، قم أبا تراب»[(١)].

قلت: وعلى الرغم من نقد بعض علماء الإمامية لأهل السنة لهذه الكنية التي كنّوا بها علياً رضي الله عنه؛ فإنها كانت من الشهرة بحيث وردت في بعض روايات الإمامية، وإن كان سببها مغايراً لهذا الذي رواه البخاري ومسلم. روى أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه ـ الصّدوق ـ عن أبيه، عن علي بن إبراهيم بسنده عن عَباية بن ربعي قال: قلت لعبد الله بن العباس: لم كنّى رسول الله ﷺ علياً أبا تراب؟ قال: لأنه صاحب الأرض، وحجة الله على أهلها بعده! وبه بقاؤها، وإليه سكونها. ولقد سمعت رسول ﷺ يقول: إذا كان يوم القيامة ورأى الكافر ما أعدّ الله تبارك وتعالى لشيعة عليّ من الثواب والزلفى والكرامة، قال: يا ليتني كنت تراباً [قال في الهامش: في أكثر النسخ: ترابياً] أي: يا ليتني كنت من شيعة علي. وذلك قول الله عز وجل: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠]. معاني الأخبار لابن بايويه القمي (صاحب كتاب: من لا يحضره الفقيه) ص ١٢٠.

قلت: ولعل ما أشار إليه في الهامش هو الصواب؛ لأن النوري الطبرسي روى بسنده عن الصادق عن أمير المؤمنين عليهما السلام، في أمثلة الآيات المحرّفة (قلت: أي التي حرّفها الصحابة بزعمهم)، قال: ومثله في سورة عمّ: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠] فحرّفوها فقالوا: (ترابياً)، وذلك أن رسول ﷺ يكثر من مخاطبتي بأبي تراب»، ثم ذكر بعض الروايات في أنها كذلك (ترابياً) في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام. انظر فصل الخطاب ص٣١٧.

قلت: وهذا باب أو مثال من شواهد العجمة في التلاوة! ودع عنك العجمة في التفسير، فضلاً عن مزاعم التحريف!

---

(١) وانظر: صحيح مسلم بشرح النووي ح (٢٤٠٩) ص ١٤٧٢.

٢ ـ رواية الإمامية:

قال الفيض الكاشاني: «روى **علي بن إبراهيم** بن هاشم[(١)] رحمه الله في تفسيره، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، **عن أبي بصير**، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أمير المؤمنين عليه السلام وهو نائم في المسجد قد جمع رملاً ووضع رأسه عليه، فحرّكه برجله، ثم قال له: قم يا دابّة! فقال رجلٌ من أصحابه: يا رسول الله أيسمّي بعضُنا بعضاً بهذا الاسم؟ فقال: لا والله ما هو إلا له خاصّة. وهو الدابّة التي ذكر الله في كتابه: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢]، ثم قال: يا عليّ إذا كان آخر الزمان أخرجك الله في أحسن صورة ومعك مِيسَم تَسِمُ به أعداءك. فقال رجلٌ لأبي عبد الله عليه السلام: إن العامّة يقولون هذه الدابّة إنما تكلمهم! فقال أبو عبد الله عليه السلام: كلّمهم الله في نار جهنّم! إنما هو تكلمهم من (الكلام) !!

قلت: يدل السياق على أن المراد (تكلمهم) من (الكلْم) بمعنى الجرح لا من الكلام! ولأنه قال في الهامش: «الميسم: المكواه، والكيّ يلزمه الجرح، فالمراد من الحديث أن لفظة (تكلمهم) من الآية بمعنى الجرح لا من التكليم بمعنى التحديث كما زعمه العامّة...»[(٢)].

وزعم الكاشاني أن هذا إنما يكون في (الرجعة)؛ لأنه أضاف قائلاً: «والدليل على أن هـذا في الرجعة ـ أي رجعـة الإمام وبعض المكلفين في الدينا ـ قوله: (أي قوله تعالى في الآيات التالية): ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ ۞ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا

(١) علي بن إبراهيم القمّي ـ هذا ـ لا يقع برواياته ولا بكلامه اعتداد في نظر كاتب هذه السطور؛ لأنه ـ فيما وقفت عليه ـ هو رائد القول بتحريف القرآن. وانظر تفسيره: ٢/ ١٠٦ وفيه: (الناس) بدل (العامّة).

(٢) الوافي: المجلد الثاني (ص ٤٦١).

﴿كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٣، ٨٤] .

قال: **الآيات: أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام**. فقال الرجل لأبي عبدالله عليه السلام: إن العامّة تزعم أن قوله (تعالى) ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا﴾ عنى في القيامة، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يحشر الله يوم القيامة من كل أمّة فوجاً ويدع الباقين؟! لا ولكنه في الرجعة، وأما آية القيامة: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧] .

«وروى أيضاً (أي علي بن إبراهيم!) عن أبيه، عن ابن أبي عمرو، عن المفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: (أي قوله تعالى) ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا﴾ قال: «ليس أحد من المؤمنين قتل إلا يرجع حتى يموت. ولا يرجع إلا من محّض الإيمان محضاً، ومحّض الكفر محضاً»!!

«وقد صنّف الحسن بن سليمان الحلّي تلميذ شيخنا الشهيد طاب ثراهما كتاباً في فضائل أهل البيت عليهم السلام أورد فيه أخباراً كثيرة في إثبات الرجعة وتفاصيل أحوالها!! **وذكر فيه أن الدابّة أمير المؤمنين عليه السلام في أخبار كثيرة متوافقة المعاني**، ونقل أكثرها من كتاب سعد بن عبد الله المسمّى بمختصر البصائر»[1] .

---

(١) المصدر السابق (ص ٤٦١ ـ ٤٦٢). وأخرج في الكافي بسنده في حديث قال في آخره: «ولقد أعطيت الست: علم المنايا والبلايا والوصايا، وفصل الخطاب، وإني لصاحب الكرّات، ودولة الدول، وإني لصاحب العصا والميسم، والدابة التي تكلم الناس» الوافي (٣/ ٥١٦) ح ١٠٢٩. وانظر: (بيان) الكاشاني ص٥١٦ ـ ٥١٧. وقال السيد عبد الله شبّر: «وقد تضافر في أخبارنا أن المراد بهذه الدابة ـ في الآية ٨٢ من سورة النمل ـ أمير المؤمنين (ع) وأنه يخرج قبل القيامة ومعه عصا موسى وخاتم سليمان، فيضرب المؤمن فيما بين عينيه بالعصا (!) فينتقش فيها أنه مؤمن حقاً، ويسم الكافر بين عينيه فينتقش فيه أنه كافر حقاً». كتاب حق اليقين (٢/ ١١)، دار الأضواء لبنان ١٩٨٣م.

قلت: وأخرج الإمام أحمد في المسند بإسناد ضعيف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «تخرج الدابة ومعها عصا موسى، وخاتم سليمان، فتخطم الكافر بالخاتم، وتجلو وجه المؤمن بالعصا، حتى إن أهل الخوان ليجتمعون على خوانهم، فيقول هذا: يا مؤمن، =

* النقد والتعليق:

قلت: تفسير (الآيات) التي كذّب بها هؤلاء ولم يحيطوا بها علماً، ليست هي (أمير المؤمنين والأئمة)؛ لأن هذا لا تعرفه اللغة، وإن كان يتخرج على تأويلات الباطنية. وغني عن البيان أن الناس كلهم يحشرون يوم القيامة، ولا يعرف في آيات الكتاب العزيز حشرٌ غيره! ـ بغض النظر عن القائلين بالرجعة من أصحاب الديانات السابقة ـ وهذا الحشر الكلّي، إن صح التعبير، لا يصعب الجمع بينه وبين حشر العذاب الذي أبرزت فيه الآيات القرآنية موقفَ المكذبين الذين كانوا يستطيلون أو يتبجحون بلسانهم؛ لبيان أنهم اليوم لا ينطقون، قال تعالى في الآية التالية ٨٥: ﴿وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا۟ فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ﴾ إنهم يوم القيامة لا ينطقون، وقد تكلّمت الدابة كما جاء في الآية السابقة (٨٢) لبيان المفارقة الهائلة في ذلك اليوم الرعيب، وهذه الدابة كما ورد في بعض الأحاديث النبوية الصحيحة ـ التي رواها أهل السنة ـ هي إحدى علامات الساعة، وبغض النظر عن (أوصافها) التي وردت في أحاديث أخرى ضعيفة أو واهية، أو في حكايات القصاص، ولا علاقة لهذا كله بسيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه[1]، ولا يجدي

= ويقول هذا: يا كافر» المسند ١٣/ ٣٢١ حديث رقم (٧٩٣٧)، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب! وليس في هذه الرواية ذكر لسيدنا علي ﷺ لا من قريب ولا من بعيد.

(١) أدركنا اليوم، أو في هذا السياق، معنى يضاف إلى المعاني المقصودة في تعبير أهل السنة: «كرّم الله وجهه» والذي خصّوا به سيدنا علي بن أبي طالب، مع ترضّيهم عنه، وقول كثير منهم عليه السلام. وربما استدل بعض الإمامية من الوصف الخاص السابق ـ كرّم الله وجهه ـ على أن قائله «من العامّة» بحجة أن «هذا تعبير غير مألوف عند الشيعة» راجع أصول علم الرجال للمعلم (ص ٣٧٩). ونذكر بهذه المناسبة أن الكليني يروي في (الكافي) عن أبي جعفر عليه السلام أن تسمية علي ﷺ بأمير المؤمنين نزلت في كتاب الله! قال أبو جعفر: «الله سمّاه، وهكذا أنزل في كتابه: (**وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسكم ألست بربكم وأن محمداً رسولي وأن علياً أمير المؤمنين**)!!! كما =

(الزجّ) باسمه من أجل الاستدلال الواهي على رجعةٍ لم يذكرها القرآن .

ثم إن الآية الكريمة التي استُدل بها تنصُّ على أن الدابة تخرج أو يخرجها الله تعالى من الأرض ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ علماً بأن عقيدة الإمامية في سيدنا علي ﷺ ـ وفي سائر الأنبياء والأوصياء ـ أنهم في السماء وليسوا في الأرض! وهذا ينفي علاقته بهذه الدابّة، أو أن يكون هو ـ كرّم الله وجهه ـ هذه الدابة . روى الكليني والصَّدوق وشيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي ـ أي أصحاب الكتب الأربعة ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما من نبي ولا وصي نبي يبقى في الأرض أكثر من ثلاثة أيام حتى يرفع روحه ولحمه وعظمه إلى السماء»[١] .

قلت: لا علاقة لأمير المؤمنين عليه السلام إذن ـ وهو وصي محمد ﷺ في العقيدة الإمامية ـ بالدابة التي يخرجها الله تعالى يوم القيامة من الأرض!!

يضاف إلى ذلك أن تفسير (الآيات) بـ «أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام» معناه: أن جميع الأمم، أو الأفواج التي تحشر منها من هؤلاء المكذبين بأمير المؤمنين والأئمة سوف يسألون عن هذا التكذيب، بل إنهم سوف يحشرون يوم الرجعة بسبب هذا التكذيب! والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل الإيمان بأمير المؤمنين والأئمة واجب كذلك في أعناق الأمم التي سبقت عصر أمير المؤمنين أو سبقت نبوة محمد ﷺ ؟

ربما كانت الإجابة فيما رواه علي بن إبراهيم بسنده عن أبي عبد الله عليه

= روى في حديث آخر عن أبي عبد الله عليه السلام: أن هذا الاسم: أمير المؤمنين» لم يسمّ به أحد قبله، ولا يتسمّى به بعده إلا كافر»!! الوافي: المجلد الثالث: الحديثان: ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ص ٦٦٨ . وفي الحديث الثالث: ١٢٧٣ عن أبي الحسن عليه السلام أنه ﷺ سمي بهذا الاسم «لأنه يميرهم بالعلم، أما سمعت في كتاب الله: ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ص٦٦٩ . وانظر أصول الكافي ١/ ٣١٠ .

(١) الوافي: المجلد: ١٤ (ح ١٤٣٦٥) ص ١٣٣٧ .

السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٨١] قال: «ما بعث الله نبياً من لدن آدم إلى عيسى عليه السلام إلا أن يرجع إلى الدنيا فينصر أمير المؤمنين عليه السلام، وهو قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾؛ يعني رسول الله ﴿وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾؛ يعني أمير المؤمنين!»[1].

قلت: وهو تفسير يردّه ما فسّر به الآية سيدنا علي نفسه رضي الله عنه، فقد أخرج ابن جرير عنه كرم الله وجهه قال: لم يبعث الله نبياً، آدم فمن بعده، إلا أخذ عليه العهد في محمد ﷺ لئن بعث وهو حيّ ليؤمنن به ولينصرنّه، ويأمره فيأخذ العهد على قومه، ثم تلا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ الآية[2].

وربما لم يكن من قبيل المصادفات ـ مع هذه العجمة في التعامل مع القرآن أو محاولة الاحتيال على آياته ومعانيه ـ أن نقرأ في الصفحة المقابلة لهذا التفسير في كتاب الوافي (ص٤٦٣) ما رواه الفيض من كتاب (التهذيب) لأبي جعفر الطوسي ـ بسنده ـ عن أبي بصير ـ أيضاً ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «يخرج القائم يوم السبت يوم عاشوراء اليوم الذي قُتل فيه الحسين عليه السلام **ويقطع أيدي بني شيبة** ويعلّقها في الكعبة»[3]!

(١) تفسير القمي: ١/ ٣٧ مع الإشارة إلى أن علياً ﷺ ليس في آيات سورة آل عمران ما يشير إليه لا من قريب ولا من بعيد. وغني عن البيان أن النصرة للنبيّ معطوفة على الإيمان به في لسان العرب طبعاً، أو في لغة القرآن!!

(٢) تفسير ابن عطية: ٣/ ١٩٤، وفتح القدير للشوكاني: ١/ ٣٥٧.

(٣) الوافي: المجلد الثاني (ص ٤٦٩) وفي رواية لابن رستم الطبري أنه يقتل في المدينة ألفاً وخمسمائة قرشي «ليس فيهم إلا فرخ زنية»!! دلائل الإمامة ص ٢٣٨ وفي كتاب (الغيبة) لمحمد بن إبراهيم النعماني ـ ص ٢٣٤ ـ عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إذا خرج القائم لم يكن بينه وبين العرب إلا السيف»!

وحين تابعنا قراءة (البيان) الذي عقّب به الفيض الكاشاني في شرح هذا (الحديث) وقفنا على سبب هذه العقوبة، وعلى بعض الدواهي الأخرى، قال: «وعن **أبي بصير**: قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا قام القائم عليه السلام هدم المسجد الحرام حتى يرده إلى أساسه، وحوّل المقام إلى الموضع الذي كان فيه، وقطع أيدي بني شيبة وعلّقها بالكعبة، وكتب عليها: سرّاق الكعبة». وعن ابن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا قام القائم من آل محمد أقام **خمسمائة من قريش فضرب أعناقهم**، ثم أقام خمسمائة فضرب أعناقهم، ثم خمسمائة أخرى، حتى يفعل ذلك ست مرات»[1].

وقد لا يصعب تفسير هذه الرغبة الشديدة في الانتقام من العرب وقريش إذا أضفنا إلى هذا ما رواه الصدوق في (ثواب الأعمال) ـ بسنده ـ عن عبدالله ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يابن سنان إن سورة الأحزاب فضحت **نساء قريش** من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقصوها وحرّفوها»[2] وعن هشام بن سالم قال: سألت (في الأصل: سئلت) أبا عبد الله عليه السلام عن سورة الأحزاب، فقال: كانت مثل سورة البقرة مثلها ومثل ثلثيها. وعن القاسم بن الأيادي عنهم صلوات الله عليهم (!!) قال: كانت سورة الأحزاب سبعمائة آية»[3].

وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سورة (لم يكن) ـ

---

(١) أما علامات خروجه ـ أو: ومن علامات خروجه ـ فما رواه ابن رستم الطبري بسنده عن أم سعيد الأحمسية قالت: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جُعلت فداك يابن رسول الله! اجعل في يدي علامة من خروج القائم، قالت: قال لي: «يا أم سعيد إذا انكسف القمر ليلة البدر من (شهر) رجب، وخرج رجل من تحته! فذاك عند خروج القائم» دلائل الإمامة ص ٢٥٦.

(٢) فصل الخطاب لحسين النوري الطبرسي (ص٨٩).

(٣) المصدر السابق: نفس الصفحة. ومعلوم أن سورة الأحزاب ثلاث وسبعون آية (حزب أو نصف جزء ونيّف)، وأن سورة البقرة ست وثمانون ومائتا آية (قريب من ستة أحزاب).

البيّنة ـ كانت مثل البقرة (!!) فحرّفوها»[١] وروى الكليني في (الكافي) بسنده عن الحارث النصري قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] قال: «ما تقولون في ذلك؟» قلت: نقول هم الأفجران من قريش: بنو أميّة وبنو المغيرة. قال: ثم قال: «هي والله قريش قاطبة! إن الله تعالى خاطب نبيّه صلى الله عليه وآله فقال: إني فضّلت قريشاً على العرب وأتممت عليهم نعمتي، وبعثت إليهم رسولي، فبدّلوا نعمتي كفراً، وأحلّوا قومهم دار البوار»[٢].

وروى القمي في تفسير قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٥]، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الولاية نزلت لأمير المؤمنين عليه السلام يوم الغدير. وقوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ * فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨، ١٩٩]، قال الصادق عليه السلام: لو أنزل القرآن على العجم ما آمنت به العرب (!!) وقد نزل على العرب فآمنت به العجم، فهذه فضلية العجم»[٣].

وقد روى صاحب (رجال الكشي) أيضاً ـ بسنده ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم، فمحت قريش ستة وتركوا أبا لهب»[٤] وقد نقل هذه الرواية صاحب (فصل الخطاب) ثم أورد بعدها، أو روى بسنده عن أصبغ بن نباتة قال: سمعت علياً عليه السلام يقول: «**كأني بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة** يعلمون الناس القرآن كما أُنزل (!!) قلت: يا أمير المؤمنين، أوَليس هو كما أنزل؟ فقال: لا، مُحي منه سبعون من

---

(١) المصدر السابق (ص٩٥).
(٢) الوافي ح رقم١٦٢٤ المجلد الثالث ٩٣٤.
(٣) تفسير القمي: ٢/٩٩، ١٠٠.
(٤) رجال الكشي ح (٥١١) ص ٣٥٨.

قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وما تُرك أبو لهب إلا للازدراء على رسول الله (صلعم) ـ هكذا ـ لأنه عمّه». وهؤلاء السبعون ـ كما يقول النوري ـ كانت أسماؤهم في سورة (لم يكن) ـ سورة البيّنة ـ وقد حاول التوفيق بين هذين الخبرين ـ خبر السبعة وخبر السبعين ـ بأنه لا تنافي بينهما لعدم حجيّة مفهوم العدد» ـ قلت: وهذا معهود، وبخاصة في السبعة والسبعين والسبعمائة، ولكن في غير هذا السياق ـ وأضاف: «ولعل الاقتصار على السبعة لعدم تحمل السامع أزيد منها، فإنهم كانوا يكلّمون الناس على قدر عقولهم» قال: «ولهذا في الأخبار نظائر لا تُحصى. وهو أحد الوجوه التي يجمع بها الأخبار المختلفة...»[1]. قلت وفحوى ذلك تصحيح خبر السبعين! أو عدّه هو المعتمد والمقصود. ولا حول ولا قوّة إلا بالله.

وأخيراً، فإن من حقنا أن نسأل، تعليقاً على عقيدة الرجعة بوصفها رجعة إلى الدنيا بعد الموت: هل الأحكام التي تُبنى عليها دنيوية أو أخروية؟ وإذا كان السياق يدل على أنها دنيوية ـ لأن يوم القيامة أو الحشر الكلّي آتٍ لا ريب فيه ـ فهل يُقتسم مثلاً مال (الراجع)! وتتزوج نساؤه؟ علماً بأن هذا حال المسافر أو الغائب الذي لا أمل في رجوعه! أما علي بن أبي طالب ومن يعود معه قبل يوم القيامة فلا شك في (رجوعهم) عند القائلين بهذه الرجعة! والتي لا شك في عدم حصولها عند أهل السنة والجماعة كما هو معلوم. وهذا هو ما دلّ عليه جواب علي بن الحسين رضي الله عنهما لرجل سأله: متى يُبعث عليّ؟ فقال: «**يبعث والله يوم القيامة وهمّه نفسه**»[2] وصدق زين العابدين ﷺ وأرضاه.

* * *

(١) فصل الخطاب (ص ٢١٤).

(٢) البداية والنهاية لابن كثير: ١٠٨/٩.

الحديث الثاني

الحسن ﷺ بين جدّه المصطفى وموسى الكليم

(باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما) ـ أو فضائلهما ـ من الأبواب المعهودة في كتب الحديث عند أهل السنة. ونقف من هذه الأحاديث هنا عند الحديث الذي ينص على مدى شبههما بجدهما رسول الله ﷺ. قال الحافظ ابن كثير الدمشقي: «وقد ثبت في صحيح البخاري عن أبي عاصم، عن عمر بن سعيد بن أبي حسين، عن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث: أن أبا بكر ﷺ صلى بهم العصر بعد وفاة رسول الله ﷺ بليال، ثم خرج هو وعلي ﷺ يمشيان، فرأى الحسن يلعب مع الغلمان، فاحتمله على عنقه وجعل يقول:

يا بأبي شبه النبي ليس شبيهاً بعلي!

قال: وعلي ﷺ يضحك[1]. وأخرج الشيخان عن أبي جحيفة ﷺ قال: رأيت النبي ﷺ، وكان الحسن يشبهه[2]. وفي رواية عند البخاري عن أنس قال: «**لم يكن أحد أشبه بالنبي ﷺ، من الحسن بن علي**»[3].

١ ـ رواية أهل السنة:

قال الإمام أحمد: حدثنا حجاج، حدثني إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هانئ، عن علي قال: «**الحسن أشبه الناس برسول الله ﷺ ما بين الصدر إلى الرأس، والحسين أشبه برسول الله ﷺ ما كان أسفل من ذلك**».

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ٣٨) وصحيح البخاري ح (٣٥٤٢) ص ٦٨٠ ورقم (٣٧٥٠) ص ٧١٥. ومسند الإمام أحمد ح (٤٠) وفيه: وا بأبي.
(٢) البخاري ح (٣٥٤٣) ص ٦٨٠ ومسلم ح (٢٣٤٣) ص ١٤٣٨.
(٣) البخاري ح (٣٧٠٢) ص ٧١٥.

ورواه الترمذي من حديث إسرائيل، وقال: **حسن صحيح غريب**[(١)].

٢ ـ رواية الإمامية:

استهل الفيض الكاشاني (باب الإشارة والنص على الحسن بن علي عليهما السلام) في كتابه (الوافي) بحديث الكليني الذي رواه في (الكافي) ـ بسنده ـ عن أبي الحسن الأول (موسى بن جعفر) عليه السلام قال: «كان الحسين عليه السلام أشبه الناس بموسى بن عمران ما بين رأسه إلى سرّته، وإن الحسن أشبه بموسى بن عمران ما بين سرّته إلى قدمه»[(٢)].

٣ ـ التعليق:

قلت: أن يشبه كل من الحسن والحسين ـ رضي الله عنهما ـ جدّهما رسول الله ﷺ بوجه عام، ثم أن يشبهه الحسن ـ الحفيد الأول ـ في الوجه والصدر، وأن يشبهه الحفيد الأصغر في الأطراف بوجه خاص، فهو أمر لا يحتاج في عالم القرابة والأنساب إلى تعليل، لكن أن يكون هذا الشبه بموسى عليه السلام، فهو أمر غير مفهوم! ولا ندري كيف أو من أين انحدرت المعلومات عن موسى عليه السلام حتى وصلت إلى من وصلت إليه بعد أكثر من ألفي عام! علماً بأن رواية أهل السنة ـ رواية الإمام أحمد والترمذي ـ لا ترتقي عن درجة الحديث الحسن، في حين أن الرواية الإمامية وردت في الكافي للكليني!

وقد نلمح في هذه الرواية التي جعلت الحفيد الأول أو الأكبر أشبه بموسى ما بين سرّته إلى قدمه، ظلال التعريض بالحسن ﷺ... وذلك في ضوء ما روي من أسباب نزول قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ

---

(١) مسند الإمام أحمد: ح ٧٧٤ الجزء الثاني ص١٦٤. وانظر فيه تخريج وتعليق المحققين. وجامع الترمذي ح (٣٧٧٩) ص٨٢٤ والبداية والنهاية (٨/ ٣٨).

(٢) الوافي: المجلد الثاني (ص ٣٢٨) ح ٧٨٨ وانظر كذلك المجلد الثالث (ح١٣٧٣) ص ٧٥٤.

﴿فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩](١).

ونحن هنا لا نعلق على التعبير بالسرّة؛ لأنه ورد في صفة النبي ﷺ، كما ورد أيضاً في رواية ثانية مماثلة لرواية الإمام أحمد، وهذه الروايات جميعها جاءت من طريق سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال أبو داود الطيالسي: حدثنا قيس عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ، عن علي قال: «كان الحسن أشبه الناس برسول الله من وجهه إلى سرّته، وكان الحسين أشبه الناس به ما أسفل من ذلك»(٢). وهذه الأوصاف من سيدنا علي - كرّم الله وجهه - جاءت من داخل البيت كما يقال، بغض النظر عن درجة هذه الرواية. وهذا أمر جدير بالملاحظة، بل إن غالب الأحاديث التي وردت في كتب أهل السنة والجماعة في صفة النبي ﷺ رويت من طريق أمير المؤمنين عليه السلام، حتى إن الحافظ ابن كثير عقّب على بعض هذه الروايات بقوله:

---

(١) راجع البخاري ح (٣٤٠٤) ص ٦٥٤، ومسلم ح (٢٣٧١) ص ١٤٥٠ مع الإشارة إلى أن الكليني يروي أن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣] في عليّ والأئمة ﴿كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ﴾ [الأحزاب: ٦٩] الوافي: المجلد الثالث ٨٨٥. علماً بأن الآية المشار إليها - الآية ٥٣ - في بيوت النبي وأزواجه، وليس فيها ما يشير إلى (علي والأئمة) لا من قريب ولا من بعيد، بل إن مثل هذا (التفسير) يهدم (نظم الآية)! إن صح التعبير، ويجعل القرآن عضين.
هذا، وقد روى العيّاشي في تفسيره عن المفضل الجعفي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١] قال: «الحبة فاطمة، والسبع السنابل من ولدها، سابعهم قائمهم! قلت: الحسن؟ قال: الحسن إمام من عند الله تعالى مفترض طاعته، ولكنه ليس من السنابل السبعة. أولهم الحسين وآخرهم القائم! فقلت: قوله: ﴿فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾ [من تتمة الآية السابقة] فقال: يولد للرجل منهم في الكرة مائة من صُلبه، وليس ذلك إلا لهؤلاء السبعة»!! قلت: عدد الأئمة من الحسين إلى القائم عشرة! أما مسألة المائة فتحتاج إلى حساب طويل. راجع مصابيح الأنوار لشبّر: ٢/ ٤١٨، ٤١٩.
(٢) البداية والنهاية (٨/ ٣٩).

«وقد روي لهذه شواهد كثيرة عن علي»(١) .

ونكتفي من هذه الأحاديث بطرفٍ مما أورده الحافظ ابن كثير، قال رحمه الله: «قال الإمام أحمد: حدثنا وكيع، حدثني مجمع بين يحيى، عن عبد الله بن عمران الأنصاري، عن علي المسعودي، عن عثمان بن عبد الله، عن هرمز، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن علي ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ ليس بالقصير ولا بالطويل، ضخم الرأس واللحية، شثن الكفّين والقدمين، ضخم الكراديس، مُشرباً وجهه حُمرةً، طويل المسَرُبة، إذا مشى تكفّأ كأنما يُقلع من صخر، لم أر قبله ولا بعده مثله»(٢) .

قال ابن عساكر: وقد رواه عبد الله بن داود، عن مُجَمَّع، فأدخل بين ابن عمران وبين علي رجلاً غير مسمّى، ثم أسند من طريق عمرو بن علي الفلاس، عن عبد الله بن داود: حدثنا مجمع بن يحيى الأنصاري، عن عبدالله ابن عمران، عن رجل من الأنصار قال: سألت عليّ بن أبي طالب وهو محتب بحمّالة سيفه في مسجد الكوفة عن نعت رسول الله ﷺ فقال: كان أبيض اللون مُشرباً حمرةً، أدعج العينين(٣)، سبط الشعر، دقيق المَسربة، سهل الخَدّ، كثّ اللحية ذا وفرة، كأن عنقه إبريق فضّة، له شَعرٌ من لَبّته إلى سرّته

(١) المصدر السابق (٦/ ٢٠). مع الإشارة إلى أن أحاديث هجرته ﷺ رواها جمع من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعلي وعائشة وأسماء وأنس وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين. وقد روي عن سيدنا عليّ كرم الله وجهه ـ وقد أمره النبي ﷺ أن يبيت في مضجعه ليلة الهجرة ـ أن النبي الأكرم قال لجبريل: من يهاجر معي؟ قال: أبو بكر الصّديق. أخرجه الحاكم في (المستدرك)، وصحّحه ووافقه الإمام الذهبي. زاد المعاد لابن القيم ٣/ ٦٠.

(٢) البداية والنهاية (٦/ ١٩ ـ ٢٠) وانظر الأحاديث: (٧٤٤) (٧٤٦) (٩٤٤) (٩٤٦ ـ ٩٤٧) (١٠٥٣) من مسند الإمام أحمد الجزء الثاني. ومعنى: شثن الكفين والقدمين: لحيمهما، والكراديس: رؤوس العظام، والمسربة: الشعر المستدق الذي يأخذ من الصدر إلى السرّة. أما صفة مشيه ـ صلوات الله عليه ـ فقد شُرح في الرواية الثانية عن سيدنا علي ﷺ كذلك. والتكفؤ يجمع بين القوة والاعتدال.

(٣) **الأدعج**: شديد سواد الحدقة.

كالقضيب ليس في بطنه ولا صدره شعر غيره، شثن الكفّين والقدم، إذا مشى كأنما ينحدر من صبَب[١]، وإذا مشى كأنما يتقلّع من صخر[٢]، وإذا التفت التفت جميعاً[٣]، ليس بالطويل ولا بالقصير، ولا العاجز ولا اللأم، كأن عرقه في وجهه اللؤلؤ، ولريح عرقه أطيب من المسك الأذفَر، لم أر قبله ولا بعده مثله»[٤] وصدق أمير المؤمنين ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ .

ونقول بهذه المناسبة: إننا لم نطلع على ما دوّنه الإمامية من كتب السيرة النبوية الشريفة بوجه عام، وكتب دلائل النبوة بشكل خاص، ويبدو لنا أن عنايتهم بهذا الجانب المهم من جوانب الثقافة الإسلامية والتاريخ الإسلامي نادرة، بل لا تكاد تذكر إذا ما قيست بعناية أهل السنة والجماعة. والله أعلم.

* * *

(١) أي: من علو. وكان ذريع المشية؛ أي: واسع الخطو.
(٢) التقلع: رفع الرجل بقوة. وفي رواية: «إذا زال زال تقلُّعاً، ويخطِو تكفؤاً ويمشي هوناً».
(٣) أي: لا يلوي بعض جسمه حين يلتفت، بل ينفتل بجسمه جميعاً، وهي حالة تكون من بلوغ القوة منتهاها.
(٤) البداية والنهاية (٦/ ٢٠).

الحديث الثالث

حسين منّي وأنا من حسين

* مقدمة وتمهيد:

نشير أولاً إلى طرف من أحاديث فضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما، بعد الأحاديث السابقة عن شبههما بجدّهما رسول الله ﷺ.

أخرج الإمام أحمد عن أبي هريرة ﷺ قال: «خرج علينا رسول الله ومعه حسن وحسين، هذا على عاتقه، وهذا على عاتقه، وهو يلثم هذا مرّة، وهذا مرّة، حتى انتهى إلينا، فقال له رجل: يا رسول الله إنك لتحبّهما، فقال: «من أحبّهما فقد أحبّني، ومن أبغضهما فقد أبغضني»[(١)].

وأخرج الشيخان من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال لحسن: «اللهم إني أحبّه فأحبّه وأحبَّ من يحبّه»[(٢)] قال أبو هريرة: فما كان أحد أحبَّ إليَّ من الحسن بن علي، بعد ما قال رسول الله ﷺ ما قال[(٣)].

وأخرج الإمام مسلم من حديث صفية بنت شيبة قالت: **قالت عائشة رضي الله عنها**: خرج النبي غداةً وعليه مِرطٌ مُرحَّل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣][(٤)].

---

(١) البداية والنهاية للحافظ ابن كثير (٨/ ٤٠).
(٢) صحيح البخاري ح (٥٨٨٤) ص ١١٤٧ ومسلم بشرح النووي ح (٢٤٢١٤) ص١٤٧٦.
(٣) صحيح البخاري (ص ١١٤٧).
(٤) صحيح مسلم بشرح النووي (ح ٢٤٢٤) ص ١٤٧٧. والمرط المرحل: كساء موشى أو منقوش عليه. والحديث واضح الدلالة على أن النبي ﷺ جعل بيت علي وفاطمة رضي الله عنهما، مشمولاً بالآية الكريمة، أو مضافاً إلى بيته الشريف الطاهر تكريماً وتشريفاً وتطهيراً كذلك وبخاصة أن سيّدته هي ابنته فاطمة سيدة نساء العالمين رضي الله عنها؛ =

= لأن هذه الآية الكريمة ـ والآيات السابقة التي صدرت بخطاب النبي ﷺ ـ نزلت في نساء النبي وبيت النبوّة، وغني عن البيان أن بيوت زوجاته بيوته، بل هي في حكم البيت الواحد في حق صاحبه عليه الصلاة والسلام، بالإضافة إلى أنه الأصل في خطابهن والحديث عنهن رضي الله عنهن، بوصفه صاحب البيت، ومن هنا جاء الخطاب بصيغة التأنيث في كل ما يخصّهن من أحكام. في حين جاء خطاب التطهير بصيغة الجمع المذكر، تنويهاً بصاحب البيت، ولأنهن يدخلن معه بوصفهن (أهله)، علماً بأن الأصل لغة وعرفاً، ومن ثم اصطلاحاً وقرآناً بالطبع، أن يذكر أهل بيت الرجل اختصاراً بصيغة التذكير، حتى ولو كان الخطاب لزوجة واحدة! قال تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ * قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ * قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٞ مَّجِيدٞ﴾ [هود: ٧١ ـ ٧٣] وقال تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا * وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا * وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٢ ـ ٣٤] ثم من الذي يقول: إن إضافة السيدة فاطمة عليها السلام ـ وسائر أفراد بيتها رضي الله عنهم ـ إلى آية التطهير يقتضي إخراج زوجات النبي من هذه الآية؟ وقد نزلت فيهن كما أوضحنا قبل قليل، وكما هو بيّن من الآيات السابقة واللاحقة لآية التطهير. بل ما الذي يعنيه هذا الإخراج ـ إن جاز في عقل عاقل أو دين صاحب مروءة ودين ـ سوى الإيحاء بأن الرجس قد يلحق بهن! وربما صرّح بهذا بعض الفجرة والمنافقين في حق السيدة عائشة رضي الله عنها، على وجه الخصوص. ومن بدهيات الاعتقاد عند أهل السنة: تقرير طهارة زوجات النبي ﷺ وأمهات المؤمنين كافة ﴿وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾ [الأحزاب: ٦]، والله تعالى يقول: ﴿ٱلۡخَبِيثَٰتُ لِلۡخَبِيثِينَ وَٱلۡخَبِيثُونَ لِلۡخَبِيثَٰتِۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِۚ أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَۖ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾ [النور: ٢٦]، فلو كانت الصدِّيقة بنت الصديق أو أي زوجة من زوجات النبي ـ وحاشاه ـ خبيثة، لكان النبي ﷺ ـ وحاشاه ـ خبيثاً! فمن رمى واحدة منهن أو عرّض بها، فقد رمى رسول الله وعرّض به. بل رمى أمّه هو إن كان يعدّ نفسه من المؤمنين، وعزّ وجه الله أن يكون فاعل ذلك من المؤمنين! وقد قال تعالى في سياق الحديث عن العُصبة التي جاءت بالإفك، قال محذراً سبحانه: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثۡلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [النور: ١٧]، قال القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله: «إن الله تعالى إذا ذكر في القرآن ما نسبه إليه المشركون سبّح نفسه لنفسه كقوله: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾ [البقرة: ١١٦]، وذكر تعالى ما نسبه المنافقون إلى أم المؤمنين عائشة فقال: ﴿وَلَوۡلَآ إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ قُلۡتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ =

= ﴿بِهَٰذَا سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٦]. سبّح نفسه في تبرئتها من السوء، كما سبّح نفسه في تبرئة ذاته من السوء، ولله المثل الأعلى» ولهذا قال الإمام مالك رحمه الله: «إن من رمى السيدة عائشة فقد خالف القرآن، ومن خالف القرآن قتل». وقال الإمام ابن حزم في التعقيب على هذا القول «قول مالك هاهنا صحيح، وهي ردّة تامّة، وتكذيبٌ لله تعالى في قطعه ببراءتها»، وقال الحافظ ابن كثير: «لما تكلم فيها أهل الإفك بالزور والبهتان، غار الله تعالى لها، فأنزل براءتها في عشر آيات من القرآن تتلى على تعاقب الأزمان، وقد أجمع العلماء على تكفير من قذفها بعد براءتها رضي الله عنها». [البداية والنهاية ٨/ ١٠٠].

وأخيراً، فإن من أعجب المماحكات في محاولة إخراج زوجات النبي ﷺ من أن تكون آية التطهير قد نزلت فيهن أو أن تكون زوجة الرجل ـ أو زوجاته ـ أهل بيته، أو (من) أهل بيته: الاحتجاج بأن في وسع الرجل أن يطلق زوجته، فتخرج بذلك عن أن تكون أهله أو أهل بيته!! وعلى الرغم من أن هذا الأمر ـ الطارئ ـ لا ينسخ اللغة أو العرف، فضلاً عن الاستعمال القرآني في أكثر من موطن! ومن ثم فهو لا يصلح للاحتجاج. بل هو ليس بشيء! أقول: على الرغم من هذا؛ فإنه لا مانع عندنا من القول: إن الله تعالى قد جمع في أمره للنبي بخطاب أزواجه (الآيات: ٢٨ ـ ٣٤) بين التخيير والتطهير، أو جمعت هذه الآيات في خطابهن بين هذين الأمرين. ومن ثم، فلا مانع ـ قطعاً لدابر هذه المماحكات كما قلنا ـ من أن نضيف: قد يمكن البحث ـ النظري ـ في أمر مَن تريد الحياة الدنيا وزينتها، وتختار مفارقة الرسول ﷺ: هل تكون بهذا قد أخرجت نفسها من آية التطهير، أو لا؟ ولكن الذي يعلمه كل عاقل أن هذا لم يقع؛ لأنه في علم الله تعالى أنه لن يقع! فاخترن جميعاً الله ورسوله والدار الآخرة! علماً بأن طلبهن الزينة والمتاع ليس عيباً ولا منقصة ولا حراماً! وكان أول من اختار الله ورسوله والدار الآخرة منهن: السيدة عائشة الصدّيقة بنت الصدّيق رضي الله عنها وعن أبيها، وقد أشارت إلى هذا: الآية الأخيرة (٣٤) التي جاءت بعد آية التطهير (٣٣) وتعقيباً عليها! لقد ورد في هذه الآية الثالثة والثلاثين ذكر أو لفظ (أهل البيت) وجاء في الآية (٣٤) قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ﴾ ـ وبصيغة المضارعه: يُتلى فسوف يبقين كلُّهن في بيت النبوّة! ولسوف تتلى في بيوتهن، أو في بيت كل واحدة منهن، آيات الله وسنة رسوله، ولسوف يدخلن في آية التطهير إلى يوم الدين.

وقد أخرج الإمام البخاري (ح٥٤١٦) والإمام مسلم (ح٢٩٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «ما شبع آل محمد منذ قدم المدينة من طعام بر ثلاث ليال تباعاً حتى قُبض». قلت: (وآل محمد) هؤلاء، في اللسان العربي: هن أهل بيتهّ، أو زوجاتُه اللائي كن يعشن معه، أو عشن معه واخترن الله ورسوله والدار الآخرة.

ونشير أخيراً إلى أن سياق الحديث عن التطهير في هذه الآيات الكريمة ـ لما يعلمه تعالى من أن المنافقين سوف يرمون هؤلاء الزوجات الطاهرات بما يرمونهنّ به، ولهذا أكد هذا التطهير، أو هذا الفعل المضارع بالمصدر!! ـ لا يفهم منه أو لا يدل على أن المراد به: =

١ ـ رواية أهل السنة:

أخرج الإمام البخاري في (الأدب المفرد) ـ واللفظ له ـ والإمام أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم عن يعلى بن مُرة، أنه قال: خرجنا مع النبي ﷺ، ودعينا إلى طعام، فإذا حُسين يلعب في الطريق، فأسرع النبي ﷺ أمام القوم، ثم بسط يديه، فجعل الغلام يفّر هنا وهنا ويضاحكه النبي ﷺ حتى أخذه، فجعل إحدى يديه في ذقنه والأخرى في رأسه، ثم اعتنقه، ثم قال النبي ﷺ:

«**حسين منّي وأنا من حسين، أحبَّ الله من أحبّ حسيناً. الحسين سبط من الأسباط**»(١). قال الترمذي: هذا حديث حسن.

وروى الطبراني بإسناد حسن عن يَعلى بن مرّة قال: قال رسول الله ﷺ: «**حسين منّي وأنا منه، أحبّ الله من أحبّه. الحسن والحسين سبطان من الأسباط**»(٢).

قال القاضي عياض شارحاً ومعلّقاً: «كأنه بنور الوحي علم ما سيحدث بين الحسين والقوم فخصّه بالذكر، وبين أنهما كشيء واحد في وجوه المحبّة، وحرمة التعرض والمحاربة، وأكد ذلك بقوله: «أحب الله من أحبّ حسيناً» فإن

= العصمة المقررة للنبي وحده، والتي انقطعت بموته ﷺ كما هو معلوم. فهو معصوم طاهر مطهّر، وهنّ طاهرات مطهّرات.

هذا، وقد فسّر (الرجس) الذي أذهبه الله تعالى عن زوجات نبيه ﷺ، أو أهل بيته بـ(الشك) في بعض روايات الإمامية!! فقد صدر الفيض الكاشاني (باب ما نصّ الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم عليهم) أي على الحجج ـ بحديث عجيب من رواية (الكافي) عن أبي عبد الله عليه السلام، وجاء في آخره قوله: «الرجس هو الشك والله لا نشك في ربنا أبداً»!! [الوافي: المجلد الثاني ح ٧٤٥ص ٢٦٩ ـ ٢٧١]. قلت: ومن قال إن المؤمنين يشكون في ربهم؟

(١) الأدب المفرد: حديث رقم ٣٦٤ ص ١٦١ بعناية العالم الجليل الأستاذ محمد هشام البرهاني طبع وزارة العدل والشؤون الإسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة: ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م. وجامع الترمذي: ح٣٧٧٥.

(٢) مجمع الزوائد (٩/ ١٨١).

محبّته محبّة الرسول، ومحبة الرسول محبّة الله. والأسباط: جمع سبط، وهو ولد البنت، وأكّد به البعضيّة وقدّرها، ويقال: القَبلية؛ قال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] أي: قبائل. ويحتمل إرادته هنا، على معنى أنه يتشعّب منهما قبيلة، ويكون من نسلهما خلق كثير، وقد كان»[١].

ونقل الحافظ ابن كثير - بسنده - عن المقدام بن معدي كرب قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحسن منّي، والحسين من عليّ» قال ابن كثير: فيه نكارة لفظاً ومعنى[٢].

وقد لا يكون الأمر كما قال ابن كثير إذا كان معنى الحديث أن الحسن رضي الله عنه أشبه بجدّه المصطفى ﷺ، وأن الحسين أشبه بأبيه المجتبى عليّ رضي الله عنه.

وقد ورد في أحاديث أخرى ما يشير إلى هذا المعنى. قال الحافظ الهيثمي: «وعن علي كرم الله وجهه قال: أشبه الناس برسول الله ﷺ ما بين رأسه إلى نحره الحسن» قال: رواه الطبراني وإسناده جيد[٣].

ثم إن هذا الحديث لم يخصّ به النبي ﷺ الحسين بن علي رضي الله عنهما، بل قاله كذلك في أحد الصحابة الذين قاتلوا وقتلوا في بعض الغزوات. روى الإمام مسلم في صحيحه «عن أبي برزة الأسلمي أن النبي ﷺ كان في مغزىً له: فأفاء الله عليه، فقال لأصحابه: هل تفقدون من أحد؟ قالوا: نعم، فلاناً وفلاناً وفلاناً. ثم قال: هل تفقدون من أحد؟ قالوا: نعم، فلاناً وفلاناً. ثم قال: هل تفقدون من أحد؟ قالوا: لا، قال: لكنّي

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (٣/ ٣٨٧) ط٢ دار الفكر. وانظر: صحيح الجامع الحديث رقم (٣١٤٦) للمحدّث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -.
(٢) البداية والنهاية (٨/ ٤١).
(٣) مجمع الزوائد (٩/ ١٧٦).

أفقد جُليبيباً فاطلبوه . فطُلب في القتلى ، فوجدوه إلى جانب سبعة قد قتلهم ثم قتلوه . فأتى النبي ﷺ فوقف عليه ، فقال: «قتل سبعة ثم قتلوه ، هذا منّي وأنا منه ، هذا مني وأنا منه» قال: فوضعه على ساعديه ، ليس له إلا ساعدا النبي ﷺ . قال: فحفر له ووضع في قبره ، ولم يذكر غسلاً»[١] . وفي رواية أنه قال: «هذا مني وأنا منه» ثلاث مرار . قال: فدفنه ولم يصلّ عليه[٢] .

ويدل هذا السياق على أن الشجاعة التي تحلّى بها جليبيب رضي الله عنه وإثخانه في الأعداء ، قد تأسّى فيها بالنبي الأكرم: (هذا منّي) ثم بالغ في مدحه والثناء عليه من جهة ، وَعبّر عما في نفسه الشريفة من تواضع ورقة للمؤمنين من جهة أخرى ، فقال: (وأنا منه)! على ما تضمنته هذه العبارة من أعلى أنواع الحض للصحابة وسائر المسلمين على أن يجاهدوا جهاد جليبيب وأن يتحلّوا بمثل شجاعته وطلبه للشهادة ، وأن يفعلوا مثل ما فعل رضي الله عنه .

قال الإمام النووي: «قوله: (هذا منى وأنا منه) معناه: المبالغة في اتحاد طريقتيهما ، واتفاقهما في طاعة الله تعالى»[٣] .

٢ ـ رواية الإمامية:

أما رواية الشيعة الإمامية لحديث الحسين رضي الله عنه: فقد أوردها صاحب (مصابيح الأنوار) قال رحمه الله: «الحديث ٢٢٥ ما روي عن النبي ﷺ وآله وسلم ، قال: **(حسين منّي وأنا من حسين)**» .

قال: «والإشكال في الفقرة الثانية . وقد قيل في توجيهها: أنهما لما كانا من نور واحد ثم قسما (!) صدق أن كل واحد منهما من الآخر»[٤] .

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: كتاب فضائل الصحابة (٤٤) باب فضائل جُليبيب (٢٧) ح ١٣١ (٢٤٧٢) ص ١٤٩٨ .

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٣٢٧) .

(٣) صحيح مسلم (ص ١٤٩٩) .

(٤) مصابيح الأنوار (٢/ ٣٣٩) .

٣ ـ التعليق:

قلت: ولم يزد على هذا. ويعود السبب في ذلك فيما يبدو إلى أن هذا المعنى أو هذا التأويل تشهد له في كتبهم أحاديث كثيرة، منها الأحاديث الدالة على هذه القسمة أو (البعضية) من **الوجهة الحسّية أو المادية**. ونعني بها الأحاديث التي سبقت الإشارة إليها من أن «لحم الحسين نبت من لحم رسول الله ﷺ ودمه» لأنه لم يرضع من أنثى، وإنما كان يمصُّ من إبهام النبي ما يكفيه اليومين والثلاثة. وأنه كان كذلك يمصّ لسان النبي ﷺ فيجتزئ به. كما روى ذلك الكليني في كتابه (الكافي)[١] ومن هذه الأحاديث الدالة على ذلك من **الوجهة المعنوية**: ما رواه محمد بن جرير في (دلائل الإمامة) قال أبو جعفر: وحدثنا سفيان بن وكيع عن أبيه وكيع عن الأعمش قال: سمعت أبا صالح التمار يقول: سمعت حذيفة يقول: سمعت الحسين بن علي يقول: والله ليجتمعن على قتلي طغاة بني أمية ويقدمهم عمر بن سعد. وذلك في حياة النبي صلى الله عليه وآله، فقلت له: أنبأك بهذا رسول الله؟ قال: لا، فأتيت النبي فأخبرته، فقال: **علمي علمه، وعلمه علمي، وإنا نعلم بالكائن قبل كينونته!**[٢].

بل يبدو أن المنزلة التي ارتقى إليها أبو عبد الله الحسين رضي الله عنه لا تضاهيها أي منزلة، كما تدل على ذلك أحاديث وردت في الكتب الأربعة؛ فضلاً عن أحاديث كثيرة في سائر الكتب، وبعض هذه الأحاديث يطول نقدها أو بيان فحواها!.

ونكتفي بالإشارة إلى بعض أحاديث الكتب الأربعة[٣]. فقد روى الكليني

---

(١) الوافي مج٣ ح: ١٣٧٦و١٣٧٧ص٧٥٧.
(٢) دلائل الإمامة (ص ٧٥).
(٣) انظر هذه الأحاديث في (الوافي)، مجلد ١٤: الأرقام: (١٤٥٢٥، ١٤٥٢٧، ١٤٥٢٩، ١٤٥٥٦) ص١٤٥٩ـ١٤٧٥.

بسنده عن أبي سعيد المكاري قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: جعلت فداك أتيت قبر الحسين، قال: «نعم يا أبا سعيد فائت قبر ابن رسول الله أطيب الطيبين وأطهر الطاهرين وأبر الأبرار، فإذا زرته كتب الله لك به خمسة وعشرين حجة».

وروى أيضاً في الكافي بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «وَكَّل الله بقبر الحسين أربعة آلاف مَلَك شُعثاً غُبراً يبكونه إلى يوم القيامة، فمن زاره عارفاً بحقّه شيّعوه حتى يبلغوه مأمنه، وإن مرض عادوه غدوةً وعشية، وإن مات شهدوا جنازته واستغفروا له إلى يوم القيامة».

وروى كذلك في الكافي بسنده عن أبي الحسن الأول (موسى بن جعفر) عليه السلام قال: سمعته يقول: «من أتى قبر الحسين عليه السلام عارفاً بحقه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر».

وروى شيخ الطائفة في (التهذيب) عن المفضل بن عمر قال: قال أبو عبد الله عليه السلام، في حديث طويل في زيارة الحسين عليه السلام: «ثم تمضي يا مفضّل إلى صلاتك، ولك بكل ركعة تركعها عنده كثواب من حج ألف حجّة، واعتمر ألف عمرة، وأعتق ألف رقبة، وكأنما وقف في سبيل الله ألف مرّة مع نبّي مرسل» وذكر الحديث[١].

وروى الصدوق في (الفقيه) عن بشير الدهان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ربما فاتني الحج فأعرِّف (من الوقوف بعرفة) عند قبر الحسين عليه السلام، فقال: «أحسنت يا بشير! أيما مؤمن أتى قبر الحسين عليه السلام عارفاً بحقه في غير يوم عيد، كتب الله له عشرين حجة وعشرين عمرة مبرورات مقبولات، وعشرين غزوة مع نبي مرسل أو إمام عدل، ومن أتاه في يوم عيد كتب الله له مائة حجة ومائة عمرة».

(١) الوافي: مجلد ١٤، حديث ١٤٦٠٤، ص١٥٢٣.

وروى في (التهذيب) بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من زار قبر أبي عبد الله عليه السلام يوم عاشوراء عارفاً بحقه كان **كمن زار الله تعالى في عرشه**».

قلت: وقارن هذا بما ورد في الحديث الحادي عشر من الفصل السابق من أن قبر أمير المؤمنين علي عليه السلام: «يزوره الله تعالى مع الملائكة» وقد أورد المحدّث الشيخ الحائري هذا الحديث في حق الحسين ﷺ في السياق التالي: قال: «إن بيت الله الحقيقي الأكبر هو قلب الحسين (ع) فإنه فرّغه لله تفريغاً حقيقياً، إذ لم يبق فيه علاقة لغير الله حتى العلاقة التي لا تتنافى مع الله، وصار خالياً من غير الله، وفارغاً عن جميع ما سوى الله. وصار بيت الله الحقيقي التحقيقي! الذي ليس فيه إلا الله، فلله على الناس حج هذا البيت ما استطاع إليه سبيلا، ومن هذا يظهر لك الحديث: «من زار الحسين (ع) في كربلاء كان كمن زار الله في عرشه...»[1].

هذا، ويرفض الإمامية ـ بهذه المناسبة ـ أن يكون في قوله: «كمن زار الله في عرشه» شبهة التشبيه، على الرغم من أنه جاء في سياق القياس أو التشبيه بمن زار قبر الحسين عليه السلام؛ روى الكليني في (الكافي) حديثاً مماثلاً في حق زيارة النبي ﷺ وسائر الأئمة؛ فقد أخرج بسنده عن الشحام قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما لمن زار رسول ﷺ؟ قال: «كمن زار الله **فوق عرشه**» قال: قلت: فما لمن زار أحداً منكم؟ قال: «كمن زار رسول الله ﷺ».

قال الصّدوق رحمه الله في أماليه: (كمن زار الله في عرشه) ليس بتشبيه؛ لأن الملائكة تزور العرش وتلوذ به وتطوف حوله (!!) وتقول: نزور الله في عرشه (!) كما يقول الناس: نحجّ البيت ونزور الله، لا أن الله تعالى موصوف بمكان.

(١) شجرة طوبي: ص١٥.

قال الفيض الكاشاني: «ولما كان العرش عبارة عن جملة المخلوقات! ورتبتُهم عليهم السلام فوق رتبة سائر المخلوقات، فكان زيارتُهم زيارة الله فوق عرشه فوقاً بحسب الغلبة والقهر، فإنه القاهر فوق عباده، تعالى الله عن الجسم والمكان علواً كبيراً»[١].

ويقرب من هذه التأويلات في نفي التشبيه والتجسيم عن الله تعالى - بغض النظر عن رأينا فيها - ما رواه علي بن إبراهيم القمي عن الإمام علي ابن موسى الرضا؛ حدَّث أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم قال: حدثني أبي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال: قال: «يا أحمد ما الخلاف بينكم وبين أصحاب هشام بن الحكم في التوحيد؟» فقلت: «جعلت فداك! **قلنا نحن بالصورة للحديث الذي روي أن رسول الله ﷺ رأى ربّه في صورة شاب**. وقال هشام بن الحكم بالنفي للجسم!» فقال: «يا أحمد إن رسول الله ﷺ لما أُسري به إلى السماء وبلغ سدرة المنتهى، خُرق له في الحجب مثلُ سمّ الإبرة، فرأى من نور العظمة ما شاء الله أن يرى. وأردتم أنتم التشبيه!! دع هذا يا أحمد لا ينفتح عليك، هذا أمر عظيم»[٢] ا.هـ.

وأخيراً، فقد ورد عند الإمامية مثل هذا الحديث - أي حديث: حسين منّي وأنا من حسين - في حق سيدنا علي رضي الله عنه؛ روى محمد بن جرير

---

(١) الوافي: المجلد الرابع عشر: ح ١٤٣٥٣ ص ١٣٢٩.

(٢) تفسير القمي: ١/ ٣٢ مع الإشارة إلى أن المصادر العلمية تنسب إلى هشام بن الحكم (ت١٧٩هـ) القول بأن الله تعالى جسم، وأنه في مكانه على العرش! انظر في هذا وفي المجسّمة والمشبهة: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ١/ ١٠٢ - ١٠٥ و ٢٥٧ - ٢٥٩. والفرق بين الفرق للبغدادي: ت محمد محيي الدين عبد الحميد، ص ٦٥. والملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٣٩ بهامش الفصل لابن حزم. وراجع كتاب: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للأستاذ الدكتور علي سامي النشار: ٢/ ٢٣٨، ٢٧٦ فما بعدها: الطبعة الثانية دار المعارف بمصر.

ابن رستم الطبري بسنده عن عمارة بن زيد الواقدي، في حديث طويل، أو (مناظرة) بين هشام بن عبد الملك ومحمد بن علي الباقر (وابنه جعفر بن محمد) قال محمد بن علي عليه السلام:

«وأوحى الله إلى نبيّه صلى الله عليه وآله أن لا يبقى (وفي الوافي: أن لا يبق) في غيبه وسرّه ومكنون علمه شيئاً إلا ناجاه به (أو: إلا أن يناجي به علياً) وأمره أن يؤلف القرآن من بعده، ويتولى غسله وتحنيطه وتكفينه من دون قومه. وقال لأهله وأصحابه: (**حرام أن تنظروا إلى عورتي غير أخي علي فهو مني وأنا منه**، له مالي وعليه ما عليّ، وهو قاضي ديني ومنجز وعدي»[1].

وروى الكليني بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام... من حديث عن انهزام الناس يوم أحد عن رسول الله ﷺ قال رسول الله عن علي: «إنه منّي وأنا منه» فقال جبرئيل: وأنا منكما يا محمد...»[2]!

* * *

(١) دلائل الإمامة لابن رستم الطبري (ص ١٠٣ ـ ١٠٨). والوافي: المجلد الثالث (٧٧٣ ـ ٧٨٠).

(٢) الوافي: المجلد الثالث (ح ١٣٤٣) ص ٧٣١ ـ ٧٣٢.

الحديث الرابع

حمار رسول الله

١ ـ رواية الإمامية:

روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما حضرت رسول الله الوفاة دعا العباس بن عبد المطلب وأمير المؤمنين عليه السلام، في حديث طويل، جاء فيه: «ثم قال رسول الله يا بلال عليّ بالبغلتين: الشهباء والدّلدل، والناقتين: العضباء والقصواء، والفرسين: الجناح كانت توقف بباب المسجد لحوائج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث الرجل في حاجته فيركبَه فيركضُه في حاجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وحيزوم، وهو الذي كان يقول: أقدِم حيزوم. والحمار عُفير، فقال: اقبضها في حياتي!» فذكر أمير المؤمنين عليه السلام أن أول شيء من الدواب توفّي عفير ساعة قُبض رسول الله ﷺ، قطع خطامه، ثم مرّ يركض حتى أتى بئر بني خَطمة بقُبا، فرمى بنفسه فيها فكانت قبره.

وروي أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: **إن ذلك الحمار كلم رسول** ﷺ، **فقال: بأبي أنت وأمّي! إن أبي حدثني، عن أبيه، عن جدّه، عن أبيه** أنه كان مع نوح في السفينة، فقام إليه نوح فمسح على كَفله ثم قال: يخرج من صلب هذا الحمار حمار يركبه سيد المرسلين وخاتمهم، فالحمد لله الذي جعلني ذلك الحمار»[1].

وقد وردت الإشارة إلى هذا الحمار ـ عفير ـ في حديث رواه أبو جعفر الطوسي في «اختيار معرفة الرجال» عن عبد الله بن عطاء، قال: أرسل إليَّ

(١) الكافي للكليني ـ كتاب الحجة (١/ ١٧٠ ـ ١٧١).

أبو عبد الله عليه السلام، وقد أُسرج له بغل وحمار، فقال لي: هل لك أن تركب معنا إلى مالنا؟ قال: قلت: نعم، قال: أيهما أحبّ لك أن تركب؟ قلت: الحمار، قال: فإن الحمار أوفقهما (أو أرفقهما) لي. قلت: إنما كرهت أن أركب البغل، وتركبَ الحمار! قال: فركب الحمار وركبت البغل، ثم سرنا حتى خرجنا من المدينة، فبينا هو يحدّثني إذا نكب على السرج ملياً، فظننت أن السرج آذاه أو ضغطه، ثم رفع رأسه. قلت: جُعلت فداك! ما أرى السرج إلا وقد ضاق عنك، فلو تحوّلت إلى البغل! فقال: كلاّ، ولكن الحمار اختال، فصنعت كما صنع رسول ﷺ، ركب حماراً يقال له عفير فاختال، فوضع رأسه على القربوس ما شاء الله، ثم رفع رأسه، ثم قال: «**ربّ هذا عمل عُفير وليس عملي**»[1]!!!

٢ ـ رواية أهل السنة:

في الفصل الذي عقده ابن القيم بعنوان: (فصل في دوابّه ﷺ) قال: «ومن الحمير: عُفير، وكان أشهب، أهداه له المقوقس ملك القبط، وحمار آخر أهداه له فروة الجذام، وذكر أن سعد بن عبادة أعطى النبي ﷺ حماراً فركبه»[2] ولم يزد ابن القيم على ذلك.

وقال الحافظ ابن كثير: «وأما حماره: يعفور، ويصغَّر فيقال له: عُفير، فقد كان عليه السلام يركبه في بعض الأحايين، وقد روى أحمد من حديث محمد ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن يزيد بن عبد الله العوفي، عن

---

(١) رجال الكشي ح ٣٨٦ ص٢٨٧ ـ ٢٨٨ قال المحقق: نكب عليه: اعتمد واتكأ عليه. قلت: ولعل الصواب إذن: إذ نكب على السرج. وربما قرئت على نحو آخر!! وقال المحقق حول هذه الرواية: رواها الكليني بإسناده عن الحكم بن محمد بن القاسم، عن عبد الله بن عطاء، بوجه آخر، والقصة كانت بينه وبين أبي جعفر عليه السلام (الروضة: الحديث ٤١٧).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية: تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط (١/ ١٣٤) مؤسسة الرسالة ط ٢٧: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م. بيروت.

عبدالله بن رزين، عن علي ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يركب حماراً يقال له: عُفير، ورواه أبو يعلى من حديث عون بن عبد الله، عن ابن مسعود ﷺ، وقد ورد في أحاديث عدّة أنه عليه السلام ركب الحمار» وأضاف ابن كثير: «فأما ما ذكره القاضي عياض بن موسى السبتي في كتابه (الشفا) وذكره قبله إمام الحرمين في كتابه الكبير (أصول الدين) وغيرهما: أنه كان لرسول الله ﷺ حمار يسمى زياد بن شهاب، وأن رسول الله ﷺ كان يبعثه ليطلب له بعض أصحابه، فيجيء إلى باب أحدهم فيقعقه، فيعلم أن رسول الله يطلبه، وأنه ذكر للنبي ﷺ أنه سلالة سبعين حماراً كل منها ركبه نبي، وأنه لما توفي رسول الله ﷺ ذهب فتردى في بئر فمات؛ **فهو حديث لا يعرف له إسناد بالكلية!!** وقد أنكره غير واحد من الحفاظ، منهم: عبد الرحمن بن أبي حاتم، وأبوه رحمهما الله، وقد سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزّي رحمه الله ينكره غير مرّة إنكاراً شديداً!

«وقال الحافظ أبو نعيم في كتاب (دلائل النبوّة): ثنا أبو بكر أحمد بن محمد ابن موسى العنبري، ثنا أحمد بن محمد بن يوسف، ثنا إبراهيم بن سويد الجذوعي، حدثني عبد الله بن **أذين الطائي**، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل قال: أتى النبي ﷺ وهو بخيبر حمار أسود، فوقف بين يديه فقال: (من أنت)؟ قال: أنا عمرو بن فلان، كنا سبعة إخوة، كلنا ركبَنا الأنبياءُ، وأنا أصغرهم، وكنت لك! فملكني رجل من اليهود، فكنت إذا ذكرتك كبوت به فيوجعني ضرباً، فقال رسول الله ﷺ: «فأنت يعفور». قال الحافظ ابن كثير: «هذا حديث غريب جداً»[1].

* * *

(١) البداية والنهاية (ج٦/ ص ١٠ ـ ١١).

الحديث الخامس

رثاء أبي بكر رضي الله عنه

بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام والخضر!!

مقدمة:

هذا (الحديث) نصّه واحد ـ تقريباً ـ بين كتب السنة والشيعة الإمامية. وإذا كان (الكليني) قد رواه في الكافي، فقد ورد في بعض كتب الحديث والأدب والتاريخ عند أهل السنة. ووجه المقارنة ـ أو المفارقة ـ في هذا (الحديث) أو هذا النص أنه: على ما جاء في كتب أهل السنة: كلمة رثاء قالها علي بن أبي طالب ﷺ حين بلغه وفاة الصدّيق أبي بكر ﷺ. ولعلها أبلغ خطبة رثاء في أدب العرب. فجاء الكليني أولاً فرواها على أنها ليست من كلام علي ﷺ، ولكن على أنها كلمة قيلت في رثاء علي نفسه كرّم الله وجهه، وترك أمر قائلها مجهولاً أو مفتوحاً إن صحّ التعبير، وبدلاً من رواية أهل السنة التي تقول: «وجاء علي بن أبي طالب مسترجعاً مسرعاً...»، قال الكليني: «وجاء رجل باكياً وهو مسرع مسترجع...»، ثم ختم الخطبة بالإشارة إلى هذا الرجل بقوله: «ثم طلبوه فلم يصادفوه»! وقد أسعفنا الشرّاح والمعلّقون ببيان حقيقة هذا الذي جاء ورثى أمير المؤمنين عليه السلام، وقالوا: إنه الخضر (عليه السلام!)[1].

ثم يفاجأ القارئ ـ ثانياً ـ بأن قطعة من هذه الخطبة ـ الخضروية! ـ وردت

---

(١) انظر نص الخطبة في أصول الكافي (١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٧) باب مولد أمير المؤمنين صلوات الله عليه: الحديث رقم٤، وانظرها كذلك في: (الوافي) المجلد الثالث ح ١٣٥٧ ص ٧٤١ ـ ٧٤٤، وانظر فيه: أن قائلها الخضر: المجلد ١٤ ص ١٤٣٤، وكذلك مصابيح الأنوار لشبرّ (٢/ ٣٣٨).

في كتاب (نهج البلاغة) على أنها من كلام سيدنا علي كرّم الله وجهه، ولكن لا على أساس أنه قالها في رثاء أبي بكر رضي الله عنه، ولكن على أن علياً قالها في بيان فضائله هو رضي الله عنه. وحتى وجدنا الشارح أو المعلّق ـ أو وجد نفسه مضطراً لذلك ـ يقول: «ولا اعتراض على الإمام عليه السلام في بيان فضائله؛ لأن ذلك أدعى إلى الأخذ بتعاليمه»[1]. وقد يستقيم هذا التعليق لو أن النص كان خالياً ـ تماماً ـ من بعض العبارات الدالة على أن (أصله) كان في الرثاء وليس في المدح. وقد لا يستقيم هذا كله عند بعض النقّاد في جميع الأحوال.

ثم يقف القارئ ـ ثالثاً ـ على أن معظم هذه الخطبة ـ بعد حذف المقطع الأول منها تقريباً ـ صارت جزءاً من آداب الدعاء والزيارة لقبر أمير المؤمنين، كما جاء في كتاب: من لا يحضره الفقيه للصّدوق[2]. على الرغم من أن بعض عباراتها بعيدة عن أن تكون صالحة أو مناسبة لمراسم هذه الزيارة.

١ ـ عند أهل السنة:

جاء في كتب أهل السنة:

«عن أسيد بن صفوان صاحب رسول الله ﷺ قال: لما **قبض** أبو بكر رضي الله عنه ارتجّت المدينة بالبكاء، ودهش الناس، كيوم **قُبض** رسول الله ﷺ، وجاء عليٌّ رضي الله عنه باكياً مسترجعاً وهو يقول: اليوم انقطعت خلافة النبوّة، حتى وقف على باب البيت الذي فيه أبو بكر فقال: «رحمك الله أبا بكر! كنت إلفَ رسول الله ﷺ وأُنسه وثقته وموضع سرّه؛ كنت أول القوم إسلاماً، وأخلصهم إيماناً، وأشدهم يقيناً وأخوفهم لله، وأعظمهم غناءً في دين الله، وأحدبهم على الإسلام، وأحوطهم على رسول الله، وآمنهم على أصحابه، وأحسنهم

(١) نهج البلاغة، تعليق علي محمد علي دخيل: الخطبة ٣٧ص ٦٩ ـ ٧٠ دار المرتضى بيروت.
(٢) الوافي للفيض الكاشاني: المجلد ١٤ ح (١٤٤٧٧) ص ١٤٣٢ ـ ١٤٣٤.

صحبة، وأفضلهم مناقب، وأكثرهم سوابق، وأرفعهم درجة، وأقربهم وسيلة، وأشبههم برسول الله ﷺ سنناً وهدياً، ورحمة وفضلاً، وأشرفهم منزلة، وأكرمهم عليه، وأوثقهم عنده، فجزاك الله عن الإسلام وعن رسوله خيراً، كنت عنده بمنزلة السمع والبصر.

«صدّقت رسول الله ﷺ، حيث كذّبه الناس، فسمّاك في تنزيله صدّيقاً، فقال: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣] .

«واسيته حين بخلوا، وقمت معه عند المكاره حين قعدوا، وصحبته في الشدائد أكرم الصحبة، ثاني اثنين في الغار، والمنزّل عليه السكينة والوقار، ورفيقه في الهجرة، وخليفته في دين الله وفي أمته ـ أحسن الخلافة ـ حين ارتدّ الناس؛ فنهضت حين وهن أصحابك، وبرزت حين استكانوا، وقويت حينْ ضعفوا، وقمت بالأمر حين فشلوا، ونطقت حينْ تتعتعوا[1]، ومضيت بنور الله إذ وقفوا، واتّبعوك فهُدوا.

«وكنت أصوبهم منطقاً، وأطولهم صمتاً، وأبلغهم قولاً، وأكثرهم رأياً، وأشجعهم نفساً، وأعرفهم بالأمور، وأشرفهم عملاً» .

«كنت للدين يعسوباً[2]؛ أولاً: حين نفر عنه الناس، وآخراً: حين قفلوا، وكنت للمؤمنين أباً رحيماً، إذْ صاروا عليك عيالاً، فحملت أثقال ما ضعُفوا عنه، ورعيت ما أهملوا، وحفظت ما أضاعوا، شمّرت إذ خنعوا، وعلوت إذ هلعوا، وصبرت إذ جزعوا، وأدركت أوتار ما طلبوا، وراجعوا رشدهم برأيك فظفروا، ونالوا بك ما لم يحتسبوا» .

---

(١) التعتعة في الكلام: أن يعيا بكلامه ويتردد من حصرٍ أو عيٍّ. ويصورّ سيدنا علي حالة المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ وما أصابهم من الحيرة والذهول والتردد في حرب المرتدين، حيث نهض رجل المواقف كلّها ـ بعد هذه الوفاة ـ: أبو بكر ﷺ وأرضاه.

(٢) اليعسوب: السيد والرئيس والمقدم، وأصله: أمير النحل وذكرها.

كنت على الكافرين عذاباً صبّاً، وللمؤمنين غيثاً وخصباً. فَطِرْتَ بعنانها[١]، وفُزْتَ بِرهانها، وذهبت بفضائلها، وأحرزت سوابقها، لم تفلل حجتك، ولم يزغ قلبك، ولم تضعف بصيرتك، ولم تجبُن نفسُك. كنت كالجبل لا تحرّكه العواصف، ولا تزيله القواصف.

وكنت كما قال رسول الله ﷺ: «أمن الناس عليه في صحبتك وذات يدك»[٢] وكنت كما قال: «**ضعيفاً في بدنك، قوياً في أمر الله**، متواضعاً في نفسك، عظيماً عند الله، كبيراً في الأرض، جليلاً عند المؤمنين.

لم يكن لأحد فيك مهمز، ولا لقائل فيك مغمز، ولا لأحد فيك مطمع، ولا لمخلوق عندك هوادة. الضعيف الذليل عندك قوي عزيز حتى تأخذ له بحقه، والقوى العزيز عندك ضعيف ذليل حتى تأخذ منه الحق، القريب والبعيد عندك سواء. أقرب الناس إليك أطوعهم لله.

شأنك الحق والصدق والرفق، وقولك حكم وحتم، وأمرك حلم وحزم، ورأيك علم وعزم، فأبلغت وقد نهج السبيل، وسَهُل العسير، وأطفئت النيران، واعتدل بك الدين وقوي الإيمان، وظهر أمر الله ولو كره الكافرون.

فسبقت والله سبقاً بعيداً، وأتعبت من بعدك إتعاباً شديداً، وفزت بالخير فوزاً عظيماً؛ فجللت عن البكاء، وعظمت رزيتك في السماء، وهدّت مصيبتك الأنام؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون. **رضينا عن الله قضاءه. وسلّمنا له أمره**؛ فوالله لن يصاب المسلمون بعد رسول الله ﷺ بمثلك أبداً؛ فألحقك الله بنبيّه، ولا حرمنا أجرك، ولا أضلّنا بعدك».

---

(١) العِنان للفرس، وطار به: أسرع وسبق.

(٢) من حديث قاله النبي ﷺ في مرضه الذي توفي فيه. ونصّه: «أفضل الناس عندي في الصحبة وذات اليد ابن أبي قحافة»، رواه الطبراني وإسناده حسن. وفي رواية: «فإني لا أعلم أحداً كان أفضل عندي في الصحبة منه»، رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات. [مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي (٦/ ٤٢ ـ ٤٣)].

قال: وسكت الناس حتى قضى كلامه، ثم بكوا حتى علت أصواتهم (وفي رواية: ثم بكى أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: صدقت يابن عم رسول الله ﷺ ورضي عنهم)[1].

٢ ـ رواية الإمامية:

ولا تختلف رواية الكليني لهذه الخطبة البليغة سوى في بعض الكلمات التي تختلف عادة بتعدد الروايات، أو في بعض ما يمكن إلحاقه بالتصحيف؛ مثل عبارة: «كنت للدين يعسوباً: أولاً حين نفر الناس عنه، وآخراً حين قفلوا» ـ في إشارة إلى سبق أبي بكر إلى الدخول في الإسلام والناس عنه معرضون، ثم إلى ما نهض به في حروب الردة لمّا ولي الخلافة ـ فقد وردت هذه العبارة عند الكليني: «كنت والله يعسوباً للدين أولاً وآخراً، الأول حين تفرّق الناس، والآخر حين فشلوا»!

أو في زيادة بعض العبارات القليلة ـ والتي وردت بدورها في بعض روايات أهل السنة، عدا عبارة: (كنت خليفته حقاً)! التي علّق عليها صاحب كتاب (الوافي) بأن فيها «كناية إلى بطلان خلافة الثلاثة»! مرة واحدة، ولا حول ولا قوة إلا بالله ـ في مقابل حذف ما يشير إلى أبي بكر أو أن الكلمة قيلت فيه رضي الله عنه، مثل تسميته بالصديق، وحادثة الهجرة والصحبة في الغار.

---

(١) راجع الرياض النضرة للمحب الطبري وكنز العمال للبرهان فوري (ص ١٨٤٦)، وإعجاز القرآن للباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر (ص١٤٣ـ١٤٥). وقد روى الحديث أو الكلمة: البزار وأبو نعيم وأبو الحسن البغدادي واللالكائي وابن النجار، وأبو زكريا في طبقات أهل الموصل، والمحاملي في أماليه وغيرهم. كما روى بعض مقاطعها ابن أبي بكر الأنصاري التلمساني، والشهير بالبري (ت ٦٨٠هـ) في كتابه: الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة. وأذكر هنا شيخنا الفقيه العلاّمة الإمام محمد أبو زهرة؛ لأنه هو الذي نبهني إلى هذه الخطبة، ومدى أهميتها في البلاغة وأدب الرثاء والتاريخ. وكان ذلك في أواخر عام ١٩٦٨م في دارته بضاحية الزيتون بالقاهرة. رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وجزاه عن طلاّبه وعارفي فضله، وعن العلم والدين، أحسن ما يجزي عباده الصالحين.

بالإضافة إلى أن رواية الكليني ختمت بقوله: «ثم طلبوه فلم يصادفوه» بعد قوله: «وسكت القوم حتى انقضى كلامه، وبكى وبكى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

٢ ـ نقد وتعقيب:

١ ـ لا أدري ما علاقة هذا الذي طلبوه فلم يصادفوه بأبي بكر أو بغيره من أئمة المسلمين حتى يقول ـ كما جاء في رواية الكليني وروايات أهل السنة ـ «ولا أضلّنا بعدك» هذا إن سلّمنا بوجود الخضر على قيد الحياة حين توفي أول الخلفاء الراشدين أو خاتمتهم! رضي الله عنهم أجمعين. ولا ندري كذلك متى تعلّم الخضر اللغة العربية؟ بل متى صار فيها من أئمة البيان؟ علماً بأنه قد صحب موسى عليه السلام، أو صحبه موسى كما جاء في سورة الكهف. وكان بين عصر موسى وعصر نبينا محمد ـ صلوات الله وسلامه عليه وعلى إخوانه الأنبياء والمرسلين ـ نحو عشرين قرناً من الزمان![1] (يقع عصر موسى ـ على الأرجح ـ وكما يقرر مؤرخو الأديان حوالي القرن الرابع عشر أو الثالث عشر قبل الميلاد).

والتساؤلات هنا كثيرة على كل حال.

٢ ـ ثم ما معنى أن يخصّ أصحاب رسول الله بالبكاء (وبكى وبكى أصحاب رسول الله) إن كانت الكلمة ليست لعلي ﷺ وقد قالها في المدينة، بل قيلت فيه وقد قتل شهيداً بالكوفة؟ لقد كان أصحاب رسول الله في المدينة

---

(١) قال أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه (ت ٣٨١هـ): «ومعنى الخضر: أنه كان لا يجلس على خشبة يابسة، ولا أرض بيضاء، إلا اهتزّت خضراء» معاني الأخبار (ص ٤٩). وقال الإمام النووي: «واختلفوا في لقبه الخضر؛ فقال الأكثرون: لأنه جلس على فروة بيضاء، فصارت خضراء، والفروة وجه الأرض. وقيل: لأنه كان إذا صلّى اخضّر ما حوله. والصواب الأول، فقد صح في البخاري عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «إنما سمي الخضر؛ لأنه جلس على فروة فإذا هي تهتز من خلفه خضراء» ا.هـ. مسلم بشرح النووي ص ١٤٥٤.

حين قُبض أبو بكر . ولكن الكوفة لم تكن مدينتهم بعد أن تفرقوا في الأمصار في عهد عثمان رضي الله عنه ، وبعد أن مضى على وفاة النبي الكريم ثلاثون عاماً بحسب الرواية الكلينية ، وإن شئت قلت: الخضرية أو الخضروية نسبة إلى الخضر الذي حضر من عالم الغيب!!

٣ ـ وربما فسّر هذا لما صدّرت هذه الرواية أو استهلت بقوله: «لما كان اليوم الذي قبض فيه أمير المؤمنين ارتج الموضع بالبكاء ، ودهش الناس كيوم قبض النبي . . .» ، فلم تذكر (المدينة المنورة) ولا الكوفة . . . ولكن (الموضع)! وهل يراد بالموضع: المسجد الذي طعن فيه أمير المؤمنين أو الكوفة؟ وهل يليق بمسجد الكوفة ، أو بأي مسجد أن يسمّى موضعاً؟! ـ بهذا التجهيل ـ بل إن كل ما في هذه العبارة يؤكد فساد ما ذهب إليه الكليني . فالتعبير عن استشهاد سيدنا علي بقوله: (قُبض)! بعيد ، بل غير مستساغ ولا مقبول ؛ لأن هذا الفعل ، وبهذه الصيغة ـ صيغة ما لم يُسمّ فاعله ـ يقال فيمن مات حتف أنفه! لا فيمن قضى شهيداً ، بأي سبب أو وجه من وجوه الشهادة . أما دهشة الناس كيوم قبض النبي ، ففيها دلالة على أنها الدهشة الثانية ، أو التالية لدهشتهم يوم قبض النبي ﷺ! اللهم إلا إن سلّمنا بأنهم لم يدهشوا لموت أبي بكر وعمر وعثمان ؛ لأن خلافتهم كما (قرّر) السيد الكاشاني وضرباؤه باطلة؟! وهل اعتقاد المسلمين بأن هذه الخلافة باطلة ـ مثلاً أو على سبيل الفرض! ـ يحول دون دهشتهم لموت الخلفاء؟ ضروبٌ من الفهم السقيم ، التي لا تستحق المناقشة والتعليق!

ثم إن التعبير بـ (اليوم انقطعت خلافة النبوة) لا نرى أن ينطبق على غير خلافة أبي بكر ؛ لأن الخلفاء الثلاثة الذين جاؤوا بعد أبي بكر رضي الله عنه وأرضاه ، كانوا يدعون بلقب أمير المؤمنين ، وغني عن البيان أن خلافتهم لم تكن خلافة النبوة ، بل خلافة عن صاحب الخلافة السابقة .

٤ ـ إن الحديث في تحليل الخطبة يطول ، ولا ريب في أن الناقد البصير



سوف يجد في كل مقطع من مقاطعها الدليل على أنها من ناحية المضمون قيلت في خليفة رسول الله أبي بكر الصديق، وأنها من ناحية الأسلوب والبيان قالها علي بن أبي طالب أبلغ البلغاء وأفصح الفصحاء بعد النبي الأكرم صلوات الله وسلامه عليه.

وقد سبق لنا القول - في مناسبات عدّة - إن بلاغة النبي ﷺ تقع على القنطرة الواصلة بين إعجاز القرآن وبلاغة البلغاء، وإن بلاغة سيدنا علي كرم الله وجهه تتصدر بلاغة هؤلاء البلغاء إلى يوم الدين[(١)].

وأشير فقط إلى عبارة: «وكنت كما قال ﷺ ضعيفاً في بدنك، قوياً في أمر الله...» لأسأل: هل كان عليٌّ ضعيفاً في بدنه؟ وإذا كان ﷺ ضعيفاً في بدنه، فمن هو إذن القوي في بدنه من الخلفاء الراشدين، بل من صحابة رسول الله أجمعين؟ وكيف يكون أمير المؤمنين ضعيفاً في بدنه وقد روى المجلسي في (بحار الأنوار) الحديث المشهور لدى الإمامية (لضربة علي يوم الخندق أفضل من عبادة الثقلين)[(٢)] وفي ورواية: (قتل علي لعمرو بن ودّ أفضل من عبادة الثقلين)؟

علماً بأن بعض كتّاب السيرة النبوية من أهل السنة يروون نحوه أو قريباً منه![(٣)] وإن كانت هذه الرواية لا يعتدّ بها عند محدّثيهم.

وإذا فات (الكليني) هذه الأحاديث، فهل فاته ما نصت عليه كتب السيرة من قوة علي ﷺ التي ظهرت يوم خيبر، وفي سائر الغزوات التي شهدها مع النبي ﷺ، فضلاً عن حروبه التي خاضها فيما بعد ﷺ وأرضاه.

---

(١) انظر كتابنا: علوم القرآن وإعجازه (ص ٤٦٥).

(٢) بحار الأنوار للمجلسي (٢٠/ ٢١٦و ٣٤٧) وانظر كتاب الفصول المهمة في معرفة الأئمة لابن الصباغ (ت٨٥٥هـ) ١/ ٣٤٦ - ٣٤٧ دار الحديث. قم ١٤٢٢هـ.

(٣) راجع المصدر السابق: الفصول المهمة. وقد قال ابن تيمية في هذا الحديث: إنه موضوع، وتساءل: كيف يكون قتل كافر أفضل من عبادة الثقلين الإنس والجن، ومنهم الأنبياء؟!

٤ ـ هذه الخطبة و(نهج البلاغة):

جاء في كتاب (نهج البلاغة) جزء من هذه الخطبة ـ أو المرثية الرائعة ـ بوصفها من كلام سيدنا علي بالطبع، وذلك خلافاً لما رواه الكليني. قال: (ومن كلام له عليه السلام يجري مجرى الخطبة): «قمتُ بالأمر حين فشلوا، وتطلّعت حين تقبّعوا، ونطقت حين تعتعوا، ومضيتُ بنور الله حين وقفوا. وكنتُ أخفضهم صوتاً، وأعلاهم فوتاً، فَطِرْتُ بعنانها، واستبددت برهانها، كالجبل لا تحركه القواصف، ولا تزيله العواصف. لم يكن لأحدٍ فيَّ مهَمز، ولا لقائل في مغمز، الذليل عندي عزيز حتى آخذ الحق له، والقوي عندي ضعيف حتى آخذ الحق منه. رضينا عن الله قضاءه، وسلّمنا لله أمره «أتراني أكذب على رسول الله ﷺ؟ والله لأنا أول مَن صدّقه، فلا أكون أوّل من كذّب عليه! فنظرتُ في أمري فإذا طاعتي قد سبقت بيعتي، وإذا الميثاق في عنقي لغيري»[(١)].

* التعليق:

١ ـ لا ندري ما موضع أو محل قوله: «رضينا عن الله قضاءه، وسلّمنا له أمره» في سياق حديث سيدنا علي عن فضائله رضي الله عنه؟ مع الإشارة إلى أن العبارة السابقة: (الذليل عندي. . .) مما قاله أبو بكر في أول خطبة ألقاها بعد توليه الخلافة، وسيدنا عليّ يذكر بها في وصفه أو في رثائه، كما أضاف في معرض هذا الرثاء أو التأبين، قوله هذا: رضينا عن الله قضاءه، وسلّمنا له أمره.

لم يخطئ صاحب النهج ـ أو من أضاف إليه ـ حين جعل هذه الكلمة ـ أو هذا المقطع بجملته ـ من كلام سيدنا علي، ولكن كما فات الكليني بقاء بعض العبارات الدالة على أن هذه الكلمة قيلت في أبي بكر ـ على الرغم من حذفه

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٣٧، القسم الأول (ص ٦٩ ـ ٧٠).

لما حَذَف ـ فقد فات من جعل هذه الكلمة في وصف عليّ لنفسه بقاء ما يدل على أن أصل الخطبة كانت في الرثاء، وأنها ـ لذلك ـ مما قاله أمير المؤمنين في غيره لا في نفسه! وأعني العبارة السابقة: «رضينا عن الله قضاءه وسلّمنا له أمره»! هذا إن سلّمنا بأن ثناءه على نفسه وتمدّحه بما فعله كان معهوداً من طبعه وخلقه، وما إخال ذلك بحال![1] علماً بأن الرضا بالقضاء والتسليم لله تعالى في الحوادث والملمّات ليس من الفضائل التي اختص بها أمير المؤمنين، بل هي عامة في هؤلاء المؤمنين، والسياق ـ المدّعى أو المتوهم ـ هو بيان أمير المؤمنين فضائله أو ما اختص به: (فقمت بالأمر حين فشلوا، وتطلعت حين تقبّعوا، ونطقت حين تعتعوا...) وغني عن البيان أن (واوات) الفاعلين هؤلاء هم الآخرون الذين امتاز عليهم أمير المؤمنين أو سبقهم وتفرد دونهم بما تفرّد به من هذا كلّه، ولهذا (أفرد) هذه العبارة بصيغة الجمع (رضينا... سلّمنا)؛ لأنه كان يتحدث فيها بلسان الجمع المكلوم. الذي وقف مصغياً متأثراً بهذا الرثاء الرائع... حتى إذا فرغ من إلقائه ﷺ بكوا حتى علت أصواتهم.

٢ ـ أما الزيادة الأخيرة: (أتراني أكذب على رسول الله...) إلخ، فإن مناقشة مدى صلتها بالكلام السابق، وتناسبها معه، فضلاً عن مدى تناسبها في ذاتها، أي في جملها وعباراتها، لا تتسع له هذه السطور، وهو خارج عن نطاق هذه المقارنة أو هذا التعليق. وإن كنّا نعتقد أنها ـ ونظائرها كذلك ـ مما أضيف إلى النهج وزيد عليه؛ لأن سيد الشعراء ـ أو سيد شعراء الحب العذري على الأقل ـ الشريف الرضي (ت٤٠٦ هـ) الذي انتهى من جمع النهج في رجب عام ٤٠٠هـ لم يكن تنقصه البلاغة أو يفتقر إلى التذوق

(١) قال في كتابٍ له إلى معاوية: «ولولا ما نهى الله عنه من تزكية المرء نفسه، لذكر ذاكر فضائل جمّة تعرفها قلوب المؤمنين، ولا تمجها آذان السامعين» كتابه رقم (٢٦٧) من نهج البلاغة (ص ٤٩٥ ـ ٤٩٧).

والحسّ النقدي الرفيع، بحيث يجمع في هذا الكتاب نصوصاً لا تخلو من التناقض والاختلاف. ومعلوم أنه ـ رحمه الله ـ ترك فيه أوراقاً إضافية في آخر كل باب لتكون لاستلحاق ما قد يجدّ. (النهج ٣/ ٢٦٧).

قال العلاّمة الأديب الناقد الأستاذ إحسان عباس رحمه الله: «وكان في هذا تشجيعٌ لمن جاء بعد الشريف على الزيادة المستمرة في النهج.

«وقد أقر ابن أبي الحديد أن النسخة التي اعتمدها كانت أتم نسخة! وأنها مشتملة على زيادات تخلو منها أكثر النسخ». (شرح النهج: ٢/ ٥٧٤).

قال الأستاذ عباس: «وكان المنهج الصحيح يقتضيه أن يختار أقل النسخ خُطباً؛ لأنه لا يعلم كم زيد في النهج من بعد جامعه الأول»[١].

وقد قدم الأستاذ إحسان عباس ملاحظات نقدية عالية تؤكد أو تؤيد استبعاده لقول ابن أبي الحديد: «وأنت إذا تأملت نهج البلاغة وجدته كله ماءً واحداً، ونفساً واحداً، وأسلوباً واحداً»[٢]! في حين وصف عمل الشريف الرضي أو طريقته في جمع النهج بأنها: «التوسع في النسبة، لا التدقيق في محاكمة النصوص، أو التوقف في قبول المشترك منها» قال: «ومن ثم اجتمع في النهج أقوال مقطوع بصحة نسبتها للإمام علي، وأقوال ليست له بل هي لغيره من خطباء القرن الأول، وأقوال مختلطة النسبة لا يُدرى على وجه التحقيق هل هي له أو لغيره»[٣].

---

(١) من مقدمة الأستاذ إحسان عباس لديوان الشريف الرضي، ص (٥٠ ـ ٥١)، دار صادر ـ بيروت ٢٠٠٤م.
(٢) المصدر السابق (ص ٥٧).
(٣) في نفس المصدر (ص٥٤) وانظر ما كتبه في هذه المقدمة القيّمة عن نهج البلاغة (ص ٥٠ ـ ٥٨). وقال الأستاذ العقاد في سياق حديثه عن علي ﷺ والتصوف: «وربما وقع الشك في نسبة بعض الكلمات إلى علي رضي الله عنه؛ لأنها تجمعت بعد عصره بزمن طويل، وامتزج بها ما لا بد أن يمازجها من علوم القرن الثالث وما بعده.» عبقرية الإمام ص٤٣.

قلت: وأضعف الإيمان في باب ما ليس من كلام أمير المؤمنين: ما أشار إليه الأستاذ عباس محمود العقاد، قال ـ رحمه الله ـ : «ومن المحقق الذي لا خلجة فيه من الشك عندنا: أن النبوءات التي جاءت في نهج البلاغة عن الحجاج بن يوسف، وفتنة الزنج، وغارات التتار وما إليها، هي من مدخول الكلام عليه، ومما أضافه النسّاخ إلى الكتاب بعد وقوع تلك الحوادث بزمن قصير أو طويل.»(١)

ولدينا من الملاحظات ما يضاف إلى ما ذكره الأستاذ الدكتور إحسان عباس وما جزم به عباس محمود العقاد رحمهما الله تعالى. ولا يتسع المجال في هذا التعليق للحديث عنها، أو الإشارة إليها، والله أعلم.

* * *

(١) عبقرية الإمام للعقاد، ص١٤٠، المكتبة العصرية ـ لبنان.

الحديث السادس

موقف السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها من دفن الحسن بن علي رضي الله عنهما

١ ـ رواية الإمامية:

روى الكليني عن علي بن إبراهيم ـ بسنده ـ عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لما حضر الحسنَ بن علي الوفاةُ قال للحسين عليه السلام: يا أخي إني أوصيك بوصيةٍ فاحفظها، إذا أنا متُّ فهيِّئني ثم وجّهني إلى رسول الله ﷺ لأُحدِث به عهداً، ثم اصرفني إلى أمّي عليها السلام، ثم ردّني فادفنّي بالبقيع. واعلم أنه سيصيبني من عائشة ما يعلم الله والناس: صنيعها وعداوتها لله ولرسوله (!!) وعدواتها لنا أهل البيت(!). فلما قُبض الحسن عليه السلام ووضع على السرير، ثم انطلقوا به إلى مُصلّى رسول الله ﷺ الذي كان يُصلّي فيه على الجنائز، فصلّى عليه الحسين عليه السلام، **وحُمل وأدخل إلى المسجد، فلما أوقف على قبر رسول الله ﷺ**، ذهب ذو العوينين إلى عائشة فقال لها: إنهم قد أقبلوا بالحسن ليدفنوه مع النبي ﷺ، فخرجت مبادرة على بغل بسرج ـ فكانت أول امرأة ركبت في الإسلام سرجاً ـ فقالت: نحّوا ابنكم عن بيتي، فإنه لا يدفن في بيتي ويُهتك على رسول الله حجابُه، فقال لها الحسين: قديماً هتكت أنت وأبوك حجاب رسول الله ﷺ، أدخلتِ على بيته من لا يحب قربه! وإن الله سائلك عن ذلك يا عائشة»[1].

---

(١) أصول الكافي: كتاب الحجة (باب الإشارة والنص على الحسين بن علي عليه السلام) ح١ (ص ٢٢٠).

وفي رواية أخرى في (الكافي) أيضاً عن **محمد بن مسلم**[1] . قال في الوافي: «بأدنى تفاوت . وزاد في آخره: «إن أخي أمرني أن أقربه من أبيه رسول الله ﷺ ليحدث به عهداً ، واعلمي أن أخي أعلم بالله ورسوله ، وأعلم بتأويل كتابه من أن يهتك على رسول الله ﷺ ستره ؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقد أدخلت أنت بيت رسول الله ﷺ الرجال بغير إذنه ؛ وقد قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الحجرات: ٢]، ولعمري لقد ضربت أنت لأبيك وفاروقه عند رسول الله المعاول ، وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[الحجرات: ٣] ، ولعمري لقد أدخل أبوك وفاروقه على رسول الله بقربهما منه الأذى ، وما رعيا من حقه ما أمرهما الله به على لسان رسول الله ﷺ . إن الله حرّم من المؤمنين أمواتاً ما حرّم منهم أحياء . وتالله يا عائشة لو كان هذا الذي كرهته من دفن الحسن عند أبيه عليه السلام جائزاً فيما بيننا وبين الله ، لعلمت أنه سيدفن وإن رغم معطسك!

قال: ثم تكلم محمد بن الحنفية . وقال: يا عائشة يوماً على بغل ، ويوماً على جمل! فما تملكين نفسك ولا تملكين الأرض عداوةً لبني هاشم! قال: فأقبلت عليه فقالت: يابن الحنفية ؛ هؤلاء الفواطم يتكلمون فما كلامك؟ فقال لها الحسين عليه السلام: وأنّى تبعدين محمداً من الفواطم ، فوالله لقد ولدته ثلاث فواطم: فاطمة بنت عمران بن عائذ بن عمرو بن مخزوم ، وفاطمة بنت أسد بن هاشم ، وفاطمة بنت زائدة بن الأصم بن رواحة بن حجر بن

---

(١) المصدر السابق: الحديث رقم ٤ (ص ٢٢١) ونقلنا هذه الرواية من (الوافي) ؛ لأنه حذف المكرر ، وأبقى على الزيادات التي وردت في هذه الرواية .

عبد معيص بن عامر!!

قال: فقالت عائشة للحسين: نحُّوا ابنكم واذهبوا به فإنكم قوم خصمون. قال: فمضى الحسين عليه السلام إلى قبر أمّه، ثم أخرجه فدفنه بالبقيع»[١].

٢ ـ نظرات نقدية:

قلت: لا بد من ملاحظات عابرة حول هذا الحديث بروايتيه، قبل أن نورد (رواية) كتب أهل السنة لهذا الخبر أو هذا (الحديث).

١ ـ محمد بن مسلم (الثقفي) راوي (الحديث) سبقت الإشارة إلى تجريحه والطعن في عقيدته من قبل الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، بغض النظر عن رأينا في علي بن إبراهيم.

٢ ـ من حق أي قارئ لهذا الحديث أن يتساءل عن قيمة رواية تتحدث عن عداوة عائشة أم المؤمنين لله ولرسوله!! بل عن قيمة راويها في عقله ودينه معاً!! كيف علم هو بهذه العداوة ولم يعلم بها الرسول الزوج نفسه ـ صلوات ربي وسلامه عليه ـ طيلة هذا التاريخ أو السنوات التي كانت فيها السيدة الجليلة الطاهرة الصدّيقة زوجاً له؟! وبهذه المناسبة أقول: إنني لم أقرأ رواية تطعن بالخلفاء الراشدين أو تنتقص من قدرهم أو قدر أمهات المؤمنين، وسائر الصحابة الذين رضي الله عنهم من المهاجرين والأنصار، إلا وجدتها تنطوي على الطعن برسول الله صلى الله عليه وآله أو تومئ إلى الانتقاص من قدره بوجه من الوجوه، أو بصورة من الصور[٢].

---

(١) الوافي: المجلد الثاني (ح ٨٠٠) ص ٣٤٠ ـ ٣٤١. وروى صاحبا (الكافي) و(التهذيب) ـ بسنده ـ عن البزنطي قال: سألت الرضا عليه السلام عن قبر فاطمة عليها السلام فقال: «دفنت في بيتها فلما زادت بنو أمية في المسجد صارت في المسجد»، الوافي مجلد ١٤ (ح١٤٤٠٨) ص ١٣٦٦. وانظر (بيان) صاحب الوافي في هذا المجلد ١٤ ص ١٣٧٠.

(٢) قال الإمام أحمد بن حنبل: «إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من الصحابة بسوء، فاتهمه على الإسلام» وقال: «ما انتقص أحدٌ أحداً من الصحابة إلا وله داخلة سوء» البداية والنهاية لابن كثير: ٨/ ١٤٨.

أما عطف العداوة لأهل البيت على العداوة لله ولرسوله، فقد بات من تحصيل الحاصل بعد هذه العداوة لله والرسول، وإن كانت دلالة هذا العطف من وجهة أغراض راوي الخبر ـ وإن شئت قلت: واضعه ـ أو من الوجهة النفسية، لا تخفى! أو لا تحتاج إلى تعليق.

٣ ـ الخبر يقول: إن الحسن عليه السلام بعد أن صُلّي عليه «حُمل وأدخل المسجد، فلما أوقف على قبر رسول الله...» فهل يقع القبر الشريف داخل المسجد أو خارجه؟ يفيد الخبر أن القبر الشريف داخل المسجد، وهذا صحيح، ولكن في وقت (وضع) الخبر لا في وقت وقوع الحادثة؛ لأن الحسن عليه السلام توفي عام ٤٩ أو ٥٠ للهجرة، وقد دخل القبر الشريف وسائر حجر زوجات النبي ﷺ ـ أو أرض هذه الحجرات ـ في توسعة المسجد النبوي التي تمت عام ٨٨هـ في عهد الملك الأموي الوليد بن عبد الملك من قبل عامله على المدينة المنورة: عمر بن عبد العزيز، أي بعد وفاة الحسن عليه السلام بنحو أربعين عاماً!!

٤ ـ شرح الفيض الكاشاني «العوين» بتصغير العين. قال: «وكنّى بذي العوينين عن الجاسوس» هذا الجاسوس الذي ذهب إلى السيدة عائشة رضي الله عنها حتى خرجت مبادرة على بغل بسرج.

(قلت: لاحظ هذا الوصف الدقيق الذي سيمهد للقول إنها كانت أول امرأة ركبت في الإسلام سرجاً! بل مهدت في الرواية التي أُقحم فيها محمد بن الحنفية، لأن يقول لها: يا عائشة يوماً على بغل، ويوماً على جمل، تذكيراً أو إثارة لموقعة الجمل المشهورة، ونعتقد أن هذه الموقعة هي التي أثارت في نفس الواضع: حكاية البغل!! تمهيداً أو استدراجاً لهذه العبارة التي نُسبت إلى ابن الحنفية، والله يعلم أنه منها براء).

أقول: ذهب الجاسوس إلى السيدة عائشة! أين ذهب إليها؟ وبيتها أو

حجرتها حيث يريد القوم أن يدفنوا الحسن عليه السلام، أو هو المكان الذي جاؤوا ليدفنوا فيه الحسن رضي الله عنه!! أين هي المسافة التي تحتاج أن يركب فيها، سواء أكان الركوب على بغل أم على غيره من دوابّ الأرض!!

يبدو أن منشئ هذا الخبر لم ير المسجد النبوي، ولم يقرأ عنه أو عن السيرة النبوية شيئاً! وإذا افترضنا جدلاً أنها كانت خارج بيتها، وأن ذا العوينين ـ ولا يعلم اسمه أحد!! ـ ذهب إليها حيث كانت داخل المدينة أو خارجها، فكيف عرف مكانها؟ أم يكفي لتصديق أنه كان يعلم ذلك: أن يُلقّب بذي العوينين؟! يبدو لنا أن ذا العوينين هذا لم يكن في يوم من الأيام لا في الأحياء ولا في الأموات؛ إن جاز لنا أن نصدق أن الخضر عليه السلام! في الخبر السابق، وفي أخبار مماثلة، حاضر ليُنسب إليه ما يصعب نسبته إلى الأحياء!

٥ ـ ويبدو هذا الخلل ـ والتناقض أيضاً ـ في رواية صاحب كتاب (دلائل الإمامة) محمد بن جرير بن رستم الطبري الآملي، الذي يوصف بأنه كان «**كثير العلم، حسن الكلام، ثقة في الحديث**»! فقد جاء في هذه الرواية أن الحسين حين فرغ من أمر أخيه وصلّى عليه وسار بنفسه يريد قبر جدّه رسول الله ليلحده معه، بلغ ذلك مروان بن الحكم طريد رسول الله، فذهب مسرعاً على بغل حتى دخل على عائشة (قلت: يفهم من هذا أنه دخل عليها في بيتها، أي حيث يُراد دفن الحسن رضي الله عنه) وقال: يا أم المؤمنين إن الحسين يريد أن يدفن أخاه الحسن عند جدّه، ووالله لئن دفنه ليذهبن فخر أبيك وصاحبه عمر إلى يوم القيامة (!) قالت: فما أصنع؟ قال: الحقي وامنعيه من الدخول إليه، قالت: فكيف ألحقه؟ قال: هذا بغلي فاركبيه والحقي القوم قبل الدخول (!!) فنزل عن بغله وركبته وأسرعت إلى القوم، وكانت أول امرأة ركبت السروج، ولحقتهم وقد صاروا إلى حرم قبر جدّهم رسول الله (قلت: متى بدأ الحديث عن حرم القبور في التاريخ؟) فرمت بنفسها بين القبر

والقوم وقالت: والله لا يدفن الحسن هاهنا أو تحلق هذه! وأخرجت ناصيتها بيدها! (قلت: لا حول ولا قوة إلا بالله) وكانت تقول: **والله لا أدخل داري من أكرهه!** وكادت الفتنة أن تقع، فقال الحسين: هذه دار رسول الله، **وأنت حشية من تسع حشيات خلفهنّ رسول الله**، فإنما نصيبك من الدار موضع قدميك، وقال ابن عباس: يا حميرا كم لنا منك!! يوم على جمل، ويوم على بغل، فقالت له: إن تشاء فيوم على جمل، ويوم على بغل، والله لا يدخل الحسن داري»[1] ا.هـ.

قلت: هذه الرواية تقول: إنها ركبت وأسرعت إلى القوم وقد صاروا إلى دراها!! فقالت: والله لا أُدخل داري من أكرهه! حتى قال لها الحسين ما قال، ووالله إن الحسين النقي التقي الطاهر عفّ اللسان ﷺ، لا يقول هذا الذي نُسب إليه؛ لأن معناه السوقي القبيح كريه الرائحة لا يصدر عنه! قال في المعجم: الحشية: مِرفقة تعظّم بها المرأة عجيزتها!! يقال: احتشت المرأة: الحشية ـ وبها ـ لبستها. واحتشت المستحاضة: حشت نفسها بالمفارم ونحوها. ودلالة هذا أو فحواه: الاستهانة الشديدة بأمهات المؤمنين وازدراؤهن، بل نفي الطهارة عنهن! وهذا أمر لا يصدر عمن تربّى في بيت النبوّة، وإن شئت قلت: في بيت زوج هؤلاء الزوجات الطاهرات، اللواتي بلغن بشرف الزوجية هذه، وشرف الأمهات للمؤمنين منزلةً دونها منزلة الملكات والأميرات، ومنزلة أشرف البيوتات وأعرق الأسر والأنساب في تاريخ بني الإنسان.

بل أقول: إن هذا لا يصدر عن مؤمن محب لله ولرسوله! أو يحبّ ما يحبه رسول الله ﷺ، بل والله لا يقول هذا عن زوجات النبي الطاهرات، إلا فاسق أو زنديق! وعزّ وجه الحسين وتنزّه مقامه عن أن يتفوّه به، أو أن يتردد

(١) دلائل الإمامة (ص ٦١ ـ ٦٢).

في صدره الطاهر الشريف .

٦ ـ أما ما جاء في رواية الكليني الثانية من قول القائل: « ولعمري لقد أدخل أبوك وفاروقه على رسول الله صلى الله عليه وآله بقربهما من الأذى وما رعيا من حقه ما أمرهما الله به على لسان رسول الله ، إن الله حرم من المؤمنين أمواتاً ما حرّم منهم أحياء» ، فلعمري لقد كانا بقربه حيّاً ، ولطالما جاء في الأحاديث ـ أحاديث أهل السنة طبعاً ـ أنه صلوات الله عليه كان يقول: خرجت مع أبي بكر وعمر ، وذهبت مع أبي بكر وعمر! أخرج البخاري ومسلم عن ابن أبي ملكية ـ في الحديث عن استشهاد ابن الخطاب ﷺ قال: سمعت ابن عباس يقول: وُضع عمر بن الخطاب على سريره ، فتكنَّفه الناس (أحاطوا بالنعش) يدعون ويُثنون ويصلّون عليه قبل أن يرفع ، وأنا فيهم ، قال: فلم يَرُعني إلا رجل قد أخذ بمنكبي من ورائي ، فالتفتُّ إليه فإذا هو عليّ (رضي الله عنه) فترحّم على عمر ، وقال: ما خلّفتَ أحداً أحبَّ إليّ أن ألقى الله بمثل عمله منك ، وايم الله! إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك ، وذاك أنّي كنت أكثر أسمع رسول الله ﷺ يقول: «جئت أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر» فإن كنت لأرجو ، أو لأظن ، أن يجعلك الله معهما»[1] .

ولقد بكى عليّ يوم مات ابن الخطّاب ، فسئل عن بكائه ، فقال: «أبكي على موت عمر ، إن موت عمر ثلمة في الإسلام لا ترتق إلى يوم القيامة»[2] .

ولقد كان أبو بكر رفيقه ، أو صاحبه بحسب التعبير القرآني ، في الهجرة وفي الغار ، ولا ريب في أنه صلوات الله عليه سعيد بجوارهما في القبر كما كان سعيداً بصحبتهما له في الدنيا . ورضي الله عن علي زين العابدين القائل:

---

(١) صحيح الإمام البخاري: ح٣٦٧٧ و٣٦٨٥ ، وصحيح مسلم بشرح الإمام النووي ح٢٣٨٩ .

(٢) عبقرية عمر للعقاد ص١٦٥ .

«كان أبو بكر وعمر من رسول ﷺ في حياته بمنزلتهما منه بعد وفاته»[١] . فقد نظر إلى هذا الأمر من الطرف المقابل الذي تحدثنا عنه أو أشرنا نحن إليه .

أما حكاية ضرب المعاول عند أذُن رسول الله فلا أدري لماذا جيء بالحسن عليه السلام إذن ليدفن بجوار جدّه ـ وهو أهل لهذا الجوار بكل المعايير[٢] ـ أم إنه سوف يدفن بدون ضرب معاول؟! وهل ستنشق له الأرض مثلاً؟ إن هذا لشيء عُجاب!

٧ ـ علماً بأن هذا كله ليس وارداً في عقيدة الإمامية ؛ لأنها تقوم على أن

---

(١) البداية والنهاية للحافظ ابن كثير (٩/ ١٠٦) . وقال الزبير بن بكار: حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن قدامة اللخمي عن أبيه ، عن جده ، عن محمد بن علي عن أبيه قال: جلس قوم من أهل العراق فذكروا أبا بكر وعمر فنالوا منهما ، ثم ابتدؤوا في عثمان فقال لهم علي بن الحسين: أخبروني أأنتم من المهاجرين الأولين الذين ﴿أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [الحشر: ٨] قالوا: لا ، فقال: فأنتم من الذين ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [الحشر: ٩] قالوا: لا ، فقال لهم: أما أنتم فقد أقررتم وشهدتهم على أنفسكم أنكم لستم من هؤلاء ولا من هؤلاء ، وأنا أشهد أنكم لستم من الفرقة الثالثة الذين قال الله ـ عز وجل ـ فيهم: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الحشر: ١٠]، فقوموا عني لا بارك الله فيكم ولا قرّب دوركم ، أنتم مستهزئون بالإسلام ولستم من أهله» . [البداية والنهاية ٩/ ١٠٨ ، وانظر فيه طرفاً من سيرته وأقواله وما قيل فيه: ٩/ ١٠٤ ـ ١١٦ ﷺ وأرضاه وجعل سيرته وسيرة جدّه المصطفى ﷺ نبراساً لكل مسلم إلى يوم الدين ، وقارن هذا بما كتبه أو رواه صاحب كتاب (دلائل الإمامة) في ترجمته من الحكايات والخرافات ص: ٨٠ ـ ٩٣] .

(٢) أخرج ابن عساكر بسنده عن مساور مولى بني سعد بن بكر قال: رأيت أبا هريرة قائماً على مسجد رسول الله ﷺ يوم مات الحسن بن علي يبكي وينادي بأعلى صوته: يا أيها الناس مات اليوم حبّ رسول الله فابكوا تاريخ دمشق الكبير (١٤/ ١١٦) وسير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٧) وروى أيضاً أنه لما توفي الحسن ارتجت المدينة صياحاً فلا ترى أحداً إلا باكياً . تاريخ دمشق ص ١١٣ وأخرج عن ثعلبة بن أبي مالك قال: شهدنا حسن بن علي يوم مات ودفناه بالبقيع ، فلقد رأيت البقيع ولو طرحت إبرة ما وقعت إلا على إنسان . ابن عساكر (١٤/ ١١٨) والمستدرك (٣/ ١٧٣) .

الأنبياء والأوصياء في السماء وليسوا في قبورهم!! نقل الفيض الكاشاني نفسه رواية (الكافي) و(التهذيب) و(الفقيه) بسندها عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما من نبي ولا وصي نبي يبقى في الأرض أكثر من ثلاثة أيام حتى يرفع روحه ولحمه وعظمه إلى السماء، وإنما يؤتى مواضع أثارهم، ويبلّغونهم من بعيد السلام، ويسمعونهم في مواضع آثارهم من قريب»[1].

كما نقل رواية (التهذيب) ـ بسندها ـ عن عطية الأبزاري قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا تمكث جثة نبي ولا وصيّ نبيّ في الأرض أكثر من أربعين يوماً»[2].

٨ ـ أما حكاية الفواطم، فإن هذا (الحديث) لم يكن أكثر من مناسبة للتذكير بنسب محمد بن الحنفية رضي الله عنه. وأمّا ما نُسب إليه من كلام في حق السيدة عائشة، فهو مثل ما نُسب إلى أخويه الحسن والحسين عليهما السلام، لا وجود له إلا في خيال صانعيه ونفوس واضعيه. وإذا كان محمد

---

(١) الوافي: المجلد ١٤ (ح ١٤٣٦٥) ص (١٣٣٧) (باب أن أبدانهم عليهم السلام لا تبقى في الأرض وأن مجهزهم ربما يُعان) باب رقم ١٧٢ **قلت**: وبهذه المناسبة، فإن هذا الحديث الذي اتفق على روايته أصحاب الكتب الأربعة جميعاً يدل على أن زيارة القبور **والمشاهد ليس لأن فيها أحداً، بل لأنها كانت مواضع دفنهم لثلاثة أيام**. وغني عن البيان أن أهل السنة والجماعة يؤمنون بأن النبي صلوات الله وسلامه عليه في قبره، ولم يرفع إلى السماء، وأنه يبعث يوم القيامة من قبره الشريف. كما أن عقيدتهم في الأنبياء جميعاً أنهم أحياء في قبورهم، وقد أخرج أبو داود والبيهقي من حديث أوس ابن أوس الثقفي عن النبي ﷺ: «إن الله حرّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء» صحيح سنن أبي داود للشيخ محمد ناصر الدين الألباني حديث رقم ٤٧. وانظر في عقيدة حياة الأنبياء في قبورهم سلسلة الأحاديث الصحيحة للمحدث الشيخ الألباني رحمه الله. حديث رقم (٦٢١، ٢٦٢٧)، قال السيوطي: «حياة النبي ﷺ في قبره، هو وسائر الأنبياء معلومة عندنا علماً قطعياً، لما قام عندنا من الأدلة في ذلك، وتواترت به الأخبار، وقد ألّف البيهقي في حياة الأنبياء في قبورهم». انظر: رسالة السيوطي: إنباء الأذكياء بحياة الأنبياء، تحقيق: د. جابر بن زايد السميري.

(٢) المصدر السابق (ح ١٤٣٦٦) ص ١٣٣٨ ـ ١٣٣٩.

ابن الحنفية لم يبلغ بنسبه الشريف مبلغ الحسن والحسين سبطي رسول الله ﷺ، فلقد ارتقى بنسبه إلى سيدنا علي كرم الله وجهه إلى المكانة التي تحجزه عن أن يخاطب أم المؤمنين رضي الله عنها بهذا الذي يقوله محمد بن مسلم وعلي بن إبراهيم والكليني وضرباؤهم. علماً بأن هذا الذي نسب إلى محمد بن الحنفية، نسب في رواية ابن رستم الطبري إلى ابن عباس. وليس هذا مما يلتفت إليه أو يوقف عنده؛ لأنها نسبة لا يعتد بها من الأساس، أو في جميع الأحوال. والله أعلم.

٣ ـ روايات أهل السنة:

أما روايات أهل السنة حول دفن الحسن بن علي رضي الله عنهما، وحول موقف السيدة عائشة رضي الله عنها فكثيرة، وكلها مجمعة على أن الذي حال دون دفنه في بيت السيدة عائشة إلى جانب جدّه المصطفى ﷺ وصاحبيه رضي الله عنهما، إنما هو مروان بن الحكم ومن شايعه من الرافضين، وأجمع هذه الروايات رواية الحسن بن محمد بن الحنفية[1] ونعم الراوي والشاهد. أما السيدة عائشة رضي الله عنها فقد نصّت أكثر من رواية على موافقتها على هذا الدفن. سوى رواية واحدة ضعيفة سنداً ومتناً. وهي رواية مقتضبة نسب إلى السيدة عائشة فيها أنها قالت: «يدفن ببقيع الغرقد، ولا يكون لهم رابعاً. والله إنه لبيتي أعطانيه رسول الله ﷺ في حياته! وما دفن فيه عمر وهو خليفة إلا بأمري! وما آثر عليّ عندنا بحسن»[2]!! أما الروايات

---

(١) راجع تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر (ت ٥٧١هـ) الجزء الرابع عشر (ص ١١٣ ـ ١١٤) دار إحياء التراث العربي لبنان. ٢٠٠١م.

(٢) المصدر السابق (ص ١١٤) وأحد الرواة (ليّن الحديث) والآخر (ضعيف الحديث، وإضافة بيوت زوجات النبي إليهن بنص القرآن ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[الأحزاب: ٣٣]، وعلى رأسهن السيدة عائشة رضي الله عنها. والأنبياء لا يورثون. ودفن عمر ﷺ بإذنها وخبر (استئذانه) في البخاري (ح٣٧٠٠) ص ٧٠٧. ولم يكن للخلافة أو لصفة (الخليفة) أثر في إذن =

الأخرى فتنصّ على أن «الحسن ﷺ لما استُعزَّ به (أي لما اشتد مرضه وأشرف على الهلاك) أرسل إلى عائشة زوج النبي ﷺ أن تأذن له أن يدفن مع النبي في بيتها، فقالت: نعم بقي موضع قبر واحد قد كنت أحب أن أدفن فيه، وأنا أوثرك به»[١].

وقد جمع هذه الروايات، أو رواها من وجوهها: الحافظ ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) قال ـ رحمه الله ـ: «وروينا من وجوه أن الحسن بن علي لما حضرته الوفاة قال للحسين أخيه: يا أخي إن أبانا ـ رحمه الله تعالى ـ لما قُبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، استشرف لهذا الأمر، ورجا أن يكون صاحبه، فصرفه الله عنه، ووَليها أبو بكر، فلما حضرت أبا بكر الوفاة تشوّف لها أيضاً، فصُرفت عنه إلى عمر، فلما احتضر عمر جعلها شورى بين

= السيدة عائشة!! قال ﷺ في سياق وصيته أو حديثه بعدما طعنه العلج غلام المغيرة: يا عبدالله انظر ما عليّ من الدَّين، فحسبوه فوجدوه ستة وثمانين ألفاً أو نحوه، قال: إن وفى له مال آل عمر فأدِّه من أموالهم، وإلا فسَل في بني عدي بن كعب، فإن لم تَفِ أموالهم فسَل في قريش، ولا تعدهم إلى غيرهم، فأدِّ عني هذا المال.
«انطلق إلى عائشة أم المؤمنين، فقل: يقرأ عليك عمر السلام، ولا تقل أمير المؤمنين فإني لست اليوم للمؤمنين أميراً! وقل: يستأذن عمر بن الخطاب أن يدفن مع صاحبيه. فسلَّم واستأذن، ثم دخل عليها، فوجدها قاعدة تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر بن الخطاب السلام. ويستأذن أن يدفن مع صاحبيه. فقالت: **كنت أريده لنفسي**، ولأوثرن به اليوم على نفسي. فلما أقبل: قيل: هذا عبدالله بن عمر قد جاء، قال: ارفعوني، فأسنده رجل إليه. فقال: ما لديك؟ قال: الذي تحب يا أمير المؤمنين، أذنت: قال: الحمد لله ما كان من شيء أهم إلّي من ذلك. فإذا أنا قضيت فاحملوني، ثم سلّم فقل: يستأذن عمر بن الخطاب، فإن أذنت لي فأدخلوني، وإن ردّتني ردّوني إلى مقابر المسلمين» زاد في رواية: « فإني أخشى أن يكون إذنها لي لمكان السلطان؟»رض الله عنه وأرضاه. وانظر في البخاري أيضاً: الحديث ١٣٩٢ ص٢٧٠ ـ ٢٧١.

(١) **قلت**: وقولها رضي الله عنها، في حديث دفن الحسن عليه السلام: «**بقي موضع قبر واحد**» جاء تعقيباً أو تذكيراً بموقفها يوم دفن عمر رضي الله عنه. فالموضع الذي دفن فيه أمير المؤمنين، كانت تريده لنفسها. واليوم أو الآن بقي موضع قبر واحد. وقد تنازلت عن هذا الموضع الأخير لسبط رسول الله الحسن بن علي رضي الله عنهم أجمعين.

ستة هو أحدهم، فلم يشك أنها لا تعدوه، فصُرفت عنه إلى عثمان، فلما هلك عثمان بُويع، ثم نُوزع حتى جَرَّد السيف وطلبها، فما صفا له شيء منها. وإني والله ما أرى أن يجمع الله فينا ـ أهل البيت ـ النبوّة والخلافة، فلا أعرفنَّ ما استخفّك سفهاء أهل الكوفة فأخرجوك.

«وقد كنت طلبتُ من عائشة إذا متُّ أن تأذن لي فأدفن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: نعم، وإني لا أدري لعلها كان ذلك منها حياءً، فإذا أنا مِتُّ فاطلب ذلك إليها، **فإن طابت نفسها فادفنّي في بيتها، وما أظن القوم إلا سيمنعونك** إذا أردت ذلك، فإن فعلوا فلا تراجعهم في ذلك، وادفنّي في بقيع الغرقد، فإن فيمن فيه أسوة.

«فلما مات الحسن أتى الحسين عائشة، فطلب ذلك إليها، فقالت: **نعم وكرامة**، فبلغ ذلك مروان، فقال مروان: كذب وكذبت، والله لا يدفن هناك أبداً، منعوا عثمان من دفنه بالمقبرة، ويريدون دفن الحسن في بيت عائشة!!

«فبلغ ذلك الحسين، فدخل هو ومن معه في السلاح، فبلغ ذلك مروان فاستلأم في الحديد أيضاً، (أي ليس الحديد وتهيأ للقتال) فبلغ ذلك أبا هريرة فقال: والله ما هو إلا ظلم! يمنع الحسن أن يدفن مع أبيه، والله إنه لابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم انطلق إلى الحسين فكلّمه وناشده الله، وقال له: أليس قال أخوك: إن خفت أن يكون قتال فردّوني إلى مقبرة المسلمين، فلم يزل به حتى فعل، وحمله إلى البقيع، فلم يشهده يومئذ من بني أمية إلا سعيد بن العاص، وكان يومئذ أميراً على المدينة، فقدمه الحسين للصلاة عليه، وقال: هي السنة»[1].

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للحافظ ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود. الجزء الأول (ص ٤٤١ ـ ٤٤٢)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٩٥.

وفي رواية أنه قال: لولا أنها سنة ما قدّمتك[١].

وفي الرواية التي أشرنا إليها عن الحسن بن محمد بن الحنفية، قال في آخرها: «وحضر سعيد بن العاص ليصلّي عليه، فقالت بنو هاشم: لا يصلي عليه أبداً إلا الحسين، قال: فاعتزل سعيد بن العاص، فوالله ما نازعنا في الصلاة، وقال: أنتم أحق بميتكم فإن قدمتموني تقدمت، فقال الحسين بن علي: تقدم! فلولا أن الأئمة تقدم ما قدمناك»[٢].

وقد جاء في صدر هذه الرواية أن سعيد بن العاص كان يعود الحسن في مرض موته، وكان أربعين ليلة، «فمرة يؤذن له، ومرّة يُحجب عنه»[٣].

وقد دلّنا استعراض الروايات الكثيرة التي ذكرها ابن عساكر حول هذه الحادثة وما يتصل بها (ص ١١١ ـ ١٢٤) على أن مواقف سعيد بن العاص كانت تتسم بالحصافة والأريحية وسعة الصدر[٤]، وأن الذين تدخّلوا أو توسطوا لدى الحسين رضي الله عنه، حتى يرجع عن رأيه ويوافق على دفن أخيه ﷺ في البقيع إلى جانب قبر أمّه السيدة فاطمة عليها السلام: رجال من قريش منهم عبد الله بن جعفر. والحسن بن محمد بن الحنفية، وابن عمر، وجابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص، والمسور بن مخرمة بن نوفل. جاء في رواية الحسن بن محمد بن الحنفية التي أشرنا إليها قوله: «وجعل عبد الله بن جعفر يلح على حسين وهو يقول: يابن عم ألم تسمع إلى عهد أخيك: إن خفت أن يهراق فيّ محجمة من دم فادفني بالبقيع مع أمّي، أذكرك الله أن

(١) المصدر السابق (ص ٤٤٠)، والبداية والنهاية لابن كثير (٨/ ٥٠).
(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر (١٤/ ١١٤).
(٣) المصدر السابق (ص ١١٣).
(٤) توفي رحمه الله على (٥٨) هـ وكان كريماً جواداً ممدحاً. وقد جعله عثمان ﷺ فيمن يكتب المصاحف لفصاحته، وكان عمره يوم توفي رسول الله ﷺ تسع سنين، واستنابه عثمان على الكوفة بعد عزله الوليد بن عقبة، فافتتح طبرستان وجرجان، ونقض العهد أهل أذربيجان فغزاهم ففتحها. انظر ترجمته في البداية والنهاية لابن كثير ٨/ ٩١ ـ ٩٥.

تسفك الدماء، وحسين يأبى دفنه إلا مع النبي ﷺ، وهو يقول: ويعرض لي مروان! ماله ولهذا» (١).

«قال الحسن بن محمد (بن الحنفية) سمعت أبي يقول: لقد رأيتني يومئذ وإني لأريد أن أضرب عنق مروان! ما حال بيني وبين ذلك أن لا أكون أراه مستوجباً لذلك، إلا أنني سمعت أخي يقول: إن خفتم أن يهراق فيَّ محجم من دم فادفنوني بالبقيع. فقلت لأخي: يا أبا عبد الله، وكنت أرفقهم به: إنا لا ندع قتال هؤلاء جبناً عنهم، ولكنا إنما نتبع وصية أبي محمد! إنه لو قال والله: ادفنوني مع النبي ﷺ لمتنا من آخرنا أو ندفنه مع النبي ﷺ.

ولكنه خاف ما قد ترى فقال: إن خفتم أن يهراق فيّ محجم من دم فادفنوني مع أمّي، فإنما نتبع عهده وننفذ أمره.

قال: فأطاع الحسين بعد أن ظننت أنه لا يطيع، فاحتملناه حتى وضعناه بالبقيع» (٢) ﷺ وأرضاه.

*** كلمة أخيرة:**

قلت: هذه الرواية التي نقلنا منها بعض المواقف، وسائر ما اطلعنا عليه من روايات هذه الحادثة تدل على أن الذي أثار غيظ الحسين وسائر بني هاشم، بل الذي جعل الحسين ﷺ يصرّ على رأيه حتى اللحظة الأخيرة ـ كما يقال ـ إنما هو موقف مروان بن الحكم، وليس موقف أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها، بل إن الذي أطمع الحسين في تحقيق رغبته ورغبة أخيه الحسن ـ عليهما الرحمة والرضوان ـ إنما هو موقف السيدة عائشة في الموافقة حين قالت: نعم وكرامة، والله أعلم. ورضي الله عن أم المؤمنين الصدّيقة بنت الصدّيق حبيبة رسول الله ﷺ وزوجته في الدنيا والآخرة. روى الشيخان

(١) نفس المصدر (ص ١١٤).
(٢) ابن عساكر (١٤/ ١١٤).

من حديث أبي سلمة عن عائشة عليها السلام أن النبي ﷺ قال يوماً: «يا عائشة ـ وفي رواية: يا عائش ـ هذا جبريل يقرئك السلام»، فقلت: «وعليه السلام ورحمة الله وبركاته، ترى ما لا أرى»[1] تريد رسول الله صلّى الله تعالى عليه وعلى أزواجه أمّهات المؤمنين، وآل بيته الطاهرين، وأصحابه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

* * *

(١) صحيح البخاري (ح٣٢١٧ و٣٧٦٨) ص٦١٨ و٧١٧، ومسلم بشرح النووي (ح٢٤٤٧) ص١٤٨٤.

الحديث السابع

عثمان ذو النورين رضي الله عنه

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن هذا العنوان لا يشمل الحديث الذي سنثبته بعد قليل من كتاب (الكافي) للكليني . ولكنه جاء ـ فقط ـ تعبيراً عن أحاديث أهل السنة في الخليفة الراشد الثالث . وعذرنا في ذلك ـ إن صح الاعتذار في مثل هذا الموطن ـ أننا لا نستطيع أن نضع عنواناً يقول: فلان بين الإسلام والكفر ، أو بين الإيمان والفسق ؛ لأن فحوى حديث الإمامية ـ وأحاديث أخرى كثيرة ـ لا تخرج عن هذا الاتهام أو هذه الدعوى القائمة على مثل الأخبار والملاحم التي ينطوي عليها الحديث التالي . وفي وسعنا إذا نظرنا إلى أبرز جوانب هذا الحديث أن نضع هذا العنوان: (عثمان ذو النورين: زوج قاتل أم خليفة شهيد؟!) .

* **حديث مستطرد:**

عقد صاحب (الوافي) باباً خاصاً تحت العنوان التالي:

(باب أن عامة الصحابة نقضوا عهدهم وارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)[١]

وذكر في هذا الباب **ثلاثة وثلاثين حديثاً** !! كلها من كتاب (الكافي) للكليني ، أو مما انفرد به الكليني ، سوى حديث واحد رقم (١٢) رُوي كذلك في كتابي: التهذيب ومن لا يحضره الفقيه ، وأنا أثبت في هذه المقدمة نصّ هذا الحديث الذي وجدتني مدفوعاً لقراءته والوقوف عنده! نظراً لهذه الميزة التي اختص بها من بين أحاديث الباب:

---

(١) الوافي: المجلد الثاني: الأحاديث: (٦٤٤ ـ ٦٧٦) ص١٨٤ ـ ٢١٥ .

*** من كنت مولاه فعليّ مولاه:**

روى الثلاثة عن حسّان الجمال (!) قال: حملت أبا عبد الله عليه السلام من المدينة إلى مكة، فلما انتهينا إلى مسجد الغدير نظر إلى ميسرة المسجد، فقال: «ذاك موضع قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، ثم نظر إلى الجانب الآخر، فقال: «ذاك موضع فسطاط أبي فلان وفلان، وسالم مولى أبي حذيفة وأبي عبيدة الجراح» فلما أن رأوه رافعاً يديه قال بعضهم: انظروا إلى عينيه تدوران كأنهما عينا مجنون!! فنزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ * وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾[القلم: ٥١، ٥٢].

قال الفيض الكاشاني: «أبي فلان وفلان: كناية عن أبي بكر وعمر، وأورد في (الفقيه) ـ المنافقين ـ مكان أبي فلان وفلان» وقد فاتني أن أذكر أن رواية (الفقيه ـ التهذيب) جاء فيها الزيادة التالية: «ثم قال ـ أي الإمام أبو عبد الله ـ يا حسّان لولا أنك جمّالي لما حدثتك بهذا الحديث»[1].

لا بد من وقفة قصيرة عند هذا الحديث الذي نقلناه على هذا النحو العابر.

إن سورة القلم من أوائل ما نزل من القرآن بمكة، بل لو كانت آخر السور المكية نزولا؛ فإن سبب نزول الكليني، وإن شئت قلت (الجمّالي) ـ نسبة إلى الراوي حسّان الجمّال! ـ كان بعد حجة الوداع، أي في أواخر العهد المدني، بل في الأيام الأخيرة للنبي ﷺ لأن حياته الشريفة لم تمتد بعد هذه الحجة لأكثر من نحو ثمانين يوماً.

وسورة القلم المكية ـ أسلوباً ومضامين كذلك ـ استهلت بآيتين هما:

---

(١) المصدر السابق (ص ١٩١ ـ ١٩٢).

﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ١، ٢]، وختمت بآيتين هما الآيتان اللتان زعم الزاعم أنهما نزلتا في ثلة من كرام صحابة رسول الله، وهما: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ * وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[القلم: ٥١، ٥٢].

قلت: مطلع السورة ينفي عن النبي أنه مجنون؛ لأن الذي يأتيه وحي من الغيب، وليس ضرباً من الجنون! قال تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ وآخر السورة يؤكد أنهم من شدة عدواتهم للنبي، وحنقهم عليه، وغيظهم من هذا الذي جاءهم به. يكادون بأبصارهم التي تحمل هذه العداوة وتعبر عنها أن يصرعوه أو يسقطوه! ﴿لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ﴾؛ أي: أن هذا القرآن والوحي هو سبب هذا كله، ولهذا ختمت السورة بالتأكيد على أن هذا الذكر للعالمين، أي أنه حق وخالد إلى يوم الدين.

وفي وسع القارئ أن يلحظ أن ضمير المخاطب في أول السورة ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ..﴾ قوبل بضمير الغيبة في آخرها: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ...﴾ هم نسبوه إلى الجنون لما سمعوا الذكر، والله تعالى يقول له: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾.

ولكن حسّان الجمّال (لا ندري من هو في الخلق؟) يقول في هذه الرواية: إن الصحابة قالوا عن النبي مجنون، أو كأن عينيه عينا مجنون، لما قال النبي في علي رضي الله عنه: (من كنت مولاه فعلي مولاه)!! الله تعالى يقول: الكفار ومشركو مكة قالوا عن النبي مجنون لما سمعوا الذكر، والجمّال يقول: إن الآية لم تنزل في هؤلاء الكفار والمشركين، ولكنها نزلت في الصحابة لما سمعوا حديث النبي في علي!! فهل نصدّق كتاب الله تعالى أم نصدق الجمّالين والحطّابين والنكرات والموهومين؟

الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق ﷺ أحد الفقهاء العظام في التاريخ الإسلامي يزّج به في مثل هذه الروايات التي تناقض القرآن وتخالف الواقع. بل ينسب إليه أنه قال: «يا حسان لولا أنك جمّالي لما حدثتك بهذا الحديث» لماذا؟ لماذا يحدِّث بهذا الحديث - إن كان صحيحاً - جمّالُ الإمام لأنه جمّاله؟ ولا يحدّث به سائر الناس؟ ثم لا يدري المرء كيف توضع رواية جمال الإمام في أسباب النزول، أو ترد في الكافي والكتب المعتمدة عند الإمامية؟ ويعوّل على هذه الرواية - وأشباهها - في الاستدلال على أن الصحابة نقضوا عهودهم وارتدوا بعد رسول الله ﷺ، بل يعول عليها في أكثر من هذا الذي عنون به صاحب (الوافي) بابه المشار إليه؛ لأنها تدل - إن صدقناها - على أن الصحابة هؤلاء كانوا كفاراً حين نزول الآية، أي والنبي بين ظهرانيهم، ولا تتحدث عن ردتهم بعد وفاته! قال تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٥١] (١).

ومن العجيب الغريب في هذه الحال أن يصحب النبي لأكثر من عقدين من الزمان كفاراً، أو يصحبه كفار، وهو لا يعلم، أو هو يعتقد أنهم من

(١) علماً بأن الشيعة المعاصرين، لا يعتقدون كفر الصحابة في حياة النبي، بل يؤكدون ردتهم بعد الوفاة - كما جاء في عنوان الوافي - قال العلاّمة السبزواري في الرد على رسالة أحد المعترضين أو السائلين: « وقلتم وفقنا الله وإياكم: وهذا النبي مدة ثلاث وعشرين سنة يصحبه أصحاب كفار، ومدة طويلة تصحبه زوجة كافرة لا يعلمهم! أقول: لم يعتقد الشيعة كفر الصحابة وعائشة في حياة النبي، وإنما قالوا: إنهم ارتدوا بعد النبي ﷺ» انظر كتابنا: مصطفى السباعي: الداعية المجاهد والفقيه المجدد: (ص ٣٧٤) الطبعة الثانية - دار القلم بدمشق ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م قلت: وعلى الرغم من أن كل واحدة من هاتين العقيدتين أسوأ من أختها؛ فإن النص على كفر «الأول والثاني أو فلان وفلان» وسائر الصحابة ورد في أمهات كتب الإمامية في عشرات المواضع. وتحت يدي الآن - على سبيل المثال - ما رواه في (الكافي) عن الصادق عليه السلام قال: لما انهزم الناس يوم أحد عن النبي ﷺ انصرف إليهم بوجهه وهو يقول: «أنا محمد أنا رسول الله، لم أقتل ولم أمت» فالتفت إليه فلان وفلان وقالا: الآن يسخر بنا أيضاً وقد هزمنا!!». تفسير الصافي، للفيض الكاشاني (١/ ٣٨٩). وانظر: سائر ما كتبه في تفسير الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

خيار المؤمنين، فيثق بهم ويثني عليهم، كما أثنى عليهم ربُّنا تبارك وتعالى في محكم التنزيل.

*** حديث سيدنا عثمان ﷺ:**

١ ـ رواية الإمامية:

نعود بعد هذا التقديم أو الاستطراد غير المعهود إلى حديثنا المقصود. وهو الحديث الثاني والثلاثون من أحاديث الباب الذي أشرنا إليه في (الوافي) والمنقول عن (الكافي) وحده كسائر أحاديث الباب، عدا الحديث الذي فرغنا من التعليق عليه قبل قليل: ونصّه سنداً ومتناً ما يلي:

«علي، عن أبيه وأحمد بن محمد الكوفي، عن بعض أصحابه، عن صفوان ابن يحيى، عن يزيد بن خليفة الجولاني وهو يزيد بن خليفة الحارثي! قال: سأل عيسى بن عبد الله أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر، فقال: تخرج النساء إلى الجنازة؟ وكان متكّياً فاستوى جالساً، ثم قال: «إن الفاسق لعنه الله آوى عمه المغيرة بن أبي العاص، وكان ممّن هدر رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم دمه، فقال لابنة رسول الله لا تخبري أباك بمكانه، كأنه لا يوقن أن الوحي يأتي محمداً صلى الله عليه وآله وسلم!! فقالت: ما كنت لأكتم عن رسول الله ﷺ عدوه، فجعله بين مشجب له، ولَحَفه بقطيفة، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الوحي وأخبر بمكانه، فبعث إليه علياً عليه السلام، وقال: اشتمل على سيفك وائت بيت ابنة ابن عمّك فإن ظفرت بالمغيرة فاقتله، فأتى البيت فجال فيه فلم يظفر به، فرجع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره، فقال: «يا رسول الله لم أره! فقال: إن الوحي أتاني فأخبرني أنه في المشجب، ودخل عثمان بعد خروج علي فأخذ بيد عمه فأتى به النبي ﷺ فلما رآه أكبّ عليه ولم يلتفت إليه وكان نبي الله ـ صلى الله

عليه وآله وسلم ـ حيئياً كريماً ، فقال: يا رسول الله هذا عمي هذا المغيرة بن أبي العاص ، وقد والذي بعثك بالحق آمنتَه ، (بفتح التاء) .

فقال أبو عبد الله عليه السلام: وكذب بالذي بعثه بالحق ما آمنه!! وأعادها ثلاثاً ، وأعادها أبو عبد الله عليه السلام ثلاثاً!! أنّى آمنه ، إلا أنه يأتيه عن يمينه ، ثم يأتيه عن يساره ، فلما كان في الرابعة رفع رأسه إليه وقال: قد جعلت لك ثلاثاً ، فإن قدرتُ عليه بعد ثالثة قتلته . فلما أدبر قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«اللهم العن المغيرة بن أبي العاص ، والعن من يؤويه ، والعن من يحمله ، والعن من يطعمه ، والعن من يسقيه ، والعن من يجهّزه ، والعن من يعطيه سقاء أو حذاءً أو رشاء أو وعاء» **وهو يعدّهن بيمينه** .

فانطلق به عثمان فآواه وأطعمه وسقاه وحمله وجهّزه ، حتى فعل جميع ما لعن عليه النبي من يفعله به ، ثم أخرجه في اليوم الرابع يسوقه ، فلم يخرج من أبيات المدينة حتى أعطب الله راحلته ، ونقب خداه (هكذا ويجب أن تكون: حذاءه) ودميت قدماه ، فاستعان بيديه وركبتيه ، وأثقله جهازه حتى وُجس به ، فأتى شجرة فاستظل بها لو أتاها بعضكم ما أبهره ذلك (!) فأتى رسول الله ﷺ الوحي فأخبره بذلك ، فدعا علياً عليه السلام ، فقال: خذ سيفك **وانطلق أنت وعمّار وثالث لهما** ، فأت المغيرة بن أبي العاص تحت شجرة كذا وكذا . فأتاه عليٌّ عليه السلام فقتله!

وضرب عثمان بنت رسول الله[1] ، وقال: أنت أخبرت أباك بمكانه . فبعثت إلى رسول ﷺ تشكو ما لقيت ، فأرسل إليها رسول الله: اقني حياءك ، فما أقبح بالمرأة ذات حسب ودين في كل يوم تشكو زوجها ، فأرسلت إليه

(١) في رواية الشيخ الحائري: «فلمّا علم عثمان غضب وجاء حتى دخل الدار ، وأخذ خشب القتب وضرب بنت رسول الله ﷺ رقيّة . وقال: أنت أخبرت أباك بمكانه . . .» إلخ .

مراراً؛ كل ذلك يقول لها ذلك[1] . فلما كان في الرابعة دعا علياً عليه السلام، فقال: خذ سيفك واشتمل عليه، ثم ائت ابنة ابن عمك فخذ بيدها، فإن حال بينك وبينها أحد فاحطمه بالسيف!

وأقبل رسول الله ﷺ كالواله بين منزله ودار عثمان! فأخرج علي عليه السلام ابنة رسول الله، فلما نظرت إليه رفعت صوتها بالبكاء والنحيب، واستعبر رسول الله وبكى، ثم أدخلها منزله **وكشفت عن ظهرها**، فلما أن رأى ما بظهرها قال ثلاث مرات: ما لَه قتلكِ قتله الله؟ وكان ذلك يوم الأحد، وبات عثمان متخلّياً بجاريتها. فمكثت الإثنين والثلاثاء وماتت في اليوم الرابع. فلما حضر أن يخرج بها، أمر رسول الله ﷺ فاطمة عليها السلام فخرجت ونساء المؤمنين معها، وخرج عثمان يشيّع جنازتها، فلما نظر إليه النبي ﷺ قال: من أطاف البارحة بأهله أو بفتياته فلا يتبعنّ جنازتها!! قال ذلك ثلاثاً، فلم ينصرف! فلما كان في الرابعة قال: لينصرفنّ أو لأسمينّ باسمه! فأقبل عثمان متوكياً على مولى له، ممسكاً بطنه، فقال: يا رسول الله إنني أشتكي بطني، فإن رأيت أن تأذن لي أن أنصرف.

---

(١) زاد في رواية الشيخ الحائري: «واللعين لم يزل يضربها حتى **أدمى جسدها وكسر عظاماً من صدرها**، فلما بعث في الرابعة...» إلخ. وختم هذا المجلس (العاشر) بقوله: «بنات النبي ﷺ كلهن مضروبات، رقية ضربت بخشبة القَتَب، وفاطمة ضربت بنعل السيف...».
شجرة طوبي للشيخ محمد مهدي الحائري ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤ الطبعة الخامسة: مطبعة غدير ـ قم ١٤٠٨هـ والعجيب أن الشيخ الحائري ـ عليه من الله ما يستحق ـ يقول: إن عثمان لم يزل يضربها حتى أدمى جسدها، وكسر عظاماً من صدرها! في حين أن الذي تدل عليه رواية صاحبه الكليني أن الكسر أو الإصابة البليغة كانت في الظهر! قلت: ويمكن الجمع بين هاتين الروايتين بأن عثمان بقي يضرب رقية حتى أدمى جسدها، وكسر عظام صدرها وظهرها!!!
ولا حول ولا قوة إلا بالله أمام هذه الرقاعات التي تدع الحليم حيران! هل يظن الحائري والجائري ومَن شئت من كتّاب الأكاذيب والأضاليل، أنه يوجد على ظهر الأرض عاقل يصدّق هذا؟!! وأين ذهبت عقول هؤلاء، إن ذهب عنهم الخلق والدين؟!

وخرجت فاطمة ونساء المؤمنين والمهاجرين فصلَّين على الجنازة»[١] ا .هـ .

قال الفيض الكاشاني في (بيانه) وشرحه: «أراد عليه السلام بالفاسق: عثمان بن عفان، وهو ظاهر، وبابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: رقية ـ رضي الله عنها ـ زوجته، كما يستفاد مما يأتي في باب ضغطة القبر من كتاب (الجنائز) من قول أبي عبد الله عليه السلام: «إن رقية رضي الله عنها لما قتلها عثمان وقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على قبرها» الحديث . . . و«بيت ابنة ابن عمك» يعني رقية . «حتى وُجس به» أي وقع في قلبه الفزع من الموت، و«اقني حياءك» ؛ أي: احفظيه .» .

٢ ـ رواية أهل السنة:

في كتب السيرة والتاريخ عند أهل السنة والجماعة رواية أو روايات كثيرة في وفاة السيدة رقية رضي الله عنها ابنة النبي ﷺ وزوج عثمان بن عفان ﷺ . أما الربط بين حادثة الوفاة هذه وقصة المغيرة فلا أصل له عندهم، بل لا وجود له إلا في خيال كاتب القصة كما سيتضح بعد قليل[٢]:

ونبدأ من آخر هذه القصة أو الرواية بوصف هذه النهاية ـ كذلك ـ هي المقصودة، وهي أن عثمان بن عفان ﷺ ارتكب جريمة قتل السيدة رقية زوجته وابنة نبيّـه المصطفى عليه الصلاة والسلام بعـد أن (أقبل رسول الله

(١) الوافي: المجلد الثاني: (ص٢١٠ ـ ٢١٣) . حديث رقم٦٧٥ .

(٢) في كتب التاريخ والسير خبر منفصل أو خاص بالحكم بن أبي العاص ـ وليس بالمغيرة ـ وقد جاء فيه أن عثمان ﷺ رخّص للحكم في العودة إلى المدينة بعد أن نفاه النبي عنها . ولما عتبوا على عثمان في ذلك، قال: إن رسول الله ﷺ كان قد نفاه إلى الطائف ثم رده، ثم نفاه إليها، وأمر ألا يساكنه بالمدينة . ومعنى ذلك أنه لا حرج من مقامه فيها بعد وفاة النبي ﷺ، وقد ذكر عثمان ﷺ أن النبي وعده بأن يعفو عنه . والحكم هذا هو الذي أخذ عثمان حين أسلم فأوثقه رباطاً وعذبه وأقسم لا يخلّينه أو يدع ما فيه! فأقسم عثمان ﷺ: لا يدعنّه أبداً، وصبر على العذاب حتى يئس منه عمّه فأخلاه . راجع: البداية والنهاية لابن كثير ٧/ ١٧٠ . وكتاب: عثمان ذو النورين، للأستاذ عباس محمود العقاد ص ١٦٣ . وصفحة ٤٩، المكتبة العصرية ـ بيروت .

ﷺ ـ أو تردد ـ كالواله بين منزله ودار عثمان) على حد قول الرواية التي صوّرت سيدنا علي بن أبي طالب ﷺ **وكرّم الله وجهه**، بصورة البطل الذي يأخذ دائماً سيفه ويشتمل عليه ليقتل المغيرة مرّة، وليقوم بدور المنقذ لابنة ابن عمه مرة أخرى، فإن حال بينه وبينها أحد، سواء أكان زوجها عثمان ـ كما هو المتوقع! ـ أم غيره، حطمه بالسيف!! وهو يقوم دائماً بهذا الدور أو بهذه المهمة بأمر النبي ﷺ. كما تزعم هذه الرواية، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

والمفارقة العجيبة أو الطريفة هنا، هي أن من أهم (المآخذ) التي أخذها بعضهم على سيدنا عثمان: أنه تخلّف عن غزوة بدر، وربما تكرر هذا (المأخذ) أو هذا القول في أكثر من موضع في كتب التاريخ والسير، وفي بعض كتب الحديث كذلك.

وفي كل مرة يأتي الرد على هذا (الادعاء) أو يأتي الرد أو الجواب الذي يبيّن حقيقة الموقف، وهو أن عثمان ﷺ تخلّف عن بدر؛ لأنه كان يمرّض زوجته رقية، ولهذا ضرب له رسول الله بسهمه وأجره. فكان كمن شهد بدراً، بل عدّه بعض كتّاب التراجم من البدريين لذلك[1] وجاء في أكثر من رواية أن رسول الله حين ضرب له بسهمه، كان عثمان ﷺ حريصاً على الأجر أكثر من السهم.

فقال: وأجري يا رسول الله؟ قال: «وأجرك». وما تزال العبارات ترد وتتردّد أن عثمان «تخلّف بالمدينة على امرأته ابنة رسول الله ﷺ وكانت وجعةً، فضرب له رسول الله بسهمه. قال: وأجري يا رسول الله؟ قال: «وأجرك»... إلخ[2].

قال ابن القيم رحمه الله: «وكان رسول الله ﷺ يسهم لمن غاب عن الوقعة

---

(١) الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ١٥٦).

(٢) انظر: مجموعة من الروايات في تاريخ دمشق الكبير للحافظ ابن عساكر، الجزء ٤١، ص٢٤، ٢٥. وانظر: مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي (٩/ ٨٤).

لمصلحة المسلمين، كما أسهم لعثمان سهمه من بدر، ولم يحضرها لمكان تمريضه لامرأته رقية ابنة رسول الله ﷺ، فقال: «إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله»، فضرب له سهمه وأجره»[١].

قال الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد): «وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن ابنة رسول الله ﷺ اشتكت، فقال رسول الله ﷺ: أقم عليها، فإنه لا بدّ لها منّي أو منك، وأنت أحق. فخلّفه رسول الله ﷺ عليها، فلما فتح الله عليه أرسل رسول الله ﷺ يبشّره أن الله قد أتم عدّتهم بك ـ قلت: في الصحيح بعضه ـ رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مجالد بن سعيد وقد وُثق على ضعفه، وبقية رجاله رجال الصحيح»[٢].

والمهم هو أن النبي ﷺ بعد أن تحقق له النصر ببدر يوم الفرقان يوم التقى الجمعان، بعث البشير بهذا النصر إلى المدينة ـ ولو قلنا إنه بعثه إلى عثمان في المدينة لما كان ذلك بعيداً ـ وهو زيد بن حارثة، فلما وصل إلى المدينة «**وجدهم قد ساووا على قبر رقية التراب**»[٣]! قال أسامة بن زيد: «فأتانا الخبر حين سوّينا التراب على رقية بنت رسول الله ﷺ التي كانت عند عثمان بن عفان. وكان رسول الله ﷺ خلّفني عليها مع عثمان»[٤].

وعن الزهري قال: «توفيت رقية يوم جاء زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ ببشرى بدر» قال الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني، وهو مرسل ورجاله ثقات[٥].

وقال ابن كثير: «وماتت رقية ورسول الله ﷺ ببدر، ولما قدم زيد بن حارثة بالبشارة وجدهم قد ساووا التراب عليها، وكان عثمان قد أقام عندها

---

(١) أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر (٢٧٢٦)، ورجاله ثقات. زاد المعاد (٣/ ١٠٢).
(٢) مجمع الزوائد (٩/ ٨٤).
(٣) البداية والنهاية لابن كثير (٥/ ٣١٦).
(٤) تاريخ الطبري (٢/ ٢٨٦).
(٥) مجمع الزوائد (٩/ ٢١٧).

يمرّضها، فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه وأجره»[(١)].

وفحوى هذا أن النبي الأكرم صلوات الله وسلامه عليه لم يشهد دفن ابنته رقية رضي الله عنها وأرضاها!! فمن أين جاءت هذه القصة أو هذا (الخيال) المسرحي الواسع؟! ولا أقف هنا للتعليق على شيء مما جاء في قصة الكليني هذه، وبخاصة ما نسبه إلى النبي ﷺ من أنه قال ثلاث مرات في حق عثمان رضي الله عنه ـ لا مرة واحدة! ـ «ما له قتلكِ قتله الله»! وأكتفى بالقول: قتل الله من ينسب هذا إلى النبي الأكرم؛ لأنه يطعن فيه فوق ما يطعن في عثمان والعياذ بالله تعالى؛ لأنه صلوات الله وسلامه عليه زوّج عثمان بعد وفاة رقية بأختها أم كلثوم، ولهذا كان يقال له: ذو النورين. توفيت رقية في رمضان من العام الثاني للهجرة. وزوَّج النبي عثمان أختها أم كلثوم في ربيع الأول من السنة التالية. فهل يريد الكليني وضرباؤه من الرواة أن نصدّق أن النبي (يكافئ)!! من يقتل ابنته الأولى بتزويجه الثانية؟! والله لا يدري المرء بماذا يصف هذا؟! بل إن النبي ﷺ زوّج عثمان بأم كلثوم رضي الله عنها «على مثل صَداق رقية، وعلى مثل مصاحبتها» كما ثبت ذلك في روايات كثيرة صحيحة. ولا ريب أن في هذا تنويهاً بالزواج الأول، وأن عثمان قد بلغ في إكرام رقية وحسن صحبتها غاية ما يفعله رجل كريم حيي سمح، وَصول للرحم، فَعولٌ للخيرات، مع ابنة نبيه الذي صدّقه واتبعه وكان من أوائل من آمن برسالته.

أخرج ابن عساكر بإسناد متصل عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وبآخر مرسل عن سعيد ـ في سياق روايات عديدة ـ أن رسول الله ﷺ قال: «يا عثمان هذا جبريل يأمرني عن أمر ربي أن أزوجك أم كلثوم على مثل صداقها ـ صداق رقية ـ ومثل صحبتها»[(٢)].

حتى إذا توفيت أم كلثوم رضي الله عنها سنة تسع، وقد صحبها عثمان ـ

---

(١) البداية والنهاية (٥/ ٣٠١).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٤١/ ٢٦ ـ ٢٧) وانظر الصفحات التالية.

نحواً من ستة أعوام ـ بمثل ما صحب به أختها الكبرى رقية رضي الله عنها، قال الرسول الأكرم: «لو كانت عندي ثالثة لزوجتها عثمان»، وفي رواية قال رسول الله ﷺ: «لو كنَّ عشراً لزوجتهنَّ عثمان»![1] والروايات في هذا كثيرة أيضاً.

أيُّ فضل هذا الذي ذهب به هذا الصحابي الجليل الكريم في تاريخ الإسلام، وتاريخ بني الإنسان، حتى كان الفضل المضاعف عنوان حياته أو أبرز ما انفرد به في هذا التاريخ؟

٣ ـ رواية إمامية أخرى:

وقبل أن نؤمئ إلى معالم هذا الفضل الذي تكفّلت بشرحه وبيانه كتب الحديث والسير والتراجم وكتب التاريخ، نضيف إلى هذا الحديث الذي أورده الكليني، رواية أخرى أوردها صاحب (مصابيح الأنوار) لها صلة بموضوع زواج سيدنا عثمان بكلٍ من رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما. كما أن شرحها و (بيانها) الذي كتبه صاحب هـذا الكتاب ـ المحـدّث الحجة السيد عبد الله شبّر ـ له صلة كذلك بهذه الأوصاف التي وصف بها (الكليني) عثمان رضي الله عنه: حتى لكأن هذا من (تقاليد) العقائد الإمامية!!

مع الإشارة إلى أن ما تضمنه هذا الشرح والبيان من روايات ونقول عن العلاّمة الفقيه المحقق الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)[2] وبعض علماء الإمامية

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير (٥/ ٣١٦) وتاريخ دمشق (٤١/ ٢٩).

(٢) هو الفقيه محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الملقب بالشيخ المفيد، قالوا: إما لأن الإمام صاحب العصر لقبه به؛ أو لأن الذي لقبه بهذا اللقب شيخه علي بن عيسى الرمّاني. وقد خاطبه إمام العصر بـ(الأخ السديد، والمولى الرشيد، أيها المولى المخلص في ودّنا، الناصر لنا»، كما خاطبه بصفات عالية أخرى. الأمر الذي حمل بعض كتّاب التراجم على القول: إن من يتخذه (حجة الزمن) عليه السلام أخاً له، ويعترف له بالصدق في الأقوال، والرشد في الأمر، هو فوق مستوى البشر بعد الحجج الأطهار» انظر ترجمته في أول كتابه: (الفصول المختارة من العيون والمحاسن) ص: ب ـ ج. [دار الأضواء ـ لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م].

الآخرين، يبرز مدى الاختلاف والتعارض والتناقض في هذه النقول والروايات:

قال في (مصابيح الأنوار): «الحديث ١٢٣: ما رويناه عن (الصّدوق) في (الخصال) بإسناده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ولد لرسول الله «ص» ـ هكذا ـ من خديجة: القاسم، والطاهر وهو عبد الله، وأم كلثوم، ورقية، وزينب، وفاطمة. تزوج علي بن أبي طالب فاطمة عليها السلام، وتزوج أبو العاص بن الربيع، وهو رجل من بني أمية، زينب. **وتزوج عثمان بن عفان أم كلثوم فماتت ولم يدخل بها، فلما ساروا إلى بدر زوّجه رسول الله ﷺ رقية!**».

قلت: وقبل أن نورد ما كتبه السيد شبّر في بيانه، أو في شرحه وتعليقه على هذه الرواية: نشير إلى أنها تنص على أن رقية وأم كلثوم كانتا ابنتي رسول الله ﷺ، وأن عثمان ﷺ، تزوج أولاً أم كلثوم وأنها ماتت قبل أن يدخل بها. وأنها بعد أن ماتت تزوج أختها رقية. أي أن زواجه ﷺ بأم كلثوم كان سابقاً على زواجه بأختها رقية رضي الله عنهما، وأن زواجه برقية كان مع خروج المسلمين إلى بدر في العام الثاني من الهجرة، أو بين يدي هذا الخروج.

قال شبّر في الـ (بيان):

«وفي الأنوار، والكشف، واللمع، وكتاب البلاذري أن زينب ورقيّة كانتا ربيبتيه...».

قلت: وهذا معناه: التسليم بأن رقية أكبر من أم كلثوم رضي الله عنهما؛ لأن رقية كما زعم أصحاب هذه الكتب: ابنة السيدة خديجة ـ رضي الله عنها ـ من زوجها الأول، وليست من بنات النبي ﷺ ومعناه أيضاً: أن عثمان ﷺ تزوج بابنة واحدة من بنات النبي ﷺ ـ وهي أم كلثوم ـ وليس باثنتين. وهذا

مغاير لما ذكره العلاّمة الصّدوق في الرواية محل الشرح والتعليق، ولما أجمع عليه المؤرخون وكتّاب السير. ويبدو أن الذين قالوا: إن زوجته الثانية هي زينب وليست أم كلثوم إنما قصدوا إلى القول: إن عثمان تزوج ربيبتي رسول الله، وليس ابنتيه، فتأمل هذه الأقوال ما أعلاها في درجات الخلط.

ويتابع شبّر فيقول: «وأما رقية فتزوجها عتبة، وأم كلثوم تزوجها عتيبة، وهما ابنا أبي لهب، فطلقاهما. فتزوج عثمان رقية بالمدينة».

قلت: قال الحافظ ابن كثير: «وأما رقية فكان قد تزوجها أولاً ابن عمها عتبة بن أبي لهب، كما تزوج أختها أم كلثوم أخوه عتيبة بن أبي لهب. ثم طلقاهما قبل الدخول بُغضة في رسول الله ﷺ حين أنزل الله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ السورة، فتزوج عثمان بن عفان ؓ رقية، وهاجرت معه إلى أرض الحبشة. ويقال: إنه أول من هاجر إليها، ثم رجعا إلى مكة، وهاجرا إلى المدينة. وولدت له ابنه عبد الله، فبلغ ست سنين، فنقره ديك في عينه فمات، وبه كان يكنى أولاً، ثم اكتنى بابنه عمرو. وتوفيت وقد انتصر رسول الله ببدر يوم الفرقان يوم التقى الجمعان»(١).

قال شبّر: «فتزوج عثمان رقية بالمدينة، وولدت له عبد الله صبياً لم يتجاوز ست سنين، وكان ديك نقره على عينه فمات، وتزوج بعدها أم كلثوم، ولا عقب للنبي إلا من ولد فاطمة».

قلت: الزوجة الثانية لعثمان ؓ ـ إذن ـ هي أم كلثوم، وليست رقية كما قال الصدوق.

«وقال الشيخ المفيد في (المسائل السروية) في جواب من سأل عن تزويج النبي ﷺ ابنتيه زينب ورقيّة من عثمان»!

قلت: صارتا الآن بنتي النبي ﷺ لا ربيبته! وصارت الزوجة الثانية

---

(١) البداية والنهاية ٥/ ٣١٦.

لعثمان: زينب وليست أم كلثوم!

قال ـ أي الشيخ المفيد ـ : «وليس ذلك بأعجب من قول قوم لوط، فدعاهم إلى العقد على بناته وهم كفّار ضلاّل قد أذن الله تعالى في هلاكهم. وقد زوَّج رسول الله ﷺ ابنتيه قبل البعثة كافرين كانا يعبدان الأصنام: أحدهما: عتبة بن أبي لهب، والآخر: أبو العاص بن الربيع».

قلت: وأين ذهبت الثالثة (أم كلثوم) التي تزوجها عتيبة كما قال المحدث الحجة السيد شبّر؟ أو لعله لم يكن كافراً يعبد الأصنام، ولهذا لا يجوز أن يشبّه به عثمان أو يقاس عليه!!!.

يتابع الشيخ المفيد: «فلما بُعث رسول الله ﷺ فرّق بينهما وبين ابنتيه، فمات عتبة على الكفر، وأسلم أبو العاص فردّها عليه بالنكاح الأول[1]. ولم يكن ﷺ في حال من الأحوال كافراً ولا موالياً لأهل الكفر، وقد زوّج من يتبرأ من دينه وهو معادٍ له في الله عزّ وجلّ. وهما اللذان ـ هكذا ـ زوجهما!! عثمان بعد هلاك عتبة وموت أبي العاص.

قلت: رواية شبّر السابقة تقول: إن النبي ﷺ زوج رقية من عثمان بعد طلاقها من عتبة، والشيخ المفيد يقول: إن النبي ﷺ زوّجها منه بعد هلاك عتبة!! أما أبو العاص بن الربيع فقد أسلم في العام السادس من الهجرة. وتوفيت زينب ـ رضي الله عنها ـ في العام الثامن، والشيخ المفيد يقول: إن عثمان رضي الله عنه تزوجها، أي زينب بعد موت زوجها أبي العاص!! وقد توفي أبو العاص في العام الثاني عشر من الهجرة، أي أن سيدنا عثمان تزوج زينب بعد وفاتها بأربعة أعوام!!! فتأمل هذا العلم بالتاريخ والسيرة، وهذه العناية

---

(١) أخرج الإمام أحمد من حديث ابن عباس ـ بإسناد حسن ـ أن رسول الله ﷺ ردّ زينب على أبي العاص بن الربيع، وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين، على النكاح الأول، ولم يحدث شهادة ولا صَداقاً». [المسند: ح٢٣٦٦ (٤/ ١٩٥)].

الفائقة ببنات النبي والبيت النبوي الكريم.

يتابع الشيخ المفيد في تعليل أو تفسير تزويج النبي ابنتيه من عثمان ـ وأعني رقية وأم كلثوم وليس رقية وزينب رضي الله عنهن وعن ذي النورين فيقول ـ ويابئس ما يزعم أو يقول ـ :

«وإنما زوّجه النبي على ظاهر الإسلام، ثم إنه تغيّر بعد ذلك [قلت: هذا كلام متناقض؛ لأن (ظاهر) عثمان لم يتغير! وليس في كل ما يقوله المفيد وغيره أو يروونه! ما يخالف ذلك] ولم يكن على النبي تبعةٌ في ما يحدث في العاقبة. هذا على قول بعض أصحابنا.

«وعلى قول فريق آخر: إنه زوّجه على ظاهر الإسلام وكان باطنه مستوراً عنه، ويمكن أن يستر الله عن نبيّه صلى الله عليه وآله نفاق كثير من المنافقين، وقد قال تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [التوبة: ١٠١]، **فلا ينكر أن يكون في أهل مكة كذلك**، والنكاح على الظاهر دون الباطن»

قلت: هذا من أعجب وأغرب ما تقع عليه العين؛ لأن النفاق إنما نجم في المدينة بعد الهجرة، ولم يكن له وجود في مكّة، والله تعالى يقول: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ﴾، ولهذا فإن المسألة لا يصح فيها القياس ـ علماً بأن الإمامية لا يقولون بالقياس، ويلعنون الإمام أبا حنيفة؛ لأنه كان يقول به! ـ وما يزال الطلبة يتلقون على مقاعد الدرس أن النفاق قد نجم في المدينة لحاجة مَن في نفسه مرض لمصانعة الإسلام والمسلمين، بعد أن قويت شوكة المسلمين وأقاموا دولتهم، ولم يسلك هذا السبيل أحد في مكة لعدم حاجته إلى ذلك، والمسلمون قلّة لا سلطان لهم، بل كانوا يحاربون جهاراً نهاراً على رؤوس الأشهاد[1]. وقد كان عثمان من المسلمين الأوائل الذين عُذبوا في الله حين

(١) راجع كتابنا: علوم القرآن وإعجازه، ص٢١٦ ـ ٢١٧.

دخلوا في الإسلام!! ومن يقرأ سورة التوبة وسورة المنافقون يعلم متى نجم النفاق، ومن هم المنافقون؟!

قال: «وأيضاً يمكن أن يكون تعالى قد أباحه مناكحة من ظاهره الإسلام وإن علم من باطنه النفاق وخصّه بذلك ورخّص له فيه، [قلت: ما الحكمة؟ وما هذا التقوّل على الله تعالى؟]، كما خصّه في أن يجمع بين أكثر من أربع حرائر في النكاح، وأباحه أن ينكح بغير مهر، ولم يحظر عليه المواصلة في الصيام، **ولا في الصلاة بعد قيامه من النوم بغير وضوء**!! وأشباه ذلك مما خُصّ وحظر على غيره من عامّة الناس».

قلت: مسألة النفاق باطلة ومكذوبة من الأساس فلا داعي لهذا القياس، وإن كان القياس في الأمور الخاصة أو التي تعد استثناء لا يقول به أحد! أما حكاية الصلاة بغير وضوء فهي خصوصية غريبة، ولم نسمع بها من قبل على كل حال، ونترك أمرها للباحثين.

قال: «فهذه أجوبة ثلاثة عن تزويج النبي عثمان، وكل واحدٍ منها كاف بنفسه مستغنٍ عما سواه»[1]

قلت: أي نعم! ولا فُض فوه، فإن في كل واحد منها ما يكفي ـ وزيادة ـ من الزُّور والجهالة والاستخفاف بالعقول! ولا بدّ من الإشارة أخيراً إلى أن روايات عدم المصاهرة بين النبي وعثمان كذب مفضوح محترف! قال علي مخاطباً عثمان ـ رضي الله عنهما ـ : «وما ابن قحافة ولا ابن الخطاب أولى بعمل الحق منك، وأنت أقرب إلى رسول الله ﷺ وشيجة رحم منهما، وقد نلت من صهره ما لم ينالا . .» (نهج البلاغة: خ١٦٢ ص٢٨١).

---

(١) مصابيح الأنوار للسيد عبد الله شبّر ٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦ . قال الكليني: «وتزوج النبي خديجة وهو ابن بضع وعشرين سنة، **فولد له منها** قبل مبعثه عليه السلام: القاسم ورقية وزينب وأم كلثوم» . أصول الكافي ١/ ٣٣٣ (باب مولد النبي ﷺ ووفاته) .

ونعود لبيان معالم الفضل الذي ذهب به عثمان ﷺ، في التاريخ، فنقول:

٤ ـ عثمان صاحب الفضل المضاعف:

١ ـ تزوج بابنتي خير خلق الله محمد بن عبد الله النبي العربي القرشي الهاشمي صلوات الله وسلامه عليه. ولهذا لُقب بذي النورين. قيل للمهلب ابن أبي صفرة: لِم قيل لعثمان ذا النورين؟ قال: لأنه لم يُعلم أن أحداً أرسل ستراً على ابنتي نبي غيره![1].

وروى خيثمة في فضائل الصحابة عن النزال بن سبُرة العامري (أحد الذين أخذوا عن أبي بكر وعثمان وعلي، وهو من شيوخ الشعبي والضحاك وطبقتهما) قال: قلنا لعليّ رضي الله عنه: حدّثنا عن عثمان! فقال: «ذاك امرؤ يدعى في الملأ الأعلى ذا النورين»[2].

٢ ـ هاجر الهجرتين: هاجر إلى أرض الحبشة فاراً بدينه مع زوجته رقية. وكان أول خارج إليها، وتابعه سائر المهاجرين. ثم هاجر الهجرة الثانية إلى المدينة[3].

٣ ـ اشترى الجنة أو وُعد بها مرتين: يوم اشترى بئر رومة، ويوم جهّز جيش العسرة[4]، وقال فيه النبي ﷺ: **«ما ضرَّ عثمان ما فعل بعد اليوم»** وكرّرها مرتين![5].

٤ ـ تستحي منه الملائكة والناس: قال النبي ﷺ ـ كما جاء في صحيح مسلم ـ **«ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة!»**[6] وإن شئت قلت:

---

(١) الاستيعاب للحافظ ابن عبد البر (٣/ ١٥٦).

(٢) محب الدين الخطيب: من تعليقه على العواصم والقواصم، ص ٥٤. وانظر: الإصابة لابن حجر ٤/ ٢٢٣.

(٣) الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ١٥٥) والبداية والنهاية (٥/ ٣١٦).

(٤) الاستيعاب (٣/ ١٥٧). ومجمع الزوائد (٩/ ٨٥). وتاريخ دمشق (٤١/ ٢٢٠ ـ ٢٢٥).

(٥) البداية والنهاية (٧/ ٢٠١).

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ح (٢٤٠١) ص١٤٦٦.

تستحي منه الملائكة والأنبياء.

٥ ـ بايع يوم بيعة الرضوان مرتين: بعث النبي عثمان إلى قريش «ولو كان أحد أعزّ ببطن مكة من عثمان لبعثه»، فلما أبطأ عليه، قال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: «هذه يد عثمان»، فضرب بيده الأخرى عليها، فقال: «هذه لعثمان»[١].

قال ابن عبد البر: «وروينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: يد رسول الله لعثمان خير من يد عثمان لنفسه! وفي رواية الترمذي[٢]: «فكانت يد رسول الله ﷺ لعثمان خيراً من أيديهم لأنفسهم» أما عثمان فقال: فشمال رسول الله خيرٌ من يميني[٣]. ولما تمت البيعة جاء عثمان فبايعه، حتى لكأن عثمان أضحى صاحب يدين، عثمانية ومحمّدية! رضي الله عنه وأرضاه.

٦ ـ بشّره النبي ﷺ بالشهادة مرتين: يوم كان يقف على جبل أحد[٤]. ويوم قال عليه الصلاة والسلام: «ائذن له أو افتح له وبشّره بالجنّة مع بلوى تصيبه»[٥].

٧ ـ خدم كتاب الله تعالى أو كتبه مرتين، كتب الوحي بين يدي النبي

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٤١/ ١٧٠ ـ ١٧١)

(٢) الاستيعاب (٣/ ١٥٦) وجامع الترمذي ح٣٧٠٢ ص٨١٠.

(٣) ابن عساكر (٤١/ ١٧٠) ومجمع الزوائد (٩/ ٨٤).

(٤) قال سهل بن سعد: ارتجّ أحد، وكان عليه رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان، فقال له رسول الله ﷺ: «**اثبت فإنما عليك نبيٌّ وصدّيق وشهيدان**» الاستيعاب (٣/ ١٥٦). وتاريخ دمشق (٤١/ ١٩٣ و٢٢١) وأخرج الإمام أحمد من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ: «اهدأ، فما عليك إلا نبي أو صدّيق أو شهيد».
قال المحققون: «إسناده قوي على شرط مسلم. وأخرجه مسلم (٣٤١٧) (٥٠)، والترمذي (٣٦٩٦) وغيرهما: المسند ح٩٤٣٠ الجزء ١٥ ص٢٥٢.

(٥) في البخاري ح (٣٦٧٤)، ومسلم ح (٢٤٠٣). وانظر: روايات تاريخ دمشق (٤١/ ٩٠ ـ ١٠٠).

ﷺ، وكان النبي الكريم يقول له: اكتب عثمان، أو اكتب عُثيم[1]. وقال هو عن يده الشريفة الطاهرة: والله إنها أول يدٍ كتبت المفصّل ـ الأجزاء الأخيرة من القرآن ـ ثم نسخ القرآن في المصاحف وبعث بها إلى الأمصار وهو خليفة للمسلمين رضي الله عنه وأرضاه. أمره النبيُّ فكتب الوحي. ثم أمر هو المسلمين فنسخوه في مصاحف.

٥ ـ الخليفة الشهيد رضي الله عنه:

هذا هو عثمان بن عفان في روايات أهل السنة، وفي واقع التاريخ: والذي قال فيه أمير المؤمنين علي عليه السلام: «كان عثمان أوصلنا للرحم، وكان من الذين آمنوا ثم اتقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين»[2]، والذي قال فيه أيضاً: «من تبرأ من دين عثمان فقد تبرأ من الإيمان..»[3].

فهل نصدق هذا كله، أو نصدق الكليني الذي سمّاه (فاسقاً)! ووصفه بـ(كأنه لا يوقن أن الوحي يأتي محمداً ﷺ)، واتهمه بأنه قاتل رقية، وأن اللعنات السبعة أو العشرة التي لعن بها المغيرة أصابت جميعها عثمان، فضلاً عن السخافات التي تضمنتها روايته الآثمة، قال ابن عبد البر: «وثبت عن

(١) تاريخ دمشق (٤١/ ٦٦) من حديث عائشة رضي الله عنها. وروى الإمام البخاري في (الأدب المفرد) قال: حدثنا محمد بن عقبة قال: حدثنا محمد بن إبراهيم اليشكري البصري قال: حدثتني جدّتي أم كلثوم بنت ثمامة أنها قدمت حاجَّةً، فإن أخاها المخارق بن ثمامة قال: ادخلي على عائشة (رضي الله عنها) وسليها عن عثمان بن عفان، فإن الناس قد أكثروا فيه عندنا. قالت: فدخلت عليها فقلت: بعض بنيك يقريك السلام ويسألك عن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) قالت: وعليه السلام ورحمة الله. قالت: أمّا أنا فأشهد على أنّي رأيت عثمان في هذا البيت في ليلة قائظة، ونبيُّ الله ﷺ و جبريلُ يوحي إليه، والنبيُّ ﷺ يضرب كفّ ـ أو كتف ـ ابنِ عفان بيده: «اكتب عُثْم» فما كان الله يُنزل تلك المنزلة من نبيّه ﷺ إلا رجلاً عليه كريماً. فمن سبّ ابن عفّان فعليه لعنة الله». أخرجه الإمام أحمد. انظر الأدب المفرد للإمام البخاري. تحقيق الأخ العالم الفاضل الأستاذ محمد هشام البرهاني. [الحديث رقم ٨٢٨ ص٣٦٣ ـ ٣٦٤].
(٢) الاستيعاب (٣/ ١٥٧).
(٣) الاستيعاب (٣/ ١٥٧).

النبي ﷺ أنه قال: سألت ربي عز وجل ألا يدخل النار أحداً صاهر إليَّ أو صاهرت إليه»[(١)] ورضي الله عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي.

وإذا فاتنا الكثير مما لا يحتمله السياق في هذا التعليق الموجز، فأرجو ألا تفوتنا الإشارة ـ بعد كل هذا ـ إلى أن الخليفة الراشد قد وقى بنفسه المؤمنين يوم الدار، يوم فاضت روحه إلى بارئها شهيداً صائماً تالياً للقرآن. وهذا أمر لا يسع أحداً جهله! فكيف يقدم على قتل غيره! أو على قتل زوجته وابنة نبيه، كما صورته هذه الملحمة التي لم ينسجها إلا خيال مريض، ونفس لئيمة!

قال الحافظ ابن كثير: «قال عثمان للذين كانوا عنده في الدار من المهاجرين والأنصار، وفيهم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، والحسن والحسين، ومروان، وأبو هريرة، وخلق من مواليه: أقسم على من لي حق عليه أن يكف يده وأن ينطلق إلى منزله، وقال لرقيقه: من أغمد سيفه فهو حر..»[(٢)].

وأخرج ابن عساكر بسنده عن أبي قتادة، قال: دخلت على عثمان وهو محصور، أنا ورجل من قومي نستأذنه في الحج، فأذن لنا. فلما خرجت استقبلني الحسن بن علي بالباب، فدخل وعليه سلاحه، فرجعت معه، فدخل فوقف بين يدي عثمان، قال: يا أمير المؤمنين، ها أنا ذا بين يديك، فمُرني بأمرك، فقال له عثمان: يابن أخي، وصلتك رحم! إن القوم ما يريدون غيري. ووالله لا أتوقّى بالمؤمنين، ولكن أوقّي المؤمنين بنفسي...»[(٣)].

وأخرج أيضاً بسنده عن أبي هريرة قال: أتيت عثمان بن عفان يوم الدار.

---

(١) الاستيعاب (٣/ ١٥٦).
(٢) البداية والنهاية (٧/ ١٨١ ـ ١٨٢).
(٣) تاريخ دمشق (٤١/ ٢٦٤).

فقلت: جئت أقاتل معك، فقال: أيسرّك أن تقتل الناس كلهم؟ قلت: لا، قال: فإنك إن قتلت نفساً واحدة كأنك قتلت الناس كلهم، فقال: انصرف مأذوناً غير مأزور. قال: ثم جاء الحسن بن علي بن أبي طالب، فقال: يا أمير المؤمنين جئت أقاتل معك، فأمرني بأمرك، فالتفت عثمان إليه، قال: انصرف مأذوناً لك، مأجوراً غير مأزور، جزاكم الله من أهل بيت خيراً»(١).

وأخرج بسنده ـ في سياق روايات كثيرة ـ عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، قال: قال عثمان يوم الدار: إن أعظمكم عنّي غناء: رجل كفّ يده وسلاحه»(٢).

قال العلماء: «عثمان أمير البررة، وقتيل الفجرة، مخذولٌ من خذله، منصور من نصره» وقال: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر، والسهل والجبل»(٣).

---

(١) المصدر السابق (٤١/ ٢٦٢).

(٢) نفس المصدر (ص٢٦٣). ومع هذا كله، فإن صورة عثمان رضي الله عنه لا تعدو أن تكون في كتب الإمامية: صورة قاتل! أو الذي (يضرب) حتى القتل! قال النوري: «ولما أراد عثمان جمع المصاحف (!!) امتنع عبد الله (بن مسعود رضي الله عنه) من دفع مصحفه، فضربه حتى كسر منه ضلعين، فصار عليلاً حتى مات من علته. وهذا من المطاعن المعروفة على ابن عفّان، كما قُرر في محلّه!» ا.هـ. لا فض فوه! انظر كتابه: فصل الخطاب ص٢١. وراجع حول موقف ابن مسعود رضي الله عنه من حرق الصحف ـ أو المصاحف ـ الذي أمر به الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه، كتابنا: علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه ص١٤٠ ـ ١٥٠.
وقد كان عثمان في المدينة، وابن مسعود في الكوفة، ويبدو لنا ـ بهذه المناسبة ـ أن تكسير الأضلاع كان أحد أسباب تقدم طب العظام في الحضارة الإسلامية! وبخاصة أن أصحاب التخصص في هذا التكسير هم الخلفاء الراشدون! أو عمر وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ على وجه التحديد! ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

(٣) العواصم والقواصم (ص٧٣) مكتبة السنة ط٦/ ١٤١٢هـ. القاهرة. وجاء في كتاب له إلى معاوية جواباً: «... ثم ذكرت ما كان من أمري وأمر عثمان، فلك أن تجاب عن هذه لرحمك منه، فأيّنا كان أعدى له، وأهدى إلى مقاتله: أمَّن بذل له نصرته فاستقعدَه واستكفَّه، أمّن استنصره فتراخى عنه وبثّ المنون إليه حتى أتى قدره عليه؟ كلاّ والله ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨] نهج البلاغة=

٦ ـ حكاية اللعن:

ونشير أخيراً إلى أن صيغة اللعن وتكراره وعدّه باليمين! ـ على النحو المذكور في الشق الأول من حديث الكليني ـ ليس معهوداً في السنة والسيرة، وإن كان معهوداً في كتب الإمامية ـ ولعله لو قال: عدّهن بشماله، لكان أقرب أخرج الإمام البخاري في (الأدب المفرد) والإمام مسلم في صحيحه، وأبو داود، وابن حبّان، والحاكم، والإمام أحمد، عن أبي الدرداء قال: قال النبي ﷺ: «**إن اللعّانين لا يكونون يوم القيامة شهداء ولا شفعاء**». وأخرج البخاري في (الأدب المفرد) ومسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة قال: قيل: يا رسول الله! ادع الله على المشركين، قال: «**إني لم أُبعث لعّاناً ولكن بعثت رحمة**»[1].

وأخرج الإمام البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك قال: «**لم يكن النبي ﷺ سباباً ولا فحاشاً ولا لعّاناً**»[2]، وفي رواية أخرى عنه رضي الله عنه قال:

= رقم ٢٦٧ ص٤٩٩ ـ ٥٠٠. قال ابن أبي الحديد: والله لقد نصرَ عثمانَ نصراً لو كان المحصور جعفر بن أبي طالب لم يبذل له إلا مثله، فاستقعده واستكفّه: طلب منه القعود والكفّ عن نصرته رضي الله عنهما.
ونقل البلاذري في (أنساب الأشراف) ـ ٥/١٠٣ ـ عن المدائني عن سلمة بن عثمان عن علي بن زيد عن الحسن قال: دخل عليٌّ يوماً على بناته وهن يمسحن دموعهن، فقال: ما لكنّ تبكين؟ قلن: نبكي على عثمان، فبكى وقال: ابكين. انظر العواصم من القواصم: تعليق محبّ الدين الخطيب ص١٤١ المكتبة السلفية، الطبعة الثامنة ١٤٢٤ القاهرة.

(١) الأدب المفرد في: ١٤٦ ـ باب اللعان: ح٣١٦، ٣٢١. ومسلم في: ٤٥ ـ كتاب البر والصلة: ح٨٥ و٨٦ و٨٧. وانظر مسلم بشرح النووي ح٢٥٩٨ و٢٥٩٩ ص١٥٤٩ وعلّل الإمام النووي صيغة المبالغة هذه، أو صيغة التكثير بقوله: «لأن هذا الذم في الحديث إنما هو لمن كثر منه اللعن؛ ولأنه يخرج منه أيضاً اللعن المباح، وهو الذي ورد به الشرع، وهو لعنة الله على الظالمين. «**لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، وهذا الحديث أخرجه الشيخان.

(٢) صحيح البخاري ح (٦٠١٣) ص١١٦٧.

«لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا لعّاناً ولا سباباً»[(١)] .

ولا ريب في أن التكرار المذكور يدخل في صيغة المبالغة هذه . وحتى عندما لعن بعض أحياء من العرب يوم بئر معونة بعد أن غدروا بسبعين من القراء لم يزد على القول: اللهم العن لحيان ورعلاً وذكوان ، في سياق دعاء القنوت الذي لم يلبث أن تركه ـ أي الدعاء عليهم ـ بعد نحو شهر ، بل لقد فعل ذلك استجابة لبعض الآيات الكريمة التي نزلت عليه ، أخرج الشيخان البخاري ومسلم عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحد ، أو يدعو لأحد ، قنت بعد الركوع ، فربما قال ، إذا قال سمع الله لمن حمد: «اللهم ربنا لك الحمد ، الله انج الوليد بن الوليد ، وسلمة ابن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، اللهم اشدد وطأتك على مضر ، واجعلها سنين كسني يوسف» يجهر بذلك . وكان يقول في بعض صلاته في صلاة الفجر: «اللهم العن فلاناً وفلاناً» لأحياء من العرب ـ وفي رواية مسلم: «اللهم العن لحيان ورعلاً وذكوان ، وعصية عصت الله ورسوله» ـ حتى أنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨] [(٢)] .

وأخرج البخاري من حديث أنس ﷺ في مأساة بئر معونة أيضاً ، قال: «فدعا النبي ﷺ عليهم شهراً في صلاة الغداة ، وذلك بعد القنوت ، وما كنّا نقنت»[(٣)] . وفيه أيضاً في رواية أخرى عن أنس قال: «حتى كانوا ـ أي القراء السبعين ـ ببئر معونة ، قتلوهم وغدروا بهم ، فبلغ النبي ﷺ فقنت شهراً يدعو في الصبح على أحياء من أحياء العرب ، على رعل وذكوان وعصيّة

---

(١) صحيح البخاري ح (٦٠٤٦) ص١١٦٩ .
(٢) البخاري ح (٤٥٦٠) ص٨٦٤ . ومسلم بشرح النووي ح (٦٧٥) ص٤٧٤ .
(٣) البخاري ح (٤٠٨٨) ص٧٧٧ .

وبني لحيان»[١].

٧ ـ بين عثمان وعلي رضي الله عنه:

قلت: ويحضرني في ختام هذا التعليق ما رواه الصَّدوق أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه ـ صاحب كتاب (من لا يحضره الفقيه) ثاني الكتب الأربعة ـ بسنده عن قنبر مولى علي عليه السلام قال: دخلت مع علي بن أبي طالب عليه السلام على عثمان بن عفان (قلت: رضي الله عنه) فأحبّا الخلوة، فأومأ إليّ علي عليه السلام بالتنحيّ، فتنحيت غير بعيد، فجعل عثمان يعاتب علياً، وعلي مطرق! فأقبل عليه عثمان فقال: مالك لا تقول؟ فقال: **إن قلت لم أقل إلا ما تكره، وليس لك عندي إلا ما تحبّ**»[٢].

فعثمان يعاتب علياً ـ رضي الله عنهما ـ على موقفه منه أو على مآخذه عليه، وعليّ مطرق لا يتكلم أولا يجيب؛ لأن لكل من الصحابيين الجليلين اجتهاده الخاص أو رأيه المغاير. حتى إذا أقبل عليه عثمان قائلاً: ما لك لا تجيب؟ أجاب سيدنا علي بهذا القول البليغ الذي لا يُعلى عليه في باب الأدب والبيان في أي موقف قريب أو مماثل: إن تكلمت سمعت منّي ما تكره سماعه؛ لأنه يخالف ما تراه أو ما أنت عليه، في حين أن نفسي لا تنطوي لك على غير الحب! يكفيك منّي ما في نفسي. ولن تسمع منى ما تكره سماعه، أو ما تظن أنه يخدش الحب الذي تنطوي عليه لك نفسي، قال بعض الشرّاح: «لقد آثر محبته، وكره إظهار ما فيه تثريبٌ عليه»[٣] رضي الله عنهما وأرضاهما، ونزع ما في صدور المؤمنين من غلّ إلى يوم القيامة.

---

(١) البخاري (٤٠٩٠) ص٧٧٧. وكانت مأساة بئر معونة، وكذلك يوم الرجيع، في صفر عام ٤ من الهجرة. ويذكر بعض الرواة أن خبر المأساتين وصل إلى النبي ﷺ في يوم واحد.

(٢) معاني الأخبار لابن بابويه (ص٣٠٨ ـ ٣٠٩) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. ط١. ١٩٩٠م بيروت.

(٣) تاريخ ابن عساكر: ٤١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١.

* **الحديث الأخير:**

وأعني به الحديث الأخير من أحاديث الباب الذي نقلنا منه حديث (الكافي) الذي فرغنا منه، والذي كان ترتيبه في (الوافي) الثاني والثلاثين. فقد بقي في هذا الباب حديث واحد (الثالث والثلاثون) وهو الذي ختم به الفيض الكاشاني بابه المذكور: (باب أن عامة الصحابة نقضوا عهدهم وارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم).

ونحن بدورنا نختم كتابنا أو مؤلفنا بهذا الحديث و بـ(البيان) الذي عقّب به الفيض الكاشاني عليه.

٦٧٦ ـ ٣٣ (الكافي ـ ٨: ١٦٥ رقم ١٧٨): سهل، عن يعقوب بن يزيد، عن عبد الحميد، **عمّن ذكره**، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لما نفروا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناقته، قالت له الناقة: والله لا أزلت خفاً عن خف ولو قُطّعت إرباً إرباً».

قال الفيض الكاشاني: «الإرب» العضو. وقصة نفرهم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما رواه صاحب (التهاب النيران)!! ـ قلت: والحديث في كتب إمامية عديدة ـ عن حذيفة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما نصب علياً عليه السلام للخلافة بغدير خم في رجوعه من حجة الوداع وأشرف على عقبة هرشي (!) تقدم القوم وقد أخذوا معهم دباباً قد طرحوا فيها حجارة، فدعاني رسول الله ودعا عمار بن ياسر، وأمرني أن أقوم بزمام الناقة، وأمر عمار أن يسوقها، حتى إذا صرنا في رأس العقبة دحرجوا أولئك النفر تلك الدباب بين قوائم الناقة، ففزعت الناقة وكادت أن تنفر[1]، فصاح بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

---

(١) في دعاء صنمي قريش الذي أشرنا إليه في موضع سابق: نص على هذه الحكاية في بعض المقاطع، قال: «اللهم العنهما بكل آية حرّفوها، وفريضة تركوها، وسنة غيّروها... وحيلة أحدثوها، وخيانة أوردوها! وعقبةٍ ارتقوها! ودبّاب دحرجوها، وأزياف لزموها،=

«اسكني يا مباركة، فليس عليك بأس». قال: حذيفة فوالله الذي لا إلــه إلا هــو لقــد نطقت الناقــة بلسان عربي مبين، وقالت: والله يا رسول الله صلى الله عليك لا زلّت يد عن يد، ولا رجل عن رجل، وأنت على ظهري!!!

«فلما رأى القوم أن الناقة لا تنفر تقدموا إليها ليدفعوها بأيديهم، فجعلت أنا وعمّار نضرب وجوههم بأسيافنا، وكانت ليلة مظلمة، فتأخروا عنّا وقد أيسوا مما دبّروه.

«فقلت: يا رسول الله! من هؤلاء القوم الذين يريدون بك ما ترى؟ قال: «يا حذيفة هؤلاء المنافقون في الدنيا والآخرة» فقلت: يا رسول الله ألا تبعث إليهم رهطاً من أصحابك يأتوك برؤوسهم؟ فقال: «أكره أن يقول الناس دعا قوماً إلى دينه فأجابوه، فقاتل بهم، حتى إذا ظفر بعدوّه فقتلهم، ولكن دعهم فإن الله لهم بالمرصاد، وسيمهلهم قليلاً ثم يضطرهم إلى عذاب غليظ.».

«قلت: يا رسول الله! من هؤلاء؟ قال: هم فلان وفلان، وسمّاهم لي رجلاً رجلاً حتى عرفتهم، ولقد كان فيهم أناس كنت أكره أن يكونوا منهم، فسكت عند ذلك، فقال لي رسول الله ﷺ: «يا حذيفة أتحب أن أريك الذين سميتهم لك بأشخاصهم؟» فقلت: نعم، فداك أبي وأمي، فقال: «ارفع رأسك إلى القوم» فرفعت طرفي نحوهم وهم فوق الثنية، فدعا الله تعالى فبرقت برقة أضاء لها ما كان حولنا حتى خلتها شمساً، فإذا هم أربعة عشر رجلاً: تسعة من قريش، وهم الأول والثاني والثالث، وطلحة، وأبو عبيدة،

= وأمانة خانوها...». ولهذا نظائر في هذا الدعاء، «اللهم العنهما بعدد كل منكر أتوه، وحق أخفوه... وبطن فتقوه، وضلع كسروه، وصك مزقوه...» إلى آخر هذه الكبائر التي اخترعوها، ثم صاروا يَدْعونَ بها، حتى يؤكّدوها أو يصدّقوها، أو حتى تستقر في الثقافة (الشعبية) والوعي العام، أو وعي العوام! مع الإشارة إلى أن أسوأ أو (أخطر) ما ينسب إلى الصحابة الكرام في كتب الشيعة الإمامية، وعلى ألسنتهم، كالقول بتحريف القرآن، ونحوه، أو ما ينسب إلى أهل السنة من تكفيرهم للشيعة أو (للمخالفين) ونحوه، يذكّر بالمثل العربي: رمتني بدائها وانسلّت!

وعبد الرحمن، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص. وخمسة من سائر الناس، وهم: أبو موسى الأشعري، والمغيرة بن شعبة، والأوس بن الحدثان البصري، وأبو هريرة الدوسي، وأبو طلحة الأنصاري»[1].

قلت: لا يصعب (تحليل) هذه الرواية وأمثالها ـ من أحاديث الباب وأبواب أخرى ـ وبيان كيف يتم صياغتها و(اختيار) أبطالها، ولكن لا يشفع لهذه المهارة أو البراعة في الإخراج بكل ما انطوت عليه من الأيمان والمؤكدات و (المعجزات) وأساليب الحوار والاستفهام، و(الإضاءة)، وسائر المؤثرات، لا يشفع لهذا كله في تصديقها، أو في توهم أنها صالحة لتبنى عليها العقائد والمواقف. والله أعلم.

مع الإشارة ـ أخيراً ـ إلى أن صاحب (دلائل الإمامة) يشير إلى قصة العقبة! هذه في سياق الحديث عن أن «الصدّيق والفاروق أسلماً طمعاً» قال فيما رواه عن (صاحب الزمان)! «أنهما كانا يجالسان اليهود، ويستخبرانهم عما كانوا يجدون في التوراة، وفي سائر الكتب المتقدمة الناطقة بالملاحم من حال إلى حال من قصة محمد صلى الله عليه وآله ومن عواقب أمره. وكانت اليهود تذكر أن لمحمد صلى الله عليه وآله تسلطاً على العرب، كما كان لبخت نُصّر على بني إسرائيل. غير أنه كاذب في دعواه أنه نبي، فأتيا محمداً فساعده! على قول شهادة أن لا إله إلا الله، وتابعاه طمعاً في أن ينال كل واحدٍ منهما من جهته ولاية بلد إذا استقامت أموره واستتبت أحواله، فلما أيسا من ذلك تلثّما وصعدا العقبة مع عدّة من أمثالهما من المنافقين على أن يقتلوه، فدفع الله كيدهم وردهم بغيظهم لم ينالوا خيراً . .»[2].

---

(١) الوافي، للفيض الكاشاني: المجلد الثاني ح(٦٧٦) ص٢١٣ ـ ٢١٥.
(٢) دلائل الإمامة، لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري، ص٢٧٦.

قلت: والطريف أن هذه الرواية عن صاحب الزمان تقول: إنهم صعدوا العقبة في محاولتهم قتل ـ أو اغتيال ـ النبي ﷺ؛ لأنهم أيسوا من تحقيق أطماعهم في ولاية بلد!! في حين أن رواية الكافي عن أبي عبد الله تقول: إن حكاية هذه العقبة التي ارتقوها كانت بسبب حديث غدير خم! ونحن لم نطلع على سبب ثالث أو أسباب أخرى، بحكم عدم متابعتنا لهذه الأحداث (الجليلة) التي تسخر من عقل العقلاء، وإيمان المؤمنين، وتاريخ المؤرخين، ومن خلق الله أجمعين.

*** تعليق عابر حول ردة ـ أو كفر ـ الصحابة:**

إن القول بردة الصحابة ـ بأسرهم ـ هو قول (الكاملية) كما ذكر القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ)، قال القاضي ـ رحمه الله ـ: « ورئيس هذه المقالة أبو كامل معاذ بن الحصين النبهاني الكوفي. وقال هشام بن الحكم (ت١٧٩هـ): ارتدوا كلهم إلا نفراً يسيراً». ثم قال القاضي: إنهم ربطوا هذه الردة بيوم الغدير؛ لأن رسول الله ﷺ ـ كما قالوا ـ «استخلف على أمّته في هذا اليوم رجلاً بعينه، وقد أجابته أمّته إلى ذلك وأظهرت السمع والطاعة! فلما قبض رسول ﷺ أبطلوا ذلك وارتدوا»!!

وأضاف القاضي قائلاً: إن هذه الطائفة ـ أي المكفّرة للصحابة ـ «في سنيّ نيّفٍ وخمسين وثلاثمائة للهجرة، **اتخذت من هذا اليوم عيداً، ليؤكدوا كذبهم في المهاجرين والأنصار في أنهم ارتدوا**»[1].

---

(١) ذكر الخوانساري وغيره من علماء الإمامية أن الذي أمر بالتهنئة والسرور يوم الغدير، وبالنوح والبكاء وإقامة المآتم على الحسين ـ في السكك والأسواق ـ هو معز الدولة البويهي (أحمد بن بويه ابن فناخسرو ت ببغداد عام٣٥٦هـ). انظر: روضات الجنّات لمحمد باقر الخوانساري ٦/ ١٣٩ ط. بيروت ١٩٩١، و(الكنى والألقاب) لعباس القمي ٢/ ٤٣٠، ووفيان الأعيان لابن خلّكان ١/ ٥٦.

قلت: وفحوى ذلك: أن هذا الإفصاح عن هـذه الردّة، والاحتفاء بيوم الغدير، حدث في ظل دولة بني بويه ـ الشيعية ـ التي حكمت بغداد (من ٣٣٤هـ إلى ٤٤٧هـ) ـ والتي عاصرها القاضي، وتقلّد فيها منصب قاضي القضاة ـ وبعد عصر الكليني بنحو أربعة عقود. ومع ذلك فإن (أحاديث) الردة التي (رواها) الكليني، والعيد الذي استحدثه القوم، والهالة السماوية والأرضية التي أحاطوه بها ـ في (أحاديث) كذلك[1] ـ لم يعبأ به المجتمع الإسلامي في العراق وسواها، أو لم يلتفت إليه، حتى من قبل الشيعة الذين وصفوا ما قام به المهاجرون والأنصار يوم السقيفة بـ(المؤامرة) على علي ﷺ، بوصفه الرجل الذي عيّنه رسول الله، وليس شورى وتداولاً للرأي وإبداءً للحجج، ثم اتفاقاً كان النبي ﷺ نفسه قد وطّأ له بإشاراته إلى استخلاف أبي بكر ﷺ (راجع باب مناقبه في الصحاح). فهذا الشريف المرتضى (٣٥٥ ـ ٤٣٦هـ) في بغداد ـ على سبيل المثال ـ ينافح عن موقف سيدنا علي ﷺ فيما أسماه ـ أي الشريف ـ «عدم منازعته **للمتآمرين**، على الرغم من نصّ النبي على خلافته عليه السلام» على حد قوله، فقال أو تساءل:

«ثم ما المنكر من أن يكون خاف من الإنكار من ارتداد القوم عن الدين، وخروجهم عن الإسلام، ونبذهم شعار الشريعة، فرأى أن الإغضاء أصلح في الدين، من حيث كان يجرّ الإنكار ضرراً فيه لا يُتلافى»[2].

إن ارتداد الصحابة عن الدين ضرر لا يُتلافى كما يقول أو يقرر بحق، ولهذا فقد تجنّب سيدنا علي وقوعهم، أو (إيقاعهم) فيه إن هو نازعهم أو أنكر عليهم، فأمضى ما قاموا به أو اتفقوا عليه، وإن شئت قلت: (أغضى) عنه.

---

(١) انظر الحديث الثاني عشر.

(٢) تنزيه الأنبياء للشريف المرتضى ص١٧٨ ـ ١٨٠.

وهكذا ـ كما يقول أو يقرر الشريف المرتضى أحد أبرز علماء الشيعة في التاريخ ـ (عصم) أمير المؤمنين الصحابة من المهاجرين والأنصار من الردّة. وغني عن البيان أن أهل السنة يعتقدون أن أمير المؤمنين فعل ما فعل؛ لأنه لم يكن هنالك نص من الأصل، أو لم يكن ثمة نصّ دالّ على الإمامة والاستخلاف. ولو وجد مثل هذا النص لما غفل عنه سيدنا علي، بل لما تردد في الاحتجاج به عليهم، ولكان في ذلك حسم للموقف بطبيعة الحال.

ومما يؤيد أو يؤكد ما ذهب إليه أهل السنة، وما فسّر به الشريف المرتضى موقف أمير المؤمنين: سيرتُه وحياتُه مع الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان، ومع سائر إخوانه من صحابة رسول الله ﷺ في السلم والحرب، والمنشط والمكره، والتي استمرت نحواً من ربع قرن قبل أن تُفضي إليه الخلافة. وبسطُ الكلام في هذا يحتاج إلى موضع آخر، ونحن لا نشك في أن سيرته مع عمر ـ بخاصة ـ تماثل أو تقارب سيرة عمر مع أبي بكر؛ في الحضور الدائم، والمشاركة التي لم تنقطع في توجيه الحياة والمجتمع، وفي مختلف الظروف والأحوال. رضي الله عنهم أجمعين.

والأمر الذي نود الإشارة إليه في هذه العجالة: هو أنه لا يمكن أن نفسر هذه السيرة على أنها من باب (التقية)! أو على أقل تقدير: لا يمكن أن تكون (التقية) هي المفتاح الذي تفسّر به أعمال أمير المؤمنين التي تتعارض مع ما يراه أو (يفترضه) الإمامية من تقرير أحقيته في خلافة النبي ﷺ، ومن تكفير الصحابة، أو الطعن في السيدة عائشة أم المؤمنين... إلخ؛ لأن التقية في هذه الحال أضحت (سلوكاً) أو منهج حياة!!! ولم تعد (استثناء) عارضاً، أو ليحقن بها الدم، كما يقول أو (يروي) الإمامية أنفسهم.

وقد أشرنا في بعض صفحات الكتاب إلى أن هذا يتعارض كذلك مع

(الحديث) الذي ينصّ على أن التقية تسعة أعشار الدين؛ لأنه لم يعد ديناً يستطيع المرء أن يعرف كنهه، أو يقف على حقيقته، أو يركن إليه.

وغني عن البيان أن رسول الله لم يبلّغ الناس إلى يوم الدين (ديناً) تسعة أعشاره تقية!! كما أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه لم (يمارس) في حياته اليومية مثل هذا الدين بحال، أو في يوم من الأيام!!

لقد بلغ التوسع في مسألة التقية هذه إلى الحد الذي حُملت عليها أو فُسّرت بها بعض أعمال النبي نفسه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وتصرفاته، لا مع أعدائه وشانئيه، بل مع زوجاته وأقرب الناس إليه! ولا يدري المرء ما حاجة النبي إلى ممارسة التقية داخل بيته؟! اللهم إلا أن يكون ما حمل على التقية من هذه الأعمال والتصرفات، لا يتفق مع ما (قرره) الإمامية في حق هؤلاء الزوجات، ولا أعتقد أنه يوجد قلب للأوضاع والمفاهيم أكثر من هذا! كتب أحد علماء الإمامية المعاصرين ـ تحت عنوان: (إشكال) ـ يقول: «كيف تقولون بكفر المخالف مع أن النبي ﷺ يجتنب أسآر المخالفين، وكان يشرب عن المواضع التي تشرب منها عائشة المعروفة بعدائها لأمير المؤمنين عليه السلام؟

(قال في الهامش: الأسآر: جمع سؤر، وهو بقية الشراب في قعر الإناء).

وأجاب بأن «مساورة النبي لعائشة وأمثالها كانت تقية ومصلحة!»[1].

[قلت: لاحظ أن أسآر المخالفين تعني أو تساوي أسآر الكفار! وتأمل هذا الحكم الظاهر أو الباطن على أم المؤمنين! والسبب طبعاً مكذوب أو لا أصل له، وهو عداؤها لسيدنا علي رضي الله عنه، ـ علماً بأن (موالاة) سيدنا علي أو مبايعته ليست من (أركان) الإيمان، والذين لم يبايعوه، بل الذين حاربوه لم

---

(١) الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، للشيخ/ محمد جميل حمود: (٢/ ٣٤، ٣٥).

يُخرجهم هو نفسه إلى ساحة الكفر!!! ـ بالإضافة إلى أنه قال: (وأمثالها) من باب الاحتياط فيما يبدو، حتى ينسحب هذا الحكم (الجليل) على من يستحقه من سائر زوجات النبي وأمهات المؤمنين. ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم).

ويبقى السؤال المطروح: ما حاجة النبي إلى التقية داخل بيته، وهو فيه صاحب القوامة، والرسول الزوج المطاع، بالإضافة إلى أن الوحي ينزل عليه، وهو به مُعانٌ ومؤيد ومسدَّد! ولو سلّمنا جدلاً مع الشيخ حمود وضربائه من العلماء ورجال الدين في هذا القول والتأويل؛ فكيف يمكن التسليم بعصمة النبي ﷺ أو الركون إليها؟ وما الضمانة في أن يكون ما بلّغه للناس ـ خارج بيته ـ ودعاهم إليه، لا تقية فيه، أو أنه ليس من باب التقية؟! هذا باب فتنةٍ وكذبٍ وفساد كبير! ولعل هذا هو ما أشار إليه الحسن المثنّى رضي الله عنه لو كان يُسمع من آل البيت أو لآل البيت! روى الحافظ ابن عساكر من حديث ابن مرزوق عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، قال:

«إن التقية إنما هي رخصة للمسلم إذا اضطر إليها وخاف من ذي سلطان: أعطاه غير ما في نفسه يدرأ عن ذمّة الله عز وجل. وليست بباب فضل! إنما الفضل في القيام بأمر الله وقول الحق. **وايم الله ما بلغ من التقية أن يُجعل بها لعبد من عباد الله أن يُضلّ عباد الله**»[1].

وصدق الحسن المثنى رضي الله عنه، وعن أبيه الحسن العلم الشامخ، جامع الشمل ومعزّ المؤمنين، وعن جدّه علي صاحب المنزلة العليا والمحل الأرفع في الشجاعة والفصاحة والبلاغة والعلم والقضاء، والعدالة والفضل والسماحة والنبل، والصدق والصراحة، إلى يوم الدين.

---

(١) تاريخ دمشق الكبير (١٥/ ٦٠).

وصَلّى الله وسلَّم وبارك على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد بن عبدالله، خاتم النبيين وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

* * *



الفهارس العامة

١ ـ فهرس المصادر والمراجع.

٢ ـ فهرس الأعلام والهوامش.

٣ ـ فهرس الموضوعات.



قائمة المصادر والمراجع

١- الأحاديث القدسية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، الطبعة السادسة عشرة ، القاهرة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م .

٢- الأدب المفرد للإمام البخاري ، بعناية الأستاذ الشيخ محمد هشام البرهاني ، وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات العربية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

٣- أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق ، تأليف محمد علي المعلم . نشر المؤلف ، الطبعة الأولى قم (إيران) ١٤٦١هـ .

٤- أصول الفقه ، للشيخ محمد رضا المظفر ، مؤسسة الأعلمي ، الطبعة الثانية بيروت ١٩٩٠م .

٥- أصول الكافي ، للكليني ، دار المرتضى ، الطبعة الأولى بيروت ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م .

٦- إعجاز القرآن ، للإمام الباقلاني ، تحقيق: الأستاذ السيد أحمد صقر - رحمه الله ، دار المعارف بمصر الطبعة الخامسة ، ١٩٩٥م .

٧- الإمام زيد ، للشيخ العلاّمة محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي - القاهرة .

٨- الإمام الصادق ، للإمام الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله ، دار الفكر العربي ـ القاهرة .

٩- الإمام المهدي من المهد إلى الظهور ، للسيد محمد كاظم القزويني ، المطبعة العلمية قم ١٤٢٢هـ .

١٠- بحار الأنوار ، لمحمد باقر المجلسي ، دار الكتب الإسلامية - تهران ١٣٨٥هـ .

١١- **بحوث في تاريخ السنة المشرّفة**، للأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنّورة- الطبعة الخامسة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٢- **البداية والنهاية**، للحافظ ابن كثير الدمشقي، المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية.

١٣- **بيان مذهب الباطنية وبطلانه (من كتاب قواعد عقائد آل محمد)**، لمحمد بن الحسن الديلمي مكتبة المعارف، الطبعة الثانية ـ الرياض ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.

١٤- **تاريخ دمشق الكبير**، للحافظ ابن عساكر، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ٢٠٠١م.

١٥- **تصنيف نهج البلاغة**، للسيد لبيب بيضون، مكتب الإعلام الإسلامي، تهران، ١٤٠٨هـ.

١٦- **توضيح المقال في علم الرجال**، الملاّ علي كني، تحقيق: محمد حسين مولوي، دار الحديث للطباعة والنشر: قم (إيران)، ١٤٢١هـ.

١٧- **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه**، للأستاذ أحمد الكاتب دار الجديد: طبعة بيروتية أولى، ١٩٩٨م.

١٨- **تفسير الصافي**، للفيض الكاشاني (محمد محسن بن المرتضى) مؤسسة الأعلمي ط٢، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٩- **تفسير القمي (علي بن إبراهيم)** مؤسسة الأعلمي: ط١، بيروت، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

٢٠- **تلخيص الشافي**، لأبي جعفر الطوسي تقديم وتعليق السيد حسين بحر العلوم. مؤسسة انتشارات المحبين: قم (إيران) ١٣٨٢هـ.

٢١- **تنقيح المقال في أحوال الرجال**، للشيخ عبد الله المامقاني: المطبعة المرتضوية ـ النجف ١٣٥٠هـ.

٢٢- **جامع الترمذي**، محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ) حققه وعلّق عليه: الأستاذ عادل مرشد: دار الأعلام عمان: ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠١م.
٢٣- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، لابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ) تحقيق عبد القادر الأرناوؤط ـ رحمه الله ـ: مكتبات الحلواني والملاح ودار البيان، بيروت: ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
٢٤- **جامع بيان العلم وفضله**، لأبي عمر يوسف بن عبد البرّ القرطبي، إدارة الطباعة المنيرية: مصر.
٢٥- **جامع بيان العلوم والحكم**، للحافظ ابن رجب الحنبلي ت: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس. دارة الملك عبد العزيز، ط٩، الرياض ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٢٦- **الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي**، للشيخ محمد مهدي شمس الدين: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩م.
٢٧- **جمهرة أشعار العرب**، لأبي زيد القرشي، ت: محمد علي الهاشمي، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض ١٩٨١م.
٢٨- **حجية السنة**، للشيخ عبد الغني عبد الخالق ط المعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٢٩- **الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية**، حميد الشهيد المحلي. ت: د. المرتضى بن زيد الحسني: مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي ـ ط١ صنعاء ١٣٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٣٠- **الحديث والمحدثون**، للشيخ: محمد محمد أبو زهو. ط١ مطبعة مصر - القاهرة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.
٣١- **حق اليقين في معرفة أصول الدين**، للسيد عبد الله شبّر- دار الأضواء بيروت ط١، ٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٣٢- **حول السنة المطهرة**، آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي . دار العلوم ـ بيروت ط١ ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .

٣٣- **اختيار معرفة الرجال المعروف بـ «رجال الكشي»** ، لأبي جعفر الطوسي تحقيق محمد تقي فاضل الميبدي ـ السيد أبو الفضل الموسويان . وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ـ ط١ ـ تهران ١٣٨٢هـ .

٣٤- **الخطط المقريزية (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)** لتقي الدين أحمد ابن علي المقريزي . مطبعة النيل بمصر ١٣٢٦هـ .

٣٥- **الخلافة العباسية** (١٣٢-١٧٠هـ) ، للأستاذ الدكتور فاروق عمر . دار القلم ـ دبي ط١ ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

٣٦- **دراسات في الجرح والتعديل**، للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي: مكتبة الغرباء الأثرية: المدينة المنورة ط١ ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .

٣٧- **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي . شركة الطباعة العربية السعودية ط٣ ، الرياض ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

٣٨- **الدراية في علم مصطلح الحديث**، لزين الدين بن علي الجبعي العاملي ، المعروف بالشهيد الثاني مطبعة النعمان - النجف .

٣٩- **دلائل الإمامة**، لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري . مؤسسة الأعلمي ط٢ ، بيروت ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م .

٤٠- **الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي (شرح نهج البلاغة)** ، للإمام يحيى بن حمزة بن علي الحسيني: تحقيق خالد بن قاسم المتوكل: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية -صنعاء- اليمن ط١ ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .

٤١- **ديوان الشريف الرضي**، (تقديم الأستاذ الدكتور إحسان عباس): دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٤م .

٤٢- **الرجال**، لأبي جعفر البرقي (أحمد بن عبد الله ت٢٧٤هـ)، بعناية كاظم الموسوي المياموي ط١، جانجانه دانشكاه تهران ١٣٨٣هـ.
٤٣- **الرجال، لابن الغضائري** (أحمد بن الحسين ت٤١١هـ) تحقيق السيد محمد رضا الحسيني: دار الحديث للطباعة والنشر: قم ١٤٢٢هـ.
٤٤- **رجال النجاشي** (أحمد بن علي بن أحمد ت ٤٥٠) ط ٢، مركز نشر كتاب جانجانه مصطفوي - إيران.
٤٥- **الرحيق المختوم**، لصفيّ الدين المباركفوري، منشورات رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م
٤٦- **رسائل الشيخ الطوسي** (شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن) ط مؤسسة أهل البيت. بيروت ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
٤٧- **زاد المعاد في هدى خير العباد**، لابن قيم الجوزية: مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
٤٨- **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**، لأبي جعفر الطوسي. حققه وعلق عليه الشيخ علي الآخوندي. دار الكتب الإسلامية - تهران ١٣٩٠ هـ.ق.
٤٩- **الستر والنظر**، للعلاّمة الشيخ محمد مهدي شمس الدين. المؤسسة الدولية للدراسات والنشر - بيروت، ١٩٩٤م.
٥٠- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، للحافظ ابن عبد البر القرطبي. تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود: دار الكتب العملية - بيروت ١٩٩٥م.
٥١- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، للأستاذ الدكتور الشيخ مصطفى السباعي. المكتب الإسلامي: ط٣ - بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).
٥٢- **سنن الدارمي**، بعناية محمد أحمد دهمان، مطبعة الاعتدال، دمشق ١٣٤٩هـ.

٥٣- **سير أعلام النبلاء**: للحافظ الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد: ت٧٤٨هـ) مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٥٤- **السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية**، للدكتور مهدي رزق أحمد. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ط١، الرياض ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٥٥- **شجرة طوبى**، للشيخ محمد مهدي الحائري: الطبعة الخامسة: منشورات المكتبة الحيدرية ـ النجف ١٤٠٨هـ.

٥٦- **شخصيات وأفكار**، للأستاذ الدكتور/ عدنان زرزور: دار الأعلام: عمّان ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٥٧- **صحيح الأحاديث القدسية**، إعداد عصام الدين الصبابطي دار الحديث: القاهرة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

٥٨- **صحيح البخاري** (الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل) طبع بيت الأفكار الدولية: الرياض ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م

٥٩- **صيانة القرآن من التحريف** للشيخ محمد هادي معرفة: مؤسسة النشر الإسلامي: ط١ قم ١٤١٣هـ.

٦٠- **الطبقات الكبرى**، لابن سعد (ت٢٣٠هـ)، دار بيروت ودار صادر، بيروت ١٩٨٥م.

٦١- **عبقرية الإمام علي**، للأستاذ عباس محمود العقاد: المكتبة العصرية: صيدا وبيروت (بدون تاريخ).

٦٢- **عبقرية عمر**، للأستاذ عباس محمود العقاد: المكتبة العصرية: صيدا بيروت ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٦٣- **عبقرية محمد** ﷺ، للأستاذ عباس محمود العقاد رحمه الله: نهضة مصر للطباعة والنشر: القاهرة ١٩٩٩م.

٦٤- **العواصم من القواصم** (في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ) ، للقاضي أبي بكر ابن العربي: تحقيق وتعليق السيد محبّ الدين الخطيب: المكتبة السلفية ـ القاهرة ، الطبعة الثامنة: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .

٦٥- **فتح القدير** ، للإمام الشوكاني (محمد بن علي) دار الفكر للطباعة والنشر ـ لبنان ١٤٠٣هـ / ١٩٣٨م .

٦٦- **فرق الشيعة** ، لأبي الحسن النوبختي ، دار الأضواء ـ بيروت ٢٠٠٦م ، وقد رجعنا كذلك إلى طبعة المستشرق . ريتر

٦٧- **الفصول المختارة من العيون والمحاسن** ، للشيخ المفيد (محمد بن النعمان ت٤١٣) ، دار الأضواء: ط٤ ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٦٨- **الفصول المهمة في معرفة الأئمة** ، لابن الصبّاغ (ت٨٥٥هـ) تحقيق: سامي الغريري: دار الحديث- قم ط١ ، ١٤٢٢هـ .

٦٩- **فقيه من لا يحضره الفقيه**: دار الكتب الإسلامية - تهران . الطبعة الخامسة .

٧٠- **الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية** ، للشيخ محمد جميل حمود العاملي ، دار الفقه للطباعة والنشر بيروت ١٤٢٥هـ .

٧١- **في الاجتماع السياسي الإسلامي** ، للشيخ محمد مهدي شمس الدين: المؤسسة الجامعية بيروت ١٩٩٢م .

٧٢- **قواعد الحديث** ، للشيخ محيي الدين الموسوي الغريفي مطبعة الآداب- النجف ١٣٨٨هـ .

٧٣- **قواعد في علوم الحديث** ، للعلاّمة ظفر أحمد العثماني التهانوي . تحقيق وتعليق المحدّث العلاّمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: الطبعة الثالثة في لبنان ١٣٩٢هـ/ ١٩٢٧م .

٧٤- **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، للسيوطي (جلال الدين عبدالرحمن، ابن أبي بكر ت٩١١): المكتبة التجارية ـ القاهرة.

٧٥- **اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان (البخاري ومسلم)**، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي: دار الحديث ـ القاهرة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٧٦- **مجمع البيان في تفسير القرآن**، للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار المعرفة: بيروت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م (عن طبعة انتشارات ناصر خسرو ـ طهران)

٧٧- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لابن عطية الأندلسي ط١، دولة قطر ـ الدوحة ١٣٩٨ ـ ١٤١٢هـ/ ١٩٧٧ـ ١٩٩١م.

٧٨- **مختصر التحفة الإثني عشرية**: شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي المطبعة السلفية ط٢ القاهرة ١٣٨٧هـ.

٧٩- **المختصر الوجيز في علوم الحديث**، للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب: مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨٠- **المرتضى (سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه)**، للأستاذ أبي الحسن الحسني الندوي، دار القلم: دمشق ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٨١- **مسألة الإمامة والوضع في الحديث**، للأستاذ الدكتور محسن عبد الناظر، الدار العربية للكتاب: ط ١ تونس.

٨٢- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: نخبة من المحققين بإشراف الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة: ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٨٣- **مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار**، للإمام يحيى بن حمزة العلوي. تحقيق الأستاذ الدكتور: محمد السيد الجليند. الدار اليمنية، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٨٤- **مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار**، للمحدث الحجة السيد عبدالله شبّر. مؤسسة النور للمطبوعات، ط٢ بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٨٥- **مصطفى السباعي: الداعية المجاهد والفقيه المجّدد**، للأستاذ الدكتور عدنان محمد زرزور. دار القلم: دمشق ط٢: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٨٦- **مع الشيعة الإثني عشرية**، للأستاذ الدكتور علي أحمد السالوس. دار التقوى للتوزيع: القاهرة.

٨٧- **معاني الآثار للشيخ الصدوق (أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه)** صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: بيروت ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٨٨- **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة**: السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت١٤١٣ هـ) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٨٩- **المغني**، لابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ) رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- المملكة العربية السعودية. مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٩٠- **مفاتيح الجنان**، للشيخ عباس القمي: تعريب السيد محمد رضا النوري النجفي. دار المرتضى: الطبعة الأولى: بيروت ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٩١- **مقدمة ابن خلدون** (عن طبعة د. علي عبد الواحد وافي) كتاب الشعب: القاهرة.

٩٢- **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، للإمام محيي الدين النووي، بيت الأفكار الدولية: الرياض ـ عمان: ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٩٣- **موسوعة علوم الحديث الشريف**: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية مصر العربية. إشراف وتقديم: الأستاذ الدكتور/ محمود حمدي زقزوق: القاهرة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٩٤- نهج البلاغة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. شرح علي محمد علي دخيّل: دار المرتضى: بيروت ١٣٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٩٥- الوافي، للمحدّث الفيض الكاشاني (المولى محمد محسن بن مرتضى ت ١٠٩١هـ) من منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة: أصفهان ١٤١٢هـ.

* * *

فهرس الأعلام والهوامش

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

* * *